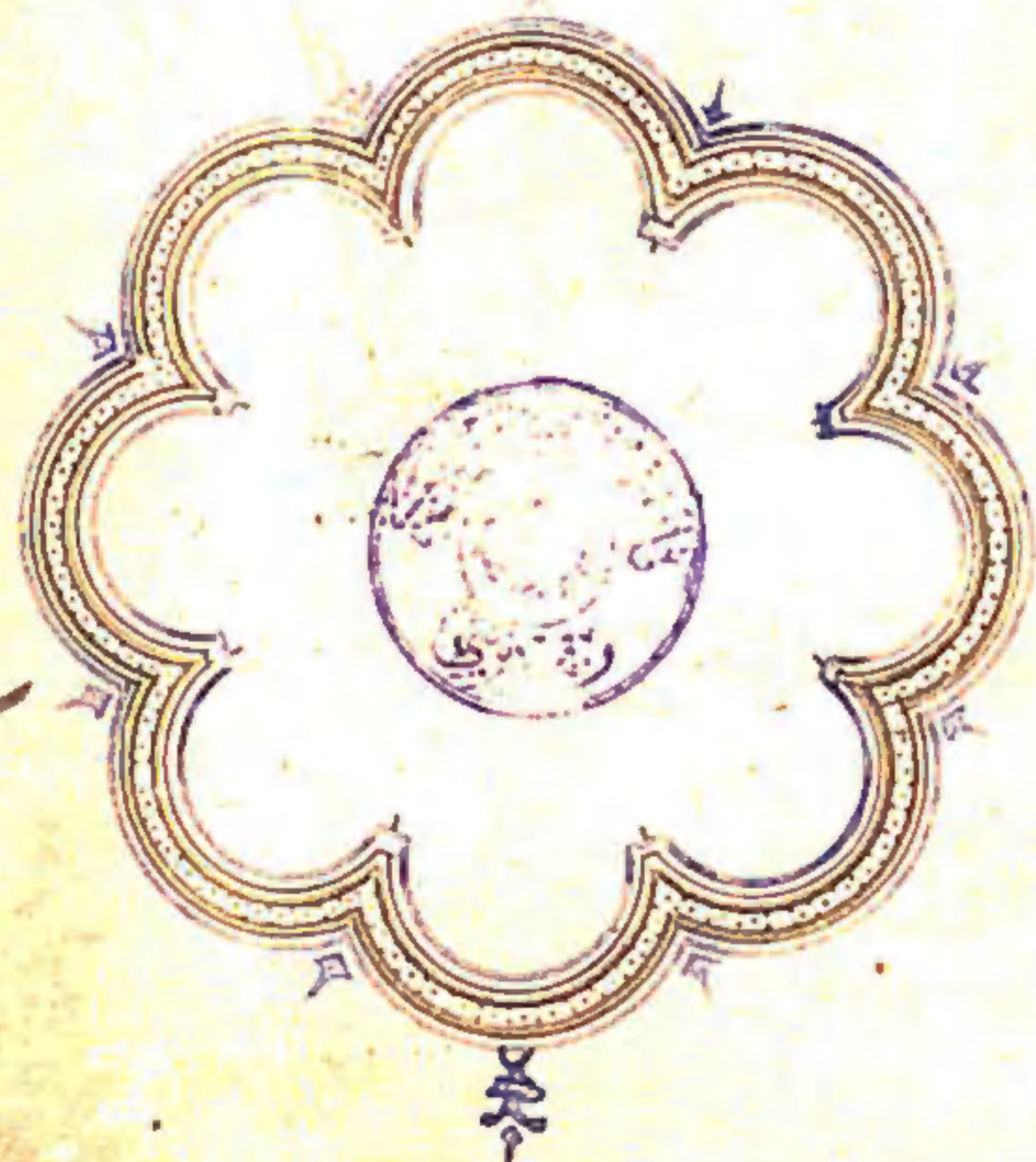


Süleyman
Kış. 1772
Yeni
Eski kayın 248



ما تشرفتم
العباد الفقير الى عظمة الله الملك القدوس
الرحيم المتوكل على الله العزيز
المولى مولد اولاد من عظمته
وآلهما كرمه بعباده



الفصل الأول في رسم المفتي **كتاب الصلاة**
 فصل في الطهارة • فصل في الماء • فصل في البير • فصل
 مما يقع في البير • فصل في ما يحام • فصل فيما لا يجوز له التيمم •
 فصل في الاسار • فصل في النجاسة التي تصيب الثوب •
باب الوضوء
 فصل في صفه الوضوء **فصل** فيما ينقضه **فصل** في اليوم
فصل في صفه الغسل **فصل** فيما يوجبته **فصل** في المسح

فصل في
 الماء المستعمل

باب التيمم
 فصل في ما يحذفه التيمم **فصل** في المسح وانه علم
باب الاذان
 فصل في معرفه القبلة في استقبالها وانه علم
باب اذان الصلاة
 فصل من يصح الاذان به وفيما لا يصح **فصل** في المسبوق **فصل**
 في مسائل الشك **فصل** في الترتيب وقضا المتر وكتابت
فصل في الاستحلاف **باب الحد في الصلاة** ما يكره
 فيها وما لا يكره **فصل** فيما يوجب السجود وما لا يوجب
فصل فيما يفسد الصلاة **فصل** في قراءة القرآن خطا
 وفي الاحكام المتعلقة بالقراءة بخلافه الملائكة

باب سجود الملائكة صلاة الملائكة صلاة الملائكة
باب صلاة الجمعة **باب صلاة الجمعة** **باب صلاة الجمعة**
 وكبريات امام الشرف **باب** في غسل الميت
 وما يتعلق به من الصلاة على الجانح واليقيين وغير ذلك
كتاب الصوم
 فصل في مستعمل على فصول **فصل** في رتبة الهلاك ومن يجب عليه
 الصوم ومن لا يجب **فصل** في النية **فصل** في العذر الذي
 يمنع الاطعام في الاحكام المتعلقة به **فصل** فيما يكره للصائم
 وما لا يكره **فصل** فيما لا يفسد الصوم **فصل** فيما يفسد
 الصوم **فصل** فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط **فصل** فيما يجب
 الفسقه ومن لا يجب **فصل** في النذر والصوم **فصل** في الاعتكاف
باب **فصل** في طهارة العطر **باب** في التراوح
فصل في التراوح **فصل** في وقت التراوح **فصل** في فيه التراوح
فصل في مقدار القترارة في التراوح **فصل** في الشك في
 التراوح **فصل** في امامة الصيانه التراوح **فصل** في اداء
 التراوح عادية قاعدا **فصل** في الوتر

كتاب الزكاة
فصل في صدقة الابل **فصل** في صدقة البقر **فصل** في
 صدقة الغنم **فصل** في الحملان والاضداد **فصل** في
فصل في مال الجانح **فصل** في اداء الزكاة **فصل** في هبة
 الدين **فصل** في تحصيل الزكاة **فصل** في موضع فيه الزكاة

فصل في
 الشهادة

مصرف الزكوة **فصل** في الذر **فصل** في العشر والخراج **فصل** في نصيب ولجيا

كتاب

فصل في السرايط **فصل** فيما وجب الكفارة وألصقه على الحاج

فصل فيما يجب على المحرم بارتكاب المحظور **فصل** فيما يجب بقتل

الصيد والبهائم **فصل** في ذبائح الحج والعمرة **فصل** في العمرة

فصل في التمتع **فصل** في فوات الحج **فصل** في الإحصار **فصل** في الحج

في الحج عن البيت **فصل** في محظورات الحرم **فصل** في الإذعية

كتاب

باب الأول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وأنه مشتمل على فصول

فصل في اللفظ الذي ينعقد به النكاح **فصل** في النكاح على الشرايط

فصل في شرائط النكاح والله أعلم **فصل** في نكاح المملوك

فصل في عقد الفصولي **فصل** في الوكالة **فصل** في النجاسة

فصل في الأولاد **باب** ٢٤٤

فصل في إقرار أحد الزوجين بالجمعة وفساد النكاح

النسب وبطلان النكاح بملك اليمين **فصل** في مسائل النسب

باب ٢٥٤ في كرم مسائل المهر **فصل** في النفقة

فصل في حسن المرأة نفسها بالمهر **فصل** في تكرار المهر

فصل في الخلو **فصل** في اختلاف الزوجين في المهر **فصل** في

اختلاف الزوجين في متاع البيت **فصل** في دعوى النكاح

فصل في الجنين **فصل** في الحارات التي يعلق بالنكاح **باب** ٢٧٨

الرضاع **فصل** في الحضانة **باب** ٢٨٥ النفقة **فصل** في القسم

في القسم

في القسم

في القسم

في القسم

في القسم

في القسم

في القسم

فصل في نفقة العدة **فصل** في حقوق الزوجين **فصل** في المراه التي

لا يدرى أين استلوحة أو مطلقة **فصل** في نفقة الأولاد **فصل**

في نفقة الوالدين ودوى الأرحام **فصل** في نفقة المملوك

كتاب الطلاق **باب** الأول مشتمل على

فصول **فصل** في صريح الطلاق ما يقع به واحدة أو أكثر **فصل** في

الكنايات والمدلولات **فصل** في طلاق من لا يعقل والله أعلم **فصل**

في الطلاق بالكنايات **باب** ٣٥٧ التعليق **فصل**

في تحريم الحلال **فصل** في الطلاق الذي يجوز من الوكيل أو من المهر

باب ٣٧٣ الخلع **فصل** في الخلع بلفظه البيع والشراء

فصل في الخلع بالفارسية والله أعلم **باب** ٣٨٤ الظهار

باب ٣٨٨ الأيلاء **فصل** في الفرقة بين الزوجين

ملك أحدهما صاحبه وبالكسر والله أعلم **فصل** في اللعان

باب ٣٩٥ في إسقاط العدة **فصل** فيما يحرم على

المعتدة **فصل** في المعتدة التي تترك **فصل** في الشبه

ن والله أعلم بالصواب

تمت فهرسة هذا دفتر والله أعلم

بغيبه

كتاب **فصل** في صريح العبيد **فصل** في الاستيلاء **فصل** في الاعتراف **فصل** في الاعتراف عن الغير **فصل** في الاعتراف عن التوب
وملك ذي الرحم المحرم **فصل** في العتق المبرم **فصل** في اعتناق
الحرب **كتاب** **فصل** في الاعتراف **فصل** في الاعتراف باليمين على
بالفارسية **فصل** في عقد اليمين على فعل الغير **فصل** في عقد اليمين على
اليمين **فصل** في تكليف الظلمه وفيما ينوي الحالف غير
ما ينوي المستحلف **فصل** في اليمين بالصوم والصدقه وكحو
ذلك **فصل** في الكفار **فصل** في يمين الفضولي اليمين مما
يتوقف كالطلاق والعتاق وغير ذلك **فصل** في التوقيت **فصل**
في الفعلين **باب** من الاعان **فصل** في الزوج **فصل**
في اللحد والسرقة والعقب **فصل** في الكفالة والحواله **فصل**
في الاكل **فصل** في اليمين على الشرب **فصل** في اللبس والكسوة
والخياطه **فصل** في تغيير المختوف عليه **فصل** في الدخول
فصل في الخروج **فصل** في المسالكه والسكنى **فصل**
في الركوب **فصل** في الظلم والقراه **فصل** في مسائل الصلاه
فصل في المعرفه والرويا **فصل** في اليمين على الشتم والقذف
فصل في الضرب والقتل وكحو ذلك **كتاب** **باب** في البيوع
باب في السلم **فصل** في الجوز فيه السلم ومالا يجوز
باب في السلم **باب** في البيوع **باب** في بيع البنا

باب في البيوع الفاسد **الفصل** **فصل** في احكام البيوع الفاسد **فصل**
في البيوع الموقوف **باب** في الخيار **فصل** في خيار الرد
فصل في العيوب **فصل** فيما يرجع بنقصان
العيوب ولا يرد **فصل** في البراءه عن العيب **فصل**
في الرد بالعيب ومن له حق الخصومه في ذلك **فصل**
في الاستحقاق وتدعوى الحريه **فصل** في مسائل الغزو
باب ما يدخل في البيوع من غير ذكر ومالا يدخل
فصل فيما يدخل في بيع الحمام والحاوت **فصل**
فيما يدخل في بيع الكرم والاراضي ومالا يدخل **فصل**
يدخل في بيع المنقول وغير ذلك **فصل** في بيع الثمار
والزروع **باب** في صرف الدراهم التي غشها غالب
باب في قبض المبيع وما يجوز التصرف قبل القبض وما
لا يجوز **فصل** في المقبوض على سوم الشري **فصل**
في القن **فصل** في الاجل **فصل** في الاقال
والاستحقاق **فصل** في بيع مال الربا بعضه
ببعض **فصل** فيما يكون اقرار على الربا **فصل**
فيما يخرج عن الضمان في البيوع الفاسد والبيع
المكرو **فصل** فيما يتضمن به الجيران خاصه

في ذلك **فصل ٤٢٣** في غبن بيع المالك **فصل ٤٢٥**
 في بيع الوصي وشرايه **فصل ٤٢١** في تصرفات
 الوكيل **باب ٤٢٢** الاستبراء **كتاب ٤٢٥** الاجارة
فصل ٤٢٣ في الاجارة الطويلة **باب ٤٥٠** في اجارة
 الوقف ومال اليتيم **فصل ٤٥٣** فيما يجب الاجر على المستأجر وفيما لا
 يجب **باب ٤٤٠** الاجارة الفاسدة **مسألة ٤٧٦** في
 الاجير المشترك في الحكمي والشيائي **فصل ٤٧٥** في الحال وما يرجع اليه
فصل ٤٧٤ في البقار والراعي **فصل ٤٧١** في القصاص **فصل ٤٧٠**
 في الخياط والنساج **فصل ٤١٥** في الخفار **فصل ٤١٤**
 في اجارة الدواب والصنمان فيما يجب وما لا يجب
فصل ٤٩٠ فيما يكون تصنيعا للذابة **فصل ٤٩٥**
 في توابع الاجارة **فصل ٤٩٥** فيما ينقض به الاجارة وما
 لا ينقضها **فصل ٧٠٠** في اجارة الظير **فصل ٧٠٢**
 في اختلاف الاجر والمستاجر
 كتاب الرهن آخر، بلدة نائبره كسف اوله

كتبه الفقير الى الله تعالى
 من بيتان الزاهد المذنب
 غفر الله ذنوبهما



٧٤٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ حَمْدًا قَبِيحًا
 إِلَى مَرْضَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَرَامَتِهِ . وَصَلَاةً بَلَّغْنَا إِلَى حُجَّةِ الرَّسُولِ وَشَفَاعَتِهِ
 حَمْدًا يَسْتَحْبِبُهُ كُلُّ مَقَالٍ وَحُجَّتُمْ . وَصَلَاةً نَاكَ هَذَا بَطْلُ وَتَغْنَمُ **قَالَ**
الْعَاقِلِيُّ **الْإِمَامُ الْأَجَلُ الرَّاهِدُ الْحَاجُّ الْمُحْتَرَمُ فِي الْمَلَّةِ وَالْدِينِ الْقَتَادِرُ**
 الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ إِمَامُ الْأَمَّةِ فِي الْعَالَمِينَ مَقْتَى لَشَرْقٍ وَالْغَرْبِ الْحَسَنُ
 ابْنُ مَنصُورٍ مَجْهُودُ الْأَوْزَجِدِيِّ مَعَ اللَّهِ الْمُسْلِمِينَ بِطَوْلِ تَقَابِهِ **قَوْلُ**
الْعَبْدِ الضَّعِيفِ الْفَقِيرِ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ الْعَبْدِ
 الْأَوْزَجِدِيِّ سَدَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَغَضَمَهُ عَنِ الطُّغْيَانِ
 وَالزَّلَالِ ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَغْلِبُ وَقُوعُهَا وَمِنْ الْحَاجَةِ
 إِلَيْهَا وَدَوْرُ عَلَيْهَا وَاقْعَاتُ الْأَمَّةِ وَتَقْتَصِرُ عَلَيْهَا رَغَائِبُ النَّفْسِ
 وَالْأَمَّةِ وَهِيَ أَنْوَاعٌ وَأَقْسَامٌ **فَمِنْهَا** مَا هِيَ مِنْ رُوبِهِ عَنْ أَصْحَابِنَا الْمُقَدَّسِينَ
وَمِنْهَا مَا هِيَ مِنْ قَوْلِهِ عَنِ الْمُنَاجِخِ الْمُنَاجِخِ نَصْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ
وَرَبِّهِ تَرْبِيبُ الْكِتَابِ الْمَعْرُوفَةِ وَحَعَلْتُ كُلَّ حِسْنٍ فَضْلًا . وَبَنَيْتُ لِكُلِّ
 فَرْعٍ أَصْلًا . وَفَمَا كُرِّتَ فِيهِ الْأَفَاوِيلُ مِنَ الْمُنَاجِخِ اقْتَصَرْتُ عَلَى قَوْلِ
 أَوْ قَوْلَيْنِ وَفَدَمْتُ مَا هُوَ الْأَظْهَرُ وَافْتَحْتُ مَا هُوَ الْأَشْهَرُ أَجَابَةً لِلطَّائِفِ
 وَتَسِيرًا عَلَى الرَّاعِينَ . وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَمَا مَنَنْتُ وَاسْتَعَصِمْتُ لِلْحَظَائِقِ
 نَوْتُ وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ عَلَيْهِ اتَّوَكَّلْتُ بِهِ اسْتَغْنَيْتُ **فَضَلَّ**
 فِي رِسْمِ الْمُفْتِي الْمُفْتِي فِي رِفَاقِنَا مِنْ أَصْحَابِنَا إِذَا اسْتَفْتَيْتُ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَسُئِلَ
 عَنْ وَاقِعَةٍ أَنْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ مَرْوِيَةً عَنْ أَصْحَابِنَا فِي الرِّوَايَاتِ الظَّاهِرَةِ بِلَا
 خِلَافٍ بَيْنِهِمْ فَإِنَّهُ يَمِيلُ إِلَيْهِمْ وَيَقْبُولُ لِقَاءَهُمْ وَلَا تَخَالِفُهُمْ بِرَأْيِهِ وَإِنْ

في الاثر في الحاشي
 منصور
 المعروف بـ
 هكذا وحده في الطبقات

كَانَ مُحْتَمِلًا مُتَقَنًا لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ جُودَ الْحُجَّتِ مَعَ أَصْحَابِنَا وَلَا يَحْدُودُهُمْ وَاجْتِهَادُهُ
 لَا يَبْلُغُ أَجْتِهَادَهُمْ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى قَوْلِ مَنْ هُوَ خَالِفُهُمْ وَلَا يَقْبَلُ حُجَّتَهُمْ عَرَفُوا
 الْأَدْلَى وَمَيَّزُوا بَيْنَهُمَا صَحِيحًا وَبَيْنَ صَدَقَةٍ وَأَنَّ دَاتِ الْمَسْأَلَةِ مُخْتَلِفَةٌ
 فِيهَا مِنْ أَصْحَابِنَا فَإِنْ كَانَ مَعَ إِلَى حَيْفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَحَدُ صَاحِبَيْهِ يَأْخُذُ
 بِقَوْلِهِمَا لَوْ فُورَ الشَّرَاطِطِ وَاسْتِجْمَاعِ الْأَدْلَى الصَّوَابِ فِيهِمَا وَأَنْ
 خَالَفَ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ صَاحِبَهُ فِي ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ خِلَافُهُمْ خِلَافًا
 عَصْرَ زَمَانٍ كَالْقَضَائِطِ ظَاهِرًا لِعَدَالَتِهِ يَأْخُذُ بِقَوْلِ صَاحِبِهِ لِتَقْيِيرِ أَحْوَالِ
 النَّاسِ فِي الْمَزَارَعَةِ وَالْمُعَامَلَةِ وَكُفْرِهِمَا تَخَارُفُهَا لِاجْتِمَاعِ الْمُنَاجِخِ
 قَلْبِي فِيهَا سَوَى ذَلِكَ **قَالَ** بَعْضُهُمْ تَجِيرُ الْمُحْتَمِلَ وَيَعْلَمُ الْفَضْلُ
 إِلَيْهِ رَأْيَهُ **قَالَ** **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ** يَأْخُذُ بِقَوْلِ إِلَى حَيْفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَيَكْمُلُوا فِي الْمُحْتَمِلِ بَعْضُهُمْ مِنْ سَلِّ عَنْ عَشْرٍ مَسَائِلَ مَثَلًا فَيَصِيبُ فِي الْأَمْرِ
 وَيُخْطِئُ فِي الْبَقِيَّةِ هُوَ مُحْتَمِلٌ وَكَانَ بَعْضُهُمْ لَا يَدُ لِلْاجْتِهَادِ مِنْ خِطِّ الْمَسْئَلَةِ
 وَمَعْرِفَةِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ وَالْحُكْمِ وَالْمَوْثِقِ وَالْعِلْمِ بِعَادَاتِ النَّاسِ وَحُرْمَتِهِمْ
 وَأَنَّ دَاتِ الْمَسْأَلَةِ فِي غَيْرِ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ أَنْ دَاتِ تَوَافُقِ أَصْحَابِنَا
 يَجْعَلُ بَيْنَهُمَا وَأَنْ لَمْ يَجِدْ لَهَا رَوَايَةً عَنْ أَصْحَابِنَا وَافَقَ فِيهَا الْمُنَاجِخُونَ عَلَى
 تَجْعِيلِهِ وَإِنْ اخْتَلَفُوا جُتِّهَتْ وَيَقْتَضِي مَا هُوَ صَوِّبٌ عَنْهُ وَأَنْ كَانَ الْمُفْتِي
 مُقْلِدًا غَيْرَ مُحِجَّتٍ يَأْخُذُ بِقَوْلِ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ النَّاسِ عَنْهُ وَيُضِيفُ الْجَوَابَ
 إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ أَفْقَهُ النَّاسِ عَنْهُ فِي مَصْرَاحٍ رَجَعَ إِلَيْهِ بِالْحُجَابِ
 وَيَتَّبِعُ فِي الْجَوَابِ وَلَا يَحَازِفُ خَوْفًا مِنَ الْإِفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى تَحْرِيمِ
 لِلْإِلَالَةِ وَضَعَهُ **كِتَابُ** **الْصَّلَاةِ**
فَصَلَّ فِي الطَّهَارَةِ الْمَاءُ الَّذِي يَتَوَضَّأُ بِهِ ثَلَاثَةَ الْمَاءِ الْجَارِي وَالْمَاءَ الرَّكَدَ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

فروع الكرويات مع مشتملاتها
مضمونه ودواع الكرويات
مشتملات مع اربعاء الالهيات
كل مره والى الخ طمان
كل رفات ولمان دراعهم

[illegible]

ويعصم اذا كان سنة
وليس من ذراعا فهو
سائر عن العنق
٢

11

رفع بنظر

...

5

100

100

6



كبر لعن فيه
المسوح
ابنه لآحمد
جمه الله عليهما
رض وهو عمي

فولعنبر فني

هشتر لا جوز
كون حتى تكون
وفي الملقط
قل من عشرة

حوص

ففيه الوضوء

ادخال في

الحمام

في الوضوء

وَصُومُوا لَنَا

مِنْ أَثَانِ

وقت لا يجوز ما اعطاه

ضلع

الحوزوآن

المتر

...

2781



قد يكون بطول الملت **ادورد الرجل** فاحتره مسلم انه جنس لا يجوز ان
 بذلك الماء لو اهدا ادا ان المجرع لا فان كان فاسقا لا يصدق وفي المستو
 روايان في رواية المسطور منزله العاسق وفي رواية منزله العبد **حوض**
صغير في منه رجل يهر او احرى فيه الماء وتوضا ثم اجتمع ذلك الماء في
 مكان اخرى وكري منه رجل اخر يهر او احرى فيه الماء وتوضا جان وضو
 الكل وتاويله ادا كان بين المكانين قليل مسافة وفي مساله الحفرت
 لو كان بينهما ما قليل مسافة كان الماء الذي طاهر اذ اقاله خلفت
 ايوب وتضير من حبي وهذا لانه ادا كان بين المكانين مسافة فالما الذي استعمله
 الاول يرد عليه ما جاري قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر حكم
 الاستعمال اما ادا لم يكن بينهما مسافة فالما الذي استعمله الاول قبل
 ان يرد عليه ما جاري يجمع في المكان الثاني ويصير مستعملا فلا يظهر بعد
 ذلك الماء الطاهر ادا كان في موضع هو عشرين وعشر وقعت فيه نجاسة
 ثم اجتمع ذلك الماء في مكان هو اقل من عشرين وعشر يكون طاهرا ولو كان
 الماء في مكان ضيق هو اقل من عشرين وعشر وقعت فيه نجاسة ثم انقلب
 ذلك الماء وصار عشرين وعشر كان نجسا العبر في هذا الوقت وقوع النجاسة
حوض اعلاه ضيق واسفله عشرين وعشر وقعت فيه نجاسة فحين اعلاه
 ثم انتهى الى موضع هو عشرين وعشر يصير طاهرا او ليجعل كان النجاسة و
 في الحال كالحوض المتخذ ادا كان الماء في بقعه وبقعه اقل من عشرين
 يتنحس ما كان في القبة فان قل الماء وسيل يطهروا ولا بعضهم لا يطهروا
 الماء القليل ادا وقعت فيه نجاسة ثم انبسط وصار عشرين وعشر
 وسبغى ان يكون الجواب على التخصيص ان كان الماء الذي يتنحس في اعلاه الحوض

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان الماء الذي كان في مكان واحد ثم اجتمع في مكان آخر فيكون طاهرا او نجسا
 والوجه في ما ذكره من ان الماء الذي كان في مكان واحد ثم اجتمع في مكان آخر فيكون طاهرا او نجسا
 والوجه في ما ذكره من ان الماء الذي كان في مكان واحد ثم اجتمع في مكان آخر فيكون طاهرا او نجسا

للذين لما في اسفله ووقع الماء النجس في الاسفل حمله كان نجسا وصير
 النجس غاليا على الطاهر في وقت واحد وان وقع الماء النجس في اسفل الحوض
 على الدرع والقاريق كان طاهرا كالغدير اليابس ادا كان فيه نجاسة
 وموضع دخول الماء طاهرا فاجتمع الماء في مكان طاهر هو عشرين وعشر
 بعد ذلك الى موضع النجاسة **فصل** في المير يحتاج الى معرفة حكم
 المير ومعرفة حكم الواقع فيه **اما الاول** قال مالك رحمه الله المير
 بمنزله المير الجاري لا يفسد ما و به بوقوع النجاسة مالم يغير لونه او
 طعمه او ريحه وقال الشافعي رحمه الله ادا بلغ ماؤه قلين لا يفسد ووقع
 النجاسة **وهذا المير بمنزله الحوض الصغير** يفسد ما يفسد به الحوض
 الصغير الا ان يكون كبر اعشرا في عشر **بئر الوعة** جعلوها بئر ما
 ان جعلت اوسع واعق مقدار ما يصل اليه النجاسة كان طاهرا وان
 حفرت اعق ولم يجعل اوسع من الاول فيجوا بينها نجس وقرها طاهر
بئر نجس فغار الماء ثم عاد بعد ذلك الصبح انه طاهر ويكون ذلك بمنزله
 النرج **وكذا بئر** وجب فيها نرج عشرين دلو او نرج عشرة فلم يبق الماء
 ثم عاد بعد ذلك لا ينجس منه شي وسبغى ان يكون بئر الوعة وبين
 المير الماء مقدار ما لا يصل النجاسة الى بئر الماء وقد في الحجاب خمسة
 ادرع اوسجة وذلك غير لازم انما المعتبر عدم وصول النجاسة وذلك
 لخلاف بصلابة الارض ورخاوتها **فصل** فيما يقع في البئر
 الواقع فيه انواع **منها** ما لا يفسد ومنها ما يفسد جميع الماء ومنها
 ما يفسد البعض **اما الاول** الاد في الطاهر ادا وقع في البئر لطلب
 الدلو او للتبرد وليس على اعضائه نجاسة وخرج حيا فانه لا يفسد

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان الماء الذي كان في مكان واحد ثم اجتمع في مكان آخر فيكون طاهرا او نجسا

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان الماء الذي كان في مكان واحد ثم اجتمع في مكان آخر فيكون طاهرا او نجسا

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان الماء الذي كان في مكان واحد ثم اجتمع في مكان آخر فيكون طاهرا او نجسا

Handwritten text in Arabic script, likely a list or record, written on aged, yellowed paper. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or dialect. The handwriting is cursive and somewhat faded.

1957-1958

حسن بن بشره ۴۵

التبر اذا دفع بها
 من اموالها وبقاها ما ادى الى
 كونه على قدرها بعد ما جفت
 عنها اولها الا على ما هو
 عند ان سئل عما يورثه

4

جلد الانسان اذا وقع في الماء لا يفسد لانه ظاهر جميع اجزائه انما لا يباح
 الاستماع كرامة له **الميت المسلم** اذا غسل ووقع في الماء القليل
 لا يفسد والماء في عينه وان غسل عن من **السفط اذا استهل** فحله
 حكم الكبير ان وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان كان لم يغسل
 يفسد الماء وان غسل عن من **ولو وقع الشهيد في الماء القليل**
 لا يفسد الا اذا سال منه الدم **الهرة** اذا اكلت طعاما فسقطت
 فيها شيء بكرة اكله وكذا لو لحقت عضوا لا يصلح ان يغسل
 ذلك العضو ولو اكلت فان شربت من انا في فوطها ففسدت وان
 شربت بعد ساعه لا يفسد ولو وقعت الهرة في جبرما فاحت
 حية من ساعه فتوضا انسان بذلك الماء **ان وقع في كل**
فاحت منها هرة ومات فاخرجت من البروتج من احديهما
 ولو وصت في الاخرى يخرج من الماء جميع الماء كما لو وقع فيها شاة
 ومات **يروجب منها نزع اربعين** دلو او من خوا يوم عشرين ويوما
 عشرين حاز ولا يشترط النزع المتدارك وكذا الثوب اذا
 نجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل يوما من ويوما من
 حان لحصول المصود **يروجب فيها فارة ميتة** ان كانت مستحقة
 يعاد صلاه لانه ايام ولياليها وان كانت غير مستحقة يعاد صلاه
 يوم وليله في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وكذا لو طار وقع
 في نير فاخرج ميتا بعد ايام ولا يدرى انه متى مات بعد الوقوع
 ان كانت مستحقة يعاد صلاه لانه ايام ولياليها وان لم يكن مستحقة
 يعاد صلاه يوم وليله **فارة ميتة في جبر فو قعت قطرة من ذلك**

من جلد الانسان اذا وقع في الماء لا يفسد لانه ظاهر جميع اجزائه انما لا يباح
 الاستماع كرامة له الميت المسلم اذا غسل ووقع في الماء القليل
 لا يفسد والماء في عينه وان غسل عن من السفط اذا استهل فحله
 حكم الكبير ان وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان كان لم يغسل
 يفسد الماء وان غسل عن من ولو وقع الشهيد في الماء القليل
 لا يفسد الا اذا سال منه الدم الهرة اذا اكلت طعاما فسقطت
 فيها شيء بكرة اكله وكذا لو لحقت عضوا لا يصلح ان يغسل
 ذلك العضو ولو اكلت فان شربت من انا في فوطها ففسدت وان
 شربت بعد ساعه لا يفسد ولو وقعت الهرة في جبرما فاحت
 حية من ساعه فتوضا انسان بذلك الماء ان وقع في كل
 فاحت منها هرة ومات فاخرجت من البروتج من احديهما
 ولو وصت في الاخرى يخرج من الماء جميع الماء كما لو وقع فيها شاة
 ومات يروجب منها نزع اربعين دلو او من خوا يوم عشرين ويوما
 عشرين حاز ولا يشترط النزع المتدارك وكذا الثوب اذا
 نجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل يوما من ويوما من
 حان لحصول المصود يروجب فيها فارة ميتة ان كانت مستحقة
 يعاد صلاه لانه ايام ولياليها وان كانت غير مستحقة يعاد صلاه
 يوم وليله في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وكذا لو طار وقع
 في نير فاخرج ميتا بعد ايام ولا يدرى انه متى مات بعد الوقوع
 ان كانت مستحقة يعاد صلاه لانه ايام ولياليها وان لم يكن مستحقة
 يعاد صلاه يوم وليله فارة ميتة في جبر فو قعت قطرة من ذلك

الماء

الماء في هروانه يترج من البر عذرون دلو او يلائون كان الفارة وقعت
 في البر وان وقعت الفارة في الجب ونفتحت ثم صب قطرة من ذلك
 الماء في هروانه يترج جميع الماء كان الفارة وقعت في البر متفحفة
بجسه وقعت من الدجاجة في مرقه او ماء لا يفسد ذلك وكذا النجاسة اذا
 سقطت من امها ووقعت في الماء مبتلة لا يفسد وكذا الانجاسة
 اذا خرجت من النساء بعد موبها **ادامات العقرب او القراد او**
الخنزيرة في الماء لا يفسد وان وقعت فيها حمله مات فيها يترج
 منها دلائم في رواية يترج منها عذرون او يلائون وفي رواية
 ان يترج اقل من عذره جان اذا وقع في البر سام ارض مات يترج
 منها عذرون دلو او في طاهر الرواية **الصعوه والمعضور بمنزله**
الفارة لا ستواتيها في الجبه والحمية والورشان بمنزله السور
 يترج منها اربعون او خمسون دلو وان افسخ شي من ذلك يترج جميع الماء
 والبطة والاوزان كان صغيرا فهو الدجاجة يترج منها اربعون او خمسون
 وان كان ذرا او كالجمل العظيم يترج كل الما صب الوصوف في بر عند
 ابي حنيفة رضي الله عنه يترج كل الماء وعند صاحبه ان كان استنجى
 بذلك الماء فكذلك وان لم يكن استنجى على قول محمد رحمه الله لا يكون
 نجسا لكن يترج منها عذرون دلو او يلائون **طهورا فارة ماتت في**
دهن يفسد الدهن وان كان الدهن حامدا فو رما حواه ونبتغ
 بالباقي اكل او شرب وان كان دايما لا يفسد به في الابدان الا
 ان يغسل في قول ابي يوسف وطريق غسله باق بعد هذا **وقعت**
في نير وماتت يترج منها عذرون دلو او فان يترج منها دلو وصبت في

دهن يفسد من جلد الانسان اذا وقع في الماء لا يفسد لانه ظاهر جميع اجزائه انما لا يباح
 الاستماع كرامة له الميت المسلم اذا غسل ووقع في الماء القليل
 لا يفسد والماء في عينه وان غسل عن من السفط اذا استهل فحله
 حكم الكبير ان وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان كان لم يغسل
 يفسد الماء وان غسل عن من ولو وقع الشهيد في الماء القليل
 لا يفسد الا اذا سال منه الدم الهرة اذا اكلت طعاما فسقطت
 فيها شيء بكرة اكله وكذا لو لحقت عضوا لا يصلح ان يغسل
 ذلك العضو ولو اكلت فان شربت من انا في فوطها ففسدت وان
 شربت بعد ساعه لا يفسد ولو وقعت الهرة في جبرما فاحت
 حية من ساعه فتوضا انسان بذلك الماء ان وقع في كل
 فاحت منها هرة ومات فاخرجت من البروتج من احديهما
 ولو وصت في الاخرى يخرج من الماء جميع الماء كما لو وقع فيها شاة
 ومات يروجب منها نزع اربعين دلو او من خوا يوم عشرين ويوما
 عشرين حاز ولا يشترط النزع المتدارك وكذا الثوب اذا
 نجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل يوما من ويوما من
 حان لحصول المصود يروجب فيها فارة ميتة ان كانت مستحقة
 يعاد صلاه لانه ايام ولياليها وان كانت غير مستحقة يعاد صلاه
 يوم وليله في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وكذا لو طار وقع
 في نير فاخرج ميتا بعد ايام ولا يدرى انه متى مات بعد الوقوع
 ان كانت مستحقة يعاد صلاه لانه ايام ولياليها وان لم يكن مستحقة
 يعاد صلاه يوم وليله فارة ميتة في جبر فو قعت قطرة من ذلك

يرطاهم كان علم الثانية ما كان علم الاول قبل نزع هذا الدلو ان كان المصوب
هو الدلو الاول ينزع من الثانية عندون دلو وان صب الدلو الثاني
ينزع من البير الثانية تسعة عندون ان صب الدلو العاشر ينزع من
الثانية احد عشر هو الصحيح لان الاول كان يظهر قبل نزع هذا
الدلو باحد عشر فكذا الثانية فلو نزع الدلو الاخير من البير فادام
الدلو الاخير في هذا البير لا يحكم بطهارة ما البير حتى لا يجوز الوضوء
بما البير وان نزع الدلو الاخير عن راس البير يحكم بطهارة البير **فان**
ما في حجب ما وصفت ما الجبر في نزع ما صب فيه
ومن عندنا لو او عن ابي يوسف رحمه الله ينزع المصوب عندون
دلو الاثنا دلو في حكم البيرة والمعدتين فيما روي عن ابي حنيفة
رضي الله عنه رجل نزع ما بين انسان فيسب البير لا يضر شيئا ولو صب
ما الاثنية ضمن لان ما الاثنية مملوك وما البير عز مملوك **فصل**
في الحمام دخول الحمام مشدوع للرجال والنساء جميعا خلا لما قاله
بعض الناس روى ان سون الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتناول
وحال ابن الوليد رضي الله عنه دخل حمام حمص لحي اما صاح اذ لم يكن
فيه انسان كشف العورة اذا خرج من الحمام ولم يتوضأ ولم يغتسل خارج
الحمام لاباس به عند عامة العلماء رحمة الله عليهم واختلف المشايخ
في الماء الذي صب على وجه الحمام واصح ما قيل فيه وهو رواية
عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله علما ان ذلك الما ظاهر ما لم
يعلم ان فيه خنا حتى لو خرج انسان من الحمام وقد ادخل رجله في
ذلك الماء ولم يغتسلها بعد **الحمام** وصلى جاز **وما** **الحوض** **الحمام**

هذا هو الصحيح في نزع المصوب
من الثانية تسعة عندون ان صب
الدلو العاشر ينزع من الثانية
احد عشر هو الصحيح لان الاول
كان يظهر قبل نزع هذا الدلو
بالاخذ عشر فكذا الثانية فلو
نزع الدلو الاخير من البير فادام
الدلو الاخير في هذا البير لا
يحكم بطهارة ما البير حتى لا
يجوز الوضوء بما البير وان نزع
الدلو الاخير عن راس البير يحكم
بطهارة البير

الحجامة في نزع ما

في الحمام
دخول الحمام
مشدوع للرجال
والنساء جميعا
خلا لما قاله
بعض الناس
روى ان سون
الله صلى الله
عليه وسلم
دخل الحمام
وتناول
وحال ابن
الوليد رضي
الله عنه
دخل حمام
حمص لحي
اما صاح
اذ لم يكن
فيه انسان
كشف العورة
اذا خرج
من الحمام
لم يتوضأ
ولم يغتسل
خارج
الحمام
لاباس به
عند عامة
العلماء
رحمة الله
عليهم
واختلف
المشايخ
في الماء
الذي صب
على وجه
الحمام
واصح ما
قيل فيه
وهو رواية
عن ابي
حنيفة
وابي
يوسف
رحمة الله
علما ان
ذلك الما
ظاهر ما
لم يعلم
ان فيه
خنا حتى
لو خرج
انسان
من الحمام
وقد ادخل
رجله في
ذلك الماء
ولم يغتسلها
بعد

هذا هو الصحيح في نزع المصوب
من الثانية تسعة عندون ان صب
الدلو العاشر ينزع من الثانية
احد عشر هو الصحيح لان الاول
كان يظهر قبل نزع هذا الدلو
بالاخذ عشر فكذا الثانية فلو
نزع الدلو الاخير من البير فادام
الدلو الاخير في هذا البير لا
يحكم بطهارة ما البير حتى لا
يجوز الوضوء بما البير وان نزع
الدلو الاخير عن راس البير يحكم
بطهارة البير

عند ص 2
ظاهر عند ما لم يعلم بوقوع الخباثة فيه فان دخل رجله في الحوض عليها
لجاسة ان كان ذلك الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من انبوبة ولا يعرف
انسان بالقصعة يتنجس بالحوض وان كان الناس يغتربون من الحوض
بقصاعهم ولا يدخل من الانبوب ما او على العكس اختلفوا فيه واكثرهم
على انه يتنجس بالحوض وان كان الناس يغتربون بقصاعهم ويدخل الماء
من الانبوب اختلفوا فيه واكثرهم لا يتنجس **البردي اذا التقى في الماء**
النجس في الاصل ابي قول محمد رحمه الله لا يطهر اندا حتى لو اتخذ وامنه
شراك بغل كان نجسا وعلى قول ابي يوسف وعامة المشايخ رحمة
الله عليهم يغسل ثلاث مرات ويعصر في كل مرة او يجفف في كل مرة
قطره وكذا الغل الجديد اذا اصابه ما نجس فشرب على قول محمد
رحمة الله عليه لا يطهر اندا وعلى قول ابي يوسف رحمة الله عليه
اذا ادخله في الماء الطاهر ثلاث مرات وجفف في كل مرة طهر
ويتبع لمن دخل الحمام ان يكت مكثا متعارفا ويصب صبا متعارفا من
غير اسراف حوض الحمام اذا تنجس ودخل فيه الماء لا يطهر ما لم يخرج منه
مثل ما كان فيه ثلاث مرات وكذا بعضهم اذا خرج منه مثل ما كان
فيه مرة واحدة يطهر لغلبة الماء الجاري عليه والاول احوط **فصل**
في الماء المستعمل اتفق اصحابنا في الرواية الطاهرة على ان الماء المستعمل
في البدن لا يبقى طهورا واختلفوا في طهارته وفي سبب الذي به يصير
الماء مستعملا وفي الوقت الذي ياخذ الماء حكم الاستعمال اما السبب
اتفقوا على انه يصير مستعملا اذا استعمله للطهارة واختلفوا على انه
هل يصير مستعملا بسقوط الفرض اذا لم ينو ذلك او قصد التبرؤا واخرج

عليه السلام
الله

هذا هو الصحيح في نزع المصوب
من الثانية تسعة عندون ان صب
الدلو العاشر ينزع من الثانية
احد عشر هو الصحيح لان الاول
كان يظهر قبل نزع هذا الدلو
بالاخذ عشر فكذا الثانية فلو
نزع الدلو الاخير من البير فادام
الدلو الاخير في هذا البير لا
يحكم بطهارة ما البير حتى لا
يجوز الوضوء بما البير وان نزع
الدلو الاخير عن راس البير يحكم
بطهارة البير

هذا الحديث يدل على ان غسل الرجلين واجب في كل وقت من الاوقات
ولا يترتب عليه طهارة ولا نجاسة ولا يفسد به الصوم ولا يصح به التطهر
ولا يترتب عليه طهارة ولا نجاسة ولا يفسد به الصوم ولا يصح به التطهر

وقت من الاوقات

الذي لو من البراءة **ابو حنيفة** وابو يوسف رحمة الله عليهما يصير مستغسلا
وقال محمد رحمة الله في المشهور عنه لا يصير مستغسلا واما وقت ثبوت حكم
الاستعمال استقوا على انه ما دام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال
وبعد الرؤال عن العضو اختلفوا قال بعضهم يصير مستغسلا وان كان
في الهوا بعد دليل ان المحدث اذا غسل ذراعيه فامسك انسان يده
تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز مروي ذلك عن اصحابنا وكذا
المحدث اذا غسل عضوا قبل ان يجمع في المكان غسل به عضوا اخر
لا يجوز الا على قول ابي مطيع الطنجي رحمه الله وقال بعضهم لا يصير مستغسلا
مالم يستغسل في مكان وسكن عن المحدثك واما الاحلاف في
طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال **ابو حنيفة** وابو يوسف رحمة الله
عليهما في المشهور عنهما هو نجس وقال **محمد** رحمه الله عليه طاهر فان
اصاب ذلك الماء ثوبا ان كان ذلك ما الاستنجاء واصابه اكثر
من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلاة عندنا وان لم يكن ذلك ما الاستنجاء
على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمة الله عليهما لا يمنع مالم يغتسل
والفاحش عند ابي حنيفة رضي الله عنه ما استغسله الطاهر وقيل
ان كان ربع الثوب فهو كثير وقال **ابو يوسف** ان كان شبرا في
شبر فهو كثير وفي رواية محمد رحمه الله عليه عن ابي يوسف رحمه الله عليه
يقدر بالزعر قبل ارادته ربع الكم او ربع الذيل لاربع جميع الثوب
المحدث او الجنب اذا دخل يده في الاناء للاعتراف وليس عليه نجاسة
لا يفسد الماء وكذا اذا وقع الكور في الحب فادخل يده في الحب الى
المرفق لاخراج الكور لا يصير الماء مستغسلا وكذا الجنب اذا دخل رجله

ولا يترتب الترتيب الا بالسنن
في وقت او غسل من البدن
او غسله الشا في هذه الغفلة
لو غسل عضوا آخر صورا بعد العضو
فلا يفسد غسله او جنبه فله غسله
فلا يفسد غسله او جنبه فله غسله

هذا الحديث يدل على ان غسل الرجلين واجب في كل وقت من الاوقات
ولا يترتب عليه طهارة ولا نجاسة ولا يفسد به الصوم ولا يصح به التطهر

هذا الحديث يدل على ان غسل الرجلين واجب في كل وقت من الاوقات
ولا يترتب عليه طهارة ولا نجاسة ولا يفسد به الصوم ولا يصح به التطهر

في البير لطلب الدلو لا يصير مستغسلا **الحنا** اذا اخذ الماء بعينه
لا يريد به المضمضة لا يصير مستغسلا في قول محمد رحمه الله وهذا القول
اخذ الماء بعينه وغسل اعضائه بذلك الماء او اخذ الماء بعينه وملا
به الاية كان طاهرا وطهورا وقال ابو يوسف لا يبقى طهورا هو الصحيح
اما لانه صار مستغسلا بسقوط الغرض ولانه خالط البيراق فلا يكون
طهورا ولو ادخل يده او رجله في الاناء للتبرد يصير الماء مستغسلا لانعدام
الضرورة **ولو ادخل المحدث راسه في الاناء** يريد به المسح لا يصير الماء
مستغسلا في قول ابي يوسف رحمه الله قال رحمه الله انما يتنجس الماء في
كل شي يغسل بريدته الغسل اما ما مسح لا يصير الماء مستغسلا وان اراد
به المسح وقال **محمد** رحمه الله ان كان على ذراعيه جابر فغسلها
في الاناء او غمس راسه في الاناء لا يجوز ولا يصير الماء مستغسلا **الجنب** اذا
شرب الماء قبل ان تمضمض هل ينوب عن المضمضة قالوا ان كان
ففيه لا ينوب لانه يمض الماء فلا يصل الماء الى كل الفم وان
كان جاهلا ينوب لان الجاهل يعب الماء عابا فلا يفضل الماء الى كل
الفم **انتضاح العناسة في الاناء** ان كان قليلا لا يفسد وحده العليل
ان لا يستبين مواقع العطر في الماء كالطل وان كان
يسبين ذلك فهو كثير ولا يابس للتوضي والمغتسل ان تمسح بالماء
نوي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ومنهم
من كره ذلك ومنهم من كره للتوضي دون المغتسل والصحيح
ما قلنا الا انه ينبغي ان لا يبالغ ولا يستقصي فسقي اثر الوضوء على
اعضائه **عنايه المني من الماء الاول والثاني والثالث** فاستغسل

ولا يترتب المضمضة في كل وقت من الاوقات
ان كان اصغارا اراد غسل يديه
انما يتنجس الماء في كل شي يغسل بريدته
الغسل اما ما مسح لا يصير الماء مستغسلا
انما يتنجس الماء في كل شي يغسل بريدته
الغسل اما ما مسح لا يصير الماء مستغسلا

هذا الحديث يدل على ان غسل الرجلين واجب في كل وقت من الاوقات
ولا يترتب عليه طهارة ولا نجاسة ولا يفسد به الصوم ولا يصح به التطهر

میرزا محمد علی

وَمَنْ كَانَ عَسَلٌ مُتَبَرِّكًا رَاسُهَا نَسْفُوتٌ وَمِنْهَا مَاءٌ رَآءَهُ مَسْجِدٌ
عَظِيمٌ فَاصْبِرْ فِي عَسَلِكُمْ إِلَى الْآثَانِ فَسَنُظَاهِرُكَ إِلَى الْآثَانِ
نَسْفُوتٌ فَسَنُظَاهِرُكَ إِلَى الْآثَانِ وَكَذَا حَوْضُ الْحَاظِلِ وَهُوَ حَوْضٌ جَدِيدٌ لَا يَفْسُدُ

وَيَلِدْهُ رَبُّهُ مُخْلًًا نَسْفُحًا
وَأَمَّا إِنَّمَا أَنَا طَبْعٌ خَالِدٌ فِي السَّاعِ
أَمِلْتُ الطَّغْيَ وَسَمِعْتُ الدَّوَابَّ
فَدَعَا

حسن بن محمد

هو السوي
عبد الصاين
اذا كان رتبا

لا يجوز فيه التوضيح لأنه محتمل
الجهل وان لم يصير تحبها

[illegible]

ورجل اسفل منه توضع ان لم يتغير لون الماء لوطمعه او رجه تجوز والا فلا **وان كان**
الماء اذا كان فلان لا يجوز فيه التوضي اصلا وان كان كذا فقد ثبت المسئلة قبل
 هذا وكذا الوصية خاتمة الخبر في بغير عظيم ورجل اسفل منه توضع او
 يشرب جاز ان لم يظهر اثره في ذلك **اذا كان على يد به نجاسة** فمحمها
 بخيرفة مبلولة ثلاث مرات حتى ينفي الغيبة ان جففت رجه الله كالتطهر
 اذا كان الماء مقاطرا على يده ولا يجوز التوضي بشي من الاشربة ولا بغيرها
 من المايعات نحو الخل والمرى لا يبيد المبركة ولا يجوز به التوضي عند
 عدم الماء المطلق في قول ان حنفية الاول ووجوده يمنع التيمم في قوله
 وتفسيرا لبيد ان يلقى المبر في الماء فياخذ الماء حلاوته ولا يصير حليا ولا
 سكر فان صار سكر لا يخل شره ولا يجوز به التوضي وان طبع اذ لم
 طمعه الصحيح انه لا يجوز به التوضي وعلى قول ان يوسف رحمه الله يسم
 ولا يقوضا ببيد المبر فان كان معه سور الحمار وهو قول ان حنفية
 الاخذ وعلى قول محمد رحمه الله يجمع بينه وبين التيمم فان كان معه سور الحمار
 ويبيد المبر توضع سور الحمار ويتم ولا يلتفت الى بييد المبر لان
 سور الحمار كان طهورا في الاصل وانما صار مشكلا بسرب الحمار اما ببيد
 المبر ما كان طهورا في الاصل وفي رواية يجمع بين الكل وما يخل شره اذا
 اصاب ثوبا لا يفسده الماء اذا اخلط بالمخاط او بالزرق جاز به التوضي
 وبكره **فصل في الاساء** سرطا طمعا لا كراهة فيه وهو سور ما يوك
 لحمه من الانعام وسور الادامي على اي صفة كان وسور مكروه وهو سور
 سواك البيوت كالقار والحية والوزغة والهجرة في قوله ان حنفية
 ومحمد رحمه الله عليهما واختلف المتأخ في قول الهجرة والقارة منهم من

٢٢٩

سبيته

وهو سور
 الذي لا يفسده
 الماء

جعله عفوا اذا اصاب ثوبا لا يفسده ومتهم من قدز ما يكبر القات والصحيح
 مانه يفسده وسور الدجاجة المخللة مكروه **وكذا سور سباع الطير**
وسور جنس وهو سور الخنزير وسور الكلب وسور سباع الوحش
 كالاسد والفهد والحدادك وسور مشوك وهو سور الحمار والغيل
 واختلفوا في الشك قال بعضهم الشك في طهارته لو وقع في الماء الغليل
 يفسد وان اصاب الثوب او المدين لا يفسد والصحيح ان الشك في
 طهوره وعرقها طاهر في ظاهر الرواية لا يفسد الماء والثوب **وذكر**
شمس الائمة الجلاوي رحمه الله عليه ان عرقها نجس وانما جعل عفوا
 في الثوب والمدين لكان الضرورة وفي طهارة لبن الاثان روايات
واما سور الفرس عن له حنفية رحمه الله فيه روايات واظهرها انه
 طاهر وطهور وهو قولها ثم السور الطاهر بمنزلة الماء المطلق وان
 استعمل المكروه مع العذرة على الماء المطلق مستطهرته وكرهه في
 المشكوك بجمع بينه وبين التيمم لوانه يحد ما وصل لا يجوز صلوته **فصل**
في النجاسة التي يقبض الثوب والخف والبدن والارض
 النجاسة نوعان غليظة وخفيفة الخفيفة لا تمنع ما لم يفسد والغليظة
 اذا تراكمت على قدر الدرهم تمنع جواز الصلوة واختلفوا في مقدار الدرهم
 انه يعتبر وزنا او بسطا الصحيح ان في المسحح كالعذرة
 والمروث ولحم الميتة يعتبر وزن الدرهم وفي غير المسحح كالخمر
 والبول والدم يعتبر القدر بسطا واختلفوا في الدرهم الذي يقدر
 به **شمس الائمة السرخسي رحمه الله** يعتبر فيه اكبر
 دراهم البليات كان في اليد دراهم مخلفة ثم النجاسة الغليظة مالا

الحمار اذا غلب من العصور لا يجوز
 سبيته

وفي الكلام وسور الفرس من جنس
 الحمار العنق للصدر الصداه
 على ما طاهره من جنس الحمار

ايضا
 الدرهم لا يشترط ان يكون
 من جنس الدرهم بل من جنس
 النجاسة

خففه لغرض الادله وقال محمد رحمه الله طاهر العذر وجوا الجلب
ورجع السباع لحسن نجاسة غليظه **خزما يوكل لحمه من الطيور** ظاهر
الاماله راجيه كرميه **خزرا** الدجاج والبط والاوز فهو نجس نجاسه غليظه
دقيق سباع الطير كما لبازي والحده لا يفسد الثوب واختلف المشايخ في
بول الهدهد والقارة اذا اصاب الثوب قال بعضهم يفسد اذا اراد على قدر
الدرهم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد **الصلاة** اصلا وقال
بعضهم يفسد اذا فحش ويظهر اثر الضرورة في التخفيف لا في سلب
النجاسة **دم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب** في قول ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله عليهما وقال ابو يوسف رحمه الله عليه يفسد اذا فحش
دم الخلية والوزعه يفسد الثوب والماء ودم البق والبعوض والبرغوث
لا يفسد عندنا **الطحال والكبد** طاهران قبل المعسل حتى لو اطلما وجه
الحف وصلآ جارت صلاته وما سقى من الدم في عروق الذكوة بعد الذبح
لا يفسد الثوب وان فحش وعن ابي يوسف يفسد الثوب اذا فحش
ولا يفسد القدر الدم الذي يظهر على راس الجرح او تشفع ولم يسئل

(Vertical marginalia in Arabic script)

ليس يجزئ قول أبي يوسف وكأل محمد رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ **حَسَنُ الطَّائِقِ** **حَسَنُ**
قِيَاسًا وَلَيْسَ يَجْزِي اسْتِحْسَانًا وَصُورَتُهُ إِذَا احْرَقَ الْعِذْنَ فِي نَيْتٍ فَاضًا
 حَسَنُ الطَّائِقِ يَوْبُ اسْتِحْسَانًا لَا يَمْنَعُهُ اسْتِحْسَانًا مَا لَمْ يَطْهَرِ إِثْرَ الْخِطَاةِ
 فِيهِ وَكَذَا الْأَصْطَبُ إِذَا كَانَ جَارًا وَعَلَى كَوْنِهِ طَائِقٌ أَوْ نَيْتٌ الْبَالُوغَةُ
 إِذَا كَانَ عَلَيْهِ طَائِقٌ فَعَرِقَ حَيْطًا لَهَا وَكَوْنَهَا وَتَقَاطُرَ وَكَذَا لَوْ كَانَ فِي
 الْأَصْطَبِ كُوزٌ مُعَلَّقٌ فِيهِ مَا فَتَرَخَ مِنْ اسْفَلِ الْكُوزِ فِي الْقِيَاسِ كَوْنُ
 حَسَنًا لِأَنَّ اللَّبَّةَ فِي اسْفَلِ الْكُوزِ صَارَ حَسَنًا بِخَارِ الْأَصْطَبِ وَفِي الْأَخْصَارِ
 لَا يَتَخَسَّرُ لِأَنَّ الْكُوزَ طَاهِرٌ وَالْمَاءَ الَّذِي فِيهِ طَاهِرٌ فَمَا تَرَخَ مِنْهُ كَوْنُ
 طَاهِرًا إِذَا صَلَّى وَمَعَهُ شَعْرٌ **الْأَدْنَى** قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ **يُجُوزُ صَلَاتُهُ وَلَوْ**
أَقْلَعَ الشَّعْرَ سَنَةً أَوْ قَطَعَ أَدْنَاهُ ثُمَّ اعَادَهَا إِلَى مَكَانِهَا وَصَلَّى أَوْ صَلَّى
 وَشَدَّ أَوْ أَدْنَاهُ فِي كَبَةٍ يُجُوزُ صَلَاتُهُ فِي طَاهِرٍ أَوْ رَوَايَةٍ وَكَذَا الْوَصْلَى فِي
 حَقِّهِ قِلَادَةٌ فِيهَا سَنٌ كُلُّهُ أَوْ ذِي جُوزٍ صَلَاتُهُ وَمَا يَطْهَرُ حَلَهُ
 بِالْبَرَاغِ يَطْهَرُ لَحْمُهُ بِالذَّكَاءِ ذَكَرَهُ شَيْخُ الْأَيْمَةِ الْحَلَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ
 قُلْ يَسْتَرْطِئُ أَنْ يَكُونَ لَذَكْوَةً مِنْ أَهْلِهَا فِي مَجْلَمِهَا وَهُوَ بَيْنَ اللَّبَّةِ وَالْجَيْزِ
 وَوَقَدْ سَمِعْتُ حَيْثُ لَوْ كَانَ مَا كَوَّلَا تَحُلُّ أَكْلَهُ تَبْلُغُ الذَّكَاءَ **وَذَكَرَ النَّاطِقِيُّ رَحِمَهُ**
اللهُ إِذَا صَلَّى وَمَعَهُ مِنْ لَحْمِ السَّبَاعِ كَالْقَلْبِ وَخَوَهُ أَكْثَرُ مِنْ قَدَرِ
 الدَّرْهِمِ لَا يُجُوزُ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ مِنْهُ بُوْجَا وَلَوْ صَلَّى وَمَعَهُ لَحْمٌ بَارِزٌ
 قَدْ دَخَلَ جَارَتِ صَلَاتِهِ لِأَنَّ سَوْرَةَ الْقَلْبِ وَخَوَهُ حَسَنٌ وَمَا كَانَ
 سَوْرَةً حَسَنًا لَا يَطْهَرُ لَحْمُهُ بِالذَّكَاءِ إِنَّمَا يَطْهَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَوْرَةً حَسَنًا
 وَعَنْ الْقَفِيهِ إِلَى جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللهُ إِذَا صَلَّى وَمَعَهُ لَحْمٌ سَبَاعٍ أَوْ حَسَنٍ
 قَدْ دَخَلَ لَا يُجُوزُ صَلَاتُهُ وَلَوْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ أَسْفَلَهُ وَذَكَرَ النَّاطِقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ

[illegible]

ليس يحس في
 قيا ساو ليس
 فما الطابق
 فيه وكذا
 اذا كان على
 الامطبل
 خسا لانا
 لا تحس
 طامدا اذا
 قلع السوار

إذا أصاب النجاسة من غير الماء
فلا يغسل بها ولا يمسح بها
ولا يمسح بها من غير الماء
ولا يغسل بها من غير الماء
ولا يمسح بها من غير الماء
ولا يغسل بها من غير الماء

عن محمد رحمه الله إذا صلى على جلد كلب أو ذئب قد ذبح حارت صلاة **الطلب**
إذا أخذ عضو إنسان أو يؤمنه بغيره أن أخذه في العصب لا يغسل ولا يمسح
أخذه في المزاج واللحم يغسل لأن في الوجه الأول يأخذ بسننه وسننه
ليس بمنس وفي الوجه الثاني يأخذ بغيره ولعابه نجس **إذا شئ**
كلب على تلح فوضع إنسان رجله على ذلك الموضع إن كان التلح رطبا لم ينجس
لو وضع عليه شيء يمتل بصير التلح نجسا فما يصيبه يكون نجسا وإن لم
يكن رطبا لا ينجس ويقتل بانه لا ينجس التلح وهو محمول على الوجه الداخلي
وكذا الكلب إذا مشى في طين وتردعة نجس الطين والردعة
إذا صلى وهو حامل شهيد عليه دمه حارت صلوته وإن أصاب دم
الشهيد ثوب إنسان أفسده لعاب الفيل نجس كلعاب الفهد
والأسد إذا أصاب الثوب نجس طومه نجسه **الثوب النجس إذا غسل**
مرة لا يطرأ في رايه **ثلاثا** وعصر في كل مرة ثم يفاض منه قطرات فاصابت شيئا
عن أبي يوسف فإن غسل إن عصر في الممر الثالثة وبالغ فيه نجس لو عصره لا يسيل منه الماء
فالحل طاهر وإلا فافاض منه نجس وإذا أصاب شيئا أفسده إذا
غسل الثوب ثلاثا وعصر في كل مرة وقوته أكثر من ذلك لم يبالغ فيه
صيانته للثوب لا يجوز إذا نام الكلب على حصير المسجد إن كان
بابا لا ينجس وإن كان رطبا لم يطرأ أثر النجاسة فيه فذلك
إذا رمى بعذرة في بصر فاصح المأمن وقوعه فاصاب ثوبا أن
ظهر لون النجاسة فيه يصير نجسا ولا فلا وكذا لو أوال الحمار في
ما حار فاصاب الأرض ثوب إنسان لا يغسله ما لم يتبين أنه
بول وإن كان الماء كذا فزاد على قدر الدرهم أفسده الكلب إذا أخرج

منه لا يطرأ في رايه
عن أبي يوسف فإن غسل
ثلاثا وعصر في كل مرة
ثم يفاض منه قطرات
فاصابت شيئا

إذا أصاب النجاسة من غير الماء
فلا يغسل بها ولا يمسح بها
ولا يمسح بها من غير الماء
ولا يغسل بها من غير الماء
ولا يمسح بها من غير الماء
ولا يغسل بها من غير الماء

من الماء وأغسل فأصاب ثوب إنسان أفسده **قبل** أن كان ذلك ما المطر
لا يغسله إلا إذا أصاب المطر جلد وفي طاهر الرواية أطلق
ولم يغسله إذا صلى ومعه فان أوهرة أو حية لجوز صلوته وقد أساء
وكذا كل ما يجوز الوضوء سور وإن كان في كفه نجسا وجز وكلب
لا يجوز صلاته لأن سور نجس لا يجوز به الوضوء ولو صلى ومعه جلد
فيه أكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته وإن كانت مذبوحة
لأن جلد لها لا يحمل الدباغ فلا تقام الذكاة مقام الدبغ وأما قنص
الحية ذكر شمس الأمانة الخواني رحمه الله الصحيح أنه طاهر **إذا**
وفي كفه بيضة مدرك فدخل محمدا ما حارت صلوته وكذا البيضة إلى
فيها فخرج ميت البيضة الرطبة أو السخلة الرطبة إذا وقعت في ثوب
لا يغسل في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله **أمره صلت معها ميت**
إن لم يكن استعمل فضلوها فاسد غسل ولم يغسل وإن كان قد استعمل
ولم يغسل فذلك وإن كان قد غسل حارت صلوته والمستحب أن لا
يقضى على هذا الحالة **ثوب** أصابه عذير ومضى على ذلك أيام حارت
الصلاة فيه عند علمائنا لأنه لا يصير حرا في الثوب **أمره صليت**
ومعهادود القبر حارت صلوتها لأنه ليس بمنس **ثوب** أصابت النجاسة
طرفا منه فبشيء ذلك الموضع فغسل منه طرفا حارت الصلاة فيه إذا
قاملا الغم ينبغي أن يغسل فاه فان لم يغسل حتى صلى حارت صلاته
لأنه يظهر بالبراق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وكذا إذا سرب
الحمد ثم صلى بعد زمان وكذا إذا أصابت النجاسة بعض أعضائه
فلمسها بلباسه حتى ذهب أثرها وكذا السكين إذا نجس فلمسه

والصحيح في الجدل أن المذنب
المسك لها والنفس قد يطلق
عنه وسنن في العاص التي يمكن

فلو صلى مع هذا الثوب طهر
لأنه إن النجاسة الطهر لا يخرج
كسطله إعادة الطهر إلى رايه
هذا الثوب

إذا كان في وقت الصلاة
 أو في وقت الغسل
 أو في وقت السجدة
 أو في وقت الركعة
 أو في وقت القراءة
 أو في وقت الدعاء
 أو في وقت الاستعاذة
 أو في وقت التسمية
 أو في وقت التكبير
 أو في وقت الإيماء
 أو في وقت السكت
 أو في وقت الوقوف
 أو في وقت الجلوس
 أو في وقت السجود
 أو في وقت الركوع
 أو في وقت القعود
 أو في وقت الرفع
 أو في وقت النزول
 أو في وقت التحريك
 أو في وقت التثبيت
 أو في وقت التمام
 أو في وقت الانتهاء
 أو في وقت الانتهاء من الصلاة
 أو في وقت الانتهاء من الغسل
 أو في وقت الانتهاء من السجدة
 أو في وقت الانتهاء من الركعة
 أو في وقت الانتهاء من القراءة
 أو في وقت الانتهاء من الدعاء
 أو في وقت الانتهاء من الاستعاذة
 أو في وقت الانتهاء من التسمية
 أو في وقت الانتهاء من التكبير
 أو في وقت الانتهاء من الإيماء
 أو في وقت الانتهاء من السكت
 أو في وقت الانتهاء من الوقوف
 أو في وقت الانتهاء من الجلوس
 أو في وقت الانتهاء من السجود
 أو في وقت الانتهاء من الركوع
 أو في وقت الانتهاء من القعود
 أو في وقت الانتهاء من الرفع
 أو في وقت الانتهاء من النزول
 أو في وقت الانتهاء من التحريك
 أو في وقت الانتهاء من التثبيت
 أو في وقت الانتهاء من التمام
 أو في وقت الانتهاء من الانتهاء

لمياه أو مسحه بريقه ولذا الصبي إذا غلى ندي الام ثم مسح الذي يزار
 يطهر **أدأصل في ثوب** محسوس طائفة خبز وطهارته طاهر حارت صلوته في
 قول محمد رحمه الله ولجعل كونه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز
 لثوب واحد ولو صلى في ثوب محسوس طائفة طاهر وطهارته كذلك وحته
 خبز حارت صلوته في قول محمد رحمه الله وذكر في السير ما يدل على هذا
 وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز صلوته في لفصلين وقوله أقرب
 إلى الاحتياط الأرض والشجر إذا أصابته النجاسة فأصابها المطر ولم
 يبق لها أثر بغير طهرا **أدأصل** ومعه كفه من شعر الكلب حارت صلوته
 لأنه تبع الماء إذا اختضبت نجسا نجس فغسلت ذلك الموضع فلا يطهر
 يطهر لأنفا انت مافي وسعها وسعي أن لا تكون طاهرا مادام خرج منه الماء
 الملوئ **ون** الحنا إذا كان على رجل يقطعه يسب ما تحتها من الرطوبة ولم
 يذهب الجلب عنها فتوضا وأمر الماء على الجلب جاز وإن لم يصب الماء
 تحتها لأن الواجب غسل الظاهر دون الباطن الحار إذا وقع في الملاحظة
 صار ملحكا كان لكل طاهر أجل الله في قول محمد رحمه الله وعلى قول أبي يوسف
 رحمه الله نجس وكذا العدن إذا أحرقت وصارت رمادا أو الطين النجس
 إذا حبل منه الكوز أو العذر فطبخ **ثوب طاهر** **الحلال المذوق إذا أصابته**
النجاسة إن كان صلبا لا يشف النجاسة لصلابة يطهر بالغسل في قوله
 وإن كان يشف النجاسة إن أمكن عصره يغسل فلا يؤخر في كل من عند
 محمد رحمه الله لا يطهر إذا وقع هذا الخلاف اللهم إذا طبخ بالخمر والجديد إذا
 مؤه بالماء النجس عند محمد رحمه الله لا يطهر إذا وقع أبي يوسف رحمه الله على
 اللهم في الماء الطاهر فلا يطهر والجديد مؤه بالماء الطاهر فلا يطهر في كل مرة

كذا إذا أصابته النجاسة وأدخله النار فلا يطهر
 كذا لو صب راسه ماء ملحا بالدم لم يطهر

إذا كان في وقت الصلاة
 أو في وقت الغسل
 أو في وقت السجدة
 أو في وقت الركعة
 أو في وقت القراءة
 أو في وقت الدعاء
 أو في وقت الاستعاذة
 أو في وقت التسمية
 أو في وقت التكبير
 أو في وقت الإيماء
 أو في وقت السكت
 أو في وقت الوقوف
 أو في وقت الجلوس
 أو في وقت السجود
 أو في وقت الركوع
 أو في وقت القعود
 أو في وقت الرفع
 أو في وقت النزول
 أو في وقت التحريك
 أو في وقت التثبيت
 أو في وقت التمام
 أو في وقت الانتهاء
 أو في وقت الانتهاء من الصلاة
 أو في وقت الانتهاء من الغسل
 أو في وقت الانتهاء من السجدة
 أو في وقت الانتهاء من الركعة
 أو في وقت الانتهاء من القراءة
 أو في وقت الانتهاء من الدعاء
 أو في وقت الانتهاء من الاستعاذة
 أو في وقت الانتهاء من التسمية
 أو في وقت الانتهاء من التكبير
 أو في وقت الانتهاء من الإيماء
 أو في وقت الانتهاء من السكت
 أو في وقت الانتهاء من الوقوف
 أو في وقت الانتهاء من الجلوس
 أو في وقت الانتهاء من السجود
 أو في وقت الانتهاء من الركوع
 أو في وقت الانتهاء من القعود
 أو في وقت الانتهاء من الرفع
 أو في وقت الانتهاء من النزول
 أو في وقت الانتهاء من التحريك
 أو في وقت الانتهاء من التثبيت
 أو في وقت الانتهاء من التمام
 أو في وقت الانتهاء من الانتهاء

يظهر وكذلك الحصى من البردي إذا أصابته النجاسة وهو جليد لا يطهر
 عند محمد رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله يغسل لانا ولخفف في كل من
 يظهر وهو كذا هذا في سواك الغل والبوريا من القصب يغسل لانا ويطهر
 لا خلاف لأنه لا يشف النجاسة وعن محمد رحمه الله جلد الميتة إذا
 وقع في الماء لا يغسل ولو صلى معه حارت صلوة وإن كان أكثر من قدر الدر
 إذا دبح بالرماد أو بالمخ أو بالسحرة وما يبيعها من البعاد وخرجه
 عن جلد الأكل هو دباغ **للشئ إذا أصابه النجاسة فأصابه المطر**
بعد ذلك كان ذلك بمنزله الغسل كالارض إذا أصابها النجاسة
 ثم أصابها المطر كان ذلك بمنزله الغسل وإن لم يصب المطر فالأرض
 تطهر بالحفاف وبعد ما قطع لا يطهر إلا بالغسل وكذا الحصى حكمها
 حكم الارض إذا نجس نجف وذبحت أثرها أما الأجرة أن كانت مفروقة
 حكمها حكم الارض تطهر بالحفاف وأن كانت موضوعة نقل وتحول مكان
 إن كان أن كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض حارت
 الصلاة عليها وإن كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليها المصل لا يجوز
 والبساط الذي على طوافه نجس حارت الصلاة على الطاهر منه سوا كان
 يحول الطرف الآخر نجس كذا ولا يتحرك لأن البساط بمنزلة الأرض
 مسترط فيه طاهر مكان المصل جلا في ما إذا صلى في ثوب طرفة
 طاهر وطرف منه نجس نجس الطرف الظاهر والقي الطرف النجس
 الأرض إن كان ما على الأرض نجس كذا لا يجوز صلاه **إذا أراد أن**
يقول على أرض عليها نجاسة فكسها بالتراب ينظر إن كان التراب
 قليلا نجس لو استتمه جدر راحية النجاسة لا يجوز وإن كان التراب كثيرا

إذا لم يسبق أمر النجاسة
 أو خلقت من الشجر والحجارة
 ما دام قائما على الأرض
 يطهر بالحفاف

على ثوب الرطوف لا يطهر
 من غير أن يمسح به
 ما ظهر فيه غرضه فلا يطهر

النفوس الحرة
الغدير والخط
العظيم

الشيخ من السوء
انما كان
الشيخ من السوء
انما كان

الحارث بن قيس بن قيس بن كلاب بن مرة
 بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر
 بن نضلة بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان
 بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة
 بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد
 بن عدنان بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة
 بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار
 بن معد بن عدنان بن فهر بن مالك بن النضر
 بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر
 بن نزار بن معد بن عدنان بن فهر بن مالك
 بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن
 إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

يبت وان كانت الخجاسة رطبة في ظاهر الرواية لا يطهر الا بالاعسل وث
 الى يوسف اذا مسح على وجهه المبالغة بحيث لا يبقى لها الاثر يظهر وعليه
 الفتوى وهو لغوم البلوى وان لو تكن الخجاسة مستحسنة كالخبر
 والبول لا يطهر الا بالاعسل وعن ابي يوسف رحمه الله اذا القى عليها ترابا
 مسح ويطهر لا يفتقر في معنى المستحسنة بوجده والتوب لا يطهر الا
 بالاعسل الا المني فانه يطهر بالفرج وقيل مني المراه لا يطهر بالفرج لانه
 رقيق بمنزلة البول وفي مجموعات محمد لامية البخاري قال
 وفي فوائد الشيخ القاضي الامام ان على المني ان يشيل السخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل عن مني المراه اذا اصاب الثوب هل يطهر بالفرج
 كمن الرجل قال لا يطهر لان مني الرجل فيه غلظه ومني المراه رقيق اصف
 كالبول فلا يطهر الا بالاعسل ثم قال محمد لامية قال عليه الله
 يعني استاده قاضي يدعي الصحيح انه لا فرق بين مني الرجل ومني المراه والبدن
 لا يطهر من جميع ذلك الا بالاعسل ولو مسح موضع الحمامة ثلاث مرات
 ثلاث حرق مبلولة قدم قبل هذا انه يجوز اذا كان الماء متقاطرا
 اذا اصاب الثوب مني ففرك وحلم بطهارته فاصابه ما بعد ذلك
 الصحيح انه لا يعود نجسا والارض اذا اصابها الخجاسة خفت
 وذمت اثرها ثم اصابها الماء بعد ذلك الصحيح انها لا تقود نجسا وكذا
 لو خفت الارض وذمت اثر الخجاسة ثم رين عليها الماء وجلس عليها
 لا بأس به والتراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء الجنب وعلى العسل الصحيح
 ان الطين نجس ايها ما كان نجسا خف بطانة ساقفة من الكراب
 فدخل في حروقه ما نجس فغسل الحف ودلكه باليد وملاه ثلاث

وكذا الخف اذا حكم له اصابه
 ماء من راسه الخمار انه
 لا يعود نجسا

والارض اذا اصابها الخجاسة
 لا يطهر الا بالاعسل
 والارض اذا اصابها الخجاسة
 لا يطهر الا بالاعسل
 والارض اذا اصابها الخجاسة
 لا يطهر الا بالاعسل

هذا هو الوجه في الخجاسة
 اذا اصابها الخجاسة
 لا يطهر الا بالاعسل
 والارض اذا اصابها الخجاسة
 لا يطهر الا بالاعسل

لكن اصبوا فطهر اذ ذهب انوره وكذا المسف اذا نجس فمسحه
 بتراب او حرقه وذمت اثر الدم ثوب اصابته نجاسة معلقة فالتق
 عليها ثوبا وصل ان كان ثوبا يمكن ان يجعل من عرضه ثوبين كما لها في
 الجوز في قول محمد رحمه الله وان كان لا يمكن ان يجعل من عرضه ثوبين
 لا يجوز ولو القى عليها ليل وصل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يجوز
 صلاته وقال شمس الامة الحلواني رحمه الله لا يجوز الا ان يلقى على هذا
 الطرف الطرف الاخر فيضير بمنزلة ثوبين وان كانت الخجاسة يابسة
 جارت صلاته على كل حال لا يفتقر الى ثوب المني عليها اذا نام الزل
 على فراش فاصابه مني وليس يغرق الرجل واتل العنابر من عرقه ان
 لم يظهر اثره بلل في جسده لا يتنجس بدنه وان كان العرق كثير حتى اتل
 العنابر ثم اصاب بلل العنابر جسده وظهوره في جسده يتنجس
 بدنه وكذا الرجل اذا غسل رجله ومشي على ارض نجسة بغير مكعب فاتل
 الارض من بلل رجله واسود وجه الارض ان لم يظهر اثره بلل الارض
 في رجله فغسل صلاته وان كان بلل الماء في الرجل كثيرا حتى مشي على
 الارض واتل وجه الارض فصار طينا ثم اصاب الطين رجله لا
 يجوز صلاته قبل ان كانت الخجاسة في الارض رطبة فغسل رجله بملوله
 لا يتنجس رجله وان كانت الخجاسة في الارض رطبة ورجله يابس يتنجس
 الرجل رجل دخل برطبا فاصاب رجله من الاروات في فضلى قالوا لا
 بأس به ما لم يغتسل الغوم البلوى وعن محمد رحمه الله رخص في الاروات
 حين قدم الري لما راي فيه من البلوى وان اصاب الخجاسة مني يعين

الرجل مني الطين وطهره
 ان يغسل فله حارة ادم باليد
 من الخجاسة



العليان واسف ثم صار خلا ان ترك الحلق فيه حتى طال مكة وارفع خمار الحلق
 الى اس الدن يصير طاهرا في قولين يقول تطهيرا نجاسة مما سوى الماء من
 المايعات وكذا التوب الذي اصابه الخمر اذا غسل بالحلق. **الرغيف** اذا
 القى في الخمر ثم صار الخمر خلا اختلفوا فيه والصحيح انه طاهر اذا لم
 يتبق فيه راحة الخمر وكذا البصل اذا القى في الخمر لم يجلل لانما فيه
 من اجزاء الخمر صار خلا **البق الخبز اذا جعل في الطين** ان كان البق
 قائما يرى عينه كان نجسا ان كان كثيرا والافلا اذا صلى في قعر
 من غير سر او لم يكن ان كانت الركعة والسرة مستورين جازت صلاته
 وكذا لو كانت الركعة مستورة والسرة مكشوفة وعلى العكس لا يجوز
 وكذا لو صلى على هذا الوجه في ازار واحد لان السرة ليست
 بخورة في رواية الاستحسان وعلى هذا قول من جعل الركعة عضوا
 كاملا اما على قول من جعل الركعة مع اليد عضوا واحدا لا يفسد صلا
 لان الركعة لا يبلغ ربع الجملة **الجنب اذا دخل الحمام واغتسل** وان روي
 الماء على جسده وخرج جلم بطهارة الارار وان لم يعصر مروي ذلك
 عن ابي يوسف وان لم يكن الرجل مستنجبا هو الخنزير **اذا شرب الخمر**
ونام فقال من فيه شيء على وسادته ان كان لا يرى فيه عين الخمر
 ولا رجة ينبغي ان يكون طاهرا في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رجة الله عليهما ويطهر الفم بريقه. **اذا وقعت النجاسة في صبيغ**
 فانه يصيغ به التوب ثم يغسل لانا فيطهر كالمراة اذا اختصت
 نجسا نجس اذا شرب الخمر وصلى لم يجز صلاته وان كان ما اصابه
 الخمر اكثر من قد بالدرهم وان كان اقل من ذلك جازت صلاته وان

الخمر اذا كان في آخرها نكت
 والآن تسلي من العتق في اسان
 موضع يد النجاسة على الماء الذي
 يسيل من ثقب النجاسة فيجب
 ماء النجاسة به طهره

والوجه في الخمر
 سكون الطهر
 بغيره

شرب الخمر ثم صلى بعد ساعات جازت صلاته في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رجة الله عليهما وكذا اذا قار الرجل وصلى فهو على هذا الوجه. **الارض** اذا
 نجست ببول واحتاج الناس الى غسلها فان كانت رحوه يصب الماء عليها
 لانا فتطهر وان كانت صلبة فالواصب الماء عليها وبذلك تم نقيض
 بصفوف او حرقه يفعل ذلك ثلاث مرات ويطهر وان صب عليها ما ليس
 حتى يفرقت النجاسة ولم يبق رجة ولا لونها وترك حتى جفت يطهر
 اذا كانت النجاسة تحت القدم اكر من قدر الدرهم مع حوار الصلوة وان
 كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم ولو جفت بغير اكر
 من قدر الدرهم تجمع وتمنع الصلاة وكذا لو كانت النجاسة في موضع
 اليهود او في موضع الرجب واليدن ولا تجعل كانه لم يضع العضو
 على النجاسة وهذا لو صلى رافعا اخرى قدسية جازت صلاته ولو وضع
 القدم على النجاسة لا يجوز ولا تجعل كانه لم يضع وتكره الصلوة في
 سبع مواطن في قوارع الطريق لانه يصير غاصبا حق العز وفي مواطن
 الابل والمزيلة والمحزرة والمخرج والمغسل والحمام لان هذا الموضع
 لا تخلو عن النجاسة غالبا فان غسل في الحمام موضعها ليس فيه تمايل
 وصلى فيه لا بأس به **وكاف واحد من الزهاد يفعل ذلك** ولا بأس
 بالصلوة في موضع خلوص الحائض لانه لا نجاسة فيه ومنها الصلوة
 في المقبر لانه يشبه باليهود وان كان فيها موضع اعد للصلوة فيه
 ليس فيه وتر ولا نجاسة لا بأس به ومنها الصلوة على سطح البيت
 واراد ما امكن لما فيه من ترك العظم ولا بأس بالصلاة واليود على
 الخشب والحصير والسط والبواري ولو صلى على وجه الارض

ركة الخمر اذا شرب الخمر ثم صلى بعد ساعات جازت صلاته في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رجة الله عليهما وكذا اذا قار الرجل وصلى فهو على هذا الوجه. **الارض** اذا
 نجست ببول واحتاج الناس الى غسلها فان كانت رحوه يصب الماء عليها
 لانا فتطهر وان كانت صلبة فالواصب الماء عليها وبذلك تم نقيض
 بصفوف او حرقه يفعل ذلك ثلاث مرات ويطهر وان صب عليها ما ليس
 حتى يفرقت النجاسة ولم يبق رجة ولا لونها وترك حتى جفت يطهر
 اذا كانت النجاسة تحت القدم اكر من قدر الدرهم مع حوار الصلوة وان
 كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم ولو جفت بغير اكر
 من قدر الدرهم تجمع وتمنع الصلاة وكذا لو كانت النجاسة في موضع
 اليهود او في موضع الرجب واليدن ولا تجعل كانه لم يضع العضو
 على النجاسة وهذا لو صلى رافعا اخرى قدسية جازت صلاته ولو وضع
 القدم على النجاسة لا يجوز ولا تجعل كانه لم يضع وتكره الصلوة في
 سبع مواطن في قوارع الطريق لانه يصير غاصبا حق العز وفي مواطن
 الابل والمزيلة والمحزرة والمخرج والمغسل والحمام لان هذا الموضع
 لا تخلو عن النجاسة غالبا فان غسل في الحمام موضعها ليس فيه تمايل
 وصلى فيه لا بأس به **وكاف واحد من الزهاد يفعل ذلك** ولا بأس
 بالصلوة في موضع خلوص الحائض لانه لا نجاسة فيه ومنها الصلوة
 في المقبر لانه يشبه باليهود وان كان فيها موضع اعد للصلوة فيه
 ليس فيه وتر ولا نجاسة لا بأس به ومنها الصلوة على سطح البيت
 واراد ما امكن لما فيه من ترك العظم ولا بأس بالصلاة واليود على
 الخشب والحصير والسط والبواري ولو صلى على وجه الارض

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or letter, featuring dense cursive script and some marginalia.

مسألة الصلاة
في الزمان الغير
وأنه سئل عن ذلك
فجوابه

اذا اراد ان يعلّم اناسا

[Faint handwritten notes, possibly bleed-through from the reverse side.]

20

والعانة قد راجع مع حوار الصلوة لانه انكشف ربيع عضو كامل والمراد
الحامه

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, written in dark ink on aged paper.

A horizontal strip of a painting, likely a detail from a larger work. It depicts a row of figures in a landscape. On the left, there is a large, dark, abstract shape that appears to be a figure or a group of figures. The background is a light, warm tone, possibly representing a sky or a distant landscape. The style is expressive and somewhat abstract, with visible brushstrokes and a focus on form and color.

عند الناس

الملك القدير ان
يقرب موضع الوضوء من
الملك القدير ان
يقرب موضع الوضوء من
الملك القدير ان
يقرب موضع الوضوء من

من الصلاة
لا تسرع
معه

حتى يحد الماء إلى أصل الذنوب ولا يصح غسله وعلى أنفه ولا يصرب على جلده
صرا عفيفا ويغسل شعرا الشارب والحاجبين وما كان من شعر الوجه
على أصل الذنوب ولا يجب اتصال الماء إلى ضابتي الشعر إلا أن يكون الشعر
قليلًا يبيد والمثابت ولا يجب اتصال الماء إلى داخل العين ومن الناس
من قال لا يضم العين كل الضم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء إلى اشتغاف وجواب
عنه فإن كان الرجل ملتجيا لا يجب غسل ما استرسل من الذنوب وكذا
لو جعل الرجل شعره دوائين وشدهما حول الرأس وأرسلهما وكذا
المحرم إذا تلبذ رأسه فوصل الماء إلى أصول شعره كفاه كما في شعر
الحية ولا ين تحليل الحية في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ويستحب
أن يمسح ثلث الحية أو ربعها وفي بعض الروايات يمسح كلها وهو الأصح
الموضع المكشوف من العذار والاذن في قول محمد رحمه الله وهو رواية
من أبي حنيفة فإن من الماء على شعر الذنوب ثم حلقه لا يجب عليه
غسل الذنوب وكذا لو حلق الحاجب والشارب أو مسح رأسه
ثم حلق أو قلم أو ظفره لا يلزمه الإعادة ولو كان به فرجة أو ارتفع
جلده أو أطراف القترحة من قبله بالجلد إلا الطرف الذي كان
خارج منه القترحة فغسل الجلد ولم يصل الماء إلى ما تحت الجلد حان
وضوه لأن ما تحت الجلد غير ظاهر فلا يفترض غسله إذا اغتسلت
المراة من الحيض والحجامة وفي أطراف عجين والطيان أو الجبل أو
الصباغ إذا توضأ واغتسل وفي أطراف عجين وطيب وما أشبهه
ذلك اختلفوا فيه قال بعضهم تم غسله ووضوه لأن ذلك لا يمنع من
الماء إلى طنبه واجمعوا على أن الذنوب لا يمنع تمام الغسل والوضوء لانه

الطنن القندري والحصي تنوير
ولو كان الطنف على الماء لم يكن
الطنن كذا ايضاً لما لا يملكه
الطوبى في جميع العوازل

ووصلنا به مولا محمد
لم يصل الآباء، وأما جارية صوته
فمنه من صوتها، ومنه من فاس
على جسد، أو أرفع، ومنه
لونه هذا الطول والعسل في
كل حال، والي يولد
أصل الآباء، والي يولد
ولم يصل الآباء، والي يولد

في موضع من ذلك الموضع وكذا الطعام اذا بقي في اسنانه وذكر المدا في رحمه الله ان
 الطعام يمنع تمام الغسل الا ان خرج الطعام وجري الماء على ذلك الموضع
الاغسل اذا اغتسل من الجنابة ولم يصل ثلث تحت الحلة وغسل ما اقل من
 الحلة عن راس الحشفة وما خرج منه البول من راس الحشفة يخرج عن
 الجنابة لان ذلك خلقي وعن بعضهم انه لا يخرج وكذا ما يكون على البعد
 بقا ان الفارسه فلينباح لا يمنع تمام الغسل لانه يتولد من البدن بمنزله
 الدرن ولو كان على يده خبز ممضوع فاحذفه وفسخه واعتسل لا يخرج
 عن الجنابة حتى يرد ذلك في الموضع ويجري الماء حته لانه لا يخرج منه ولو كان
 على موضع **اعضا وضوء** قرعه نحو الدمل وعليها حلة رقيقة يتوضا وامر الماء
 على ظاهر الحلة ثم تزع الحلة فلم يغسل ما ختمها وصل جازت صلاية ولو
 كان في اصبعه خاتم ان كان واسعا لا ينجس الى ختمه وان كان ضيقا ولم
 تجسده روى الحسن بن ابي حنيفة وابو سليمان عن ابي يوسف ومحمد رحمته
 الله علم انه يجوز **وقال** بعضهم في الضيق لا بد من الاحتيك ثم
 مسح براسه فرضا وسنة بما واحد من قواحه **وقال الساجي رحمه**
الله تسع ثلاث مرات ثلاث مياه وغدا لم يغسل ذلك لا يكره ولكن لا يكون
 سنة ولا ادبا **ومقدرا** المقتدر ومن رجع الى راسه ثلثه اصابع فان مسح
 باصبع واحد طهر او بطنا وجبا ووقع ذلك في ثلاث مواضع جاز وان مسح
 باصبعين لا يجوز الا ان مسح بالاصابع والسيابة مفتوح حتى ينعهما مع ما
 الاصابع والاصابع من الكف على راسه فجوز ويكون ذلك بمنزلة ثلاث اصابع وان
 مسح ثلثه اصابع موضوعة عن مدوده روى هشام عن ابي حنيفة
 وابي يوسف وابن رستم عن محمد رحمه الله علم انه يجوز **والاستيعاب**

في مسح الراس سنة وصوت ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم راسه وكيفية
 على فؤديه ويمد يدها الى قفاه فجوز واسا ريعضهم الى طريق اخر اجترأوا
 عن استعمال الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكفه ومسحه فجوز
 الاول ولا يصير الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة فان مسح بثلثة اصابع
 ممدود عن راسه وقع على الشعر ان وقع على شعر حصة راس حاز
 وان وقع على شعر حته جبهة اوردته غير الراس لا يجوز لان ما على الراس
 يكون من الراس ولهذا لو حلف ان لا يضع يده على راس فلان وقوعه على شعر
 حته راسه حث **ولو مسح الماء فوق الحمار** ان وصل الماء الى الشعر جاز والا
 فلا وقال بعضهم ان كان الحمار جديلا غير مغسول لا يجوز لانه لا يقبل
 الماء وقال بعضهم ان ضربت يدها مغلوله فوق الحمار حتى يصل الماء الى شعرها
 جاز والا فضل ان تمسح تحت الحمار وتمسح الاذنين بما الى راس وان لم تمسح على
 الراس ومسح على الاذنين لا يثبت ذلك عن مسح الراس ولم نقل عن اصحابنا رحمه
 الله علم ادخال الاصبع في صماخ الاذنين وعن ابي يوسف رحمه الله انه
 كان يفعل **واما مسح الرقبه** ليس بآداب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند
 اختلاف لا فاقول كان فعله اولى من تركه ولو غس راسه في اناجان
 عن المسح في قول ابي يوسف رحمه الله وقد مر قبل هذا ثم يغسل رجليه
 كما قال في الكتاب وسيغسل غسل كل عضو ويقول شهد ان لا اله الا
 الله وشهد ان محمدا عبده ورسوله ويشرب فضل وضوء قايما والغسل
 من الجنابة والحيض والنفاس واحد بصورة واحدة يتوضا وضوء
 للصلاة ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده واختلفوا انه هل مسح راسه
 في الوضوء قبل الغسل **قال** بعضهم لا مسح وقال بعضهم مسح وهو

وان مسح باصبع واحد طهر او بطنا وجبا ووقع ذلك في ثلاث مواضع جاز وان مسح
 باصبعين لا يجوز الا ان مسح بالاصابع والسيابة مفتوح حتى ينعهما مع ما
 الاصابع والاصابع من الكف على راسه فجوز ويكون ذلك بمنزلة ثلاث اصابع وان
 مسح ثلثه اصابع موضوعة عن مدوده روى هشام عن ابي حنيفة
 وابي يوسف وابن رستم عن محمد رحمه الله علم انه يجوز **والاستيعاب**

في مسح الراس سنة وصوت ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم راسه وكيفية
 على فؤديه ويمد يدها الى قفاه فجوز واسا ريعضهم الى طريق اخر اجترأوا
 عن استعمال الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكفه ومسحه فجوز
 الاول ولا يصير الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة فان مسح بثلثة اصابع
 ممدود عن راسه وقع على الشعر ان وقع على شعر حصة راس حاز
 وان وقع على شعر حته جبهة اوردته غير الراس لا يجوز لان ما على الراس
 يكون من الراس ولهذا لو حلف ان لا يضع يده على راس فلان وقوعه على شعر
 حته راسه حث **ولو مسح الماء فوق الحمار** ان وصل الماء الى الشعر جاز والا
 فلا وقال بعضهم ان كان الحمار جديلا غير مغسول لا يجوز لانه لا يقبل
 الماء وقال بعضهم ان ضربت يدها مغلوله فوق الحمار حتى يصل الماء الى شعرها
 جاز والا فضل ان تمسح تحت الحمار وتمسح الاذنين بما الى راس وان لم تمسح على
 الراس ومسح على الاذنين لا يثبت ذلك عن مسح الراس ولم نقل عن اصحابنا رحمه
 الله علم ادخال الاصبع في صماخ الاذنين وعن ابي يوسف رحمه الله انه
 كان يفعل **واما مسح الرقبه** ليس بآداب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند
 اختلاف لا فاقول كان فعله اولى من تركه ولو غس راسه في اناجان
 عن المسح في قول ابي يوسف رحمه الله وقد مر قبل هذا ثم يغسل رجليه
 كما قال في الكتاب وسيغسل غسل كل عضو ويقول شهد ان لا اله الا
 الله وشهد ان محمدا عبده ورسوله ويشرب فضل وضوء قايما والغسل
 من الجنابة والحيض والنفاس واحد بصورة واحدة يتوضا وضوء
 للصلاة ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده واختلفوا انه هل مسح راسه
 في الوضوء قبل الغسل **قال** بعضهم لا مسح وقال بعضهم مسح وهو

في مسح الراس سنة وصوت ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم راسه وكيفية
 على فؤديه ويمد يدها الى قفاه فجوز واسا ريعضهم الى طريق اخر اجترأوا
 عن استعمال الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكفه ومسحه فجوز
 الاول ولا يصير الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة فان مسح بثلثة اصابع
 ممدود عن راسه وقع على الشعر ان وقع على شعر حصة راس حاز
 وان وقع على شعر حته جبهة اوردته غير الراس لا يجوز لان ما على الراس
 يكون من الراس ولهذا لو حلف ان لا يضع يده على راس فلان وقوعه على شعر
 حته راسه حث **ولو مسح الماء فوق الحمار** ان وصل الماء الى الشعر جاز والا
 فلا وقال بعضهم ان كان الحمار جديلا غير مغسول لا يجوز لانه لا يقبل
 الماء وقال بعضهم ان ضربت يدها مغلوله فوق الحمار حتى يصل الماء الى شعرها
 جاز والا فضل ان تمسح تحت الحمار وتمسح الاذنين بما الى راس وان لم تمسح على
 الراس ومسح على الاذنين لا يثبت ذلك عن مسح الراس ولم نقل عن اصحابنا رحمه
 الله علم ادخال الاصبع في صماخ الاذنين وعن ابي يوسف رحمه الله انه
 كان يفعل **واما مسح الرقبه** ليس بآداب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند
 اختلاف لا فاقول كان فعله اولى من تركه ولو غس راسه في اناجان
 عن المسح في قول ابي يوسف رحمه الله وقد مر قبل هذا ثم يغسل رجليه
 كما قال في الكتاب وسيغسل غسل كل عضو ويقول شهد ان لا اله الا
 الله وشهد ان محمدا عبده ورسوله ويشرب فضل وضوء قايما والغسل
 من الجنابة والحيض والنفاس واحد بصورة واحدة يتوضا وضوء
 للصلاة ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده واختلفوا انه هل مسح راسه
 في الوضوء قبل الغسل **قال** بعضهم لا مسح وقال بعضهم مسح وهو

في مسح الراس سنة وصوت ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم راسه وكيفية
 على فؤديه ويمد يدها الى قفاه فجوز واسا ريعضهم الى طريق اخر اجترأوا
 عن استعمال الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكفه ومسحه فجوز
 الاول ولا يصير الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة فان مسح بثلثة اصابع
 ممدود عن راسه وقع على الشعر ان وقع على شعر حصة راس حاز
 وان وقع على شعر حته جبهة اوردته غير الراس لا يجوز لان ما على الراس
 يكون من الراس ولهذا لو حلف ان لا يضع يده على راس فلان وقوعه على شعر
 حته راسه حث **ولو مسح الماء فوق الحمار** ان وصل الماء الى الشعر جاز والا
 فلا وقال بعضهم ان كان الحمار جديلا غير مغسول لا يجوز لانه لا يقبل
 الماء وقال بعضهم ان ضربت يدها مغلوله فوق الحمار حتى يصل الماء الى شعرها
 جاز والا فضل ان تمسح تحت الحمار وتمسح الاذنين بما الى راس وان لم تمسح على
 الراس ومسح على الاذنين لا يثبت ذلك عن مسح الراس ولم نقل عن اصحابنا رحمه
 الله علم ادخال الاصبع في صماخ الاذنين وعن ابي يوسف رحمه الله انه
 كان يفعل **واما مسح الرقبه** ليس بآداب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند
 اختلاف لا فاقول كان فعله اولى من تركه ولو غس راسه في اناجان
 عن المسح في قول ابي يوسف رحمه الله وقد مر قبل هذا ثم يغسل رجليه
 كما قال في الكتاب وسيغسل غسل كل عضو ويقول شهد ان لا اله الا
 الله وشهد ان محمدا عبده ورسوله ويشرب فضل وضوء قايما والغسل
 من الجنابة والحيض والنفاس واحد بصورة واحدة يتوضا وضوء
 للصلاة ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده واختلفوا انه هل مسح راسه
 في الوضوء قبل الغسل **قال** بعضهم لا مسح وقال بعضهم مسح وهو

وان لم يملأ، ان لم يزل
 الى حشفة كالحشفة معه وان
 ما يملأ، ان لم يزل
 الى حشفة وكما هو
 من الوضوء ولو كان رجل اغلف وخرج البول من ارجله وبقي في غلظته نقص
 الوضوء وكذا لو خرج البول من المصباح الداخل الى اذن الخمار
 نقص الوضوء ولو نزل البول من المشاة الى الاحليل ولم يطر على راس
 الاحليل لاسقط ولو كان في بطنه حايضه وسقط منها دود لاسقط
 وكذا اذا نزل البول الى
 كفى الطاهر يسقط
 وكذا اذا نزل البول الى
 الدخول فيها الطاهر
 وكذا اذا نزل البول الى
 وكذا اذا نزل البول الى
 وكذا اذا نزل البول الى

كسطنطين طلمة
 الصام اذا دخل عينا يروى
 كحل في كحل الحامض
 كماله هو لغواج الكسطنطين

[illegible]

طهارته لان سلام الامام وكلامه لا يخرج المقتدي عن الصلوة في الصحيح من
 الجواب فادامه المقتدي في صلوته اسقط طهارته ولهذا لو علم الامام
 او سلم عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدي ان يسلم في الظاهر
 الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله. ولو فقهه الامام او احداث متفكلا لسلام
 على المقتدي ولو فقهه القوم دون الامام تمت صلوتهم واسقط طهارتهم
 ولا يفسد صلوة الامام ولو فقهه القوم بعد التشهد ثم الامام
 تمت صلوتهم واسقط طهارتهم. وكذا لو فقهه الامام والقوم معا
 تمت صلوة الكل واسقط طهارته الكل. ولو سلم المقتدي قبل سلام
 الامام بعد ما قعد قدر التشهد ثم فقهه لا وضوء عليه لان صح خروجه
 عن الصلوة قبل خروجه الامام فلا يفسد طهارته. ولو صلى فريضه عند طلوع
 الشمس او عند غروبها سوى عصر يومه لم يكن داخل في الصلوة ولا يفسد
 طهارته ما فقهه. ولو شرع في الطلوع عند طلوع الشمس او عند غروبها
 ثم فقهه كان عليه الوضوء **مسافر صلى ركعة من الظهر غير قراه او صلاها وقعه**
قدرا تشهد ثم صلى فقهه كان عليه الوضوء في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله عليهما لان التحريم باقية. وكذا المعتم اذا صلى ركعة من العبد
 غير قراه ثم فقهه وكذا الرجل اذا صلى ركعة من العبد ثم طلعت الشمس
 ثم فقهه في قايماي حنيفة رحمه الله وكذلك المصلي المكتوبة اذا تذكر
 فائيه ثم صلى فقهه. وكذا الرجل اذا نوى امامة الساعات امراة
 وقامت نجسه واقترنت به ثم فقهه الرجل كان عليه الوضوء **ل**
شمس الامة الجلولاني رحمه الله هذا اذا وقفت جنب الامام وكبرت
 بكبر بعد تكبير فاما اذا كبرت مع الامام لا يفسد تحريمه الامام

هذا الحديث يدل على ان المقتدي اذا صلى في صلاة الامام لم يفسد صلوة الامام ولا يفسد صلوة المقتدي ولو فقهه الامام او القوم لم يفسد صلوة المقتدي ولو فقهه القوم دون الامام لم يفسد صلوة الامام

هذا الحديث يدل على ان المقتدي اذا صلى في صلاة الامام لم يفسد صلوة الامام ولا يفسد صلوة المقتدي ولو فقهه الامام او القوم لم يفسد صلوة المقتدي ولو فقهه القوم دون الامام لم يفسد صلوة الامام

هذا الحديث يدل على ان المقتدي اذا صلى في صلاة الامام لم يفسد صلوة الامام ولا يفسد صلوة المقتدي ولو فقهه الامام او القوم لم يفسد صلوة المقتدي ولو فقهه القوم دون الامام لم يفسد صلوة الامام

ولا يفسد طهارته الامام ولو وقفت المرأة جنب امام يومها ثم صلى فقهه
 فيه روايتان في روايته لا وضوء عليها لا بقا للبيت في صلاة وفي روايه عليها الوضوء
 اذا سلم الامام ثم تذكر ان عليه سجدة البلاء ثم صلى فقهه كان
 عليه الوضوء في رواية كتاب الصلاة. اذا شرع في الركعتين تطوعا صلى
 ركعة بغير وراه او صلاها ثم صلى فقهه في رواية عليه الوضوء **هـ**
 مسافر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم نوى لا قايمة ثم فقهه لا وضوء عليه في
 الاقامة بعد السلام تكون قطعا للصلوة. المصلي بالحد اذا علم في
 الصلوة انه صلى الى غير القبلة صلى على صلاة بعد العلم فسدت صلاته فان
 صلى فقهه لا وضوء عليه في روايه. وما سيج الحفا اذا انصت مكة
 سجد في الصلاة فقهه لا وضوء عليه. وذلك ما سيج الجابر اذا سجد
 ثم فقهه لا وضوء عليه. الصحيح اذا اخرج المكتوبة فاعدا او مضطجعا
 ثم فقهه كان عليه الوضوء في رواية وكذا القاري اذا اقرى
 بالأي والآخرى والصحيح اذا اقرى بالجوهر ثم فقهه كان عليه
 الوضوء. وهذا المتوضي اذا اقرى بالميتيم والمتوضي يري الماء والامام لا يري
 ثم صلى المتوضي كان عليه الوضوء **وكذلك المقتدي اذا كان**
يعلم ان امامه يصل الى غير القبلة والامام لا يعلم فصلى المقتدي لا وضوء
 على المقتدي كان عليه الوضوء وان كان الامام يعلم انه افتح الصلوة الى
 غير القبلة فصلى المقتدي لا وضوء على المقتدي. وهذا لو كان المقتدي
 يعلم ان على الامام فايته والامام لا يعلم فصلى المقتدي كان عليه
 الوضوء. رجل صلى يوم فقهه واقدر التشهد ولم تشهد واسم
 صلى الامام ثم صلى القوم فان الامام يعل الوضوء ولا يفسد القوم

هذا الحديث يدل على ان المقتدي اذا صلى في صلاة الامام لم يفسد صلوة الامام ولا يفسد صلوة المقتدي ولو فقهه الامام او القوم لم يفسد صلوة المقتدي ولو فقهه القوم دون الامام لم يفسد صلوة الامام

ولو ان الامام قد قرأ التشهد ولم يقرأه المقتدي لم يفسد صلوة المقتدي ولو فقهه الامام او القوم لم يفسد صلوة المقتدي ولو فقهه القوم دون الامام لم يفسد صلوة الامام

هذا الحديث يدل على ان المقتدي اذا صلى في صلاة الامام لم يفسد صلوة الامام ولا يفسد صلوة المقتدي ولو فقهه الامام او القوم لم يفسد صلوة المقتدي ولو فقهه القوم دون الامام لم يفسد صلوة الامام

وان كان في الجمل غسل الاضاف
 وحكم في الجملة
 وان كان في الجمل غسل الاضاف
 وحكم في الجملة
 وان كان في الجمل غسل الاضاف
 وحكم في الجملة

ظهر الدابة في سرج او اذ كان لا يقض وضوءه لعدم استرخا المفاصيد والتغارب
 لا يقض الوضوء وهو قليل يوم لا يشتبه عليه اكر ما تقال وخرق
 عنه السكران اذا افان كان سكرانا لا يعرف الرجل من المرأة عليه
 الوضوء لانه بمنزلة لا غموس الذكر والمرأة لا يقض الوضوء عندنا **فصل**
فيما يوجب الغسل اسباب الغسل لانه الجنب والحيف والغاسل للجانب
 عن بشير احمد ما انفصل المني عن شهوه والباقي لا يلاج في الاذي
 واختلف عبارة السلف رحمهم الله في الايلاج الذي يعلقه الجنب عن محمد
 رحمه الله اذا التقى الختانان وتوارت الحشفة تحت الغسل وعن ابي
 رحمه الله اذا توارت الحشفة في قبل او درمن الاذي يجب الغسل على الفاعل
 والمفعول وهو الصحيح فان الايلاج في اللبر يوجب الغسل على
 الفاعل والمفعول وان لم يوجب فيه التقا الختانين والايلاج في
 القام لا يوجب الغسل ما لم ينزل لانه باق في قضاء الشهوة بمنزله
 الاستمتاع بالكف فلا يوجب الغسل دون الازال والايلاج في الميتة
 بمنزله الايلاج في الباطن لان العضان في قضاء الشهوة وكذا الايلاج
 في الصغيرة التي لا جامع مثلها لا يوجب الغسل في قول محمد رحمه الله
 الازال **اما** ان الرجل امراته وهي غزرا او جامعها فمادون الفرج
 لا يغسل عليه ما لم ينزل لان قيم العذر يمنع الحشفة ويدون
 لا يجب الغسل ما لم ينزل ولا يغسل على المرأة ايضا ما لم ينزل لان عدم
 السبب في حقها وهو موارة الحشفة وكذا اذا دانت بها ولم تنوار
 الحشفة فان خرج منه مذى او ودى عليه الوضوء **اما** جوبغت المني
 فمادون الفرج ووصل المني الى وجهها وهي بكر او ثيب لا يغسل عليها

وان كان في الجمل غسل الاضاف
 وحكم في الجملة
 وان كان في الجمل غسل الاضاف
 وحكم في الجملة
 وان كان في الجمل غسل الاضاف
 وحكم في الجملة

روايت

وان كان في الجمل غسل الاضاف
 وحكم في الجملة
 وان كان في الجمل غسل الاضاف
 وحكم في الجملة
 وان كان في الجمل غسل الاضاف
 وحكم في الجملة

لقد سب وهو الازال ومواراة الحشفة حتى لو جلت كان عليها الغسل لوجود
 الازال **علام ابن عمر** سبب جامع امراته البالغة عليها الغسل لوجود
 السبب وهو موارة الحشفة بعد توجه الخطاب ولا يغسل على الغلام
 لان عدم الخطاب الا انه يوم بالغ الغسل اعتيادا او خلقا كما يومر بالطهارة
 والصلاة ولو كان الرجل لغا والمرأة مغبقة والحواب على العكس وجامع
 الحصى يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به لمواراة الحشفة **اما** اذا
 اغسلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقية مني الرجل لا يلزمها اعادته
 الغسل في قولهم لان الخارج اذا لم يكن مني المرأة كان بمنزلة الحدث
 المرأة اذا اخلت ولم تخرج منها المني حتى عن الفقيه اي جفت
 رحمه الله انه قال ما لم يخرج المني من الفرج الداخل لا يلزمها
 الغسل في الاحوال **ك** ما وبه اخذ من الامية الخواجي
 رحمه الله واليه اشار الحاكم الشهيد رحمه الله في المحصر فانه قال
 والمرأة في الاخلام كالرجل لا بد من خروج المني فكذا في اخلام الرجل
 لا بد من خروج المني وكذا في اخلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة
 الاليتين فغير الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج **وك**
 بعضهم اذا وجدت المرأة لثة الازال كان عليها الغسل ذكر في صلوه
 ان عدك امراته قالت معي حتى اني في اليوم مرارا واحدا في نفسي ما اجد
 اذا جامعني زوجي قال لا يغسل عليها **وليس** للرجل ان جامع امراته اذا
 كان الحجاب الذي من القلب والدر قد قطع الا ان يعلم انه يمكنه ان يراها
 في قلبها من غير تعدي اذا اخل الى رجل واسفل التي عن موضعها الا
 انه لم يظهر على اس الاطيل لا يلزمه الغسل لان الجنبه تتعلق بخروج

وان كان في الجمل غسل الاضاف
 وحكم في الجملة
 وان كان في الجمل غسل الاضاف
 وحكم في الجملة

يخرج المني وهو الاسفالي من موضعه الى موضع لحقه حكم التطهير وفي المراء
 ذكرنا انه يعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج اذا استيقظ
 الرجل من منامه وهو يتيقن بالاحتلام ولم ير شيئا ولا يذكر الا نزال
 لا غسل عليه فان اعتبه وراى على فراشه او فخذ منيا كان عليه الغسل
 تذكرا للاحتلام او لم تذكر وان راى المني يلزمه الغسل في قول
 ابن حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما بذكر الاحتلام او لم تذكر ذلك
 ابو يوسف رحمه الله ان يذكر الاحتلام يلزمه الغسل والا فلا وفي صلاة
 الاصل اذا استيقظ وعند انه لم يجز له ووجد بلا عليه الغسل في
 قول ابن حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما **الجنب اذا اغتسل قل ان يقول**
وملح جازت صلواته فان خرج منه المني بعد ذلك كان عليه الغسل
في قولهما خلافا لابي يوسف رحمه الله وعلى هذا الخلاف اذا استيقظ الكف
فلما اغتسل المني اخذ باجليله حتى سكنت شهوته ثم خرج المني وكذا
اذا جامع امراته فيما دون الفرج او اجلم فاستيقظ قبل خروج المني
فاخذ بذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج منه المني كان عليه الغسل
عندهما وكذا لو اغتسل قبل البول ثم خرج من ذكره مني كان عليه
الغسل عندهما ولو اغتسل بعد ما بال ثم خرج منه مني او مدي لا غسل
عليه في قولهما اذا استيقظ الرجل من منامه فوجد على طرف اجليله
بله لا يدري انها مني او مدي فانه يغتسل لان يكون قد انتشر
ذكره قبل النوم فلما استيقظ وجد البله فمضمنا لا غسل عليه لانه
اذا انبت قبل النوم فوجد من البله بعد الانبائه يكون من اشار
ذلك الانتشار فلا يلزمه الغسل لان كون اكر رايه انه مني فغيبه

هذا هو الوجه الذي عليه
 في الاحتلام وهو ان يخرج
 المني من الفرج الخارج
 الى الفرج الداخل
 وهو يتيقن بالاحتلام
 ولم ير شيئا ولا يذكر
 الا نزال

عند ابن حنيفة ومحمد

يلزمه الغسل اما اذا كان ذكره ساكنا حين نام بجعل تلك البله منا ويلزمه الغسل
 قال شمس الائمة الخواني رحمه الله هذه مسئلة يكثر وقوعها والناس
 عنها غافلون فلا بد من حفظها اذا نام الرجل قاما او قاعدا او ماشيا
 فوجد مديا كان عليه الغسل في قول ابن حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما
 منزله ما لو نام مضطجعا الرجل اذا صار مضطجعا عليه ثم افاق فوجد
 مديا قالوا لا غسل عليه وكذا السكران اذا افاق ثم وجد مديا ليس
 هذا كالتوهم لان ما يراه النائم سببه ما يجذب اليه والراحه
 التي يخرج منها الشهوة اما الاغمى والسكر ليس من اسباب الراحة
 اذا نام الرجل والمراء في فراشه واحد فلما استيقظا وجد منيا بينهما وكل
 واحد منهما ينكر الاحتلام وان يكون ذلك منه قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عليهما الغسل احتياط ولا بد من ان
 كان الماء غليظا ايضا فهو من الرجل وان كان رقيقا اصغر فهو من
 المراء وقال بعضهم ان وقع طولاً فهو من الرجل وان وقع مدوراً فهو
 المراء لانه من الجوارح المدائرية فيكون بمنزلة المأكول والملبوس الكافر
 اذا الجنب ثم اسلم قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي
 رحمه الله عليه الغسل **قال رحمه الله ولو جامعته الكافرة ثم طهرت**
من حيضها ثم اسلمت لا غسل عليها واثنا والى الصنفين السبعين قال لان
 السبب في حق الجنب هو الجنابة والجنابة مما يستدعيه فكل لدوامها
 حكم الاستبراء فيصير كانه اجنب بعد الاسلام اما السبب في حق المرأة
 انتطاع الحيض وذاك مما لا يستدعيه فلم يوجب السبب بعد الاسلام
 وقال بعضهم لا غسل عليها وفرق هذا للقالين بين هذا

وعلى الرجل ان يغسل
 من البول والوضوء
 للمراء

ومن المحدث اذا سلم ثم اراد ان يصلي كان عليه الوضوء قال لان السبب في
حق المحدث هو القنم الى الصلوة وذلك وجد بعد الاسلام بخلاف
الحديث والحنابلة فانهم لم يوجبوا السبب بعد الاسلام **وهذه فصول**
اربعة الاول والثاني ما قلنا والثالث الصبي اذا بلغ بالاحلام
والرابع المرأة اذا بلغت بالحض بعضهم قالوا في المراه اذا بلغت بحض الفسل
وفي الصبي لا يجب والا حوط وجوب الغسل في الوصول كلها المراه اذا
اجتبت ثم حاضت ان ثبات اغتسلت وان ثبات احزبت الاغتسال
لانه لا فائدة في التجليل فاما ان كانت تخرج من الجنابة لا تخرج من
الحض وحكمها واحد اذا امنى ان جل من غير شهوة وانشار لا غسل عليه
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله علما وان بال الرجل يخرج منه
منى ان كان ذكره منتشر كان عليه الغسل والا فلا. الرجل اذا كان
عزابه شبق ووطئ شهوة قالوا له ان يعالج بذكره لتسكين الشهوة ولا
يعول هو ما جور على ذلك وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال حسب
ان تجور اسبابا من الجنب اذا اراد ان يجل ويترب فالمستحب له ان
يعضل يديه وفاه وان تركه لا بأس واختلفوا في الحائض قال
بعضهم هي والجنب سواء وقال بعضهم لا يستحب لها ان يغسل
لا يروى نجاسة الحيض عن الفم واليد بخلاف الجنابة وينبغي للجنب
ان يدخل اصبعه في سترته عند الاغتسال وان علم انه يصل الماء
عليها من غير ادخال الاصبع اجزاء. ومن احلم في المسجد ينبغي
له ان يخرج من ساعه فان كان ذلك في خوف اليك وخاف الخروج
يستحب له ان يتيم. اذا نوى المحدث او اغتسل الجنب بعد البول

الغسل
في الجنابة
والغسل في الجنابة
والغسل في الجنابة
والغسل في الجنابة

ثم واي على ذكره فلا يعلم انما او بول فانه بعد الوضوء وان اعتزل له
ذلك في الصلاة والشيطان يوسوسه بذلك كثيرا وهو لا يتيقن
بالنجاسة فانه يمضي في صلواته ولا يفتح اليه حتى يستيقن انه بول
وينبغي لمن استل بذلك ان يمسح وجهه بالماء حتى اذا راي بلا لجعل ذلك من
الماء لان البول **فصل في المسح على الجنين** المسح على الجنين جائز عند
عامة العلماء رحمه الله عليهم بانما رسموه قربه من الوتر روى عن
اسن بن مالك رضي الله عنه انه سئل عن المسح والجماعه فقال المسح ان
حب الشيخين ولا يطعن في الجنين وتمسح على الحفيف وعن ابي
حسنة رحمه الله انه قال من اسف ان يعضل الشيخين ويحب الحفيف ويحب
المسح على الجنين وعن ابي حنيفة رحمه الله انه قال من انكر المسح على الحف فحتمى عليه
الكفر وكل من انكر ذلك من الصحابة رضي الله عنهم فقد رجح عنه قل موته
والحف الذي تجوز عليه المسح ما يكون صالحا لقطع المسافة والمشي
المستابع عادة ويسترا الكهين وما ختموا **وصورة المسح ان يضع اصابع**
بيده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه
الايسر ويمد يدها الى الساق فوق الكهين ويبتدح بين اصابعه
وان يمد يمينه الى الساق ويمد الى الاصابع جان ولا يسبق فيه التكرار
وان مسح برؤس الاصابع وجاء في اصول الاصابع والكتف لا يجوز الا ان
يلغ ما اتبل من الحف عند الوضوء مقلدا للواجب وذلك ثلاثة اصابع
من اصغر اصابع اليد وان مسح باصبع او اصبعين لا يجوز ولو مسح بالاصابع
والسبابة ان كانتا مفتوحين جاز لان كل واحد منهما مقدار
اصبع اخذ وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس وان مسح باصبع واحد

مسح

مسح

مسح

ادافتن
ولواخذ الما من الحية
وسمى الحى جازم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

三

حضرت

2
ب

والصالح المفضل ولا صاحب كرم
والصالح المفضل ولا صاحب كرم
من ذلك المكرم

عبر

ولو كان في احد الحفين خرق قدر اصبع وفي الآخر قدر اصبعين جاز الحف
 ولو كان في خيف واحد خرق مقدم الحف قدر اصبع وفي مخرج مثل ذلك
 وفي جانبه مثل ذلك كل ذلك كان في الاسفل من الساق لا يجوز لانه اذا
 جمع صير قدر ثلاثة اصابع وان خرق في الحف لا يمنع المسح لان في
 الحف لا يخل في صلاحيتها لمقطع المسافة بخلاف الخجاسة المتفرقة في
 الثوب فانهما جمع كانت في ثوب واحد او ثوبين وكذا الخجاسة تحت القدر
 اذا كانت تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم وعند الجميع يصير اكثر وكذا
 لو كانت الخجاسة على الحف فانهما جمع كانت في خيف او في خفين لان
 المانع منه استعمال الخجاسة اكثر من مرة ولا يعتبر الخرق في الساق
 لان عدم الساق لا يمنع المسح فالخرق اولى المراه في المسح على الحف
 بمنزلة الرجل لا يستوي بما في الحاجة **لا يسح الحف اذا احتاج** الى المسح فحاش
 الماء او اصابه مطر وابتل حبان وكذا الواسع من ان يسح مسح حبان
المسافر اذا اعتقت مدة مسحه وهو يخاف دهاب الرجل من البرد
 حازه ان يسح لمكان الضرورة كان لا يخاف على رجله ينزع خفيه ويعسل
 رجله **ما سح الحف اذا امم** التمسح حبان بخلاف صاحب الخرج
 السائل اذا امر الصحيح **ما سح الحف اذا احدث في صلوته** فانصرف
 ليؤمنا ثم اعتقت مدة مسحه قبل ان يؤمنا كان له ان يعسل رجله
 ويبني على صلوته كالمصلح اليتم اذا احدث في صلوته فانصرف
 ثم وحده ما كان له ان يؤمنا ويبني على صلوته **ما سح الحف اذا**
 كان مسافرا واقام بعد ما استكمل مدة الاقامة فانه ينزع خفيه
 ويعسل رجله وان اقام قبل استكمال مدة الاقامة والمقيم اذا سافر

ان قلت قد قالوا ان المسح على الحف لا يمنع المسح على الساق
 لان الحف لا يخل في صلاحيتها لمقطع المسافة بخلاف الخجاسة المتفرقة في
 الثوب فانهما جمع كانت في ثوب واحد او ثوبين وكذا الخجاسة تحت القدر
 اذا كانت تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم وعند الجميع يصير اكثر وكذا
 لو كانت الخجاسة على الحف فانهما جمع كانت في خيف او في خفين لان
 المانع منه استعمال الخجاسة اكثر من مرة ولا يعتبر الخرق في الساق
 لان عدم الساق لا يمنع المسح فالخرق اولى المراه في المسح على الحف
 بمنزلة الرجل لا يستوي بما في الحاجة لا يسح الحف اذا احتاج الى المسح فحاش
 الماء او اصابه مطر وابتل حبان وكذا الواسع من ان يسح مسح حبان
المسافر اذا اعتقت مدة مسحه وهو يخاف دهاب الرجل من البرد
 حازه ان يسح لمكان الضرورة كان لا يخاف على رجله ينزع خفيه ويعسل
 رجله ما سح الحف اذا امم التمسح حبان بخلاف صاحب الخرج
 السائل اذا امر الصحيح ما سح الحف اذا احدث في صلوته فانصرف
 ليؤمنا ثم اعتقت مدة مسحه قبل ان يؤمنا كان له ان يعسل رجله
 ويبني على صلوته كالمصلح اليتم اذا احدث في صلوته فانصرف
 ثم وحده ما كان له ان يؤمنا ويبني على صلوته ما سح الحف اذا
 كان مسافرا واقام بعد ما استكمل مدة الاقامة فانه ينزع خفيه
 ويعسل رجله وان اقام قبل استكمال مدة الاقامة والمقيم اذا سافر

يطهر الحف

في مدة الاقامة

ان يسافر قبل استكمال مدة الاقامة فانه ينزع خفيه ويعسل رجله لانه لما
 اعتقت مدة الاقامة ثبت حكم الحدث السابق في الرجل فلهذه غسل
 رجله ولا يلزمه غسل سائر الاعضاء فان سافر قبل استكمال مدة الاقامة
 ان يسافر بعد الحدث قبل المسح كان له ان مسح مدة المسح ثلاثة ايام
 ولما ليك وان سافر بعد الحدث وبعد المسح وكذلك عندنا وبشرط
 حوز المسح على الحف ان يكون لا يسح الحف على طهارة كاملة قبل الحدث
 سواء لبس خفيه بعد ما يؤمنا وغسل رجله او غسل رجله او لا لبس
 خفيه قبل الحدث او غسل احدي رجله ولبس الحف عليها ثم غسل
 الرجل الاخرى ولبس الحف عليها ثم اكل الطهارة قبل الحدث
رجل له خف واسع الساق ان يبقى من قديمه خارج المساق في الحف مقدار
 ثلاثة اصابع سوى اصابع الرجل حبان مسحه وان بقي مقدار ثلاثة اصابع
 بعضها من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار
 ثلاثة اصابع كلها من القدم لا اعتبار للاصابع **ما سح الحف اذا دخل الماء**
خفيه وابتل من رجله قدر ثلاثة اصابع او اقل لا يبطل مسحه لان هذا
 القدر لا يجزي عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان استكمل
 جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح مروي ذلك عن ابي حنيفة
 رحمه الله **ما سح الحف اذا اعتقت مدة مسحه في الصلوة** ولم تجده
 ما فانه مضى على صلوته لانه لا فائدة في قطع الصلوة لان حاجته بعد
 انقضاء المدة الى غسل الرجلين ولو قطع الصلوة وهو عاجز عن غسل
 الرجلين فانه يتيهم ولا حظ للرجلين من التيمم ولهذا يبني على
 صلوته ومن المشايخ من قال تفسد صلوته والاول مسح الحدث

ثم اكل الطهارة

اذا لبس خفيه على طهارة البند
 او التيمم بعد الماء من خفيه ولبس
 في الصلاة فانه احل ان يسح
 على قول الاصحاب وغيرهم لا يبطل
 ولو توضأ في الصلاة ثم سجد
 احدث وجمع سجود الصلاة فوضأ
 كذا في بعض النسخ

من شققت قال الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل رحمه الله يظهر
 ان كان من الجراحة قد بسبب وكان الرجل من الحنف عند طلوع الفجر
 ونزع الحنف بعد العشاء الاخرى فانه لا يعيد العترة ويعيد ما بعد فاس
 الصلوات وان نزع الحنف ورأس الجراحة مبلولة بالدم فانه لا يعيد شيئا
 الصلوات اذا مسح على الحنف ثم بقشرت الجلد الطاهر من الحنف بقيت
 الباطنة لا يلزمه اعاده المسح لان الحنف يحل التركيب صار كشي واحد فلا
 يلزمه اعاده المسح **صاحب الجبيرة اذا مسح على الحنف** وليس الحنف عليه
 ثم احث ومسح على الحنف ثم سقطت الجبيرة عن يده بطل المسح على الحنف رجل
 باصبعه فرجحه فادخل المرنان في اصبعه وهي تجاوز موضع القترحة فتوضا
 ومسح عليها جازمان الصنرون وكذا لو كان على يده او رجليه جراحه او جرحه
 فجعل عليها الجبائر والجبائر مريضة على موضع المقترحة والجراحة كان له
 ان يمسح عليها وكذلك المقصود فلما اذا مسح جميع الموضع الذي احثه
 العصابة وحل على العصابة الامام ابو علي السني رحمه الله انه كان لا
 يجيز المسح على عصابة المقصود ويجوز على جرحه المقصود وقال
 ما ناخذ العصابة بغسل وبعضهم يجوزوا المسح على العصابة ايضا وعليه
 الاعتماد اذا مسح على العصابة ثم سقطت العصابة فله ان يمسح على الاولى
 ان يعيد المسح على الثانية وان لم يعيد اجزائه لان المسح على الاولى كان
 بمنزلة الغسل ولهذا لا يوقت بوقت فصار كالومسح راسه ثم خلق بخلاف
 ما لو مسح الحنف وسقط فليس خفا احد لا يجوز له المسح على الماخي
 وان مسح على الجورين فهو على وجوه ان كانا رقيقين غير متعيلين لا يجوز
 المسح عليهما في فوطه وان كانا خشنين متعيلين جاز المسح عليهما في فوطه

اذا نسيتم عند عدم الماء وليس الحنف فوجد ما فانه ينعح حفيه ويغسل رجليه
 لان النسيتم عند وجود الماء يصير محدثا بالحدث السابق ولا يجوز المسح على
 الحنف يجوز المسح على الجبائر اذا كان يضر المسح على الجبيرة وان كان لا يضر
 المسح على الجبيرة لا يجوز له المسح على الجبائر وكذلك المقصود قالوا اذا
 كان الفضل والجراحة في موضع لو حل الرباط امكنه ان يسد ما بنفسه
 فان كان لا يمكن جاز له المسح على الجبيرة والرباط فلان كان لا يضر المسح
 على الجراحة فاذا مسح على الجبيرة هل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ
 الامام المعروف خوارزاده رحمه الله انه لا يشترط فيه الاستيعاب
 وان مسح على الاكثر جاز وان مسح على النصف وما دونه لا يجوز وبعضهم شرطوا
 الاستيعاب وهو رواية الحسن بن علي حنفية رضي الله عنه والمقصود ان
 يؤمر غيره وقيل ان عليه الدم لا يؤم غيره لانه يحاف خروج الدم وقيل لا
 يؤم على الفور ويؤم بعد زمان صاحب الجرح السائل اذا منع خروج
 الدم بعلاج او رباط لا يمكن ما جرح سالك والمقصود ليس بضا
 جرح لانه ممكن من منع الدم بعصابه او غيرهما فلما كان له ان يؤم
 غيره **رجل احدي رجليه فزح** فجعل عليها جبيرة وغسل رجليه
 الصبيحة وليس الحنف عليها ثم احث فانه لا يمسح على الحنف لانه لو مسح
 الحنف يمسح على الجبيرة والمسح على الجبيرة بالغسل لما تخلفا فيصير
 حاما بين الغسل وبين المسح ولو ليس الحنف عليها كان له ان يمسح لانه
 ليس الحنف عليها بعد الغسل **رجل احدي رجليه بقره** فغسل رجليه
 وليس الحنف عليها ثم احث ومسح على الحنفين وصلى صلواته لما نزع الحنف
 وجده البقرة قد اشقت وبسال منها الدم وبطل مسحه وهو لا يعلم انها

الحنف اذا نزع الحنف
 والسنن حنفية
 والسنن حنفية
 والسنن حنفية

المسح على الرأس والوجه
 وان لم يمسح على الرأس والوجه
 المسح على الرأس والوجه

من شققت قال الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل رحمه الله يظهر
 ان كان من الجراحة قد بسبب وكان الرجل من الحنف عند طلوع الفجر
 ونزع الحنف بعد العشاء الاخرى فانه لا يعيد العترة ويعيد ما بعد فاس
 الصلوات وان نزع الحنف ورأس الجراحة مبلولة بالدم فانه لا يعيد شيئا
 الصلوات اذا مسح على الحنف ثم بقشرت الجلد الطاهر من الحنف بقيت
 الباطنة لا يلزمه اعاده المسح لان الحنف يحل التركيب صار كشي واحد فلا
 يلزمه اعاده المسح **صاحب الجبيرة اذا مسح على الحنف** وليس الحنف عليه
 ثم احث ومسح على الحنف ثم سقطت الجبيرة عن يده بطل المسح على الحنف رجل
 باصبعه فرجحه فادخل المرنان في اصبعه وهي تجاوز موضع القترحة فتوضا
 ومسح عليها جازمان الصنرون وكذا لو كان على يده او رجليه جراحه او جرحه
 فجعل عليها الجبائر والجبائر مريضة على موضع المقترحة والجراحة كان له
 ان يمسح عليها وكذلك المقصود فلما اذا مسح جميع الموضع الذي احثه
 العصابة وحل على العصابة الامام ابو علي السني رحمه الله انه كان لا
 يجيز المسح على عصابة المقصود ويجوز على جرحه المقصود وقال
 ما ناخذ العصابة بغسل وبعضهم يجوزوا المسح على العصابة ايضا وعليه
 الاعتماد اذا مسح على العصابة ثم سقطت العصابة فله ان يمسح على الاولى
 ان يعيد المسح على الثانية وان لم يعيد اجزائه لان المسح على الاولى كان
 بمنزلة الغسل ولهذا لا يوقت بوقت فصار كالومسح راسه ثم خلق بخلاف
 ما لو مسح الحنف وسقط فليس خفا احد لا يجوز له المسح على الماخي
 وان مسح على الجورين فهو على وجوه ان كانا رقيقين غير متعيلين لا يجوز
 المسح عليهما في فوطه وان كانا خشنين متعيلين جاز المسح عليهما في فوطه

المسح على الرأس والوجه
 وان لم يمسح على الرأس والوجه
 المسح على الرأس والوجه

المسح على الرأس والوجه
 وان لم يمسح على الرأس والوجه
 المسح على الرأس والوجه

المسح على الرأس والوجه
 وان لم يمسح على الرأس والوجه
 المسح على الرأس والوجه



وكيفية
 او هدم حائط فاصاب الغبار وجهه وذراعيه لم يجوز حتى مسح بوي به وكذا لو ادرك
 رجل على وجهه ترابا لم يجوز ان مسح بوي به اليتيم واليتيم عليه حبان في
 قول ابن حنيفة رضي الله عنه واستنجاب العضوين شرط في طهارة رايه
 حتى لو لم يمسح ما بين الحاجبين والعينين ولم يحول الحليم ان كان ضيقا
 وكذا المرأة السوار لم تجز وسوطه شيان اليه والعجز عن استعمال الماء اما
 اليه اذا نوى به التطهير جاز ولا يشترط فيه التميز للجنابة او للوضوء
 وقال بعضهم لا بد من ذلك وعن محمد رحمه الله الجنبة اذا استتم
 بربها الوضوء اجزاء عن الجنابة وان نوى التيم لم يطلو الصلوة او للظنوع
 او للكنوبة حبان وله ان يصلي بذلك التيم اية صلوة كانت وكذا لو تيم لصلوة
 الجنان او لحدث الملاوه وهو مسافر جاز له اذا الصلوة بذلك التيم
 ولو تيم لعمارة القنطرة او عن المصحف او لزيارة القبر او لدفن
 الميت او للادان او للاقامة او لدخول المسجد والخروجه بان دخل المسجد
 وهو متوضئ ثم احدث او لمس المصحف فصلى بذلك التيم اختلفوا فيه
 قال عامة العلماء رحمة الله عليهم لا يجوز وقال ابو بكر بن سعيد الحلي
 يجوز ولو تيم للسلام او لركعة السلام لا يجوز له اذا الصلوة بذلك التيم
 ولو تيم لغير ذلك لاسلام واسلم لا يجوز له اذا الصلوة بذلك التيم في قول
 ابن حنيفة ومحمد رحمه الله علما وكذا لو تيم بربيه تعليم الغير لا
 يجوز له اذا الصلوة بذلك التيم وطاهر لرواية وتخوذا التيم للوضوء
 والجنابة والحيض عند عامة العلماء رحمة الله عليهم وهل يشرط لحوان
 طلب الماء في العمارة بشرط وفي العلوات لا بشرط الا ان يغلب على
 ظن المسافر انه لو طلب الماء يجد او احبب بذلك فحينئذ يقتصر عليه

القلب
 او من المصحف
 اذا تم امره بغير حصة
 حاسبه من الكرمين بدر الدرهم
 ما لم يمسحها غيره او لو اسلم
 وان لم يمسح جاز

الطلب

الطلب مينا وسارا على يذرعلاه ولا يبلغ ميلا فلا يصرف نفسه او اصحابه ومن
 خرج من مصر او السواد للاخطاب او للاحتشاش او لطلب الدابة فخصته
 الصلوة فان كان الماء وما منه لا يجوز له التيم وان حاف خروجه الوقت
 واختلفوا في جد القرب قال المصنف ابو جعفر رحمه الله اجمع اصحابنا
 رحمهم الله على انه يجوز للمسافر ان يتيم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا يتي
 في الزيادة عن ابن حنيفة وابن يوسف رحمه الله علما وعن محمد رحمه الله انه
 يجوز اذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار العقبة اي بكر محمد الفصل
 رحمه الله وعن النخعي رحمه الله انه قال اذا خرج المغم من مصر او من
 السواد للاخطاب او للاحتشاش ان كان في موضع يسمع صوت اهل الماء
 فهو قرب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ اذا كان
 هذا في المغم فاطنك في المسافر فليل السفر وكثيره سواي التيم والصلوة على
 الدابة خارج مصر انما العزوف من بعليك ولا تجز في بلاد في قصر الصلاة
 والافطار والمسح على الخفين ولو كان مع المسافر ماء وهو يخاف على نفسه العطش
 حبان له التيم ولو راى مع رفيقه ماء فان كان في غالب طنه انه يعطيه لا
 يجوز له ان يتيم بل يسال فان لم يعط تغير عوض لستام منه ولا يعجل
 بالتيم فان راعه بمثل الثمن او بعين يسير فان كان معه مال زيادة على
 ما يحتاج اليه في الزاد لا يتيم وان راعه من غل يجوز له التيم واختلفوا
 في جد الغالي عن ابن حنيفة رضي الله عنه ان كان لا يبيع الا بصعق القيمة
 فهو غالي وقال بعضهم ما لا يدخل تحت تقويم المقومين فهو غالي
 وتعتبر قيمة الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يحرقه الماء ولو كان
 في حله ما رزق قد رخص راس العقبة تحمله للمصريه او ما اشبه ذلك

من جاز ان كان بينه وبين الماء ميل ولا يبلغ ميلا فلا يصرف نفسه او اصحابه ومن خرج من مصر او السواد للاخطاب او للاحتشاش او لطلب الدابة فخصته الصلوة فان كان الماء وما منه لا يجوز له التيم وان حاف خروجه الوقت واختلفوا في جد القرب قال المصنف ابو جعفر رحمه الله اجمع اصحابنا رحمهم الله على انه يجوز للمسافر ان يتيم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا يتي في الزيادة عن ابن حنيفة وابن يوسف رحمه الله علما وعن محمد رحمه الله انه يجوز اذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار العقبة اي بكر محمد الفصل رحمه الله وعن النخعي رحمه الله انه قال اذا خرج المغم من مصر او من السواد للاخطاب او للاحتشاش ان كان في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قرب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ اذا كان هذا في المغم فاطنك في المسافر فليل السفر وكثيره سواي التيم والصلوة على الدابة خارج مصر انما العزوف من بعليك ولا تجز في بلاد في قصر الصلاة والافطار والمسح على الخفين ولو كان مع المسافر ماء وهو يخاف على نفسه العطش حبان له التيم ولو راى مع رفيقه ماء فان كان في غالب طنه انه يعطيه لا يجوز له ان يتيم بل يسال فان لم يعط تغير عوض لستام منه ولا يعجل بالتيم فان راعه بمثل الثمن او بعين يسير فان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد لا يتيم وان راعه من غل يجوز له التيم واختلفوا في جد الغالي عن ابن حنيفة رضي الله عنه ان كان لا يبيع الا بصعق القيمة فهو غالي وقال بعضهم ما لا يدخل تحت تقويم المقومين فهو غالي وتعتبر قيمة الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يحرقه الماء ولو كان في حله ما رزق قد رخص راس العقبة تحمله للمصريه او ما اشبه ذلك

من جاز ان كان بينه وبين الماء ميل ولا يبلغ ميلا فلا يصرف نفسه او اصحابه ومن خرج من مصر او السواد للاخطاب او للاحتشاش او لطلب الدابة فخصته الصلوة فان كان الماء وما منه لا يجوز له التيم وان حاف خروجه الوقت واختلفوا في جد القرب قال المصنف ابو جعفر رحمه الله اجمع اصحابنا رحمهم الله على انه يجوز للمسافر ان يتيم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا يتي في الزيادة عن ابن حنيفة وابن يوسف رحمه الله علما وعن محمد رحمه الله انه يجوز اذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار العقبة اي بكر محمد الفصل رحمه الله وعن النخعي رحمه الله انه قال اذا خرج المغم من مصر او من السواد للاخطاب او للاحتشاش ان كان في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قرب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ اذا كان هذا في المغم فاطنك في المسافر فليل السفر وكثيره سواي التيم والصلوة على الدابة خارج مصر انما العزوف من بعليك ولا تجز في بلاد في قصر الصلاة والافطار والمسح على الخفين ولو كان مع المسافر ماء وهو يخاف على نفسه العطش حبان له التيم ولو راى مع رفيقه ماء فان كان في غالب طنه انه يعطيه لا يجوز له ان يتيم بل يسال فان لم يعط تغير عوض لستام منه ولا يعجل بالتيم فان راعه بمثل الثمن او بعين يسير فان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد لا يتيم وان راعه من غل يجوز له التيم واختلفوا في جد الغالي عن ابن حنيفة رضي الله عنه ان كان لا يبيع الا بصعق القيمة فهو غالي وقال بعضهم ما لا يدخل تحت تقويم المقومين فهو غالي وتعتبر قيمة الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يحرقه الماء ولو كان في حله ما رزق قد رخص راس العقبة تحمله للمصريه او ما اشبه ذلك

وهو لا يخاف على نفسه العطش لا يجوز له التيمم قالوا الخيلة في ذلك ان يمسح بها
من غير وسيل قال مولانا رضي الله عنه الا ان هذا ليس بصحيح عندى
فانه لو اراد مع غيره ما يبعثه بمثل لمن اولى بغيره سير يلزمه الشرا ولا يجوز له ان
يتيمم فاذا تمكن من الرجوع في الهبة كيف يجوز له التيمم ولو اراد مع رفيقه
ما فتيتم قلب ان يسأل وصل حان فان سأل بعد ذلك فاعطاه الماء لانه الاكل
وان سأل فالتيمم فيسأل ثم اعطاه الماء بعد ذلك لا يلزمه اعادته الصلاة
ولو كان معه سور حمار فانه جمع بينه وبين التيمم فان توضع سور الحمار
وصلى التيمم وصلى تلك الصلاة الصبح انه لا يلزمه الاعادة وكذا لو سجد
بالتيمم وصلى ثم توضع سور الحمار وصلى لا يلزمه الاعادة ولو سجد
وصلى ثم اصرق سور الحمار يلزمه اعادته التيمم والصلاة لاحتمال ان سور
الحمار كان ظهورا جماعة من الميتمين اذ اراوا ما في صلواتهم فذكر ما يكفي
لاحدهم ان كان الماء مباحا فسدت صلوة الكل وان كان ملوكا لرجل
نقال المالك الاجت كل واحد منكم او قال من شأكم فليقوضا فسدت
صلواتهم وان قال اجت لكم جميعا لم يفسد صلواتهم. **المسافر** اذا شرع
في الصلاة بالتيمم ثم جاءه انسان معه ما فانه يمضي في صلوته فاذا سلم
سأله ان منع حارت صلاته وان اعطاه بطلت صلاته وعن محمد بن
الله اذ اراد في الصلاة مع غيره ما وفي غالب ظنه انه يعطي
بطلت صلوة الميتم. **اد اولى** يقوم ميتمين ركعة فجارجل معه
كوز من ما يكفي لاحداهم وقال مولانا لرجل من القوم فسدت صلوة
ذلك الرجل ومضى القوم على صلواتهم فاذا فرغوا سألوا المان اعطى
الامام توضع الامام فاسقبل الصلاة ويسقبل القوم معه وان منع

واذا اراد التيمم فليدفع يده الى الارض
الصلاة عند كل من سجد
ومع كل سور الحمار يطهر

وان سأل المان
اعطاه او لا اعطاه
فانه يفسد
فانه يفسد
فانه يفسد

فانه يفسد
فانه يفسد
فانه يفسد

الامام والنوم فضله الحلية ولو ان الذي حبس بالكر قال للميتمين قبل
الشرع في الصلوة من شأكم فليقوضا به اسقطت منهم ولو قال
هو منكم او هو منكم لا يسقط منهم. **قوم** من الميتمين شرعوا في الصلوة
فجارجل ما يكفي لاحدهم وقال من يريد منكم الماء اسقط منهم. **قوم**
من الميتمين منعتهم للجنابة ومنعتهم للوضوء وامامهم منعتهم فجارجل
بكر من ما يكفي لاحدهم وقال هذا الكوز من الماء من شأكم فسدت صلوة
الميتمين عن الحدث ولم يفسد صلوة الميتمين عن الجنابة لوجود العذر
على الماء لكل واحد من الفريقين الاول دون الثاني. **ولو كان** الامام ميتا لم يفسد
فسدت صلوة الكل لفساد صلوة الامام ولو كان الامام ميتا للجنابة
والما لا يفي للجنابة فسلوة الامام ومن خلفه من الموقضين والميتمين
للجنابة تامه ليجزى عن الطهارة بالما وضدت صلوة الميتمين للحدث
لعذرهم على الطهارة بالما. **وان كان** الما يفي للجنابة فان كان الامام متوضيا فسلوة
وصلاته التوضي تامه وصلوة الميتمين فاسد وان كان الامام ميتا عن
اي شيء كان فسدت صلواتهم. **رجلان** يصليان احدهما عريان والآخر
ميت فجارجل وقال معي ما تقوضا به ايها الميتم ومعى ثوب فخذ ايها العريان
فسدت صلواتهما كذا قاله الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله. **ميتم**
مر على الماء وهو نائم ذكر في بعض الروايات ان علي قولاً في حنيفة رحمه الله
سقطت منه وقيل ينبغي ان لا يسقط عنه ذلك لانه لو تيمم وبقره ما
لا يعلم به تخون يمينه عند الكل لما الخلاف عند ابي حنيفة فابى يوسف
رحمة الله عليهما فيما اذا تيمم وفي حله ما لا يعلم به **لا اله الا الله** في السفر حنف وخا
وميت ومنه ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملوكا لاحدهم فهو اولى به وان

فانه يفسد
فانه يفسد
فانه يفسد

فانه يفسد
فانه يفسد
فانه يفسد

وان كان نكاحا صحيحا لم يمسح بالمالا
 وان كان نكاحا صحيحا لم يمسح بالمالا
 وان كان نكاحا صحيحا لم يمسح بالمالا

ان فصل عن موضع الجراحة ومسح الجراحة بالمالا ان كان لا يصح المسح او بعضه
 فخرقة ومسح على الخرقه فعل وان كان اكثر اعضائه صحيحا بان ثابت
 الجراحة على راسه وسائر جسده صحيح فانه يدع الرأس ويعين سائر
 الاعضاء ومسح موضع الجراحة لان الاكثر حكم الكل وكذا لو كان محدثا
 به جراحات فان كان اكثر اعضا الوضوء جرحا يتيقن ولم يستعمل الما
 وان كان اكثر اعضائه صحيحا غسل الصحيح ومسح الجراحة ان
 امكنه مسحه من غير ضرر حتى لو كانت الجراحة على راسه ووجهه
 وبديه وليس على رجليه جراحة يباح له التيمم وعلى غيره لا يباح وكل
 يعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لو كان على راسه ووجهه وبديه جراحه
 وليس على رجليه جراحه لا يباح له التيمم اذ المراد الاكثر من كل عضو جرحا
 وان استوى الجرح والصحيح للموافقة فاك بعضهم لا يسيق غسل الصحيح
 وهو الصحيح لانه احوط وكما يباح التيمم عند خوف الهلاك او تلف عضو
 يباح له التيمم عندنا اذا خاف زيادة المرض واذا زال المرض الميسر
 للتيمم يتيقن تيممه الحجب الصحيح في المصرا اذا خاف الهلاك
 من الاعتقال خيار له التيمم في قوته واما المحدث في المصرا اذا خاف
 الهلاك من الاعتقال خيار له التيمم في قوته واما المحدث في المصرا
 اذا خاف الهلاك من التوقيف خيار له التيمم في قوته وعلى قول ان حنيفة رضي الله
 عنه والصحيح انه لا يباح له التيمم قال سب شأنا خارجه الله
 عليهم في ديارنا لا يباح للقيم ان يتيمم لانه في عرف ديارنا اجر
 الحمام يعطى بعد الخروج فممكنه ان يدخل الحمام ويغسل بالعسرة
 ومن به جدي اوجب به يجوز له التيمم لان الاعتقال يضرب

قوله المصحة رحمه الله
 والمسا فزادها والهلاك
 من الاعتقال خارجه الله

عند المزج

ومن لا يقدر على الوضوء الامسقة لا يباح له التيمم. المسا اذا امر في القلاء
 بما موضوع في حب او نحوه لا يسقط تيممه وليس له ان يوضا منه لانه
 وضع للشرب لا للوضوء والمباح في نوع لا يجوز استعماله في نوع اخر الا
 ان يكون الماء كثيرا فيستدل بكبرته على انه وضع للشرب والوضوء جميعا
 فيخلط بوضا ولا يتيقن. وذكر القاضي الامام ابو علي النخعي رحمه الله عن الشيخ
 الامام ابي محمد بن الفضل رحمه الله ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه
 التوضي والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب. الاسير في دار الحرب
 اذا سقه الحافر عن الوضوء يتيقن ويصلح بالايام بعد اذ احبرج وكذا
 الرجل اذا قال لعين ان توضا حستك او قللك فانه يصلح بالتيمم بعيد
 بمنزلة المحبوس في المصرا اذ لم يجد ما ووجد ترابا نظيفا فانه يتيقن
 بعيد. ولان المحبوس لم يجد ما ولا ترابا نظيفا لا يصلح في قول ابي حنيفة
 ومحمد رحمه الله عليهما واجمعوا على ان الماشي لا يصلح وهو يمشي ولا الساج
 وهو ساج ولا السائف وهو يضرب بالسيف وان جاف الوقت ولو
 حبس الرجل الطاهر في مكان يمشي بالايام بعيد كان ذلك في المصير
 او في السفر. قال محمد رحمه الله في السفر لا بعيد المصلي بالتيمم
 اذ اراد ان يسيرا با فطن انه ما فانصرف ثم علم انه كان سرايا فسدت حلوه
 خا وز موضع صلوته اولم تجاوز. وهذا خمس مسائل احدها هذه
 ومنها اذ اراد ان يمشي على ثوبه فطن انها نجاسة فانصرف لغسلها ثم علم انها
 لم تكن نجاسة. ومسك اذا طن انه ترك مسح الرأس اولم يوضا اصلا ثم علم
 انه كان قد يوضا ومسح. ومسك اذا طن في الظاهر انه لم يصلح الفجر
 فانصرف ثم علم انه صلاها. ومسك ما صح الحجب اذا طن انه انقضت مله

ان كان نكاحا صحيحا لم يمسح بالمالا
 وان كان نكاحا صحيحا لم يمسح بالمالا
 وان كان نكاحا صحيحا لم يمسح بالمالا

قوله اذا امر في القلاء
 بما موضوع في حب او نحوه
 لا يسقط تيممه وليس له ان يوضا منه

منه ثم علم انها لم تقض فشدت منه حجة صلاته في هذا الوجه بالآ
 حاور موضع صلاة اول جاور. وتفاوت من الحسن مسلمان. الاول اذا
 طن في صلاة انه رغب فاضرف ثم علم انه لم يرفع والمائة يوم صلاوا
 في الجماعة فراوا سواد اوطون وادوا فاضرف بعضهم ليعوم باز العرو
 ثم علموا انه كان غابرا اودوا با ان جاوروا موضع صلاتهم فشدت صلواتهم
 والافلا. المصلين باليتم اذ اراى سرايا ان كان اكبر رايه انه ما يباح
 له ان يضرب وان استوى الطنان لا يحل له قطع الصلاة وادافع من
 الصلوة ان ظهر انه كان ما يلزمه الاعاده والافلا. المتوفى اذا اقل
 المستتم ثم راي المقتدى ما ولى برامته فشدت صلوة. المقتدى دول
 صلاه الامام. المستتم اذا امر بالمأ وهو نيام سقطت يمينه في قول الج
 حقيقه رضي الله عنه وقيل لا ينقض عند الكل كالمكان يقظانا فزع على موضع
 بقرته ما ولم يعلم به فرفض لا يضر الما الا انه لا يعتذر على استعمال
 الما بنفسه ان لم يكن هناك احد يجاز له اليتيم بالاتفاق وان كان
 معه احد يعينه على استعمال الما ان كان المعين جدا او امراته جاز
 له اليتيم في قول ابن حنيفة رحمه الله وقال بعضهم وان كان
 معه ملوكه اخلف المشايخ فيه على قول اي حنيفة رحمه الله وقال
 بعضهم لا يجوز له اليتيم عند الكل ومن هذا الجنس ما قيل احداها
 هذه ومنه اذا كان لا يعتذر على التوجه الى القبلة بنفسه ومنه
 من توجهه الى القبلة. ومنه اذا كان على فراش من لا يمكنه ان يتحول
 الى مكان ظاهر ومنه احرجوله واجمعوا على انه اذا عجز عن القيام بنفسه
 ومنه احرجوله فضلى فاعيد جاز. وعلى هذا الخلاف الا على اذا وجد

وهذا اذا كان الاستطاعة
 لا سيما في الغرض الى حنيفة
 والفقهاء من الحنابلة والشافعية
 والحنابلة اذا امرت بالقبلة عليه
 في وضعتها وان عجز عنها
 في العذر والى ما روي عن علي عليه
 السلام في قول الامام في الرضوخ

للا

فاما الى الحج او الى الجمعة عند اي حنيفة رحمه الله عليه لا يلزمه الجمعة والحج والمقتد
 ما اذا وجد من حمله الى صلوة الجمعة ذكر الشيخ الامام ابو محمد محمد بن الفضل
 رحمه الله انه لا الجمعة عليه عند الكل وسبغ ان لا يكون عليه الحج ولا حضور
 الجماعة بالاخلاق. وذكر القاضي الامام علي السعدي ان العمل على
 الخلاف. المسافر اذا لم يكن على طمع من الما فانه يقيم ويصل في كل يوم بحوزة
 ثواب الاداء في اول الوقت وان كان على طمع من الما لم يستحب له ان يطر
 الى لا يفرط في التأخير حتى لا يقع الصلاة في وقت مكره ولا يوتر العصر
 الى غير الممس. مسافر اجنب في وقت ما لم يكن الوضوء ولا يكتفى للنجاسة
 فانه يمس. مسافر اجنب فضل وحصة ورأسه قد راعيه فلم يبق الما فانه
 يمس للنجاسة لا طباقيه. وان يمس ويشرع في الصلوة برفقة ثم وجد
 ما ينبغي للاغتسال فانه يغسل به اعضا الوضوء وما بقي من جسده لم
 يكن غسلها في المرق الاول ولا يغسل فرجيه فانه لو احدث حدثا غير
 الضحك لم يوجب ما يغسل به اعضا وضوءه وما بقي من جسده لم يكن غسلها
 في المرق الاول لا ينقص اليتيم في اعضا الوضوء وبه الما وقد ذكرنا
 قبل هذا ان الضحك في الصلاة سقط طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة
 الضحك والتصحيح بالما سقط ويلزمه الوضوء وعن ابن يوسف رحمه الله
 انه لا يلزمه غسل ما غسل من اعضا الوضوء ايضا والله اعلم **فصل**
فيما يجوز به اليتيم يجوز بكل ما كان من اجزاء الارض كالتراب
 والرمل والحصى والنورة والمعدرة والسجدة والرينج والمردالسخ
 والامد والكل والطين الاحمر والحجر الذي عليه غبارا ولم يكن ان كان مغسولا
 او امس مرقوقا او غير مرقوق في قول ابن حنيفة رحمه الله وقال

اذا كان في حوزة
 قدر قدر ما كلفه غسل
 لا يغسل به يمس ولو قدم الما
 قدر ما يغسل به في الما كلفه

او قدم من التراب يمس
 العذر لا يلزمه ذكره في الما
 ان المسافر اذا جاز من الما قد يغسل
 بدمه لا يغسل ولا يغسل بدمه

الفصل من الناس من اجزى اللفظ على
 ظاهره الما لا يغسل

يجوز ان يغسل الطين الا ان
 على الحصى والحجارة والطين
 على الحصى والحجارة والطين

رحمه الله ان كان الحجر مدقوقا او عليه غبار جازبه اليتيم والافلا وكو
يتيم بارض قدس عليها الماء وبقي منها ذرة جازبه اليتيم بالاحر والحي
والجباب والاكزان والحيطان من المدر ولا يجوز بالعدان ان كان
وجها مطليا بالامك فان لم يكن مطليا او تم بظهرها جاز وكو يتيم بالحرو
ان كان عليه غبار حار وان لم يكن عليه غبار فان كان محادا
من التراب الخالص لم يجعل فيه شي من الادوية جاز وان جعل فيه شي
من الادوية ولم يكن عليه غبار لا يجوز وكو كان الرجل في طين طاهر لا
يتيم به بل يطبخ به بعض ثابه او جسد ويتركه حتى يخب ثم يتيم به وكل
التي في ذلك الا في رحمه الله عليه جواز اليتيم بالطين وذكر كثر
الائمة الحلوان رحمه الله انه لا ينبغي ان يتيم بالطين لان فيه تلطيخ
الوجه ولو فعل جاز ولو تمس ثوبه او كده او مسرجه وبتيم بغير
حار وجوز اليتيم بالعقيق والزبرجد لانه من اجزا الارض ولا يجوز باللاي
لانها خلقت من الماء ولا يجوز اليتيم بالذهب والفضة والحديد والحاش
والرصاص والصفر وكل ما يذوب وينطبع ولا بالمخ الماء واحلفوا
في الجبل والصخر هو الجواز ولا يجوز بالرماد لانه من اجزا الارض الجذر
لا من اجزا الارض ولو تيم بالبوخر او باللب لا يجوز فان ضرب بيده
عليه ولزق به تراب يتيم به جاز وكذا لو ضرب يده على خطه او
شعر فلزق التراب والغبار بيده يتيم بذلك حار واذا احترق الارض
بالبوار ان اخلطت بالرماد تعتبر فيه الغالب ان كانت الغلبة للتراب
حاز به اليتيم والافلا وكذا التراب اذا خالط ما ليس من اجزا الارض
تعتبر فيه الغلبة الارض اذا اصابها الخاسه فيست وذهب

والفهم الحار وطهر النار
محرره راسه ونوى اليتيم حار
والسوط وجوه العسل آمنه

والفهم الحار وطهر النار
محرره راسه ونوى اليتيم حار
والسوط وجوه العسل آمنه

والفهم الحار وطهر النار
محرره راسه ونوى اليتيم حار
والسوط وجوه العسل آمنه

وذهب انشرها جازت الصلوة عليها ولا يجوز لها اليتيم مسافره سور حار
ومعه ما طاهر ولا يعرف احد من الاحرف محمد رحمه الله يتوضا
بها جميعا ولا يتيم المصلي باليتيم اذ اراد سور حار فانه يضي على صلواته
ولا يقطع بالشك ثم يعيد سور الحار ولوراي يزيد اليتيم فذلك في قول
محمد رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله عليه يقطع صلاته ويصلي
باليد واعتراض الرده على اليتيم لا يبطل اليتيم حتى لو اسلم وصلى بذلك
اليتيم يجوز عندنا جيب يتيم للظهر وصلى ثم احدث محضرته العصر
ومعه ما يكفي للوضوء فانه يتوضا به لان الجنبه زالت باليتيم فاذا احدث
باليتيم ومعه ما يكفي للوضوء فانه يتوضا به فان توضا للعصر وصلى ثم
مر بما وعلم به ولم يغتسل حتى حضرته المغرب وقد احدث اولم يحدث
ومعه ما قدر ما يتوضا به لانه لما من بما يكفي للاغتسال عاد جينا لهذا
جنب معه ما لا يكفي للاغتسال فيتم اذ ايتيم ثم شك في تيمه انه احدث
اولم يحدث فهو على تيمه ما لم يستيقن بالحدث كما لو توضا ثم شك في
الحدث اذا اتى اية السجدة في المصرو لئلا معه ما لا يجوز له اليتيم لانه
لا يخاف فونقا يتوضا بعد ذلك ثم يسجد اذا شهد الجنبه يوم العيد
مع الامام وخاف الفوات لو اشتغل بالوضوء جاز له الشروع باليتيم فان
احدث في صلواته جاز له البناء باليتيم في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وكل
صاحبه رحمه الله عليها لا يجوز له البناء باليتيم ولو احدث في صلوة الجمعة
لا يبنى باليتيم لان الجمعة تقوت الى حلف وهو الطهر ولا يتيم السلطان
لصلاته العيد ولا الولي لصلاته الجنان وجل يرى اليتيم الى الرسخ او الور
وكعه واحد وفعل ذلك زمانا ثم راي الوتر لانا واليتيم الى المرق لا يعيد

ساجد وان كان في الصلاة
في الصلاة ان كانت روال
ساجد وان كان في الصلاة
في الصلاة ان كانت روال
ساجد وان كان في الصلاة
في الصلاة ان كانت روال

والفهم الحار وطهر النار
محرره راسه ونوى اليتيم حار
والسوط وجوه العسل آمنه

اذا نزع الله النعم من البركة
انقلب الطين من تحت الحصى

أذن أهل المسجد يضمن الحافر ما تلف فيه سواء كان البئر يضرب بالمسجد ولا يضرب
فما لو حضر بئر في ملك الغير بعير أذنه وكما لو علق رجل لسن من أهل المسجد
قدبلا أو سبط فيه حصيرا فتلّف به إنسان كان ضامنا في قول أبي
حنيفة رحمه الله وبكره غرس السجدة في المسجد لأنه شبه البعير
وسفل مكان الصلاة إلا أن يكون فيه منفعة للمسجد بأن كانت الأرض
نزهة لاستقرار أساطينها فيغرس فيه السجدة ليقال الشجر ولا بأس بأن
تخذ في المسجد بيت يومع فيه الحصر ومناع المسجد به حرّبت
العادة من غير تكره. ولا يجوز أن تخذ المسجد طريقا يمر فيه من غير علة
فإن فعل بعد حاز ويصل في كل يوم تحية المسجد من واحدة لا في كل من
ولو تعلّق ثياب المصلّي شيء من بردى المسجد أو حصير فاحترجه
ولم يمتد ذلك لأجبه عليه الإعادة لأنه سيرة لا بعير وبكره أن يخط
في المسجد لأن المسجد أعيد للعبادة دون الأكل والشرب وكذا الوزاق والعقبة
إذا كنت باحرا والمعلم إذا علم الصبيان باحروا أن فعلوا بغير أحد
ولا بأس به وعن محمد بن سلمة رحمه الله إذا فقد الرجل في المسجد حياطا
خط فيه وحفظ المسجد عن الصبيان والدواب ولا يدق الثوب دقا
فاحشا يضربه المسجد لا بأس به لأن فيه ضرورة ولا بأس بالجلوس
في المسجد لغير الصلوة لكن لو تلف به شيء ضمن وقيل لا بأس للعرب
أن ينام في المسجد وبكره الجلوس في المسجد للمصيبة ثلاثة أيام أو أقل
وفي غير المسجد رخص للرجال ثلاثة أيام والترك أولى وبكره اتخاذ
الصيافة في المصيبة من التركة أن كان الوارث صغيرا أو غائبا
ولا بأس بالعنكف أن يبيع ويشتري في المسجد ويحلبوا في صلوة الحنّان

اذن

للاقطار وحرمة الاشارة فادله المعروف الوقت يكون اذانه سببا للفتنه والى
مولانا رضي الله عنه فجعلت الباب على فضلين **فصل** في معرفة القبلة **فصل**
في معرفة المواقيت وفكرت مسائل اشتباه القبلة ومسائل الاوقات **فصل**
لعمري اما **الاول** استقوا على ان القبلة في حق من كان مكة عين الكعبة
فلمن التوجه الى عسفان فعن ليل قوم بمقام ملاهل الشام الركن
الثاني ولاهل المدينة مومع الحطيم والميزاب ولاهل اليمن الركن الثاني
ولاهل الهند ما بين الركنين الى البحر ولاهل خراسان المشرق
الباب ومقام ابراهيم واخلفوا في قلبه من هو خارج عن مكة قال ابو عبد الله
الخبر جاني عليه التوجه الى عين الكعبة وقال **فصل** عن المشايخ
عليه التوجه الى جهة الكعبة وجهة الكعبة تعرف بالدليل فالدليل في
الامصار والقري الحارث التي فيها الصحابة والمايقون رضوان
الله عليهم حين فتحوا العراق جعلوا قبله اهلها بين المشرق والمغرب
لذلك قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان كان العراق جعل المغرب
عن يمينه وجعل المشرق عن يساره وهكذا قال محمد رحمه الله عليه وانما
قال ذلك لقول عمر رضي الله عنه اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق
عن يسارك فامسما قبله لاهل العراق وحين فتح خراسان جعلوا قبله
اهلها ما بين مغرب الصيف ومغرب الشتاء فعلمنا اتباعهم واتباعهم
في استقبال الحارث المضوبه فان لم يكن فالسؤال عن لاهل امان
الحار والمفاوز فليل القبلة النجوم لما روى عن عمر رضي الله عنه انه
قال تعلموا من النجوم ما يقدون به القبلة وعن ابي يوسف
رحمه الله قال في قلبه اهل الري اجعل الجدي على منكب اليمين

40
واخلف المشايخ رحمه الله عليهم فما سوى ذلك من الامصار **فصل** بعض
اذا جعلت نبات نعش الصغري على اذنك اليمنى واخرقت قليلا الى شمالك
فتلك القبلة وقال بعضهم اذا جعلت الجدي حلف اذنك اليمنى
فتلك القبلة **وعن عبد الله بن المبارك وابي مطيع وابي معاذ وسلم بن سالم**
وعلى بن يوسف رحمه الله عليهم انهم قالوا قبلنا العقرب وعن بعضهم اذا
في برج الجواقيي اخرج وقت الظهر اذا استقبلت الشمس بوجهك
فتلك القبلة **وعن** القبة الى جعفر رحمه الله انه قال اذا امت مستقبلا
المغرب في وقت العشا الاخر يكون فوق راسك نجمان مضيان هما موضع
رؤس الشمس من راسك وهما سقايان والذي عن يمينك يقال له النسر
الواقع والذي عن يسارك يقال له النسر الطائر وهو اسرعهما سقوطا
فاذا سقط الذي عن يمينك فسقوطه يكون كذا منكب اليمين واذا سقط
النسر الطائر كان في سقوطه كذا في وجهك كذا عينك اليمنى فالقبلة
ما بينهما **فصل** **الفقه ابو جعفر رحمه الله** قبله **فصل** **فصل** هي على
قبلنا وعن الماضي الامام صدر الاسلام رحمه الله ما هو قريب من هذا فانه
قال القبلة ما بين النهرين النهر الواقع وهو الذي يسمى الناس
في دار ناسه بآية وهو عند تخرج المعين وقت العشا الاخر يكون
حذاء رؤسنا ومن النهر الواقع والنهر الطائر قريب من عشرين درعا
في مرأ العين فادامري على راسك تكون القبلة بينهما **وعن الشيخ**
الامام الى منصور المازدي قال اذا اردت معرفة القبلة فانظر
الى مغرب الشمس في اطول ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر الى
مغرب الشمس في اقصر ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم ادع الملائك

ويخرج الإمام من المسجد من غير ما توجه الإمام به ان حوله وجهه عن القبلة لا يفسد صلاته ان كان في الصلاة
وان حوله صدره يفسد ما لو اورد هذا النبي يقول ما علمنا ان هذا لا يفسد بالوجهين شيئا على ان الاستدلال
اذا لم يكن على صدر الركب لا يفسد الصلاة مادام في المسجد عند ان حصة صلاتها حتى لو اذنت عن القبلة
على طعن انه ام الصلاة لم يثبت انهم بنوا على صلاته مادام في المسجد صلاتها بالجملة

عن محمد والمثلث عن يسار بن قيس والقبلة عند ذلك وهذه الاقوال بعضها قريب
بعض واقتربا الى المقصود ما قاله الفقيه ابو جعفر والقاضي الامام صدر
الاسلام رحمه الله عليهما **رجل استبقت عليه القبلة** فاجز رحلان ان القبلة
الى هذا الجانب وهو يتحرى الى جانب احد فان لم يكن من اهل ذلك الموضع
لم يلتفت الى كلامها لانها تقولان عن اجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره
وان كان من اهل ذلك الموضع عليه ان اخذ بقوله ولا يجوز له ان يخالها لان
اهل الموضع يكونوا اعرف بقبلته من غيره عادة وكان خبرها عن علم **رجل**
دخل في الصلاة بالمحذري واجتهاده كان حظه ولم يعلم بذلك ثم علم في
الصلاة فحول وجهه الى القبلة فجاء رجل فدخل في الصلاة الاولى ودخل في صلاة
صلاة الاولى جازية وصلاة الداخل فاسد وعن ابو يوسف رحمه الله يجوز
صلاة الداخل ايضا **الاعمى اذا صلى ركعة الى غير القبلة** فجاء رجل وحوله الى القبلة
فاقدي به فتي على وجهين ان كان الاعمى حين امتنع الصلاة وجد من ياله عن
القبلة فلم يسأل فسدت صلاة الامام والمعدى وان لم يجد الاعمى من ياله
جازت صلاة الامام وفسدت صلاة المعدى لان المعدى رغم انه يحى
صلاته الى صلاة كان اولها الى غير القبلة **رجل صلى الى غير القبلة** معقل روى
عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكفر وان اصاب القبلة وبه اخذ الفقيه ابو الليث
رحمه الله وكذا اذا صلى في الثوب الجنين او بغير طهارة وبعض المشايخ قالوا
ان فعل ذلك تبطل قوله تعالى فاستأمنوا لله فم وجهه الله لا يكون كافرا او
مشايخ تخاروا رحمه الله عليهم منهم القاضي الامام علي السعدي وشيخ
الامة الحلواني اذا صلى الى غير القبلة لا يفسد وكذا لو صلى في الثوب الجنين
لان الصلوة الى غير القبلة جازية حاله الاختيار وهو الطوع على الدابة

وهذا اذا كان في الصلاة
ان يفسد الصلاة
طريقا اخر
الشيخ السبكي
في المحذري
هذا اذا كان في الصلاة
ان يفسد الصلاة
طريقا اخر
الشيخ السبكي
في المحذري

وهذا اذا كان في الصلاة
ان يفسد الصلاة
طريقا اخر
الشيخ السبكي
في المحذري

وهذا اذا كان في الصلاة
ان يفسد الصلاة
طريقا اخر
الشيخ السبكي
في المحذري

ومن العلماء من جوز الصلوة في الثوب الجنين فلا يحكم بكفره **اما لو صلى بغير الطهارة** معقل
بانه يكون كافرا **قال** **شمس الامة** الخواص رحمه الله يكون زندقا لان احدا
لم يجوز الصلوة بغير طهارة فكون استخفا فبالله تعالى **رجل صلى في ليلة مظلمة في المسجد**
بالمحذري فثبت انه صلى الى غير القبلة حارت صلاته لانه ليس عليه ان يتحرى
ابواب الناس للتشبه للسؤال عن القبلة ولا يعرف القبلة بمس الجدران
والخيطان لان الخواص لو كانت مسعوشة لامتد من المحراب من عنبره
وعسى يكون ثم حامة توديه فجازله **المحذري** **المصلي اذا نوى مقام ابراهيم**
ولم ينو الكعبة فكلوا فيه **قال** الفقيه ابو احمد القاضي رحمه الله ان لم
يكن الى رجل الى مكة اجزاء لا يفسد المقام والبيت واحد وان كان
الى مكة لا يجوز لانه عرف المقام غير البيت ولا يجوز صلاته الا ان
يريد به الجمعة فيجوز صلواته ولو نوى ان قبلته محراب مسجد
لا يجوز صلواته لان المحراب ليس بقبلته بل هو علامة وقوله **وجه وجهي**
للصلاة لا يوجب عن يمينه القبلة وبعض مساليل الله تعالى في ذلك **اقتراح**
الصلوة ان شاء الله تعالى واما معرفة الاوقات فاول وقت الفجر حين
يطلع الفجر المستطير الفجر فجران سمي الفجر الاول كاذبا وهو البياض
الذي يبدو كذب السرحان ويعقبه ظلام لا يخرج به وقت العشاء
ولا يثبت شي من احكام المقام والثاني هو البياض الذي يستطير ويعقب
في الاخر لا يزال يزداد حتى ينتشر سمي مستطيرا لذلك يثبت به احكام
النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر واخذ
وقت الفجر حين تطلع الشمس واما وقت الظهر استقوا على ان اول وقت
الظهر حين تزول الشمس واختلفوا في آخر وقت الظهر

وهذا اذا كان في الصلاة
ان يفسد الصلاة
طريقا اخر
الشيخ السبكي
في المحذري

وهذا اذا كان في الصلاة
ان يفسد الصلاة
طريقا اخر
الشيخ السبكي
في المحذري

ابو حنيفة آخر وقت الظهر حين تروى الشمس واختلجوا في اخر صار ظل كل شيء
 مثليه سوى في الزوال وقال صاحبنا من صار ظل شيء مثله سوى في الزوال
 وطريق معرفة زوال الشمس وفي الزوال ان يغرب خشيته مستوية في
 ارض مستوية مما دام الظل في الانقاص فالشمس في جدد الارتفاع
 فاذا اخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت فاجعل على راس
 الظل علامة من موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال فاذا ارداد
 على ذلك فصارت الزاوية مثل ظل اصل العود سوى في الزوال فخرج
 وقت الظهر في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندنا اذا صار الزاوية
 مثل الزوال فخرج وقت الظهر وعن محمد رحمه الله انه جعل لمعرفة
 زوال الشمس طريقا آخر وهو ان يقوم الرجل مستقبل القبلة فادام
 الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تزل فاذا صار الشمس على حاجبه
 الايمن علم ان الشمس قد زالت واول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر
 على الاختلاف واخر وقتها حين يغرب الشمس ويكره التاخير الى تغير
 الشمس واختلجوا في ذلك التغير فالتعظيم هو التغير في صوت
 الشمس الذي يكون على الخيطان وكان بعضهم هو المعنى في فرضها
 وانما يعرف التغير ان ينظر الى قرصها ان امكنه ان ينظر الى قرصها
 ولم تحر عنه علم ان الشمس قد تغيرت وان لم يمكنه النظر علم
 ان الشمس لم يتغير واول وقت المغرب حين تغرب الشمس واخرها
 حين تغرب السفق وكان الشافعي رحمه الله عليه وفيها مقدار ما
 يمكن فيه من ادراك تلك ركعات حتى لو تمكن بعد غروب الشمس من ادراك
 ثلاث ركعات ولم يصل ثم صلى بعده كان فاضيا لا يؤد يا واول

كل

مدركا من اهل البيت
 عليه السلام
 في الخبر
 لا يخفى
 على من
 عاين

وقت العشاء حين يغيب السفق لا خلاف فيه اما اختلفوا في السفق قال
 ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله عليهم هي الحمرة وكان ابو
 حنيفة رضي الله عنه هي البياض الذي في الحمرة حتى لو صلى العشاء بعد ما غابت
 الحمرة ولم يغيب البياض لم يعترض الذي يكون بعد الحمرة لا يجوز عند
 ثم اخرج العشاء الى ثلث الليل مستحب والى نصف الليل مكروه والافضل
 في صلاة النحر التؤيد عند والشافعي رحمه الله التغليس
 افضل فعند الغيل والاداء في اول الوقت في سائر الصلوات افضل
وكان الطحاوي في صلاة النحر يبدأ بالتغليس ويحتم بالتؤيد
 اذا كان يريد اطالة المقدار وان كان لا يريد فالتؤيد افضل واجمعوا
 على ان المستحب في صلاة النحر المزدلف هو التغليس وحده التؤيد
 ما قال شمس الائمة الحلواني والعاصي الامام ابو علي السفق رحمة الله
 عليها انه يبدا الصلاة بعد انتشار البياض في وقت لوحى المغرب مستوية
ما بين اربعين آية الى ستين آية وترى القراء واذا فرغ من الصلوة لو ظهر له
شبه في ظهارة يمكنه ان يتوضا ويعيد الصلاة قبل طلوع الشمس وكان
 ابو بكر وعمر رضي الله عنهما ويوحى الظهر في الصيف ويجعل في الشتاء
 ويوحى العصر في الصيف والشتا جميعا ويجعل المغرب في الصيف والشتا
 جميعا ويجعل العشاء في الصيف ويوحى في الشتاء الى ثلث الليل لقوله
 عليه السلام لمعاد رضي الله عنه اخذ العشاء في الشتاء فان الليل فيه
 طويل ويجعل في الصيف فان الليل فيه قصير هذا اذا كانت السماء صافية
 فان كانت متغيرة يوحى النحر والظهر ويجعل العصر والعشاء وقت
 المؤتمن حين يصل العشاء الى طلوع النحر والافضل ان يصلها في اخير

باج والى اخره

فعله

والغريب

[illegible]

وذكر في الكتاب
فيها عدة اقسام
وعلى اللغات
التي

[illegible]

والمستعمل في هذا الكتاب
هو المستعمل في كتابه
الذي هو المستعمل في كتابه
الذي هو المستعمل في كتابه

ممكـه وادامـخ المطوع في الاوقات المذكورة فانه يعطى برخص في ظاهر
الرواية ولا يجوز الجمع بين الصلوتين في وقت احدهما تعذرا بعدنا الاصلوه
الظهر والعصر بعد فقه والمغرب والعشاء مرة لفة ^{ثوخر} الظهر ويجل العصر
وتصلهما في وقت الظهر ويوخر المغرب الى وقت العشاء وتصلهما في وقت
العشاء وعند الشافعي رحمه الله يجوز الجمع بين الصلوتين بعد السفر
والمرض والمطري ولا يطوع قبل المغرب ولا قبل صلاة العيد في المشهور
ويطوع بعد صلاة العيد ماشيا ^{ومن بعض الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين}
^{في يوم عرفة قبل صلاة العيد} ولا يصل يوم الجمعة اذا خرج الامام
للمخضبة فان امتنع الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام ذكر في النوادر ان
كان صلى ركعة يصنيف اليها اخرى ويحذف القراءه بقراها تحته
الاب وشئ من السورة وبه اخذ المشايخ ولم يذكر في النوادر انه صلى
ركعتين وقعد على راس الركعتين وقام الى المأله ولم يقيدها بالجمعة
حتى خرج الامام واحلف فيه المشايخ قال بعضهم يعود الى القعدة
وسلم وقال بعضهم تمها اربعاً ويحذف القعدة وهكذا اذا استدع
في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت الظهر وان كان في الركعة الاولى ولم
يقيدها بالجمعة فانه يتمها ركعتين ^{واذا سلم على راس الركعتين}
حكى عن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه قال رحمه
الله يعقضي اربعاً

[illegible]

رجل صلى في الصلوة إلى جنبه من غير شك ولا حيزي إن تبين أنه آتيا
 القلب أو كان الشرايع ذلك أولم يطهر من حاله شي حتى ذهب عن قلب
 من غير أن
 والبعض طامى والبعض
 إن كان
 وإن كان الطهارة
 لا يكره هذا حاله إلا حاشا
 بل يكره وأما حاله الأصغر
 فهو كذا
 لا يكره هذا حاله إلا حاشا
 بل يكره وأما حاله الأصغر
 فهو كذا
 لا يكره هذا حاله إلا حاشا
 بل يكره وأما حاله الأصغر
 فهو كذا

واذا احطأنا دمه ما وان اصابه في السوء دمه غيب واحطأ رغبه ما رغبه عن
 قال تعظم سكره وما تعظم لسكره ويصير في احواله وهذا ظلم الاضمار في حاله
 الاضطراب كذا في المحرر مطلقا ولا يخرج الى الغرض بقاؤه في الاضطراب او اعداها
 فان كانا كافرين وكروها سكره ان وضع كبرته على انها كرها لما لم يرد من
 السوء لا يخرج وان وضع كبرته على ان كروها لهما الاضرار بغير اضرار منه
 مخرج وان لم يقع كبرته على سكره لا يخرج **وفي حله السوء كسح مطلقا**
 الموضوع جازت صلاه وان تبين انه احطأ فصلاته فاسد وان شئت القبله فصل
 الى جهة من غير خسر ان تبين انه احطأ القبله او كان كذا رايه ذلك اولم يتبين
 من حاله شي فصلاته فاسد وان تبين انه اصاب فصلاته جازت وان كان رايه
 انه اصاب القبله احلفوا فيه **فالسبح الامام من الابه**
السرخسي رحمه الله الصحيح انه لا يجوز وان صلى الى جهة بالخطأ ان
 لم يظهر من حاله شي او طهرانه اصاب او كان في كذا رايه ذلك فصلاته
 جازت بالاعتاق وان طهرانه احطأ فذلك عندنا وان استبقت عليه القبله
 فخطأ ووقع خسرته على جهة فاعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة
 اخرى فبين انه اصاب القبله فصلاته فاسد وعن ابي حنيفة رحمه الله عليه
 انه عفى عليه الخطأ اذا تبين الامر بعد الفراغ من الصلوة وان ظهر
 الامر في خلال الصلوة ففي الوجه الاول وهو ما اذا صلى الى جهة من
 غير شك ولا يخترى ان طهرانه احطأ يلزمه الاستقبال لانه لو ظهر
 له ذلك بعد الفراغ من الصلوة يلزمه الاعادة فاذا اظهر في خلال الصلوة
 مستقبل وان طهرانه اصاب القبله احلفوا فيه والصحيح انه تم صلوة
 ولا يستقبل لانه صلاته كانت جائزة ما لم يظهر الخطأ فاذا تبين انه
 اصاب القبله لا يغير حاله **وفي المسئلة الثانية اذا شك في القبلة**
وصلى الى جهة من غير خسر فظهر في خلال الصلوة انه احطأ مستقبل
 الصلاه لان صلاته كانت فاسدة ولهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ
 فيلزمه الاستقبال وان طهرانه اصاب القبله فذلك مستقبل الصلاه لان
 افتاحه كان ضعيفا حتى لا يحكم بجواز صلاته ما لم يعلم بالاصابة فاذا اوى
 حاله لا يجوز له البناء بخلاف ما اذا علم بالاصابة بعد الفراغ حيث لا

هذا هو الوجه الثاني في المسئلة الاولى
 وهو ان يثبت ان القبلة كانت
 في حاله فيكون ما صلى اليه
 مقبولا وان ظهر في خلال
 الصلوة انه احطأ فلا يلزمه
 الاعادة لان ما صلى اليه
 كان مقبولا في حاله

يعيد

ركب صلى في سائر المحرر ما عدى به رجل من غير كذا ان اصاب الامام الصلوة حازب صلاته وان احطأ حازب صلاته الامام حازب صلاته
 قسم صلواته سائر المحرر ما عدى به رجل من غير كذا ان اصاب الامام الصلوة حازب صلاته وان احطأ حازب صلاته الامام حازب صلاته
 اصلاح صلاته فان يكون الى الصلوة حازب صلاته وان احطأ حازب صلاته الامام حازب صلاته
 الصلوة فخطأ ان يخطووا حتى تم صلاته الامام حازب صلاته وان احطأ حازب صلاته الامام حازب صلاته
 الامام حازب صلاته وان احطأ حازب صلاته الامام حازب صلاته وان احطأ حازب صلاته الامام حازب صلاته
 هذا تكلف بل الامام حازب صلاته وان احطأ حازب صلاته الامام حازب صلاته وان احطأ حازب صلاته الامام حازب صلاته
 بعد لان منه لا يحتاج الى البناء **واما في المسئلة الثالثة اذا شك وانفتح**
 الصلاه الى جهة بالخطأ ثم تبين في خلال الصلوة انه احطأ فانه
 مستقبل للجهة الثانية ويمضي على صلوته وان طهرانه اصاب ممضي على
 صلوته لان افتاحه هناك كان صحيحا جازله البناء **وفي المسئلة الرابعة**
اذا شك وخترى الى جهة ثم اعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى
 فظهر له في خلال الصلاه انه احطأ او كان كذا رايه ذلك فانه مستقبل
 الصلاه وان طهرانه اصاب القبله فذلك لان افتاحه كان فاسدا
 وطرد الوطهر بعد الفراغ انه اصاب القبله يلزمه الاعادة ويلزمه الاستقبال
 بطريق الاولى ولو استبقت عليه القبله فصل ركعة بالخطأ فيقول
 رايه الى جهة اخرى فصل الثانية الى تلك الجهة هكذا صلى اربع ركعات
 الى اربع جهات روى عن محمد رحمه الله انه يجوز ولو صلى ركعة بالخطأ
 ثم تحول رايه الى جهة اخرى فصل الركعة الثانية الى الجهة الثانية
 ثم تحول رايه الى الجهة الاولى احلف فيه المشايخ منهم من قال
 تم صلوته الى الجهة الاولى ومهم من قال مستقبل الصلوة **رحل**
استبقت عليه القبلة بركعة ولم ين خصه من يسئله فصل بالخطأ
 ثم طهرانه احطأ حتى ان رستم عن محمد رحمه الله انه لا اعادة عليه
 وكذا لو كان الاشتباه بلديه **رحل دخل سجدا لا يجزأ له** وقبله
 شكه فصل بالخطأ ثم طهرانه احطأ ان عليه الاعادة لانه كان
 قادرا على السؤال من الامل فلا يجوز له الخطأ وان تبين انه اصاب
 القبله حازب صلاته لم يحصل المقصود فصارت هذه المسئلة بمنزلة
 ما لو شك في القبلة وصلى من غير خسر وثمر اذا طهرانه اصاب بخير

٤٩

ولا يخلو من ان كان الاذان
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله

واما سابل الاذان

صلوته اذا اذن قبل الوقت يكره ويعاد في الوقت وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكره الخروج في الصلاة الاخير من الليل ولا يعاد ويكره الاذان مع الجنابه ولا يكره مع الحدث في رواية والاقامة يكره معها **جماعة يكره اذا هم فاذا ادبوا يعاد** الصبي الذي لا يعقل والمراه والمجنون والسكان والجنب ولالة لا يعاد اذا هم المحدث في طاهر الرواية والقاعدة اذا اذن يكره ولا يعاد وكذا الراب في المصير والمسافر اذا اذن ركب لا يكره وينزل للاقامة **وتجوز للمسافر ان يفتح الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة حرم حصال لو وجد في الاذان او في الاقامة يوجب الاستقبال** وكذا انما للموذن **ادعنى على الموذن في الاذان او في الاقامة** وكذا اذا سقه المحدث في الاذان او في الاقامة فذهب ليتوضا سيقبل عنه او يستقبل هو اذ رجع اذا اجصر الموذن في جلال الاذان او الاقامة ولم يكن هناك من يلقنه يجب الاستقبال **وكذا اذا خسر في الاذان او في الاقامة وعجز عن الاتمام يستقبل عنه** ويتبع ان يوذن على الميمنة او خارج المسجد ولا يوذن في المسجد جماعة من اهل المسجد اذ نوا في المسجد على وجه المحافه حيث لا يسمع غيرهم ثم حضر قوم من اهل المسجد ولم يعلموا ما صنع القريق الاول فاذنوا على وجه الجهر والاعلان ثم علموا ما صنع القريق الاول فلم انصروا الجماعة على وجهها ولا يجيز للجماعة الاولى لانها ما اقيمت على وجه السنه باظهار الاذان والاقامة فلا يبطل حق الباقي ويكره ادا المكنونه بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة ولا يكره في البيوت والكروم وضياح القري **وان اذنا كان اولي** وان صلوا الجماعة في المكان ان تركوا الاذان لا يكره

الاذان القديع
 والمصر اذا ان لهم
 فان تركوا الاذان
 الاقامة جازم

ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله

ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله

ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله

فان تركوا الاقامة يكره وقبل لا يكره الاذان ايضا وليس لغير المكنونه نحو الوتر وصلاة العبد وصلاة الجنان وجماعات النساء اذان واقامة **ولا يابى** بالتطريب في الاذان وهو عشرين الصوت من غير ان يتغير فان تغير لم ينجب او مد او ما شبه ذلك يكره وكذلك قراه القرآن **وقال** **شمس الخواص** انما يكره ذلك فاما من لا ذكر امام في قوله حرم على الصلاة حتى على الفلاح لا يابى فيه با دخال مد ونحوه المودن اذا لم يكن عالما بوقت الصلاة فالوا لا يستحق ثواب المودين ولا يحل للمودن ولا للامام ان اخذ على الاذان والامامة احدا فان لم يشارطهم على شيء لكم عرفوا حاجته ولا يكون احبرا **اذا اذن واحد بعد واحد** على المنارة يوم الجمعة **قال** **شمس الخواص** رحمه الله الصحيح ان الموجب للسعي وترك التجار هو الاذان الاول ليس للثاني من الحرمه ما يكون الاول **ولا ينبغي** للمودن ان يكلم في الاذان او في الاقامة او يمشي لانه شبهه بالصلاة فان يكلم بكلام سيرا لا يلزمه الاستقبال **اذا انتهى** في الاقامة الى قوله قد قامت الصلاة الخيار ان شاء الله في مكانه وان شاست الى مكان الصلاة اما ما كان الموذن اوله كمن **الاذان** **عشره كلمة واحدا الاذان عند الا الله الا الله** والاقامة سبع عشرة كلمة خمس عشرة كلمة منها كلمات الاذان وكلمات قوله قد قامت الصلاة مرتين واذان الفجر في بلاد تاسع عشر كلمة خمس عشرة كلمة منها كلمات الاذان المعروفة وكلمات قوله الصلاة خير من النوم مرتين وفي الجمع بين الصلاتين بعرفة ومن دلفه يوذن ويقيم

ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله

فجعله في كل وقت
 شيا كان حسنا
 يطيب له ذلك

ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله

ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 ولا يكره الاذان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله

في اذان او غطس رجل وحمد الله تعالى او سلم على المصلي او على من يقرأ القرآن او على الامام
 وقت الخطبة فغفر له المودن عن الاذان والمصلي عن الصلاة والعاري عن القراءة
 هل يلزم رد السلام وتسميت العاطس ويحذرك روى عن ابي حنيفة رضي
 الله عنه ان السامع يرد السلام في نفسه وتسميته في قلبه ولا يلزمه شيء من ذلك **الفصل في**
 اد اخرج عما كان فيه وعن محمد رحمه الله انه لا يفعل شيئا من ذلك في الاذان
 والصلاة وقراءة القرآن فاذا اخرج عما كان فيه فانه يرد السلام وتسميته
 ان كان حاضرا وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يفعل شيئا من ذلك لا قبل
 الفتراع ولا بعده هو الصحيح واجمعوا على ان المنعوط لا يلزمه رد
 السلام لا في الحال ولا بعده لان السلام حرام فلا يوجب الرد وعن
 ابي حنيفة رحمه الله في المحدث اذا عطف الامام في الخطبة بحمد الله تعالى
 في نفسه ولا يجزئ له وان عطف غيره لم يسميته وعن محمد رحمه الله
 اذا عطف الامام بحمد الله تعالى في نفسه ولا يجزئ شقيقه فاذا فرغ
 من الخطبة حمد الله تعالى بلسانه وان عطف غيره وحمد الله تعالى فانه
 لا يسميته ولو سلم على القاضي او على المدرس ولو الاجب الرد ولا يرد
 بالفارسية ولا بلسان اخر عن العربية فان علم الناس انه اذا ان
 مثل بانه يجوز ويجوز السلام على من كان في الحمام اذا كان
 مستورا والله اعلم وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا سلم على المصلي فان
 المصلي يرد السلام بعد الفتراع **الفصل في** ابو حنيفة رحمه الله
 ما يولد اذا سلم على المصلي وهو لا يعلم انه في الصلاة بان رآه جالسا
 او جود لك وسلم عليه فهذا رد السلام بعد الفتراع وعلى هذا
 اذا سلم على المنعوط والله اعلم بالصواب **ابن**

واذ اقدم في اذانه او اقامته شيئا بان قال استهدان محمد رسول الله ثم قال
 استهدان لا اله الا الله فعله ان يقول بعد كلمة الشهادة استهدان محمد
 رسول الله ثم اقامه للنظم ولو اذن ومكث ساعة ثم اخذ في الاقامة فطن
 انها اذان وضع فيها ما يضيغ في الاذان فقبل له من اقامه فانه يستقبل
 الاقامة من اولها لان الله في الاقامة المحدث فاذا ترسل فقد ترك سنة الامامة
 وصار كانه اذن مرتين فانه لا يابس به **هو اذان الاعرابي** **ابن**
المصنف **وعنه** **ابن** **ولا يابس** ان يودن رجل ويقم غيره فاذا ان الاول ويجزئ اذا
 لم يرض به الاول ومن سمع الاذان عليه ان يجيب قال عليه السلام
 من لم يجيب الاذان فلا صلاة له قال سمن الامم الخواني رحمه الله تكلم
 الناس في الاجابة قال بعضهم هو الاجابة بالقدم لا باللسان حتي
 لو اجاب باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيبا ولو كان حاضرا في المسجد
 حين سمع الاذان وليس عليه الاجابة **وقوله عليه السلام**
 من قال مثل ما يقوله المودن فله من الاجر كذا وهو كذلك ان قاله نال الثواب
 الموعود وان لم يقبل لم ينل الثواب الموعود واما ان ياتر او يكره له ذلك
 فلا واد اراد الجواب باللسان لنيل الثواب الموعود فليأهوننا وشهادته
 يقول ما قال المودن وعند قوله حي على الصلاة حي على العلاج يقول
 لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ماشا الله كان **ولا يابس** **ابن**
 في سائر الصلاة في زماننا وتوثيق كل بلد ما تعارفه اهل تلك
 البلد ويجوز تخصيص كل من كان مشغولا بمصالح المسلمين بزيادة
 الاعلام ولا ترجع في الاذان عندنا وصورة الترجيع ان ياتي بالشهادة **ابن**
 مرتين كما هو المعتاد ثم ياتي بها مرتين اذا سلم رجل على المودن

في سائر الصلاة في زماننا وتوثيق كل بلد ما تعارفه اهل تلك
 البلد ويجوز تخصيص كل من كان مشغولا بمصالح المسلمين بزيادة
 الاعلام ولا ترجع في الاذان عندنا وصورة الترجيع ان ياتي بالشهادة **ابن**
 مرتين كما هو المعتاد ثم ياتي بها مرتين اذا سلم رجل على المودن

في سائر الصلاة في زماننا وتوثيق كل بلد ما تعارفه اهل تلك
 البلد ويجوز تخصيص كل من كان مشغولا بمصالح المسلمين بزيادة
 الاعلام ولا ترجع في الاذان عندنا وصورة الترجيع ان ياتي بالشهادة **ابن**
 مرتين كما هو المعتاد ثم ياتي بها مرتين اذا سلم رجل على المودن

باب افتتاح الصلاة

افتتاح الصلاة بعد تقدم طهارة البدن واللبس والمكان وستر العورة سعلوا باستقبال القبلة وفيه الصلاة والتحريم أما استراط فيه استقبال القبلة أحلفوا فيه ولا بعضهم ان كان يصلي الى المحراب لا يشرط وان كان يصلي في الصحراء يشرط فاذا نوى القبلة او التحية او الجمعة جازة اما في الصلاة امر لا بد منها واللام في ذلك في مواضع **الاول** في اصل السنية **والثاني** في وقتها **والثالث** في كيفية **اما انما** ان قصد قلبه فان قصد قلبه وذكر لسانه كان افضل وعند الشافعي رحمه الله لا بد من الذكر باللسان واما وقت السنية اجمع اصحابنا رحمه الله علم على ان الافضل ان يكون مقاربه للشروع ولا يكون شارباً بنيه متاخراً وعن آخر رحمه الله انه يجوز بنيه متاخراً عن التحريمية واختلفوا على قوله انه متى جاوز قال بعضهم الى استقامتها والباقي بعضهم الى التحوّل وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يرفع راسه من الركوع فان نوى قبل الشروع روى عن محمد رحمه الله انه لو نوى عند الوضوء يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم يستعمل بعد السنية بما ليس من جنس الصلاة الا انه لما انتهى الى مكان الصلاة لم يخضع اليه جازت صلواته تلك اليه وهكذا روى عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله علما وعن محمد بن سلمة رحمه الله اذا كان عند الشروع بحيث لو سئل آتيت صلاة يصلي حبيب على البدعية من غير تفكير في بنيه تامة جازت صلاة ولو احتاج الى تأمل او تفكير لا يجوز واما يقينه اليه لا يجوز اما ان يكون مفتردا او مقدياً وكل ذلك على وجهين اما ان يكون مفتردا او مشغولاً مودياً او قاضياً فالمشغل يجوز صلاته

في الصلاة على وجهين أحدهما مفتردا والآخر مشغولاً

اللام

فيه الصلاة وكذا التراخي وسائر السنن عند من أجاز رحمه الله عليهم وان كان مفترضا فان كان مفتردا لا يحكيه فيه الصلاة لان الفرض مشروع كما ان الفل مشروع ولا يعين الفرض ولا يحكيه ايضا فيه الفرض لان الفرض انواع ولا بد من المعين فان نوى فرض الوقت لجوز الا في الجمعة لان العلماء أحلفوا في فرض الوقت في هذا الوقت لاجرم لو كان عند فرض الجمعة جاز وان لم ينو فرض الوقت في غير يوم الجمعة لكنه نوى الظهر لا يجوز لان هذا الوقت كما يعمل ظهر هذا اليوم يعمل ظهر يوم آخر وان نوى ظهر الوقت او عصر الوقت ولم ينو أعداد الركعات جاز لانه لما نوى الظهر فقد نوى أعداد الركعات هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم خروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز لما قلنا ولو نوى فرض الوقت لا يجوز ايضا لان بعد خروج الوقت الظهر فرض الوقت يكون هو العصر فاذا نوى فرض الوقت كان نوايا للعصر وصلاة الظهر لا يجوز بنيه العصر ولو كان في الفوات كثيرة فاستعمل بالقضاء يحتاج الى عين الظهر والعصر وخبرها لان بنيه قضاء الفاتية لا يعين البعض وينوي ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لان عند اجتماع الظهر في الزمة لا يعين أحدها واختلاف الوقت بمنزلة اختلاف السبب واختلاف الصلاة فان اراد تسهيل الامر بنوى اول ظهر عليه واخذ ظهر عليه فاذا نوى الاول وصل فيما يليه يصير اولاً وكذا لو نوى اخذ ظهر عليه وصل فيما قبلها يصير اخيراً فرق بين الصلاة وبين الصوم في الصوم لو كان عليه قضا يومين فمضى يوماً ولم يعن حازه لان في الصوم السبب

اللام

لو كان نوي لاقتدا بالامام وهو يري انه زيد فاذا هو عمر وصح اقتداؤه لان
 العين لما نوي لا يري وهو قد نوي لاقتدا بالامام ولو قال امتدت
 زيد او نوي لاقتدا بزيد فاذا هو عمر ولا يصح اقتداؤه ولان العين لما نوي
 وهو نوي لاقتدا بزيد هذا كما في الصوم اذا قال نويت ان افصي صوم
 يوم الخميس فاذا عليه صوم يوم اخذ لا يجوز ولو نوي قضاء عليه من
 الصوم وهو يري ان عليه صوم يوم الخميس فاذا عليه صوم يوم اخير
 حاز ولو نوي الشروع في صلاة الامام والامام لم يشرع بعد وهو يعلم
 بذلك فيضرب سارعا في صلاة الامام اذا شرع الامام لانه ما قصده
 الشروع في صلاة الامام للحال انما قصد الشروع في صلاة الامام
 اذا شرع الامام ولو نوي الشروع في صلاة الامام على ظن ان الامام
 قد شرع ولم يشرع الامام بعد اختلفوا فيه قال بعضهم
 لا يجوز ولو كان المقدي يرى شخص الامام فقال امتدت هذا الامام
 الذي هو عبد الله وطهرانه جعفر جاز **وكذا لو كان في الموضع**
الذي هو عبد الله فقال امتدت بالامام الذي هو قائم في المحراب الذي
 هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز ايضا لانه عرفه بالإشارة فبلغت
 التسمية وبتنعي للمقدي عند كثره القوم ان لا يعين الامام لكن
 بقول نويت الاقتدا بالامام العام في هذا المحراب واصلي الامام
 فانا اصلي تلك الصلاة فاذا نوي ذلك جاز وكذا في صلاة الخائفة لا
 ينبغي ان يعين الميت ان نوي الصلاة على فلان الميت لان المقدي
 اذا كان بعيدا من الميت يحتمل ان يكون الميت غير ذلك ولن ينبغي ان
 نوي الاقتدا بالامام في الصلاة على الميت الذي يصلي عليه الامام

المقدي في الميتة يحتاج الى ان نوي اربعة اشياء نوي الصلاة ويعين
 الصلاة ونوي الاقتدا ونوي القبله والافضل ان نوي الاقتدا عند
 افتتاح الامام فان نوي الاقتدا به حين وقف الامام موقوف الامامة
 حاز عند اكثر المشايخ والمنفرد يحتاج الى ثلاث نيات في الصلاة
 لله تعالى ويعين اية صلاة ونوي وفيه الكعبة نوي عرصه
 الكعبة لا البناء فان نوي الصلاة ولم ينو الصلاة لله تعالى كان سارعا
 في الفعل لان المسلم لا يصلي لغير الله تعالى ولو ترك فيه اية صلاة لا يجوز
 في الفرض لما قلنا والامام نوي ما نوي المنفرد لانه منفرد في نفسه حوز
 ولا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوي ان لا يامر فلانا فحاشا فلان امتد
 به حاز **رجل لم يعرف ان الصلوات الخمس** فرض على العباد الا انه
 كان يصلها في مواضعها لا يجوز وعلمه قضاؤها لانه لم ينو الفرض وكذا
 اذا علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يعرف الفريضة من السنة ولم
 ينو الفريضة في جميعها لا يجوز المكتوبات وان نوي الفريضة في الكل جاز
 وان كان لا يعلم ان بعضها سنة وبعضها فريضة فصل مع الامام ونوي
 صلاة الامام جاز وان كان لا يعلم الفرائض من النوافل لكن لا يعلم ما في
 الصلاة من الفريضة والسنة جازت صلاته لانه نوي الفرض في صلاته
 وان ام هذا الرجل غيره وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فصل
 ونوي الفرض في الكل جازت صلاته اما صلاة القوم فصل صلاة ليست
 لها سنة قبلها لصلاة المغرب والعشاء يجوز صلاة القوم ايضا وكل
 صلاة قبلها سنة مثلها صلاة الجحد والطهر لا يجوز صلاة الصوم
 وادامت اليه لمن اراد الافتتاح كبر ورفع يديه مضربا سارعا في الصلاة

المقدي

المقدي في الميتة يحتاج الى ان نوي اربعة اشياء نوي الصلاة ويعين
 الصلاة ونوي الاقتدا ونوي القبله والافضل ان نوي الاقتدا عند
 افتتاح الامام فان نوي الاقتدا به حين وقف الامام موقوف الامامة
 حاز عند اكثر المشايخ والمنفرد يحتاج الى ثلاث نيات في الصلاة
 لله تعالى ويعين اية صلاة ونوي وفيه الكعبة نوي عرصه
 الكعبة لا البناء فان نوي الصلاة ولم ينو الصلاة لله تعالى كان سارعا
 في الفعل لان المسلم لا يصلي لغير الله تعالى ولو ترك فيه اية صلاة لا يجوز
 في الفرض لما قلنا والامام نوي ما نوي المنفرد لانه منفرد في نفسه حوز
 ولا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوي ان لا يامر فلانا فحاشا فلان امتد
 به حاز **رجل لم يعرف ان الصلوات الخمس** فرض على العباد الا انه
 كان يصلها في مواضعها لا يجوز وعلمه قضاؤها لانه لم ينو الفرض وكذا
 اذا علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يعرف الفريضة من السنة ولم
 ينو الفريضة في جميعها لا يجوز المكتوبات وان نوي الفريضة في الكل جاز
 وان كان لا يعلم ان بعضها سنة وبعضها فريضة فصل مع الامام ونوي
 صلاة الامام جاز وان كان لا يعلم الفرائض من النوافل لكن لا يعلم ما في
 الصلاة من الفريضة والسنة جازت صلاته لانه نوي الفرض في صلاته
 وان ام هذا الرجل غيره وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فصل
 ونوي الفرض في الكل جازت صلاته اما صلاة القوم فصل صلاة ليست
 لها سنة قبلها لصلاة المغرب والعشاء يجوز صلاة القوم ايضا وكل
 صلاة قبلها سنة مثلها صلاة الجحد والطهر لا يجوز صلاة الصوم
 وادامت اليه لمن اراد الافتتاح كبر ورفع يديه مضربا سارعا في الصلاة

القبلة

العصبة

ومنه العبد غفر الله له
 ومنه العبد غفر الله له
 ومنه العبد غفر الله له
 ومنه العبد غفر الله له

وكان الله يضره رعا على حزن الجسم وفي السرير جعل مناديه اني عني الام
اماني طي القرداه لاهل اعد الصنف مع الاسم دعوه جود الصنف رعا الامان الم العظم
ذكره الامان الصنف وفي القرداه مناديه ردا ، يضره رعا لاهل الصنف عا انا الصنف
الصنف مناديه كذا لاهل الصنف كذا في الصنف مع مناديه كذا لاهل الصنف عا انا الصنف
والصنف عا كذا لاهل الصنف كذا في الصنف مع مناديه كذا لاهل الصنف عا انا الصنف
وكذا لاهل الصنف عا كذا لاهل الصنف كذا في الصنف مع مناديه كذا لاهل الصنف عا انا الصنف
سارعا

دوقال ابو النجار
 عسى سار عا عند
 الى حسن لولاك الله
 الف الله الله ما
 فنت على
 علة النجوم
 لكان انما
 لكان انما

٢
 كبرياؤه سبحانه للبر والحق
 انما يجدوا انهم في الحيرة
 بخاصة وذكرا من حقايق
 لغيره بالعبودية على ما جاء في
 المهدى لسان اهل بيته
 المعصية والحق رضى الارواح
 والاعمال والاصحاب جمع
 الا انهم والنفوس على
 ذكرا الحق والبر والحق
 بنسب الابرار المعصية

وأخلف الناس في وقت الرفع وكيفية أما وقت الرفع هو حاله التكبير
مقارنا له بدائه عند بدائته وختمه عند ختمه وكيفية ما قال
الفقهاء أبو جعفر قال يقض أو لا أصابعه ويصنهاضها فإذا آن
الكبير ينشأ أصابعه ولا يفرج بين أصابعه كل التقيرح ولا يصنها
كل الضم أما يفرج بين أصابعه كل التقيرح في الركوع ويضم كل الضم
في السجود ويرفع يديه حرا أدنيه ومن طرف إيمانية شخمة
أدنيه وأصابعه فوق أدنيه والمراه ترفع اليد كما رفع الرجل في روايه
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله عليه وقال — محمد بن مقبل الراربي
ترفع المراه حدا منكبيها وروي في ذلك حديثنا وذلك أقرب إلى
الستر ثم كبير الافتتاح عندنا شرط. وقال — الشافعي رحمه الله
ولكن ومنه الاختلاف يظهر في بناء النفل على حرمة الفرض عندنا
تجاوز وعند لا يجوز. وإن افتتح الصلاة بالتحميد أو بالتسليم. أو
بالتسبيح فقال سبحانه الله أو قال الله أجل أو قال الله أعظم
أو قال الله أو الرب ولم يزد. أو قال لا اله الا الله أو قال لا اله
غيره أو تبارك الله بصر شارعا في الصلاة وكذلك قال اللهم بصر
شارعا في الصلاة عند الفقهاء ولو قال استغفر الله أو قال اللهم

107

اصلا بخلاف الرجل وما فرغ من التكبير يضع يده اليمنى على السرى تحت السرة
وكذلك في تكبيرات العيد وتكبيرات الجنائز والقبول ورسول في القوم
بين الركوع والسجود ولا تقول وجهت وجهي الى ارض لا قبل البنا ولا بعد
وعن ابي يوسف رحمه الله اذا فرغ من التكبير يقول وجهت وجهي للذي
فطر السموات والارض خيفاً وما انا من المشركين ان ملأني وسنكى ونجماً
ومناي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت واناس المسلمين وفي بعض
الروايات واما اول المسلمين . وعند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما لولا
ذلك قبل التكبير في احصاء العلب فهو حسن والافضل في تكبير الافتتاح
في قول ابي حنيفة رضي الله عنه ان يكون تكبير المعتدي مقارناً لتكبير الامام
وعلى قول صاحبه يكبر بعد تكبير الامام فان كبر مقارناً للامام لا يصير
شارعاً في الصلاة في إحدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وعلى قول
محمد يصير شارعاً واختلفوا في تسليم المعتدي عند ابي يوسف ومحمد
رحمة الله عليهما يسلم بعد الامام . وعن ابي حنيفة رضي الله عنه فيه روايتان
في رواية يسلم مقارناً لتسليم الامام قال الفقيه ابو جعفر
رحمة الله المختار ان ينظر اداسم الامام عن يمينه يسلم المعتدي عن يمينه
واذا سلم عن يساره يسلم المعتدي عن يساره فان لم يكبر المعتدي
مع الامام وكبر قبل فراغ الامام من قراء الفاتحة كان محذوراً
نواب تكبيرة الافتتاح ولا يقول في الشا وجل ثناوك ولو ادرك
المعتدي الامام في الركوع فانه يكبر للافتتاح قائماً ويترك الشا ويكبر
ويركع وان ادرك الامام في السجود فانه يكبر للافتتاح قائماً وينابت
بالشا ثم يكبر ويسجد وكذا لو ادرك الامام في القعدة ولو ادرك الامام

اجزاء الالهام وصوره ملك الورج
ان كانت الى الوجع احد لا يور وان كان
الالهام انز كوز الورج في الزور بلده
مكونه السور بوطا انه ليس الالهام
المؤلف له عليه الافاض هذا الكلام
في كتاب زبور من الافاض
الوحي على امير المؤمنين

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

خود

سار علی اسعد اولاد امیر و دادا اسعد ارغاشا اولاد ارجار دلالو، زلامالده لاشو

بعد ما استغل بالقراءة قال الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل لا ياتي
 بالنابل لسمع وقال غيره ياتي بالنابل وينبغي ان يكون الجواب على الفصل
 ان كان الامام يجهر بالقراءة لاني بالنابل وان كان يسير بالقراءة
 ياتي بالنابل ولو ان المسبوق لم يات بالنابل في اول الصلاة فقام الى قضائهما سبق
 ذكر في الكيسانيات انه ياتي بالنابل عند محمد رحمه الله ولم يذكر فيه
 خلافا وبعد الفراغ من الشايقعود اماما كان او منفردا ولا يعود
 ان كان مقتديا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما والمسبوق
 اذا قام الى قضائهما سبق كالوا ان يعود كان حنا والمختار في العود
 هو اللفظ المقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ولا
 العنة او جعفر المختار قوله استعذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون
 موافقا لكاتب الله تعالى وهو قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ
 بالله ثم يشرع في القراءة ان كان اماما او منفردا وان كان
 مقتديا لا يقرأ ان كان الامام اميا لا يصح اقتداء القاري به
فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح الاقتداء به
 بالمرء ولا المجنون المطلق فان كان مجنونا وفيمن يصح الاقتداء به في زمان
 الافاقه ولا يصح بالسكان ولا بالصبيان وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله عليهم
 يصح الاقتداء بالصبيان في التراويح والسنن المطلقة ولا يصح القاري
 الا في ولا بالآخرين ولو صلى الا في وحده وخجسته قاري فيصلي تلك
 الصلاة لا يجوز صلاة الا في وان لم يكن القاري في الصلاة جازت
 صلاة الا في ولا يصح اقتداء الا في بالآخرين ويصح اقتداء الا في بالاي
اذا اقتدي القاري فتعلم سورة في وسط الصلاة قال الشيخ

هذا هو مقتضى القول
 فيمن يصح الاقتداء به
 فيمن لا يصح الاقتداء به
 فيمن يصح الاقتداء به في زمان
 فيمن لا يصح الاقتداء به في زمان
 فيمن يصح الاقتداء به في المكان
 فيمن لا يصح الاقتداء به في المكان

والشيخ الامام ابو محمد بن الفضل
 فيمن يصح الاقتداء به
 فيمن لا يصح الاقتداء به
 فيمن يصح الاقتداء به في زمان
 فيمن لا يصح الاقتداء به في زمان
 فيمن يصح الاقتداء به في المكان
 فيمن لا يصح الاقتداء به في المكان

الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا تعند صلوته لان صلوته كانت تقراء وكاتب
 عينه تعند صلوته لانه يتقوى حاله ولا يصح اقتداء الكا في الجاري ولا اقتداء
 الصحيح بصاحب العذر ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت ويصح
 اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعدة وكذا المقيم اذا صلى ركعتين من
 العصر لا يجوز اقتداه ولا يصح اقتداء الراعي والساجد بالمومي ويصح اقتداء
 القائم بالقاعد الذي يرفع ويسجد ولا يصح اقتداء المفترض بالمستغفل
 وعلى العلة ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض عند اختلاف الفرضين
 بان كان احدهما يصلي الظهر والاخر يصلي العصر وكذا صاحب الظهر
 اذا ام لا يصح الجمعة او الامام يصلي الجمعة والعوم يصلي الظهر وكذا
 طهر الاسر وظهر اليوم فريضة من خلفان واختلاف المكاتب بمنزله اخلا
 الفرضين ياتي ذلك بعد هذا ان شاء الله تعالى **ولو نذر الرجل ان يصلي**
ركعتين ورجل آخر ان يصلي ركعتين ثم اقتدى احدهما بالآخر لا يجوز ولو
 نذر ان يصلي ركعتين فقال رجل آخر له على ان اصلي تلك المذورة ثم اقتدى
 احدهما بالآخر جاز ولا نذر ان يصلي ركعتين ورجل آخر خلفه
 قال واه لا صلي ركعتين فاقتداه بالخالف بالناذر جاز ولو
 اقتدى الناذر بالخالف لا يصح **واوان رجلين طاف كل واحد منهما**
اسبوعا فاقتدى احدهما بالآخر في ركعتي الطواف لا يصح اقتداه بمنزله
 اقتداء الناذر بالناذر ولو جلف رجلان كل واحد منهما ان يصلي ركعتين
 فاقتدى احدهما بالآخر بمنزله اقتداء المتطوع بالمتطوع ولو ان
 حنفي المذهب اقتدى في الموتر بمن يري مذهب ابي يوسف ومحمد رحمه
 الله عليهما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله

فغيرت الشمس فجاء
 مسافرا اقتداء به
 هذا العصر

من طهر من السجدة الاخرى
 اهل الحارة ما فهم دعاء امام من
 اهل الدار خلفه بالهمم قال من سجد
 بالهمم وهو المحدثون في الارواح
 الاخرى اخرجوا من الدعاء والحمد لله

صح اقتداه لان كل واحد منهما يحتاج الى نية الوتر فلم يخلت بينهما **رحم**
 شرع في ركنين تطوعا ثم اشد ورجل اخر شرع في ركنين تطوعا ثم اشد فامدى
 احدهما بالاخر في القضا لا يجوز وكذا لو اشد في احدهما رجل يصلي من دون
ولو ان قوما اتفقوا النسخ مع الإمام ثم اشدوا واقعدوا بالامام في قضا
 تلك الصلاة او اشدوا بعض القوم ببعض صح اقتداه ولا يجوز اقدا المصحف
 بالتميم في قول اي حنيفة واي يوسف رحمه الله عليهما ولا يجوز اقدا ما صح
 الخلف بما صح الخلف وكذا اقدا القائل بالمباح وما صح الجرح بمثله
 ولا يجوز اقدا المسبوق في قضا ما سبق بمثله ولا اقدا الاخر بمثله وامانه
 المقصد لعينه قد مر قبل هذا انه اذا كان يامن خروج الدم تجوز ولا يجوز اما
 الاخير للقيام بمنزله اقدا القيام بالقاعدة ولا يصح اقدا النازل بالراكب
 امامة الالغ لعينه الالغ ذكر الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل رحمه الله
 انما صح لان ما عول صارت لغة له وقال غيره لا يصح وصلاه
 الامام في هذه المسائل جائز الا اذا كان الامام اميا وامدى به القارى فان
 صلاه الامي لا تجوز وكذا الاخر اذا اشدى به الامي فانه لا يجوز صلوه
 الاخر ايضا وفي كل موضع لا يجوز الاقدا هل يكون المقدي شارعا في
 صلاه نفسه في رواية باب الحدث لا يصير شارعا وكذا في زيادات
 الزايدات حتى لو فقهه لا يفسد طهارته وفي رواية باب الاذان يصير
 شارعا قيل ما ذكر في باب الحدث قول محمد رحمه الله وما ذكر في
 باب الاذان قول اي حنيفة واي يوسف رحمه الله عليهما فاعلى ان
 فساد الحجة بوجب فساد الحجة في قول محمد رحمه الله وعلى قولهما
 لا يوجب والقارى اذا اشدى بالامي ذكر الكرخي رحمه الله انه يصير

في قول اي حنيفة واي يوسف رحمه الله عليهما

قال القضاة لا يصح الاقدا في هذه المسائل

والقضاة لا يصح الاقدا في هذه المسائل

شارعا

شارعا في الصلاة ثم اذا جاء اول القترأة بقصد صلاة وقاب عزه لا
 يصير شارعا في الصلاة اصلا **مسافر شرع في قضا الفايه** فقامم عليه تلك
 الفايه واقدي بالمسافر سبق الامام الحدث فذهب ليتوضا وبقي المقيم
 منفردا **قال** الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل رحمه الله فسد
 صلاه المقيم لانه خلى مكان امامه عن الامام ولا يصير هذا المقيم اماما للمسا
 لانه لا يصلح اماما للمسا في قضا الفايه . واما صلاه المسافر فيطران
 كان يستخلف المقيم فسدت صلاه وان لم يستخلف لا يفسد لان استخلافه
 بمنزله استخلاف في المراه **نظير المسئلة الرجل اذا ام نسا فنيقه الحديث**
فذهب ليتوضا ولم يستخلف امرأه فسدت صلاه النساء ولم يفسد صلاه الرجل
 ولو ان الرجل الذي ام نسا احدث ولم يستخلف واحدة منهن لكانت قدمت
 واحدة منهن قبل خروج الامام عن المسجد ذكر في النوادر ان صلاه الرجل
 لا يفسد لانه لم يرض بما منتهاه وروى الحسن عن اي حنيفة رضي الله عنه
 انه قال يفسد صلاه الرجل . وذكر شمس الامية الحلواني رحمه الله ان
 شيخنا كان يميل الى هذا **امام سبقه الحديث في الصلاة** فامدى به رجل
 قبل ان يخرج من المسجد حكى عن الفقيه اي جعفر رحمه الله في
 الاصل الى هذا ويصح الاقدا باهل الهوى لا الجمية والهدرية والراش
 العالي ومن يقول بخلق القتران وفي بعض الروايات الا الخطايبه
 وكذا المشيه لا يجوز الصلاه خلفهم . اما من سواهم صح الاقدا بهم وكذا
 وكذا الاقدا بمن كان معروفا بابل الربا والفسق مروي ذلك عن اي
 حنيفة وعن اي يوسف رحمه الله عليهما لا ينبغي للقوم ان يؤمهم صاحب
 خصوصية في الدين وان صلى رجل خلفه جاز **قال** الفقيه ابو جعفر

انه يصح اقتداه واسامه

والقضاة لا يصح الاقدا في هذه المسائل

والقضاة لا يصح الاقدا في هذه المسائل

رحمه الله يجوز ان يكون مراد ابي يوسف رحمه الله الذين يظهرون في دقايق الكلام
 وعن ابي يوسف رحمه الله من طلب الدين بالخصومات فقد تزدق ومن
 طلب المال بالكميا فقد افسس ومن طلب غريب الحديث فقد كذب . واما
 الاقتداء بشيعة المذهب قالوا لا يسن به اذا لم يكن معصيا ولا سناكا
 في ايمانه ولا مستخرفا خريفا فاحشا من قبله ولا سناكا اذا حاور المعاد
 كان فاحشا وان يكون متوضيا من الخارج من غير السيلين ولا يتوضا بالما
 العليل الذي وقعت فيه الخجاسة . الفاسق اذا كان يوم وعجز القوم
 عن منعه تكلم الناس فيه قال بعضهم في صلاة الجمعة يقتدي
 به ولا يترك الجمعة بامامة لان في الجمعة لا يوجد غير . ومن ساريط
 السنة والجماعة ان يري الصلاة خلف كل بر وفاجر اما في غير الجمعة
 من المكتوبات فهو بسبيل من ان يتحول الى مسجد اخر فلا يترك ذلك لان
 قصد الصلاة خلف تقى . اذا صلى الرجل خلف فاسق او مبتدع يكون محذورا
 الجماعة لما روينا من الحديث اني لانا نواب من صلى خلف تقى قال
 عليه السلام من صلى خلف تقى عالم فكان صلى خلف تقى من لا يباين **رحلا**
ها في الفقه صوابا والصالح سوا الا ان احدهما اقر فقدم اهل المسجد الاخر
 ولم يقدموا اقرها فقد اساءوا ولا ياثون . وكذا الرجل اذا قلده القضاء
 وهو من اهل وعينه افضل منه . وكذا الوالي **اما الخليفة** فليس لهم
 ان يولوا الخلافة الا افضلهم وهذا في الخلفاء خاصة وعليه اجماع
 الامه وان احارب بعض القوم لهذا والبعض لهذا بالعبرة لاجتماع الاكر
رجل ام قوما وهم له كارهون ان كانت الجماعة لفساد فيه
 او لافساد في الامامة منه كره له ذلك وان كان موافقا لامامة لا

من غير ان يكون له
 من غير ان يكون له
 من غير ان يكون له
 من غير ان يكون له

كره لان الجاهل والفاسق من العالم والصالح . رجل ام قوما سهرتهم
 كنت مجوسيا فانه تجبر على الاسلام ولا تقبل قوله وصلاحه حازه وكذا
 لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ما جنى لا تقبل قوله وان لم يكن
 كذلك واحتمل انه قال على وجه التورع والاحتياط اعادوا صلاتهم
الحمد لله على نجاة فضلي بغير حازت صلاتهم ولو اسقطني بعضا لا
 يجوز قضاءه بمنزلة الحدود في القذف اذا صلى بالناس حازت صلاتهم
 ولو قضى او شهد لا يجوز وخوارق الامه الاعرابي والاعمى والعبد وولد الزنا
 وغيرهم اولى وهدى في الاذان **باب الرجل** ان يوم الناس وعلى يديه
 تضاد ويرلها مستورة بالثياب وكذا الوصل وفي اصبعه خاتم فيه صورة
 صغير او صلي ومعه دراهم عليها تماثيل لا يفاضلها . المقصدى اذا راي
 على يوب الامام نجاسة اقل من قدر الدرهم وعند انها مانعة جواز الصلاة
 وعند الامام انها لا تمنع حازت صلاة الامام ولا يجوز صلاة المقصدى
 لانه يعتقد فساد صلاة الامام وفساد الاقتداء به ولو كان راي الامام ان
 النجاسة العليله تمنع الا انه لم يعلم بالنجاسة وفي راي المقصدى انها لا
 تمنع حازت صلاة المقصدى لانه يعتقد جواز صلاة الامام وصحة
 الامتدائه **المقتضى** فاحذر الامام وخبر عن
 المسجد ان استخلف المستقل فسدت صلاتها وان لم يستخلف حازت
 صلاة الامام وفسدت صلاة المقصدى وهي ومسله النساءوا وكذا
 المقيم اذا اقدم بالمسافر بعد خروج الوقت فاحذر الامام فهو
 على هذه الوجوه ويكره ان يكون الامام في مكان اعلان القوم وعلى
 العلى لا يكره ذكره في النوادر وعليه عامة المشايخ . والارتفاع المكره

من الشهد فانه تم الشهد
ولو سلم الامام فلان ففوع
المصدر

الافندي الى الوفا في
رسالة مذكورة
السيد احمد
واحد الجماعة
سجل القاموس
انما اذا علمنا ان
الافندي

لازم

هذه السلة على رأسه
أما ان ابى بالركوع والسجود
فيل الامام محمد

الثاني اسفل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فخير ركعة تامه وكذا الركوع والسجود
 في الركعة الثالثة اسفل الى الثانية فخير ركعتين وسقط ما في الرابعة الى الثالثة فخير
 ثلث ركعات بقيت الى اربعه فخير ركوع وسجود فخير ركعة بغير قراءه وتم صلاته
 اما اذا ركع مع الامام وسجد قبله بحب عليه قضا ركعتان لانه لما ركع في الاولى
 مع الامام اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم ركع في الثانية مع
 الامام وسجد قبله اسفلت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت ركعة وبطلت
 الركعة الثانية لانها بقيت قيام وركوع بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة مع الامام
 وسجد قبله لم يعتبر هذا السجدة فاذا فعل في الرابعة كذلك اسفلت السجدة
 في الرابعة الى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فخير الحكم ركعتان فيجب عليه قضا
 ركعتين بغير قراءه واما اذا ركع قبل الامام وسجد معه بحب عليه قضا اربع ركعات
 بغير قراءه لان السجود مع الامام لا يعتبر اذا لم يسجد معه ركوع فليز منه اربع ركعات
 وان ادركه الامام في الركوع والسجود في اخرها يجوز لانه اتى بما هو الواجب
 لكنه يكره **والسجدة الثانية** **فصل في سجدة الامام** اذا صلى الامام اربع
 ركعات وقعد على راس الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا لا يتابعه المقدي
 بل يكتف جالسا فان عاد الى المقعد ولم يقعد الخامسة بالسجد وسلم
 سلم معه المقدي وان قيد الامام الخامسة بالسجدة يلم المقدي ولا
 ينظر الى الامام فان علم الامام بعد ما قيد الخامسة بالسجدة لا يلزمه شي فيجب
 قول ابي يوسف رحمه الله وعلى قول زفر رحمه الله تنقض ركعتان اذا زاد
 الامام في صلاة سجدة لا يتابعه المقدي لانه خطأ اجماعا ولا يتابعه
 في الخطا بخلاف ما اذا ترك الامام المقعد الاول في الركعة الاولى قال
 المقدي يتابعه ولا يقعد وكذلك لو زاد في كثير من السجرات المتتابعة المقدي

1
 2
 السجدة ثان
 2
 السجدة ثان

في الركعة الاولى فخير ركعة تامه وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة اسفل الى الثانية فخير ركعتين وسقط ما في الرابعة الى الثالثة فخير ثلث ركعات بقيت الى اربعه فخير ركوع وسجود فخير ركعة بغير قراءه وتم صلاته اما اذا ركع مع الامام وسجد قبله بحب عليه قضا ركعتان لانه لما ركع في الاولى مع الامام اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم ركع في الثانية مع الامام وسجد قبله اسفلت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت ركعة وبطلت الركعة الثانية لانها بقيت قيام وركوع بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة مع الامام وسجد قبله لم يعتبر هذا السجدة فاذا فعل في الرابعة كذلك اسفلت السجدة في الرابعة الى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فخير الحكم ركعتان فيجب عليه قضا ركعتين بغير قراءه واما اذا ركع قبل الامام وسجد معه بحب عليه قضا اربع ركعات بغير قراءه لان السجود مع الامام لا يعتبر اذا لم يسجد معه ركوع فليز منه اربع ركعات وان ادركه الامام في الركوع والسجود في اخرها يجوز لانه اتى بما هو الواجب لكنه يكره

في الركعة الاولى فخير ركعة تامه وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة اسفل الى الثانية فخير ركعتين وسقط ما في الرابعة الى الثالثة فخير ثلث ركعات بقيت الى اربعه فخير ركوع وسجود فخير ركعة بغير قراءه وتم صلاته اما اذا ركع مع الامام وسجد قبله بحب عليه قضا ركعتان لانه لما ركع في الاولى مع الامام اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم ركع في الثانية مع الامام وسجد قبله اسفلت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت ركعة وبطلت الركعة الثانية لانها بقيت قيام وركوع بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة مع الامام وسجد قبله لم يعتبر هذا السجدة فاذا فعل في الرابعة كذلك اسفلت السجدة في الرابعة الى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فخير الحكم ركعتان فيجب عليه قضا ركعتين بغير قراءه واما اذا ركع قبل الامام وسجد معه بحب عليه قضا اربع ركعات بغير قراءه لان السجود مع الامام لا يعتبر اذا لم يسجد معه ركوع فليز منه اربع ركعات وان ادركه الامام في الركوع والسجود في اخرها يجوز لانه اتى بما هو الواجب لكنه يكره

في ذلك الا اذا اجاز والامام افاض الصحابة رضي الله عنهم وسمع المقدي الكبير
 من الامام فخير لا يتابعه ولو كبر في صلاة الجنان حيا لا يتابعه المقدي
 ولان الامام لم يقعد على راس الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا **وتشهد المقدي**
وسلم قبل ان يقعد الامام الخامسة بالسجدة ثم قيد بها بالسجدة مدت صلاته جميعا
 وحل استي الى الامام بعد ما ركع الامام ورفع من الركوع فخير المقدي للافتتاح
 وركوع وسجد وسجدتين مع الامام لم يكن المقدي مدركا تلك الركعة لما عرف
 ولا يقصد صلاته وكذا لو ادرك الامام في الركعة السجدة الاولى فخير وركع وسجد
 سجدتين لم يقصد صلاته بخلاف ما اذا ادرك الامام بعد ما ركع وسجد سجدة
 واحدة ورفع راسه من السجدة فاقدي به الرجل وركع وسجد سجدتين حيث
 يقصد صلاته لان المقدي اذا سارع في صلاة الامام بعد ما رفع الامام راسه
 من الركوع قبل ان يسجد او يقعد ما سجد ولم يرفع راسه من السجدة كان عليه
 متابعه الامام في السجدة ولن لم تكن السجدة محسوبة من صلاته فلم يوجد
 منه الزيادة ركوع فلم يقصد صلاته اما اذا سارع في صلاة الامام بعد ما رفع
 الامام راسه من السجدة لم يكن عليه متابعه الامام في السجدة فكان يتابعه
 بزيادة ركوع وسجود وزيادة ركعة تامه في الصلاة موجه فساد الصلاة
رحمتم ادرك الامام في قيام الركعة الاولى وركع مع الامام ولم يقعد على ان يسجد
 مع الامام حتى لو قام الامام الى الثانية وركع وركع المقدي معه ثانيا وسجد
 اربع سجرات للركعة كانت السجدة الاولى منها للركعة الاولى وسجد
 الركعة الثانية لانه لما لم يسجد للركعة الاولى حتى ركع ثانيا فاذا سجد
 اربع سجرات فالسجدة الاولى للحقت بالركعة الاولى وانقض الركوع الاخر
 فاذا سجد سجدتين والسجدة بدو الركوع لا تعتبر كان عليه قضا

الركن الثاني. المصدي اذا راع مع الامام فقد ذكر الامام انزل السورة وعاد الى القيام
 والمصدي كان في اخر الصفوف فظن ان الامام الخط للحدود فبعد المصدي
 مجدين والامام في القيام بعد جوار صلاة مع الامام ويكون مسوقا بركنة
 لان الامام لما عاد الى القيام ارفق الركوع الذي اتي مع الامام وصار كأنه لم يدرك
 مع الامام من الركعة الاولى المجدين فكان عليه قضاء ركعة ولو كان
 المصدي في ركوعه حتى قرأ الامام السورة وادرك المصدي في الركوع حاز
 ولا يكون مسوقا بركنة لان الامام شاركه في الركوع وان قل المصدي اذا رفع
 راسه من السجدة قبل الامام واطال الامام السجدة فظن المصدي ان الامام
 في السجدة الثانية فبعد ثانيا وكان الامام في السجدة الاولى فالوا ان يركع
 متابعة الامام او يركع السجدة التي فيها الامام او يركع السجدة الاولى حاز
 وان يركع المصدي السجدة الثانية وكان الامام في الاولى ورفع الامام راسه عن
 السجدة والخط للسجدة الثانية فقبل ان يضع الامام جبهته على الارض
 للسجدة الثانية رفع المصدي راسه من السجدة الثانية لاجور سجد المصدي
 وكان عليه اعادته تلك السجدة حتى لو لم يعد فسدت صلاته **رجل ادرك الامام**
في الركوع فانه يركع ولا يلحق بالثاني في الركوع بل ياتي بالسجدة لان الناسنه
 والمقيم كذلك والمسححات في محلها فاتي بالسجدة ولو ادرك الامام في
 الركوع في صلاة العبد فلحقا في تكبيرات العبد في الركوع لان التكبير واجب
 والسجدة سنة والاستغفار بالواجب اولى. الامام اذا فرغ من الصلاة
 سجد له ان تحول الى بين الصلوة وكذا لو اراد ان تطوع بعد المكتوبة
 لا يصل في مكان المكتوبة كذا يشبهه على القوم. وسجد له ان
 تحول الى بين الصلوة ويصل في بين الصلوة لان الميم فضلا على الباء

المصدي اذا راع مع الامام فقد ذكر الامام انزل السورة وعاد الى القيام
 والمصدي كان في اخر الصفوف فظن ان الامام الخط للحدود فبعد المصدي
 مجدين والامام في القيام بعد جوار صلاة مع الامام ويكون مسوقا بركنة

ومن الغلبة ما يكون خذا يسار المستقبل وسياو الغلبة ما يكون خذا يمين
 المستقبل والله اعلم **فصل في المسبوق** رجل
 سجد بعض الصلاة فقام الى قضا ما سبقا واقدى احدهما بالآخر فسدت صلاة
 المصدي قرا اول بقيا **رجل** اقدى الامام في ذوات الاربع فاجرت الامام
 وقدم هذا الرجل والمصدي لا تدري انه كم خطى الامام ولم يبق عليه فان المصدي
 يصل اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا. اذا طن الامام ان عليه سهوا
 فبعد للسهو وتابعه المسبوق في ذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه سهو فبقي
 روايان واختلف المشايخ لاختلاف الرواين واشهرهما ان صلاة المسبوق
 تقسّد وقال الفقيه ابو جعفر الكبير لا تقسّد وان لم يعلم
 انه لم يكن على الامام لم تقسّد صلوته المسبوق في قولهم. الامام اذا ادرك سجد
 الحدث في ذوات الاربع واستخلف مسبقا بركنة فان المسبوق يصل
 ركعتين ويقعد حتى يتم صلاة الامام ثم يقوم لقضا ما سبق ولو ان هذا
 المسبوق صلى ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته كما لو اقدى المقيم بالمسافر
 فاجرت المسافر واستخلف المقيم صلى المقيم ركعتين ولم يقعد فسدت
 صلاته لان الحليفة قائم مقام الاول والم يفرغ عن صلاة الاول والاول
 لو تركا لغتة هذه فسدت صلاته. فكذا اذا ترك الثاني المسبوق
 بركعة اذا سلم مع الامام **ماها** لا يلزمه سجود السهو لانه مقعد بعد وان
 سلم بعد الامام كان عليه السهو لانه صار منفردا. المسبوق اذا شك
 في صلاته بعد ما قام الى قضا ما سبق انه سبق بركعة او ركعتين فكبى
 الاستقبال يصير خارجا عن صلاته. وكذا المسبوق اذا سلم مع الامام
 ناسيا فظن ان ذلك يقصد فكبر ونوى الاستقبال يصير خارجا عما كان فيها

المسبوق اذا قام الى قضا ما سبقا واقدى احدهما بالآخر فسدت صلاة
 المصدي قرا اول بقيا رجل اقدى الامام في ذوات الاربع فاجرت الامام
 وقدم هذا الرجل والمصدي لا تدري انه كم خطى الامام ولم يبق عليه فان المصدي
 يصل اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا. اذا طن الامام ان عليه سهوا
 فبعد للسهو وتابعه المسبوق في ذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه سهو فبقي

يؤخر يقول الامام وان كان معه واحد كان الامام بان اعاد الامام الصلاة
 واعاد القوم معه مقتديا به صح اقتدا وهم لان الامام ان كان هو الصادق
 كان هذا اقتدا المستقل بالمتقل وان لم يكن صادقا كان هذا اقتدا المعرض
 بالمعترض ولو استيقن واحد من القوم انه صلى بلا واسنتين واحد
 انه صلى اربعاً والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم شيء لانه
 قول المستيقن بالقصان عارضه قول المستيقن بالتمام والظاهر
 بعد الفراغ هو التمام فلا يعادى وعلى المستيقن بالقصان الاعادة
 لان يقينه لا يظن يتيقن غيره **ولو كان الامام استيقن انه صلى بلا**
 كان عليه ان يعيد بالقوم لانه يتيقن بالقصان ولا اعاده على الذي يتيقن
 بالتمام لما قلنا **ولو استيقن واحد من القوم بالقصان** وشك الامام والقوم
 فان كان ذلك في الوقت اعادوها احتياطاً وان لم يعيد والاشي عليهم
 الا اذا استيقن عدلان بالقصان واحتجوا بذلك **رجل** صلى صلاة
 يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من
 انه صلاة تركها فلو اعيد صلاة الفجر والوتر لانها يقينان
 ترك القراءة في ركعة واحدة ولو تذكر انه ترك القراءة في ركعتين
 يعيد صلاة الفجر والمغرب والعشاء والوتر ولو تذكر انه ترك القراءة
 في اربع ركعات يعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الفجر
 والوتر والمغرب **ولو اجتمع** اهل قرية على ترك الوتر اذ بهم الامام
 او حبسهم فان لم يشعروا قائلهم وان لم يشعروا عن اداء السن قال
 مشايخ بخارا رحمه الله تعالى عليهم كما يقابل على ترك الفرائض
 وعن عبد الله بن المبارك انه قال لو انكر اهل بلدة السواك قائلهم كما قال

المرتدين **امام** صلى المغرب فقال **بعض القوم** صليت بلا نواكب
 بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عنده نقه يؤخذ بقول الفريق
 الذي معهم الامام فان عاده وامر اخرى مع الامام ولو اصابه من يتوكل
 صلى الامام ركعتين فاسد لاحتمال ان الامام كان متغلباً في المالكة
 وصلاة الفريق الاخر والامام جائزه **ولو كان خلفه مسبووق** فافدي به
 في الثانية لا تجوز صلاته **رجل** صلى الوتر فشكل وتوفاً انه كم صلى فانه
 ما قبل بالاقبل احتياطاً ان لم يقع خبره على شيء ويعيد في كل ركعة
 ويتقرا في كل ركعة **اما الفتوى** قال انه يلحق رحمه
 الله عليه تعنت في الركعة الثانية ايضا وبه اخذ القاضي الامام ابو علي
 الشافعي **رحمة الله** واجمعوا على ان المسبوق ركعتين اذا قنت
 مع الامام في الركعة الثالثة لا يفتت مع اخدي **وعن الشيخ** الامام
 ابي بكر محمد بن الفضل الذي سله عن ذلك لا يفتت مع اخدي ووقف
 القاضي الامام ابو علي الشافعي رحمه الله بين الشاك والمسبوق لان
 قنوت المسبوق مع الامام وقع في موضعه لانه كان ما موراه فلا
 يفتت مع اخدي لان تكرار القنوت ليس بشروع **اما في مسله الشك**
 لم يتيقن بوقوع الاول في موضعه فبقت مع اخدي **ولو اوتى**
 فقد انى المالكة القنوت ولم يتد القنوتان او قرأ الفاتحة دون
 السورة فقد كر في الركوع فانه يعود الى القيام ويعتد ويعتد ويركع
 لانه عاد الى القيام لما هو في حكم الفرائض بان ينقض ركوعه ولو نسي
 القنوت فقد كر في الركوع فيه روايتان والصحيح **لا يفتت**
 في الركوع ولا يعود الى القيام بان عاد الى القيام وقت ولم يعد الركوع

هذا الكلام من غير وجه
 نعم قد ورد في الخبر ان
 من صلى ركعتين في صلاة
 فاسد لا يفتت في الثانية
 نعم قد ورد في الخبر ان
 من صلى ركعتين في صلاة
 فاسد لا يفتت في الثانية
 نعم قد ورد في الخبر ان
 من صلى ركعتين في صلاة
 فاسد لا يفتت في الثانية

الاول لا غير وعن ابي حفص
 الكشي رحمه الله انه تعنت
 في الركعة 9

صلاة فلذلك امر العود الى العقد اما في الفصل الثاني شك انه ادرك
 الركعة الثانية او لم يؤد فاما ان يكون هذه الركعة الاولى ام
 الركعة الثانية فكيف ما كان لا يفسد صلاة بتمام هذه الركعة واذا
 امتها بقدر الشك لاحتمال انها ثانية ثم يقوم فيصلي ركعة
 اخرى **وان شك وهو ساجد او شك انها الركعة الاولى** ام الثانية
 يضي فيها سواء شك في السجدة الاولى ام في السجدة الثانية لانها ان كانت
 الاولى لزمه المضي فيها وان كانت ثانية يلزمه تكملها وادارغ راسه
 من السجدة الثانية بعقد قدر الشك ثم يقوم ويصلي ركعة ولو غلب
 على ظنه في الصلاة انه احدث او انه لم يمسح يتقن بذلك لا شك له فيه
 ثم يتقن انه لم يحدث ويتقن انه قد مسح **والسبح الامام**
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بنظر ان كان ادى ركعا حال ما كان
 متيقنا بالحدث وبعد مسح فانه يستقبل الصلاة وان لم يؤد ركعا
 يضي في صلاة. ولو شك في صلاة انه هل كبر للافتتاح ام لا هل
 احدث ام لا هل اصاب النجاسة ثوبه ام لا هل مسح راسه ام لا ان
 ان كان ذلك اول من يستقبل الصلاة وان كان يقع له مثل ذلك كثيرا
 حاز له المضي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب **الامام اذا قام الى الخامسة**
ثانيا قبل ان يعقد على راس الرابعة في دوات الاربع ثم غاد الامام الى
 العقد ولم يعبد المقدي وقيد الخامسة بالسجدة حازت صلاة
 الامام واختلفوا في صلاة المقدي والاعادة احوط الامام اذا
 علم بمجي شخص الى الصلاة فان كان لا يعرفه بطول الركوع ليدرك الرجل
 تلك الركعة لا بأس به لانه اعانه على الطاعة لكن يطول قدر ما لا

ويستدل
 على ان
 السجدة
 الاولى
 هي
 الاولى

ينقل

فيقل على القوم بان يزيد تسجعة او تسبعين على المقدار لان الزيادة
 على ذلك اضرب سببا لتقرب الجماعة. **وكذا** لو طول القراءة في
 الركعة الاولى ليدرك القوم تلك الركعة لا بأس بان يطول مقدار ما لا يكون
 سببا لتقليل الجماعة. **وكذا** لا بأس للمؤذن ان يوحز الاقامة لادراك
 القوم مع الاختصار عن الرياء **كذا** اذا كان الامام لا يعرف الشخص
 الذي لحى الى الصلاة فان كان يعرفه لا يطول الركوع لانه يشبه الميلا
 ولا يشرك لغیر الله تعالى في الصلاة وتعض مسایل الريا تاتي في فصل
 القراءة ان شاء الله تعالى **رحيل** دخل في صلاة الظهر ثم شك
 انه هل صلى الفجر ام لا فلما فرغ من الصلاة يتقن انه لم يصل الفجر فانه
 صلى الفجر ثم يعيد الظهر لانه لما استيقن بعد الفراغ من
 الصلاة انه لم يصل الفجر صار كانه كان مستيقنا في ذلك الوقت
 كما المصلي باليتم اذا راي شيئا فظن انه ستراب فلما فرغ من الصلاة
 ظهر انه كان ما فانه توجها ويعيد **وكذا** لو تذكر يوم الجمعة
 وقت الخطبة انه لم يصل الفجر فانه يقوم ويصلي الفجر ولا يسمع الخطبة
 لانه لو لم يصل الفجر حتى يفرغ الامام من الخطبة لا يمكنه قضا الفجر
 مع الجمعة. **ادانك** في صلاة انه هل اداه ام لا فان كان في الوقت
 كان عليه ان يعيد ويعيد خروج الوقت لاني عليه **وكذا** لو شك
 في ركعة بعد الفراغ من الصلاة لاني عليه وفي الصلاة يلزمه ادائها الشيو
 اذا قد مع الامام قدر الشك وخاف ان ادانك في الصلاة انه لو
 لشظو سلام الامام بمرا الناس من يديه حاز له ان يقوم لقضاء ما سبق
 ولا ينظر سلام الامام ومقدار الموضع الذي يركه المرور في المسجد

هذا هو الوجه الثاني في بيان وجوب الركعة الواحدة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل حال من احوالها سواء كان في وقتها او بعده او قبلها او في غير وقتها سواء كان في وقتها او بعده او قبلها او في غير وقتها سواء كان في وقتها او بعده او قبلها او في غير وقتها

من قل هذا وفي الصلاة اذا لم يسهل له ستره لايكفه المرور واما موضع السجود ولو كان بين يديه ستره كونه المرور بين يديه ومن الستره **رجل** صلى الظهر في تذكراته ركعتين ركعتين وضاه واحدا فالواحد ركعة واحدة ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة واحدة ثم يقعد ثم يسجد للسهو اخرى هذا اذا علم انه ترك فعلا من افعال الصلاة فان ترك قراءته فسد صلاته لاحتمال انه صلى ركعة متدأة ولثلاث ركعات بغير قراءه **رجل** صلى الوتر ركعتين ثم طن انه في السنة فلم على راس الركعتين فسدت صلاته وكذا لو سلم في الظهر على راس الركعتين على طن انه في العصر **فصل في الترتيب**

وقضا المتركات الاصل اذا الوقت مع تذكر الفاتية ان ينظر الى الفوات ان كانت ستا فاقومها لجور السابعة الوقتية وفي رواية ان سماعة رحمه الله ان كانت الفوات خيرا لجور السادسة مع تذكر الفوات وان كثرت الفوات وسقط الترتيب ثم قضى بعض الفوات وبقي خمس لجور السادسة الوقتية فان بقيت الفوات ستا جاز لا يلزم السابعة الوقتية ولو تذكر صلاة قد تسبها بعد ما ادى وقية جازت الوقتية ولا يظهر الترتيب عند النسيان واذا تذكر بظهر الترتيب وان تذكر بعد شهر لجور الوقتية مع تذكر الفاتية الا ان كانت الفوات ستا او اكثر وكذا لو تذكر في الصلاة فسدت صلاته وكذا لا يظهر الترتيب عند النسيان لا يظهر عند ضيق الوقت وبغير الضيق ان يكون الباقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الوقتية والمتركة جميعا فان كان منه سبع فيه المتركه والوقتية يكون واسعا وان كانت المتركة اكثر من واحد والوقتية ان سئل عن صحتها بعض على مدحها الى حصة سئل ثم الدين المسمى عن سفيان بن عيينه انه اذا اراد ان يسجد الى مدحها السابعة على ذلك فقال الثبات على مدحها الى حصة فترادى وقال هذه الكلمة اعترض الالتم وارفق بما اصابه الفاضل الامام الحسن المازندراني عن هذه المسئلة ما انه قال يقول الناس المريد اسد العزير حتى يركب المذهب الرومي ويرجع الى المذهب السني

وفي قضاء الغوات اذا اراد اذا اراد ان يصلي الظهر في وقتها لم يلزم عليه ذكرها في سائر الصلوات ولو لم ينعن الاول او الثاني او الثالث في سائر الصلوات فانه لو ثبت الظهر الفاتية جازت الفوات وان كثرت الفوات وسقط الترتيب ثم قضى بعض الفوات وبقي خمس لجور السادسة الوقتية فان بقيت الفوات ستا جاز لا يلزم السابعة الوقتية ولو تذكر صلاة قد تسبها بعد ما ادى وقية جازت الوقتية ولا يظهر الترتيب عند النسيان واذا تذكر بظهر الترتيب وان تذكر بعد شهر لجور الوقتية مع تذكر الفاتية الا ان كانت الفوات ستا او اكثر وكذا لو تذكر في الصلاة فسدت صلاته وكذا لا يظهر الترتيب عند النسيان لا يظهر عند ضيق الوقت وبغير الضيق ان يكون الباقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الوقتية والمتركة جميعا فان كان منه سبع فيه المتركه والوقتية يكون واسعا وان كانت المتركة اكثر من واحد والوقتية ان سئل عن صحتها بعض على مدحها الى حصة سئل ثم الدين المسمى عن سفيان بن عيينه انه اذا اراد ان يسجد الى مدحها السابعة على ذلك فقال الثبات على مدحها الى حصة فترادى وقال هذه الكلمة اعترض الالتم وارفق بما اصابه الفاضل الامام الحسن المازندراني عن هذه المسئلة ما انه قال يقول الناس المريد اسد العزير حتى يركب المذهب الرومي ويرجع الى المذهب السني

لا يسع جمع المتركات مع الوقتية لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز له الوقتية مالم ينعن ذلك البعض الذي يسعه الوقت **رجل** لم يصل الغشا والوتر فتذكر في وقت العجرو بقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول الى حيفه رحمه الله يقضي الوتر ثم يصلي الفجر لان عند الوتر فرض فممنع جواز الوقتية ثم يقضي الغشا بعد طلوع الشمس وكذا لو تذكر الوتر في صلاة الفجر فسد جرحه في قول الى حيفه رحمه الله عنه الا اذا كان في احد الوقتين لم يسبق من الوقت مقدار ما يسع فيه خمس ركعات قبل طلوع الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه لم يصل الفجر والظهر ولم يسبق من الوقت الا ما يسع فيه ثمان ركعات وانه يقضي الظهر ثم يصلي العصر وان كان لا يسع فيه الا ست ركعات فانه يصلي الفجر ثم العصر. **واذا قضى الفاتية ان قضاها جماعة فان كانت صلاة يجهر فيها الامام بالقرآن تجهر فيها بالقرآن وان قضاها هكلا وحده يخبر بين الجهر والخافه والحمد افضل كما في الوقت ويخاف فيما خافت فيها حتما وكذا الامام. ولو كثر الفاتيات واراد ان يقضيها يراعى الترتيب في الغشا **وتفسير ذلك انه اذا قضى فائتة ثم فائتة فان من الاولى والثانية فوات** ستة تجوز له قضا الثانية وان كان اقل من ستة لا يجوز قضا الثانية ما لم يقض ما قبلها بيان هذا الاصل رجل ترك الصلاة شهرا ثم اراد ان يقضي المتركة فقفى ثلاثين سجدة دفعة واحدة ثم ثلثين طهرا ثم ثلاثين عضدا هكذا فعل جمع الصلوات **فصل في النسيان** الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الفجر الاولى حايه لانه ليس**

ويقضي الفجر بعد الغروب ثم يقضي الظهر كذكره

كان

هذا هو الوجه الثاني في بيان وجوب الركعة الواحدة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل حال من احوالها سواء كان في وقتها او بعده او قبلها او في غير وقتها سواء كان في وقتها او بعده او قبلها او في غير وقتها سواء كان في وقتها او بعده او قبلها او في غير وقتها

قبلها متروكة بيقين والنجس من اليوم الثاني فاسد لان قبلها اربع متروكات
 طهر اليوم الاول وعصره ونعريه وعشاؤه والنجس من اليوم الثالث جائزه لان
 قبلها ثمان صلوات اربع من اليوم الاول واربع من اليوم الثاني ثم ما بعد هذا
 من صلوات النجس الى آخر الشهر جائزه اما صلاة الطهر والظهور من اليوم الاول
 حبان لانه ليس قبلها متروكة وطهر اليوم الثاني فاسد لان قبلها ثلاث
 صلوات من اليوم الاول وصلاة الطهر من اليوم الثالث حبان لان قبلها
 ست صلوات متروكة ثلاثة من اليوم الاول وثلاثة من اليوم الثاني
 وما بعد هاتين صلوات الطهر الى آخر الشهر جائزه واما صلاة العصر
 والعصر من اليوم الاول حبان لانه ليس قبل العصر متروكة من ذلك اليوم
 وصلاة العصر من اليوم الثاني فاسد لان عليه المغرب والعشاء من اليوم
 الاول وصلاة العصر من اليوم الثالث فاسد لان قبلها المغرب والعشاء
 من اليوم الاول والمغرب والعشاء من اليوم الثاني وصلاة العصر
 من اليوم الرابع حبان لانه عليه قبلها ست صلوات من ثلاثة ايام
 وكذا كل عصر الى آخر الشهر جائزه وصلاة المغرب من اليوم الاول جائزه
 لانه ليس قبلها متروكة وصلاة المغرب من اليوم الثاني فاسد لان
 قبلها متروكة وهي العشاء من اليوم الاول وصلاة المغرب من اليوم الثالث
 فاسد لان قبلها ثلاث العشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني
 وصلاة المغرب من اليوم الرابع فاسد لان قبلها ثلاث صلوات عشاء
 اليوم الاول وعشاء يوم الثاني وعشاء يوم الثالث ومن اليوم الخامس
 كذلك لان قبلها اربع صلوات ومن اليوم السادس كذلك لان
 قبلها خمس صلوات وصلاة المغرب من اليوم السابع حبان وما بعد

والعصر

ن

من صلوات المغرب الى آخر الشهر جائزه وصلوات العشاء كلها جائزه لان ليس
 قبلها صلوات متروكة وعن محمد رحمه الله الزيت اذا سقط بجزء الفوات
 هل يعود ما بقي عليه شيء من الفوات فيه روايتان كان الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بخار رواية العود **رحيل** ترك صلاة يوم صلى
 بعد ما حن صلوات وهوذا اكر للتركة **رحيل** الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقضي المتركة ويعيد الحسن فان لم
 يقض المتركة حتى صلى السادسة جازت السادسة في قولهم ويقضي المتركة
 واختلفوا في الحسن التي بعد ما قال **رحيل** ابو حنيفة رضي الله عنه لا
 يعيد الحسن وقال **رحيل** ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يعيد
 وكذا لو ترك حسن صلوات ثم صلى بعد ما قال **رحيل** وهوذا اكر انه لم يصلي
 الحسن فانه يصلي الحسن ويعيد السادسة في قولهم فان لم يقض المتركات
 ولم يعيد السادسة حتى صلى السابعة وهوذا اكر لما فعل جازت السابعة
 في قولهم وعليه قضا الحسن المتركة واختلفوا في السادسة قال
 ابو حنيفة رحمه الله لا يعيد السادسة وقال رحمه الله عليهما يعيد الساد
 ابو حنيفة رضي الله عنه فرق وقال **رحيل** قبل خروج وقت السادسة
 الفوات حسن فلم يسقط الترتيب واما بعد خروج وقت السادسة
 ولو وجبت عليه اعادة السادسة كانت الفوات ستا وسقط
 الترتيب فسقط الاعادة **رحيل** ترك صلاة يوم وليلة فغسل
 من الغد مع كل صلاة بعد صلاة الفوات كلها جائزه فكذا
 او اخرها **اما الوقتان** ان بدا بها لا يجوز وان

بعد السادسة بعد
 خروج وقتها لا بعد
 لان كل خروج وقت
 السادسة

بدأنا بقوات فالوقبات كلها فائدة الا العشا الآخرة وان كان غامضا العشا
 فافعله ايضا وهذه المسئلة توافق قول من يقول ان الترتيب اذ اسقط حكم القوا
 ثم قضى بعض القويات ويعتد القويات اول من ست يعود الترتيب وقال
 بعضهم لا يعود هو المختار **فصل** ترك الظهر والعصر يومين
 مختلفين ولا يدرى انهما كانت اولاً فتخذي ولا يقع بخبره على شي
 فانه يد ابائهما شأن فان كان بالظهر تقضى الظهر بما العصر قال
 ابو حنيفة رضي الله عنه يعيد الظهر والصلوات **فصل** صاحبه راحة الله
 علما لا يعيد **فصل** المسئلة استدلال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله في الرجل اذا ترك صلاة قد كثر بعد شهر قال
 يلزمه الترتيب فلا يجوز له الوقت قبل قضا المترك الا اذا كانت
 المتركه اكثر من خمس ووجه الاستدلال انه اوجب الترتيب
 في الظهر والعصر يومين مختلفين وعلى ان يكون الصلوات بين الظهر
 والعصر يومين مختلفين اكثر من ست وفي اليومين المتجاورين
 لو كانت الاولى هي المظهر يكون الظهر مع ما بعد ما الى العصر من اليوم
 الثاني ست صلوات لكن لما كانت المتركه كانت اول من ست لم يمنع
 الترتيب فكذا اذا ترك صلاة بسبع قبل شهر يجب مراعاة
 الترتيب وعلى قول اكثر المشايخ لا يجب ويجوز اذا الوقت قبل
 قضا تلك المتركه وهو كذا روي عن ابي يوسف والطاوي
 رحمه الله عليهما وما قاله الشيخ الامام احوط وقول غيره اوسع
 ولو ترك ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب من بلاد امام علي
 قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يقضى ثلاث صلوات ولا يجب

مراعاة

ثم اعاد الترتيب كما قال في الظهر والعصر انه يقضيها ولا يعيد الاولى منهما
 واحلف المشايخ على قول ابي حنيفة **فصل** بعض يقضي
 سبع صلوات والعنوي على قولها **فصل** افتح العصر في آخر وقتها
 فلما صلى كعبين غربت الشمس يزيد ذكر انه لم يصل الظهر فانه يتم العصر في
 الظهر لانه لو افتح العصر في آخر وقتها مع ذكر الظهر فخور فهذا اول
 ولو افتح العصر في اول الوقت فاطال القدر فلهذا في ركعتين غربت
 الشمس ثم يذكر انه لم يصل الظهر فكذلك ولو افتح العصر في اول
 الوقت وهو ذكر انه لم يصل الظهر فاطال حتى غربت الشمس لا يجوز
 عصر لان شروعه في العصر في اول الوقت وهو ذكر انه لم يصل
 الظهر لم يصح **ولو افتح العصر في اول وقتها** وهو ذكر انه لم يصل الظهر
 ثم احربت الشمس فانه تنقطع العصر ثم يستقبلها مرة اخرى لان
 شروعه لم يصح **ولو تذكر في وقت العصر انه لم يصل الظهر**
 وهو يتمكن من اداء الظهر قبل تغير الشمس الا ان عصر او بعض عصر
 يقع بعد الغيرة عندنا يلزمه الترتيب عندنا **فصل** ولا يجوز اداء العصر
 قبل قضا الظهر وعلى قول الحسن لا يلزمه الترتيب الا اذا تمكن من
 اداء الصلوات قبل العصر **فصل** ولو ترك صلاة من يوم وليلة ولا يدرى
 انه صلاة كانت اختلفوا فيه والاحوط ما روي محمد رحمه الله
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه يعيد صلاة يوم وليلة **فصل** ولو لم يدرى
 من يومين لا يدرى بها روي ابو سليمان عن محمد رحمه الله انه يعيد
 صلاة يومين **فصل** افتح العصر وهو ذكر انه لم يصل الظهر
 او صلاة على غير وجهه وكان عليه قضاء الظهر واعاد العصر قال

كان من هذا ما روي عن بعض
 من اصحابنا من قال ان
 من ترك صلاة من يومين
 لم يدرى بها روي ابو
 سليمان عن محمد رحمه
 الله انه يعيد صلاة
 يومين **فصل** افتح
 العصر وهو ذكر انه
 لم يصل الظهر او
 صلاة على غير وجهه
 وكان عليه قضاء
 الظهر واعاد العصر
 قال

اذا سكت في صلاة انه نظر صلاته
 اما ان كانت في الوقت فلهذا ان
 بعد وان خرج الوقت لم يدرى
 لا يدرى لان سكت في الوقت
 فانها كانت سكت في الوقت
 لا يدرى لان سكت في الوقت
 فانها كانت سكت في الوقت
 لا يدرى لان سكت في الوقت
 فانها كانت سكت في الوقت

وعليه الصواب

ويطي لكل مكتوبة نصف صاع من الحنطة والوتر كذلك واخلفوا انه
 لم يقوم الاطعام مقام الصلاة **قالت** محمد بن عقال ومحمد بن
 سلمة يقوم **قالت** الخ ختمه الله لا يقوم وكذا **قالت** علماؤنا
 رحمه الله عليهم ان الطعام يقوم مقام صوم رمضان وصوم المدن **علام**
اعلم تجد تماثلا العشاء ويستيقظ حتى يطلع الفجر اخلفوا فيه **قالت**
 بعضهم ليس عليه الحار اذا عشا **قالت** بعضهم عليه اعاده العشاء هو
 الحار وان استيقظ قبل طلوع الفجر عليه تصا العشاء اجماعا وهذا
 وافقه محمد رحمه الله سالها ابا حنيفة رحمه الله فاجابه بما ذكرنا
 فاعاد العشاء **رحم** يعني في وقت محرم مع انه لم يقفه شي منها **قالت**
 بعضهم بانه يكره وبعضهم **قالت** بانه لا يكره لانه اخذنا الاجتيان
 لكن لا يقضي بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الفجر لا يقضي الا هذا
قالت في الاستحلاف من لا يصح انما له
 في الانبأ لا يصح خلفه انما سبقه الحدث فقدم الامام رجلا والقوم
 رجلا ويؤى كل واحد منهما ان يكون اماما فالامام هو الذي قدمه
 الامام لانه مادام في المسجد كان من الاستحلاف له وان تقدم
 رجل من غير تقدم احد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام
 عن المسجد حازه ولو خرج الامام عن المسجد قبل ان يصل هكذا
 الرجل الى المحراب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل والقوم ولا
 تقسدت صلاة الاول **رحم** صلى رجل فاجدنا وخرجنا من المسجد
 معا فسدت صلاة المقدي دون صلاة الامام امام اجدر
 فقدم رجلا من اخيرا النصف ثم خرج من المسجد فان يؤى

الثاني ان يكون اماما من ساعته ويؤم في ذلك المكان حازت صلاة الخليفة
 وصلاة الامام الاول ومن كان على غير الخليفة وعلى لسان في صفه ومن
 كان خلفه ولا يجوز صلاة من كان قبله من الصفوف لانهم صاروا امام الامام
 وان يؤم الثاني ان يكون اماما ادا قام مقام الاول وخرج الامام الاول قبل
 ان يصل الثاني الى مقام الاول فسدت صلاتهم لانه كما خرج الامام
 الاول حلت مكان الامام عن الامام بشرط جواز صلوة الخليفة
 وان يقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد **الامام**
 اذا حدث واستخلف رجلا من خارج المسجد والصفوف متصله بصفوف
 المسجد لم يصح استخلافه بنفسه صلاة اليوم في قول ابي حنيفة والى
 يوسف رحمة الله عليهما وفي فساد صلاة الامام روايتان والاصح هو
 الفساد **امام في الصلاة** واستخلف رجلا واستخلف
 الخليفة غيره **فالسنة** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمة
 الله ان كان الامام لم يخرج عن المسجد ولم ياجد الخليفة مكانه حتى
 استخلف غيره كان ويصير مكان الثاني تقدم بنفسه او قدمه
 الامام الاول وان كان غير ذلك لم يخرج **الامام** يؤم انه رغب
 واستخلف غيره فقبل ان يخرج الامام عن المسجد طهرناه كان
 ما و لم يكن دما **فالسنة** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمة
 الله ان كان الخليفة ادى ركعتين الصلاة لا يجوز للامام ان ياجد الامامة
 مرة ثانية لكنه يقدر بالخليفة لان الصلاة ما كدت باداركن
 وان لم يؤد ركعا لكنه فلم في المحراب **فالسنة** ابو حنيفة وابو يوسف
 رحمة الله عليهما له ان ياجد الامامة من اخذ في المسجد

مكان

الثاني ان يكون اماما من ساعته ويؤم في ذلك المكان حازت صلاة الخليفة
 وصلاة الامام الاول ومن كان على غير الخليفة وعلى لسان في صفه ومن
 كان خلفه ولا يجوز صلاة من كان قبله من الصفوف لانهم صاروا امام الامام
 وان يؤم الثاني ان يكون اماما ادا قام مقام الاول وخرج الامام الاول قبل
 ان يصل الثاني الى مقام الاول فسدت صلاتهم لانه كما خرج الامام
 الاول حلت مكان الامام عن الامام بشرط جواز صلوة الخليفة
 وان يقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد **الامام**
 اذا حدث واستخلف رجلا من خارج المسجد والصفوف متصله بصفوف
 المسجد لم يصح استخلافه بنفسه صلاة اليوم في قول ابي حنيفة والى
 يوسف رحمة الله عليهما وفي فساد صلاة الامام روايتان والاصح هو
 الفساد **امام في الصلاة** واستخلف رجلا واستخلف
 الخليفة غيره **فالسنة** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمة
 الله ان كان الامام لم يخرج عن المسجد ولم ياجد الخليفة مكانه حتى
 استخلف غيره كان ويصير مكان الثاني تقدم بنفسه او قدمه
 الامام الاول وان كان غير ذلك لم يخرج **الامام** يؤم انه رغب
 واستخلف غيره فقبل ان يخرج الامام عن المسجد طهرناه كان
 ما و لم يكن دما **فالسنة** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمة
 الله ان كان الخليفة ادى ركعتين الصلاة لا يجوز للامام ان ياجد الامامة
 مرة ثانية لكنه يقدر بالخليفة لان الصلاة ما كدت باداركن
 وان لم يؤد ركعا لكنه فلم في المحراب **فالسنة** ابو حنيفة وابو يوسف
 رحمة الله عليهما له ان ياجد الامامة من اخذ في المسجد

الثاني ان يكون اماما من ساعته ويؤم في ذلك المكان حازت صلاة الخليفة
 وصلاة الامام الاول ومن كان على غير الخليفة وعلى لسان في صفه ومن
 كان خلفه ولا يجوز صلاة من كان قبله من الصفوف لانهم صاروا امام الامام
 وان يؤم الثاني ان يكون اماما ادا قام مقام الاول وخرج الامام الاول قبل
 ان يصل الثاني الى مقام الاول فسدت صلاتهم لانه كما خرج الامام
 الاول حلت مكان الامام عن الامام بشرط جواز صلوة الخليفة
 وان يقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد **الامام**
 اذا حدث واستخلف رجلا من خارج المسجد والصفوف متصله بصفوف
 المسجد لم يصح استخلافه بنفسه صلاة اليوم في قول ابي حنيفة والى
 يوسف رحمة الله عليهما وفي فساد صلاة الامام روايتان والاصح هو
 الفساد **امام في الصلاة** واستخلف رجلا واستخلف
 الخليفة غيره **فالسنة** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمة
 الله ان كان الامام لم يخرج عن المسجد ولم ياجد الخليفة مكانه حتى
 استخلف غيره كان ويصير مكان الثاني تقدم بنفسه او قدمه
 الامام الاول وان كان غير ذلك لم يخرج **الامام** يؤم انه رغب
 واستخلف غيره فقبل ان يخرج الامام عن المسجد طهرناه كان
 ما و لم يكن دما **فالسنة** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمة
 الله ان كان الخليفة ادى ركعتين الصلاة لا يجوز للامام ان ياجد الامامة
 مرة ثانية لكنه يقدر بالخليفة لان الصلاة ما كدت باداركن
 وان لم يؤد ركعا لكنه فلم في المحراب **فالسنة** ابو حنيفة وابو يوسف
 رحمة الله عليهما له ان ياجد الامامة من اخذ في المسجد

كان واحد فجعل كانه لم يحول وجهه عن القبلة وقال **فالسنة**
 لا يجوز لانه حول وجهه عن القبلة بالشك لا بعين الحدث ففسدت
 صلاة الكل عند محمد رحمه الله ولو ظن انه شرع على غير وصوم علم قبل
 الخروج انه على الوضوء روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه يستقبل الصلاة
 وان ظن انه احدث فاستخلف رجلا وخرج من المسجد ثم علم انه لم يكن حدثا
 فسدت صلاة الكل هو الصحيح **فالسنة** **الامام انه احدث او على غير وضوء فانص**
 وقدم اليوم رجلا ثم استيقن بالطهارة فسدت صلاة الكل فخرج الامام
 عن المسجد ولم يخرج **الامام اذا صار مطالبا بالبول** فذهب واستخلف
 غيره لانه استخلفه اما يجوز الاستخلاف بعد خروج البول وكذا
 اذا اصابه وجع البطن او المنة وغير ذلك وكذا لو غدر عن القيام
 بذلك السبب ففقد وصلي فاعتلا لا يجوز امام سبقة الحدث واستخلف
 رجلا وقدم الخليفة ثم علم الامام قبل ان يخرج عن المسجد او احدث
 متعمدا فالوايض ولا يصير غيره ولو جاز رجل في هذه الحالة فانه يعدي
 بالخليفة ولو بدا للاول ان يعدي في المسجد ولا يخرج كان الامام
 هو الثاني ولو توضع الاول في المسجد وخليفته قام في المحراب
 لم يؤد ركعا تاخر الخليفة وسقدم الامام الاول ولو خرج الاول
 من المسجد فتوصاهم رجعا الى المسجد وخليفته لم يؤد ركعا كان الامام
 هو الثاني وان يؤم الثاني بعد ما تقدم الى المحراب ان لا يتخلف
 الاول ويصلي صلاة بنفسه لم يفسد ذلك صلاة من اؤدى به **رجل**
 صلى في المسجد فحدث وليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى
 جاز رجل وكبر يؤم للدخول في صلاته ثم خرج الاول فان الثاني

يكون طيفه الاول عند اصحاب رحمة الله عليهم وكذا الوضوء الاول في احيه
 من المسجد ورجع ينبغي ان يعيد بالناسي لان الناسي صار امامه عيبه اولم يعينه
 اذا احدث الامام واستخف رجلا وخرج من المسجد ثم احدث الناسي رجلا
 الاول بعد ما يوضا قبل ان يقوم الناسي مقام الاول فقدمه الثاني لا يجوز
 بعد منه ولو جاز الاول متوضعا بعد ما قام الناسي مقام الاول جاز للناسي
 ان يعيده . طي الامام انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث يستقبل
 الصلاة وان علم قبل الخروج على صلاته وقال محمد رحمه الله
 يستقبل طي الامام انه احدث واستخف رجلا ثم احدث الاول متعدي او تكلم
 قبل ان يخرج من المسجد فسدت صلاته كالمفعل ذلك قبل ان يستخف
 احدا . وان احدث غير متعمد ولم يؤد الخليفة ركعا ينبغي ان يعيد الاول
 استخلافه حتى جاز **رجل** صلى يقوم في الصلوات فاسد ويقدم امامه
 خطوتين قبل ان يقدم اخل ان تقدم مقدار ما لو انا خرج عن الصفوف
 فسدت صلاته تعتبر بعدم التاخر في حق هذا الحكم والبيت بمنزلة
 المسجد . المفدى اذا سلك في تمام وضوء امامه يجوز صلاته ما لم يستيقظ
 ان الامام ترك عضوا من اعضا وضوءه لان الاحكام تنبى على الظاهر فالظاهر
 هو الاتمام والله اعلم بالصواب

باب **الحديث في الصلاة** وما يكره فيها وما لا يكره .

في الباب فصول اربعة **فصل** مما يكره في الصلاة وما لا يكره **فصل**
 مما يوجب السهو وما لا يوجب **فصل** مما ينقطع الصلاة **فصل**
 مما يمنع المضي ولا يمنع البناء اما الاول يكره عند الآي والسبح

في الصلاة المكتوبة والمنطوع في قول ان حنيفة رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا بأس به في المكتوبة والمنطوع ولو ان غير رؤس
 الاصابع لا يكره واختلف المشايخ في عدد كراهه عند التسبيح خارج الصلاة
 ويكره ان يعقب بوجه او يخطئه او يخطئه او يخطئه ولا بأس بان يقض بوجه
 فلا يلحق بغيره في الركوع ولا بأس بان يسبح حنيفة من التراب والحنبلين
 بعد الفسخ من الصلاة وقبله اذا كان بغير ذلك ويشغله عن الصلاة وان
 كان لا يصح ذلك يكره في وسط الصلاة ولا يكره قبل الشهادتين والسلام
ولا بأس ان يخرج من الصلاة ويكره ان يشبك اصابعه ويرفع
 وان يضع يده على خاصرته وان يلتفت يمنة ويسرة بان يحول بعض وجهه عن
 القبلة فاما ان يطرق فوق عينيه ولا يحول وجهه فلا بأس به ويكره ان
 يقبض في الشهادتين او بين السجدة ثم يقبضه ان يضع اليده على الارض
 ويضرب خدي به . وقيل يقبضه ان يضع اليده على الارض ويضرب يديه امامه
 بضبا . ويكره ان يرفع الايمن عند بان فعل على وجه الكبر . وان يرفع في
 المنطوع لا على وجه الكبر . ولا يقرش ذراعيه ولا يقبض ولا يعطي
 فاه ولا آفقه الا اذا غلبه الشارب جنيده يضع يده على الفم ولا يمس طي
 ولا يعرض عينيه ولا يقبل الحصى الا اذا كان لا يمكنه السجود فسوى
 موضع سجوده من اومن من لا بأس به . ولا بأس بقبل الحية والعقرب والحية
 الجني وغير الجني في الصلاة بعد الإعذار وقبله قيل هذا اذا لم يخرج الي
 المشي والمعالجة فان احتاج الى المشي والمعالجة لم تقصد صلاة ويكره ان
 يأخذ القملة ويقلها لكن يدفنها تحت الحصان في قول ان حنيفة
 رحمه الله وروى عنه ان اخذ قملة او برغوثا فقلها او دفنها فقد آسا

في الصلاة المكتوبة والمنطوع في قول ان حنيفة رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا بأس به في المكتوبة والمنطوع ولو ان غير رؤس
 الاصابع لا يكره واختلف المشايخ في عدد كراهه عند التسبيح خارج الصلاة
 ويكره ان يعقب بوجه او يخطئه او يخطئه او يخطئه ولا بأس بان يقض بوجه
 فلا يلحق بغيره في الركوع ولا بأس بان يسبح حنيفة من التراب والحنبلين
 بعد الفسخ من الصلاة وقبله اذا كان بغير ذلك ويشغله عن الصلاة وان
 كان لا يصح ذلك يكره في وسط الصلاة ولا يكره قبل الشهادتين والسلام
ولا بأس ان يخرج من الصلاة ويكره ان يشبك اصابعه ويرفع
 وان يضع يده على خاصرته وان يلتفت يمنة ويسرة بان يحول بعض وجهه عن
 القبلة فاما ان يطرق فوق عينيه ولا يحول وجهه فلا بأس به ويكره ان
 يقبض في الشهادتين او بين السجدة ثم يقبضه ان يضع اليده على الارض
 ويضرب خدي به . وقيل يقبضه ان يضع اليده على الارض ويضرب يديه امامه
 بضبا . ويكره ان يرفع الايمن عند بان فعل على وجه الكبر . وان يرفع في
 المنطوع لا على وجه الكبر . ولا يقرش ذراعيه ولا يقبض ولا يعطي
 فاه ولا آفقه الا اذا غلبه الشارب جنيده يضع يده على الفم ولا يمس طي
 ولا يعرض عينيه ولا يقبل الحصى الا اذا كان لا يمكنه السجود فسوى
 موضع سجوده من اومن من لا بأس به . ولا بأس بقبل الحية والعقرب والحية
 الجني وغير الجني في الصلاة بعد الإعذار وقبله قيل هذا اذا لم يخرج الي
 المشي والمعالجة فان احتاج الى المشي والمعالجة لم تقصد صلاة ويكره ان
 يأخذ القملة ويقلها لكن يدفنها تحت الحصان في قول ان حنيفة
 رحمه الله وروى عنه ان اخذ قملة او برغوثا فقلها او دفنها فقد آسا

اصابع يديه اور جلبيه عن القبله في السجود وعن . وينبغي ان يكون مفتي لصب
تور شيابو كذا الوكاله الخافه ولوراي صور . ناست عن كوزله نجوها وتغنيها م غلام

استورنيا به كذا الوكايل خاتمه

يقع خَيْرُهُ عَلَى شَيْءٍ نَأْخُذُ بِالْأَوَّلِ فِي صَلَاةِ الْخَيْرِ بِحُجَلٍ كَأَنَّهُ صَلَّى رَكْعَةً

[illegible]

ولو ترك في المنطوع لا تقبل صلاة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمه الله عليهما ويلزمه السهو ولو ترك القنوت فقد ذكر في القنوت أو بعد
ما قام من الركوع لا تقبل وعليه السهو ولو سها عن تكبيرات العشاء
يلزمه السهو وكذا لو زاد في صلاة ركوعا أو سجودا لم تقبل صلاة
ويلزمه السهو **ولو افتتح الصلاة** ثم إنه شك هل كبر للافتتاح ثم ترك
أنه كبر أن يشغله الفكر عن أداء شيء من الصلاة كان عليه السهو
والافتلاح ولو شك في تكبيرة الافتتاح فأعاد الكبير والناظم تذكر كذا
عليه السهو ولا يكون الثانية اسمقبلا أو قطعا للاولى ولو افتتح الظهر

صلواتهم لا ينفكوا عن الركوع الذي يفترض بالخشع يومه المفضل
فمن العيوب وأربع ألام ياتي العيوب مع راسه والركوع واجب الفهم فسد

وسمي كنهون بعد السلام عننا واولي قتل السلام
 لا يجب عليه اعادتها بعد السلام والعقد بعد العقد
 لم يستت بعد منتهى ولا يوسى للصهيح
 وكم بعدكم لم يستت صلاه واذا قيل
 يا الهنا صل على النبي ورضيتم لم تكمل ذلك ولا الماستر
 الى حقيقه واني يوسف اذ انوه الامام بعد منتهى
 يعرفه ارضا

٧٧

ولو ترك في الطلوع لا تقبل صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله عليهما ولم يمه السهو ولو ترك الغنوت قد ذكر في الفتاوى أو بعد
 ما قام من الركوع لا تقبل وعليه السهو ولو سها عن تكبيرات العبد
 لم يمه السهو وكذا لو زاد في صلاة ركوعا أو سجودا لم تقبل صلاته
 ولم يمه السهو **ولو أفتح الصلاة** ثم انه شك هل كبر للافتتاح ثم تذكر
 انه كبر ان شغله الفكر عن اداء شي من الصلاة كان عليه السهو
 والافلا ولو شك في تكبيرة الافتتاح فأعاد الكبير والساكن تذكر كبر
 عليه السهو ولا يكون الثانية اسبقا لا وقطعا الاولى ولو أفتح الظهر
 أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الصبح أو النوافل أو غيرها من الصلوات
 لم يمه السهو ولو سها عن تكبيرة الافتتاح أو عن ركعة أو عن سجدة أو عن
 قراءة أو عن غيرها من اجزاء الصلاة لم يمه السهو ولو سها عن تكبيرة
 الافتتاح أو عن ركعة أو عن سجدة أو عن قراءة أو عن غيرها من اجزاء الصلاة
 لم يمه السهو ولو سها عن تكبيرة الافتتاح أو عن ركعة أو عن سجدة أو عن
 قراءة أو عن غيرها من اجزاء الصلاة لم يمه السهو ولو سها عن تكبيرة
 الافتتاح أو عن ركعة أو عن سجدة أو عن قراءة أو عن غيرها من اجزاء الصلاة
 لم يمه السهو ولو سها عن تكبيرة الافتتاح أو عن ركعة أو عن سجدة أو عن
 قراءة أو عن غيرها من اجزاء الصلاة لم يمه السهو

في سجدة واحدة ركعة او اكثر ثم تذكر انه كان في الظهر لاسهوه عليه
 لان تذكره لم يشغله عن ادا ركعتين ولو شك في كونه او سجود وطال تفكره
 كان عليه السهو ولو صلى وحده فسبقة الحدث فذهب ليؤضاه ثم شك انه
 صلى لانا او اربعاً وشغله ذلك عن وضوء ساعة ثم استيقن فقام وضوءه عليه
 السهولة في حرمه الصلاة فان الشك في هذه الحالة منزله الشك في حال
 الاداء ولو شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة ثم استيقن بتمام الصلاة
 لا يلزمه السهولة شك بعد الخروج من الصلاة وان شك في ذلك بعد ما فقد
 قدر الشك وشغله الشك عن السلام ثم تذكر سلم كان عليه السهو
 وان افتح الصلاة فقرأ الشهد في قيامه قبل ان يسرع في قراءة الفاتحة
 عامدا او ساهيا لاسهوه عليه وان حصر بالنعوذ او بالتسمية او بالتأمين
 لاسهوه عليه وان قرأ في الاولين السور ولم يقرا بفاتحة الكتاب له ان يقرا
 الفاتحة في الآخرين ان شاء وان قرأها لا يكون قضا وان ترك السورة في
 الاولين قضاها وعليه السهو قرأ في الآخرين ولم يقرا واداءها

بالواحد وحده ركعة او اكثر ثم تذكر انه كان في الظهر لاسهوه عليه
 لان تذكره لم يشغله عن ادا ركعتين ولو شك في كونه او سجود وطال تفكره
 كان عليه السهو ولو صلى وحده فسبقة الحدث فذهب ليؤضاه ثم شك انه
 صلى لانا او اربعاً وشغله ذلك عن وضوء ساعة ثم استيقن فقام وضوءه عليه
 السهولة في حرمه الصلاة فان الشك في هذه الحالة منزله الشك في حال
 الاداء ولو شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة ثم استيقن بتمام الصلاة
 لا يلزمه السهولة شك بعد الخروج من الصلاة وان شك في ذلك بعد ما فقد
 قدر الشك وشغله الشك عن السلام ثم تذكر سلم كان عليه السهو
 وان افتح الصلاة فقرأ الشهد في قيامه قبل ان يسرع في قراءة الفاتحة
 عامدا او ساهيا لاسهوه عليه وان حصر بالنعوذ او بالتسمية او بالتأمين
 لاسهوه عليه وان قرأ في الاولين السور ولم يقرا بفاتحة الكتاب له ان يقرا
 الفاتحة في الآخرين ان شاء وان قرأها لا يكون قضا وان ترك السورة في
 الاولين قضاها وعليه السهو قرأ في الآخرين ولم يقرا واداءها

العيد

في سجدة واحدة ركعة او اكثر ثم تذكر انه كان في الظهر لاسهوه عليه
 لان تذكره لم يشغله عن ادا ركعتين ولو شك في كونه او سجود وطال تفكره
 كان عليه السهو ولو صلى وحده فسبقة الحدث فذهب ليؤضاه ثم شك انه
 صلى لانا او اربعاً وشغله ذلك عن وضوء ساعة ثم استيقن فقام وضوءه عليه
 السهولة في حرمه الصلاة فان الشك في هذه الحالة منزله الشك في حال
 الاداء ولو شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة ثم استيقن بتمام الصلاة
 لا يلزمه السهولة شك بعد الخروج من الصلاة وان شك في ذلك بعد ما فقد
 قدر الشك وشغله الشك عن السلام ثم تذكر سلم كان عليه السهو
 وان افتح الصلاة فقرأ الشهد في قيامه قبل ان يسرع في قراءة الفاتحة
 عامدا او ساهيا لاسهوه عليه وان حصر بالنعوذ او بالتسمية او بالتأمين
 لاسهوه عليه وان قرأ في الاولين السور ولم يقرا بفاتحة الكتاب له ان يقرا
 الفاتحة في الآخرين ان شاء وان قرأها لا يكون قضا وان ترك السورة في
 الاولين قضاها وعليه السهو قرأ في الآخرين ولم يقرا واداءها

العيد وتكبير الافتتاح اذا قرأ الفاتحة الاحرف او قرأ الركعات اعادها ساهيا
 فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين ولو قرأ الفاتحة مرتين في المأله او الاربعة
 ساهيا لاسهوه عليه ولو لم يقرا شيئا من القنات في المنع المأني ولم يسبح عن
 اي حنيضة رحمه الله انه قال ان كان متعبا فقد آسا وان كان
 ساهيا كان عليه سجود السهو وروى ابو يوسف عن اي حنيضة رحمه الله
 عليها انه لا جرح عليه في العهد ولا سجود عليه في السهو وعليه الاعتماد
 من عليه سجود السهو في صلاة الجهر اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس
 بعد ما فقد قدر الشك سقط عنه سجود السهو وكذا لو سها في
 قضا الفاتحة فلم يسجد حتى حمرت الشمس وكذا في الجمعة اذا
 حبرج وقتها لم يمنع البناء اذا وجد بعد السلام يقط السهو اذا
 اتمى بامام سلم وعليه سجود السهو ان يجد الامام للسهو صبح الاقدا والاقلا
 وعند محمد رحمه الله يصح الاقتدا على كل حال اذا لم يسجد الامام للسهو
 لا يسجد المقتدي اذا سلم المصلي عن بيان قبل السلام عن منيه لاسهوه
 عليه وسلم عن منيه اذا تعد على الرابعة قدر الشك ثم تذكر بعد
 السلام انه لم يشهد قال ابو يوسف رحمه الله بعبثه
 وقال زفر والحسن رحمهما الله لا يشهد اذا ترك صلاة الليل
 ناسيا قضاها في النهار وام فيها وخافت ساهيا كان عليه السهو
 ان يجهر ليكون القضا على وفق الاداء وان لم يلا في صلاة النهار خافت
 ولا يجهر فان جهر ساهيا كان عليه السهو ولو ام في الطلوع في الليل خافت
 مستقرا فقد آسا وان كان ساهيا فعليه السهو اذا لم يقرا شيئا في الشفع
 الاول يقرا في الشفع الثاني بقائه الكتاب وسورة وتخيرهما في قولهم

في سجدة واحدة ركعة او اكثر ثم تذكر انه كان في الظهر لاسهوه عليه
 لان تذكره لم يشغله عن ادا ركعتين ولو شك في كونه او سجود وطال تفكره
 كان عليه السهو ولو صلى وحده فسبقة الحدث فذهب ليؤضاه ثم شك انه
 صلى لانا او اربعاً وشغله ذلك عن وضوء ساعة ثم استيقن فقام وضوءه عليه
 السهولة في حرمه الصلاة فان الشك في هذه الحالة منزله الشك في حال
 الاداء ولو شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة ثم استيقن بتمام الصلاة
 لا يلزمه السهولة شك بعد الخروج من الصلاة وان شك في ذلك بعد ما فقد
 قدر الشك وشغله الشك عن السلام ثم تذكر سلم كان عليه السهو
 وان افتح الصلاة فقرأ الشهد في قيامه قبل ان يسرع في قراءة الفاتحة
 عامدا او ساهيا لاسهوه عليه وان حصر بالنعوذ او بالتسمية او بالتأمين
 لاسهوه عليه وان قرأ في الاولين السور ولم يقرا بفاتحة الكتاب له ان يقرا
 الفاتحة في الآخرين ان شاء وان قرأها لا يكون قضا وان ترك السورة في
 الاولين قضاها وعليه السهو قرأ في الآخرين ولم يقرا واداءها

ان وقع من قرأه بعد فراغ الامام من الشهد مقدار ما يجوز به الصلاة جازت
صلاته لو مضى على ذلك وان لم يقع من قرأه مقدار ذلك بعد فراغ الامام من
الشهد ومضى على ذلك فسدت صلاته لان قايه وقرايه قبل فراغ الامام
من الشهد لم يعتبر فاذا مضى على ذلك فقد ترك من صلاته ركعة فلا يجوز. وكذا
لو كان مسبوقا بركنين لانه ترك القعدة في احدهما. ولو كان مسبوقا بثلاث
كان عليه فرض القعدة في ركعتين وفرض القيام في ركعة فيظن ان كان قام
بعد فراغ الامام من الشهد ادى في قومه وقرا في الاخرين مقدار ما يجوز
به الصلاة جازت صلاته. وان رفع في الاولى قبل فراغ الامام من الشهد
ومضى على ذلك فسدت صلاته **رجل صلى المغرب ركعتين** وبعد قدر
الشهد فظن انه اتم الصلاة فسلم ثم قام وكبر بنوى السنة ثم بدد كانه
لم يتم المغرب بعد ما سجد للسنة او قبل ذلك فسدت المغرب لانه استقبل
السنة قبل اكمال القعدة. ولو صلى المغرب ركعتين فسلم ثم ذكر
فطن ان صلاته قد فسدت فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثلاثا ان صلى ركعة
وقد قدر الشهد جاز المغرب والا فلا لان فيه المغرب ثانيا
لم يصح فيبقى في الاولى فاذا صلى ركعة وقعدت صلاته والا فلا. وان
افتح المغرب وصلى ركعة فظن انه لم يكبر لافتح فافتحها وصلى ثلاث
ركعات جازت صلاته لانه في المرة الثانية قعد على الثانية وهي الثالثة
حقيقة. ولو صلى المغرب ركعتين فظن انه لم يفتتح فافتحها وصلى ثلاث
ركعات لا يجوز صلاته لانه في الاولى فاذا لم يقعد على راس الاولى
في المرة الثانية فقد ترك القعدة على راس الثانية ففسدت صلاته
اذا صلى الظهر اربعاً وتذكر بعد السلام انه ترك منها سجدة فقام
فلا يصح له ان يرجع الى السجدة التي تركها لانها ليست من ركعات الصلاة
بل هي من السجودات التي هي واجبة في كل ركعة من ركعات الصلاة

80
واستقبل الصلاة صلى اربعاً وسلم وذهب فسدت صلاته لان الله استقبل
الظهر لم يصح لانه كان في الاولى مضارخا لطا المكتوبة بالنافله قبل
اكمال المكتوبة ففسدت صلاته **رجل صلى العشاء فسلم على راس الركعتين**
على ظن انهما تزويجه او سلم في الظهر على ركعتين على ظن انها جمعه او المقيم
سلم على راس الركعتين على ظن انه مسافر فانه يستقبل الصلاة. ولو سلم
على راس الركعتين على ظن انها رابعة فانه مضى على صلاته وسجد لسهو
لانه في المسائل الثلاثة سلم مع علمه انه صلى ركعتين فكان عامدا في السلام
على راس الركعتين فتطلل صلاته. اما في المسلم الى اربعة فسلم على راس الركعتين
على ظن انه صلى اربعاً وكان ساهيا فلم يكن عامدا بالسلام على راس الركعتين
فلا تطلل صلوته. وعن محمد رحمه الله لا يبنى كما لو ظن انه احدث
فانصرف ثم علم انه لم يحدث عند هذا كان له ان يبنى على صلاته ما لم يخرج
من المسجد. وعن محمد رحمه الله لا يبنى فكذلك في هذه المسئلة
يصلى الاربعة اذا رفع راسه من الركوع من الركعة الثالثة فقد كان له السجدة
في الثانية الاسبغة واحدة فانه يسجد تلك السجدة ثم يتشهد للثانية
ثم يسجد للثالثة سجدتين ثم يتم صلاته لان عوده الى السجدة المتروكة
لا يرفع الركوع بلزمه السهو لانه اخر السجدة في الركعة الثانية تحلها
وان يذكر وهو راكع في الثالثة انه ترك من الركعة الثانية سجدة فانه
يسجد سجدة المتروكة ويتشهد ثم يقوم فبطلت الثالثة والرابعة
بركوعهما وجوبهما لانه لما ذكر في الركوع والركوع قبل رفع الرأس
فما يقبل الارتفاع فكان عوده للسجدة المتروكة رفضا للركوع في
خلاف ما بعد التمام **المصل** اذا سلم ناسيا وعليه سجدة التلاوة فسجدها
فلا يصح له ان يرجع الى السجدة التي تركها لانها ليست من ركعات الصلاة
بل هي من السجودات التي هي واجبة في كل ركعة من ركعات الصلاة

هو الذي ركب نفسه وهذا على قول من يقدر ان يكون بغير الدين وهو اختيار
الشيخ الامام اني كرم محمد بن الفضل رحمه الله **والسنة** بعضهم ان
كان حال لوراها انسان يستيقن انه ليس في الصلاة فهو كبر وان كان يشك
انه في الصلاة او ليس في الصلاة فهو تسير وهو اختيار العامة **وقال**
بعضهم يعوض ذلك الى راي المصلي ان استغفنه واستكثره فهو كثير
والاولا قال الشيخ الامام ثم الالية الحلواني رحمه الله
هذا القول اقرب الى المذهب اني حقيقه وصفي الله فيه لانه في حلس هذه
المسائل لا يقدر بعدد بل يعوض ذلك الى راي المبتلي به **ولو حول**
المصلي وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت صلاته **وكذا لو تقدم على الامام**
من غير عذر ولو كان في الصحراء فخرج عن موضع قيامه فسدت صلاته

قال القاضي الإمام ابو علي الشافعي رحمه الله

تفسد ما لم يات خرمه او سجوده من خلفه وكذا عن منيه او عن يساره ويقدر
بما قلنا كما في توجيه القبلة المراء اذا ظنت انها احدثت واستقرت
القبلة قالوا ان نزلت عن مصلاتها فسدت مصلاتها وليس لها البيت لها كالمجد
للرجل قال الماضي الامام ابو علي التستري رحمه الله لا
تفسد مصلاتها والبيت لها كالمسجد للرجل ولو كان المصدى على من الامام
فجاءت وحزب الموت الى نفسه بعد ما كبر المالك او قبله لم يفسد
صلاه الموت وقال بعضهم اجزبه قبل الكبير تفسد محاده
المراء الرجل في صلاه مشتركه شركه التحميم والاداء تفسد صلاه
الرجل قلت المحاده او كثر بالغه كانت المراء او جعفر عاقله لان
العاقله من اهل الصلاه شاب عليها امتدت بامام بوى امامتها في الغرضيه

لم ينفذ صلاة الامام . وحسن المحاذرة ان يجادى عضوا منها عضوا

من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظل ورجل خداهما أسفل منها وخطفها
ان كان خادى شيئا منها يقصد صلاته. ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلوة
الجمعة وان لم يشؤا امامتها. وكذا يصح اقتداء القاري بالامى من غير

ان يوي امامته حتى يقصد الامي . المرافقة اداصلت بعير قناع جان
وكذا الامة البالغة اداصلت بعير قناع جازت صلاحها وان اعقت
البالغة في خلال الصلاة قترت من ساعتها جازت صلاحها . والحد
اذا اتم الصلاة عاريا ثم وجد الثوب في خلال الصلاة يقصد صلاحه ولا ينبغي

أذا سبقه الحدث في الصلاة فمك ساعة بعد الحدث ولم يضر فسدت
صلاته وهذه جملة مسائل أحدها هذه ومنها إذا أصاب المؤمن واليد

لجاسة الكثر من قدر الدرهم من عنز حذته **ومنها** اذا طرح المعدي في الرحمة
امام الامام او في صف النساء او في مكان جنس او حوله عن القبلة او طرح ازار
او سقط عن المصلي ثوبه واكسفت عورته فيما اذا سجد ذلك فسدت صلاته
قل ذلك او كثر **وان لم يتعد** فان سجد مع ذلك اوركح فسدت صلاته علم

بذلك اولى يعلم . وان لم يؤد ركعا ومكث فان كان عذرا لا يقصد صلاته
في قومه . وان وجد سبيلا من السجدة عنها فكث من غير عذر واحتلفت

الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد رحمه الله ان صلاته تعسّد وقيل في قول ابن حنيفة رضي الله عنه في هذا **كقول محمد رحمه الله** **وَأَنَّ** **تَجَسُّؤُهُ** **أَوْبِدَنَهُ** **بِحَدِّهِ** **بِأَنْ** **عَفَّ** **وَإِصَابَ** **الرِّعَافِ** **بُؤْبُهُ** **أَوْبِدَنَهُ**

أو أقرت متطوعة بالمعترض أن مات حجب امام نوي
 لم تعتقد خيرية الامام هو الصحيح وان يقدم
 لم يعتد صلاه الامام • وحده المحاذ له ان
 من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلمه ورجل
 ان كان بخادي شيئا من لا يعتد صلاه • ويصح
 للجمعه وان لم شو امامتها • وكذا يصح اقد
 ان نوي امامته حتى يعتد الامي • المراهقه اد

فلو كان الوطى على النكان والمراة
على الارض والوكا في جدار فاحه
في المسجد بعدد ما كان على
جبل لا تشد لوجه الحابل

ومن طلبة العلم وهو بطريرك مصر
فاز بعبودية خاتمة الامم الخلد ان شاء
الله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, mentioning names and titles.

ان كانت قليلة فصل معها جاز وان كانت كثيرة وليس معه ثوب آخر فانه يصرف
وتوضا ويعضل الحاجة فيصلي على صلاته لان الشرح جواز الناس ان يعاين
مع انه يصيب حسد وتوبه فلا يمنع البناء **المصلي** اذا خاف سبق الحدث
فانصرف فسبقة الحدث في الطريق لا يجوز له البقاء في قول **ابن حنيفة**
ومحمد رحمه الله عليهما **ولو سبقه الحدث في الصلاة فانصرف ليتوضا ثم احدث**
متعدا لا يجوز له البقاء **ولو وقع في صلاته قبل التسليم ففسد صلاته كما لو احدث**
تخلل **ولو وقع بعد التسليم او بعد ما عاد الى سجود السهو ينقض طهارته**
ولا تقصد صلاته **وبعد ما عاد الى سجدة اللأوه ينقض طهارته وتقصد صلاته**
لما سبق هذا اذا احدث الامام وقدم محذرا او حبا او امرا او صبيا
او مجنونا او كافرا وحذج من المسجد فسدت صلاة الكل **وان لم يخرج**
الامام من المسجد حتى قدم هو لا يصلح للامامة ان قدم المحدث او الجنب
مقوضا صح فقد مبهما ولا يصح تقدم غيرها **الامام اذا قلم الفترات**
فسدت صلاته وكذا اذا قام القاري بجنب الامي يصلي صلاة الامي تقصد
صلاة الامي وقال **ابو يوسف** ومحمد رحمه الله عليهما
ان قلم الامي بعدما قدرا التسليم لا تقصد صلاته **وان قلم الامي بعد**
ماسلم وعليه سهو لا تقصد صلاته عند الجل **ولو قلم بعد ماسلم ثم**
تذكر سجدة اللأوه فسدت صلاته في قول **ابن حنيفة** رضي الله عنه
ولو كانت السجدة صليبه فسدت عند الكل **ولو كان الامي**
مقتدرا بالقاري قلم الفترتين في وسط الصلاة قال **الشيخ**
الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا تقصد صلاته **القاري اذا وجد الثوب**
في الصلاة تقصد صلاته **وكذلك صاحب الجرح السائل اذا انقطع دمه**

هذا الحديث يدل على ان من صلى في الصلاة فحدثه قبل التسليم ففسد صلاته ولو حدثه بعد التسليم لم يفسد صلاته

هذا الحديث يدل على ان من صلى في الصلاة فحدثه قبل التسليم ففسد صلاته ولو حدثه بعد التسليم لم يفسد صلاته

وخرج الوقت في جلال الصلاة **والمتيم اذا وجد الماء** وما صح الحنف اذا انقضت
منه مسحة **وصاحب الجنب اذا سقطت الجنب في الصلاة عن يمينه فسدت صلاته**
صلى اربع ركعات بطوعا ولم يقعد على الثانية لم تقصد صلاته استحسانا
ولو صلى ست ركعات او ثمان ركعات ولم يقعد الا في اخرهن اختلف المتأخ
فيه قال بعضهم تقصد صلاته قياسا واستحسانا وقال
بعضهم هذا الاول سوا **ابن حنيفة** **ففسدت صلاته** وهو
وما تقدم سوا **المرء اذا ارضعت ولدها في الصلاة تقصد صلاتها**
ولو جاز الصبي وارضع من ثديها وهي كارهة فنزل لبنها فسدت صلاتها
وان مص مصة او مصتين ولم ينزل لبنها لم تقصد صلاتها وان مص ثلاث
مصات تقصد صلاتها وان لم ينزل اللبن اذا قلم المصلي من المصحف فسدت
صلاته في قول **ابن حنيفة** رحمه الله **ولو نظرت في المصحف او المجرى**
وفهم ولم يقعد لا تقصد صلوته هو الصحيح **ولو قرأ من الانجيل او**
التورية او الزبور وهو يحسن القرآن او لا يحسن فسدت صلاته
وكذا لو استند شبرا فيه شبح او فليل فسدت صلاته **ولو اغشى**
على المصلي او حن فسدت صلاته ولو كانت المرأة في الصلاة فقام معها زوجة
بين الخدين فسدت صلاتها وان لم ينزل منها بلة **وكذا لو قبلها**
شهوة او غير شهوة او شهوا شهوة **ولو نظرت الى فرج المطلقة**
طلافا رجعا عن شهوة يصير مراحمها ولا تقصد صلاته في رواية
وكذا لو نظرت المصلي الى فرج امراه عن شهوة حرمت عليه امها وانبتها ولا
تقصد صلاته في رواية **ولو صلى الرجل في قميص محلول الحبل فوقع نظره**
في الردع والحدود على فرجه ذكرنا انه لا تقصد صلوته وفي رواية تقصد

هذا الحديث يدل على ان من صلى في الصلاة فحدثه قبل التسليم ففسد صلاته ولو حدثه بعد التسليم لم يفسد صلاته

هذا الحديث يدل على ان من صلى في الصلاة فحدثه قبل التسليم ففسد صلاته ولو حدثه بعد التسليم لم يفسد صلاته

هذا الحديث يدل على ان من صلى في الصلاة فحدثه قبل التسليم ففسد صلاته ولو حدثه بعد التسليم لم يفسد صلاته

وإذا كان في الصلاة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة

وهو اختيار الشيخ الإمام أبو محمد بن الفضل . ولور نظر انسان من تحت القميص
ورأي عيون المصل لا تقصد صلاة . ولو قبل المصلي امره ولم يستمعها لم
تقصد صلاته . إذا نام المصلي مضطجعا متغيرا فسدت صلاته . ولو نكس
في الصلاة ولم يتحرك فمال نفسه حتى اضطجع اختلفوا فيه قال
بعضهم ينقص طهارته ولا تقصد صلاته وله ان يتوضا ويحيى . وقال
بعضهم لا تقصد صلاته ولا ينقص طهارته كالونام في السجود . ولو نام في
ركوعه او سجوده ان لم يتحرك ذلك لا تقصد صلاته وان تحرك فسدت في السجود
ولا تقصد في الركوع . ولو كتب على يده او في الجوف او في شيء لا يتبين لم تقصد
صلاة وان كتب على الارض مستقبيا فسدت صلاة اذا شرب ولو مضغ
علها فسدت صلاة اذا كثر . ولو اخذ من الخارج سمعة واستلغها فسدت
صلاة في رواية . ولو كان في فيه هليلج فلا كفا فسدت صلاته
وان لم يلقها ودخل في جوفه منها شيء سبيل لم تقصد صلاة في روايه
وكذا لو ابتلع دما خرج من من اسنانه لم تقصد صلاته اذ لم يكن ملأ الفم
وكذا لو قاء اول من ملأ الفم فعاد الى جوفه وهو لا يملك امساكه لا تقصد
صلاة . ولو ادهن راسه او طبعته او انحل او جعل ما الورد على راسه فسدت
صلاة . قال هذا اذا شرب القاروق فصبت الدهن على يده . ولو
كان في يده قمع براسه او طبعته لم تقصد صلاته . ولو سلم انسان على
المصلي فاستأجر رد السلام براسه او يده او اصبعه لا تقصد صلاته
ولو صاح المصلي رجلا يديه التسليم فسدت صلاته . ولو تنفس
شغرا او شغرتين مرة او من بين لا تقصد صلاة . وان تنفس ثلاث
مرات فسدت صلاته . وكذا قبل القبله مرارا متداركا فسدت صلاته
لو صاح المصلي رجلا يديه التسليم فسدت صلاته . ولو تنفس
شغرا او شغرتين مرة او من بين لا تقصد صلاة . وان تنفس ثلاث
مرات فسدت صلاته . وكذا قبل القبله مرارا متداركا فسدت صلاته

ولو لم يمتد في صلاة مقدار نصف واحد لم تقصد صلاته . ولو كان مقدار صفيت
ان يمتد في صلاة واحد فسدت صلاته . وان سنى الى صف ووقف ثم سنى الى صف آخر ولم يمتد
لا تقصد صلاته . ولو رفع المصلي من مقامه ثم وضع من غير ان يحول عن القبلة
لا تقصد صلاته . ولو طلع من المصلي انسان شيئا فاما المصلي براسه نعم
اواراه انسان درهما وقال اجير فاوحى براسه نعم لا تقصد صلاته . ولو رفع
المصلي القبلة في الميرجه لا تقصد صلاته . ولو نكس قد كثر حينا او شعبا
وانشا كلاما مرتبا ولم يذكر ذلك بلسانه لم تقصد صلاته ولو انكف
ربع شعر المراه او ساقها في الصلاة فسدت صلاته . والمعتبر في افساد
الصلاة انكشاف ما فوق الاذنين لاما خفيهما هو الصحيح وفي حرمة
النظر يسوى بينهما هو الصحيح . قال ابو يوسف سافقا
ليس يعون وذراعها كبطنها في طاهر الرواية وعن ابى يوسف وهو رواية
عن ابى حنيفة رحمه الله ذراعها ليس يعون حتى لوصلت الحرة وذراعها
مكشوفة جازت صلاتها وكذا في قدمها روايان **والصحيح** ان
انكشاف ربع القدم يمنع الصلاة وانكف والوجه ليس يعون . وركبة
الرجل والمراه عورة وهو عضو على جده وانكشاف ربعها يمنع الصلاة وفي
رواية البركة مع الخد عضوا واحدا . وكذا المذكر مع الخضيتين عضوان
مختلفان في رواية عضوا واحدا . وفي رواية اذا انكف ربعها جميعا يمنع
الصلاة **والصحيح** هو الاول **اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضا فاستغفرت**
سورة في الوضوء واستغفها هو **الصحيح** القاضي الامام ابو علي
التسني رحمه الله ان لم يجد ثوبا من ذلك لم تقصد صلاة وان وجد منه
ثوبا بان مكن من الاستنجاء وغسل موضع الخجاسة تحت القميص فابدأ عورة

ولو كان في الصلاة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة

وإذا كان في الصلاة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة
أو في ركعة واحدة

وان حكم الصلاة ركعتين واحدة
صلاة بعد الاذان ركعتين
اما اذا لم يرد في ركعة واحدة
صلاة لانه حكم واحد

لو صاح المصلي رجلا يديه التسليم فسدت صلاته . ولو تنفس
شغرا او شغرتين مرة او من بين لا تقصد صلاة . وان تنفس ثلاث
مرات فسدت صلاته . وكذا قبل القبله مرارا متداركا فسدت صلاته
لو صاح المصلي رجلا يديه التسليم فسدت صلاته . ولو تنفس
شغرا او شغرتين مرة او من بين لا تقصد صلاة . وان تنفس ثلاث
مرات فسدت صلاته . وكذا قبل القبله مرارا متداركا فسدت صلاته

لو كان على من صلى صلاة واحدة
 في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء
 لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة
 في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء
 لم يزل يخطئ في الصلاة

صلاة واحدة - الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
 لو قال اللهم اغفر لي ولخالي تقصد صلاة. ولو قال اللهم
 ارزقني خبزك او رزقك لا تقصد صلاة. **وكذا لو قال اللهم ارزقني الخبز** ولو قال
 اللهم اغفر لي تقصد صلاة. ولو راي الهلال في الصلاة فقال زى ومربك الله
 تقصد صلاة. وكذا لو لبى الحاج في صلاته تقصد صلاة ولو قال في الصلاة
 في ايام التوبة الله اكبر لا تقصد صلاة. ولو اذن في الصلاة واراد به الاداء
 فسدت صلاة في قول الى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
 لا تقصد صلاة حتى يقول حي على الصلاة حي على الفلاح. وكذا اذا سمع الاذان
 في الصلاة فقال المصل مثل ما قال المؤذن واراد به جواب الاذان تقصد صلاة
 في قول الى حنيفة رضي الله عنه. وعلى قول ابو يوسف رحمه الله لا تقصد حتى يقول
 حي على الصلاة حي على الفلاح **ولو قال اللهم ارزقني دابة او كرما او زوجي**
امرأه تقصد صلاة فالجواب انه اذا دعى في الصلاة بما جاء في الصلاة او في القرآن
 او في المأثور لا تقصد صلاة. وان لم يكن في القرآن ولا في المأثور ولا في سبيل
 سؤاله من الاجاد تقصد صلاة. وان كان يسئله سؤاله من الاجاد لا تقصد
 ولو قرأ الامام آية الترهيب او الترهيب فقال المعتدي صدق الله وبلغت رسله
 فقد اسأوا ولا تقصد صلاة. ولو قرأ ورع وحيد وهو يأم تقصد صلاة. واذا
 جرى على لسان المصل نعم فان كان ذلك عادة له جرى على لسانه في غير
 الصلاة عادة فسدت صلاة لانه من كلامه وان لم يكن ذلك عادة له لا
 تقصد صلاة لانه قرآن وان قال بالعربية اري فهو بمنزلة قوله نعم
 ان كان ذلك عادة لا تقصد صلاة والا فلا. كما لو قرأ القرآن بالفارسية وهو
 العربية او لا حسن جاز في قول الى حنيفة رضي الله عنه. ولو سبقه الحدث

لو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة

لو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة

في الصلاة فذهب للوضوء فقرأ القرآن في الدخاب او في الرجوع تقصد صلاة
 وان سجد لا تقصد. المصلي اذا وسوسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة
 الا بالله ان كان ذلك في امر الاجرة لا تقصد صلاة وان كان في امر الدنيا فسد
 وما تقصد الصلاة الخطأ في القراءة **فصل في**
قراءة القرآن خطأ وفي الاحكام المتعلقة به بقراءة
 المصلي اذا اخطأ في القراءة فذلك لا يخلو من وجوه اما ان يكون الخطأ في الاعراب
 او بتحريف المشدود او بتشديد المخفف او بتزوير المد في المدة او اذ حال
 المد في غير اوبد ذكر حرف كان حرف او كله مكانه او آية مكان آية
 او بالقدم والمخير او بوصل المفصل او بضم او الخطأ في الشبه **اما**
الخطأ في الاعراب اذا لم يغير المعنى لا تقصد الصلاة عند
 الخلل كما لو قرأ المؤمن والمؤمنات او قرأ لم يجعل له عوجا بالنصب او قرأ
 قواما مكان قواما او قرأ الحمد لله رب العالمين بنصب الدال ونصب
 ميم الرحيم ونون الرحمن. ويغني عن الدال اليا او كسر اليا فان ذلك
 لا يقصد الصلاة لان الخطأ في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فيعذر
 ولهذا لو قال رجل زينت بالحفص او قال لامراء زينت بنصب التاء
 بخد لانه يفهم من الخطأ ما يفهم من الصواب. وان غير المعنى تغير اقام
 بان قرأ وعسى ادم ربه فعوى بنصب ميم ادم ورفع الرب او قرأ البارئ
 المصور بنصب الواو او قرأ انما خشى الله من عباده العلماء بنصب الهاء
 ونصب العين او قرأ نحن طعننا بفتح القاف. وجعلنا بفتح الهمزة
 واتر لنا بفتح اللام. ومن يعجز الذوب الا الله. ابفتح بها الله. وما
 يعلم تاويله الا الله بفتح الهاء. ولا يعجزكم بالله العز وجل بفتح العين وكثير

لو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة

لو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة
 ولو كان على من صلى صلاة واحدة في يومه من صلاة الفجر الى صلاة العشاء لم يزل يخطئ في الصلاة

ولسوف يعطيك ربك فترضى **الطاهر** **تفسد** صلاته • **واما** **اليتيم** فلا يقهر قراها فلا
تكره **لا تفسد** صلاته • وكذا **الوقر** **اليلاف** **قرب** **كريم** **لا تفسد** صلاته • **كلا**
اذا بلغت التراقي **قرا** **الترابي** **العين** **كان** **العاف** **فيل** **لا تفسد** • **والقمة**
لحوت **واوالقمة** **لحوت** **قيل** **لا تفسد** صلاته • **قرا** **هل** **الأك** **حديث** **العاشية**
العاشية **بالعين** **تفسد** صلاته • وكذا **الوقر** **والليل** **اذ** **الغنى** **يعشى** • **وذلت**
قطر **فان** **ليلا** **قراها** **بالضاد** **ضلت** **تفسد** صلاته • **ولو** **قرا** **بالط** **لا تفسد** • **ولو**
قرا **وذلت** **لنا** **ها** **لم** **بالضاد** **تفسد** صلاته • **ولو** **قرا** **بالط** **لا تفسد** • **فظلت** **اغنا** **لم**
قراها **بالضاد** **او** **بالدال** **لم** **تفسد** صلاته • **لم** **يجد** **لها** **قراها** **يردك** **لها** **لا تفسد**
صلاة • **يوم** **يد** **تحت** **اجارها** **قراها** **اجارها** **اختلوا** **فيه** **وال**
بضم **تفسد** صلاته • **قرا** **نا** **حاميه** **بالخا** **حاميه** **تفسد** صلاته • **وتوا** **صونا**
بالحق **وتوا** **صونا** **بالصبر** **قراها** **بالسين** **تفسد** • **لم** **يجعل** **كريم** **في** **تضليل**
قراها **بالدال** **لا تفسد** صلاته • **ولو** **قرا** **بالط** **تفسد** صلاته • **انا** **اعطيت** **اك**
الكوثر **وعند** **الوصل** **بصر** **كا** **الكوثر** **لا تفسد** صلاته • **ولو** **تعد** **ذلك** **بكر** **لك**
وكذا **اذا** **قرا** **الاي** **تعد** **والاي** **تستعين** **بصير** **عند** **الوصل** **كانه** **قرا** **ايا** **كعبد**
وايا **كستعين** **هنا** **ذلك** • **فضل** **لربك** **واخر** **قراها** **وايضا** **تفسد** صلاته
تبت **يدا** **الى** **طوب** **قراها** **تبت** **اذا** **الى** **طوب** **تفسد** صلاته • **حاله** **الخطب**
قراها **بالثا** **حاله** **الحب** **تفسد** صلاته • **رحله** **الثا** **والصيف** **قراها** **والسيف**
بالسين **تفسد** صلاته • **وكذا** **الوقر** **الشا** **بالط** **كان** **لنا** • **قرا** **كعصف** **ما** **كول**
كعصف **تفسد** صلاته • **ولو** **قرا** **يدع** **اليتيم** **عن** **شد** **لا تفسد** صلاته • **ولو** **قرا**
يدع **اليتيم** **بشكين** **الدال** **تفسد** صلاته • **فل** **اعوذ** **رب** **العلق** • **فل** **اعوذ** **رب**
الناس **ترك** **شد** **يد** **الرب** **فيها** **اختلوا** **فيه** **وال** **بضم** **تفسد**

ومن

ومن **شرع** **عاشق** **اذ** **اوقت** **قراه** **فاسق** **تفسد** صلاته • **ولو** **قرا** **وقت** **وجب** • **ومن**
شرع **حاشد** **اذ** **احسد** **قراه** **بالضاد** **حصد** **لا تفسد** صلاته • **من** **الجنة** **والنار**
قراه **بالضد** **من** **الجنة** **لا تفسد** صلاته • **اذا** **لا** **دقناك** **قرا** **بالضاد** **او** **بالط** **تفسد**
صلاة • **ولا** **من** **الحافلين** **قراه** **الحافلين** **بالرا** **تفسد** صلاته • **قرا** **اللون** **من**
الحاسرين **من** **التاكدين** **تفسد** صلاته • **ومن** **كثيرا** **قرا** **كثيرا** **بالبا** **تفسد** صلاته
ان **تبعون** **الا** **الطن** **وان** **الطن** **قرا** **بالضاد** **تفسد** صلاته • **ذ** **لم** **ازي** **لم** **واظهر**
قراه **واظهر** **لا تفسد** صلاته • **ولو** **قرا** **واظهر** **بالضاد** **او** **بالدال** **لم** **تفسد** صلاته
وال **زبون** **دزون** **قل** **موسي** **لم** **حترم** **اقل** **فقرا** • **بالرفع** **لا تفسد** صلاته
اذا **عوا** **قراه** **بالضاد** **اضاعوا** **لا تفسد** صلاته • **وامت** **طايغه** **قراه** **بالط** **فانط**
لا تفسد صلاته • **ولو** **قراه** **بالثا** **تابعه** **تفسد** صلاته • **كلما** **اراد** **وان** **خير** **جوا**
منها **اعيد** **وافيع** • **قراها** **بالدال** **تفسد** صلاته • **حتى** **اذا** **فرغ** **عن** **لوهم** **قراها** **بالرا**
والعين **لا تفسد** صلاته • **وهو** **قراه** • **من** **خير** **الحافلين** **من** **عذاب** **لم** **قرا** **ها**
من **سرد** **الحافلين** **لا تفسد** صلاته • **فعوا** **وصوا** **كبر** **منهم** **قراه** **بالسين** **وصوا**
تفسد صلاته • **نصر** **من** **الله** **وفتح** **قرب** **قراها** **عزيب** **بالعين** **لا تفسد** صلاته
لشفعا **بالنا** **صيه** **تا** **صيه** **قراها** **بالسين** **لا تفسد** • **وكذا** **الوقر** **لشفعا** **بالضاد**
لا تفسد صلاته • **كاذبه** **خاطيه** **قرا** **كاذبه** **بالدال** **لا تفسد** صلاته • **وكذا** **لو**
قرا **خاطيه** **خاتيه** **بالثا** **لا تفسد** صلاته • **هل** **تري** **من** **فطور** **قرا** **تري** **بالط** **طرك**
وفطور **بالثا** **لا تفسد** صلاته • **قرا** **سني** **سني** **للشركي** **للطسري** **بالط**
تفسد صلاته • **قرا** **واما** **الزبد** **فد** **هت** **حفا** **قرا** **واما** **الذهب** **تفسد** صلاته
ولو **قرا** **انوكا** **عليها** **اتوكل** **عليها** **لا تفسد** صلاته • **قرا** **اسلمهم** **ايهم** **بذلك** **عزم**
زيم **تفسد** صلاته • **قرا** **كيف** **ضربوا** **لك** **الاشاك** **كذبوا** **لك** **الامثال** **لا تفسد** قرا

يومئذ تصدق الناس بالدين والطايطر تفسد صلاته ولو رواها بالدين والتا
احلفوا فيه **والسبعون** لا تفسد **قرا** واذا مسه الخير الحزيطر
الي لا تفسد صلاته لانه حرف حرفا وحذف الحرف لا يفسد الصلاة **قرا**
زراي ميثوته وزرايب **والسبعون** الصلاة واما سقناه الى بلد ميت وانزلنا به
الماء فاحيينا به الماء احلفوا فيه **والسبعون** لا تفسد صلاته
قرا اني اريد ان احكك لبي اريد ان احكك تفسد صلاتك **قرا** ما شئ من اية
او نساها من اية نوتها او نوتها لا تفسد صلاته **قرا** اسقواون بلاءه رابعهم
بلاءه رابعهم تفسد صلاته **قرا** ومن ضلل الله قرا بالظا لا تفسد صلاته **قرا**
الحمد لله برفع اللام الاولى لا تفسد صلاته **قرا** ثمانية ايام حصوما بالصا
حصوما **والسبعون** **ابوعصمة** **سعد بن جاد** **المروزي** **رحمه الله** تفسد
صلاة **قرا** فترضع له اخري فتعرض له اخري لا تفسد صلاته **قرا** والذين
بالظا تفسد صلاته **قرا** لعل اطلع الى آله موسى بالظا لم تفسد صلاته **قرا** واتع
فيما اناك الله بالعين واتع لا تفسد صلاته **قرا** وزدوع ودروع بالظا تفسد
صلاته **قرا** لبنا خالصا بالسين خالصا لا تفسد صلاته **قرا** لو قرا سايقا بالصا
لا تفسد صلاته **قرا** انه كان في خفيا خفيا بالظا لا تفسد صلاته **قرا** والجميع
حذرون **قرا** بالصا لا تفسد صلاته **قرا** بل ربع كل ربع بالظا لا تفسد
صلاته **قرا** لا يديرون اهمهم بالظا لا يديرون تفسد صلاته **قرا** لو لا ان تداركه
بالظا تداركه تفسد صلاته **قرا** قل كل مترين فترى بوا بالسين فيها تفسد
صلاته **قرا** يحل حينئذ بالدال حينئذ تفسد صلاته **قرا** وان كنت من المساجد
والساحس تفسد **قرا** واليك سعي وتخف بالظا تفسد صلاته **قرا**
سوف نوتيه اجرا عظيما نضليه اجرا عظيما لا تفسد صلاته **قرا** حفا منشر

تخفا بالسين تفسد صلاته **قرا** ما سبقكم به من احد سبقكم بالعين لا تفسد
صلاته **قرا** واذا لولا انزلنا بالظا لا تفسد صلاته وهو **قرا**
من ومن من الحج بالظا او بالظا لا تفسد صلاته **قرا** ورواها بالظا
او بالظا تفسد صلاته **قرا** وحلوا الله مما فر من الحرف بالظا او بالظا
ما ضر تفسد صلاته **قرا** ولذا لا عين بالظا او بالظا مكان الدال تفسد
صلاته **قرا** وظاف عليها طائف بالظا تفسد صلاته **قرا**
لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ووقف عليه لا تفسد صلاته **قرا**
عن نزل عليه ما غتم وقف عليه **قرا** ات قلت للناس وقف عليه **والسبعون**
لا يتخذوا فوقك عليه **قرا** الا انهم من افكم ليقولون فوقك عليه او **قرا**
ثم تولوا عنه **قرا** لو لمعلم فوقك عليه **قرا** الحشر قادي فقال فوقك
عليه ان وقف لا تقطع النفس في هذه المواضع لا تفسد صلاته **قرا**
من يغيب من مرقدا وقف عليه **والسبعون** هذا وقف حسن **قرا** وما لم يصرح
فوقف عليه واستد بقوله اني كبرت **والسبعون** لو بعد ذلك كبرت وتبطل
صلاته **قرا** في ضلال مبين وقف عليه واستد بقوله اقلوا يوسف لا ياتر ولا
تفسد صلاته **قرا** اعجزت ان يكون مثل هذا الغراب الغبار **والسبعون**
العتية ابو جعفر رحمه الله تفسد صلاته **قرا** اذا قرأ الرحمن علم القرآن
الشیطان علم القرآن تفسد صلاته **قرا** وكذا لو قرأ ذكر في الكتاب الله ادر يس
ذكر ابليس تفسد صلاته **قرا** وكذا لو قرأ اني اخاف ان يسبك عذاب من الرحمن
عذاب من الشيطان تفسد صلاته **قرا** ومن يوتى به ويعمل صالحا ندخله
جنت ومن يفسد بالله تفسد صلاته **قرا** اذا قرأ موصولا وان كان منصوبا
لا تفسد صلاته **قرا** ولو قرأ انكم الرحمن وانكم الشيطان تفسد صلاته **قرا**

لوقا قدس بن الرشد بن الخي قراه بالقاف التي تقسّد صلاته . قراه خلق
في دين الله يتكلمون بالنا تقسّد صلاته . انتمت عليهم قراه بالسلام تقسّد
صلاته . وادّوا عيسى بن لقمان تقسّد صلاته لانه نسبه الى الالب
وليس له اب . ولوقا موسى بن مريم لا تقسّد صلاته لان كلاهما في
القرآن . وليس فيه نسبه من لام له الى الالب ولا تقسّد صلاته ولو
قراه موسى بن عيسى لا تقسّد صلاته في قول محمد رحمه الله واحدا الى واحد
عن ابي يوسف رحمه الله وعليه العامة . ولو قراه عيسى بن عمران تقسّد
صلاته . ولو قراه موسى بن لقمان قال **القصه ابو جعفر والفاضل الامام**
الرحمى رحمه الله عليهما لا تقسّد صلاته بخلاف ما لو نسب عيسى الى
الالب لان عيسى لا اب له ولا كذلك موسى ابن لقمان لان موسى له
اب الا انه اخطا في اسم الالب وموسى ولقمان كلاهما في القرآن ولا تقسّد
صلاته . ولو قراه عيسى بن سارة تقسّد صلاته . وكذا لوقا ومريم
ابنه عمران تقسّد صلاته لانه قراه ليس في القرآن وان اخطا في
القرآنة لم تكن المسئلة فيما ذكرنا من المتابع فيطرد ان كان الخطا في
الاعراب فقد ذكرنا انه ان لم يفيش لا تقسّد صلاته عند الكل
كما لوقا ان المسلمين والمسلمات بنصب التاء وان فحش بان قراه ما لو تعمد
به مكفر وكذلك عند المتأخرين والاعادة احوط وان اخطا بذكر
حرف كان حرفا ولم يخلط المعنى والتي قراه يكون في القرآن
جازت صلاته عند الكل كما لو قراه ان المسلمون ان الظالمون وان لم يخلط
المعنى لكن ما قراه ليس في القرآن كما لو قراه لو قراه قامين بالقط
ولا تدر على الارض من الحارين دوارا وقراه الحي القيام فسدت

90
صلاته في قول ابي يوسف رحمه الله وفي قول ابي يوسف حنيفته
ومحمد رحمه الله عليهما لا تقسّد وان اختلف المعنى ولم يكن
قراه في القرآن بخوة ان يقرأ فيحقا لا صواب السعير نعني
صلاته عند الكل ولا يميز من حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور
العداقي ولا يعتبر بقدر الفصل من الحرفين ولا قرب المتأخر
قاله محمد بن سلمه انما العبرة بالفاق المعنى في قول ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله عليهما ولو جود المثل عند ابي يوسف ولوقا
طن ان لن خور حول كان خور قال ابو العثم الصفار البجلي لا
تقسّد صلاته لان الخور والحوثل مكافئان واحدا ولو قراه
وفرش مرفوعه بالقاف اختلفوا فيه قال بعضهم فسدت
صلاته لان المرفوع ثوب خلق ممزق وثياب اهل الجنة لا تكون
كذلك وقال بعضهم لا تقسّد صلاته لان الرفعة عبارة عن
نفس الشئ يقال ثوب جيد الرفعة اذا كان اصله جيدا ولو قراه
اخذ براس اخيه خبره اليه بالحاول الزا قال بعضهم تقسّد صلاته
لان الحذف قطع والجذر ليس يقطع وقال بعضهم لا تقسّد لان
الحذف هو البس بتمتين ويكون قطعاً وقد لا يكون وادقرا
خبره اليه كان معناه خصه بهذا الاخذ حيث اخذ براسه
ولم ياتخذ براس المامري ولو قراه محررا كان معززنا
قال بعضهم تقسّد صلاته لا بخلاف المعنى لان التعزيز
اهانه والعزير كرامه وقال بعضهم لا تقسّد لان في ذكر الحد
والاكثاف بما دون الحد كرامه قال الله تعالى لويثوا بالله ورسوله

ويعزروه ويوقروه وان زاد حرفا في كلمة ففعل على وجهين ان
 لم يتغير المعنى ومثله ويوجب في القرآن لا تقسّد صلاة في
 قولهم كما لو قرأوا امر بالمعروف والنهي عن المنكر بزيادة الياء
 او قرأوا زادوه الياء بزيادة دال او قرأوا بحسب من
 اوردوها او قرأوا من بعض الله ورسوله يدخله نارا يدخلهم
 بزيادة ميم قال عامة المشايخ رحمة الله عليهم لا تقسّد صلاة
 في قياس قول ابي حنيفة ومحمد رحمة الله عليهما وكذا في قياس
 قول ابي يوسف رحمة الله في روايه وان تعيد المعنى بزيادة
 ان واو الليل اذا غشي والنهار اذا تجلى وما خلق الذكر والا
 وان سعيكم لشتى بزيادة واو او قرأ يس والقرآن الحكم
 وانك لمن المرسلين بزيادة واو فسدت صلاة لانه جعل جواب
 القسم فيها فتقسّد صلاة وان نقص حرفا عن كلمة ان لم يتغير
 المعنى لا تقسّد صلاة في قولهم كما لو قرأ ولقد جاء بقدر رسلنا
 بالبينات ولقد جاءهم بحرف التاء او قرأوا انما انت من المشركين
 ما انت الا شريكنا ملحد الواو او قرأ سبحان الذي سبّه
 ملكوت كل شيء قرأ سبحان الذي سبّه ملكوت كل شيء
 وكذا ما جاء في القرآن بالواو والفاء وبها اذا وابعيرهما
 لم تقسّد صلاة وان حذف حرفا اصليا من كلمة وتغير
 المعنى تقسّد صلاة عند ابي حنيفة ومحمد رحمة الله عليهما كما لو
 قرأوا مزارقنا هم محذوف الراء او الزاي او قرأوا لمقولوا
 دارست بغير دال او قرأوا ما خلقنا انعاما بغير خاء او قرأوا

وجعلنا ان من بعد جيم او قرأوا الليل اذا غشي والنهار
 اذا تجلى وما خلق الذكر والا في حذف الواو عما خلق لان الواو
 فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير جوابا للقسم ويعبر
 بقيا بعد ما كان اثباتا لو تعمد به كقوله فاذا حذر على
 لسانه سهوا او خطا تقسّد صلاة قالوا على قياس قول ابي
 يوسف رحمة الله لا تقسّد صلاة لان المقدر موجود في
 القرآن ولو كانت الكلمة بلاسه فحذف حرفا من اولها او وسطها
 كما لو قرأنا عرسا قرأنا رسا لحذف العين او عرسا بحذف الياء
 تقسّد صلاة اما لتغيير المعنى او لانه يصير لغوا في الكلام وكذا
 لو حذف الحرف الاخر لو ان بقدر ضرب الله مثلا لحذف الباء فان
 كان الحذف على وجه الترخيم لا تقسّد الصلاة وشرطه ان يكون
 بعد التاء في اسم الاعلام وان لا يكون الاسم بلا سابل يكون ربا عيا
 او خماسيا فحذف الحرف الاخر كما لو قرأنا يا مالك يا مال
 لان الترخيم نوع من الغضا حقه فقال يا حارث مكان يا حارثه ويا
 عابسر مكان يا عابسه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لعائشه رضي الله عنها يا عائش وان قدم حرفا على حرف في كلمة
 كما لو قرأ لعفص ما كؤل مكان عصف او قرأت من فتوره
 من فتوره او قرأوا العصر ان الانسان الفخرس مكان خسر
 تقسّد صلاة لان التقديم والتأخير يتغير المعنى وان احط
 بذكر كلمة مكان كلمة فان كان بينهما مخالفة في المعنى
 والثانية لا يوجب مثلها في القرآن تقسّد صلاة في قولهم

قوله ما خلق الذكر والا في حذف الواو عما خلق لان الواو فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير جوابا للقسم ويعبر بقيا بعد ما كان اثباتا لو تعمد به كقوله فاذا حذر على لسانه سهوا او خطا تقسّد صلاة قالوا على قياس قول ابي يوسف رحمة الله لا تقسّد صلاة لان المقدر موجود في القرآن ولو كانت الكلمة بلاسه فحذف حرفا من اولها او وسطها كما لو قرأنا عرسا قرأنا رسا لحذف العين او عرسا بحذف الياء تقسّد صلاة اما لتغيير المعنى او لانه يصير لغوا في الكلام وكذا لو حذف الحرف الاخر لو ان بقدر ضرب الله مثلا لحذف الباء فان كان الحذف على وجه الترخيم لا تقسّد الصلاة وشرطه ان يكون بعد التاء في اسم الاعلام وان لا يكون الاسم بلا سابل يكون ربا عيا او خماسيا فحذف الحرف الاخر كما لو قرأنا يا مالك يا مال لان الترخيم نوع من الغضا حقه فقال يا حارث مكان يا حارثه ويا عابسر مكان يا عابسه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعائشه رضي الله عنها يا عائش وان قدم حرفا على حرف في كلمة كما لو قرأ لعفص ما كؤل مكان عصف او قرأت من فتوره من فتوره او قرأوا العصر ان الانسان الفخرس مكان خسر تقسّد صلاة لان التقديم والتأخير يتغير المعنى وان احط بذكر كلمة مكان كلمة فان كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية لا يوجب مثلها في القرآن تقسّد صلاة في قولهم

فِي الْإِبْثَانِ وَنَعَمْ يَكُونُ بَصْدِيقًا فِي الْمَعْنَى يَقُولُ الرَّجُلُ لَخَيْرُهُ أَلَمْ
 أَعْطِكَ كَذَا الْمُرَاعِلَ هَذَا الْعَبْدُ يَأْتِي أَنْ قَالَ بَلَى يَكُونُ رَدًّا لِلْمَعْنَى
 وَيَصْدُقُ بِقِيَاسِ الْإِبْثَانِ مَعْنَاهُ لَا بَلَّ أَعْطَيْتَنِي وَلَا بَلَّ بَعَثْتَنِي وَأَنْ قَالَ
 نَعَمْ يَكُونُ بَصْدِيقًا فِي الْمَعْنَى مَعْنَاهُ مَا بَعَثْتَنِي وَلَا أَعْطَيْتَنِي فَإِذَا
 اخْتَلَفَ الْمَعْنَى اخْتِلَافًا فَاحْشَا نَقْسُدُ صَلَاتَهُ وَأَنْ أَرَادَ أَنْ
 يَقْرَأَ كَلِمَةً فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ سَطْرُ كَلِمَةٍ أُخْرَى فَرَجَعَ وَقَرَأَ
 إِلَّا الْأَوَّلَى أَوْ رَجَعَ وَلَمْ يَتِمَّ الشَّطْرَ أَنْ قَرَأَ شَطْرًا مِنْ كَلِمَةٍ لَوْ أَمَّتْهَا
 لَا تَنْقَسِدُ صَلَاتُهُ بِسَطْرِهَا وَأَنْ ذَكَرَهُ شَطْرًا مِنْ كَلِمَةٍ لَوْ أَمَّتْهَا
 تَنْقَسِدُ صَلَاتُهُ بِسَطْرِهَا وَلِلشَّطْرِ حُكْمُ الْجُلِّ هُوَ الصَّحِيحُ وَأَنْ
 ذَكَرَ آيَةً مَكَانَ آيَةٍ أَنْ وَقَفَ عَلَى الْأَوَّلَى وَقَفَاتًا مَأْوَابَةً بِالشَّيْءِ
 لَا تَنْقَسِدُ صَلَاتُهُ كَمَا لَوْ قَرَأَ وَالتَّبَيُّنُ وَالرَّسْوَنُ وَقَفَ ثُمَّ اسْتَدْرَجَ
 حَلَقَةً إِلَّا لِسَانَ لَا تَنْقَسِدُ صَلَاتُهُ وَكَذَا لَوْ قَرَأَ أَنْ الدِّينَ امْنُوا
 وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَوَقَفَ ثُمَّ قَرَأَ أَوَّلِيكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ وَأَنْ لَمْ يَقِفْ
 وَقَرَأَ مَوْصُولًا أَنْ لَمْ يَتَغَيَّرَ إِلَّا وَفِي الثَّانِيَةِ كَمَا لَوْ قَرَأَ
 أَنْ الدِّينَ امْنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ حِزَابٌ حَتَّى أَوْفَرَاءُ
 وَجْهِهِ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ أَوَّلِيكَ هُمْ الْكَافِرُونَ حَقًّا لَا تَنْقَسِدُ
 صَلَاتُهُ وَأَنْ تَغْيِيرُ الْمَعْنَى بِأَنْ قَرَأَ أَنْ الدِّينَ الْإِبْرَارَ لِمَعْنَى حُجْمِ وَأَنْ
 الْعِبَارَ لِمَعْنَى لَعَمْرُؤُا أَنْ الدِّينَ امْنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَوَّلِيكَ هُمْ
 شَرُّ الْبَرِيَّةِ أَوْ قَرَأَ وَجْهِهِ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ أَوَّلِيكَ هُمْ
 الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا تَنْقَسِدُ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ اخْتَلَفَ مَا اخْتَلَفَ
 اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَنْقَسِدُ صَلَاتُهُ لِعُمُومِ الْبَلْوَى

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and appears to be a list or a collection of entries, possibly related to the 'Fihrist' mentioned in the caption. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

رب ارنى كيف تحق المطوق قال اولم تؤمن قال نعم اوفرا
الما تكم رسل منكم تتلون عليكم آيات زكركم ويذروكم
لقا يومكم هذا قالوا نعم اوفرا ولوتري ووفوا على رعه
قال ليس هذا بالحق قالوا نعم اوفرا ويوم بعد
الدين لعروا على النار ليس هذا بالحق قالوا نعم تقسده صلاته
لان بلى اذا ذكر عقيب النفي تروا ديه رد النفي والصدق
الان بلى اذا ذكر عقيب النفي تروا ديه رد النفي والصدق

والاول اصح وان ترك كلمة من آية ان لم يتغير المعنى كما لو قرأ وما نذكرى
 نفس ما اذا اكتسب غدا او تركه لا لا تقصد صلاته لانه يعظم به ما
 يعظم بدون الترك وكذا لو قرأ اولين استجبت احوالهم بعد ما
 جاك من العلم وترك من اوقرا وحجاسيه مثلها ولم يذكر السببه
 الثانيه لا تقصد صلاته وان تغير المعنى بترك الكلمة بان قرأ
 فالحمد لا يؤمنون وترك لا اوقرا واد اوتى عليهم القدران
 يسجدون وترك لا تقصد صلاته عند لا العامة لانه اخبر خلا
 ما اخبر الله تعالى ولو اعتقد ذلك بغير فاذا احطت بنفسك
 صلاته وقيل لا تقصد لان فيه بلوي وصنوع والصحيح هو
 الاول وان زاد كلمة في آيه فهذا على وجهين اما ان كانت
 الزايده في القدران او لم تكن ان كانت في القدران ولا تغير
 المعنى بان قرأ لا تقصدون الا الله وبالله الذين احصاوا وبروا ودي القدر
 اوقرا ان الله كان عفورا رحيماء عليهم الله عفورا رحيم اوقرا
 وان تغير لهم فالك انت العزيز المحليم العلم لا تقصد صلاته
 في قولهم وان كانت الزايده تغير المعنى وهي موجوده في القرآن
 لخوان بغير من آمن بالله واليوم الاحد وعلى صالحا وكفرا
 فليهم اجرهم عند ربهم تقصد صلاته اوقرا والذين آمنوا
 وعملوا الصالحات بالله ورسوله وكفروا اولئك سوف
 يؤتيم اجرهم اوقرا واما من نخل واسمعي وآمن وكذب
 بالحقى اوقرا والذين كفروا وكذبوا باياتنا وامنوا اولئك
 اصحاب النار لانه لو بعد ذلك بغير فاذا احطت بنفسك صلاته

وان كان المراد
 من آية ان لم يتغير المعنى
 كما لو قرأ وما نذكرى
 نفس ما اذا اكتسب غدا
 او تركه لا لا تقصد
 صلاته لانه يعظم به
 ما يعظم بدون الترك
 وكذا لو قرأ اولين
 استجبت احوالهم بعد
 ما جاك من العلم وترك
 من اوقرا وحجاسيه
 مثلها ولم يذكر السببه
 الثانيه لا تقصد
 صلاته وان تغير
 المعنى بترك الكلمة
 بان قرأ فالحمد لا
 يؤمنون وترك لا
 اوقرا واد اوتى
 عليهم القدران
 يسجدون وترك لا
 تقصد صلاته عند
 لا العامة لانه
 اخبر خلا ما
 اخبر الله تعالى
 ولو اعتقد ذلك
 بغير فاذا احطت
 بنفسك صلاته
 وقيل لا تقصد
 لان فيه بلوي
 وصنوع والصحيح
 هو الاول وان
 زاد كلمة في
 آيه فهذا على
 وجهين اما ان
 كانت الزايده
 في القدران او
 لم تكن ان كانت
 في القدران ولا
 تغير المعنى بان
 قرأ لا تقصدون
 الا الله وبالله
 الذين احصاوا
 وبروا ودي القدر
 اوقرا ان الله
 كان عفورا
 رحيماء عليهم
 الله عفورا
 رحيم اوقرا وان
 تغير لهم فالك
 انت العزيز
 المحليم العلم
 لا تقصد
 صلاته في قولهم
 وان كانت
 الزايده تغير
 المعنى وهي
 موجوده في
 القرآن لخوان
 بغير من آمن
 بالله واليوم
 الاحد وعلى
 صالحا وكفرا
 فليهم اجرهم
 عند ربهم
 تقصد
 صلاته اوقرا
 والذين آمنوا
 وعملوا
 الصالحات
 بالله ورسوله
 وكفروا اولئك
 سوف يؤتيم
 اجرهم اوقرا
 واما من نخل
 واسمعي وآمن
 وكذب بالحقى
 اوقرا والذين
 كفروا وكذبوا
 باياتنا وامنوا
 اولئك اصحاب
 النار لانه لو
 بعد ذلك بغير
 فاذا احطت
 بنفسك صلاته

وان لم يكن الزايده موجوده في القدران وتغير بها المعنى بان قرأ
 واما تمود مهد نياهم وعصياهم واستحبوا المعنى على الهدى تقصد
 صلاته لانه تغيرا فاحشا لو بعد ذلك بغير فاذا احطت بنفسك صلاته
 هو لاصل في جنس هذه المسائل وان كانت الزايده لا تغير المعنى
 بان قرأ لوان مشره اذا اتمروا استحبوا اوقرا فيها فاكهه ونخل
 ونقحاح ورمان لا تقصد صلاته لانه ليس فيه تغير المعنى بل
 هذه زايده تشبه القدران وما يشبه القدران لا يقصد الصلوة
 مروي ذلك عن ابي حنيفة رضي الله عنه وان ترك آية من سورته
 وقد ترا مقدار ما يجوز به الصلاة جازت صلاته وان وصل في
 غير موضعه او فصل في غير موضعه فقد ذكرنا نحوه وان لم يتغير
 المعنى تغيرا فاحشا بان وقف على الشوط وابتدأ بالجزء
 فقرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقفوا وابتدأ اولئك هم
 خير البرية اوقرا من عمل صالحا من ذكر او انثى وهو مؤمن
 ووقف عليه ثم ابتدأ فليخيه حياه طيبه او فصل بين الوصف
 والموصوف بان قرأ انه كان عبدا ووقف ثم ابتدأ بقوله شكورا
 ومثل هذا لا يحسن ولا يقصد الصلاة وكذا لو فصل بين قوله
 الا نذكر الله نظميين لقلوب لا تقصد الصلاة وان كان لا يحسن
 هذا الوقف لان مواضع الوصل والفصل لا يغير فقا الا
 العلماء وان تغير المعنى تغيرا فاحشا لخوان بغير الله لا اله
 ويقف ثم يبدأ بقوله الا هو اوقرا وقالت اليهود ويقف
 ثم يبدأ بقوله عزيز بن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء

في قوله
 واستحبوا المعنى
 على الهدى
 تقصد
 صلاته
 لانه
 تغيرا
 فاحشا
 لو بعد
 ذلك
 بغير
 فاذا
 احطت
 بنفسك
 صلاته
 هو لاصل
 في جنس
 هذه
 المسائل
 وان كانت
 الزايده
 لا تغير
 المعنى
 بان قرأ
 لوان مشره
 اذا اتمروا
 استحبوا
 اوقرا فيها
 فاكهه
 ونخل
 ونقحاح
 ورمان
 لا تقصد
 صلاته
 لانه ليس
 فيه تغير
 المعنى
 بل هذه
 زايده
 تشبه
 القدران
 وما يشبه
 القدران
 لا يقصد
 الصلوة
 مروي ذلك
 عن ابي
 حنيفة
 رضي الله
 عنه وان
 ترك آية
 من سورته
 وقد ترا
 مقدار ما
 يجوز به
 الصلاة
 جازت
 صلاته
 وان وصل
 في غير
 موضعه
 او فصل
 في غير
 موضعه
 فقد ذكرنا
 نحوه وان
 لم يتغير
 المعنى
 تغيرا
 فاحشا
 بان وقف
 على الشوط
 وابتدأ
 بالجزء
 فقرأ ان
 الذين
 آمنوا
 وعملوا
 الصالحات
 ووقفوا
 وابتدأ
 اولئك هم
 خير البرية
 اوقرا من
 عمل صالحا
 من ذكر او
 انثى وهو
 مؤمن ووقف
 عليه ثم
 ابتدأ فليخيه
 حياه طيبه
 او فصل بين
 الوصف
 والموصوف
 بان قرأ انه
 كان عبدا
 ووقف ثم
 ابتدأ بقوله
 شكورا
 ومثل هذا
 لا يحسن ولا
 يقصد الصلاة
 وكذا لو فصل
 بين قوله
 الا نذكر الله
 نظميين
 لقلوب لا
 تقصد الصلاة
 وان كان لا
 يحسن هذا
 الوقف لان
 مواضع
 الوصل
 والفصل لا
 يغير فقا
 الا العلماء
 وان تغير
 المعنى
 تغيرا
 فاحشا
 لخوان بغير
 الله لا اله
 ويقف ثم
 يبدأ بقوله
 الا هو اوقرا
 وقالت اليهود
 ويقف ثم
 يبدأ بقوله
 عزيز بن الله
 ونحو ذلك
 قال عامة
 العلماء

في قوله
 واستحبوا المعنى
 على الهدى
 تقصد
 صلاته
 لانه
 تغيرا
 فاحشا
 لو بعد
 ذلك
 بغير
 فاذا
 احطت
 بنفسك
 صلاته
 هو لاصل
 في جنس
 هذه
 المسائل
 وان كانت
 الزايده
 لا تغير
 المعنى
 بان قرأ
 لوان مشره
 اذا اتمروا
 استحبوا
 اوقرا فيها
 فاكهه
 ونخل
 ونقحاح
 ورمان
 لا تقصد
 صلاته
 لانه ليس
 فيه تغير
 المعنى
 بل هذه
 زايده
 تشبه
 القدران
 وما يشبه
 القدران
 لا يقصد
 الصلوة
 مروي ذلك
 عن ابي
 حنيفة
 رضي الله
 عنه وان
 ترك آية
 من سورته
 وقد ترا
 مقدار ما
 يجوز به
 الصلاة
 جازت
 صلاته
 وان وصل
 في غير
 موضعه
 او فصل
 في غير
 موضعه
 فقد ذكرنا
 نحوه وان
 لم يتغير
 المعنى
 تغيرا
 فاحشا
 بان وقف
 على الشوط
 وابتدأ
 بالجزء
 فقرأ ان
 الذين
 آمنوا
 وعملوا
 الصالحات
 ووقفوا
 وابتدأ
 اولئك هم
 خير البرية
 اوقرا من
 عمل صالحا
 من ذكر او
 انثى وهو
 مؤمن ووقف
 عليه ثم
 ابتدأ فليخيه
 حياه طيبه
 او فصل بين
 الوصف
 والموصوف
 بان قرأ انه
 كان عبدا
 ووقف ثم
 ابتدأ بقوله
 شكورا
 ومثل هذا
 لا يحسن ولا
 يقصد الصلاة
 وكذا لو فصل
 بين قوله
 الا نذكر الله
 نظميين
 لقلوب لا
 تقصد الصلاة
 وان كان لا
 يحسن هذا
 الوقف لان
 مواضع
 الوصل
 والفصل لا
 يغير فقا
 الا العلماء
 وان تغير
 المعنى
 تغيرا
 فاحشا
 لخوان بغير
 الله لا اله
 ويقف ثم
 يبدأ بقوله
 الا هو اوقرا
 وقالت اليهود
 ويقف ثم
 يبدأ بقوله
 عزيز بن الله
 ونحو ذلك
 قال عامة
 العلماء

رحمة الله عليهم لا تقسّد صلاته لما قلنا من المعنى وقال بعضهم تقسّد
وأما جمل الخفيف والتشديد فقد ذكرنا فيه قول العاصمي رحمه
الله ومن العلماء من قال ترك التشديد إذا كان غير بعيداً فاحسب
كالوقر وأطلبنا عليهم الغمام بالحفيف أو قرأ أن النفس لا مارة بالسوء
بدون التشديد أو شدد كاف أياك نعبد وأياك نستعين تقسّد
صلاة وتبغى أن لا تقسّد لأنه لو زاد حرفاً لا تغير المعنى لا تقسّد
الصلاة وكذا إذا شدد وأما ترك الممدان لم تغير المعنى
كافي قوله أنا أنزلنا إنا أعطيناك لا تقسّد الصلاة وإن غير المعنى
كافي قوله دعاءً ونداءً وحجاً وما أشبه ذلك اختلف المشايخ
فيه حسب اختلافهم في ترك التشديد إذا غير المعنى وأن كان
الرجل من لا يحسن بعض الحروف ينبغي أن يجتهد ولا يعذر
في ذلك فإن كان لا ينطق لسانه في بعض الحروف أن لم يجهد
إيه ليس فيها تلك الحروف فيجوز صلاة ولا يؤمر غيره وكذا
الرجل إذا كان لا يقف في مواضع الوقوف أو يخرج عند القراءة
لا يؤمر غيره وإن وحدته ليس فيها تلك الحروف فقترأها
جازت صلاته عند الحل وإن قرأ الآية التي فيها تلك الحروف
فـ — بعضهم لا يجوز صلاة لأنه ترك القراءة مع القدر
عليها بخلاف الآخر إذا صلى وحده حيث يجوز صلاته
وإن كان يقدر على أن يقترن غيره لأن ذلك قد يكون
وقد لا يكون ولو قرأ في صلاة ما ليس في مصحف الإمام نحو مصحف
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأبي بن كعب رضي الله عنه أن لم

فان الله لا يهدي القوم الظالمين

وكتب في اول السجده واخرها وسبح
الحمد سبحان وحمدا على ملأ
الارض من الطاهر الطاهر
والمعظم المجدد اهلنا
كالمكتوب وان شاء الله
يا رب العالمين ان تقوم
ابن السجده في غير السلام
دوم انه كونه في سجده
وملاح اهلنا كالمجلس
راكب اجزاء ان لا
الامام حاز عند الملك
وسجد على الارض كونه

سجدة لقراءته يوديعا في الصلاة لأنه كراية سجدة في كل
مرتبة فلا يلزمه الاجتداء وتعد الفراغ من الصلاة يجب
سجدة لقراءة صاحبه لان ما وجب بقراءة صاحبه لا يكون صلاته
ولا يوديعا في الصلاة وعلي الثاني سجدة واحدة بقراءته يوديعا
في الصلاة وهل تكرر الوجوب بما سمع من صاحبه ذكر في النواذر
انه تكرر فيجب سجدتين اذا قرع من الصلاة لان ما وجب

بقراءة صاحبه لا تكون صلاته وانما يتكرر عليه الوجوب بقراءة
صاحبه لان مكان صاحبه مختلف حقيقته وانما جعل سجدة واحدة
هو ان الصلاة لا تظهر الاخذ في حق غيره وفي ظاهر الرواية لا يلزمه
بقراءة صاحبه الا سجدة وعليه الاعتماد لانا ان نظرنا الى مكان
السامع مكانه واحد وان نظرنا الى مكان التالي فكانه جعل مكان
واحد في حقه فيجعل كذلك في حق السامع ايضا لان السامع بناء على
الملاوة احموا على انه اذا اختلف مجلس السامع في غير الصلاة والحد
مجلس التالي تكررا الوجوب على السامع تكرار الصلاة اما اذا اختلف
مجلس التالي دون السامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الوجوب
على السامع **رحل بلا آية** السجدة مرارا في الصلاة في ركعة واحدة
لا تكرر الوجوب وان هو امرتين في ركعتين في القياس لا تكرر الوجوب
وبالقياس ايجد الموت **اذا قرأ آية السجدة** فسمعها الامام والقوم الى حصة
لا يجزئ السجدة في الصلاة ولا اذا فرغوا منها **وقال**
رحمه الله يسجد واذا فرغوا من الصلاة وان سمعها رجل ليس بمعصوم
في الصلاة ذكر في النوادر ان عليه ان يسجد قيل هو قول محمد رحمه
الله وان سمعوا ممن ليس معهم في الصلاة سجدة واذا فرغوا من
الصلاة فان سجدا في الصلاة لم يجزهم ولم يفسد صلاتهم
رحل قراء آية السجدة وسجدة برفاءه وشرع في الصلاة
فقرأها مرة اخرى فانه يسجد سجدة اخرى في الصلاة
ولو قرأ آية السجدة خارج الصلاة ولم يسجد حتى شرع في الصلاة
ثم قرأها من اخرى يسجد سجدة واحدة في الصلاة وسقط

والمعنى ان السجدة لا تكرر في ركعتين في القياس
ولا في ركعة واحدة في الصلاة
ولا في ركعة واحدة في الصلاة
ولا في ركعة واحدة في الصلاة

من المصنفين اذ اختلفوا في رواية السجدة في ركعة واحدة
وقالوا لا يسجد الا مرة واحدة في ركعة واحدة
وقالوا لا يسجد الا مرة واحدة في ركعة واحدة
وقالوا لا يسجد الا مرة واحدة في ركعة واحدة

عنه الاولى في ظاهر الرواية ولا يسقط في رواية النوادر ولو قرأ
آية السجدة في الصلاة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه
اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية وسئل اذا سلم
وتكلم ثم قرأ **ولو قرأ آية السجدة** في الصلاة ولم يسجد حتى سلم
فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى
رحل مع آية السجدة من رجل وسمعها من رجل اخرى في ذلك
المكان ثم قرأها هو اجزائه سجدة واحدة وقيل على رواية النوادر
لا يجزئ الا عن قرأته **ولو قرأ آية السجدة** في الصلاة وسمعها
ايضا من رجل ليس في الصلاة فقرأها معه اجزائه سجدة واحدة
وان سمعها من ذلك الرجل قبل قرأته او بعد ما يسجد سجدة
اخرى اذا فرغ وعلى ظاهر الرواية لا يسجد وان سمع المصلي
آية السجدة من رجل وقرأها هو فسجد ثم احدث وذهب الى البناء
ثم عاد فسمع من ذلك الرجل من اخرى قالوا يسجد سجدة اخرى
اذا فرغ لا خلاف المكان حقيقته وقيل هذا على رواية النوادر
وعلى هذا قالوا **ولو قرأ آية السجدة** في الصلاة وسجد ثم احدث
وذهب للبناء ثم عاد فاعادها فانه يسجد سجدة اخرى ويسوي
سماعه وتلاوته مرتين في وجوب السجدة **اذا قرأ الامام**
سجدة وسجدها ثم احدث به رجل اخر لم يسجد ما فيها
يقضي وعن ابي يوسف رحمه الله اذا سجد المصلي مع الامام
ثم قرأها فمما يقضي له يسجد ولو لم يسجد ما مع الامام ثم
قرأها فمما يقضي له يسجد **اذا قرأ آية السجدة**



وان سمع السجدة في صلاة غزاة للامام لم يسجد
ان سمع الامام يسجد وان سجد الامام لم يسجد
ان سمع الامام يسجد وان سجد الامام لم يسجد
ان سمع الامام يسجد وان سجد الامام لم يسجد

من المصنفين اذ اختلفوا في رواية السجدة في ركعة واحدة
وقالوا لا يسجد الا مرة واحدة في ركعة واحدة
وقالوا لا يسجد الا مرة واحدة في ركعة واحدة
وقالوا لا يسجد الا مرة واحدة في ركعة واحدة

على الدابة مرارا وخلفه رجل يسوق الدابة سجدة المصلي سجدة واحدة
والباقي يسجد لكل مرة. إذا قرا المصلي على الدابة عشر مرات وجعل
احترق على الدابة قرا كذلك وسمع كل واحد منهما تلاوة صاحب
كان على كل واحد منهما سجدة للتلاوة وعشر سجرات للتلاوة صاحبه
وهذا على رواية النواذر أما في ظاهر الرواية فيسجد واحد. رجل
قرا آية السجدة على الأرض لم يركب ليس له ان يوي بها ولو قراها
راكبا كان له ان يوي بها قال شمس الامة الحلواني
رحمة الله هذا في ركب خارج المصير فان كان في المصير او ما للتلاوة
لاخره في قول ان يوي حنيفه رحمه الله ولو قرا راكبا لم ينزل لم يركب
كان له ان يوي بها لانه اذا ركبها وجب رجل قرا آية السجدة
في الصلاة فان كانت السجدة في آخر السورة او قربا من آخرها
بعد ما آية او اثنين الى آخر السورة فهو بالخيار ان يركع بها
ينوي التلاوة وان شأ يسجد ثم يعود الى القيام فيختم السورة
وان فصل بها سورة اخري كان افضل وان لم يسجد للتلاوة
على الفور حتى ختم السورة يركع ويسجد لصلاة يسقط عنه
سجدة التلاوة لان بعدا القدر من القراءة لا يقطع الفور ولو
ركع لصلاة على الفور ويسجد يسقط عنه سجدة التلاوة ينوي في
السجدة السجدة للتلاوة او لم ينو فكيف اذا قرا بعد ما آية
واجمعا على ان سجدة التلاوة تاذي بسجدة الصلاة وان لم ينو
للتلاوة واختلفوا في الركوع الشيخ الامام
المعروف بخوارزمي رحمه الله لا يسجد للركوع من السنة حتى تنوب عن

عن سجدة التلاوة ينوي عليه محمد رحمه الله وان قرا بعد السجدة ثلاث آيات
وركع بسجدة التلاوة ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه
الله انه اذا قرا بعد السجدة ثلاث آيات سقط الفور وسوى الركوع
عن السجدة وقال شمس الامة الحلواني رحمه الله لا يقطع
ما لم يقرا الشرح ثلاث آيات واذا سجدة للتلاوة تكرار الخطا
وقال محمد رحمه الله يسجد للرفع ايضا ويقول في سجوده ما يقول
في سجود الصلاة هو الصحيح واذا ختم القرآن وسجد للتحسنة
ثم اتمها في مكانه بقرا آية السجدة لا يسجد مرة اخري اذا قرا
الامام آية السجدة وبعض القوم كان في الركعة فكبيرا للامام للسجدة وحسب
من كان في الركعة انه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة
وكبر فظن القوم انه رفع راسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم
ان لم يزدوا على ذلك لم تقصد صلاتهم لانهم ما زادوا الا ركوعا
وبزيادة الركوع لم تقصد الصلاة المصلي اذا قرا آية السجدة واراد
ان يسجد ساجدا فخذ راسه فذكر في ركوعه انه نوى السجدة
فخذ ساجدا ثم رفع راسه وانما الصلاة اجزاء المصلي اذا سمع آية
السجدة من غيره وسجد مع الثاني ان قصد به اتباع الثاني
تقصد صلاته رجل سمع السجدة من رجل فمسح به ان
يسجد مع الثاني ولا يرفع راسه قبله رجل قرا آية السجدة في غير
الصلاة فاراد ان يركع سجدة روى انه يجوز ذلك مصلي الطوع اذا
قرا آية السجدة وسجد لها فمضت صلاته ووجب عليه قضاؤها
لا يلزمه اعادة تلك السجدة وهذا المصلي اذا قرا آية السجدة ثم اراد

بمسح

سجدة

بمسح

سجدة

فَوَاحِشَ مَا كَفَرُوا وَبِغْيَ الْكَافِرِينَ وَالْكَافِرِينَ أَصْحَابُ الْمَقَدِّمِ
وَالْكَافِرِينَ أَصْحَابُ الْمَقَدِّمِ وَالْكَافِرِينَ أَصْحَابُ الْمَقَدِّمِ

والله اعلم
بما
يقول
الغفار

[illegible]

عن المحقق اذا خرق المصحف واسود وصار خالدا لا يمكن ان
يقرا فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في ارض مخافة ان
تصيبه النجاسة ومكره كتابة القرآن على ما يفرش وتكتب
وكاتبه على الجدران في المحاريب غير مستحسن عند البعض
ولا بأس بتدوين المصحف وتقصيصه عند ابن حنيفة رضي الله عنه
وعن ابى يوسف رحمه الله انه كره ذلك وتكلموا في العطف والمصدر
ومساخنة رحمة الله عليهم جوزوا ذلك ولا بأس بدفع اللوح والمصحف
الى الصبيان من الايباح له من المصحف لا يكتب القرآن وان كانت
الصحيفة على الارض لا يمس به وهو قول مجتهد رحمه الله
وبه اخذ مشايخنا رحمة الله عليهم ولا بأس للحايض والجنب مس
المصحف اذا كان في خريطة او غلاف غير مشرور ومكره ان يخذ
بكمه في طاهر الرواية ولا بأس بان يخذ كتب الفقه بكمه وان
كانت لا تخلو عن ايات لتكرار الحاجة ولا بأس للحايض والجنب
ان يعلم القرآن حرفا حرفا ولا يعلّمه آية تامة ولا ينبغي
للحايض والجنب ان يقرأ التوراة والانجيل والزيور لان الكل
كلام الله تعالى واختلفوا في قراءة القنوت والصنم
انه لا يحدّه رحل تعلم من القرآن ما تجوز به الصلاة كان
علم النافي وتعلم الفقه والاحكام اولى له من صلاة التطوع
رحل قوا القرآن في غير الصلاة فلما انتهى الى قوله يا ايها الذين
امنوا رفع راسه وقال **يا سيدي الاولى** له ان
لا يجعل ذلك ولو فعله في الصلاة تفسد صلاته وهو الصحيح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ان كان من المصير وفنايه اقل من قدر علوة ولم يكن بينهما مزارعه
يعتبر مجاؤون الفنا ايضا وان كان بينهما مزارعه او كانت المسافة
بين المصير وفنايه قدر علوه يعتبر مجاؤون عمران المصير
ولا يعتبر مجاؤون الفنا ولذلك اذا كان هذا الانفضال من وثيق
او من قريب ومصر وان كانت القدرى متصلة برص المصير
فالمعتبر مجاؤنة القدرى هو الصحيح وان كانت القدرى
متصلة بفنا المصير لا برص المصير يعتبر مجاؤون الفنا ولا يعتبر
مجاؤون القرية الرجل اذا قصد بلدة والى مقصد طريقان
احدهما سيره ثلاثة ايام ولما ليك والاحد ونفا فسلك
الطريق الابعد كان مسافرا عندنا المسافر اذا جاوز عمران
مصره فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فحزم
الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا له باب
كان مولد يسكن فيه او لم يكن مولده ولكنه تاهل به وجعله
دار ابيير مقيما بحسب عدم الى الوطن لانه رفض سفره
قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة ايام ولما ليك فيعود
مقيما يتم صلاته الى الوطن واذا خرج منها الى السفر بعد
ذلك تقصيرا الصلاة فاذا انتهى الى مقصده ان كان ذلك وطنا
اصليا له وتفسيره ما قلنا تم الصلاة لانه صار مقيما بحسب عدم
الدخول على العنبر الذي قلنا وان لم يكن وطنا اصليا له فانه
يقصر الصلاة ما لم ينو الاقامة بها خمسة عشر يوما ثم
الاقامة لا تقض الا في موضع الاقامة من تمكن من الاقامة

ان كان من المصير وفنايه اقل من قدر علوة ولم يكن بينهما مزارعه

جمله

الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا له باب
كان مولد يسكن فيه او لم يكن مولده ولكنه تاهل به وجعله
دار ابيير مقيما بحسب عدم الى الوطن لانه رفض سفره
قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة ايام ولما ليك فيعود
مقيما يتم صلاته الى الوطن واذا خرج منها الى السفر بعد
ذلك تقصيرا الصلاة فاذا انتهى الى مقصده ان كان ذلك وطنا
اصليا له وتفسيره ما قلنا تم الصلاة لانه صار مقيما بحسب عدم
الدخول على العنبر الذي قلنا وان لم يكن وطنا اصليا له فانه
يقصر الصلاة ما لم ينو الاقامة بها خمسة عشر يوما ثم
الاقامة لا تقض الا في موضع الاقامة من تمكن من الاقامة

وموضع الاقامة العموان والبيوت المتخذة من الحجر والحدور والخشب
لا للخيام والاحنية والوسر **الغداة** اذا دخلوا دار الحرب
الحاربة ويؤوا الاقامة بها لم يفتح يفتحهم وكذا لو نزلوا في بعض
بيوت الحضر في طاهر الروايه وكذا الرعات اذا كانوا بطون
في المغاور ولطم خيام واجنيه وعن الى يوسف رحمه الله ان
نزلوا موضع كثير الماء والخلأ ونصبوا الخيام ويؤوا الاقامة
خمس عشرة يوما والماء والخلأ يقيمهم تلك المدة ما رواه يقيمهم
وهذا الراكية والاعراب ومن دخل دار الحرب بامان ونوى
الاقامة في موضع الاقامة تحت نية الا فراد السلم في دار الحرب
ولم يتعد منواله فهو على اقامته وان علم اهل الحرب باسلامه
فصوب منهم ويدي سفر ثلاثة ايام ولما ليك لم يعتبر بنية وكذا
الاسير في دار الحرب اذا انفلت منهم ووطن على الاقامة خمسة
عشر يوما في غار او خوة لم يكن مقيما **الكوفي** اذا نوى الاقامة
بمكانه ومن خمسة عشر يوما لم يصير مقيما وان كان مقيما
مسيرة سفر لانه لم ينو الاقامة في احد ما خمسة عشر
يوما وان تاهل بها كان كل واحد من الموضعين وطنا اصليا
له ومن كان مولى عليه فاليه في السفر والاقامة فيه من يلى
عليه كالمراة مع زوجها والعب مع مولاه والجندي مع لأمه
الذي خرى عليه والامير مع الخليفة والاحب مع من استأجره
واما العبد اذا انقلب به صاحب دينه في السفر فله ان
اولمسه ان كان العبد قادرا على قضاء ما عليه ومن

الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا له باب
كان مولد يسكن فيه او لم يكن مولده ولكنه تاهل به وجعله
دار ابيير مقيما بحسب عدم الى الوطن لانه رفض سفره
قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة ايام ولما ليك فيعود
مقيما يتم صلاته الى الوطن واذا خرج منها الى السفر بعد
ذلك تقصيرا الصلاة فاذا انتهى الى مقصده ان كان ذلك وطنا
اصليا له وتفسيره ما قلنا تم الصلاة لانه صار مقيما بحسب عدم
الدخول على العنبر الذي قلنا وان لم يكن وطنا اصليا له فانه
يقصر الصلاة ما لم ينو الاقامة بها خمسة عشر يوما ثم
الاقامة لا تقض الا في موضع الاقامة من تمكن من الاقامة

جمع المجزئة من موضع الحرب الى
المسلمين اذا حاصروا مدائنه
من مدائن اهل الحرب ونوا
الامام بها حصة يسيرة لا اكثر
ممن عندنا مدحه

الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا له باب
كان مولد يسكن فيه او لم يكن مولده ولكنه تاهل به وجعله
دار ابيير مقيما بحسب عدم الى الوطن لانه رفض سفره
قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة ايام ولما ليك فيعود
مقيما يتم صلاته الى الوطن واذا خرج منها الى السفر بعد
ذلك تقصيرا الصلاة فاذا انتهى الى مقصده ان كان ذلك وطنا
اصليا له وتفسيره ما قلنا تم الصلاة لانه صار مقيما بحسب عدم
الدخول على العنبر الذي قلنا وان لم يكن وطنا اصليا له فانه
يقصر الصلاة ما لم ينو الاقامة بها خمسة عشر يوما ثم
الاقامة لا تقض الا في موضع الاقامة من تمكن من الاقامة

قصد ان يقضي دينه قبل ان يمضي حجه عشرين يوما فالحسنة في السفر والاقامة
 حجة للمؤمنين قال النبي قادمي قادمي فالمعتبر فيه الحابس وحكم الاسرى
 من الحرب حكم العبد لا يعتبر بغيره والرجل الذي بعث الى الوالي
 او الخليفة ليوق به اليه فهو بمنزلة الاسير **ولو كان العبد بين**
تولين في السفر فتوى احد التولين لاقامه دون الآخر
 قالوا ان كان بينهما ما يات في الخدمة فان العبد يصلي صلاة الاقامة
 افتخدم المولى الذي نوى لاقامه واذلخدم المولى الذي لم ينو الاقامة
 يصلي صلاة السفر وادانوى المولى لاقامه ولم يعلم العبد بذلك
 حتى صلى اياما ركعتين ثم اخبر المولى كان عليه اعاده تلك الصلوات
 وكذا المراه اذا اخبرها زوجها بنية الاقامة منذ يومين ايام
 لم ينمها اقامة الصلوات في طاهر الرواية عن ابي يوسف ومحمد رحمة
 الله عليهما العبد اذا امر مولا في السفر فتوى المولى الاقامة
 صحت نيته حتى لو سلم العبد على راس الركعتين كان عليهما اعاده
 تلك الصلاة وكذا العبد اذا كان مع المولى في السفر فباعه من
 راس الركعتين كان في الصلاة منقلب وزنه اربعين لو سلم على
 مقما شجاعا لم ترض اذا امر العبد مولا ومعهما جماعة من المسافرين
 فلما صلى ركعة نوى المولى الاقامة صحت نيته في حقهم وفي حق
 عبده ولا يظهر في حق القوم في قول محمد رحمه الله فيصلي
 العبد ركعتين وتقدم واحد من المسافرين ليصل بالقبلة فبذل
 ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلاة اربعين ولو

انما يصلي ركعتين في السفر فتوى احد التولين لاقامه دون الآخر
 قالوا ان كان بينهما ما يات في الخدمة فان العبد يصلي صلاة الاقامة
 افتخدم المولى الذي نوى لاقامه واذلخدم المولى الذي لم ينو الاقامة
 يصلي صلاة السفر وادانوى المولى لاقامه ولم يعلم العبد بذلك
 حتى صلى اياما ركعتين ثم اخبر المولى كان عليه اعاده تلك الصلوات
 وكذا المراه اذا اخبرها زوجها بنية الاقامة منذ يومين ايام
 لم ينمها اقامة الصلوات في طاهر الرواية عن ابي يوسف ومحمد رحمة
 الله عليهما العبد اذا امر مولا في السفر فتوى المولى الاقامة
 صحت نيته حتى لو سلم العبد على راس الركعتين كان عليهما اعاده
 تلك الصلاة وكذا العبد اذا كان مع المولى في السفر فباعه من
 راس الركعتين كان في الصلاة منقلب وزنه اربعين لو سلم على
 مقما شجاعا لم ترض اذا امر العبد مولا ومعهما جماعة من المسافرين
 فلما صلى ركعة نوى المولى الاقامة صحت نيته في حقهم وفي حق
 عبده ولا يظهر في حق القوم في قول محمد رحمه الله فيصلي
 العبد ركعتين وتقدم واحد من المسافرين ليصل بالقبلة فبذل
 ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلاة اربعين ولو

العبد اذا خرج من مولا
 فقال مولا فلم يحكمه فضلي
 اربعين ولم يفتد على راس الركعتين
 لما سارا اما احسن مولا انه
 يصوم صوم سفر حتى خرج
 بعد الصلوات وقال في سفر
 الحمار والراح ان طلائعها
 حانته وعلى هذا الماح اذا طرأ
 بعد ادهر رمضان ولم سوا
 الاقامة صلوات العبد
 محمد

4c

المنزلة
 العبد اذا خرج من مولا
 فقال مولا فلم يحكمه فضلي
 اربعين ولم يفتد على راس الركعتين
 لما سارا اما احسن مولا انه
 يصوم صوم سفر حتى خرج
 بعد الصلوات وقال في سفر
 الحمار والراح ان طلائعها
 حانته وعلى هذا الماح اذا طرأ
 بعد ادهر رمضان ولم سوا
 الاقامة صلوات العبد
 محمد

نظير ما لو صلى مسافر جماعة مقيمين ومسافرين فلما صلى ركعة
 احدث الامام وقولهم مقيما فانه لا يتقلب فرض القوم راحا فكذلك
 مقيما ثم ياذي يعلم العبد ان المولى نوى لاقامته قال
 بعضهم يقوم المولى بازا العبد فيصلي اصبعيه او لا ويسير
 باصبعيه ثم يصلي اربعة اصابع ويشير باصبعه الرابع الكافر
 اذا اسلم وبنه وبين مقصد اقل من ثلاثة ايام كان حكمه حكم
 المقيم وكذا الصبي اذا كان في السفر مع ابيه يترفع الصبي منه
 وبين وطنه اقل من ثلاثة ايام كان مقيما هكذا قاله الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقال غيره من المشايخ
 اذا بلغ الصبي صلى اربعين واذا اسلم الكافر يصلي ركعتين وقال
 بعضهم يصليان ركعتين فاما المسلم المسافر اذا اراد العباد بالله
 ثم اسلم من ساعته وبنه وبين وطنه اقل من ثلاثة ايام سقى مسافرا
 مسلم يقيم ثم اراد العباد بالله ثم اسلم لا يبطل تحيمه فكذا لا يبطل
 سفره وكذا المراه اذا طلقها زوجها في السفر تطليقه ثابته
 او لا ثابا ورعيه واعتدت عدتها وبينها وبين وطنها اقل من
 ثلاثة ايام فاما قبل انقضائها في الطلاق الرجعي كان حكمها حكم
 الروح اذ كان الرجل مقيما في اول الوقت ولم يصل حتى سافر
 في احد الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يق من الوقت
 الا من وما يصح فيه بعض الصلاة لا ترضي لو مات او اغنى عليه
 اغنا طوليا او حتى نحونا مطبقا او حاصية المراه او صارت نفيسا
 اخر في الوقت فسقط كل الصلاة فاما ما ذكره بعض طائفة بعض الصلاة ولو كان

انما يصلي ركعتين في السفر فتوى احد التولين لاقامه دون الآخر
 قالوا ان كان بينهما ما يات في الخدمة فان العبد يصلي صلاة الاقامة
 افتخدم المولى الذي نوى لاقامه واذلخدم المولى الذي لم ينو الاقامة
 يصلي صلاة السفر وادانوى المولى لاقامه ولم يعلم العبد بذلك
 حتى صلى اياما ركعتين ثم اخبر المولى كان عليه اعاده تلك الصلوات
 وكذا المراه اذا اخبرها زوجها بنية الاقامة منذ يومين ايام
 لم ينمها اقامة الصلوات في طاهر الرواية عن ابي يوسف ومحمد رحمة
 الله عليهما العبد اذا امر مولا في السفر فتوى المولى الاقامة
 صحت نيته حتى لو سلم العبد على راس الركعتين كان عليهما اعاده
 تلك الصلاة وكذا العبد اذا كان مع المولى في السفر فباعه من
 راس الركعتين كان في الصلاة منقلب وزنه اربعين لو سلم على
 مقما شجاعا لم ترض اذا امر العبد مولا ومعهما جماعة من المسافرين
 فلما صلى ركعة نوى المولى الاقامة صحت نيته في حقهم وفي حق
 عبده ولا يظهر في حق القوم في قول محمد رحمه الله فيصلي
 العبد ركعتين وتقدم واحد من المسافرين ليصل بالقبلة فبذل
 ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلاة اربعين ولو

4c

انما يصلي ركعتين في السفر فتوى احد التولين لاقامه دون الآخر
 قالوا ان كان بينهما ما يات في الخدمة فان العبد يصلي صلاة الاقامة
 افتخدم المولى الذي نوى لاقامه واذلخدم المولى الذي لم ينو الاقامة
 يصلي صلاة السفر وادانوى المولى لاقامه ولم يعلم العبد بذلك
 حتى صلى اياما ركعتين ثم اخبر المولى كان عليه اعاده تلك الصلوات
 وكذا المراه اذا اخبرها زوجها بنية الاقامة منذ يومين ايام
 لم ينمها اقامة الصلوات في طاهر الرواية عن ابي يوسف ومحمد رحمة
 الله عليهما العبد اذا امر مولا في السفر فتوى المولى الاقامة
 صحت نيته حتى لو سلم العبد على راس الركعتين كان عليهما اعاده
 تلك الصلاة وكذا العبد اذا كان مع المولى في السفر فباعه من
 راس الركعتين كان في الصلاة منقلب وزنه اربعين لو سلم على
 مقما شجاعا لم ترض اذا امر العبد مولا ومعهما جماعة من المسافرين
 فلما صلى ركعة نوى المولى الاقامة صحت نيته في حقهم وفي حق
 عبده ولا يظهر في حق القوم في قول محمد رحمه الله فيصلي
 العبد ركعتين وتقدم واحد من المسافرين ليصل بالقبلة فبذل
 ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلاة اربعين ولو

الحمد لله الذي جعل
العلم من أجل
الدين والدار
الآخرة
والعلم من أجل
الدين والدار
الآخرة

[illegible]

من الشروع فكذا اذا نذر في حال الصلاة وخص صلى الظهر في منزله
 وهو مقيم ثم خرج الى السفر وصلى العشاء في سفره في ذلك اليوم ثم نذر
 انه ترك شيئا في منزله فوجع الى منزله لاجل ذلك برز ذكرانه صلى الظهر
 والعصر فغير طهارة لولجب عليه ان يصلي الظهر ركعتين والعصر
 اربعاً لان صلاة الظهر صارت كافاً لركعتي وصارت ذنباً في الدبر
 في اخير وقتها وهو كان مسافراً في آخر وقت الظهر فصار في
 دمه صلاة السفر اما صلاة العصر فخرج وقتها وهو مقيم
 فوجب عليه صلاة الاقامة مسافراً صلى شهر جميع الصلوات
 ركعتين قال ابو حنيفة رحمه الله بعيد ثلاثين معزياً ولا يزيد
 غيرها وقال ابو يوسف ومحمد وحماد الله عليها بعيد
 ثلاثين معزياً وبعيد صلاة العشاء والفجر والظهر والعصر بعد
 المغرب الاول مسافراً قوماً مسافرين فحدث واستخلف
 من فواتي نوى الاقامة لا صغير ورض من خلفه من المسافرين
 ولو نوى الامام الاول الاقامة بعد ما حدث قبل ان يخرج
 من المسجد صار فرضه ورض من القوم اربعاً فان استخلف الامام
 واحداً من القوم ثم الحليفة صلاة الاقامة مسافراً صلى
 الظهر ركعتين وقام الى الثالثة ناسياً او متعباً فقام مسافراً
 واقدي به في تلك الحالة صلاة الداخل موقوفه ان عاد الامام
 الى العلق فلم صلاة الداخل تأمه لان الامام في حرمة
 الصلاة حين اقتبل به وان لم يعيد ونوى الاقامة في قتلهم
 الثالثة ينقلب ومنه ورض من الداخل اربعاً لانه نوى الاقامة

وهو في حرمة الصلاة وتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضي ما فات
 وذلك ركعتان لان صلاة المعتدي صارت اربعاً ايضاً مسافراً
 او قوماً مقيمين فلما صلى ركعتين نوى الاقامة لا يحقق الاقامة
 بل لنتم صلاة المقيمين لا يصير مقيماً ولا سقيل فرضه اربعاً جماعة
 من المقيمين خلف من لا قراءة عليهم فيما يقتضون كذا ذكره الكرخي
 رحمه الله وكذلك السهو ولا يقدي احدهم بالآخر اما مسند
خارج مع حليته في طلب العدو ولا يعلم اين يدركهم فانهم
 يصلون صلاة الاقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا في المثلث في
 ذلك الموضع فاما في الرجوع ان كانت مدة السفر بقصر وان
 الصلاة والا فلا العبد اذا خرج مع مولا ولا يعلم مسيره المولى
 فانه ليس له ان اخبره انه يسير مدة السفر صلى صلاة المسافر
 وان كان دون ذلك صلى صلاة الاقامة وان لم يخبره بذلك
 ان كان مقيماً قبل ذلك صلى صلاة الاقامة وان كان مسافراً قبل
 ذلك صلى صلاة السفر لعدم المعبر في حقه وكذا الاسير
 مع اسيره وقيل المولى اذا نوى الاقامة انما يطهر نيته في حق
 العبد اذا تلفظ به اما اذا نوى الاقامة في نفسه ولم تلفظ بشيء
 اخبره بذلك بعد زمان لا يظهر ذلك في حق العبد رحل
خارج من بخارا الى اموي اختلفوا فيه قال بعضهم
 يكون سفراً وهو الظاهر لان الابل لا تسير في اقل من ليلة ايام
 ومن اكرهه الى بخارا ينبغي ان يكون كذلك كوفي قدم
 عليه امرأة من حراسان حاحه عن ابي يوسف رحمه الله انفا

من الشروع فكذا اذا نذر في حال الصلاة وخص صلى الظهر في منزله
 وهو مقيم ثم خرج الى السفر وصلى العشاء في سفره في ذلك اليوم ثم نذر
 انه ترك شيئا في منزله فوجع الى منزله لاجل ذلك برز ذكرانه صلى الظهر
 والعصر فغير طهارة لولجب عليه ان يصلي الظهر ركعتين والعصر
 اربعاً لان صلاة الظهر صارت كافاً لركعتي وصارت ذنباً في الدبر
 في اخير وقتها وهو كان مسافراً في آخر وقت الظهر فصار في
 دمه صلاة السفر اما صلاة العصر فخرج وقتها وهو مقيم
 فوجب عليه صلاة الاقامة مسافراً صلى شهر جميع الصلوات
 ركعتين قال ابو حنيفة رحمه الله بعيد ثلاثين معزياً ولا يزيد
 غيرها وقال ابو يوسف ومحمد وحماد الله عليها بعيد
 ثلاثين معزياً وبعيد صلاة العشاء والفجر والظهر والعصر بعد
 المغرب الاول مسافراً قوماً مسافرين فحدث واستخلف
 من فواتي نوى الاقامة لا صغير ورض من خلفه من المسافرين
 ولو نوى الامام الاول الاقامة بعد ما حدث قبل ان يخرج
 من المسجد صار فرضه ورض من القوم اربعاً فان استخلف الامام
 واحداً من القوم ثم الحليفة صلاة الاقامة مسافراً صلى
 الظهر ركعتين وقام الى الثالثة ناسياً او متعباً فقام مسافراً
 واقدي به في تلك الحالة صلاة الداخل موقوفه ان عاد الامام
 الى العلق فلم صلاة الداخل تأمه لان الامام في حرمة
 الصلاة حين اقتبل به وان لم يعيد ونوى الاقامة في قتلهم
 الثالثة ينقلب ومنه ورض من الداخل اربعاً لانه نوى الاقامة

من الشروع فكذا اذا نذر في حال الصلاة وخص صلى الظهر في منزله
 وهو مقيم ثم خرج الى السفر وصلى العشاء في سفره في ذلك اليوم ثم نذر
 انه ترك شيئا في منزله فوجع الى منزله لاجل ذلك برز ذكرانه صلى الظهر
 والعصر فغير طهارة لولجب عليه ان يصلي الظهر ركعتين والعصر
 اربعاً لان صلاة الظهر صارت كافاً لركعتي وصارت ذنباً في الدبر
 في اخير وقتها وهو كان مسافراً في آخر وقت الظهر فصار في
 دمه صلاة السفر اما صلاة العصر فخرج وقتها وهو مقيم
 فوجب عليه صلاة الاقامة مسافراً صلى شهر جميع الصلوات
 ركعتين قال ابو حنيفة رحمه الله بعيد ثلاثين معزياً ولا يزيد
 غيرها وقال ابو يوسف ومحمد وحماد الله عليها بعيد
 ثلاثين معزياً وبعيد صلاة العشاء والفجر والظهر والعصر بعد
 المغرب الاول مسافراً قوماً مسافرين فحدث واستخلف
 من فواتي نوى الاقامة لا صغير ورض من خلفه من المسافرين
 ولو نوى الامام الاول الاقامة بعد ما حدث قبل ان يخرج
 من المسجد صار فرضه ورض من القوم اربعاً فان استخلف الامام
 واحداً من القوم ثم الحليفة صلاة الاقامة مسافراً صلى
 الظهر ركعتين وقام الى الثالثة ناسياً او متعباً فقام مسافراً
 واقدي به في تلك الحالة صلاة الداخل موقوفه ان عاد الامام
 الى العلق فلم صلاة الداخل تأمه لان الامام في حرمة
 الصلاة حين اقتبل به وان لم يعيد ونوى الاقامة في قتلهم
 الثالثة ينقلب ومنه ورض من الداخل اربعاً لانه نوى الاقامة

وهو في حرمة الصلاة وتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضي ما فات
 وذلك ركعتان لان صلاة المعتدي صارت اربعاً ايضاً مسافراً
 او قوماً مقيمين فلما صلى ركعتين نوى الاقامة لا يحقق الاقامة
 بل لنتم صلاة المقيمين لا يصير مقيماً ولا سقيل فرضه اربعاً جماعة
 من المقيمين خلف من لا قراءة عليهم فيما يقتضون كذا ذكره الكرخي
 رحمه الله وكذلك السهو ولا يقدي احدهم بالآخر اما مسند
خارج مع حليته في طلب العدو ولا يعلم اين يدركهم فانهم
 يصلون صلاة الاقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا في المثلث في
 ذلك الموضع فاما في الرجوع ان كانت مدة السفر بقصر وان
 الصلاة والا فلا العبد اذا خرج مع مولا ولا يعلم مسيره المولى
 فانه ليس له ان اخبره انه يسير مدة السفر صلى صلاة المسافر
 وان كان دون ذلك صلى صلاة الاقامة وان لم يخبره بذلك
 ان كان مقيماً قبل ذلك صلى صلاة الاقامة وان كان مسافراً قبل
 ذلك صلى صلاة السفر لعدم المعبر في حقه وكذا الاسير
 مع اسيره وقيل المولى اذا نوى الاقامة انما يطهر نيته في حق
 العبد اذا تلفظ به اما اذا نوى الاقامة في نفسه ولم تلفظ بشيء
 اخبره بذلك بعد زمان لا يظهر ذلك في حق العبد رحل
خارج من بخارا الى اموي اختلفوا فيه قال بعضهم
 يكون سفراً وهو الظاهر لان الابل لا تسير في اقل من ليلة ايام
 ومن اكرهه الى بخارا ينبغي ان يكون كذلك كوفي قدم
 عليه امرأة من حراسان حاحه عن ابي يوسف رحمه الله انفا

من الشروع فكذا اذا نذر في حال الصلاة وخص صلى الظهر في منزله
 وهو مقيم ثم خرج الى السفر وصلى العشاء في سفره في ذلك اليوم ثم نذر
 انه ترك شيئا في منزله فوجع الى منزله لاجل ذلك برز ذكرانه صلى الظهر
 والعصر فغير طهارة لولجب عليه ان يصلي الظهر ركعتين والعصر
 اربعاً لان صلاة الظهر صارت كافاً لركعتي وصارت ذنباً في الدبر
 في اخير وقتها وهو كان مسافراً في آخر وقت الظهر فصار في
 دمه صلاة السفر اما صلاة العصر فخرج وقتها وهو مقيم
 فوجب عليه صلاة الاقامة مسافراً صلى شهر جميع الصلوات
 ركعتين قال ابو حنيفة رحمه الله بعيد ثلاثين معزياً ولا يزيد
 غيرها وقال ابو يوسف ومحمد وحماد الله عليها بعيد
 ثلاثين معزياً وبعيد صلاة العشاء والفجر والظهر والعصر بعد
 المغرب الاول مسافراً قوماً مسافرين فحدث واستخلف
 من فواتي نوى الاقامة لا صغير ورض من خلفه من المسافرين
 ولو نوى الامام الاول الاقامة بعد ما حدث قبل ان يخرج
 من المسجد صار فرضه ورض من القوم اربعاً فان استخلف الامام
 واحداً من القوم ثم الحليفة صلاة الاقامة مسافراً صلى
 الظهر ركعتين وقام الى الثالثة ناسياً او متعباً فقام مسافراً
 واقدي به في تلك الحالة صلاة الداخل موقوفه ان عاد الامام
 الى العلق فلم صلاة الداخل تأمه لان الامام في حرمة
 الصلاة حين اقتبل به وان لم يعيد ونوى الاقامة في قتلهم
 الثالثة ينقلب ومنه ورض من الداخل اربعاً لانه نوى الاقامة

يجوز الطلوع على الدابة خارج المصطفى وقولهم ولا يجوز المكتوب
 لأن عدد ومن الأعداد أن يحاف من نزول الدابة على نفسه أو على
 ابنته من سبع أولص أو كان في طين وردهه ولا يجد على الأرض
 مكانا يابسا أو كانت الدابة حموضا لو نزل لا يمكنه الركوب إلا
 وكان شيخا كبيرا لو نزل لا يمكنه أن يركب ولا يجد من يعينه
 يجوز الصلاة على الدابة في هذه الأحوال لعوله تعالى فإن
 تقم رجلا لا أو ركبنا ولا يلزمه الإعادة إذا قدر من زيارته
 المريض إذا صلى بالأيام ثم قدر فإن صلى على الدابة لم يطهر
 بقدره على إيقاف الدابة تجوز الأيما على الدابة وإن كانت المرأة
 إن كان على الدابة
 والعزير أكثر من ثوبين
 فأسله لا على رجل
 وإن كان عرف
 الحار فله أن يركب
 إن كان على الدابة
 والعزير أكثر من ثوبين
 فأسله لا على رجل
 وإن كان عرف
 الحار فله أن يركب

[illegible]

وهو كأن سقط الا وكان من الراجح يسقط عنه الاجتراف الى العجلة
 المحمل اذا حمل امرأة من العترة الى المصعد كان لها ان يقبل على
 الدابة في الطريق اذا كانت لا يقدر على الركوب والنزول وكذا
 الرجل اذا خاف ان يصلي قائما يراه سبع او عذو ولو صلى قاعدا
 لا يراه كان له ان يصلي قاعدا وكذا لو خاف انه لو صلى قاعدا
 يراه سبع او عذو وجاز له ان يصلي مستلقيا اذا صلى على الدابة
 في محمل وهو يقدر على النزول لا يجوز له ان يصلي على الدابة اذا كانت
 الدابة واقفة الا ان يكون المحمل على عيdan على الارض وامسا
 الصلاة على العجلة ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير
 او لا تسير في صلاة على الدابة تجوز حالة العذر ولا يحبون
 في غيرها وان لم يكن طرف العجلة على الدابة حان وهي بمنزلة
 الصلاة على السريبر وقد مر قبل هذا والله اعلم بالصواب

باب صلاة المريض

قال صلى الله عليه وسلم صلاة المريض ما يستطيع لقوله
عليه السلام لعمران بن حصين رحمه الله صل قائما فان لم تستطع
فقعدا فان لم تستطع فعلى الجنب تومي ايماء فتظن ان قد رعى على
القيام والركوع والسجود يصلي قائما بركوع وسجود لا يخزيه الا
ذلك وان عجز عن القيام وقدر على الركوع والسجود يصلي قاعدا
بركوع وسجود لا يخزيه الا ذلك وان عجز عن القيام وقدر على
الركوع والسجود يصلي قاعدا بركوع وسجود لا يخزيه الا ذلك

وعلی النکس ان کان علیهم طرف
ما یجوز من الخیر اما لکن مانعا

ومن خفض الركوع والسجود وقد جعل يعل قاعداً يعل السجود
الحق من الركوع وكذا لو غلب الركوع والسجود وقد جعل السجود يعل
قاعداً يعل لان القيام وسجدة الى السجود واذا سقطت السجود سقط
الركعة وان صلى قائماً يعل خارج عن الركعة والسجدة لان يعل قاعداً
بأيامه **وقال** رفرحه الله لا يجوز له ترك السجود اذ اقر
عليه ثم انما سقطت عنه لقيامه اذ ان يرد من ركعة او وجعه بالقيام
فان لم يكن كذلك لكان يعل بوجعه لا يجوز له ترك القيام وان
قد جعل بعض القيام دون اتمامه **قال** العفة او جعفر
رحمه الله يقوم قدر ما يقدر فاذا عجز بقدر حتى لو قدر ان
يكبر قائماً ولا يقدر اكثر من ذلك يكبر قائماً ثم يتعبد فان لم يقدر
خفت ان لا خربة صلاة وان كان لا يقدر على القيام الامتثال والوا
يقوم متكباً الا ذلك ويحس المريض في صلاة كيف شاء في رواه
محمد بن ابي حنيفة رضي الله عنه وروى الحسن بن ابي حنيفة
رضي الله عنه ان يترجع عند الافتتاح وعند الركوع يترجس رجلاً
الليدي وعن ابي يوسف رحمه الله انه يركع مترجعا الاحد
اذا كان قيامه ركوعاً يترجس برأسه للركوع لانه عاجز عما هو فوق
اذا عجز المريض عن الايام بالراس في طاهر الرواية يسقط عنه
ومن الصلاة ولا يعتبر الايام بالعينين والحاجين ثم اذا خفت
مرئته هل يترجعه الاعادة اختلفوا فيه **قال** بعضهم ان
تاد عجزه على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان ذلك يترجسه
كافي لا قنوا **قال** بعضهم ان كان يعجز لا يسقط عنه

اذا كان لا يقدر على القيام
فكذلك لا يسقط عنه الركعة
اذا كان لا يقدر على القيام
فكذلك لا يسقط عنه الركعة

اذا كان لا يقدر على القيام
فكذلك لا يسقط عنه الركعة
اذا كان لا يقدر على القيام
فكذلك لا يسقط عنه الركعة

هذا الحديث يدل على ان
المريض اذا عجز عن القيام
فكذلك لا يسقط عنه الركعة
اذا كان لا يقدر على القيام
فكذلك لا يسقط عنه الركعة

الركن والاول اصح لان مجرد الفصل لا يكفي لوجه الخطأ
فكر مجرد رحمة الله في النواذر من قطعت يده من المرفقين وقدماه
من السابقين لا صلاة عليه فثبت ان مجرد العقل لا يكفي لوجه
الخطأ كل من لا يقدر على ادا ركن الا حدث يسقط عنه ذلك
الركن ومن اتى ان يوذى بعض الاركان مع الحدث او بدون
القرآن وبين ان يصلي بالايام سعين عليه الصلاة بالايام لا يجوز
الا ذلك لان الصلاة بالايام اهون من الصلاة مع الحدث او بدون
القرآن لان الاول يجوز حاله الاحار وهو المظوع على الدابة والصلاة
مع الحدث او بدون القرآ لا يجوز الا بعذر والمبتلى من الشرب
معين عليه اهون فاما ولو كان صلى قائماً او قاعداً سال جرحه
وان استلقى على قفاه لا يسيل فانه يقوم ويركع وليجبد لان
الصلاة مع الحدث كما لا يجوز من عذر مع الاستلقاء ايضاً لا يجوز من غير
عذر فاستويا فيرجح الاداء مع الحدث لما فيه من احراز الاركان
وعن محمد رحمه الله في النواذر انه **قال** يصلي مضطجعا
يومي اياماً **مريض خشيته** ثياباً خشيته ان كان لا يسقط شيئاً
الا ويتخير من ساعته يصلي على حاله وكذا اذا لم يتخير شيئاً
لكن لم يفرغ من ساعته بالتحويل **مريض** صلى حالاً
فلما رفع راسه من السجدة الاخيرة في الركعة الرابعة طن ايضاً بالث
خفت في ركع وسجد بالايام فسدت صلاته لانه اسبق الى النافله
قبل اتمام المكتوبة ولو لم يكن في الركعة الرابعة وانما كان في
الثالثة فطن انها ثابته واخذ في القرآه علم انها ثابته لا يتجود

هذا الحديث يدل على ان
المريض اذا عجز عن القيام
فكذلك لا يسقط عنه الركعة
اذا كان لا يقدر على القيام
فكذلك لا يسقط عنه الركعة

هذا الحديث يدل على ان
المريض اذا عجز عن القيام
فكذلك لا يسقط عنه الركعة
اذا كان لا يقدر على القيام
فكذلك لا يسقط عنه الركعة

هذا الحديث يدل على ان
المريض اذا عجز عن القيام
فكذلك لا يسقط عنه الركعة
اذا كان لا يقدر على القيام
فكذلك لا يسقط عنه الركعة

او اضروا بهم فليعلم ان يجمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة ولو ان
 اماما مضروصا ثم تفر الناس عنه لحقوا عدوا وما اشبه
 ذلك ثم عاهدوا اليه فليعلم ان يجمعوا الا باذن مستأنف من
 الامام اذا اراد الرجل ان يسافر يوم الجمعة لا يسافر اذا خرج
 من عمر ان المصروع قبل خروج وقت الطهر لان الجمعة انما تجتنب
 في اخير الوقت وهو مسافر في اخر الوقت **الفردوي**
 اذا دخل المصروع يوم الجمعة ان نوى ان يمكث ثمة يوم الجمعة
 يلزمه الجمعة وان نوى ان يخرج من المصروع يومه ذلك قبل دخول
 وقت الصلاة او بعد الدخول لا الجمعة عليه لان في الفصل الاول
 صار كواحد من اهل المصروع في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم
 يعبر بوصول مع ذلك كان **ماجورا** اذا قدم المسافر يوم الجمعة
 على عزم ان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة
 بجنته عشر يوما ولحق الجمعة في موضعين من مصر واحد
 في قول **ابي يوسف** رحمه الله ولا يجوز في ثلاث مواضع وهكذا
 روى عن **محمد** رحمه الله وروى **صاحب الامالي** عن **ابي يوسف**
 رحمه الله انه لا يجوز في مسجد من مصر واحد الا ان يكون
 بينهما نحو كبير ثم ان حكمه حكم مصريان فان لم يكن بينهما نحو
 الجمعة لمن سبق منهما فان صلوا معا فسدت صلاتهم جميعا
 وعن **محمد بن عبد الله** رحمه الله يجوز الجمعة في ثلاث مواضع ومن
 لا يجتنب عليهم الجمعة من اهل القري والبوادي
 لهم ان يصلوا الظهر نجاء يوم الجمعة باذان واقامة

السرط بالفسكون والحركة
خياله اتخذ وصاح السرط
في باب الخلق امير البلدة كما
يخاراه من العز

وادخلوا في اهل
 القبر فلهذا
 الامور قال بعضهم
 واما قوله الان
 فاعلموا انهم
 انهم فلهذا
 انهم فلهذا

عمره
الحی افند و
قدومه الحکم
لکرمه الخ
و عند محمد ط
ع و آله

ولا يكفينا ان نعطى سوا هذا المعاهد فكذلك ان يكون السواد من جسد المهند المعمد ان السالكين في الجبال

[illegible]

خطوطنا الزمان
والزمان

ابو يوسف رحمه الله لو كان هناك رجال فخطب ولم يسمعهم
 حبان ولا يضر تباعدهم **رَجُل** خطب يوم الجمعة
 بغير اذن الامام والامام حاضر ولا يجوز ذلك الا ان كَوَّنَ
 الامام امره بذلك. اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث
 او جنب ثم اغتسل وصلى بالناس حبان ولو رجع الى منزله
 وجامع او تعدي ثم اغتسل وصلى بالناس لا يجوز الا ان
 يعيد الخطبة. اذا خطب الامام يوم الجمعة واحد
 واستخلف من لم يشهد الخطبة لا يصح حتى لو امره

فلو اذنا الامر له بالخطبة
هو اذن بالخطبة وكذا
الاذن بالخطبة اذن عامه
الجمع وكذا

دولتان خاص
ادجال للهم غلب
ادنام ادسا فون
اروم ارعیدم
سحر اچار

الرجل رجلا شهد الخطبة ليصل الجمعة بالناس لا يجوز لأن التفويض
إلى الأول لم يصح ولا ملك التفويض إلى غيره كما لو أمر صبيا أو عبدا
أو كافرا أو أمراة فأمروهم لا رجلا بذلك لا يجوز لأن
التفويض الأول لم يصح فلا يصح الثاني وإن أحدث الإمام بعد الخطبة
ما سخط من شهد الخطبة إلا أنه محدث واجب وأمر الخليفة
رجلا طاهرا ليصل بالناس جاز لأن التفويض إلى الأول كان
جائزا ولهذا لو اعتزل كان له أن يصل فيملك التفويض إلى غيره
خلاف ما إذا سخط رجلا لم يشهد الخطبة لأن
التفويض إليه لم يصح ولو أحدث الإمام في الصلاة ما سخط
رجلا لم يشهد الخطبة جاز لأن الثاني من صلته على جرمه
بشرها من استجمع شرائط الصلاة وكان الثاني قائما بمقام الأول
ولهذا لو أحدث الثاني لم يشهد الخطبة في صلته كان له أن
يستقبل وكذا لو أحدث هذا الثاني كان له أن يستخلف
أخيه لأن الثاني قائم بمقام الأول فيملك ما يملكه الإمام
الأول إذا أذن الإمام رجلا باقامة الجمعة كان ذلك
أذنا بالخطبة وكذا لو أذن له أن يخطب كان أذنا باقامة
الصلاة ولو قال له اخطب لهم ولا تصل بهم أجزاء أن يصل
بهم إذا خطب للإمام يوم الجمعة فلما فرغ منها قدم عليه
أمير أحد فقدم وصلى بهم الجمعة لا يجوز لأنه لم يخطب
ولم يسمع الخطبة فإن كان الأمير الثاني صلى خلف
الأول ولم يعزله جازت الجمعة ولو عزله الأول

[illegible]

في يوم الجمعة من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ
 حضر في مجلس الخطبة في جامع الخديوية
 السيد الخليل بن محمد بن الحسين بن علي
 القمي الحلي في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ
 حضر في مجلس الخطبة في جامع الخديوية
 السيد الخليل بن محمد بن الحسين بن علي
 القمي الحلي في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ

استقر على الخطبة الاولى فان لم يحضر الامير الثاني وصلى
 الاول الجمعة مع علمه بقدم الثاني جازت الجمعة ما لم يخطب
 الثاني في مجلس الحكم او يوجد منه ما يستدل به على عزل
 الاول اذا خطب الامام يوم الجمعة فاعدا او مضطجعا جازت
 لان الخطبة ليست بصلوة ولهذا لم يشترط فيها الطهارة والاحتياط
 العنقه. اذا خطب الامام يوم الجمعة وفرغ منها فذهب
 ذلك اليوم وجا فورا اخر ومن لم يشهد والخطبة فصل
 بهم الجمعة جاز لانه خطب واليوم حضور فحقق الشرط
 وعن ابي يوسف رحمه الله في النوادر اذا جاء قوم اخرين
 ولم يرجع الاولون فصلي بهم اربعا الا ان يعيد الخطبة وتسحب
 للقوم ان توجهوا الى الامام عند الخطبة لما روى عن
 الرضوي وعطاء رحمه الله عليهما انهما قالوا لا يثب من السنة فيه
 عدان جمله ذلك استعمال الخطب عند الخطبة وبكلمة

الناس في التبع والتقليد عند الخطبة
 بعضهم من كان بعيدا عن الامام ولا يستمع للخطبة لجور
 التبع والتقليد واجتمعوا على ان لا يسمع الخطبة
 لا يتكلم بكلام الناس اما قرأه القرآن والتبع والذكر
 والنفقة قال بعضهم الاشتغال بقراءة القرآن
 وبذكر الله افضل من الانصات وقال بعضهم الانصات
 افضل واما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكما
 من اصحابنا رحمه الله عليهم من كره ذلك ومنهم من

اعلم ان من كان
 بعيدا عن الامام
 ولا يستمع للخطبة
 لجور التبع والتقليد
 واجتمعوا على ان لا يسمع
 الخطبة لا يتكلم بكلام
 الناس اما قرأه القرآن
 والتبع والذكر والنفقة
 قال بعضهم الاشتغال
 بقراءة القرآن وبذكر
 الله افضل من الانصات
 وقال بعضهم الانصات
 افضل

قال لا بأس به اذا كان لا يسمع صوت الخطيب وهكذا
 روى عن ابي يوسف رحمه الله اما من كان قريبا من الامام يسمع
 صوته اختلفوا فيه روى عن ابراهيم النخعي وابراهيم بن مهاجر
 رحمه الله عليه انهما كانا يتكلمان وقت الخطبة فقبل
 لا يسمع النخعي رحمه الله عليه في ذلك فقال اني صليت
 الطهر في داري ثم رجعت الى الجمعة بقتله ولذلك تاويلان
 احدهما ان الناس في ذلك الزمان كانوا فرقان من يوم
 منهم لا يصلح الجمعة لانه كان لا يرى الجأير سلطانا وسلطانهم
 يومئذ كان جابرا فانما كانوا لا يصلون الجمعة لاجل
 ذلك وكان فرق منهم يترك الجمعة لان السلطان كان
 يوجب الجمعة عن وقتها في ذلك الزمان فكانوا يصلون
 الطهر في دارهم ثم يصلون مع الامام ويجعلونها سجدة وقال
 بعضهم ما دام الخطيب في حمد الله تعالى والثناء عليه والوعظ
 للناس فليسمع الاستماع والانصات فاذا اخذ في مدح
 الظلمة والثناء عليهم فلا بأس بالكلام حينئذ قال
 شمس الامية الحلواني رحمه الله عليه الصحيح عندنا
 ان من كان قريبا من الامام يسمع ويسكت من اول الخطبة
 الى اخيرها واستماع الخطبة افضل من رحمة السلام وسميت
 العاطس والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي
 يوسف وهو قول الطحاوي رحمه الله عليهما اذا قال
 الخطيب في الخطبة يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما

رحل

وكتب

صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه ومشايجنا رحمة الله عليهم
 والوايانه لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بل سبغ وسكت
 لان الاستماع فرض والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ممكن
 بعد هذه الحالة ذكر في النوادر عن ابي يوسف رحمه الله اذا
 خطب الامام يوم الجمعة ثم نزل وافتح المقطوع ركعتين خفيفين
 او طويلتين قال ابن امير باعادة الخطبة وان لم يعيدها اجزاء
 وكذا لو افتح الصلاة فافسدتها بان لم يقعد على اس الركعتين
 وصلى اربعاً فانه يعيد الخطبة وان لم يعيدها اجزاء وكذلك
 لو افتتح الجمعة ثم يذكر ان عليه خبر يومه فانه يفتي القائمه
 ويعيد الخطبة وان لم يعيدها اجزاء ويعتبر الامام في
 الجمعة في كل ركعة بفاتحة الكتاب وابته سورة شأو وخبر
 بهما واحلفوا في قراءه رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة
 الجمعة روى انه كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة
 والمناقبين وروى انه كان يقرأ سج اسم ربك الاعلى وصل
 انك حبيب الغاشية والله اعلم بالصواب

باب العیدین
وتكبيرات أيام التشريق

لا يجب الخروج الى صلاة العيد الا على من خب عليه الجمعة
 وتشرط للعيد ما تشرط للجمعة من المصرو والسلطان
 والاذن العام الا في شئين احدهما الخطبة والخطبة في

صلاة العيد تخالف الخطبة في الجمعة من وجهين احدهما
 ان الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلاة العيد تجوز بدونها
 والثاني ان في الجمعة تقدم الخطبة على الصلاة وفي العيد
 تؤخر عن الصلاة فان قدم الخطبة في صلاة العيد جاز ايضا
 ولا تقدم الخطبة بعد الصلاة ويطلب في صلاة العيد خطبتين
 كما هو المعتاد ويحسب بينهما جلسة خفيفة وكبرى في الخطبة
 في العیدین وليس لذلك حدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي ان
 لا يكون اكثر للخطبة التكبير ويكبر في هذا الاصح اكثر مما
 يكبر في خطبة الفطر ولا يخرج المنبر الى الجبانه يوم العيد
 لانه لم يخرج على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا على عهد
 الخلفاء رضوان الله عليهم اجمعين واختلف المشايخ في ثبوت
 المنبر في الجبانه بعضهم لا يكرهه كمالا يحتاج
 الى اخراجه وكال بعضهم يكرهه ويخطب قاما او على دابة
 كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحرم من يدب الى العيد
 يوم الاصح ويحرم بذلك ولا يجزى يوم الفطر عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه وهل يجزى في ايام العید في الاسواق كالي

المعني ابو جعفر رحمه الله سمعت ان مشايخنا رحمة الله عليهم
 يرون ذلك بدعة والسنة ان يخرج الامام الى الجبانه ويختلف
منه يصلي في المصدا بالصعفا والموضي والاصم او يصلي موا
 في الجبانه بالاقوي والاصح وان لم يستطع احدا ذلك
 ذلك ولا يخرج الشواب من النيا في جميع الصلوات

وهذا انما هو ان ملاه
 العيد وهو منعه من
 بالانفاق

وأما العجايز فالسبب أبو حنيفة رحمه الله يخرج العجوز في
 العيد من العشا والعصر ولا يخرج في الجمعة والعصر والمغرب
 وقال العجوز ان يخرج الى الجماعة في جميع الصلوات وجميعها
 على ان العجوز لا تشافر بعين محرم ولا تخلو برجل شابا كان
 أو شيخا ولها ان تصالح الشيخوخة ولا يخرج **العبد الى العيد**
والجمعة بغير اذن المولى وإذا اذن له المولى اختلفوا فيه
 قال بعضهم له ان تخلص ولا يخرج وقال
 بعضهم عليه ان يخرج اذا اذن له مولاه وان لم ياذن المولى
 لكن يعلم العبد انه لو استأذنها ذن له لا ينبغي له ان تخلص
 عن العيد من الجمعة وان علم انه لو استأذنه يكره ويأتي
 فانه لا يسهل الجمعة والعديد وكذا المراه اذا ارادت ان
 تصوم تطوعا بغير اذن زوجها ان علمت انها لو استأذنت
 زوجها ياذن لها ان تصوم **ورقته صلاة العيد**
بعد ما ارتفعت الشمس قد روي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يجعل الاضحية ويوحدا العطر وليس لصلاة العيد اذان واقامة
 بخلاف الجمعة ولا تطوع في الجاهلية قبل صلاة العيد وله ان
 يطوع بعد ما والافضل ان يصلي اربع ركعات فان تطوع في بيته
 قبل الخروج الى المصلي اختلفوا فيه قال بعضهم يكره
 ومن خرج الى الجماعة ولم يذكر الامام في شيء من الصلوات
 ان شاء انصرف الى بيته وان شاء صلى ولم ينصرف والافضل
 له ان يصلي اربعاً فيكون ذلك له صلاة العشي لما روي عن ابن

ان شاء اذا اردت ان تصلي
 صلاة العشي يوم العيد فليصلي
 بعد ما صلى الامام في الجماعة

في الخارج الصغير قال
 في الخارج الكبير قال
 في الخارج الصغير قال
 في الخارج الكبير قال

حازلان في الضل الاول حين امس لم يكن املا ولا يملك الا بقليل
 في المستقبل اما في الضل الثاني اضاف القليل الى حال الاهلية
 والقليل جعل الاضحية وضع بقليله ومن بعض المشايخ اذا امر
 النبي او امرى يوم الجمعة فوض اليه امر الجمعة واسلم الذبح
 فادرك الصلوة كان له ان يصلي الجمعة بالناس وعلى ما ذكرنا
 لا يجوز ذلك لان التوقيت باطل امام اذا احدث بعد ما
 صلى ركعة من الجمعة فقدم واحد من القوم لا يقدم احدا
 لا يجوز صلاتهم وان قدمه واحد من اصحاب السلطان من فوض
 اليه امر الجماعة كان وكذا اذا قدم القوم واحدا قبل ان يخرج
 الامام عن المسجد كان لا صلاح صلاتهم فان تكلم الذي قدمه للجمع
 او تمسك فمعه فليس عليه ان يسمع بالناس لا يجوز لان الامام
 لم يفيض التقديم الى القوم وانما جاز تقديمه لا صلاح صلاتهم
 فاذا خرج من صلاة الامام لم يبق اماما ولا يصح امره وليس
 على المقتد بالجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعة عند اصحابها
 رحمة الله عليهم وان وجدوا صلاة وكذا الماعى في قوله
 ان حنيفة رضى الله عنه وان وجد قايلا وقال
 رحمه الله الامم اذا وجد قايلا لم يزمه والعقد بعد رحمة
 الله ان الاعشى فاذا روى السعي الا انه لا يثبت فيه فافرا وجب
 قايلا يلزمه كالحج اذا لم يثبت الا انه لا يثبت فيه فافرا وجب
 عن السعي فلا يلزمه والسعي الا انه لا يثبت فيه فافرا وجب
 عن السعي لا يلزمه الجمعة كل يوم والمولى ان يمنع عنه عن

وقيل لا يجوز ان يستمر رجل
 وان كانا كشد بعد الزود
 في الصلاة

المحقق عن السلطان ساجد ان الخليفة
 الياقوت والحمام

الجمعة والجماعات والعيدين وعلى المذاهب الجمعة وكذلك
 حتى البعض اذا كان سعي والعيد الذي حضر مع مولاه باب
 العيد لحفظ الدابة وليس على العيد المذاهب ولا على العيد الذي
 يودي الضريبة عنه ولا على العيد الذي يودي الضريبة
 او حضر الجور حده الله المستاجر ان يمنع الاجير عن حضور
 الجمعة ولا على الدوق رجة الله ليس له ان
 يمنع الاجير في المصير عن حضور الجمعة لكن سقط عنه الاجير
 بعد راحة له فان كان كان بعيد او ان كان قريبا
 لا يحيط عنه شيء من الاجور وان كان بعيدا او اشتغل قدر ربع
 النهار سقط عنه ربع الاجور وان كان سبب الاجير سقط
 من الربع بقدر اشتغاله في الصلاة لم يكن له ذلك
 ابو حنيفة رضي الله عنه والى المصنف اذا اقبل فاقرب
 بان يصلي الجمعة بالناس وصلى هو الظاهر في منزله
 ثم وحده حقه فخرج وخطب بغيره وصلى يوم الجمعة
 اجزائة واجزاهم فخلعت او اسافر وهو في العتري
 ليس له ان يجمع بالناس ولو حضر من امصار ولايته
 فجمع بها وهو مباح لان صلاة غيره يجوز باذنه ففلا
 اولي الامام او ائمة اهل سمران يجمعوا له ان
 يجمعوا كان له ان يخطبهم في سبب الفقه رحمة
 ابو حنيفة رحمه الله اذا اقام محظرا بسبب الاسباب
 او اراد ان يخرج ذلك الموضع من ان يكون مبرا امامه اني منعنا

فان
 فامر

سائر اذا ارد
 صلاة العتيق يوم
 عيد ما يصلي له

في اليوم الاول بعد يصلي في اليوم الثاني وان فاتت بعد عذر
 لا يصلي في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم الثاني عذر او غيره
 عذر لا يصلي بعد ذلك **واما عيد الاضحي ان فات في اليوم**
الاول بعد او بعذر عذر يصلي في اليوم الثاني فان فات في اليوم
 الثاني عذر او بعذر عذر يصلي في اليوم الثالث فان فات في
 اليوم الثالث عذر او بعذر عذر لا يصلي بعد ذلك **امسا**
صلى بالناس صلاة العيد يوم العطير على غير وضوء وعلم بذلك قبل
 الروا ان اعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من العتيد
 وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من العتيد لم يخرج وان كان
 ذلك في عتيد الاضحي فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس حبان
 ذبح من ذبح وخبر من العتيد وصلى وكذا ان علم في اليوم
 الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس فان زالت الشمس خرج
 من العتيد وصلى ما لم تزل فان علم بعد ما زالت الشمس في
 اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك وان علم يوم الحذر قبل الزوال
 نادى في الناس بالصلاة وحان ذبح من ذبح قبل العلم
 ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزول الشمس ولا يصلي
 صلاة العيد راكبا كما لا يصلي الجمعة والمكوبة خلا
 صلاة الجنان لا يفتي بصلاة من كل وجه **فان**
 بعض المشايخ وفي الروايات الطاهرة اذا صلوا على حبان راكبا
 في القياس يجوز وفي الاستصحاب لا يجوز والسهر في صلاة العيد
 وفي صلاة الجمعة والمكوبة وملا الطوع سواء ومشايخنا

عن ابن ابي خزيمة كان
 لا يحضر الا ساءه وان كان
 مقداسا

في صلاة العيد
 في صلاة العيد

رحمة الله عليه قالوا لا يسجد للسجود في العيد والحجفة فلا يصح التمسك
في الفضة والله اعلم

باب غسل الميت وما يتعلق به من الصلاة على الجنازة واليقين عند ذلك

كل مسلم حلف قتل ظمأ ولم يجد من دمه بدل هو مال ولم يرث لم يغسل قتله اهل البغي وقطاع الطريق واهل الحرب بسلاح او عنبر **وكذا المسلم** اذا قتل بغيره في قول الى حنيفة ومحمد بن حنبل رحمته الله عليها يغسل ويصلي عليه لادامات الامنان لا بأس بان يودن قرابته واخوانه بموته ويكره الذنابي الانواق وكيفية الغسل ان خشد الميت عندنا ويوضع على عورته خرقه فترد راع ستر من سريته الى ركبته في رواه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لان النظر الى عورة الميت حرام لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا تنظر الى فخذ حي ولا ميت وفي طاهر الرواية يوضع خرقه تسترا السوء وحدها ثم يغسل ما تحت الخرقه لكن لا يغسل السوء بيده ولا يمسها بل يجعل في يده خرقه ويغسل سؤته بتلك الخرقه كيلا يمس عورته بغير خرقه كما لو ماتت المرأة بين اجانب يمسها احثي خرقه عند الضرورة ثم يوضو وضوء للصلاة الا اذا كان معبرا فلا يوضو ويندا بالميا من اعتبارا بما لو اغتسل في حيوته ولا يفيض ولا يستشق

المرء اذا مات في يوم الجمعة فليغسله في يوم الجمعة ولو مات في يوم السبت فليغسله في يوم السبت ولو مات في يوم الاثنين فليغسله في يوم الاثنين ولو مات في يوم الثلاثاء فليغسله في يوم الثلاثاء ولو مات في يوم الأربعاء فليغسله في يوم الأربعاء ولو مات في يوم الخميس فليغسله في يوم الخميس ولو مات في يوم الجمعة فليغسله في يوم الجمعة

المرء اذا مات في يوم الجمعة فليغسله في يوم الجمعة ولو مات في يوم السبت فليغسله في يوم السبت ولو مات في يوم الاثنين فليغسله في يوم الاثنين ولو مات في يوم الثلاثاء فليغسله في يوم الثلاثاء ولو مات في يوم الأربعاء فليغسله في يوم الأربعاء ولو مات في يوم الخميس فليغسله في يوم الخميس ولو مات في يوم الجمعة فليغسله في يوم الجمعة

المرء اذا مات في يوم الجمعة فليغسله في يوم الجمعة ولو مات في يوم السبت فليغسله في يوم السبت ولو مات في يوم الاثنين فليغسله في يوم الاثنين ولو مات في يوم الثلاثاء فليغسله في يوم الثلاثاء ولو مات في يوم الأربعاء فليغسله في يوم الأربعاء ولو مات في يوم الخميس فليغسله في يوم الخميس ولو مات في يوم الجمعة فليغسله في يوم الجمعة

المرء اذا مات في يوم الجمعة فليغسله في يوم الجمعة ولو مات في يوم السبت فليغسله في يوم السبت ولو مات في يوم الاثنين فليغسله في يوم الاثنين ولو مات في يوم الثلاثاء فليغسله في يوم الثلاثاء ولو مات في يوم الأربعاء فليغسله في يوم الأربعاء ولو مات في يوم الخميس فليغسله في يوم الخميس ولو مات في يوم الجمعة فليغسله في يوم الجمعة

المرء اذا مات في يوم الجمعة فليغسله في يوم الجمعة ولو مات في يوم السبت فليغسله في يوم السبت ولو مات في يوم الاثنين فليغسله في يوم الاثنين ولو مات في يوم الثلاثاء فليغسله في يوم الثلاثاء ولو مات في يوم الأربعاء فليغسله في يوم الأربعاء ولو مات في يوم الخميس فليغسله في يوم الخميس ولو مات في يوم الجمعة فليغسله في يوم الجمعة

ومن العلماء من قال بجعل الخاء الفاسل حذقة في اصبعه تمسح بها اسنانه ولهاية ولشقه ويدخل في مخبره ايضا وعليه الناس اليوم ثم يغسله كما هو المعروف **السقطة** التي لم يتم اعضه ولا يصلي عليه بانفاق الروايات واختلفوا في غسله والخيار ان يغسل ويدفن ملفوفا في خرقه وان سقط الفلام من بطن امه ميتا يغسل ويكفن ولا يصلي عليه وفي تيمية كلام **اذ احيرى الماء على ميت او اصابه مطر** عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يتوب عن الغسل لانا امرنا بالغسل واصابة المطر وجريان الماء ليس بغسل **الحديث** يغسل لانا في قول ابي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله في رواه ان يوى الغسل عند الاحداث من الماء يغسل مرتين **واذا لم ينو يغسل بلا ماء** وعنه في رواه يغسل مرة واحدة **اذا غسل الميت ثم خرجت منه نجاسة** لا تكر الغسل **الصغير والصغيرة اذا لم تبلغا حديد السقوة** يغسلهما الرجال والنساء لانه ليس لعضائهما حكم العورة وفي الاصل قال قتال ان تكلم وعنه ابي يوسف رحمه الله كبره ان يغسلها الا جنى الحصى والمحبوب كالغسل **وسمى الحنثي** وقل يغسل في ثيابه **اذا كان للمرأة محرم يمسها باليد** واما الاخي فحده على يده ويغض بصره عن راعيا **وكذا الرجل** في امراته الا في غرض البصيرة ولا فرق بين الشابة والعجوز **جبل** مات ولم تحب واماءة فيصوم وصاوا عليه ثم وجدوا ما غسل ويصلي عليه **ثانيا في قول** ابي يوسف رحمه الله وعنه في

المرء اذا مات في يوم الجمعة فليغسله في يوم الجمعة ولو مات في يوم السبت فليغسله في يوم السبت ولو مات في يوم الاثنين فليغسله في يوم الاثنين ولو مات في يوم الثلاثاء فليغسله في يوم الثلاثاء ولو مات في يوم الأربعاء فليغسله في يوم الأربعاء ولو مات في يوم الخميس فليغسله في يوم الخميس ولو مات في يوم الجمعة فليغسله في يوم الجمعة

في رواية يغسل ولا تغتسل الصلاة من رجليه حتى يتم وصلي ثم وجده مائتاً
بعد ذلك وعن محمد بن حماد في ميت دفن قبل الغسل فاما لو اعلبه
التراب قال يغسل على قبره ولا ينشئ وعن محمد بن حماد في
الغواير اذا كفن الميت وبقي منه عضو لم يغسل يغسل ذلك العضو
وان بقي اصبع وهو ذلك لا يغسل ميت غلبه من غزبه الغل
اجزاء ذلك ادامات الرجل وليس له رجل ممة امته وامته عن
غير ثوب الا من يعق موته ولا تغسل الامه مولاها وكذلك امر
الولد وعن ابي يوسف رحمه الله للمجومة والصائمة ان تغسل
زوجها اذا مات الرجل عن امراته فماتت ان الميت او اريدت
والعباد بالله او وقعت المجزئة منها سبب من الاسباب لم
يغسلها ان تغسله اذا طاهر الرجل عن امراته ثم مات عنها كان
لها ان تغسله منكوبة الرجل اذا تزوجت بزوج ودخل بها حتى
وجبت عليها العدة ثم فرق بينهما وردت الى الزوج الاول فان غلب
ومر به العدة عن نكاح فاسلم لم يكن لها ان تغسله وان اعصت عدتها
في حياتها او بعد وفاته كان لها ان تغسله رجل له امرأتان
فقال احدكما طالق لانا ثم مات قبل ان يبين لهما واحدة منهما
ان تغسله ولهما الميراث وعليهما عدة الوفا والطلاق ادامات
الرجل عن امراته المجوسية لا تغسله فان اسلمت كان لها ان
تغسله ادامات الرجل عن امراته وانما في عدته لم تغسله
وان اعصت عدة اختها كان لها ان تغسله ادامات الرجل
فاقامت امرأتان اختان كل واحدة منهما الله انه موحى

في رواية يغسل ولا تغتسل الصلاة من رجليه حتى يتم وصلي ثم وجده مائتاً بعد ذلك وعن محمد بن حماد في ميت دفن قبل الغسل فاما لو اعلبه التراب قال يغسل على قبره ولا ينشئ وعن محمد بن حماد في الغواير اذا كفن الميت وبقي منه عضو لم يغسل يغسل ذلك العضو وان بقي اصبع وهو ذلك لا يغسل ميت غلبه من غزبه الغل اجزاء ذلك ادامات الرجل وليس له رجل ممة امته وامته عن غير ثوب الا من يعق موته ولا تغسل الامه مولاها وكذلك امر الولد وعن ابي يوسف رحمه الله للمجومة والصائمة ان تغسل زوجها اذا مات الرجل عن امراته فماتت ان الميت او اريدت والعباد بالله او وقعت المجزئة منها سبب من الاسباب لم يغسلها ان تغسله اذا طاهر الرجل عن امراته ثم مات عنها كان لها ان تغسله منكوبة الرجل اذا تزوجت بزوج ودخل بها حتى وجبت عليها العدة ثم فرق بينهما وردت الى الزوج الاول فان غلب ومر به العدة عن نكاح فاسلم لم يكن لها ان تغسله وان اعصت عدتها في حياتها او بعد وفاته كان لها ان تغسله رجل له امرأتان فقال احدكما طالق لانا ثم مات قبل ان يبين لهما واحدة منهما ان تغسله ولهما الميراث وعليهما عدة الوفا والطلاق ادامات الرجل عن امراته المجوسية لا تغسله فان اسلمت كان لها ان تغسله ادامات الرجل عن امراته وانما في عدته لم تغسله وان اعصت عدة اختها كان لها ان تغسله ادامات الرجل فاقامت امرأتان اختان كل واحدة منهما الله انه موحى

ودخل بها ولا يغسل استهما الاولى لم يغسله واحدة منها وميراث
امراه واحدة منها وينبغي ان يكون فاسل الميت على الطهارة وكبره
ان يكون حايضاً او جنباً ولا بأس بجلوس الحايض والجنب عنده
وقت الموت امراه ماتت والولد في بطنها يضرب قال
محمد رحمه الله يسقى بطنها ويخرج الولد لا يسع الا ذلك اذا عاش
المجروح في المعركة يوماً غسل وان عاش اقل من يوم لم يغسل في
قول محمد رحمه الله وهذا روى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه
اذا جرح الرجل فتأمل قليلاً مات غلبه الا ان يسقط
في الموضع الذي جرح فيه فيموت فلا يغسل ومن اوصى بوصيه غسل
الفقيه ابو حنيفة رحمه الله اما سطل الشهادة
بالوصية اذا زادت الوصية على كلمتين اما الكلمة والحلمتان
لا سطل الشهادة ومن قتل في حاله الخراب بفعل نفسه بان اصابه
سيفه او سهمه غسل في قول محمد رحمه الله ولا يغسل في قول
ابي يوسف رحمه الله ولا يغسل من قتل بالجر ولو خذلك في غير المحاربة
في قول ابي حنيفة رضي الله عنه لان هذا القتل يوجب الدية عنده
ومن قله السبع او احترق بالنار او تردى من جبل او مات
ختم هدم او قتل بقصاص او رجم او قله انسان دافعاً عن
نفسه او ماله غلبه ومن قله او قله المرأة زوجها ولها منه
ولد لم يغسل لان قله وقع بوجبا للقصاص وانما وجبت الدية
لنقد راسه في القصاص وليس في غسل الميت استعمال القطن
في الروايات الظاهرة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه جعل القطن
البقي في اذن من قسم لوعن ماله او عن ماله او عن ماله او عن ماله

في رواية يغسل ولا تغتسل الصلاة من رجليه حتى يتم وصلي ثم وجده مائتاً بعد ذلك وعن محمد بن حماد في ميت دفن قبل الغسل فاما لو اعلبه التراب قال يغسل على قبره ولا ينشئ وعن محمد بن حماد في الغواير اذا كفن الميت وبقي منه عضو لم يغسل يغسل ذلك العضو وان بقي اصبع وهو ذلك لا يغسل ميت غلبه من غزبه الغل اجزاء ذلك ادامات الرجل وليس له رجل ممة امته وامته عن غير ثوب الا من يعق موته ولا تغسل الامه مولاها وكذلك امر الولد وعن ابي يوسف رحمه الله للمجومة والصائمة ان تغسل زوجها اذا مات الرجل عن امراته فماتت ان الميت او اريدت والعباد بالله او وقعت المجزئة منها سبب من الاسباب لم يغسلها ان تغسله اذا طاهر الرجل عن امراته ثم مات عنها كان لها ان تغسله منكوبة الرجل اذا تزوجت بزوج ودخل بها حتى وجبت عليها العدة ثم فرق بينهما وردت الى الزوج الاول فان غلب ومر به العدة عن نكاح فاسلم لم يكن لها ان تغسله وان اعصت عدتها في حياتها او بعد وفاته كان لها ان تغسله رجل له امرأتان فقال احدكما طالق لانا ثم مات قبل ان يبين لهما واحدة منهما ان تغسله ولهما الميراث وعليهما عدة الوفا والطلاق ادامات الرجل عن امراته المجوسية لا تغسله فان اسلمت كان لها ان تغسله ادامات الرجل عن امراته وانما في عدته لم تغسله وان اعصت عدة اختها كان لها ان تغسله ادامات الرجل فاقامت امرأتان اختان كل واحدة منهما الله انه موحى

في رواية يغسل ولا تغتسل الصلاة من رجليه حتى يتم وصلي ثم وجده مائتاً بعد ذلك وعن محمد بن حماد في ميت دفن قبل الغسل فاما لو اعلبه التراب قال يغسل على قبره ولا ينشئ وعن محمد بن حماد في الغواير اذا كفن الميت وبقي منه عضو لم يغسل يغسل ذلك العضو وان بقي اصبع وهو ذلك لا يغسل ميت غلبه من غزبه الغل اجزاء ذلك ادامات الرجل وليس له رجل ممة امته وامته عن غير ثوب الا من يعق موته ولا تغسل الامه مولاها وكذلك امر الولد وعن ابي يوسف رحمه الله للمجومة والصائمة ان تغسل زوجها اذا مات الرجل عن امراته فماتت ان الميت او اريدت والعباد بالله او وقعت المجزئة منها سبب من الاسباب لم يغسلها ان تغسله اذا طاهر الرجل عن امراته ثم مات عنها كان لها ان تغسله منكوبة الرجل اذا تزوجت بزوج ودخل بها حتى وجبت عليها العدة ثم فرق بينهما وردت الى الزوج الاول فان غلب ومر به العدة عن نكاح فاسلم لم يكن لها ان تغسله وان اعصت عدتها في حياتها او بعد وفاته كان لها ان تغسله رجل له امرأتان فقال احدكما طالق لانا ثم مات قبل ان يبين لهما واحدة منهما ان تغسله ولهما الميراث وعليهما عدة الوفا والطلاق ادامات الرجل عن امراته المجوسية لا تغسله فان اسلمت كان لها ان تغسله ادامات الرجل عن امراته وانما في عدته لم تغسله وان اعصت عدة اختها كان لها ان تغسله ادامات الرجل فاقامت امرأتان اختان كل واحدة منهما الله انه موحى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب
أئمة المرسلين

ثم السنة في حمل الجنائز فذا ان حملها اربع نفر من جواسقها الاربع يطوف
كل واحد منهم على جواسقها الاربع يضع مقدمها على يمينه ثم موحسوها
على يمينه ثم مقدمها على يساره ثم موحسوها على يساره روى ابو يوسف
رحمه الله عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه فعل ذلك وكره ان يضعها
على اصل العنق ويقوم بين العودين ويسرع بالجنائز ويمشي
بها عجلة ولا يبطأ كيلا يتحرك الميت والمشي خلف الجنائز
افضل وجوز المشي امامها ما لم يتناعد عن الجنائز ولا ينبغي ان
تقدم كلمه ولا يابس بالركوب في الجنائز والمشي افضل وكره ان
تقدم الجنائز راكبا وكره النوح والصياح واشق الجيوب
ولا يابس بالجا بالرسال الذرع فان كان مع الجنائز نائحه او صائحه
رجبت فان لم تنزجر فلا يابس بالمشي معها وكره رفع الصوت
بالذكر فان اراد ان يذكر الله تعالى فذكره في نفسه وعن
ابراهيم رحمه الله كانوا يكرهون ان يقول الرجل وهو يمشي معها
استغفروا له فغفر الله له ولا يرجع عن الجنائز قبل الدفن بغير
اذن اهلها واذا كان القوم في المصلى فحى الجنائز قال
بعضهم يقولون لما اذا راوها قبل ان توضع للجنائز عن اعناق
الرجال وقال بعضهم لا يقولون وهو الصحيح هذا
حتى كان في الابتداء ثم نسخ اخلفت الروايات فمن موحسها بالصلوة
على الميت ذكر في شرح الصلاة للمسلم الامه الخواني رحمه
الله امام الحلي اولى من ابيه الميت له ان يتقدم ويسلي من غير تقديم
احد وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رضى الله عنه الاب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب
أئمة المرسلين

اول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب
أئمة المرسلين

اولى ولا تقدم امام الحلي الا بادن الان وعند عدم امام الحلي
الميت اولى من سائر العصبات وذكر الشيخ الامام ابو جعفر محمد بن الفضل
رحمه الله السلطان الحق بالصلاة على الميت اذا حضره امام الحلي
ثم الولي ولا تقدم احد غير السلطان وغير امام الحلي الا بادن
الولي وقال القتيبي ابو جعفر رحمه الله اذا حضر السلطان
بقدمه الاوليا فبلى عليها وان حضر والي المصرو والقاضي فالوالي
اولى ان يقدم عليها وان لم حضر الوالي ولا القاضي وخصوصا
الشرط وامام الحلي فصاحب الشرط اولى ان يقدم وان كان
والي المصير خليفه ولم حضر الوالي وحضر خليفه فخلفته اولى بالقدم
من القاضي ومن صاحب الشرط وان لم حضر الوالي ولا خليفته
ولا القاضي ولا صاحب الشرط وحضر الاوليا وامام الحلي ينبغي الاوليا
ان يقدموا امام الحلي وان لم حضر امام الحلي وحضر الموذن
فليس على الاوليا تقديمه وان حضر الوالي وخليفته والقاضي وصاحب
الشرط وامام الحلي والاوليا فاني الاوليا ان يقدموا احدا
من هؤلاء وارادوا ان يقدموا فليصعدوا له ولهم ان يقدموا من سائر
ولا تقدم احد من هؤلاء الا بادنهم وهذا كله ما سئل في حقيقته
وابي يوسف وروى رحمه الله عليه ربه اخذ الحسن رحمه
الله مات رجل وله اخوان لاب وامر فالاكبر اولى فان
اراد الاكبر ان يقدم غيرهما فلا يصعدان منه فان قدم كل احد
مهما رحلا احدهما فالدني قدمه الاكبر اولى وكذا الابن الاكبر
مع الامعز وكذا ابنا العم عند عدم غيرها فان كانت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب
أئمة المرسلين

ان لم يكن له اب
فان كان له اخ
فان كان له اخ
فان كان له اخ

قال ابو بصير

الاول

بعض النسخ ان تولى له والاولى النسخ
 تولى له بالمانحة الاولى النسخ
 المانحة لا تولى له بالمانحة الاولى النسخ
 بعض النسخ ان تولى له بالمانحة الاولى النسخ
 المانحة لا تولى له بالمانحة الاولى النسخ

١٣٥
 ما خلف المساج منه اما للوفاء
 ولا لاسام وصف من القدم
 المساج منه وعلوان يكون
 بعام ابو سباع المسله في صاوك
 من الصف من الزفاف
 ما خلف المساج ولا لاسام
 من امر احمد والصف لاس
 صفنا وكر كلة ولا لاسام في الوكر
 اول وشتاع في يوم مملوك
 الصف ان صف الصف الثاني وكر
 الصف الاول وكر الصف الثالث وكر
 الصف الثاني وكر الصف الثالث وكر
 انهم الحكمون كل الحكم ولا لاسام
 كل لاسام وكر الصف الثالث وكر

اذا حصل العلم في علمه فان
 ما علمه من العلم عليه ما علم
 الاصلان ان ذلك هو العلم

الله وفي الله وعلى مله رسول الله. ولا يسع اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض معصومة او اخذ بالشفعة وان وقع في القبر متاع فعلم بذلك بعد ما اهلوا عليه التراب ينبت وتسحب في القيل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر اوليك القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين فلا بأس به وكذا لو مات في غير بلاد تسحب تركه فان نقل الى مصر اخر لا بأس به لما روي ان يعقوب صلوات الله عليه مات بمصر ونقل الى الشام وموتى عليه السلام نقل تا بوث يوسف صلوات الله عليه من جلس

والسؤال في القبر ان مات
ولم يدفن اباه ان جعل
في القبر ليحضره مصر
الى مصر آخر عالم يدفن لاسيا
والسؤال للكردي روح حتى ان
الرضع يسأل ويلقه الملك
او يلجمه لئلا يتركه

ولا بأس
بأنفسهم
من أنفسهم
وإذا
كانوا
حسنوا
السلوك
حسن الله
عملهم

لا يلبس
لأن القطن
سهو والافن
تدفعه والهك
الذرفه والا
السنة والودف
قد العسل
الانفس ايف وان
فوق ولم

1871

لا ينشئ القبر لان الطاهر ايضا لو ولدت كان الولد ميتا. ولا كبير
عظام اليهود اذا وجد في قبورهم لان حرمة عظامهم حُرمة
عظام المسلم لانه لما حُرِّم ايد اوه في حياته حُبَّ صيانتها
عن السر بعد موته وحرمة القعود على القبر ولو وجد طريقا في
المقبرة وهو نيطن انه طريق احد ثوبه ولا يمشی في ذلك وان لم
يتع ذلك في ضميره لا باس بان يمشی فيه. ويكدره قلع الحطب
والخشيش من المقبرة فان كان باسا لا باس به لانه ما دام
رطبا يسبح فيوئس الميت عسى وعن هذا قالوا لا يسحب
قلع الخشيش الرطب من غير حاجه. اذا قتل المرتد فحضر حفره
وعلق فيها كالحطب ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم ليدفنوه
بخلاف اليهود والنصارى ما نرى رجل في السفينه

[illegible]

عذرت امرأتك كانت ما مضى في طلبها من وكان ما زاد ايمانه وولد حق سفيطها عذرت
عازا انا سفيط رجب ربه فانه لم يبيع حاله احصا اعتقه ولا سفيطته وانا سفيطها
من السفيط الا بصيلا ودر الزنا سره ما خلق حواصلي قطع الا بصيلا والولد يكون ما في السفيط
لا يبيح

والله ان يوظف القانونه قوتها
من المسلمين لكونه

ولا بد من العلم بالاداء وان كانت
جسداً من الغيرة بالافعال العظيمة
الانسان لا يفهم ولا يرى وهو
اعانه جافته وسعي في الربوب
التي في الرجل اذا كان مساكناً

فانه يُعْصَلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُلْقَى فِي الْحِجْرِ وَلَا يَسْرِيَانِ يَدٌ فِي أَثَرِ
أُولَاهِ أَوْ حَمَلِهِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ عِنْدَ الصُّرُورِ وَلِيَجْعَلَ مِنْ كُلِّ
أَمْنٍ حَاجِزٍ مِنَ النَّجَاسِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْأَمْرِ

كِتَابُ
الصَّوْمِ

والله أعلم بالصواب
بما شهر رمضان صيام النهار وقيام الليل ويدات بالصوم
لأنه أهم أركان الصوم فهو مشتمل على فصول
الفصل الأول في رؤية الهلال ومن لا يجب شهادته
الواحد على هلال رمضان مقبوله إذا كان عدلاً مسلماً بالغاً عاقلًا حراً
كان أو عبداً ذكرًا أو أنثى **و** كذا شهادة الواحد
على شهادة الواحد وشهادة المحدود في الحد في عبد التوبة وطاهر
الرواية **وقال** الطحاوي رحمه الله لا يشترط العدا له
في هذه الشهادة من المشايخ من **قال** أراد به المستور وهكذا
روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهما ولا يشترط الدعوى
ولا لفظ الشهادة في هذه الشهادة كما لا يستقط في سائر
الإخبارات **هذا** إذا كان بالشأ عليه فإن كانت صحبة فشهدوا
على رؤية الهلال في المصير لا يقبل إلا شهادته من يقع العلم
بشهادتهم وأختلفوا في تقدير ذلك عن أبي يوسف رحمه الله أنه قد روي
لحسنين كما في العمامة وعن محمد رحمه الله حتى يتواتر الخبر من كل
جانب وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله وروى أنه يقبل فيه

وجعل عليه
القدم ومن ثم

وكان الشيخ محمد بن الفقيه يقول
اذا كانت السماء مغممة فلما
تفعل بها ماء الراجل اذا مضى
وجان رأت البلاء خارج
البلاء الى العكر او من رأت
في البلاء من ظلمت السماء وقت
مذقة السماء لم احصل
ايام دون هذا التفسير للبلاء
البحراني التمهيد ٢٠٠

عن خلف بن الربيع
خلف بن الربيع
عن خلف بن الربيع

شهادة اهل محله وان جاء الواحد من خارج المصر وشهد برويه الهلال
ثم يدري انه يقبل شهادته واليه اشار في الاصل وصحنا
لو شهد برويه الهلال في المصر على مكان مرتفع واما هلال شوال
فان كان بالسماع له لا يقبل الاستهادة رجلين او رجل وامرأتين
وليشترط فيه الحرية كما يشترط فيه الحرية والعدد ينبغي
ان يشترط فيه لفظ الشهادة واما الدعوى ينبغي ان لا يشترط
كالا يشترط في عتق الامه في قول ابى يوسف ومحمد رحمه
الله عليهما وفي الوقف على قول العفقه ابى جعفر رحمه
الله وعلى قياس قول ابى حنيفة رضي الله عنه ينبغي ان
يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق
العبد عندك ولا يجوز فيه شهادة المخدود في القذف وان باب
وهو قول ابى حنيفة رضي الله عنه وان كانت السامعية ليقبل
الا قول الجماعة كما في هلال رمضان واما هلال ذي الحجة فصح
الحاكم رحمه الله ان هلال الاضحية هلال الفطر وعن ابى حنيفة
رضي الله عنه في النواذر الشهادة على هلال الاضحية كالشهادة على
هلال رمضان لما يتعلق بهما من امر ديني وموطئ ووقت الحج وفي
ظاهر الرواية هو هلال الفطر لان فيه منفعة الناس وهو
التوسع بطحوم الاضاحي اذا راي الامام هلال شوال وحده
لا ينبغي له ان يخرج وبما من الناس بالحد وج لكان الاشتباه
رحل راي هلال شوال وحده وهو من يقبل شهادته
او لا يقبل فانه ينوي الصوم ولا يفطر في السر لمكان

وطلاق المحرم عند الكل
وعتق العبد ٥

قول نعم ولا تنكرى العدم
سواء الاحياء والنبات
نصف الامام فله طاعة
من الاله الخلاق والى
منها نور الحكيم
سواء الاحياء والنبات
نصف الامام فله طاعة
من الاله الخلاق والى
منها نور الحكيم

وكنى بعد صومده في العبر
 الاستور به الله في العبر
 ملائكة عليه ملائكة
 ملائكة

الاستبراء **رحل** رأى هلال الفطر فشهد فلم يقبل شهادته كان
 عليه ان يصوم فان افطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون
 الكفارة وان رأى هلال رمضان وحده فشهد ولم يقبل شهادته
 كان عليه ان يصوم وان افطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء
 دون الكفارة وان افطر قبل ان يرد العاصي شهادته اخلفوا
 منه والصحيح انه لا يجب عليه الكفارة ومن رأى هلال رمضان
 في المستأنق وليس هناك والوقاض فان كان الرجل ثقة
 يصوم الناس بقوله وفي الفطر ان اخبر عدلان بروي
 الهلال لا بأس ان يفطر واذا صاموا ثلاثين يوماً بشهادة واحد
 ولم يروا هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا يوماً آخر
 في قول **ابن حنيفة** والي **ابن يوسف** رحمة الله عليهما لا يفطر ليو
 افطر ولا افطر واشهاد واحد وشهادة الواحد لا يصلح
 حجة في الفطر وان كانوا صاموا شهادة رجلين افطروا اذا
 صاموا ثلاثين يوماً وعن **العاصي** الامام على السجدي رحمه الله
 انهم لا يفطرون وان صاموا بشهادة رجلين وكان
 ابو يوسف رحمه الله انما يقبل شهادة رجلين على هلال شوال
 اذا اخبروا بما رايه في غير البلد والبلد كتيب الاصل
 لا يقبل فيه قول الواحد والاثنتين وانما يقبل قول جماعة
 لا يتصور اجتماعهم على الكذب من محمد رحمه الله في النواذر اذا
 صام اهل مصر شهر رمضان على غير روي الهلال ثمان وعشرون
 يوماً راوا هلال شوال قالوا ان كانوا عدوا سبعين لرويته

وان كان شهداها الكفارة
 في البلد

وكان الشك
 اذا كانا
 فليس هما
 وقال زائدة
 البلدة في الفطر
 البلدة في
 في فطر
 ما بدون
 لمكان ال

ثلاثين يوماً ثم عليهم هلال رمضان قضا يوماً واحداً وان صاموا
 تسعة وعشرين يوماً ثم راوا هلال شوال فلا قضاء عليهم لا يفطر
 قد اكملوا الشهر وتوهموا اهل بلد ثلاثين يوماً للروية واهل
 بلد اخبري تسعة وعشرين يوماً للروية يعلم من صام تسعة
 وعشرين يوماً فعليهم قضاء يوماً ولا يفترون لاختلاف المطالع
 في ظاهر الرواية ومما ذكرتم من الامتياز **الحاكم**
 رحمه الله وقال بعضهم يعتبر اختلاف المطالع اهل بلد
 راوا هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوماً فشهد جماعة
 في اليوم التاسع والعشرين ان اهل بلد كذا راوا الهلال
 في ليلة كذا فليكم يوم رمضان وهذا اليوم يوم الثلاثاء
 من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة والسيما صحيح
 لا يباح الفطر غداً ولا يترك التراخي في هذه الليلة لان هذه
 الجماعة لم تشهدوا بالروية ولا على شهادة غيرهم وامما
 حكاية روي عنهم **ابن اسحق** شاهدان عند القاضي لم يبر
 اهل بلد على ان قاضي بلد كذا شهد عند شاهدان بروية الهلال
 في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادةهما جائز لهذا القاضي ان
 نقضي لشهادتهما لان قضا القاضي حجة ولو قضى القاضي شهادة
 الواحد على هلال رمضان فصاموا ثلاثين يوماً ولم يروا الهلال
 والسيما نصيحة ذكرنا ان على قول **ابن حنيفة** رضي الله عنه
 لا يفطرون وعن محمد انهم يفطرون وبه اختلف بعض من حكي
 رحمه الله اذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم

قد راوا هلال الفطر
 رمضان كذا اليوم على اهل البلد
 في هذا اليوم
 في هذا اليوم
 في هذا اليوم
 في هذا اليوم

التاسع والعشرين انهم راوا هلال رمضان قبل صومهم يوم ان كانوا
 في هذا الموضع ينبغي ان لا يقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسب
 وما كان حقا عليهم وان جاوا من مكان بعيد جازيت
 شهادتهم لاشفاق القممة اذا راوا الهلال بشار قبل الزوال
 او بعد لا يصام به ولا يفطر وهي من الليلة المستقبلة وهن
 ابو يوسف رحمه الله ان راوا بعد الزوال فذلك وان راوا
 قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن ابي حنيفة رضي الله
 عنه في رواية ان كان مجرا امام الشمس والشمس يتلو
 فهو لليلة الماضية وان كان مجرا خلف الشمس فهو لليلة
 المستقبلة وقال الحسن بن زياد رحمه الله ان غاب
 بعد السفق فهو لليلة الماضية وان غاب قبل السفق فهو
 لليلة الزاخرة وعند رواية الهلال بكرة الاشارة اليه
 كما فعله اهل الجاهلية شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس
 ويوم عرفة جاء يوم الخميس ايضا لان ذلك اليوم يوم عرفة
 لا يوم الاصحى حتى لا يجوز الصيام في هذا اليوم اعمادا على قول
 علي رضي الله عنه يوم خسر كرم صومكم لان ذلك المحتمل انه
 اراد به ذلك العام دون الابد اذا اسلم الخزي في دار الحرب
 ولم يعلم ان عليه صوم رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضا
 ماضى ويلزمه الصوم في المستقبل وانما يحصل العلم بالخيار
 رجلين عدلين او رجل وامرأتين وعن ابي يوسف رحمه
 الله انه لا يشترط فيه العدالة والخبرة والبلوغ وان كان

في رواية اخرى انهم راوا هلال رمضان قبل صومهم يوم ان كانوا في هذا الموضع ينبغي ان لا يقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسب وما كان حقا عليهم وان جاوا من مكان بعيد جازيت شهادتهم لاشفاق القممة اذا راوا الهلال بشار قبل الزوال او بعد لا يصام به ولا يفطر وهي من الليلة المستقبلة وهن ابو يوسف رحمه الله ان راوا بعد الزوال فذلك وان راوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن ابي حنيفة رضي الله عنه في رواية ان كان مجرا امام الشمس والشمس يتلو فهو لليلة الماضية وان كان مجرا خلف الشمس فهو لليلة المستقبلة وقال الحسن بن زياد رحمه الله ان غاب بعد السفق فهو لليلة الماضية وان غاب قبل السفق فهو لليلة الزاخرة وعند رواية الهلال بكرة الاشارة اليه كما فعله اهل الجاهلية شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس ايضا لان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاصحى حتى لا يجوز الصيام في هذا اليوم اعمادا على قول علي رضي الله عنه يوم خسر كرم صومكم لان ذلك المحتمل انه اراد به ذلك العام دون الابد اذا اسلم الخزي في دار الحرب ولم يعلم ان عليه صوم رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضا ماضى ويلزمه الصوم في المستقبل وانما يحصل العلم بالخيار رجلين عدلين او رجل وامرأتين وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يشترط فيه العدالة والخبرة والبلوغ وان كان

المستند

فخر

في رواية اخرى انهم راوا هلال رمضان قبل صومهم يوم ان كانوا في هذا الموضع ينبغي ان لا يقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسب وما كان حقا عليهم وان جاوا من مكان بعيد جازيت شهادتهم لاشفاق القممة اذا راوا الهلال بشار قبل الزوال او بعد لا يصام به ولا يفطر وهي من الليلة المستقبلة وهن ابو يوسف رحمه الله ان راوا بعد الزوال فذلك وان راوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن ابي حنيفة رضي الله عنه في رواية ان كان مجرا امام الشمس والشمس يتلو فهو لليلة الماضية وان كان مجرا خلف الشمس فهو لليلة المستقبلة وقال الحسن بن زياد رحمه الله ان غاب بعد السفق فهو لليلة الماضية وان غاب قبل السفق فهو لليلة الزاخرة وعند رواية الهلال بكرة الاشارة اليه كما فعله اهل الجاهلية شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس ايضا لان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاصحى حتى لا يجوز الصيام في هذا اليوم اعمادا على قول علي رضي الله عنه يوم خسر كرم صومكم لان ذلك المحتمل انه اراد به ذلك العام دون الابد اذا اسلم الخزي في دار الحرب ولم يعلم ان عليه صوم رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضا ماضى ويلزمه الصوم في المستقبل وانما يحصل العلم بالخيار رجلين عدلين او رجل وامرأتين وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يشترط فيه العدالة والخبرة والبلوغ وان كان

اسلم في دار الاسلام فعليه قضا ما مضى بعد الاسلام علم بذلك او لم يعلم
 اذا اشتبه على الاسير المسلم في دار الحرب شهر رمضان فحري
 شهرا وصامه ان وافق صومه شهر رمضان حاز وان كان
 هذا الشهر قبل رمضان لا يجوز لان الاداء لا يسبق الوجوب
 وان صام شهرا بعد شهر رمضان حاز وقيل ينبغي ان لا
 يجوز لان عليه القضا وهو لم يوا القضا ومشأنا رحمته الله عليهم
 قالوا هذا اذا نوى ان يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى لا يجوز
 ذلك ثم هذا انما يجوز اذا صام شهرا يوافق شهر رمضان
 في العدد وصلاحيه الايام للقضا اما اذا وقع الصوم في سؤال
 وسؤال كان انقض من رمضان بيومين يقضى يومين ايضا يوما
 لا تمام العدد ويوم المكان يوم العيد وان وافق صومه شهر
 ذي الحجة وهو انقض من رمضان بيومين يقضى خمسة ايام ايضا
 يوم لقضاء العدد واربعة ايام ليوم الخدر وايام الشرف
 رجب حتى في رمضان ثم افاق بعد سنين في رمضان
 في اليوم الاخر كان عليه قضا الشهر الذي جن فيه وقضا
 الشهر الذي افاق فيه وليس عليه قضا ما من ذلك من
 السنين الماضية قالوا هذا اذا افاق قبل الزوال اما
 اذا افاق بعد الزوال جعل كانه لم يفق في هذا الشهر
 وهذا اذا بلغ عا قلا ثم جن اما اذا بلغ محبوا ثم افاق
 في رمضان في بعض الشهر عن ابي يوسف رحمه الله ان
 هذا والاول سواء يلزمه القضا وليستوي بين الجنون

الطاري والمقارن وعن محمد رحمه الله ان ههنا لا يلزمه قضاء ما كان محنوا فيه كالصبي اذا بلغ نصف الشهر والكافر اذا اسلم رحل جن في رمضان كله فليس عليه قضاؤه وان افاق شيئا منه فعله العضا وان اعنى عليه في رمضان كله فعله قضاؤه وذلك الحسن البصري رحمه الله لا قضا عليه في الاغما في الجنون المستوعب وان اعنى عليه في اول ليلة من رمضان عليه القضا عن يوم تلك الليلة ولو اهدا اذا نوى الصوم في تلك الليلة قبل الاغما ولم يذكر ذلك في الكتاب وجعله ناويا بقدرنا ثم انا جعل ناويا بقدرنا اذا كانت اهلا تفصح منه النبيه اما اذا لم يكن اهلا في تلك الليلة بان اعنى عليه في اجز يوم من شعبان ودام الاغما عليه قضى ذلك اليوم ايضا عتلا بلع في النصف من رمضان في نصف النهار او نضرا في اسلم فانه لا ياكل بقيه يومه ويلزمه صوم ما بقي من الشهر ولا يلزمه قضا ما مضى وان اكل في يومه لم يكن عليه قضاؤه وان كان ذلك قبل الزوال ولم يكن اكلا شيئا فنوى الصوم قبل الزوال لا يجوز صوما عن الفرض غير ان الصبي يكون صائما عن الطوع لانه كان اهلا للطوع في اول اليوم بخلاف الكافر وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز صوم الصبي عن الفرض وقتل جوابه في الكافر كذلك واليه اشار في المشتقا وقيل في الكافر لا يجوز لان الكفر في اول اليوم شيئا في اصل الصوم اما الصبا

في اول اليوم لا ينافي وجود اصل الصوم كما يجعل وجوده في اكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل اليوم في طاهر الرواية ووقفت من هذا وبين الجنون اذا افاق في يوم من رمضان قبل الزوال ولم يكن اكل شيئا فنوى الصوم جاز عن الفرض لان الجنون اذا لم يستوعب يكون بمنزلة الطررض لا يمنع الوجوب فكان وجود النبيه في اكثر اليوم كوجودها في الكل ولو اسلم المضرا في غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم الطوع كان صائما عند ابي يوسف رحمه الله حتى لو افطر بيلزمه القضا خلافا لفر رحمه الله لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة اول الشهر في حكم النبيه وهذا في حكم الاهلية **الفصل الثاني** فصل النبيه لا يقع الدخول في الصوم الا بالنبيه عندنا وعند فر رحمه الله اذا كان صحيحا معتمدا في شهر رمضان يصح منه الصوم بدون النبيه ثم عندنا لا بد من النبيه لكل يوم وعند مالك رحمه الله تكفيه فيه واحد لجميع الشهر ويجوز الصوم مطلق النبيه وبالنبيه قبل الزوال وبنيته صوم احضر عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يقع الا بالنبيه الفرض وبنيته من الليل وصوم الطوع لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا والنبيد المعين يصح مطلق النبيه وبنيته الطوع واذا نوى العضا او الكفارة في اليوم الذي نذر ان يصوم فيه كان صومه عما نوى وكل صوم ليس له وقت معين كالقضا والنذر المطلق والعمارة لا يجوز منه مطلقه المريض والمسافر اذا نوى

فكذلك السبع في اكثر النعم يجعل لمره البلوغ في كل اليوم

اذا قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله عز وجل الا ان اكل او شرب او جامع او اكل من غير ان اكل او شرب او جامع

في رمضان عن واجب آخر كان صومه عما نوى عند أبي حنيفة رحمه
 الله عليه وعند صاحبيه كون عن رمضان وان نوى التطوع
 في رمضان وعن أبي حنيفة رضي الله عنه فيه روايات في السار
 رواه ينع عن التطوع وفي رواية عن رمضان ولو نوى قضا
 رمضان والتطوع كان عن القضا في قول أبي يوسف رحمه
 الله لأنه اقوى وعند محمد رحمه الله ينع عن التطوع لأن البيتين
 تدافعان في مطلق اليه فينع عن التطوع ولا في يوسف
 رحمه الله ما قلنا ولا لأن فيه التطوع للتطوع غير محتاج إليها
 فلو غت بقيت نية القضا فينع عن القضا ولو نوى قضا رمضان
 وكفارة الطهارة كان عن القضا استحسانا وفي القياس
 يكون تطوعا وهو قول محمد رحمه الله لأن البيتين قد تدافعا
 فصار كأنه صام مطلقا وجه الاستحسان أن القضا اقوى
 لأنه حق الله تعالى وكفارة الظهار حتى له فيترجح القضا وعن
 محمد رحمه الله فمن نذر صوم يوم بعينه فتوى النذر وكفارة
 البيتين تقع عن النذر كل صوم لا يتبادى لانيه من الليل
 كالقضا والنذر أن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب
 قرآن اليه بالصوم لا بقدره بها . نية الفطر في الفجر لا فطر
 عندنا خلافا للشافعي رحمه الله إذا وجب على انسان
 قضا يومين من رمضان وأحد فاراد أن يقصيهما ينوي أول يوم
 وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان الأول وان لم ينو
 ذلك اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجوز . إذا افطر

وان لم ينو قضاؤه
 وان كانا من رمضان
 ينوي قضا رمضان

في رمضان

في رمضان
 في رمضان

في رمضان مستعمل وهو فقر فقام احدا وستين يوما للقضا والكفارة ولم
 يعين اليوم للقضا جاز ذلك كذا ذكره العقيد ابو الليث رحمه
 الله وصار كأنه نوى القضا في اليوم الاول وستين يوما عن
 الكفارة . اذا نوى في رمضان قبل أن يغيب الشمس ان يصوم غدا
 فقام او اعني عليه او غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد
 لم يكن صائما في الغد الا ان ينوي بعد غروب الشمس ان يصوم
 غدا . اذا ارتد رجل عن الاسلام والعياذ بالله في أول اليوم من
 رمضان ثم رجع الى الاسلام فتوى الصوم قبل الزوال فهو صائم
 وان افطر فعليه القضاء دون الكفارة . مريض او مسافرا لم يوجب
 الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر
 قال ابو يوسف رحمه الله حذرها وبه أخذ الحسن رحمه
 الله . الصائم المنطوع اذا ارتد عن الاسلام ثم رجع الى الاسلام قبل
 الزوال ونوى الصوم قال رفر رحمه الله لا يكون صائما ولا
 قضا عليه ان افطر وقال ابو يوسف رحمه الله لو صام يوما
 وعليه القضا اذا افطر . رجل افطر في شهر رمضان سنة
 ستين ومائة فقام شهرين نوى القضا عن الشهر الذي عليه
 وهو يرى أنه رمضان سنة احدي وستين ومائة قال
 ابو حنيفة رضي الله عنه خذ به وان صام شهرين نوى القضا
 عن رمضان سنة احدي وستين ومائة وهو يرى أنه افطر
 ذلك قال لا يجزئه **الفصل الثالث**
في العذر الذي يمنع الاوطار وفي الاحكام المتعلقة به رجل

احل نفل بالليل ان يصوم بهذا
 في رمضان
 في رمضان
 في رمضان

ناسيا فقال له انت صائم وهذا شهر رمضان فقال له الرجل
 لست بصائم فاكل ثم تذكر انه كان صائما فسند صومه في قول
 ابي يوسف رحمه الله لانه لم يكن ناسيا عند الاكل حيث اخبره
 الرجل بذلك ولا يفسد في قوله رفر رحمه الله لانه ناس
 راي صائما ياكل ناسيا هل عليه ان يخبره بذلك قالوا ان
 كان شيئا بقدر على امام الصوم خبره وان كان شيخا ضعيفا
 لا يخبره لان الشيخ لا يقدر على الاتمام فيتركه حتى ياكل
 ثم يخبره ولا يصوم المراه بطوعا الا باذن زوجها ان امكنه
 وطبها وله ان يفطرها وكذا المملوك الا اذا كان غائبا
 ولا يترد له في ذلك وان احرمت المراه بغير اذن زوجها
 كان له ان ياكلها وكذا الاجير ان كان يصومه في الخدمة وكذلك

حسنة

لما
كان

في الصلاة والله اعلم
الفصل الرابع
فيما يحرم للصائم وما لا يكره

كره مضغ العلك للصائم لانه يعرض الصوم للفساد من غير ضرر
 ولا يفسد صومه فكل هذا اذا كان ابيض مضغه غير اما اذا
 لم مضغه غير او كان اسود فسند صومه اما الاسود فانه
 يذوب ويصل الى الجوف واما اذا كان ابيض ولم مضغه غير
 فلانه تنفقت واطلاق محمد رحمه الله في الحجاب دليل
 على ان الل واحد وكره للمراه ان تضع لصبها طعنا
 اذا كان طامسه بد وكذا اذا داوت شيئا بلسانها

لان فيه تعرض الصوم للفساد وقال بعضهم ان كان الروح سيئ الخلق
 لا يابس للمرأة ان تذوق المرقه بلسانها وكره للصائم ان يذوق العسل
 والدم لعرضه الجيد من الردي عند الشرا ويسحب للصائم
 تعجيل الافطار قبل طلوع النجم وناخير السجود لو ردد
 الآثار في ذلك وفي يوم الغيم لا يسحب تعجيل الافطار
 ولا ياكل حتى تغلب على طمعه غروب الشمس وان اذن المودون
 المغرب ولا يابس بالسيواك الرطب واليابس في الغذاء والعني
 عندنا وعند الشافعي رحمه الله يكره في العني وقال
 ابو يوسف رحمه الله كره المبلول بالماء لان فيه ادخال الماء
 في الفم من غير ضرر وفي طهارة الروايات لا يابس بذلك لان
 المعضود هو اللطيف فكان بمنزلة المضضة واما الرطب
 الاخصر فلا يابس به عند الكل الصائم اذا سافر فصارا
 لا ينبغي له ان يخطو لان الوجوب كان ثابتا ولا سقط بفعل يشو
 با حسان اذا اصبح المسافر صائما فدخل مصر او مضرا
 اخر سوى الاقامة كره له ان يفطر لانه اجتمع حكم الاقامة
 والسفر في هذا اليوم فيتزوج حمة الاقامة ولا يابس
 للصائم ان يقبل او يابشر اذا آمن على نفسه ماسوى ذلك
 ولا يفسد صومه وعن سعيد بن جابر رضي الله عنه انه يفسد
 صومه ولنا ما روى عن عائشة رضي الله عنها ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم وتكره القبلة والماء
 اذا را من على نفسه ماسوى ذلك وعن ابي حنيفة رضي الله عنه

واذا اذن المودون من كمال النكاح
 ويعدون الصلاة لا يطرون كان باسكدهم
 وقا من عند الحسن بن علي

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

انه كره المباشرة الفاحشة وهي ان يس فرجه ونجها متجردين عنه
في رواه انه كره المعانقة والمصافحة ايضا وعن ابي حنيفة رضي الله
عنه انه يكره ان ياخذ الماء بغيره ثم يمسح به او يصب الماء على راسه
او يبل ثوبا وسلف فيه لان فيه اظهار الضمير للعبادة وعن ابي
يوسف رحمه الله انه لا يكره ان يصب الماء على راسه او يبل الثوب
وسلف فيه وهو الاستئطال سوا ولا بأس بالجل للصائم
وان وجد طعمه في قطعة وكذا اذا دهن شارب وكذا الحمامة
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اجتمع وهو صائم ويكره ان
يصوم يومين ولا يفطر بينهما وكذا صوم الموصل وهو ان
يصوم السنة ولا يفطر في الايام المنهية والافضل ان يصوم يوما
ويفطر يوما ويكره صوم السبت وهو ان يصوم ولا يتكلم لانه
فعل الجوس ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند ابي حنيفة ومحمد
رضي الله عنه لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه كان يصوم يوم
الجمعة ولا يفطر ويكره صوم الميرور والمهرجان لان فيه
تعظيم ايام تعظيما عن تعظيمها فان وافق يوما كان يصومه
قبل ذلك لا بأس به ويستحب صوم ايام البيض الثلاثة عشر
والاربع والخامس عشر لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه
قال صوم هذه الايام صوم النبي القدر شي كان النبي صلى الله عليه
وسلم يصوم هذه الايام من كل شهر ويقول هو صيام الدهر
ومن الناس من كره ذلك مخافة التوقيت والالحاق بالواجب
ولا بأس بصوم يوم عرفة كان في الحضر او في السفر اذا كان

بقوى

بقوى عليه ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية
لانه يجزئه عن اداء افعال الحج ومنه لما قرآن يصوم اذا جهده
الصوم لان فيه اهلاك النفس فان لم يكن كذلك فالصوم للمنافر
افضل عندنا اذا لم يكن رفقاء او عانتهم مفطرين فان كان
رفقاء او عانتهم مفطرين والنفقة مشتركة بينهم فالافطار
افضل واما صوم السنة بعد الفطر متتابعه منهم من كرهه
ذلك ومنهم من كرهه وان فرقها في شوال فهو ابعد عن
الكرهية والتشبه بالنضاري واقرّب الى الجواز الاكل قبل
الصلاة يوم الاثنين فيه روايان والمختاران لا يكره ويستحب
الامسآل ويكره صوم يوم العيدين واما الشريقان ~~في~~
صام فيها كان صاميا عندنا خلافا لابي حنيفة رحمه الله عليه
ويستحب ان يصوم قبل يوم عاشر او يصوم يوما قبله ويوما
بعده ليكون محالفا لاهل الحجاز ومن صام شعبان ووصله
برمضان فهو حسن واما صوم يوم الشك وهو اليوم الذي
يشك فيه انه من رمضان او من شعبان فان بوي في هذا
اليوم من رمضان كرهة لقوله عليه الصلاة من صام يوم
الشك فقد عصى ابا القاسم ولقوله عليه الصلاة والسلام
لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ولا ن فيه تشبهها
بالروافض فانهم يصومون يوما قبل رمضان ويفطرون
يوما قبل يوم الفطر فان صام ثم طهراته من رمضان اجزاه
وان طهراته من شعبان كان تطوعا فان افطره لا قضاء عليه

لم

والسلام

لأنه في معنى المظنون وأن نوى من واجب آخر كما لو روي أن ظهر أنه من
رمضان جاز عن رمضان كما لو صار رمضان بنية واجب آخر
الأذا كان مسافرا منع عما نوى في قول أبي حنيفة رضي الله عنه
وأن ظهر أنه من شعبان اختلفوا فيه **وقال** بعضهم
يكون تطوعا لأن الصوم في هذا اليوم منهي فلا يادي به الواجب
وقال بعضهم يجوز صومه عما نوى لأنه أدى الواجب
في يوم يجوز فيه التطوع بخلاف يوم العيد وأصل الكراهية
لا يمنع الجواز كالصلاة في الأرض المغضوبه وإن لم يستبين
لا يسقط الواجب من دمه لا يقال أنه كان من رمضان
وأن نوى التطوع يوم الشك اختلفوا في كراهيته والصحيح
أنه لا بأس بذلك لما روي عن علي وعائشة رضي الله عنهما
أنهما كانا يصومان يوم الشك **وقال** عليه الصلاة والسلام
من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم محمول على صوم الفرض
فإن ظهر أنه من رمضان كان صائما عنه وإن ظهر أنه
من شعبان كان تطوعا فإن أفطر كان عليه القضا لأنه شرع
مليئا بخلاف مسلمة المظنون وأن نوى أن يصوم عن رمضان
أن كان عدا رمضان وإن كان عدا شعبان فهو صائم
عن القضا أو عن واجب آخر فهو مكروه لأن كل
واحد من التين مكروهه فإن ظهر أنه من رمضان كان
صائما عنه لأنه نوى الصوم على كل حال وبنية الصوم حتى
لجواز الفرض وإن ظهر أنه من شعبان لا يسقط الواجب عن

ذمته ويكون صائما عن التطوع وإن أفطر لا قضا عليه لأنه شرع
في التطوع مسقطا لا موجبا وأن نوى أن يصوم عن رمضان
أن كان عدا رمضان وإن كان شعبان فهو صائم عن التطوع
كراهية أيضا لأنه نوى الفرض من وجه يوم الشك فإن ظهر أنه
من رمضان جاز عن رمضان **وقال** علي بن قول مجد رحمه الله لا يكون
صائما كما لو شرع في الصلاة بنوى الفطر والتطوع لا يصير
شارعا في الصلاة في قول **محمد** رحمه الله وإن ظهر أنه من
شعبان فافطر سقي أن لا يلزمه القضا وإن نوى أن يصوم عن
رمضان أن كان عدا رمضان وإن كان عدا شعبان فغير صائم
لم يكن صائما لأنه لم يصر الصوم على كل حال وتكلموا في الأفضل
في هذا اليوم أن وافق يوما كان يصومه قبل ذلك بأن كان
يصوم يوم الخميس أو يوم الجمعة فالصوم أفضل وإن لم يكن
اختلفوا فيه **وقال** **محمد بن مسلم** رحمه الله القدر
أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك واحتراز
عن التشبه بالروافض **وقال** **صغير بن يحيى** رحمه الله
الصوم أفضل لحديث علي وعائشة رضي الله عنهما والصحيح ما روي
عن **محمد** رحمه الله أن يصوم يوم الشك متلوما غير مفطر ولا
فازم **وقال** **نوح بن رضى** الله عنه هذا إذا لم يكن قاضيا
ولا متقيا فإن كان فالأفضل له أن يصوم عن التطوع بنفسه
وخاصته وبني العامة فاللوم والاسطار إلى وقت الرقاع
مروي ذلك عن أبي يوسف رحمه الله لأن المفتي يمكنه أن يصوم

على وجه لا يدخل فيه الكراهة ولا كذلك غيره . ٥ .
الفصل الخامس
فيما لا يفسد الصوم

إذا أكل أو شرب أو جامع ناسيا لا يفسد صومه استحسانا ولو كان مكرها أو خاطيا فسد صومه قياسا واستحسانا . وإن ابتلع البزاق الذي في فيه أو المخاط الذي نزل من راسه إلى الفم لا يفسد صومه وكذا إذا دخل الغبار والدخان أو ريح العطر أو الدخان حلقه لا يفسد صومه . وإذا ارتطبت بفتاة بزواقة عند الكلام أو نحوه فابتلعه لا يفسد صومه وكذا إذا أخرج الدم من بين أسنانه والبزاق غالب فابتلعه ولم يحد طعمه لا يفسد صومه وإن كانت الغلبة للدم يفسد صومه وإن استنوا فسد احتياطا . **باب ما يفسد الصوم** أو أمة أن دأواها بدواء رطب يفسد صومه عند الكل وإن دأواها بدواء رطب فسد صومه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يفسد في قول صاحبيه . وقيل لا فرق بين الرطب واليابس إذا وصل إلى الجوف فسد صومه وإن لم يصل لا يفسد وذكر في الأصل أنه يفسد الصوم مطلقا بناء على الغالب والغالب هو الوصول إلى الجوف وذكر الشرط في تفسير المجلد إذا اجتمع لا يفسد صومه عندنا خلافا لما لك رحمه الله العينية لا يفسد الصوم وكذا الاحتلام وكذا إذا نظر إلى امرأة فأنزل أو تفكر ففني لا يفسد صومه لأن فساد الصوم في الجماع عرف نفا والجماع قضاء الشهوة بمباشرة العضو والعضو

الصائم إذا دخل المخاط في فيه أو نزل من راسه إلى الفم لا يفسد صومه .
 وإذا دخل في فيه أو نزل من راسه إلى الفم لا يفسد صومه .
 وإذا دخل في فيه أو نزل من راسه إلى الفم لا يفسد صومه .

الصائم إذا دخل المخاط في فيه أو نزل من راسه إلى الفم لا يفسد صومه .
 فإذا دخل في فيه أو نزل من راسه إلى الفم لا يفسد صومه .

باب

ولم يوجد وكذا إذا جامع بهيمة ولم ينزل أو مسه ولم يتزل أو نال حسد ولم يتزل أو جامع فمادون العنبر ولم يتزل وإن أتزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء دون الكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفه القضاء ومن الناس من قال لا يفسد صومه والاستمتاع بالكف وهل يباح له أن يفعل ذلك في غير رمضان إن أراد الشهوة لا يباح وإن أراد تسكين الشهوة قالوا يخرجوا أن لا يكون أمثا . ولو ابتلع سلكه وطر فها سيده أو أدخل أصبعه في دبره أو خرج بزواقة من الفم إلى الدفن ولم يقطع فابتلعه لا يفسد صومه ولو كان بين أسنانه شيء فدخل حلقه وهو كاره أو متعذر لا يفسد صومه إذا كان دون الحصة لأنه قليل فيجعل يتعا للدق وإن كان قدر الحصة فإل سحر عن أبي يوسف رحمه الله أنه يفسد صومه ويلزمه القضاء والكفارة . **باب ما يفسد الصوم** أو أمة أن دأواها بدواء رطب يفسد صومه عند الكل وإن دأواها بدواء رطب فسد صومه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يفسد في قول صاحبيه . وقيل لا فرق بين الرطب واليابس إذا وصل إلى الجوف فسد صومه وإن لم يصل لا يفسد وذكر في الأصل أنه يفسد الصوم مطلقا بناء على الغالب والغالب هو الوصول إلى الجوف وذكر الشرط في تفسير المجلد إذا اجتمع لا يفسد صومه عندنا خلافا لما لك رحمه الله العينية لا يفسد الصوم وكذا الاحتلام وكذا إذا نظر إلى امرأة فأنزل أو تفكر ففني لا يفسد صومه لأن فساد الصوم في الجماع عرف نفا والجماع قضاء الشهوة بمباشرة العضو والعضو

الصائم إذا استمنى أو استمنى في غير وقت الصوم لا يفسد صومه .
 وإذا استمنى في وقت الصوم لا يفسد صومه .
 وإذا استمنى في وقت الصوم لا يفسد صومه .

أو خشيته وطرها بهيمة

الدين ولو دخل السهم جوفه وخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه
ولو القى حجر في الجانيه ودخل جوفه لم يفسد صومه . . .

الفصل السادس في ما يفسد الصوم

وهو على نوعين احدهما يوجب القضاء والثاني يوجب القضاء
والنكاح ويدخل فيه مسائل الطلوع والغروب اما ما يوجب القضاء
دون النكاح اذا جامع مكرها في نهار رمضان عليه القضاء دون
النكاح وكان ابو حنيفة رضي الله عنه يقول اولاه عليه القضاء
والنكاح لان الجماع لا يكون الا بانت اذ لاله وتلك امانة الاختيار
ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لان فساد الصوم يكون
بالايلاج وهو كان مكرها في الايلاج وليس كل من تنفس الشهوة
تجاسع . . . واذ اقبل امره شهوة فامس او مسها بشهوة فامس
عليه القضاء دون النكاح لوجود قضاء الشهوة بصفه القضاء
والحيض والنفاس يفسد الصوم فيوجب القضاء دون النكاح
ولو اكل مكرها او خاطيا او محظيا بان يمتنع فوصل الماء جوفه
عليه القضاء دون النكاح وقال بعضهم ان يمتنع حتى
دخل الماء حلقه ان زاد في الممتنعه على الملاث ووصل الماء جوفه
فسد صومه وقال . . . ان يبلى ان يؤضا لصلاة المكتوبة
لم يفسد صومه وان يؤضا للقطوع فسد صومه وقال
بعضهم لا يفسد بينهما وعن الحسن وهو قول اصحابنا رحمه الله عليهم
ان كان ذاكر صومه فسد صومه وان كان ناسيا لاسي عليه

هذا هو الوجه في ما يفسد الصوم من غير ان يفسد صومه
فانما يفسد صومه في ما يفسد صومه من غير ان يفسد صومه
فانما يفسد صومه في ما يفسد صومه من غير ان يفسد صومه

وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان صب الماء في حلقه لا يفسد صومه وان
اكره حتى اكل بنفسه فسد صومه وان كان ناسيا قضب الماء في حلقه
فسد صومه عندنا خلا قاله في النكاح والشا في رحمه الله وكذا النامية
والجنونه اذا جامعها زوجها عليهما القضاء دون النكاح وقال
وقال رحمه الله لا يفسد صومه لانه في معنى النسيان وانا نقول
بانه حصل قضا الشهوة على وجه لا يغلب وجوده ويؤمن وقوع
مشكلة في القضاء فيفسد الصوم ولان في الناس العذر جائز
قبيل من له الحق وهذا جائز قبل العبد اذا اوج رجل رجلا
عليهما القضاء والغسل انزل اوله ينزل ولا كفارة فيه لانه بمنزلة
الجماع فيما دون الفرج وان علمت المرأة عمل الرجل من الجماع
في رمضان ان اسر ولا عليها القضاء وان لم ينزل لا غسل عليهما
ولا قضا اذا اوج قبل طلوع الفجر فلما خشي الصبح اخرج وامس
بعد الصبح لا قضا عليه كما في الاخلام وان بدا بالجماع ناسيا
او اوج قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر او الناسي تذكر ان
نزع نفسه في قوع لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية وان
دام عليها حتى شغل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
عليه القضاء لان الدوام على الفعل له حكم الابتداء ولا كفارة عليه
لان ادخال الفرج اوله لم يكن على وجه التعدي وقال
بعضهم ان مكث ولم يحرك لا كفارة عليه وان حرك نفسه بعد
الذكر وبعد طلوع الفجر عليه القضاء والنكاح وهو نظير ما لو
اوج امراته ثم قال لهما ان جامعتك فانت طالق فان نزع نفسه

والرجاع امر متعارف في ذلك ما سجد
ففسد القضاء والنكاح انزل اوله ينزل ولا كفارة فيه
فانما يفسد صومه في ما يفسد صومه من غير ان يفسد صومه
فانما يفسد صومه في ما يفسد صومه من غير ان يفسد صومه

لا يثبت وان لم ينزع ولم يتحرك حتى ينزل ماؤه وان شرب لاحت وان
 حرك نفسه يقع الطلاق ويصير مراحميا لحدك الثاني
 وكذا لو قال لامته بعد ما اوجعها ان جامعتك فانت حرة ان ينزع
 نفسه على الفور لا يعتق وان لم ينزع وحرك نفسه عقت الحارة
 ووجب لها المهر ولا حد عليهما وان لم يتحرك لا يثبت ولا يعتق
 كذا هنا الحقنه توجب القضا وان كان لينا لا يثبت الرضاع
 وكذا السعوط والوجور والقطور في الاذن اما الحقنه والوجور
 فلانه وصل الى الجوف والى الراس ما فيه صلاح البدن وفي القطور
 والسعوط لانه وصل الى الراس ما فيه صلاح البدن الى الجوف ما فيه
 صلاح البدن وعن ابي يوسف في السعوط والوجور والحقنه الامارة
 لانه وصل وكان بمنزلة الاكل والشبع هو الاكل ولان
 الامارة توجب الاضطرار صوت ومعنى ولم يوجب وان اقطر في احليله
 لا يثبت صومه في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو
 يوسف رحمه الله عليه القضا وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه اذا امت في احليله دهن وصل الى المثانة كان
 عليه القضا وانظر قول محمد رحمه الله قال في الفقه
 ابو بكر البخاري رحمه الله الخلاف فما اذا وصل الى المثانة اما ما
 دام في فقهه المذكر لا يثبت صومه بالانفاق لاني حنيفة
 رضي الله عنه ان المثانة ليس لها منفذ وانما يخرج البول منها
 بطريق الرش وهذا كلام يرجع الى الطب ولودخل في اوعر
 حبيته اودم رعا فحلف منه صومه ومن الناس من قال

الحجوز
الحجوز ما فيه صلاح البدن

الدموع اذا دخلت في الصائم ان
كان ثلثها كالعطربة والعشرين
وكوهما لا يفسد صومه لانه لا يبتلع
المعز منه وان كان ثلثها في دخل
ملوحته ما جمع فيه فاصبح من كونه
وايقع نفسه صوم لانه لا يبتلع المعز
عنه ولا يفسد صومه لانه لا يبتلع المعز

اَوْفَحَ لَهُ فَتَقَطَّ لِحْيَتُهُ اَوْ تَطَوَّى فِيهِ فَاَتْبَعَهُ كَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ الصَّيَامِ
 اَوْ اَقْبَا لَا يَفْسِدُ صَوْمُهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ قَامَ فَلَا قَضَاءَ
 عَلَيْهِ فَإِنْ عَادَ إِلَى جُوفِهِ مَعُوذًا عَلَى وَجْهَيْنِ أَنْ كَانَ مِلًّا الْفَمِ وَاعَادَ
 مَسَدَ صَوْمِهِ فِي قَوْلِهِمْ لِأَنَّ مِلَّ الْفَمِ لَهُ حُكْمُ الْخَبَرِ وَاعَادَ بِهِ
 مَنْزِلَهُ الْأَكْلَ وَأَنْ عَادَ بِنَفْسِهِ مَسَدَ صَوْمِهِ فِي قَوْلِ ابْنِ يَوْسُفَ
 رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُ عَادَ إِلَى جُوفِهِ مَا لَهُ حُكْمُ الْخَبَرِ وَلَا يَفْسِدُ فِي قَوْلِ
 مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ كَالَّذِي لَا يَكُنِ الْإِحْتِرَازُ عَنْ خُرُوجِهِ
 لَا يَكُنِ الْإِحْتِرَازُ عَنْ عَوْدِهِ فَجَعَلَ عَفْوًا وَإِنْ لَمْ يَكُنِ مِلُّ الْفَمِ أَنْ عَادَ
 لَمْ يَفْسِدْ صَوْمُهُ فِي قَوْلِهِمْ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَعَدَمِ الْفَعْلِ وَعِنْدَ ابْنِ
 يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الْخَبَرِ وَإِنْ عَادَ مَسَدَ صَوْمِهِ
 عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ جُودَ الْفَعْلُ وَلَا يَفْسِدُ فِي قَوْلِ الْحَبِيبِ
 يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّ الْقَلِيلَ لَيْسَ بِخَبَرٍ فَلَا يَصْطَوِرُ ادْخَالُهُ وَالصَّحِيحُ
 فِي هَذَا قَوْلُ ابْنِ يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ تَقَيَّأَ أَنْ كَانَ مِلًّا الْفَمِ فَسَدَ
 صَوْمُهُ لَعَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ مِنْ تَقْيَا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَا خَبَرَ
 عَلَيْهِ لِأَنَّ فَنَاءَ الصَّوْمِ عُرِفَ نَصًّا بِخِلَافِ الْقِيَاسِ وَلَا يَطْعَمُ
 فِي حَقِّ الْكُفَّارَةِ وَإِذَا فُسِدَ صَوْمُهُ لَا يَأْتِي فِيهِ الْمَعْرُودُ وَالْإِعَادَةُ
 وَإِنْ لَمْ يَكُنِ مِلُّ الْفَمِ فَسَدَ صَوْمُهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِطَاهِرِ
 الْحَرِثِيِّ وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَفْسِدُ لِأَنَّ مَا دُونَ مِلِّ الْفَمِ
 لَا يُسَمَّى قِيًّا مُطْلَقًا وَإِنْ عَادَ إِلَى جُوفِهِ لَا يَفْسِدُ بِنَفْسِهِ صَوْمُهُ
 لِأَنَّ مَا دُونَ مِلِّ الْفَمِ لَيْسَ بِخَبَرٍ حَكْمًا وَإِنْ لَعَادَهُ مِنْ ابْنِ يَوْسُفَ
 رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ رَوَاتَانِ فِي رَوَايَةٍ لَا يَفْسِدُ لِأَنَّهُ لَا يَوْمُفُ بِالْخُرُوجِ

البريد
للاستشارة
والاجابة
عن
سؤال
السؤال
للاستشارة
والاجابة
عن
سؤال
السؤال

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, with significant damage and staining.

ولا يوصف بالدخول وفي رواية يفسد صومه لان فعله في الاخراج والاعمال قد كثر فصار ملحقا بمل الفيز وان بقيام مل الفيز بلغا لا يفسد صومه خلا قالابي يوسف رحمه الله وهو بناء على الاختلاف في استقاض الطهارة صام على عمل الابرار فادخل الابرار سم فيه فخرجت خضرة الصنع او صفوته او حمرة واختلف بالريق فصار الريق اخضر او اصفر او احمر فابتلعه وهو ذا كرمومه فسد صومه اذا اكل الصاير ما لا يؤكل عادة كالخضرة والنواه والعطن والخشيش والتراب والكاغد والبزاق الذي جعله في كفه ثم ابتلعه والسفرجل اذا لم يكن مدركا وهو غير مطبوخ والموزة الرطبة والطين الذي يغسل به الرأس فسد صومه وان كان يغاد اكل هذا الطين فعليه القضاء والحكاه الصائم اذا شرب فسد صومه وليس هو كالناسي لان النابرا وذا حب العقل اذا ذبح لم يؤكل ذبيحته ويؤكل ذبيحة من سبي التسمية وان اكل ميتة فسد صومه ولا كفارة عليه وان لم تكن تدودت فعليه القضاء والحكاه جميعا واما ما يوجب القضاء والحكاه اذا اصبح صائما في رمضان فجامع امراته مستغسل عليه القضاء والحكاه اذا تقاربت الحشفة انزل او لم ينزل وعلى المراه مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة عندنا وللشافعي رحمه الله في وجوب الحكاه على المراه قولان في قول لا تجب وفي قول تجب بم قال ان كانت عنيفة يحمل معها الزوج كثر ماء الاعتسال وان كانت فقيرة تجب عليها ولا يتحمل الزوج لانها اذا كانت فقيرة كان عليها الصوم

انما هذا الحديث في الصوم
انما هذا الحديث في الصوم
انما هذا الحديث في الصوم

والصوم لا يخزي فيه اليابه وان كانت المراه تكرهه عليها القضاء دون الحكاه وكذا اذا كانت مكرهه في الاستبراء طوعته بعد ذلك لا يطلوعه بعد فساد الصوم وان جامعها في دنوها او جامع أمه في دنوها متعمدا عليها القضاء والحكاه انزل او لم ينزل في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليها وكذا اذا عمل عمل قوم لوط وعن ابي حنيفة فيه روايتان في رواية كما قالوا به اخذ الماشي وفي رواية لا يلزمه الحكاه الصائم اذا اكل معدا ما يتعدى به او يداوي به كالحبز والاطعمة والاشربة والادهان والالباب عليه القضاء والحكاه عندنا وكذا اذا اكل هليلج او مسكا او كافورا او غالية او زعفرانا وان اخذ الهليلج فيه وجعل مصها ولا يدخل عينها في جوفه لا يلزمه القضاء وان جعل هذا بالقائيد او بالسكر بلز منه القضاء والحكاه وكذا اذا اكل شيئا من اوراق الشجر مما ياكله الناس وكذا الخيل والمري وما العصفور وما الزعفران وما الكافور والبطيخ وما القثا والقثد وما الزرجون والمطر والشح والبرد اذا تعد ذلك وكذا اذا اكل طينا يؤكل للدوا كالطين الارقي تجب القضاء والحكاه وفي طين النبي بوري عن ابي جعفر الهندي رحمه الله انه قال تجب القضاء والحكاه وقال محمد بن الحسن في الروايات الصائم اذا اكل الطين تجب عليه القضاء دون الحكاه الا ان يكون من طين الارمني فان فيه القضاء والحكاه لانه يؤكل للدوا واما الطين الذي يقلى فيوكل عن محمد

انما هذا الحديث في الصوم
انما هذا الحديث في الصوم
انما هذا الحديث في الصوم

رحمه الله انه قال لا ادري وكذا روي عن ابى يوسف قيل
 معنى قوله لا ادري اي لا ادري انه يد اوى به ام لا وفي ظاهره
 الرواية يجب الكفارة لانه يؤكل عادة وان اكله فمما في بعض الروايات
 عن ابى يوسف رحمه الله لا يجب الكفارة وعن محمد رحمه الله يجب
 وفي بعض الروايات الخلاف على كل هذا ولا يجب الكفارة باكل
 العجين وفي دقيق الذرة اذا لم يشبه بمن يجب القضاء والكفارة
 وكذا اذا اكل خبطة كما هي في قول ابى حنيفة رضي الله عنه وعن ابى
 يوسف رحمه الله في صيام قضم الخبطة فاكلها عليه القضاء والكفارة
 وان مضغ حبة الخبطة لا يفسد صومه لانها لا تشي بالمضغ كما قلنا
 في السمسة وان اكل حبة غيب ان مضغها فعليه القضاء والكفارة
 وان ابتلعها ان لم يكن معها شطر وقما فعليه القضاء والكفارة
 بالاتفاق وان كان معها شطر وقما اختلف المشايخ رحمه الله
 في وجوب الكفارة وفي اللون واللحمة والرطبة كفارة لانها توكل
 كما هي واما الجوز والرطبة ان ابتلعها عليه القضاء والكفارة
 لانها لا توكل وان مضغها فان كان فيها اللب عليه القضاء
 والكفارة لانه اكل ما يوكل وزاد وان لم يكن فيها لب عليه
 القضاء والكفارة الرطب واليابس فيه سواء واللوز اليابس
 بمنزلة الجوز وكذا البندق والغستق ان كانت رطبة فهي
 بمنزلة الجوز وان كانت يابسة ان مضغها كان عليه الكفارة
 اذا كان فيها اللب كما قلنا في الجوز وان ابتلعها ان لم تكن مشقوقه
 الراس فلا كفارة فيه عند الحل وان كانت مشقوقه في ذلك

انه

التفريق ما لم يزل
 بالمشقوق من صلب العند
 ونفسه مسدود به
 من العند

والصحيح السابق ان ذلك العند
 اولاً الى حلقه لا كفارة عليه وان دخل
 اللب الى حلقه كفر به

وقال ابو اسحق
 لا كفارة عليه
 من الصبح لا ياكل
 الجوز عادة

عند الفاسد وهو ليس بعصم ان كانت ملحوظة منها الكفارة وان
 لم تكن ملحوظة لا كفارة فيه وان ابتلع ثياباً حوروياً من غير
 ان عليه الكفارة لان جميعها ما كان خلاف قشر الجوز وفي
 قشر الرمانه ويحتملها واتلوع الرمانه والبيض القضاء وان
 الكفان لا ياكل يوكل ذلك وان ابتلع بطينه صغير او حوصه
 صغير او هلجنة روى هشام عن محمد رحمه الله ان عليه الكفارة وان
 اكل ثياباً من مطبوخ اختلفوا في وجوب الكفارة والصحيح هو
 الوجوب ولو اكل كل دماً في ظاهره او راية عليه القضاء وان
 الكفارة لانه مما يستقذره الطبع وفي بعض الروايات عليه القضاء
 والكفارة لان بعض الناس يشربون الدم وان اكل لحماً غير مطبوخ
 عليه القضاء والكفارة اذا بقيت لقمته الحرة في فيه فطلع الفجر
 ثم ابتلعها او احسنت كسب من الخبز ليا طمها وهو ناسي لما مضغها
 ذكر انه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم اختلف المشايخ رحمه
 الله عليه على اربعة اقسام قال بعضهم لا كفارة عليه
وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم ان ابتلعها لا كفارة
 عليه وان خسر جهاً من فيه ثم اعادها وابتلعها عليه الكفارة
وقال بعضهم ان ابتلعها قبل ان يخسر جهاً عليه الكفارة
 وان خسر جهاً ثم اعادها فلا كفارة عليه وهو الصحيح اذا تسبب
 على يقين ان الخسر لم يطلع او افطر على يقين ان المشق قد غرت
 فاذا لم يخسر طالع والشك لم يخرب عليه القضاء فيها لو جرد
 المتأقن ولا كفارة فيها لان العند وان تسبب وهو شاك في

قال ابو اسحق
 لا كفارة عليه
 من الصبح لا ياكل
 الجوز عادة

قد طلع

الفصل السابع من المسامحة

فَمَا لِسُقُوطِ الْكَافِرِ وَمَا لِمُيَقُّطِ

المسافر اذا اؤتم مصومه وهو صيام في رمضان فافى ان صومه
لا يخبر به فافطر بعد ذلك فجد الاثان عليه وان لم يفت بدلك
فكذلك في قولنا في حيفه واي يوسف رحمه الله عليهما لان قول بعض
العلماء ان صوم المسافر لا يجوز او رث شبهة فيه وكذا المرأة
لو اصبحت المقيم صائما ثم سافر فافطر بعد ذلك لا كفارة عليه
وكذا المرأة اذا افطرت برحاضت والصبح اذا افطرت بمزب
مرميا لا يستطيع معه الصوم فشق الكفار عندنا حرم لا فا
لوزن رحمه الله والاضل عندنا انه اذا صار احرا للمفطر
صعة لو كان عليا في اول اليوم يباح له المفطر فشق عنه
الكفار وذكر في المستقاة انه اذا افطر في نهار رمضان
مسعدا ثم اغنى عليه ساعة لا كفارة عليه ولو افطر في اول

عن ابن السكيت
الفاصوليا
مصر وجميعها
لعلم الانبياء الا ان
النبي نكحها فحلت
سما وسمي بالاسكندر
على الانبياء
سما وسمي بالاسكندر
على النبي ٢٢

[illegible]

التي ومتعدا ثم الكرمه السلطان على السقف لا تسقط منه الكفارة
في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه يسقط
عنه الكفارة ولو ساقرا احتيازا لا تسقط عنه الكفارة اذا اكل
او شرب او جامع ناسنا فظن ان ذلك فطره فاكل متعمدا
لا كفارة عليه لان صومه فسد قياسا فصار ذلك شبهه فان كان
بلعه الحديث وعلم ان صومه لا يفسد في البيان روى عن ابي
يوسف ومحمد رحمته الله عليهما ان عليه الكفارة وروى الحسن
عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا كفارة عليه وهو الصحيح رجل
درعه القى وهو ذاكر لصومه او ناس او اغتسل فظن ان
ذلك فطره بوصول الماء الى الجوف او الازماغ من اصول الشعر
فاكل بعد ذلك متعمدا كان عليه القضاء والكفارة على كل
حال وفي بعض الروايات فرق بين العالم وبين الجاهل فوجب
الكفارة على العالم لا على الجاهل وكذا في الذي درعه القى
فاكل متعمدا عليه القضاء والكفارة ان كان عالما في قوله
وان كان جاهلا فلا فكذلك في قول ابي حنيفة رضي الله عنه
خلاف لابي يوسف وقول محمد مضطرب وان احتلم في نهار
رمضان ثم اكل متعمدا كان عليه الكفارة وان كان جاهلا
فكذلك عن ابي حنيفة رضي الله عنه في ظاهر الرواية
وعن محمد رحمته الله ان استغنى ففقه فافتاه بالفطر
ثم اكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وهو الصحيح
وان احتلم فظن ان ذلك فطره او احتلم او ادهن شارب

فظن ان ذلك فطره فان كان جاهلا لم يسمع في ذلك حديثا ولم
يقت له احدا بالفطر فافطر فعليه الكفارة لان هذا لا يكون
مفطرا لجاهل وان سمع في الحجة حديثا وعرف تاويله وكذلك
وان لم يعرف تاويله قال ابو حنيفة ومحمد رحمته
الله عليهما عليه الكفارة كما لو كان عالما وقال ابو يوسف
رحمته الله لا كفارة عليه ولو سأل هذا الجاهل مفتيا عن
الحجامة وافتي له بالفطر فاكل متعمدا بعد ذلك لا كفارة عليه
وكذا الذي احتلم او ادهن نفسه او شارب ثم اكل
متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستغنى فافتي له
بالفطر فحيد لا يلزمه الكفارة رجل اغتات
فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا ان بلغه قوله
عليه السلام العينه تقطر الصائم وقوله عليه السلام
لا تبطون الصائم وسقوا لوضوا الغييه والتميمه والنظر
الى حاسن المرأة واعتمد على الحديث ولم يعرف تاويله قال
بعضهم هذا وفصل الحجامة سواء في الوجه كلها وعما
العلماء قالوا عليه الكفارة على كل حال اعتمد حديثا او قوا
لان العلماء اجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا اراد
به ذهاب الاجر وليس في قول معتمد هذا ظن ما
اسند الى دليل فلا يورث شبهه وان استألك
فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا عليه
القضاء والكفارة عالما كان او جاهلا لان هذا

هذا

بني يعرفه الخاص العام وان اوج بحية اومته ولم يترك لا يقبله
 صومه ولا يلزمه الغل فان طن ذلك فطره فاكل بعد ذلك
 متعمدا ان كان عالما عليه القضا والكفارة وان كان جاهلا عليه
 القضا دون الكفارة وانما يتبع سلكه ولم يغيبها من يده
 او ادخل حشبة في دبره ولم يغيبها من يده او ادخل اصبعه في دبره
 ثم اكل بعد ذلك متعمدا فان كان جاهلا فعليه القضا دون
 الكفارة وان كان عالما عليه القضا والكفارة ولو نظير
 الى محاسن المرأة فانزل او تفكك فانزل فظن ان
 ذلك فطره فاكل متعمدا فهو بمنزلة القتي وقال
 بعضهم ان كان عالما عليه القضا والكفارة عند الليل وان
 كان جاهلا عليه القضا دون الكفارة ٥ **فصل في القام**
فيمن يجب عليه التثبته ومن لا يجب عليه
 غلام بلغ في رمضان في نصف النهار او نصف ليل اسلم
 فانه لا ياكل بقيه يومه وكذا المرأة اذا طهرت من
 الحيض والنفاس بعد طلوع الفجر او معه والمجنون اذا افاق
 والمساكين اذا ادم مصر بعد الاكل والمقيم اذا التحد بعد
 طلوع الفجر وهو لا يعلم به والذي اكل وهو يرى ان
 الشمس قد غابت فطهر بها لم تغب كل من صار على صفه
 في آخر النهار لو كان عليها في اول النهار يلزمه الصوم
 كان عليه الامثال في بقيه اليوم عندنا خلا قال الشافعي
 رحمه الله عليه واحجموا على ان من افطر خطأ بان لمضمض

غلام بلغ في رمضان في نصف النهار أو نصف ليلته سلم
فانه لا يأكل بقية يومه وكذا المرأة اذا طهرت من
الحيض والنفس بعد طلوع الفجر او معه والمجنون اذا افاد
والما فرا اذا لم يصوم بعد الاكل والمقيم اذا استرح بعد
طلوع الفجر وهو لا يعلم به والذي اكل وهو يرى ان
الشئ قد غابت طهرت اما لم تغب كل من صار على صفه
في آخر النهار لو كان عليها في اول النهار يلزمه الصوم
كان عليه الامثال في بقية اليوم عندنا خلا قال الشافعي
رحم الله عليه واحجموا على ان من افطر خطأ بان لمضمض

وَدَخَلَ الْمَأْتِلَةَ وَأَكَلَ مِنْ ثَمَرِهَا وَافْطَرَّ يَوْمَ الْثَلَاثِ .
ثُمَّ طَهَّرَ إِيَّاهُ مِنْ رَمَضَانَ لِمَنْزِلَةِ الْبَيْتِ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا حَيْبَ .

٥٠ وَالْمَسَافِرِ ٥٠
فَضْلًا

فَالْمَدْرَبُ يَصْنَعُ مِرْ

وَجَبَلَهُ **لَكَ** **لَهُ** عَلَى صَوْمِ هَذِهِ السَّنَةِ فَإِنَّهُ يَفْطُرُ يَوْمَ الْفِطْرِ
 وَيَوْمَ الْخُرِّ وَإِمَامُ الشَّرِيقِ وَمَعْصُومُ بِلَاكِ الْأَيَّامِ وَعَلَيْهِ كُفَرَانُهُ
 الْيَمِينِ أَنْ تَوَى الْيَمِينِ فِي قَوْلِ **أَبِي حَنِيفَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 وَلَوْ **لَكَ** **لَهُ** عَلَى صَوْمِ سَنَةٍ وَلَمْ تَعْنِ لَيَوْمِ سَنَةٍ بِالْأَلَةِ
 وَيَقْضَى خَمْسًا وَبَلَاكَيْنِ يَوْمًا بِلَاكَيْنِ يَوْمًا رَمَضَانَ وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ
 قِضَاءً عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْخُرِّ وَإِمَامُ الشَّرِيقِ وَإِنْ
لَكَ **لَهُ** عَلَى صَوْمِ سَنَةٍ مُتَابِعَةٍ فَهُوَ كَقَوْلِهِ **لَهُ** عَلَى
 صَوْمِ هَذِهِ السَّنَةِ بَعِيْنَهَا لِأَيَّامِهِ قِضَاءُ شَهْرِ رَمَضَانَ لَا **لَكَ**
 السَّنَةِ الْمُتَابِعَةِ لَا خِلَافَ عَنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَوْ **لَكَ** **لَهُ**
 عَلَى أَنْ صَوَّمَ الشَّهْرَ فَعَلَيْهِ صَوْمُ بَقِيَّةِ الشَّهْرِ الَّذِي هُوَ فِيهِ
 وَكَذَا لَوْ قَالَ **لَهُ** عَلَى صَوْمِ هَذِهِ السَّنَةِ يَلْزِمُهُ الصَّوْمُ مِنْ جَنْبِ
 حَلْفٍ إِلَى جَنْبِ مَصِي السَّنَةِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ قِضَاءُ مَا مَضَى قَبْلَ الْيَمِينِ
 وَلَوْ **لَكَ** **لَهُ** عَلَى صَوْمِ شَهْرٍ فَعَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرٍ كَامِلٍ وَلَوْ
لَكَ **لَهُ** عَلَى صَوْمِ شَوَّالٍ وَذِي الْقَعْدَةِ وَذِي الْحِجَّةِ
 قِضَاءً مَعَهُ بِالْأَلَةِ وَكَانَ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ بِلَاكَيْنِ ثَلَاثِينَ

وَدَخَلَ الْمَاحِقَةَ أَوْ أَكَلَ مِنْ ثَمَرِهَا أَوْ أَطْرَبَ يَوْمَ الشَّيْبِ .
ثُمَّ طَهَرَهُ مِنْ رَمَضَانَ بِلَزْمِهِ لِلشَّيْبِ وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا جِبَ .
الشَّيْبِ عَلَى الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَلَا عَلَى الْمَوْضِعِ .
وَالْمَسَافِرُ .
فَضْلٌ
فِي الْمَنَى وَالصَّوْمِ
وَجَبَّ قَوْلُ اللَّهِ عَلَى صَوْمِ هَذِهِ السَّنَةِ فَإِنَّهُ يَفْطُرُ يَوْمَ الْفِطْرِ
وَيَوْمَ الْاِخْرَ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَبَعْضُ بِلَاكِ الْاَيَّامِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ
الْيَمِينِ أَنَّ نَبِيَّ الْيَمِينِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَلَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَى صَوْمِ سَنَةٍ وَلَمْ تَعْنِ لَيَوْمِ سَنَةٍ بِالْهَلَاةِ
وَيَقْضَى خَمْسًا وَبَلَاكَيْنِ يَوْمًا بِلَاكَيْنِ يَوْمًا رَمَضَانَ وَحَمْسَةَ اَيَّامٍ
قَضَاءً عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْاِخْرَ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَإِنْ

وشوال تسعا وعشرين عليه صوم خمسة ايام يوما لفطر وتوم الاثني
 واما التثنيق لانه المتشزم صوم لانه اشهر معينه وقد
 صام لانه استشهد ما سوى فيه الايام الخمسة ولو قال الله على
 صوم لانه اشهر فعين الصوم شوال والذوال والقعدة وذو الحجة فان كان
ذوالقعدة وذو الحجة ذوالالحجة بلان يوم وشوال تسعا وعشرين عليه قضا سنة ايام
رجل قال الله على ان اصوم اليوم الذي تقدم فيه
 فلان شكر الله تعالى واراد به اليمين فتقدم فلان في يوم
 من رمضان كان عليه كفارة اليمين ولا قضا عليه لانه
 لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم
 فلان قبل ان ينوي فتوى به الشكر ولا ينوي به عن رمضان
 بر في يمينه لوجود البر وهو الصوم بنية الشكر واجراه
 عن رمضان كما لو صام رمضان بنية الطوع وليس عليه
 قضا وهو عن ان جعفر لو قال الله على صوم مثل
شهر رمضان قال لو اراد مثله في الوجوب
 فله ان يفريق وان اراد به في التتابع فعليه ان يتابع وان
 لم يكن له بنية فله ان يصوم مسبقا ومن نوى بالنذر مبنيا
 فافطر عليه القضا والكفارة وقال ابو يوسف رحمه
 الله عليه القضا دون الكفارة ان نوى النذر واليمين جميعا
 وان نوى اليمين جيب الكفارة دون القضا لو اراد ان يقول
 الله على صوم يوم فجزى على لسانه صوم شهر مكان
 صوم يوم كان عليه صوم شهر وكذا اذا اراد شيئا

لانه المشرك من
 الحائض والمعدة

جزى على لسانه الطلاق والعاق او الله ربه الطلاق
 والعاق والنذر ولونذ ان يصوم ابدا فصعق عن الصوم
 لاستغاله بالعيشة قال له ان يفطر ويطعم لكل
يوم نصف صاع من الخنطة لانه استيقن ان لا يقدر
 على قضايه فان لم يقدر على ذلك لعسرته يستغفر الله تعالى
 وان لم يقدر لشدة الصيف وحبه كان له ان يفطر
 وينظر ان الاستحاضة يدرك بعض كل يوم يوما اذا لم
 يكن نذره بالابد ولو اوجب على نفسه حجا وعلم انه لا يمكنه
 ان يحج ذلك القدر قبل موته ليس عليه ان يامر غيره
 بان يحج عنه رجل على الصوم بشرط فضا قبله لا يجوز
 وان اضافه الى وقت فضا قبله حاز في قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله عليهما خلا والمجدوز رحمة الله
 عليهما اذا اوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها
 قضت ايام حيضها لان ملك السنة قد تخلوا عن ايام الحيض
وضح الاحباب ولو قال الله على ان اصوم يوما حياض
 او يوما اكل فيه لا يصح النذر لانها اضافت النذر الى
 وقت لا يظور فيه الصوم فلا يصح كما لو اضافت الى الليل
 ولو قالت الله على ان اصوم اليوم الذي مقدم فيه فلان
 فتقدم فلان بعد ما اكل او بعد ما حاضت لا يجب
 شي في قول مجد رحمه الله وعلى قول ابي يوسف
 رحمه الله يجب القضا وان قدم بعد الزوال لا يلزمه شي

مجد

في قول محمد رحمه الله لا روايه فيه عن غيره ولو نذر ان تصوم يوم كذا
او غدا توافق يوم حيينها عليها الحق انما عند الي يوسف
خلا قال رفر رحمه الله وكذا اذا نذرت صوم العذ وهي جائز
اذا اوجب على نفسه صوم شهر مات قبل ان يضي شهره قال
السبح الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يلزمه صوم الشهر
حتى يلزمه ان يوصي بذلك فيقطع عنه كل يوم نصف صاع من الخطة
ويستوى في ذلك ان كان الشهر بعينه او غير بعينه قال
نص على هذا في باب الاعتكاف اذا اوجب على نفسه اعتكافا فمات
قبل ان يعتكف يلزمه ان يوصي بذلك فيقطع عنه بعد موته عن كل
يوم نصف صاع من الخطة واذا ثبت هذا في الاعتكاف فكذلك
في باب الصوم وذكر بعض اصحابنا عن ابي حفص العتيبي قال
هشام عن محمد رحمه الله عليهما في رجل اوجب على نفسه صوم
شهر فمات من ساهته وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه يلزمه ان
يوصي به قال هشام رحمه الله قلت لمحمد رحمه الله فان
كان الشهر بعينه قال فكذلك عنكم ابي يوسف رحمه الله قال
هشام فقلت له ما قولك فيه قال في حق انظر قال رجب
قال علي ان اصوم هذا اليوم امس او اسفل هذا اليوم
لزمه صوم اليوم ولو قال غدا هذا اليوم او هذا اليوم غدا
لزمه صوم اول الوقتين الذي تقوى به فان كان اول الوقتين
الذي تقوى به اليوم قال ذلك بعد الزوال
لا يني عليه ولو نذر صوم الاثنين والخميس فصام ذلك من كسبه

الا ان ينوي الابد ولو اوجب صوم هذا اليوم شهره ما تكر
منه في الاثنين يوما يعني ان كان ذلك اليوم يوم خميس يصوم كل
خميس حتى يمضي شهر فيكون الواجب صوم اربعة ايام او خمسة
ايام وكذا لو قال قال علي ان اصوم يوم الاثنين سنة كان عليه
ان يصوم كل اثنين بمكره الى السنة وعن ابي حنيفة رحمه الله ان
قال يصوم بلائس مثل ذلك اليوم ولو نذر ان يصوم يوما
ويوما لا يلزمه صوم يوم الا ان ينوي الابد ولو قال
قال علي ان اصوم كذا يوما يلزمه صوم احد عشر يوما
ولو قال كذا وكذا يوما يلزمه صوم احد وعشرين يوما
ولو قال بطبعة عشر يوما فهو على لائه عشر ولو قال
قال دهر او هو على سته اشهر فندها والدر هو العمد كله
ولو قال قال علي ان اصوم يومين متتابعين من اول
الشهر واخر كان عليه ان يصوم الخامس عشر والسادس عشر
ولو قال قال علي ان اصوم جمعة ان اراد به ايام الجمعة
يلزمه سبعة ايام وان اراد يوم الجمعة يلزمه يوم وان لم يكن له
فيه يلزمه سبعة ايام لان الجمعة تذكروا بها يوم
الجمعة وروى النان قلب استعملها فيصرف المطلق اليه
رجل قال علي ان اصوم عشرة ايام متتابعة فصامها
متفرقة لم تجز ولو اوجب على نفسه متفرقة فصامها
متتابعة اجزاه قال مرفق قال علي ان اصوم شهرا
فمات قبل ان يمضي لا يلزمه شي وان صح يوما لزم ان يوصي

جميع السجود **ب** محمد رحمه الله انه ان يؤم في بقدر ما صح كالمرض
اذا اقامة صوم رمضان ثم صح وانما ان وجوب التذرع يضاف الى
وقت الصلاة معنى فصار كانه **ب** بعد الصلاة لله على
ان الصوم يشهدا ثم يات بخلاف فصار رمضان لانه يضاف الى ادراك
العبد فيتعذر بغيره **هـ** والله اعلم

فصل في الاعتكاف

الاعتكاف سنة مشروعة بحسب التذرع والعلق بالشرط والشرع
فيه اعتبار سائر العبادات ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافا
للسان في راحة الله تعالى انما يشترط الصوم في اعتكاف او حبس
على نفسه فاما العقل والصوم فيه ليس بشرط في ظاهر
الرواية في المحرر عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه شرط وعن ابي
حنيفة رضي الله عنه في رواية لا يصح الاعتكاف الا في مسجد يصلي
فيه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد الجامع
وفي رواية يصح في كل مسجد له اذان واقامة وهو الصحيح لقوله
عليه الصلاة والسلام لا اعتكاف الا في مسجد له اذان واقامة
والاعتكاف في المسجد الحرام افضل لانه في الحرام وهو ما بين
الخلق ومنهبط الوحي ومنزلة الرحمة ثم بعد مسجد النبي
عليه الصلاة والسلام لانه افضل المساجد بعد المسجد الحرام
لانه مكان عبادته في حياته وجوار روحه بعده وفارسته
ثم المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام ومسجد رسول الله

صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس ولا تعتكف المراه الا في مسجد
بيتها يعني موضع صلاحها في بيتها وكانت السابعة راحة
الله لا تعتكف الا في مسجد حبيها وعندنا لو اعتكفت في مسجد
حيها جاز وبكره ولا يخرج المعتكف من المسجد الا لحاجة لازمة
شرعية كالجمعة او لحاجة طبيعية كالبول والغائط
واذا خرج لبول او غائط لا يمكث في منزله بعد الفراغ من
الطهور وبات الجمعة حين فزول الشمس فيصلي قبلها اربعاً
وبعد ما اربعاً او ستاً ولا يمكث اكثر من ذلك اما بعد ما اربعاً
او ستاً لان النار قد اختلفت في الستة بعد الجمعة فكانت
هذا مبلغ سنتها وكانت ابو الحسن الكرخي رحمه الله ياتي
الجمعة في مقدار ما يصلي قبلها اربعاً او ستاً او بعد ما اربعاً اما
قبلها اربعاً او ستاً اربع سنته للجمعة ورقتان خفيه المشي
وعن محمد رحمه الله اذا كان منزله بعيداً من الجامع خرج حين
يرى انه بلغ الجامع عند الدنيا وان كان خروجه قبل الزوال
وهو الصحيح وان اقام في المسجد الجامع يوماً وليله لا يفسده
اعتكافه وبكره له ذلك **ولا يجوز المعتكف من رضاء ولا ستره**
حاشا **هـ** **ولو خرج** المعتكف عن المسجد بغير عذر ساعة
يطل اعتكافه في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وعندنا لا يبطل
حتى يكون اكثر من نصف يوم وعلى هذا الخلاف اذا خرج
ساعة بعد المرض لان الخروج بعد المرض لم يصير
مستثنياً من الايجاب لانه لا يملك وقوعه فصار كأنه

خرج بغير عذر الا انه يات في الخروج بعد الرمي وكذا اذا خرج
صوم راسيا بطل اعتكافه وان كان ساعة في قول ابي حنيفة
رضي الله عنه وكذا اذا اهدم المسجد فاسقل الى مسجد اخر
او خرج السلطان مكرها او اخذ حجه العزم او خرج هو لبول
او غايط فجلسه العزم ساعة فقد اعتكافه في قول ابي حنيفة
ومضى الله عنه واذا جامع المعتكف ليلا او نهارا عامدا او ناسيا
فقد اعتكافه وان كان الجماع ناسيا لا يقصد الصوم ويباح
للمعتكف الاكل والشرب في معتكفه وان اكل او شرب في
النهار ناسيا لا يقصد اعتكافه وان باشر فيما دون الفرج
فانزل فقد اعتكافه وان لم ينزل لا يقصد ولو نظر فانزل
لا يقصد كما لا يقصد الصوم ومكره للمعتكف المباشرة الفاحشة
وان امن على نفسه ما سوى ذلك وباح للصائم اذا امن على نفسه ما
سوى ذلك لان الاعتكاف مما عتد ليلا ونهارا فاباحة الدواعي
قد يصير سببا للوقوع فيها هو مخطوب الاعتكاف وهو الجماع
اما الصوم لا يمتد ليلا فاباحة الدواعي لا يصير سببا للوقوع
في الجماع الذي هو نقيض الصوم ولا باس للمعتكف ان يبيع ويسير
اراد به الطعام وما لا بد له منه اما اذا اراد ان يأخذ متجدا فمكره
له ذلك ولا تمت في الاعتكاف وتكبره ولا يقصد الاعتكاف
سباب ولا جردا ولا باس للمعتكف ان ينام في المسجد او يخرج
رأسه من المسجد الى بعض اهله ليعسله وان غسله في المسجد
في اناء لانه ليس فيه بلوث المسجد ومعود المسجد

لاباس

ان كان باهيا في المسجد لا يقصد الاعتكاف وان كان الباب خارج المسجد
فكذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم هذا في المودن لان
خروجه للاذان يكون مستثنا عن الاجاب اما في غير المودن
يقصد الاعتكاف لان الخروج من المسجد وان كان ساعة يفسد
الاعتكاف في قول ابي حنيفة رضي الله عنه والصحيح ان
هذا قول الحل في حق الكل ويجوز اعتكاف الطوع اقل من
يوم ولا يبطل بالخروج لعبادة المريض وفي رواية لا يجوز اقل من
يوم ويبطل لعبادة المريض ولا باس للمولى ان يعتكف باذن
سيده والمراد باذن زوجها لان الامتناع لمحق المولى والسراج
فان اذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن له ان يمنعها بعد ذلك وان منعها
لا يصح منعه والمولى اذا منع المولى بعد الاذن صح منه ويكون
مسكيا في ذلك وللمت ان يعتكف بغير اذن المولى وليس للمولى
ان يمنعه اذا اصبح صائما عن الطوع ثم قال في بعض النسخ ان
ان اعتكف هذا اليوم لا يصح نذر في قياس قول ابي حنيفة رضي
الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان ذلك قبل الروايات
عليه ان يعتكف وكذا اذا اصبح مفطرا يعني غير ناوي للصوم
ثم قال قبل الروايات لله على ان يعتكف هذا اليوم يلزمه ان
يعتكف بصومه وان لم يفعل فعليه الفضا في قول ابي يوسف
رحمه الله وكذا اذا اصبح المقيم غير ناوي للصوم في رمضان
ثم نوى الصوم ثم انظر لا كفارة عليه في قول ابي حنيفة رضي

أوجب على نفسه اعتكافاً ولم يعتكف حتى مات بطعمه ليل يومه نصف
صاع من الحنطة وقد ذكرنا وإن كان من غير وقت الاعتكاف وليس
يسراحي مات فلا شيء عليه وإذا نذر اعتكاف أيام العيد فمضت
في وقت آخر لأن الاعتكاف لا يكون إلا بالصوم والصوم في هذه
الأيام حرام وإن نوى اليمن كره من ثبته لغوات البر وإن
اعتكف فيه أحذاه بعد أساء ولو نذر أن يعتكف رجب فحبل
شهر قبله يجوز في قول أبي يوسف خلافاً لمحمد رحمه الله وعلى
هذا الخلاف إذا نذر أن يج سجدة كذا في سنة قبلها أو نذر
أن يصلي ركعتين يوم الجمعة فليصليهما يوم الخميس وأجزموا
على أنه لو قال الله على أن تصدق بكذا من يوم
الجمعة فصديق بها يوم الخميس أحذاه وكذا لو قال
الله على أن يصلي ركعتين في مسجد المدينة فمضت ما في مسجد
أحد جان وكذا زفر رحمه الله أن كان هذا المكان دون
ذلك المكان لم تجز وأجزموا على أن النذر لو كان معلقاً بأن
يكون في يوم أو في شهر غايبي أو شفا الله مريضاً فلا شيء عليه
على أن اعتكف فحبل شهر قبل ذلك لم تجز وإذا سكر المعتكف
ليلاً لم يفسد اعتكافه لأنه يتناول محطوره الذي لا يحيطور
الاعتكاف فلا يفسد اعتكافه كما لو أكل مال الغير إذا اعتكف
للرجل من غير أن يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لاشي
عليه وروى الحسن بن زاذان عن أبي حنيفة رضي الله عنهما عليه
أن يعتكف يوماً أفانذرت المرأة اعتكافاً في شهر ثم طاعت

وإن صوم يومه لم يفسد الاعتكاف
بالنذر لا يصح ولا يلزم

فانها

فانها بطل تلك الأيام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال إذا قال
الله على أن اعتكف رجب وقد مضى رجب وهو لا يعلم أنه قد مضى
فلا شيء عليه يريد به إذا أوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة
التي هو فيها والأولى للرجل أن يعتكف في رمضان عشر الماروي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يعتكف من كل رمضان
شعراً عشراً فلما كانت السنة التي قبض فيها اعتكف عشر
وروي أنه كان عليه السلام اعتكفاً العشر الأوسط فلما فتح
من اعتكف فيها إياه حينئذ عليه السلام وقال إنما
تطلب وراك يعني ليلة القدر أخبره إنما طلبت في العشر
الآخر واستدل بعض الناس بهذا الخبر أن ليلة القدر إحدى
وعشرين وروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال
في رمضان ولا يدري أية ليلة هي وربما تقدم وربما تأخر
وفي المشهور عنه ليلة القدر تدور في السنة فتكون في
رمضان وقد تكون في غير رمضان وروى عن أبي يوسف ومحمد
رحمتهما الله عليهما أنها لا لا تقدم ولا تأخر ولكن لا يدري
أي ليلة هي وإنما يظهر هذا الاختلاف في رجل حلف
وقال لا امرأة في النصف من رمضان أنت طالق ليلة
القدر عند أبي حنيفة رضي الله عنه لأنه لا يقع الطلاق ما لم يمض
رمضان من السنة المستقبلة لا محالة إن ليلة القدر
قد مضت في النصف الأول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة
التي يكون في النصف الآخر فلا يقع الطلاق المثل ما لم

من السنة الثانية وعلى قولهما اذا مضى النصف من رمضان الثاني يقع الطلاق
لها لو كانت في النصف الآخر من السنة فقد الاول فقط ومع الطلاق
ولو كانت في النصف الاول وقد وقع الطلاق ايضا في السنة
الثانية بمضي النصف الاول وقال بعض الناس ليس له المأز
اول ليلة من رمضان وقال الحسن رحمه الله ليلة
سبع عشرة وقتل هي ليلة تسع عشرة وقال زيد بن ثابت
رضي الله عنه ليلة اربع وعشرين وقال عكرمة رحمه الله
ليلة خمس وعشرين واكثر الا قيل على انها ليلة سبع
وعشرين حيكى عن ابو بكر الوذافي رحمه الله انه قال
ان الله تعالى قسم كل ليلة هذه السنة على اليالي شهر
رمضان ولما انتهى الى السابع والعشرين اشار اليها فقال
هي حتى مطلع الفجر وقيل ليلة القدر ليلة سابعة لا حارة
ولا قارة تطلع الشمس صبغتها ليلتها شعاعا كانا طست
واما اخفى الله تعالى هذه الليلة وروى علمها عن هذه الامة
لجهدوا في احيا اليالي وكثروا المطامعة في طلبها رجاء
ان يدركوها اخفى الله تعالى الساعة ليكونوا على خوف من
قيامها بعثه والله اعلم بالصواب

شروط الوجوب صدقة الفطر ان يملك نصيبا او مالا قيمته
قيمة نصيب فاصلا عن مسكنه وثياب بدنه واثائه وقرنيه
وسلاحه ولا يعتبر فيه وصف الثما وما زاد على الدار الواحدة
ولذلك خلت التلاثة من الثياب معتبر في الغني وكذا الزادة
على قرنين للغازي والزيادة على الواحدة من الدواب
لغير الغازي من فرس او جمل او دهنقان وغيره وكذا
الخادم وكتب الفقه لاهله ما زاد على نسخة من رواية واحدة
وعلى المفسر والاجاريث ما زاد على الاثنان ومن المصاحف
لمن حسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل ذلك معتبر
وكتب الطب والادب والحقولها معتبر في الغني وللزارع
ما زاد على ثورين وآلة الحراثة ويعتبر قيمة الكروم والصنعة
عند ابي يوسف رحمه الله وهلال ولو اشترى ثوب سنة
سأوى نصيبا فقيه كلام والظاهر انه لا يعد ذلك من الغني
وعن ابي يوسف رحمه الله يعتبر في وجوب صدقة الفطر
ان يلقى ما وراء النصاب لفقته وبقية عياله نسخة واذا كان
له دار لا يسكنها وتوابعها ولا يواجرها يعتبر قيمتها في الغني
وكذا اذا سكنها وفضل عن سكناه شي يعتبر قيمة المأمنيل
في النصاب وسئل هذا النصاب احكام وجوب الصدقة
الفطر والاصح حرمه وضع الزكوة فيه ووجوب
نقبة الاقارب وعن المساعي رحمه الله لا يشترط الغني
لوجوب صدقة الفطر فعليه يجب على الفقير الذي له ثوب

والدرستحبات

يوم وجب الصدقة على المجنون والمصبي اذا كان له مال من غير
خفيه واي يوسف رحمه الله عليهما وجب على والدهما اذا كان غنيا
وعن محمد رحمه الله في البراد البغ مجنوناً صدقة وطهر
على ابيه وان بلغ معيقاً من لا يجب على ابيه لان ولايته
الاب زالت ببلوغه ولا يعود بالمجنون ولو كان للولد الصغير
مال ادى عنه الاب من مال الصغير استخساناً في قول
ابي حنيفة واي يوسف رحمه الله عليهما وكذا الوصي وكذا
محمد رحمه الله يودي من مال نفسه وان ادى من مال
الصغير ضمن وهو قول **ابن** زفر رحمه الله واما الاصح
ان لا يضمن الصغير مال لا يجب على الاب ان يضمن عنه وان كان له
مال لا يجب على الاب ان يضمن عنه من ماله في طاهر الرواية وروي
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب وكذا الوصي وان صح
الاب من ماله الصغير عند التبرع روي عن ابي حنيفة واي
يوسف رحمه الله عليهما انه لا يضمن وكذا **ابن** محمد بن
اعتبار الصدقة في المظفر وليس على الاب ان يودي الصدقة
عن مالك ابنه الصغير من مال نفسه ويودي من مال الصغير
ان كان له مال وكذا المعنوي في قول ابي حنيفة واي يوسف
رحمة الله عليهما وكذا **ابن** محمد رحمه الله لا يودي من ماله
ولا من مال الصغير وليس على الجد ان يودي الصدقة عن
اولاد ابنه المعسر اذا كان الاب حياً باتفاق الروايات
وكذا لو كان الاب ميتاً في طاهر الرواية لان ولايته الجسد

ثبت يولي سطة الاب فكذلك ناضية بعد وفاة الاب
عند ما حال حياته وعلى الرجل ان يودي صدقة الفطر عن نفسه
واولاده الصغار ولا يجب عليه ان يودي عن اولاده البكار
واخوانه الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله لا عن
والديه وان كانوا في عياله وفي الشافعي رحمه الله اذا كان
الاب رزماً معجباً يجب على الابن ولا يخرج الرجل الصدقة
عن زوجته وعن ابي يوسف رحمه الله اذا ادى عن زوجته
وعن اولاده البكار وان لم يود من ماله لانه بمنزلة
المأذون عنهم عادة وعليه الفتوى ويودي عن ملوكه
للخدمة مستلماً كان او كافراً وفي الشافعي رحمه الله لا يجب
على الكفار ولا يقول
عليه الصلاة والسلام اذ واعى كل حر وعبد صغير او كبير
يهودي او نصراني او مجوسي نصف صاع من بر او صاعاً من
شعير او تمر ولا يجب صدقة الفطر عن عبده **للتنجارية**
عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله ويجب عن مدبريه وانما
اولاده عندنا خلافاً لما لك رحمه الله ولا يجب عن مكاتبه
ولا يودي المكاتب عن نفسه لعدم الملك له حقيقة واذا عجز
المكاتب ورد في الرق لا يجب على المولى زكاة السنين
الماضية ولا صدقة الفطر اذا كانوا للخدمة لان المكاتب اذا
عجز وقد كان قبل ذلك للتجارة لم يعد الى حال التجارة
حتى يجب عليه صدقة فطره في المستقبل لا زكاة التجارة

أطلقت صفة التجارة مع بقا الملك فيه فصار كما لو جعله للزمن ثم
ترك الحزبه ولا يودي عن الأبق ولا العصب المحجور الذي لا
بينه له وحلف الغائب وان عاد الأبق من الأبق أو رد
المعصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان فلتنه صدقة مك
مضى ذكره في المستقى ولا يودي عن عبده الماشور ويودي
عن المرهون اذا كان فيه وفا وعن أبي يوسف في الأمانى
ليس على الراهن ان يودي صدقة الفطر حتى يفتكه فاذا افتكه
أعطى لما مضى لان الرهن قبل الفكاك متردد بين ان يبقى
للراهن بالفكاك وبين ان يصير المرتفع مستوفيا دينه من
ماله بالهلال فصار كما يبيع بشرط الخيار وتجب عليه
صدقة فطر عبده المستأجر وعبده المأذون وان كان
على العبد دين مستغرق ولا يجب صدقة الفطر عن عبده
عبده المأذون لان عاداه على المأذون ذك لا ملك
المولى عبده وان لم يكن عليه دين كان العبد للتجار مولا يجب
صدقة الفطر عن عبده للتجار وان استأجر المأذون
الحزبه يجب وان لم يكن على المأذون دين وان كان عليه دين
فعل الاختلاف ولو كان العبد موصى بصدقة كان صدقة
الفطر على مالك الرقبة وكذا العبد الغاربه أو الولد بعبه
والعبد الجاني عما أو خطا لان ملك المالك انما يرد ولو
بالدفع الى الممتن عليه مقصورا على الحال لا قبله والعبد لو كان
مبيعا بغير فاسد فم يوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه

المشتري واعتقه فالصدق على الباع لان الملك للبايع كان ثابتا
قبل يوم القبض وانما شئت المشتري عند القبض مقصورا عليه
وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض المشتري ثم استرده
البايع لان حق الباع ما انتزع بالقبض لبقا ولاية الاسترداد
فكان بمنزله بيع فيه خيار وان لم يسترده الباع واعتقه
المشتري فصدق الفطر على المشتري لان ملك المشتري
تم بالاعتاق كما تم باسقاط الخيار في بيع فيه خيار وبالقبض
في بيع لا خيار له اذا استرى عبدا قبل يوم الفطر وفي البيع
خيار لاحد مما مضى يوم الفطر ثم البيع أو اشترى فصدق الفطر
على من يصير العبد له وكذلك رهنة التجاره ان كان استراه
للتجارة وعند ربحه رحمة الله صدقة الفطر على من كان
العبد في ملكه يوم الفطر لوجود السبب في حقه يوم الفطر
وهو ملك الرقبة ولنا ان الملك متردد بين ان يكون للبايع أو للمشتري
لان الرد خيار الشرط فخرج من كل وجه **وقال**
الشافعي رحمه الله صدقة الفطر على من كان له الخيار
وان كان الخيار للما فلي الباع وان لم يكن في البيع خيار ولم
يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدق
على المشتري لان ملك المشتري تم بالقبض وان مات قبل
ان يقبضه المشتري فلا صدقة على واحد منهما وان لم
يمت ورد قبل القبض يعيب او خيار رويه فالصدق على
البايع وان رده بعد القبض يعيب او خيار فالصدق على

الصاع بالوزن يجوز الإعطاء بالوزن ويجوز أن يعطى فقدا أهل الدمنة
 ويكره ولا يجوز صرفها إلى المستامن ويجوز إلى روضة الغني وعن
 أبي يوسف رحمه الله إذا قضى لها النفقة لا يجوز وعن أبي يوسف
 رحمه الله الدقيق أحب إلى من الخنطة لأنه أقرب إلى المقصود والدرهم
 أحب إلى من الليل وقال بعضهم الخنطة أحب إلى من الدراهم
 وينبغي أن يكون الخنطة أولى إذا كان في موضع يشترون الاستبيا
 بالخنطة كما يشترون بالدراهم ويجوز بحملها يوماً أو يومين
 وعن أبي جعفر رحمه الله في رواه سنة أو سنتين وقال
 بعضهم إذا مضى الضيف من رمضان وقال الحسن بن
 زياد لا يجوز بحملها وقال خلف بن أيوب رحمه الله يجوز
 إذا دخل رمضان وهكذا ذكره الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله وهو الصحيح اعتبار بتجديد الزكوة فقد ملك
 المضاب ووقت وجوبها حال طلوع الفجر من يوم الفطر حتى
 أن من مات قبله لأصدقته عليه ومن أسلم كان عليه صدقة الفطر
 وعند الشافعي رحمه الله تجب عند غروب الشمس لا آخر يوم من
 رمضان وإذا ما قبل صلاة العيد أفضل ولا تسقط بتأخير
 الأداء وإن امتد لأنها متعلقة بالزكاة دون المال بخلاف
 الزكاة والله أعلم بالصواب ٥

التراويح

التراويح سنة مؤكدة للرجال والنساء توارثها الخلف عن

السلف

السلف من الذين تأيخ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا وهكذا
 روى الحسن بن أبي جعفر رضي الله عنهما أنهما اتفقتا لا ينبغي تركها
 وقال أبو يوسف من الروافض سنة للرجال دون النساء وكل
 قوم منهم ليست بسنة أصلاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 أقامها في بعض النساء ولم يواظب عليها ثم أحدها عمر رضي
 الله عنه ولاهل السنة والجماعة ما جاز رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه قال في شأن رمضان فرض الله تعالى عليكم صيامه
 وسنت لكم قيامه وقال عليه الصلاة والسلام في حديث
 سلمان رضي الله عنه فرض عليكم صيامه وسنت لكم قيامه وقد واطب
 عليها الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم أجمعين وقال عليه
 الصلاة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي وأقامها
 أزواج النبي صلى الله عليه وسلم خوفاً منه وام سلمة رضي الله عنهما
 أقامت ما يشه خلف ذكوان وام سلمة رضي الله عنها أقامت الجماعة
 النساء أمتهن مولاتهما أم الحسن البصري رحمه الله وكانت
 هي ومن معها واثني على رضي الله عنه على عمر رضي الله عنهما ودعاه
 بالخير فقال يا نور الله مضع عمر كما نور مساجدنا وأما الروايات
 التي عليه الصلاة والسلام حشيت أن تحت علينا إليه أشار في
 حديث رواه عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فثبت
 اتفاقنا عليه وليست أحب إلينا بالجماعة وقال مالك والشافعي
 رحمه الله عليهما في القديم الأنف إذا فضل كساها المسنن
 لأنه أقرب إلى الخطأ والبعث عن الرأي وعن أبي يوسف رحمه الله أنه

هذا هو الوجه الذي عليه
الجمهور في ترك الجماعة
في البيت والصحيح
أن الجماعة أفضل لأن عمر رضي الله عنه
أقامها بالجماعة لمحض من كبار الصحابة وخيارهم رضي الله
عنهم أجمعين والظاهر منهم اختيار الأفضل وهو

كل من قدر على أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام في مسجد فالأفضل
له أن يصلي في البيت والصحيح أن الجماعة أفضل لأن عمر رضي الله عنه
أقامها بالجماعة لمحض من كبار الصحابة وخيارهم رضي الله
عنهم أجمعين والظاهر منهم اختيار الأفضل وهو
بعض العلماء إذا صلاها في البيت وحده وترك الجماعة كان مسيئاً ناراً
للسنة والحاصل أن الجماعة على وجه العناية أن تترك أهل المسجد
كلهم فقد أساءوا وتركوا السنة وإن أقيمت الشرايع في المسجد
بالجماعة وتختلف رجل من أحادي الناس وصلى في بيته يكون تاركاً
للفضيلة ولا يكون مسيئاً ولا تاركاً للسنة وإن كان الرجل
من يتقدي به ويحذر الجمع لمحض تركه ويقل عند غيبته لا ينبغي له
أن يترك الجماعة لأن في تركه تقليل الجماعة وإن صلى بجماعة في
البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح أن الجماعة في البيت فضيلة
وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى فإذا صلى في البيت بجماعة فقد
جاز فضيله إذا بها بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى هكذا قال
القاضي أبو علي السفي رحمه الله والصحيح أن أداها بالجماعة في
المسجد أفضل لأن فيه كثرة الجماعة وكذلك في المكتوبات ولو
كان الفقيه قارياً فالأحسن والأفضل له أن يصلي بقدره نفسه
ولا يقتدي بخيره ويكره للرجل أن يستأجر رجلاً يومه في بيته
لأن استئجار الإمام فاسد ولو أقاموا الشرايع بأمامين
فضل كل إمام تسليمه بعضهم جواز ذلك والصحيح أنه لا يستحب
وإنما استحب أن يصلي كل إمام ترويحة ليكون موافقاً لعمل

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في ترك الجماعة في البيت والصحيح أن الجماعة أفضل لأن عمر رضي الله عنه أقامها بالجماعة لمحض من كبار الصحابة وخيارهم رضي الله عنهم أجمعين والظاهر منهم اختيار الأفضل وهو بعض العلماء إذا صلاها في البيت وحده وترك الجماعة كان مسيئاً ناراً للسنة والحاصل أن الجماعة على وجه العناية أن تترك أهل المسجد كلهم فقد أساءوا وتركوا السنة وإن أقيمت الشرايع في المسجد بالجماعة وتختلف رجل من أحادي الناس وصلى في بيته يكون تاركاً للفضيلة ولا يكون مسيئاً ولا تاركاً للسنة وإن كان الرجل من يتقدي به ويحذر الجمع لمحض تركه ويقل عند غيبته لا ينبغي له أن يترك الجماعة لأن في تركه تقليل الجماعة وإن صلى بجماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح أن الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى فإذا صلى في البيت بجماعة فقد جاز فضيله إذا بها بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى هكذا قال القاضي أبو علي السفي رحمه الله والصحيح أن أداها بالجماعة في المسجد أفضل لأن فيه كثرة الجماعة وكذلك في المكتوبات ولو كان الفقيه قارياً فالأحسن والأفضل له أن يصلي بقدره نفسه ولا يقتدي بخيره ويكره للرجل أن يستأجر رجلاً يومه في بيته لأن استئجار الإمام فاسد ولو أقاموا الشرايع بأمامين فضل كل إمام تسليمه بعضهم جواز ذلك والصحيح أنه لا يستحب وإنما استحب أن يصلي كل إمام ترويحة ليكون موافقاً لعمل

أهل الحرمين فلما جاز الشرايع بأمامين على هذا الوجه يجوز أن يصلي
الفريضة أحدها والاخر التراويح ولو صلى إمام واحد
التراويح في مسجد في كل مسجد على وجه الحال اختلف
المشايخ فيه **قوله** أبو بكر رحمه الله سمعت أبا نصرانه قال لا يجوز لأهل
المسجد جميعاً كما لو اذن المؤذن وأقام وصلى ثم أتى مسجداً آخر
واذن وصلى معهم فإنه لا يكره وإنما يكره إذا اذن وأقام ولا يصلي
معه كذا في الشرايع ولو صلى الشرايع مرتين في مسجد
واحد يكره كما لو اذن وأقام مرتين في مسجد واحد واختار الفقيه
أبو الليث قول أبي بكر رحمه الله عليهما هذا إذا **ركب**
أمر للناس مرتين فإن لم يكن أماً وصلى التراويح في مسجد بجماعة
ثم أذن جماعة أخرى في مسجد آخر فدخل معهم وصلى لا بأس به
كما لو صلى المكتوبة ثم أذن الجماعة جاز أن يصلي معهم إلا في الفجر
والعصر ثم مسائل الشرايع بجمعها فضول نذكرها إن شاء الله

فصل في مقدار التراويح

قوله في مقدار التراويح عند أصحابنا والشافعي رحمه الله عليهم ما روى
الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه قال لا قيام في شهر
رمضان سنة لا ينبغي ترها يصلي أهل كل مسجد في مسجد هم

كل ليلة سوى الوتر عشرين ركعة خمس تروحيات بعد تسليمات
 يسلم في كل ركعتين وقال مالك رحمه الله صلى الله عليه
 وثلاثين ركعة سوى الوتر لما روي عن عمرو بن عبد الله عنهما انهما
 كانا يصليان ستة وثلاثين ولنا ما روي عن ابن عباس رضي الله
 عنهما انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل عشرين
 ركعة في شهر رمضان ثم كان يوتر ثلاث بعد ما حضر رمضان
 بالذكر والطاهر انه اراد به التراويح وهو المشهور من الصحابة والتابعين
 رضوان الله عليهم وما روي مالك رحمه الله عن مشهور وهو
 محمول على انهما كانا يصليان بين كل تروحية اربع ركعات فرادى
 كما هو من هب اهل المدينة فان صلوا بالجماعة ستة وثلاثين
 كما قال مالك رحمه الله لا بأس به عند الشافعي وعندنا
 ان صلوا بالجماعة عشرين ركعة وما زاد على ذلك الى ستة
 وثلاثين فرادى فرادى مستحب وان صلوا الزيادة بالجماعة يكره
 بناء على ان المتفعل بالجماعة غير التراويح مكرهه عندنا
 وعندنا ليس يكره وكما صلى الامام رويحه تنظرو
 قاعدا بين التروحيات مقدار تروحية وتنظر بين التروحية
 الخامسة والوتر مقدار تروحية ثم يوتر هكذا روي
 الحسن عن ابي جعفر رضي الله عنه وانما يستحب الانتظار
 بين كل تروحيتين لان التراويح ما حوز من الراحة فيفعل
 ما قلنا حقيقا للاسم وهو في الاسطر مخير ان شاء الله وان

نأ

بما هلك وان شاء صلى وان شئت اي ذلك فعل ففوجئ لمول
 عليه الصلاة والسلام المنتظر للصلاة في الصلاة واهل مكة يطوفون
 في البيت بين كل تروحيتين اسبوعا واهل المدينة يصلون
 في ذلك اربع ركعات فصار تراويح اهل مكة مع الوتر ثلاثا وعشرين
 وتراويح اهل المدينة مع ما يصلون بين التروحيات سعا وثلاثين
 فان استراح على راس خمس تسليمات ولم يستريح بين كل تروحيتين
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم لا يستحب
 ذلك لانه يخالف عمل اهل الحرمين وان صلوا بين كل تروحيتين
 فرادى فرادى لا بأس به تستوي فيه الامام وعمره والله اعلم

فصل في التراويح

اختلف المشايخ رحمه الله عليهم في وقتها حتى عن الشيخ
 الامام الزاهد وجماعة سواه ان جميع الليل الى طلوع الفجر
 وقت لها قبل العشاء وبعد قبل الوتر وبعد لا بأس به قيام
 الليل فدان وقتها الليل وعاءه مشايخ نفا راحة الله عليهم
 قالوا وقتها ما بين العشاء والوتر ان صلوا قبل العشاء او بعد
 الوتر لم يرد لها في وقتها ولا يكون تراويح لان التراويح
 عرق بفعل الصحابة رضي الله عنهم فان وقتها ما صلوا فيها
 وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال القاضي
 الامام ابو علي السفي رحمه الله الصحيح انه لو صلى التراويح

قبل العشاء لا يجوز ولا يكون تراويحاً وان صلى او بعد العشاء وبعد
 الوتر جاز ويكون تراويحاً لا ينافي مع العشاء بمنزلة السجدة وحيل في
 المسجد فوجد الناس يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء
 فافتح الصلاة معهم لم صلى العشاء فجوز ذلك على قول من يجوز
 التراويح قبل العشاء وان وجدهم في الوتر وهو لم يصل العشاء
 فصلي الوتر معهم لا يجوز ونزله في قوله ولو صلى المكيوت به
 وعنده انه قبل الوقت ثم طهرانه كان في الوقت ولو لا يجوز ويجاز
 عليه في دينه ولو صل الى غير القبلة متعمداً وطهرانه كان مستقبلاً
 للقبلة قال بصيرتني يحيى رحمه الله بصيركا فدا بابه تعالى
 اذا الترياول فانيما قولوا فتم وجهه الله فان تأول لا يصيركا فرا
 ولا تجوز صلاه وان اصاب القبلة وسبغت باخر التراويح الى
 ثلث الليل والافضل استيعاب آخر الليل بالتراويح فان
 احرأ التراويح الى ما بعد نصف الليل وان
 بعضهم لا يستحب الا يستحب تاخير العشاء الى نصف الليل
 وبعضهم قال لا بأس به وهو الصحيح ولو صلى العشاء في
 منزله ثم الى المسجد فوجد الناس في الصلاة فطن لهم في التراويح
 فصلي معهم ثم طهرانه كان عشاءً جاز عند البعض لانه متفضل
 اقتدي بالمتقين اذا قامت التراويح لا يصح لخلافه وهك
 يفتقون غير جماعة ~~وال~~ بعضهم يقضي في العدم ما لم يدخل
 وقت تراويح اخرى ~~وق~~ بعضهم يقضي ما لم يمض
 شهر رمضان ~~وق~~ بعضهم لا يقضي وهو الصحيح لانه دول

من الغريب والعجائب تلك لا يفتي إلا في وقت غير فريضه فكذا
 التراويح ولهذا لا يفتي جماعة ولو حاز قضاها بعد الوقت لمقصي
 كما قالت فان قضاها وحده كل من غفلا وسخيا ولا يكون تراويا
 من الغريب والعجائب ان من كان في الليل انه قد غفله سقى
 من الصلاة الماضية فارد القضاء بهذه التراويح بخلاف التطوع
 بين التراويح فانه سقى لا يمكن لانه لا صلى فيها التراويح واما
 سائر السجدة اذا تركها بعد رده فهو معذور وان تركها بغير عذر
 استحقاقا وبها وبنا يكون من مستبها والله اعلم بالصواب

فصل في سنة الشرايح
 ان يوى الشرايح اوسنة الوقت او قيام الليل في رضا ب
 جاز كما لو يوى الظهر او فرض الوقت عند آ الظهر وان يوى
 الصلاة او صلاة الطوع اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم
 في سنة الحوائث والسنن بعضهم يجوز اداء السنن ينه
 الصلاة وفيه الطوع وهو ليس بعضهم لا يجوز وهو الصحيح
 كما في صلاة مخصوصه يجب مراعاة الصفه للزوج عن
 احمد بن حنبل في رواية بنو السنه او يوى متابعه النبي صلى الله
 عليه وسلم كما في المكتوبة وروى الحسن بن عبيد الله
 رضي الله عنهما في سنة الغزاة لا يبادى فيه التطوع
 والامتناع اذ انوى السنه او يوى الصلاة متابعا للرسول
 صلى الله عليه وسلم فعل هذا اذا صلى الشرايح مقبلا يمينه صلى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المكتوبة او من صلى نافلة غير المتراويح احلها وقوله والصحيح انه لا يجوز
وكذا لو كان الامام يصلي المتراويح فاقدى به رجل وكثر من المتراويح
ولا صلوة الامام لا يجوز كما لو اقدى به رجل يصلي المكتوبة فنوى
الاقداء به ولم ينو المكتوبة ولا صلاة الامام فانه لا يجوز ولو اقدى
بامام يصلي تسليمة الثانية او العاشرة والمقتدى بنوى التسليمة
الاولى والثانية الا ترى انه لو نوى بعد التسليمة الاولى الثالثة
جاء وكانت ثالثة وكذا لو اقدى في الركعتين بعد الطهر
من يودى الاربع قبل الطهر صح اقداءه في كل اولى ولو اقدى
بامام في المتراويح والمقتدى بنوى سنة العشاء فان لم يكن صلى السنة
بعد العشاء حتى قام الامام الى المتراويح جاز لان المتراويح في هذا
الوقت سنة العشاء فلا يخلف صلاتها ولو صلى العشاء والمتراويح
والوقت في منزله ثم اقم قوما اخرين في المتراويح بنوى الامامة
كثيرة ولا يمكن للمؤتمر ولو لم ينو الامامة او لا وشرع في الركوع
فاقدى به الناس في المتراويح لم يكن لواحد منهم ولو صلى المتراويح
تسع تسليمات وشرع في الوتر فاقدى به رجل في الوتر عظام
الامام انه صلى تسع تسليمات لم تخبر المقتدى ما نوى لا يركب
المتراويح والامام نوى الوتر ولو صلى المتراويح بنى المقتدى
من صلاة الخضر لم يكن محسوبه عن المتراويح وهذا با على
المتراويح لا تناوب الا بهذه المتراويح او هذه السنة في هذا الوقت
وهل يحتاج كل شئ من المتراويح ان ينوى المتراويح ولا يكتفي
بهم يحتاج لان كل شئ منها صلاة على حدة فالأصح انه لا

او الخامسة حاز لان
العلاء واحد وليس
عليه ان ينوي التسليمة الاولى

فان كان كل صلاة متراوية واحدة او اقلها علم بانها لا تكون
في وقتها **فصل**
في مقدار الصلاة في المتراويح
اختلف فيه قال بعضهم قروا في كل شئ فعلوا ما فعلوا في صلاة
المغرب في كل ركعة من المكتوبة معتبرا بركعة المكتوبة
وهو المعتبر في هذا الموضع لان هذا المقدار لا يحصل الختم في
المتراويح والختم في المتراويح من ركعة واحدة ومن ركعتين
فقالوا في كل ركعة من المكتوبة لا ينعى العشاء وقال بعضهم بقروا في
كل ركعة من المكتوبة الى ركعتين وقال بعضهم وهو رواية
للصحيح عن ابي حنيفة وعن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
وهو الصحيح لان فيه عزيمة على التمام وفيه فصل السنة وهي
الحكم من واحد لان عدد ركعات المتراويح في كل ركعة ست
مايه وامية العشرات سنة الاربع وتسع فاقروا في كل ركعة
عشر طمات يحصل الختم في المتراويح والفضل في الختم من تسع
تسعين للامام وعنه اذا صلى المتراويح وعاد الى منزله وهو قرا
القدر ان يصلي عشرين ركعة في كل ركعة عشر ايات الحمد اذا
للفصله وفي الختم قرآن والحمد والاهل الاحياء والاهل الاموات
ختمون في كل ركعة عشرين ايات وعن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
ختم في ركعة واحدة في كل ركعة عشرين ايات وعن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
ولان في الايام واحدا في المتراويح وعنه ركعة واحدة
صلى بلان سنة العشاء وهو وضوء العشاء واذا مضى التسليم من

انما في بعض الروايات ان الختم في المتراويح
الركعة من المكتوبة معتبرا بركعة المكتوبة
وهو المعتبر في هذا الموضع لان هذا المقدار لا يحصل الختم في
المتراويح والختم في المتراويح من ركعة واحدة ومن ركعتين
فقالوا في كل ركعة من المكتوبة لا ينعى العشاء وقال بعضهم بقروا في
كل ركعة من المكتوبة الى ركعتين وقال بعضهم وهو رواية
للصحيح عن ابي حنيفة وعن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
وهو الصحيح لان فيه عزيمة على التمام وفيه فصل السنة وهي
الحكم من واحد لان عدد ركعات المتراويح في كل ركعة ست
مايه وامية العشرات سنة الاربع وتسع فاقروا في كل ركعة
عشر طمات يحصل الختم في المتراويح والفضل في الختم من تسع
تسعين للامام وعنه اذا صلى المتراويح وعاد الى منزله وهو قرا
القدر ان يصلي عشرين ركعة في كل ركعة عشر ايات الحمد اذا
للفصله وفي الختم قرآن والحمد والاهل الاحياء والاهل الاموات
ختمون في كل ركعة عشرين ايات وعن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
ختم في ركعة واحدة في كل ركعة عشرين ايات وعن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
ولان في الايام واحدا في المتراويح وعنه ركعة واحدة
صلى بلان سنة العشاء وهو وضوء العشاء واذا مضى التسليم من

يحتاج

الترابح وقد قرأ فيه هل يقيد بأقوال السجدة بعضهم لا يعتقد
ليحصل الختم في الصلوات الجائز وقال بعضهم يعتقد تلك
الفترة لأن المصنوع هو الاعتداء ولا فساد في القراءة ولو عجل
الختم لمكان منع من أول القرآن في بقية السجدة وان ختم في السابع
عشر جعل بعد ذلك يصلي العشاء من غير تراويح لا يمكن ذلك
أن المصنوع هو الختم ويحتمل أن يجعل الختم المقيدان في السجدة
وعشرين أو قبلها وكذلك قيل هو أحسن وكذلك لو قرأ
الاحكام في راحة واحدة كروا إذا كان ميل العمود ولو لم يعرض
القرآن في ما بين الصلوات كان العمود قبل من القراءة في التراويح
في جازم به لأن يكون لم يوافق الصلاة لا يوافق الختم وقد ذكرنا
أن السنة في الختم في التراويح وعن أبي جعفر الأسدي رحمه الله
أنه قيل اجعل الإمام للغيرية فترة على حدة أو خصلط
تقرأ العزيمة والغيرية والعزيمة في التراويح والسجدة
مبيل إلى ما هو أخف على العموم وسئل النجاشي عن الإمام إذا قرع
من الشبهة في التراويح أيجزى عليها أم يستمر والسجدة
أن هم أنه لا يسفل على العموم من يد من الصلوات والاسم تعفان
وان هم أنه يسفل على العموم لا يزيد وعن بعض المشايخ من لم
يكن قارئا بالصلوة يوافقها هل يوافق بالشافعي كل
شخص وإذا عجل في القراءة والتراويح فترك سوره أو أوابه
ويستمر ما بعده ما لم يستحب أن يقرأ المتروكة ثم المقرره
ليكون على الشريطة أو لا ولا ينبغي للعموم أن يقرأ في

191
التراويح والتراويح ما هو في بعض من المصنفات قاله الإمام
إذا كان في تراويح من يسفل عن المشيوع والمقهور والتفكير
وكذا لو كان الإمام طاهرا لا بأس بأن يترك سجدة واحدة
كان من أخف من أمه وأحسن وألا فضل تعديل القراءة به
بأنه كان في تراويح ما لا بأس به إماما في التسليم الواحدة لا بأس
به في سبب رطوبت القراءة في الركعة الثانية كما لا يسقط في
سائر الصلوات ولو طول الأولى على الماشي في القراءة لا بأس به بديل
المختار ذلك عند محمد رحمه الله وعند أبي حنيفة وأبي يوسف
ومن بعده عنهما التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر
عندهما وخالف في أن المشايخ رحمة الله عليهم جعلوا القرآن
على خمس مائة وأربعين ودعوا وأعلموا ذلك في المصاحف
حتى حصل الختم في ليلة السابع والعشرين ليلة الأضحية التي تدل على
انها ليلة القدر وفي هذا البلد كانت المصاحف معالمة
بغير من الأضحية وجعلوا ذلك ركوعا للتراويح في كل
ركعة من التراويح القدر المحتوي والله أعلم بالصواب

في الختم في التراويح

أما في الإمام في تراويح فقال بعض المصنفين لا بأس
بأن يترك سجدة واحدة من تراويح الإمام ما كان
عنه في قول أبي حنيفة ولا يدع عليه بقول الغزواني لو كان
الإمام على قول أبي حنيفة يترك من كان ما تلاه وكذا

لوقوع الاختلاف بين الامام من جميع المذاهب ان طاعة الامام على من جعل
مآخذه هذه وان وقع العمل به على مع تسليمات اهل البيت تسليمات
اختلاف الشيوخ فيه **فصل** بعضهم يقولون تسليمية
أخبرني لان الرأية على التراخي بالجماعة اما لا يتصور
بالرأية واما الرأية من اهل البيت فيكون التسليمية الاخرى
بغير التراخي فلا يكون كالمطوع بعد العوض انما هي اذا
شرح مع العلم به اما اذا اشوع في الطوع بغير العوض
كان قد ادى الى العوض فانه يتم صلته ولا يكره كذا معنا وقال
بعضهم بوثوق ولا يصلون تسليمية اخرى احترازاً عن الرأية
على التراخي وانما يصح منهم يصلون تسليمية اخرى
فراوى فراوى احتياطاً والله اعلم **فصل**
فصل في التسليمية
انما اصل الامام اربع كلمات تسليمية واحدة ولم يرد في الثانية
في القياس تسليمية صلاية وهو قول محمد بن زعفران رحمه الله عليها
ولزمه قضاة التسليمية وهو رواية عن ابي جعفر رضي الله عنه
وفي الاستحسان وهو اظهر الروايات عن ابي جعفر وان يوسع
رحمة الله عليها لا تفيد واذا لم تفيد اختلفوا في قول ابي جعفر
وابي يوسف رحمه الله عليها انها تنوب عن تسليمية او تسليمية
فصل في التسليمية ابو الميثم رحمه الله تنوب عن تسليمية
لان الاربع لما كان يجب ان تنوب عن تسليمية كما اوجب على نفسه

74
من تسليمية اربع ركعات تسليمية على اربع ركعات تسليمية واحدة وهو في الامام
عن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز ولا خلاف في ذلك الا على قول
الشافعية ولم يثبت على اهل البيت جاز استخفافاً ولا وقاراً
المثلية ابو جعفر والمشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عليها
في التراخي فتوب الاربع عن تسليمية واحدة وهو اصح لا لب
المعقود على ركن الماشية فرض في المطوع فاذا تركها كان ينبغي ان
تقتل صلاته اصلاً وهو وجه القياس وانما جاز استخفافاً
فاخذ ثانياً لقياس وتلقا بفساد دفع الاول واخذ بالاختصاص
في حق التسليمية وانما بقيت التسليمية مع شروعه في الشفع
التالي وقد اتفقنا بالحق فجاز من تسليمية واحدة وعن ابي بكر
الاسكاف رحمه الله عليه انه سئل عن رجل قام الى الماشية في
التراخي ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في القياس
ينبغي ان يعود ويقعد وتسليمية الماشية بالحد وان تذكر
بعد ما وقع الماشية وجب في الثانية الماشية احدى ركعات
من الاربع من ترويحية واحدة تغني عن ركعتين هذا الذي ذكرنا
او اصل اربع ركعات ولم يقعد في الثانية وان وقع على
الثانية بعد ذلك شك في التسليمية قال **فصل** بعضهم يقولون
من تسليمية واحدة وعلى قول العامة يجوز من تسليمية
وهو صحيح لانه جمع المقصود ولم يخل بشي فحون كما لو قيل
سئل فثبت ان على اربع ركعات تسليمية فمضى او سلم تسليمية واحدة
وقوله في الثانية واحدة من فمضى منها وان على اربع ركعات

بشيء واحد فلو على وجهين اما ان يقد في المائدة او لم يقعد ان
يقعد جاز عن تسليمه وتجب عليه قضاء ركعتين لا يشرع في
الشفع الثاني بعد ذلك الشفع الاول فاذا اقبل الشفع الثاني
ترك الرابعة فان عليه قضاء ركعتين فان لم يقعد في المائدة ساهيا
او عامدا الا ان في القياس وموقول محمد بن ضرر واحدي الروايتين
عن ابي حنيفة رضي الله عنهما اجمعت بقيل صلاية ولو لم يقعد
ركعتين لا عين واما في الاستحسان على مقتضى صلاية في قول
ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما اختلفوا فيه قال
بعضهم نفسد ولا يجوز عن شيء في سبب بعضهم يجزي عن
تسليمه واحدة وعلى هذا الخلاف اذا غفل ثلاث ركعات
ولم يقعد في المائدة على قول الضريق الاول لا يجزيه وحده
قوله الضريق الثاني ان الطلوع معتبر بالركعة ولو صلى
المغرب ثلاث ركعات ولم يقعد في المائدة تجوز فكذا الطلوع يجوز
عن تسليمه لانه لم يضم الرابعة الى المائدة وحده من قال انه لا
يجوز عن شيء وهو الصحيح انه ترك المقعد المشهور المشهور
وهو المقعد على راس المنيعة والمقعد على راس الثالثة مني مشروعه
في الطلوع وضار كانه لم يقعد اصلا فلا يجوز بخلاف ما اذا
صلى اربعا ولم يقعد على راس المائدة لان المقعد على راس الرابعة
مشهور ومجرب وان لم يشر الملائكة عن شيء على هذا القول
فيجزيه قضاء ركعتين الاولتين وعلى لزمه المائدة شيء ان كانت
ساهيا لاشي عليه لا يخطون وان كان عامدا يلزمه ركعات

في قول ابي حنيفة رحمه الله ان يقد في المائدة لم يقعد فشرعه
في الشفع الثاني وعند ابي حنيفة رضي الله عنه لا يلزمه شيء لا يشرع
في الثالث تجزئهما فاعيد قياسا وانما يصح الشروع في الشفع
الثاني هذه اذا قعد الشفع الثاني في موضع واحد على قول الضريق
الاول لما جاز الملائكة عن تسليمه عن واحد هل يجب عليه لاحد
المائة على ان كان ساهيا لا يجب وان كان عامدا يجب عليه
ركعتان في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما لا يشرع
في الشفع الثاني قد صح وفيه الشفع الثاني بترك الرابعة فليزومه
ركعتان على هذا الاصل الشرايع عشرة قيليات كل تسليم ثلاث
ركعات ولم يقعد في كل المائة على راس المائدة في القياس وهو قول
محمد بن ضرر واحدي الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله عليهم عليه قضا
الشرايع لا يجزئهما في الاستحسان في قول ابي حنيفة على قول
من قال لا يجوز ذلك عن الشرايع عليه قضا الشرايع وهل يلزمه
المائة على قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا يلزمه ساهيا كان
العامدا وعلى قول ابي يوسف رحمه الله ان كان ساهيا فكذلك
وان كان عامدا عليه مع الشرايع عشرة وركعة اخرى لكل
مائة فتسليمات وعلى قول من قال يجوز من الشرايع في قولهما
هل يلزمه قضا شيء ان كان ساهيا لا يلزمه وان كان عامدا
عليه قضا عشرة ركعات ولو على ست ركعات او ثمان ركعات او عشرة
ركعات فيلزمه واحد ويقعد في كل ركعة والحواشي فيه كما مر
في الاربع والتمس على راس الركعتين من قال بسبب مجتهد

ام لا يجزئ في بعض الروايات لا يجزئ في قول محمد رحمه الله عليه في قول
 الى يوسف رحمه الله وفي بعض الروايات الخلاف على العكس قيل ان
 كان غالب القوم لا يعلمون دعاء الفتوت لمحمد الامام ليعلم القوم
 روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يهرجه والصحابة
 رضى الله عنهم تعلموا دعاء الفتوت من قرأته وان كان القوم يعلمون
 الفتوت لا يجزئ للامام لان الأصل في الأذكار والذكر هو
 الاختار واختلفوا انه يرسل يديه في الفتوت ام يقيم مستقبل محمد
 من مقابل فقال في قول ابو حنيفة ولى يوسف ومحمد رحمه الله
 عليهم رفع يديه اذا كبر للفتوت ثم يرسلهما في الفتوت والمختار
 عندنا يشارهم الله انه يرفع يديه للتكبير ثم يفتد
 في الفتوت كما في القراءة وقدم هذا فيما تقدم واداملى على
 النبي صلى الله عليه وسلم في الفتوت قالوا لا يصل في العقد الا حصره
 وكذا لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في العقد الاولى ساهايا
 لا يصل في العقد الاخير ولو كان الامام يفتي في القومية
 من الركوع والحدود والمعتدى لا يرى ذلك تابع الامام وكذا
 في سجود السهو قبل السلام وكذا في كبريات المعبد من اما
 في كبريات صلاة الجنازة اذا كبر الامام غسلا لا يتابعه المقتدى
 في قولنا ابو حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما لان ذلك منسوخ
 واذا افتت في الركعة الاولى او الثانية ساهايا لا فتت في الثالثة
 لان تكرار الفتوت غير مشروع واقى نفسك انه فتت في الثالثة
 ام لا يجزئ فان لم تخصص راي فتت لاحتمال انه لم يفتت

سئل عن رجل اصابه من غير ان يفتي
 في الفتوت في الركعة الاولى او الثانية
 وكان يفتي في الثالثة
 فقال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله
 عليهما لا يجزئ لان الفتوت في
 الركعة الاولى او الثانية
 لا يجزئ لان الفتوت في
 الركعة الاولى او الثانية
 لا يجزئ لان الفتوت في
 الركعة الاولى او الثانية

ولو سئل عن من يفتي في صلاة الجهر لا يفتي لان الفتوت في صلاة
 الجهر منسوخ وقال ابو يوسف رحمه الله

كتاب الزكوة

وفي الله منه الزكوة فرض على المصطفى اذا ملك بضائبا اما
 بحول كاملا والحال الثاني نوعان السائمة وما لا التجارة اما السائمة
 هي الراعية التي يكون المرعى يطلب منها اللبن وهو ليسل او اللبن
 فان اعطى في مصر او غير مصر في معلوفه وليسيت لسائمة وان
 كان يعلقها في بعض السنة ويسيرها في بعض السنة فاعين
 ذلك اكثر السنة فان كانت راعية في بعض السنة لم تكن سائمة
 الا ان يؤى ان يعلقها سائمة بمنزله عند التجارة اذا اراد ان يستغل
 ستمين فيستخذه فهو للتجارة على ما لا الا ان يؤى ان يخرج
 من التجارة ويجعله للخدمة وما يطلب منها المنفعة دون الكلام
 العين كالجوامل والعوامل فليسيت لسائمة فان اراد صاحب
 السائمة ان يستعملها او يعلقها فلا يصل حتى حال الحول كان في
 زكوة السائمة لا بها كانت سائمة فلا يخرج من ان يكون سائمة
 مجرد اليد من فعل وكذا لو ورث سائمة فقال عليهما
 الحول كان عليه زكوة لا بها كانت سائمة فليسيت كما كانت
 وان لم يورث ولو استرق سائمة للتجارة فان ماله زكوة التجارة
 لا يطلب المبدل من العين في زكوة السائمة وانما ذكرها

ع
 ع
 ع

ع

النما

مع الامارات في حكم الزكوة مستواً في سنة من سنوات
فصل في صدقة اهل

لكن فمادون خمس من الابل زكوة وفي الخمس شاة وفي العشر شاتان
 وفي خمس عذلات شياه وفي عذرتين اربع شياه وفي خمس وعشرين
 بنت مخاض وهي التي طعت في السنة الثانية وفي ست وثلاث
 بنت لبون وهي التي طعت في السنة الثالثة وفي ست واربعين
 حقة وهي التي طعت في السنة الرابعة وفي احدى وستين حدة
 وهي التي طعت في السنة الخامسة وفي ست وسبعين بنت لبون
 وفي احدى وتسعين حقان والى مائة وعشرون فاذا ارادت على مائة
 وعشرون استأنف الفريضة فحب في كل خمس من الزيادة
 شاة ومع الواجب المقدر في مائة وخمس وعشرون حقان وشاة
 وفي مائة وبلان حقان وشاتان وفي مائة وخمس وبلان حقان
 وثلاث شياه هكذا الى مائة وخمسة واربعين فحب فيها حقان
 وست مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقان فاذا ارادت على مائة
 وخمسين استأنف الفريضة فحب في كل خمس من الزيادة شاة
 مما كان قبل ذلك الى ان تبلغ الزيادة خمسا وعشرين فحب فيها
 بنت مخاض مع الحقائق الثلاث التي كانت وفي ست وثلاثين
 من الزيادة بنت لبون وفي ست واربعين حقة فحب في مائة وست
 وتسعين اربع حقان الى مائتين ثم في كل خمسين حقة ان شاة ادى
 عن المائتين اربع حقان وان شاة ادى خمس بنات لبون في كل

اربعين بنت لبون فاذا زاد على ذلك استأنف الفريضة على نحو ما
 قلنا ويكون الخار في جنس هذه المسائل في اداء العمه عندنا لمن
 عليه **فصل في صدقة البقر**
 ليس فمادون المائتين من البقر صدقة وفي ايام من البقر السائمة
 سبع اوسعة وهي التي طعت في السنة الثانية وفي اربعين من البقر
 مسنة وهي التي طعت في السنة الثالثة وفي الزيادة على الاربعين
 من اى حنيفة بلا ثروايات في رواية في احدى واربعين مسينه
 وربع عشر مسينه وثلث عشر بيع هكذا وفي الخمس عن اى حنيفة
 انه لا شيء في الزيادة حتى يكون البقر خمسين فاذا بلغت خمسين
 فقلنا مسينه وربع مسينه وروى اسد بن عمرو عن اى حنيفة انه
 لا شيء في الزيادة على الاربعين حتى تبلغ ستين ومنها سبعان او سبعاً
 وربع اخذ ابو يوسف ومحمد والشافعي ان يقولوا ان فيما زاد على الستين
 الاوقاص لداق تسع وحب في كل اربعين مسنة وفي كل
 مائتين مع اوسعة ففي سبعين حب مسنة وسبع وفي مائتين
 مستتان وفي ستين ثلاثة اشعة وفي مائة مسنة وبقايا
 وفي مائة وعشرة مستتان وسبع وفي مائة وعشرين ان شاة ادى
 ثلاث مسنات وان شاة ادى اربعة اشعة والجواميس بمسرة له
المفكر والله اعلم

فصل في صدقة الغنم
 ليس فمادون الاربعين من الغنم صدقة وفي اربعين شاة الى

مائة وعشرين فاذا زاد شي واحد فبقية شاتان الى ما شاء فاذا ارادت
واحدة فبقية ثلاث شياه الى اربع مائة فبقية اربع شياه ثم في كل
مائة شاه ولا يؤخذ في زكوة العنم في رواية الاصل الا الشئ
وهو الذي طعن في السنة الماضية وروى الحسن عن ابي جعفر رحمه
الله وهو قول ابي يوسف ومحمد والساجي رحمه الله عليه يجوز
اخذ المذبح من الضان كالجوز في الاضحية والمذبح من الضان هو
الذي مضي عليه اكثر السنة ولا يؤخذ من المذبح الا الشئ
في قوله اخذ الذكر الذكر والاشئ سواء قال الساجي رحمه الله لا
يجوز اخذ الذكر الا ان يكون الحل ذكورا ولا يؤخذ في الزكوة الا الواطئ
من ارفع له ونها وامولنا ونفعا ولمن عليه الزكاة ان يدفع الارفع
ولست رد الفضل على الوسط او يدفع الادون ويرد الفضل على
الوسط المقتول من الطي والعنم اذا كان الامم من العنم فهو من العنم
عندنا بقية الزكوة فمقتول الامم كالمقتول في الرق والخرقة وكذا

في المولود من البقرة الاحل والوحشي
في الحملان والمفضلان والبعاج حل

لا يجب فيها الزكوة ولا يقتدى بها الضان عند محمد رحمه الله وهو
قول ابي يوسف حنيفة الاخر مضي الله عنه وعلى قول زفر رحمه الله
يجب في البعاج ما يجب في البقر واحلفنت الروايات عن
ابي يوسف رحمه الله والمسلم معروفة وان كان في الثناب مستغنة
يجب فيها ما يجب في البقر في قوله الا ان عندنا ما يجب مقامها

يجب في البقر البقرة والبقرة الواجب في البقر موقوف في البقر
ان لا يؤخذ في الزكوة الا غير وبقية من رجل له مائة وتسعة
عشر مائة وتسعة مائة وتسعة مائة وتسعة مائة وتسعة
الاخذ من البقرة في السنة ومحمد رحمه الله عليه يؤخذ بالسن
المقتول من البقرة والواطئ الحل على سنين من البعاج حل وفيها
يتبع واحد عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله فلهما يؤخذ ذلك المتبع
لا غير وكذا الوطئ الحل على سنين وسبعين فصلا منها بنت
البقر يؤخذ ذلك لا غير ولحسب على الرجل في السائمة البعاج
والجفأ والصغير ولا يؤخذ شئ منه وعن ابي يوسف رحمه الله
ليس في الابل والبقر والعنم والعنم شئ لا يباع لبيعت بشئ يبيع
وكذلك مقطوع القوائم ولا تؤخذ الرق والاكسيلة
والخاضق في حال العنم لانها من الكاثير وقد يبيعان احدا الا ابر وكذا
سنة الحرم ولا ذات عوار من الا ان شأ المصدق رجلان
هنا يابون من العنم كل شاه يبيها روى عنها عن محمد عن ابي حنيفة
ومضى الله عنها انه قال في عليهما شاتان ولو كان العاؤون من اربعين
رجلا لمحل منهم من كل شاه نصفها والنصف الثاني من تسع
ولم من رجلا ليس على صاحب الاربعين صدقة وهو قول
محمد رحمه الله ومحمد رحمه الله في ابي يوسف رحمه الله قال
في البقر ولا صدق من مجموع ولا جمع من منفرد • تفسير
اللفظ الاول رجل له مائة وعشرون من العنم ليس للساعي ان
يجعل كل اربعين في مكان واحد من كل اربعين شاه •

سما
ان
اللفظ
اللفظ
اللفظ

وتفسير اللفظ الثاني ان يكون من رجلين او من رجل واحد
مهم عشر واثني عشر للمصدق ان يجمع بين الرجلين
وما كان من رجلين فاما يترجح ان يكونا من رجل واحد
كان لرجلين احدهما وستون من الابل لآخرها ستون ولا ثوب
والآخر خمس وثلاثون فاخذ المصدق منها ثوب ثمانين
فان كل واحد منهما يرجع على شريكه بحصة ما اخذ المصدق من ماله
رخصة شريكه واساعلم

مسألة ركني الحديث

الحديث السامية اذا كانت ذكورا او اناثا يجب فيها الزكاة في قول
ابي حنيفة رضي الله عنه ان شاعطى عن كل وزن دينار وان
شاقومها واعطى ربع عشر قيمتها فلو اهدا في ارض الجند
لا يبالا متفاوت تفاوتها فاحشا اعمالي او استأنتقوم وتودى
عن كل ما بقي درهم خمسة دراهم وان كان للرجل اناثا فعن ابي حنيفة
رضي الله عنه فيه روايتان وان كان الرجل ذكورا في ظاهر الرواية
عنه لا يجب الصدقة وفي الروايتين وعلى قول ابي يوسف
ومحمد والشافعي رحمته الله عليهم لا زكاة في الحديث والواو القوي
على قولهما واجمعوا على ان الامام لا يخطئه منه صدقة
الحديث حبان

مسألة مال التجاره

مال التجاره هو ما كان احدهما خلقا وشا وهو المنة والمنة وذكره
المصنف في الحنفية واما ما سأل في الكتاب في كل ما قد دم خمسة
درهم وفي كل عشرة من ثوبه ذهب نصفه يقال مصير ويا
كان او لرجل من ثوبه او من خوصه طيانا للرجل او للنساء عندنا
ثبوا كان او سبيكه فقير في الذهب وزن المناقل وفي الدراهم
وزن سبعة وتفسيره ان يوزن كل عشرة من ثوبه سبعة مناقل
وقيل في كل بلد معتبر وزن ذلك البلد وعن الشيخ الامام الحسين
ان محمد بن الفضل رحمه الله انه كان يوجب في كل ما بقي بخاربه
وفي العطاره خمسة منها ويوزن انها اعز المقود في بلادنا
توزن بها الاشياء ويوزن ويشترا بها الجنبين والغيبين
بمسألة الدراهم في ذلك الزمان وبها اخذ شمس لامي الخوا
وشمس لامي السرخسي وفيما سواها من الدراهم لا يجب الزكاة
بل كل الا ان يكون النصف في كل درهم فضة او تبلغ قيمتها ما
درهم او عشرة من ثوبه لان كان المصنف الباقي بمنزلة الفلوس
والفلوس من ثوبها المصروف او مال التجاره وباعت قيمتها ما بقي درهم
يجب فيه الزكاة والافلا عن النصف والمنة من الاموال لا
تكون للقبالة الا باليه ولو باع عرضا كان له للتجارة معي
كان الماني يكون للتجارة وان لم يزل حكم الماني حكم الاصل
وكذا لو كان العبد للتجارة فله عتق مطلقا ودفعه فان للدفع
يكون للتجارة ولو كان العبد عتقا فوضع من المصنف على
العتاق لم يكن له للتجارة لانه لا يملك عن المصنف لا عن

كان

عليها
كان
الان
في العتق
كده
الان
نفسه

المقبول ولو ورثه الا وناه للبحار لا تكون للبحار ولو ورثه
 بحرية او وصية ونوى التجارة عند قبوله الهبة والوصية لم يكن
 للبحار في قول محمد وعلى قول ابي يوسف تكون للبحار وعلى هذا
 الخلاف المهور وبذلك الخلاف بدل الصلح عن دم العبدان نوى التجارة
 تكون للبحار في قول ابي يوسف ودمه انه لا يملك كسر الا
 ما لقبول والعقل مخاف كسرها وليس في الزاوية على ما قد روي
 وعند من يقال فيه ان كونه في قول ابي حنيفة رضي الله عنه
 ما لا يبلغ الزاوية لو يبيع دهرها واربع مثاقيل فحذلق فليس في
 الزاوية ربع عقرها وبكل مضايقة الفضض بضايب الذهب وفضا
 بالفضض بالفضض ويعرض للتجارة فاضا الا ان عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه كل مضايقة بضايب الذهب باعتبار القيمة
 وعند صاحبيه راحة الله عليها باعتبار الاجزاء وتعتبر ذلك
 اذا ملك مائة درهم وحذلق مثاقيل فذهب فبعضها مائة درهم عند
 ابي حنيفة ومن ايه تحت الزاوية وعندها لا يبيع ما بين الذهب
 عشر مثاقيل اشترى جناحها بالخدمة وهو نوى ابيه لو
 صابه من حياضه فقال عليه الموت لا زكوة فيه وكذا لو اشترى
 وعلق بعشر الاق درهم لواجب من الناس فقال عليه الموت لا
 زكوة فيها لانه اشترى ما للخلع وعزمه اياه لو وجد من حياضه
 الا قبل وكذا الحال اذا اشترى ابلا للسكر او الكراكي
 واشترى حمارا للسكر ولو اشترى الصباغ فصفه او عفرنا
 ببيع ثيابا للناس بالاجر وحال عليه الموت كان عليه الزكاة

وعسر الركعة العشرة مما لم
مال الركعة اذا كان معدا
للحجارة وعسر العشرة
بالعين ان شاء فوجها بالركعة
وان شاء فوجها بالركعة
وعن ابي حنيفة انه يقول مما لم
الابع للعقود. وعن ابي حنيفة
انما يرد على اسير هذا اذا
كان في العتق ما لم يرد
عليه كان مع فاحصها دون
الاخر مع ما نصرت بها ما
علام

الحمد لله الذي
جعل القرآن
والعقائد
من النجاة

اذ لم يباع بالان ما اخذه من الاجر مقابل العين وكذا اهل من اتاع عينا
 ليعمل به ويبقى اشتره في المعول كما لعصفور والدين لديج الجبل
 فحل عليه الحول كان عليه الزكوة وان لم يبق لذلك العين اشترى في المعول
 كما لصابون الحزن كزكوة فيه لانه لا يبقى بعد العمل وكان الاخير
 مقابلا بالمنفعة ولا يعتد من مال الجحش وكذا النجاس اذا استرى
 دوا بالبيع واسترى لها جلا لا ومقاود وان كان لا دفع ذلك مع
 الزكوة الى المشتري لا زكوة فيها وان كان يبيعها مع الزكوة كان
 معها الزكوة افلح على عليه الحول وكذا العطار اذا استرى عوارض
 ولو استرى الرجل دوا للتجارة ثم اجتمع بغيره من ان يكون للتجارة لانه
 لما اجتمع فقد فقد المنفعة ولو استوا ذورا من صنفين مسكها وبواجر
 لا يجزئ فيها الزكوة كما لا يجب في سون الغله ولو دخل من ارضه جثته
 ببيع فتمتھا منه صاب وبوى ان مسكها وبيعها فامسكها حولا لا
 تجب فيها الزكوة كما في الميراث ويعتبر في التصاب الزكوة كمال
 التصاب في طرد في الحول وقد انقطع فيما بين ذلك ونقصان
 التصاب في خلال الحول عنه لا يمنع ويلا كل التصاب في خلال
 الحول يبطل حكم الحول جبل له فثم للتجارة تساوي باقى درهم
 فأت قبل الحول فسكنها وبيع جلد هاتى بلغ جلد ما تصابا
 فثم الحول كان عليه الزكوة ولو كان له عصير للتجارة فتمتد
 قبل الحول فصار خلايا وي تصابا فثم الحول لا زكوة فيه قالوا لان
 في الفصل الاول الصوف الذي بقي على طهر الشاه متقوم ويبقى
 الحول بتمامه وفي الفصل الثاني هلب كل المالك فبطل حكم الحول

وحل له ان يخدمه حال طلبها
 الكون لم اصول لها عبد اللهيان
 فمات العبد مطلق عنه وهو الان
 لا يزال اسير كمالها عبد الله
 لذلك العبد والعين قد راى الكون
 لا في الصور والادراك
 الى حال الكون في كل مكان
 معلقة عند الجبال وقد اصبحت
 الصور والسموات

الا ان هذا خالف ما روي ان جماعة عن محمد بن حمران عن ابي جابر
 اشترى عسيرا مائتي درهم ففحصه فوجد ما مضى اربعة اشهر فليما
 مضت سبعة اشهر او مائة اشهر الا يوما ضارث خلا مائة
 مائتي درهم فتمت السنة كان عليه الزكوة لانه عاد للتجارة على
 ملكان ولو تداخول وهو لا زكوة عليه **وَجَبَلُ اجْرَدَا**
بعيد ونوايه للتجارة كان للتجارة في رجب له عبد للتجارة
 ان يوفى بالدين ام كان فتمت اقل من مائتي درهم وان لم يوفى بالدين كانت
 فتمتة اشهر من عشرين دينار قال **ابو يوسف** رحمه الله ان
 كان اشترى بالدين اربعة اشهر فوفى بالدين كان اشترى بالدين ام
 يوفى بالدين ام كان اشترى بالدين اربعة اشهر فوفى بالدين كان
 الغالب في المصداق هو مائة وان كان المولى بعث عبده الى مصر
 اخر حاجته تعتبر قيمة العبد في المصداق فيه العبد فان كان
 العبد في المغان يعتبر فتمتة في اقرب المصار الى ذلك الموضع وقال
 ابو حنيفة رضي الله عنه انه اوجب عليه الزكوة في احد الوجهين
 ولم يجز في الوجه الاخر كان عليه الزكوة وما ذكرنا من قول
 ابو يوسف رحمه الله فذاك قوله الاول ولو اشترى ارض عشر
 او ارجح للتجارة لا يجز فيها الزكوة **وكذا لو اشترى رجب**
بدر للتجارة ورزقها في ارض عشر فبها كان فيها
العشر لا غير وعن محمد بن حمران عن ابي جابر اشترى ارض عشر
 بجب الزكوة مع العشر اذا اشترى عسيرا للتجارة بغيره
 فتمتة وزانها مائتي درهم وحال عليها الحول وهو لا ساوي

مائتي درهم مضروبة قال **ابو حنيفة** رحمه الله لا زكوة عليه حتى
 يبيد مائتي درهم مضروبة **وكذا لو اشترى مائة وسبعين**
درهما وذلك فتمتة ثم مضى ساوي مائتي درهم مضروبة قال
ابو حنيفة رحمه الله يعتبر الحول من حين صار ساوي مائتي درهم
 مضروبة والحاصل ان في عين الذهب والفضة يعتبر الوزن
 وفي غير الذهب والفضة لا يجز الزكوة ما لم يبلغ فتمتة مائتي درهم
 مضروبة هذا اذا كان المالك عينا فان كان المالك **دنانير**
ابو حنيفة رحمه الله في رواية الاصل الدين بالدين ودين بدين
 وهو بدل بمال التجاره والمقوض ودين بدين وهو بدل بمال مكن
 للتجارة من باب التبدل وحيد الخدمة ودار السكن ودين بدين
 وهو بدل بالدين بمال كالمضاربة او بدين بدين وهو بدل بالدين
 عن دم الدين والدين في الدين القوي تجز الزكوة اذا حال الحول
 وتراخي الاداء الى ان ينقض اربعين درهما وكذا ينقض اربعين درهما
 نكحة درهم وفي الدين الوسيط لا يجز الاداء ما لم ينقض مائتي درهم
 ولا تعتبر الحول بعد القبض **ابو يوسف** رحمه الله ما مضى من الحول قبل
 القبض في الاصل من الزكوة وفي الدين الصغير لا يجز الزكوة
 ما لم ينقض مائتي درهم وحول الحول بعد القبض **ابو يوسف** رحمه الله
 يفتقر له من عبد للخدمة ولو ورث مائتي درهم ذنبا على رجل
 وقال عليه الحول لا زكوة عليه حتى ينقض مائتي درهم ويعتد
 ما مضى من الحول قبل القبض وعن ابو حنيفة رضي الله عنه في رواية
 اشترى لا يجز الزكوة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث

في مائة درهم مضروبة
 في مائة درهم مضروبة
 في مائة درهم مضروبة
 في مائة درهم مضروبة
 في مائة درهم مضروبة
 في مائة درهم مضروبة
 في مائة درهم مضروبة
 في مائة درهم مضروبة
 في مائة درهم مضروبة
 في مائة درهم مضروبة

سأئمه كان عليه الزكوة اذا حال الحول نوي او لم ينو وعلى قولنا
اي يوسف ومحمد رحمة الله عليهما الذين ظاهرا واطرا الزكوة
قبل القبض وكما قبض شيئا لزمه اذا زكوة ذلك العتذر
قل المقبوض او كثر الادين الحاجة فان في بدل الحاجة لا يجب
الزكوة بما مضى من الحول قبل القبض وكذا لو كان من رجلين عبد
للتجارة وقسمته الف درهم وعتقه احدهما وهو معسر ولجار
الثالث استسقى العبد فقبض السعاية بعد شتمه لا زكوة عليه
فالم يل الحول بعد القبض ولو تزوج امرأة على ابل بعير عسفا
فقبضت خمسا من الابل لا زكوة عليها في قولنا ما لم يخل الحول
بعد القبض ولو تزوج جفا على ابل بعينها فكذلك الجواب في
قول اي حنيفة رضي الله عنه يعتبر الحول بعد القبض وقال
ابو يوسف ومحمد رحمة الله عليهما يجب الزكوة على الحول المأوى
ولو تزوج امرأة على اربعين شاة سائمه فقبضت وحال عليها
الحول ثم طلقها قبل الدخول كان عليها زكوة النصف الثاني
ولو كان المصوب قبل طلقها الروح بعد يوم العطر قبل الدخول
كان عليها جميع الصدقة ولو تزوج جفا على مائة درهم ودفع
النكاح طلقها قبل الحول قبل الدخول كان عليها زكوة الماسن
وفي رواية المصوب ان قضى العاصي بالزينة من الدراهم او الذباير
وقبض ورثه المصوب بعد الحول على قول اي حنيفة رضي الله عنه
لا يجب الزكوة ما لم يخل الحول بعد القبض وان قضى العاصي بالزينة
من الابل لا زكوة في قولنا حتى يحول الحول بعد القبض

بعد

قالوا

قالوا تزوج امرأة على ابل بعير عنها وقبضت بعير الحول بعد القبض
اذا الجرد ارضه او عبد مائة درهم لا يجب الزكوة ما لم يخل
الحول بعد القبض في قول اي حنيفة رضي الله عنه فان كانت
الدراهم والعبد للتجارة وقبض اربعين درهما بعد الحول كان عليه
درهم بحكم الحول الماضي قبل القبض لان احدة دار التجارة
وعبد التجارة بمنزله بمن مال التجارة في الصبح من الرواية
وفي الاجارة الموسومة بخارا اذا عمل الاجر وبقي المال في يد
الاجر سنين حكى عن الشيخ الامام ابو جعفر محمد بن الفضل رحمه
الله انه قال ان كانت الاجرة من الدراهم او الذباير كان
زكوتها على الاجر لانه ملكها بالقبض وعند الفساح الاجارة لا
يلزمه رد عين المقبوض وانما يلزمه رد غيرها فكان بمنزلة
حقه بعد الحول وقال الشيخ الامام علي بن محمد البزدي
ومحمد الائمة السرخسي رحمة الله عليهما ان زكوتها يجب على
المستاجر ايضا لان الناس بعدون مال الاجارة دنيا على الاجر
وتنبيع الوفا المعهود ليمد قنن زكوة الثمن على البائع
وعلى قولنا الشيخ الامام الزاهد البزدي ومحمد الائمة
السرخسي يجب على المشتري ايضا وفيه نوع اشكال وهو انه
لو اعتبر دنياه عند الناس ينبغي ان لا يجب الزكوة على الاجر
والبايع لانه مشغول بالدين فلا يجب على المشتري والمستاجر
ايضا لانه وان اعتبر دنياه للمستاجر فليس يسع في حقه لا
يمكنه المطالبة قبل فسح الاجارة ولا يملكه حقيقة فان هذا

منه له الدين على الجاحد او غفوه ومنه لا يجب الزكوة ما لم تجل
 الحول بعد القبض وان كانت الاخيرة عينا وبقي العن في بدا الاجر
 الى وقت الشاخ الاجار تسقط الزكوة عن الاجر لانه استحق عليه
 من مال الزكوة وحبل له ماله درهم في يده وماله احدى دين له
 على عيني فقال الحول فذكر عصام رحمه الله ان عليه الزكوة وهو محمول
 على ما اذا كان الدين بدل مال التجار ويكون المدين مليا مقبرا
 بالدين **وحبل له على رجل مائتا درهم** فقال الحول الاسهر
 ثم استغادها لقا فتم الحول على المائتين لا يجب عليه زكوة الالف
 ما لم يأخذ من الدين اربعين درهما فاضا عدا في قول ابي جعفر رضي
 الله عنه لانه لا يجب عليه زكاة المائتين ما لم يقبض اربعين درهما
 فانما لا يجب عليه الا اذا كان لامل لا يجب عن اقله **رجل له**
دين على رجل وماله من الثوب وكله يفضله فقال عليه الحول
 ثم قبضه المومنون له كانت الزكوة على الواجب لان المومنون له وكل
 في القبض **الدين يمنع الزكوة اذا كان مطالبين حقة العباد** كالقرض
 ومن البيع وضمان المظروف وارث الجاحد ومضامير المراء لان الدين
 من المنقود او من المكيل والموزون او الساب والحيوان وجب
 بكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او اجل فان كان
 المال فاضلا عن الدين كان عليه زكوة الدين الفاضل اذا بلغ نصابا
 وان لحقه دين بعد وجوب الوفا لا تسقط الزكوة **وهو جوب**
الزكوة في النصاب ودين الزكوة بان استهلك النصاب بعد الحول
 منع الزكوة استوى فيه المال الظاهر والباطن وقال ابو يوسف

في الدين على الجاحد او غفوه ومنه لا يجب الزكوة ما لم تجل الحول بعد القبض وان كانت الاخيرة عينا وبقي العن في بدا الاجر الى وقت الشاخ الاجار تسقط الزكوة عن الاجر لانه استحق عليه من مال الزكوة وحبل له ماله درهم في يده وماله احدى دين له على عيني فقال الحول فذكر عصام رحمه الله ان عليه الزكوة وهو محمول على ما اذا كان الدين بدل مال التجار ويكون المدين مليا مقبرا بالدين وحبل له على رجل مائتا درهم فقال الحول الاسهر ثم استغادها لقا فتم الحول على المائتين لا يجب عليه زكوة الالف ما لم يأخذ من الدين اربعين درهما فاضا عدا في قول ابي جعفر رضي الله عنه لانه لا يجب عليه زكاة المائتين ما لم يقبض اربعين درهما فانما لا يجب عليه الا اذا كان لامل لا يجب عن اقله رجل له دين على رجل وماله من الثوب وكله يفضله فقال عليه الحول ثم قبضه المومنون له كانت الزكوة على الواجب لان المومنون له وكل في القبض الدين يمنع الزكوة اذا كان مطالبين حقة العباد كالقرض ومن البيع وضمان المظروف وارث الجاحد ومضامير المراء لان الدين من المنقود او من المكيل والموزون او الساب والحيوان وجب بكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او اجل فان كان المال فاضلا عن الدين كان عليه زكوة الدين الفاضل اذا بلغ نصابا وان لحقه دين بعد وجوب الوفا لا تسقط الزكوة وهو جوب الزكوة في النصاب ودين الزكوة بان استهلك النصاب بعد الحول منع الزكوة استوى فيه المال الظاهر والباطن وقال ابو يوسف

الدين على الجاحد او غفوه ومنه لا يجب الزكوة ما لم تجل الحول بعد القبض وان كانت الاخيرة عينا وبقي العن في بدا الاجر الى وقت الشاخ الاجار تسقط الزكوة عن الاجر لانه استحق عليه من مال الزكوة وحبل له ماله درهم في يده وماله احدى دين له على عيني فقال الحول فذكر عصام رحمه الله ان عليه الزكوة وهو محمول على ما اذا كان الدين بدل مال التجار ويكون المدين مليا مقبرا بالدين وحبل له على رجل مائتا درهم فقال الحول الاسهر ثم استغادها لقا فتم الحول على المائتين لا يجب عليه زكوة الالف ما لم يأخذ من الدين اربعين درهما فاضا عدا في قول ابي جعفر رضي الله عنه لانه لا يجب عليه زكاة المائتين ما لم يقبض اربعين درهما فانما لا يجب عليه الا اذا كان لامل لا يجب عن اقله رجل له دين على رجل وماله من الثوب وكله يفضله فقال عليه الحول ثم قبضه المومنون له كانت الزكوة على الواجب لان المومنون له وكل في القبض الدين يمنع الزكوة اذا كان مطالبين حقة العباد كالقرض ومن البيع وضمان المظروف وارث الجاحد ومضامير المراء لان الدين من المنقود او من المكيل والموزون او الساب والحيوان وجب بكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او اجل فان كان المال فاضلا عن الدين كان عليه زكوة الدين الفاضل اذا بلغ نصابا وان لحقه دين بعد وجوب الوفا لا تسقط الزكوة وهو جوب الزكوة في النصاب ودين الزكوة بان استهلك النصاب بعد الحول منع الزكوة استوى فيه المال الظاهر والباطن وقال ابو يوسف

روحه الله نفس الزكاة في النصاب يمنع الزكوة ودين الزكوة لا يمنع اذا ملك
 الرحيل مائتي درهم وحمسة دراهم ومضى عليها حولا **قال ابو**
 حنيفة رضي الله عنه عشرة دراهم لان مضي الحول الاول وجب عليه خمسة
 للمائتين ولا يجب عليه الخمسة المائتين زكوة لان عند لا يجب الزكاة
 فمادون الاربعين مضي الحول الثاني وماله مائة مائة سنوي الزكوة الاولى
 يجب عليه خمسة احدى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليه مائة
 للسنة الاولى خمسة دراهم وثمن درهم لان عند هاجب الزكاة في
 الحول الثاني ماله في السنة المائتين مائة مائة مائة درهم ولا يجب عليه
 في السنة الثانية مائة **ولو ذلك الرجل الف درهم ومضى عليها مائة**
احوال كان عليه للحول الاول خمسة وعشرون والحول الثاني في قول
 ابو حنيفة رضي الله عنه زكاة تسع مائة وستين لان عند لا يجب الزكوة
 فمادون الاربعين والحول الثالث زكاة تسع مائة وعشرون لا
 وعشرون وعند هاجب الزكاة في السور ايضا فان ضاع منها
 ثمان مائة وبقي مائتان كان عليه خمسة دراهم لا عشرة لانه لم يملك
 الا مائتا درهم وكان عليه زكاة المائتين وان ملك الرجل على رجل
 مائة درهم ومضى عليها مائة احوال ثم قبض مائة مائة درهم قال
 ابو حنيفة رضي الله عنه تترك للسنة الاولى خمسة دراهم والسنة
 المائتين اربعة عن مائة وستين ولا تسق عليه في الفضل لانه مائة
 الاربعين هلاك النصاب بعد وجوب الزكوة تسقط الزكاة
 ملك بعد طلب المأثم او الساعي او قبله عند مشا خبا رحمة الله عليهم
 وهل يثبت حين الزكاة بعد التمكن فذكر الكرخ رحمه الله انه مائة

ط عليه

درهم

كأنه

لأنه

الدين على الجاحد او غفوه ومنه لا يجب الزكوة ما لم تجل الحول بعد القبض وان كانت الاخيرة عينا وبقي العن في بدا الاجر الى وقت الشاخ الاجار تسقط الزكوة عن الاجر لانه استحق عليه من مال الزكوة وحبل له ماله درهم في يده وماله احدى دين له على عيني فقال الحول فذكر عصام رحمه الله ان عليه الزكوة وهو محمول على ما اذا كان الدين بدل مال التجار ويكون المدين مليا مقبرا بالدين وحبل له على رجل مائتا درهم فقال الحول الاسهر ثم استغادها لقا فتم الحول على المائتين لا يجب عليه زكوة الالف ما لم يأخذ من الدين اربعين درهما فاضا عدا في قول ابي جعفر رضي الله عنه لانه لا يجب عليه زكاة المائتين ما لم يقبض اربعين درهما فانما لا يجب عليه الا اذا كان لامل لا يجب عن اقله رجل له دين على رجل وماله من الثوب وكله يفضله فقال عليه الحول ثم قبضه المومنون له كانت الزكوة على الواجب لان المومنون له وكل في القبض الدين يمنع الزكوة اذا كان مطالبين حقة العباد كالقرض ومن البيع وضمان المظروف وارث الجاحد ومضامير المراء لان الدين من المنقود او من المكيل والموزون او الساب والحيوان وجب بكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او اجل فان كان المال فاضلا عن الدين كان عليه زكوة الدين الفاضل اذا بلغ نصابا وان لحقه دين بعد وجوب الوفا لا تسقط الزكوة وهو جوب الزكوة في النصاب ودين الزكوة بان استهلك النصاب بعد الحول منع الزكوة استوى فيه المال الظاهر والباطن وقال ابو يوسف

وهذا ذكر الحاكم السعيد رحمه الله في المتقاوعن محمد رحمه الله عن احمد
 الزكاة من غير عدد لا قبل شهادته وقد محمد رحمه الله بن الحج وبن
 الزكاة فقال لا يات بتأخير الحج ويات بتأخير الزكاة لان في
 الزكاة حق القصد قائم بتأخير حقهم اما الحج خالص عن الله تعالى
 وروى هشام عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يات بتأخير الزكاة ويات
 بتأخير الحج لان الزكاة غير موقفة اما الحج فراضه يتعلق اداؤها
 بالوقت بمنزلة الصلاة وعسى لا يملك الوقت في المستقبل رجل
 ملك مائتي درهم فعنى عليها حولا لان ليس عليه زكاة السنة المائنة
 لان زكاة السنة الاولى صار ما نجا لوجود الزكاة في السنة
 المائنة ولو حال الحول على المائتين فاستملاك الضاب قتل
 اذا الزكاة ثم استفاد مائتي درهم وحال الحول على المستفاد
 لا يجب عليه زكاة المستفاد لان زكاة الضاب الاول دون في
 دمه منع زكاة المستفاد ولو ملك لصا با وروج امرأه على حبه
 وحال الحول على الضاب لا يجب عليه الزكاة لان وجوب الحج حقا
 للمراه مانع وجوب الزكاة ولو وجب عليه فان بين او طهرار
 او قتل لا يمنع الزكاة ولا يمنع الدين وجوب العسر والخروج
 ومنع صدقة الفطر مات من عليه الزكاة تستقط الزكاة
 ولا يصير ديناً في الشركة الا انه لو اوصى باء الزكاة يجب
 سعي الوصيه من ثلث ماله والردة بمنزلة الموت ولو اخبر زكاة
 المال حتى مرض يودي سوان الورثة وان لم يكن عنده مال
 واراد ان يستقرض لا آء الزكاة فان كان في الكفاية امته

اذا استقرض وادى الزكاة واجتهد لفضا دينه بقدر على ذلك
 كان الافضل له ان يستقرض فان استقرض وادى ولم يقدر
 على قضا الدين حتى مات يرجى ان يقضى الله تعالى دينه في الاجرة
 وان كان الجبر رايه انه اذا استقرض لا يقدر على قضا الدين
 كان الافضل له ان لا يستقرض لان ضوامة صاحب الدين
 كان اشد رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب
 عليه زكاة العبد يقدر الدين ولو كان العبد للخدمة كان
 على المولى صدقة فطره رجل له الف درهم فاعقب من
 رجل الف واعقب منه رجل آخر هذا الف والغاصب الثاني
 ايضا الف درهم فاستملاك الثاني العقب وحال الحول على مال
 الغاصب ثم امراهما المعضوب منه كان على الغاصب الاول
 زكاة الف الف ولا زكاة على الغاصب الثاني لان الاول
 ان من العقب للمعضوب منه كان له ان يرجع على الغاصب الثاني
 فلم يكن له مال مشغولا بالدين اما الثاني فمن العقب وليس له ان
 يرجع بذلك على غيره فصار ماله مشغولا بالدين قبل الابراء ولا
 يكون سببا للزكاة رجل عليه الف درهم لرجل وكفل
 به رجل بغير امره والاصيل والكفل كل واحد منهما الف درهم
 حال الحول على مالهما امراهما منه صاحب الدين لا زكاة على واحد
 منهما لان كل واحد منهما كان مطا لبا بالدين ولا يرجع احدهما
 على صاحبه رجل العقط الف وعرقها سنة ثم تصدق بها
 وله الف درهم حال الحول على الف كان عليه زكاة الف استحيانا

وروى كذا الدارقطني
 وعلقت الزكاة عليها
 ولما عطاها مائة كانت كذا
 ان رجلا علمهم بملكها

لان الدين ليس واجب لاحتمال ان صاحب المظنة يحيز الصدقة ولا يه
للس ههنا احد يطالبه من حيث الظاهر استهلاك النصاب
بعد وجوب الزكوة بوجوب النصاب واستبدال مال التجارة
بمال التجارة ليس باستهلاك وبغير مال التجارة استهلاك واستبدال
السائمة بالسائمة استهلاك واقراض النصاب بعد الحول
ليس استهلاك وان بوي المال على المسقرض وهذا لو اعيان
الثوب للتجارة بعد الحول ولا يجب الزكوة على الجنون ادا
مطبقة وجب على المعنى عليه وان استوعب الاغما عليه حولا كاملا
ولو جن في اول الحول ثم افاق قبل ان يتم الحول كان عليه الزكوة
لان الجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يمنع الصوم فاذا لم
يستوعب السنة لا يمنع الزكوة وعن ابي حنيفة رحمه الله عنه اذا
بلغ الصبي مجنونا ثم افاق بعد سنين اعتبر الحول من يوم افاق
ولا يعتد بما مضى من الحول قبل الافاقة وفي الذي جن في اول الحول
ثم افاق في السنة يعتد بما مضى من الحول والذي جن وبقيت
منزلة العاقل رجلا او ذراع رجلا لا يعتد به ثم وجبه بعد
سنتين واحدا ماله لا زكوة عليه ولو اودع رجلا يعرفه بشم
شي سنين ثم تذكر بعد ذلك كان عليه زكوة ما مضى وان سقط
ماله في البحر ثم وصل اليه بعد سنين لا زكوة عليه لما مضى وكذا
المعصوب المحو اذا ردة الغاصب بعد سنين ولذا الذي ذهب
الى العبد والى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين والعبد اذا
اوتى من مولاه ثم طرده اليه بعد سنين كان عليه زكوة ما مضى

في الزكوة
عنده
عليه

ماله

والمعتق

والمعتق المملوك والمدفون في الغلاء او الذي كان عليه زكوة ما مضى
او دار عينه وليس مكانه ثم وجبه بعد سنين كان عليه زكوة ما مضى
واختلف المشايخ في المدفون في الحرم والارض اذ انى مكانه والدي
المجئود بمنزله المواقف في الحسد فان كان العاقل يعلم بالدين
روى هشام عن محمد رحمه الله عليهما انه صاب وان لم يكن العاقل
علم بالدين وله بنيه عاقل له فلم يعتد بها حتى مضت السنون وروى
هشام رحمه الله انه لا يكون نصابا ولا شر المشايخ على خلافه
وفي الاصل لم يجعل الدين المجئود نصابا ولم يفضل ولا
شمس الامية السرخسي رحمه الله الصحيح جواب الغاب اذ ليس
كل قاض يعيد ولا دل منه تعدل وفي الجنون يرى الحاضر ذلك
وكل احد لا يخار ذلك وان كان المديون يقرب في السر ويخجل في
العلانية لم يكن نصابا وان كان المديون مقرا الا انه معسر فهو
نصاب وان كان على مفلس فلسه العاقل وهو مقرب نصابا
في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول رحمه الله عليهما وان كان مقرا
فلما قدمه الى العاقل حجه فقامت عليه البيه ومعنى زمان
في تعدل اليهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكوة من يوم حجه عند العاقل
الى ان عدل اليهود لانه كان جاحدا ويلزمه الزكوة فيما كان مقرا
قبل الخصومة ولو كان الدين على ملي معتربه وهرب المديون
الى مصر من الانصار فعليه الزكوة فيما اقتضى منه لانه قادر على ان
يطلب او يبعث بذلك وكلا وان لم يقدر على طلبه وعلى الوكيل
ولا زكوة عليه وعلى ابن السبيل زكوة ماله لانه قادر على الصرف

المعتق

بنايه رجل تزوج امرأه على الف فدفع اليها ولم يعلم انها امه فقال
المول عند ما بر علم انها كانت امه زوجت نفسها بغير اذن
المول ورد الالف على الزوج روى عن ابي يوسف رحمه الله انه لا زكوة
على واحد منهما وهذا رجل حلق لحية انسان فقضى عليه
بالدية ودفع الدية اليه فقال المول ثم بقيت لحية وردت
الدية لا زكوة على واحد منهما وكذلك رجل اقر رجل بدين
الف درهم فدفع الالف اليه ثم بقا دقا بعد المول انه لم يكن
عليه دين لا زكوة على واحد منهما وكذلك رجل وهب
لرجل الفاد دفع اليه في ثم رجع في الهبة بعد المول بضاً او
بغير قضاء واسترد الالف لا زكوة على واحد منهما رجل
اشترى عبداً للثبارة يساوي مائتي درهم بمائتي درهم ونقد
التمن ولم يقبض العبد حتى حال المول فأت العبد عند المبيع كان
على المبيع زكوة المائتين وكذلك على المستري اما على البائع
فلا نه ملك الممن وحال المول عليه عند واما على المسري لان
العبد كان للثبارة وموته عند المبيع انفس البيع والمسري
لخذ عوض العبد مائتي درهم فان كانت قيمته العبد مائة كان
على المبيع زكوة المائتين لانه ملك الممن ومضى المول عليه عند وانفسح
البيع لحقه دين من حال المول فلا تسقط عنه زكوة المائتين
ولا زكوة على المستري لان الممن زال عن ملكه الى المبيع فلم يملك
المائتين حولا كاملا وانفسخ البيع استغاد المائتين بعد
المول فلا يجتبه عليه الزكوة ورجل له على رجل الف درهم دين

وكفل جمار رجل بامر المديون او بغير امره والاصيل والكميل كل واحد
منهما الف درهم فقال المول على مالهما لا زكوة على واحد منهما
لان كل واحد منهما كان مطالبا وطوبى لالف ولو اعتصم رجل
الثامن رجل فجا اخر واعتصم الالف من الغاصب واستهلكا
ولكل واحد من الغاصبين الف فقال المول على مال الغاصبين
كان على الغاصب زكوة الفه ولا زكوة على الغاصب الثاني لان
الاول لو ضمن الغصب يرجع على الغاصب الثاني اما الثاني لو ضمن لا
يرجع على الاول واما فارق الغصب الكفالة وان كان في الكفالة
بامر اذا ادى الكفيل يرجع على الاصيل لان في الغصب ليس له ان
يقا لهما جميعا بل اذا اختار يضمن احدهما يبر الآخر اما في
الكفالة له ان يقا لهما جميعا فكل من كل واحد منهما مطالبا بالالف
رجل له على رجل الف فقال المول ثم ابر المديون سقطت عنه
الزكوة وكذلك رجل له الف فقال عليها المول فاستهلكا رجل
ثم ان صاحب المال ابر المستهلك سقطت عنه الزكوة وكذلك
رجل اقترض رجلا الفه بعد ما حال المول ثم ابر المستقرض
عن القرض سقطت عنه الزكوة وكذلك رجل عده متاع
للثبارة حال عليه المول فباعه من رجل ثم ابراه المستري عن
التمن سقطت عنه الزكوة لان من عليه الزكوة له ان يبيع بماله
الزكوة ويقترض منه بعد المول فاذا صار حال الزكوة ديناً بسبب
ملكه صار كانه كان ديناً من الاصيل وفي الدين ما لم يقبض
لا يلزمه الاداء فاذا سقط الدين بالامر سقطت عنه الزكوة

ولو لم يكن من دخلت هذه الدار فله على ان يصدق بهذه المايه
 قد دخل الدار وهو يروي عند الدخول ان يصدق بها عن الزكوة ثم تصدق
 بها لم يتخذ من الزكوة لان في الفصل الاول فيه الوكيل كيد الوكيل
 ودفعه كدفع الوكيل فاما يروي الزكوة كان عما يروي اما في مسئلة
 الدخول وجب عليه الصدق عند الدخول باليمين السابقة
 فلا يصح رجوعه رجوعه رجوعه لان دفعه كل واحد منهما زكوة ماله الي
 رجل ليؤدي عنه فخلط مالهما ثم يصدق من الوكيل مال الدافعين
 وكانت الصدقة عنه وكذا لو كان في يد رجل اوقاف مختلفه
 فخلط اموال الاوقاف وغلات الوقف كان ضامنا وكذا البيع
 والشتم اذا خلط اموال الناس والطمان اذا خلط حنطه
 الناس لا في موضع يكون الطمان ما ذونا بالخلط عن فامن عليه
 الزكوة اذا اشك انه هل أدى الزكوة ام لا قال ان المبرك
 رحمه الله يؤدي الزكوة ما لو شك في اذا الصلاة في وقتها خلاف
 ما لو شك في اذا الصلاة بعد خروج الوقت فانه لا يلزمه الا اذا
 من عليه الزكوة اذا كان يوجب للمسكين ان يطالب
 ولا ان يأخذ ماله بغير علمه وان اخذ من صاحب المال
 ان يسترده ان كان فائدا وضمنه ان كان هالكا فان لم يكن في
 قرائنه من عليه الزكوة اوفى عليه اخرج من هذا الرجل فذلك
 ليس له ان يأخذ ماله وان اخذ من ضامنا في حكمه اما فيما
 بينه وبين الله تعالى يبرح ان يجل له ان يأخذ رجل دفع
 زكوة ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد

اصح في كسر الهمزة
 من الناس والهمزة
 من الناس والهمزة
 من الناس والهمزة
 من الناس والهمزة

اذا دخل الدار وهو يروي عند الدخول ان يصدق بها عن الزكوة ثم تصدق بها لم يتخذ من الزكوة لان في الفصل الاول فيه الوكيل كيد الوكيل ودفعه كدفع الوكيل فاما يروي الزكوة كان عما يروي اما في مسئلة الدخول وجب عليه الصدق عند الدخول باليمين السابقة فلا يصح رجوعه رجوعه رجوعه لان دفعه كل واحد منهما زكوة ماله الي رجل ليؤدي عنه فخلط مالهما ثم يصدق من الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه وكذا لو كان في يد رجل اوقاف مختلفه فخلط اموال الاوقاف وغلات الوقف كان ضامنا وكذا البيع والشتم اذا خلط اموال الناس والطمان اذا خلط حنطه الناس لا في موضع يكون الطمان ما ذونا بالخلط عن فامن عليه الزكوة اذا اشك انه هل أدى الزكوة ام لا قال ان المبرك رحمه الله يؤدي الزكوة ما لو شك في اذا الصلاة في وقتها خلاف ما لو شك في اذا الصلاة بعد خروج الوقت فانه لا يلزمه الا اذا من عليه الزكوة اذا كان يوجب للمسكين ان يطالب ولا ان يأخذ ماله بغير علمه وان اخذ من صاحب المال ان يسترده ان كان فائدا وضمنه ان كان هالكا فان لم يكن في قرائنه من عليه الزكوة اوفى عليه اخرج من هذا الرجل فذلك ليس له ان يأخذ ماله وان اخذ من ضامنا في حكمه اما فيما بينه وبين الله تعالى يبرح ان يجل له ان يأخذ رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد

نفسه الجبر او الصعير او امراته وهم محارب جان ولا يمسك لنفسه شيئا
 رحيل امرؤ جلا بان يؤدي عنه الزكوة من مال نفسه فادى المأمور
 فانه لا يرجع على الامر ما لم يشترط الرجوع وهذا لو قال لغيره
 حب لغلان درهما او قال الموهوب له لرجل عوض الواهب عن
 صيته من مالك ففعل المأمور لا يرجع على الامر ولو قال لغيره انفق
 على عيالي او انفق في بناء دار لي وليس بينهما خلطه ولم يذكر الرجوع
 فانفق المأمور قال شمس الائمة السرخسي رحمه
 الله يرجع على الامر وقال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه
 الله لا يرجع لغير شرط والمديون اذا امر رجلا بقضاء دينه ففرض
 المأمور يرجع على الامر بغير شرط وفي الجبايات والمون المالك
 اذا امر عني بادائها عنه فادى المأمور قال الشيخ الامام
 الزاهد علي بن محمد البزدوي رحمه الله يرجع المأمور على الامر
 بغير شرط وكذا في كل ما كان مطالبا من جهة العباد حسبا
 قال رحمة الله ومن قسم الجبايات والمون من الناس على
 السوية يكون ماجورا والرحيل اذا اخذ السلطان لصادره فقال
 رجل خلصني او الاسير في يد الحاكم او امر عني بذلك فدفع المأمور
 مالا وخلص الامر اختلفوا فيه قال بعضهم لا يرجع المأمور
 في المسلمين الا بشرط الرجوع وقال بعضهم في الاسير
 يرجع وفي الذي اخذه السلطان لا يرجع الا عند شرط الرجوع
 وقال شمس الائمة الخكواني السرخسي رحمه الله
 يرجع في المسلمين وان لم يشترط الرجوع عامل الخراج اذا اخذ

اذا دخل الدار وهو يروي عند الدخول ان يصدق بها عن الزكوة ثم تصدق بها لم يتخذ من الزكوة لان في الفصل الاول فيه الوكيل كيد الوكيل ودفعه كدفع الوكيل فاما يروي الزكوة كان عما يروي اما في مسئلة الدخول وجب عليه الصدق عند الدخول باليمين السابقة فلا يصح رجوعه رجوعه رجوعه لان دفعه كل واحد منهما زكوة ماله الي رجل ليؤدي عنه فخلط مالهما ثم يصدق من الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه وكذا لو كان في يد رجل اوقاف مختلفه فخلط اموال الاوقاف وغلات الوقف كان ضامنا وكذا البيع والشتم اذا خلط اموال الناس والطمان اذا خلط حنطه الناس لا في موضع يكون الطمان ما ذونا بالخلط عن فامن عليه الزكوة اذا اشك انه هل أدى الزكوة ام لا قال ان المبرك رحمه الله يؤدي الزكوة ما لو شك في اذا الصلاة في وقتها خلاف ما لو شك في اذا الصلاة بعد خروج الوقت فانه لا يلزمه الا اذا من عليه الزكوة اذا كان يوجب للمسكين ان يطالب ولا ان يأخذ ماله بغير علمه وان اخذ من صاحب المال ان يسترده ان كان فائدا وضمنه ان كان هالكا فان لم يكن في قرائنه من عليه الزكوة اوفى عليه اخرج من هذا الرجل فذلك ليس له ان يأخذ ماله وان اخذ من ضامنا في حكمه اما فيما بينه وبين الله تعالى يبرح ان يجل له ان يأخذ رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد

اذا دخل الدار وهو يروي عند الدخول ان يصدق بها عن الزكوة ثم تصدق بها لم يتخذ من الزكوة لان في الفصل الاول فيه الوكيل كيد الوكيل ودفعه كدفع الوكيل فاما يروي الزكوة كان عما يروي اما في مسئلة الدخول وجب عليه الصدق عند الدخول باليمين السابقة فلا يصح رجوعه رجوعه رجوعه لان دفعه كل واحد منهما زكوة ماله الي رجل ليؤدي عنه فخلط مالهما ثم يصدق من الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه وكذا لو كان في يد رجل اوقاف مختلفه فخلط اموال الاوقاف وغلات الوقف كان ضامنا وكذا البيع والشتم اذا خلط اموال الناس والطمان اذا خلط حنطه الناس لا في موضع يكون الطمان ما ذونا بالخلط عن فامن عليه الزكوة اذا اشك انه هل أدى الزكوة ام لا قال ان المبرك رحمه الله يؤدي الزكوة ما لو شك في اذا الصلاة في وقتها خلاف ما لو شك في اذا الصلاة بعد خروج الوقت فانه لا يلزمه الا اذا من عليه الزكوة اذا كان يوجب للمسكين ان يطالب ولا ان يأخذ ماله بغير علمه وان اخذ من صاحب المال ان يسترده ان كان فائدا وضمنه ان كان هالكا فان لم يكن في قرائنه من عليه الزكوة اوفى عليه اخرج من هذا الرجل فذلك ليس له ان يأخذ ماله وان اخذ من ضامنا في حكمه اما فيما بينه وبين الله تعالى يبرح ان يجل له ان يأخذ رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد

الخارج من الارض غائب في ظاهر الرواية لا يرجع وصدق
 الفناوي لا يثبت ربحه الله ولو اخذ العامل الخارج من الجار لا يرجع وعامل
 الحانة اذا اخذ الخاب من المستاجر اجان طوبكه او من سكن الدار او
 الطائوت بالعله فالواحد وما لو اخذ الخارج من الارض سوار حبل
 دفع زكوة ماله الى رجل وامره بالادام ادي الامر بنفسه ثم الوكيل
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه يضمن الوكيل علم باق الموكل
 اوله يعلم وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ان علم ضمن وان لم يعلم لم
 لا يضمن رجل وجبت عليه زكوة المائتين فافر خمسة من ماله
 ثم ضاعت منه تلك الخمسة لا تسقط عنه الزكوة ولو مات
 صاحب المال بعد ما افر الخمسة كانت الخمسة ميراثا عنه
 عن هشام رحمه الله قال سالت محمد بن احمد رحمه الله عن رجل قال
 ما صدقت به الى آخر السنة فقد نويت عن الزكوة ثم جعل
 يصدق ولا يخضره اليه والى لا يجزيه قلت فان
 اخراج المداهم وصورها في كفه وقال هذه من الزكوة فجعل
 يصدق ولا يخضره اليه قالوا ارجوان مجزيه اذا اهلك
 الوديعه عند المودع فذفع القيمة الى صاحبها وهو فقير
 لدفع المضومة يرد به الزكوة لا يجزيه ومكره الاحتيال لمنع
 الزكاه وابطال السعة في قول محمد رحمه الله خلافا
 لابي يوسف رحمه الله وجعل ادي خمسة من المائتين
 بعد الحول الى الفقير لاجل الزكوة ثم ظهر فيها درهم سوقة
 لم يثبت الخمسة زكوة لتقصان المضاب وان اراد ان يسترد الخمسة

منه

من الفقير ليس له ذلك لانه لما ظهر ان الزكوة لم يكن طهران الصدقة و
 رطوعا فان رد الفقير باختياره كان ذلك هبة من الفقير حتى
 لو كان الفقير صغيرا لا يصح رده وان دفع خمسة من المائتين
 بعد الحول الى رجل وامره بان يتصدق بها عن الزكوة فلم يتصدق
 حتى وجد في ماله درهما سوفا كان له ان يسترد من الوكيل
 رجل ظن ان ماله خمس مائة فادى زكوة خمس مائة ثم ظهر ان
 ماله كان اربع مائة كان له ان يجعل الزيادة من السنة الماضية لان
 الزيادة ان لم تقع زكوة امكن جعلها بجعلا بجعلا وكذا
 التاجر اذا مر على عامل الصدقة بماله فاخذ العامل منه اكثر من
 زكاة ماله على ظن ان ماله اكثر فظهر انه كان اقل فجعل
 الزيادة للسنة الماضية وان علم العامل مقدار ماله واخذ منه الزيادة
 حورا لا يثبت الزيادة من الزكوة لانه ما اخذ الزيادة على وجه
 الزكوة وانما اخذها ظاهرا

فصل في هبة الدين من المديون منه الزكوة

اذا اوجب الدين من المديون بعد الحول ينوي به الزكوة ان كان
 المديون غنيا لا يجوز ويضمن الواهب قدر الزكوة استحقاقا
 وان كان المديون فقيرا فوجب فوجب الدين ينوي به زكوة مال عب
 عنه الواهب لا تسقط عنه الزكوة ذلك المال وكذا المونوي
 به زكوة دين اخذ على غرض ولو اوجب جميع الدين من المديون
 بفيه الزكوة عن الدين في الاستحقاق يكون موديا وسقط ط

من الفقير ليس له ذلك لانه لما ظهر ان الزكوة لم يكن طهران الصدقة و
 رطوعا فان رد الفقير باختياره كان ذلك هبة من الفقير حتى
 لو كان الفقير صغيرا لا يصح رده وان دفع خمسة من المائتين
 بعد الحول الى رجل وامره بان يتصدق بها عن الزكوة فلم يتصدق
 حتى وجد في ماله درهما سوفا كان له ان يسترد من الوكيل
 رجل ظن ان ماله خمس مائة فادى زكوة خمس مائة ثم ظهر ان
 ماله كان اربع مائة كان له ان يجعل الزيادة من السنة الماضية لان
 الزيادة ان لم تقع زكوة امكن جعلها بجعلا بجعلا وكذا
 التاجر اذا مر على عامل الصدقة بماله فاخذ العامل منه اكثر من
 زكاة ماله على ظن ان ماله اكثر فظهر انه كان اقل فجعل
 الزيادة للسنة الماضية وان علم العامل مقدار ماله واخذ منه الزيادة
 حورا لا يثبت الزيادة من الزكوة لانه ما اخذ الزيادة على وجه
 الزكوة وانما اخذها ظاهرا

عنه الزكوة وكذا لو وهب كل الدين من المديون ولم ينويه الزكوة كان
 موديا زكوة هذا الدين استحسانا كما لو وهب المضارب عينا
 فوهب المضارب من العتير بعد الجوز ولم ينو شيئا كان موديا
 استحسانا او كان المضارب عينا فصدق بالمضارب على العتير ولم ينو
 شيئا كان موديا قياسا واستحسانا وان وهب من المديون
 خمسة من الدين ينوي به زكوة المائتين لا يجوز عن المائتين قياسا
 واستحسانا وهل تسقط عنه زكوة الخمسة وهو من درهم في
 القياس لا يسقط وفي الاستحسان يسقط فلو وهب خمسة من
 المائتين ولم ينو شيئا قال ابو يوسف رحمه الله لا يسقط عنه
 زكوة الخمسة وكذا لو وهب من المديون مائة وخمسا وتسعين
 وبقى عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكوة في قول ابي يوسف رحمه
 الله ولو وهب من المديون مائة وستة وتسعين تسقط عنه
 من الزكوة درهم ويودي الرقعة وعلى قول محمد رحمه الله يسقط عنه
 زكوة ما وهب ان وهب خمسة تسقط عنه زكوة الخمسة وهو من درهم
 ان وهب مائة تسقط زكوة المائة وان وهب الكل ولم ينو شيئا
 او نوى الطوع سقطت زكوة الكل والله اعلم بالصواب

فصل في تعجيل الزكوة

تجوز التعجيل بعد ملك المضارب ولا يجوز قبله كما يجوز التعجيل بعد
 ملك مضارب واحد عن مضارب واحد يجوز عن نصف درهم رجل

المصنف اذا اراد ان يعجل من عاتق ملك الوجوب

له مائة درهم فعجل منها خمسة وعشرين عنها وعن ما استعقيد في السنة
 فقال الحول ومعه الف درهم لا يجوز وما عجل ولو ملك ما يتي درهم
 فعجل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في يده الا درهم ثم استفاد
 تمام الف درهم فجزيه ما عجل ولو كان له خمس من الابل الحوامل فعجل
 شاتين عنها وعن ما في بطونها ثم تحت خمسة قبل الحول اجزاه عما عجل
 وان عجل عما تحمل في السنة المائة لا يجوز رجل له الف من
 الف سود فعجل خمسة وعشرين من البيض فهلك البيض قبل
 الحول اجزاه ما عجل عن السود وكذا لو عجل عن السود فضاقت
 كان عن البيض ولو حال الحول وهما عنده ثم ضاع احد المائتين كان
 نصف ما عجل عما بقي وعليه تمام زكوة ما بقي وكذا لو ادى الزكوة
 من احد المائتين بعد الحول كان الاداء عنها وفي النواذر اذا عجل
 عن احد المائتين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد الحول لا يجوز شيء
 من المعجل عن الباقي وعليه زكوة الباقي ولو كان عنده الف درهم
 ومائة دينار فعجل عن الدينارين قبل الحول دينارين ونصف دينار وشر
 ضاع الدينارين قبل الحول وحال الحول على الدراهم جاز ما عجل عن
 الدراهم اذا كان يساوي خمسة وعشرين درهما ولو عجل خمسين
 عن الدراهم قبل الحول ثم هلك الدراهم جاز المعجل عن الدينارين بقيمتيه
 وان لم يهلك احدهما حتى حال الحول ثم هلك المال الذي عجل عنه
 كان المعجل عن المائتين ولو حال الحول على الف درهم ومائة دينار
 فاؤدي زكوة احدهما بعينه كان المودى عن المائتين ولو كان
 له خمس من الابل السائمة واربعون من الغنم فعجل زكوة احد

الصفين وحال الخول على الصنف الآخر لم يكن المجلد زكاة عن الباقي ولا شبه
هذا الدرهم والدنانير لان في الدراهم والدنانير حمل مضاب احدهما
بالآخر ويضم البعض الى البعض فان حبسا واحدا لخلاف السنو ايم
ولو كان له الف سود والف بيض فحمل عن احده المائتين ثم استحق
المال الذي عمل عنه قبل الخول لم يكن المجلد عن الباقي وكذا لو استحق
بعد الخول لان في الاستحقاق عمل عام لم يملك فبطل بعيله ولو ركن
عن الف درهم بعد الخول مضاعفت الالف وله دين على رجل لم يكن
الموادي زكاة عن دينه ولو كانت الاداء والهلاك قبل الخول اجزاء
عن زكاة دينه والله اعلم بالصواب

فصل في موضع فيه الزكاة

مصرف الزكاة ما ذكره الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء الية
والفقر عندنا خيفة رضى الله عنه من ليس له مضاب وعنده ما
يكفيه ولا يسئل الناس والمسكين هو الذي يسئل الناس ولا يتجدد
نوبا ولا يخل السوال لمن كان عنده قوت يومه عند البعض وقال
بعضهم لا يخل السوال لمن كان كسوبا او مملوكا محسنا درهمه ويجوز
مصرف الزكاة الى من لا يخل له السوال اذا لم يملك مضابا وان كان له
ثبت يساوي ما في درهم الا انه يحتاج اليه للتدريس او للحفاظ
او التجميع يجوز مصرف الزكاة اليه وكذا لو كان عنده من المصاحف
وهو محتاج اليه وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي ما في درهم
لا يجوز مصرف الزكاة اليه ولا له اخذ الزكاة وان كان عنده

المراومر المكتسوبة كونه مسلم
الاعففة لان كونه عالما بآرائه

طعام

طعام شهر وهو يساوي ما في درهم يجوز مصرف الزكاة اليه وان كان اكثر
من شهر لا يجوز **ل** بعضه يجوز وان كان عنده طعام سنة
وكذا لو كان له سنة الشتا يساوي ما في درهم وهو لا يحتاج اليها
في الصيف يجوز له اخذ الزكاة وكذا لو كان له حوانات او دار عمل
يساوي ثلاثة الاف وغلتها لا تكفي لقوته وقوت عياله يجوز مصرف
الزكاة اليه في قول محمد رحمه الله ولو كان له ضيعة يساوي ثلاثة الاف
ولا يخرج منها ما يكفي له وعياله اختلفوا فيه قال **محمد بن**
مقاتل رحمه الله يجوز له اخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بستان
والبستان يساوي ما في درهم قالوا ان لم يكن في البستان **ب**
ما فيه من افاق الدار من المطبخ والمغسل وغير ذلك لا يجوز مصرف الزكاة
اليه وهو بمنزلة من له متاع وجواهر والذي له دين موجب على
انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له ان يأخذ من الزكاة قدر كفايته
الى طول الاجل وكذا المسافر الذي له مال في وطنه يجوز له ان يأخذ
من الزكاة مقدارا للبلاغ الى وطنه وان كان الدين غير موجب فان كان
من عليه الدين معسرا يجوز له اخذ الزكاة في اصح الاقوال
لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المديون موسرا معسرا لا يخل له
اخذ الزكاة ولذا اذا كان جاحدا وله على الدين منه عاقله وان
لم يكن له بينه عاقله لا يخل له اخذ الزكاة ما لم يرفع الامر الى
القاضي فيحلفه فاذا حلف بعد ذلك يخل له اخذ الزكاة وعلى هذا
قالوا ان الدين المحجود انما لا يكون مضابا اذا اطلقه الماضي وحلف
اما قبل ذلك يكون مضابا حتى لو قضي منه اربعين درهما لرفقه اذا

الزكاة ولجوز دفع الزكاة الى فقيرة روحيا مؤسدا في قول ابى حنيفة
ومحمد رحمته الله عليهما فرض لها الفقيرة اولم يفرض ولا يجوز الى صغير
والد عني فان كان الابن هيراجاز ولودفع الزكاة الى ابنه
غنى لجوز وفي رواية عن ابى يوسف رحمه الله وهو قول ابى حنيفة
ومحمد رضي الله عنهما وكذا لو دفع الى فقير له ابن مؤسدا قال ابو
يوسف رحمه الله ان كانوا في عيال الغنى لا يجوز وان لم يكن جاز ولا
يجوز لمن عليه الزكاة ان يدفع زكاة ماله الى عبده ولا الى مدبره ولا
الى امرأته ولا الى مكاتبه علم بذلك اولم يعلم ومعتق البعض عند ابى
حنيفة رضي الله عنه بمنزله المكاتب ولا يجوز الدفع الى عبد مولاة غنى
ولا الى مدبره ولا الى أم ولله فان دفع وهو لا يعلم ثم علم اجزاءه في قول
ابى حنيفة ومحمد رحمته الله عليهما ويجوز الدفع الى مكاتب غنى علم
بذلك اولم يعلم ولا يجوز الدفع الى بني هاشم ولا الى موالهم فان
دفع وهو لا يعلم ثم علم جاز ولا يجوز صرف الزكاة اليهم ولا الى
موالهم لا يجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقتل وجزا
الصيد وعشر الارض وغلة الوقف وعن ابى يوسف رحمه الله في
رواية لجوز صرف غلة الوقف اذا كان الوقف عليهم منزله اولم
على الاغنيا وان كان الوقف على الفقرا ولم يسم بني هاشم لا يجوز
صرفها الى بني هاشم وموالهم وبني هاشم هم الذين لا حل لهم الصدقة
آل عباس وآل علي وآل عقیل وآل جعفر وولد الحارث
ابن عبد المطلب رضي الله عنهم ولا يجوز الدفع الى الغنى وان
دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا لجوز في قول

الحسن

ابن حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ولو صرف الى فقير ثم طهراته صرف الحب
 ابيه او ابنه حاز عند ابن حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما في رواية الاصل
 ولا يجوز صرف الزكاة الى الكافر حرييا كان او ذميا وان صرف الى شخص
 طمأن انه مسلم وطهراته كان كافرا حاز في رواية الاصل روى ابو يوسف
 عن ابن حنيفة رضي الله عنهما انه لا يجوز واذا دفع الزكاة الى شخص يطمأن انه
 فقير فاذا هو غني حاز في قول ابن حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما دفع
 الزكاة الى فقير مديون ليقضي به دينه افضل من الدفع الى فقير آخر
 ولا يجوز الدفع الى العتي وهو من يملك بضابا كاملا فاضلا عن مسكنه
 واثائه ومركبه وسلاحه وخادمه الذي يحتاج اليه وثياب بدنه
 ولا يجوز الدفع الى اولاده واولاد اولاده من قبل الذكور والامهات
 وان سفلوا ولا الى والديه واجدادهم وحداثة وان علوا من قبل
 الاباء والامهات ويجوز الى سائر قرايبه نحو الاخوة والاحوات
 والاعمام والعمام والاحوال والمخالات ولو دفع الى اخته ولها على
 زوجها مهر يبلغ بضابا وان كان الزوج مليا مقترا ولو طلبت لا تمنع
 عن الاداء لا يجوز صرف زكوة اليها وان كانت فقرا او غنيا الا انه
 لا يعطى اذا طلبت حاز الصرف اليها ولو بنى مسجدا بينه الزكاة
 لا يجوز وكذا الحج والعمرة واعتناق العبد ولذا الوقفي دين ميت
 او حي غير امس ولو قضي دين فقير بامره حاز ولو قضي ميتا لا يجوز
 ولا يعطى الرجل زكاة ماله زوجته عند الحل وكذا المرأة
 اذا دفعت الى زوجها عند ابن حنيفة رضي الله عنه خلافا لصاحبيه
 ولا يجوز اعطاء السهرجة عن الحاد والفضة عن المضروب والمتبرع

[illegible]

وكلوز دفع الكوكبة الى النقص ودهما من ع
الى حصى ودهما من الكوكبة الى النقص ودهما من ع
والا كوكبة الى النقص ودهما من الكوكبة الى النقص ودهما من ع
حار ودهما من الكوكبة الى النقص ودهما من الكوكبة الى النقص ودهما من ع
وكلوز دفع الكوكبة الى النقص ودهما من الكوكبة الى النقص ودهما من ع
كانت اذ دفع الكوكبة الى النقص ودهما من الكوكبة الى النقص ودهما من ع
روقتة ودهما من الكوكبة الى النقص ودهما من الكوكبة الى النقص ودهما من ع
وعمها اليه

بشي كان الامام فيه بالخيار ان شاء الله بين الغامين ويكون عشرة
 وان شأني عليهم وبعد ان كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشر
 وان شاء وضع الخراج ان كان يسمى بالخراج واد من الجبال التي لا يصل
 اليها عشرة وما اجي من المواث ان اجي بالخراج في خراجيه
 وما لا يبلغها ما للخراج واجي ببر او قناه ينظر الى ما حولها من الارض
 ان كان حولها ارض خراج في خراجيه وان كان حولها ارض عشر
 في عشرة وخراج الارض بوعان خراج مقاسمه وهو ان يكون الواجب
 شي من الخراج نحو الخمس في السدس وما اشبه ذلك وخراج وظيفه
 وهو ان يكون الواجب شي في الدمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع
 بالارض في كل حريب يصلح للزراعة في كل سنة فقدر من الخنطة
 او الشعير ودرهم القفيز مائنه ابطال والدرهم بوزن سبعة
 وقد ذكرنا تفسيره ولجرب ستون دراعا في ستين دراعا
 بذر عان الملك وذر عان الملك يرب على دراع العامة بقبضه من
 قبضات الرجل الوسط وفي كل حريب للرباط خمسة دراهم
 وفي حريب الكر عشرة دراهم عرف ذلك بتوظيف عمال عمر
 رضي الله عنه واجازته ما فعل عماله وفي ارض الرعفران
 والبستان بقدر ما يطبق والى نصف الخراج مقدار البطاقة والبستان
 كل ارض محوط فيها اشجار متفرقة تمكن زراعتها ووسط الاشجار
 وليس في الاشجار التي تكون على المساه شي فان كانت الاشجار
 ملقحة لا يمكن زراعتها فيها في كرم فان كانت الارض لا تطبق
 ان يكون الخراج وخمسة دراهم بان كان الخراج لا يبلغ عشرة

الماء

وقد وقع الملك سبعة
 قال شيخ الاسلام حبيب
 الاراضي مملكت باخلاص السلطان
 مسخرة كل ليله مسخرة لسلطانها

دراهم

دراهم يجوز النقصان عن ذلك حتى يصير الخراج مثل نصف الخراج وان
 كانت الارض تطبق الزيادة ففي كل بلد فيها توظيف من الامام
 لا يجوز تعيينه ولا زياد في قوتهم وان لم يكن فيها توظيف على قول
 ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه ليس للامام
 ان يجعل الخراج اكثر من خمسة دراهم وعلى قول محمد رحمه الله
 له ذلك ارض خراجها وظيفه اغتصبها غاصب فان كان
 الغاصب جاحل ولا بينه للمالك ان لم يرعها الغاصب فلا خراج
 على احد وان زرعهما الغاصب ولم ينقصها الزاغة فالخراج
 على الغاصب وان كان الغاصب مقربا للغيب او كان للمالك
 بينه ولم ينقصها الزاغة فالخراج على رب الارض وان نقصتها
 الزاغة عند ابي حنيفة رضي الله عنه الخراج على رب الارض
 قل المصاب او اكثر كانه احدها من الغاصب يضم ان الغاصب
 وعند محمد رحمه الله ينظر الى الخراج والنقصان فايهما كان
 اكثر كان ذلك على الغاصب ان كان النقصان اكثر من الخراج
 فمقدار الخراج يودي الغاصب الى السلطان ويدفع الفضل الى
 صاحب الارض وان كان الخراج اكثر يدفع الكل الى السلطان
 وفي بيع الوفا اذا قبض المشتري فالمستري بمنزلة الغاصب وان
 اجار ارضه الخراجيه او اعار كان الخراج على رب الارض كما
 لو دفعها مزارعة الا اذا كان كرها او رطابا او سحرا ملبغا
 فان اجار فذلك فاعارته باطل لان هذه اجارة وقعت على استهلاك
 العين ولو اجار ارضه العشرية كان العشر على رب الارض في قول

الى حنيفه رضي الله عنه وقال صاحب راحة الله عليهما علي المشتري
 وان اعاد ارضه العشرية فزرعها المستعير عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 فيه روايتان وان استأجر اواستعير ارضا تصلح للزراعة فغرس
 المشتري والمستعير فيها رما او جعل فيها رطابا كان الخبز راجعا
 والمستعير في قول ابي حنيفة ومحمد راحة الله عليهما لا يفسد رات
 كما كان خراج الام على من جعلها رما وان غصب ارضا عثريه
 فزرعها ان لم ينقصها الزراعة فلا عثر على رب الارض وان
 نقصتها الزراعة كان العثر على رب الارض كانه اجرها بالقبضان
 باع ارضا بيا خراجيه اخلفوا فيه قال بعضهم ان بقي من السنة
 تسعون يوما فللخارج على المشتري والا فلي البايع وقال
 بعضهم ان بقي من السنة ما يمكن المشتري من المزارعة اي رزق كان
 وبلغ الرزق مبلغا تبلغ قيمته ضعف الخراج كان الخراج على
 المشتري والا فلي البايع وقال بعضهم ان بقي من السنة ما يمكن المشتري
 ان يزرع فيها الاخر ويدرك او يبلغ مبلغا تبلغ قيمته ضعف الخراج
 الواجب كان الخراج على المشتري واختاروا للفتوى القول الاول
 ولو استأجر من خراج ولم يزرع في يد المشتري مقدار ما يمكن فيه من
 الزراعة فاحد السلطان الخراج من المشتري لزم المشتري
 ان يرجع على البايع لانه ظلم ومن ظلم ليس له ان يظلم غيره رجل
 باع ارضا خراجيه فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها
 الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم يكن في ملك احدهم لانه
 استمر لا خراج على احدهم لو اصحح في هذا ان ظلم الى المشتري

البايع اذا اخذ الخراج
 لا يبين ان الخراج
 للسلطان ان لم يزرع
 الخراج موقوف

اما لو اخذ الخراج
 من الفار واللاوي
 لم يفسد رات
 الا ان يفسد رات
 فيكون الخراج
 على المشتري

الاخران بقي في يده لانه اشترى كان الخراج عليه رجس باع ارضا فيها
 رزق لم يبلغ فباعها مع الرزق كان خراجها على المشتري على كل حال
 وان باعها بعشر ما انعقد للجب وبلغ الرزق ذكر الفقيه ابو الليث
 رحمه الله ان هذا بمنزلة ما لو باع ارضا فارغا وباع معها حنطة
 محصودة هذا الذي ذكرنا اذا كانوا ياخذون الخراج في اخر السنة
 فان كانوا ياخذون في اول السنة على سبيل التجيل فزال محض
 ظلم لا يجب لاعلى البايع ولا على المشتري رجس له وري في ارض خراج
 له فيها بيوت واملاك ومنازل يستغلها ولا يستغلها لا يجب فيها
 شي وكذا الرجل اذا كان له دار خطة في مصر من امصار المسلمين
 جعلها بيتا نا او غرس فيها نخلا واخرجها عن منزله ليس له فيها
 شي لان ما بقي من الارض بيع للدار وان جعل كل دار بيتا نا فان كان
 في ارض العشر فيها العشر وان كان في ارض الخراج ففيها الخراج
 من عليه الخراج اذا منع الخراج سنين لا يؤخذ فيما مضى في قول ابي
 حنيفة رضي الله عنه السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض ونزله
 عليه جاز في قول ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله والفتوى
 على قول ابي يوسف رحمه الله اذا كان صاحب الارض من اهل
 الخراج وعلى هذا التسوية للقضاء والفتوى ولو جعل العشر
 لصاحب الارض لا يجوز في قولهم السلطان اذا لم يطلب الخراج
 من عليه كان على صاحب الارض ان يصدق به وان صدق بعد
 الطلب لا يخرج عن العهدة استأجر ارض خراج فجعلها دارا وب
 فيها بنا كان عليه خراج الارض كما لو عطلها والسلطان ان يفسد غيلة

خلاف الخدم فائنا يوقف
 بلا حاج

ارض الخراج حتى يأخذ الخراج في خراج الوظيفة اذا اهلك الخراج قبل
 الحصاد بافه لا يمكن دفعها بالخرق والعرق والبرم سقط الخراج
 فان هلك ما من الاحتراز عنه كاكل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لانه هلك
 سقطه وفي ارض العترة اذا اهلك الخراج قبل الحصاد يسقط وان هلك
 بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب
 الارث يبقى دمة رب الارض لان في نصيب الارث لا دار الارض بمنزله
 المستاجر فكان العترة على صاحب الارض وخراج المقاسمة بمنزله
 العترة لان الواجب شي من الخراج وانما يفارق العترة في العرف هذا
 اذا هلك كل الخراج فان هلك الاكثر وبقي البعض سقط الى ما بقي ان
 بقي مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا سقط
 الخراج وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخراج وانما سقط الخراج
 بهلاك الخراج اذا لم يقم من السهه مقدار ما يمكن فيه من الزراعة
 فان بقي لا يسقط الخراج ويجعل ان الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب
 ثماره بافه ان ذهب البعض وبقي البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهما
 او الشرحب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما يجب
 مقدار نصف ما بقي وكذا المطاب السلطان اذا ذهب لرجل
 خراج ارضه ذكر في السير انه لا ينبغي له ان يقبل لان حق الجماعة فان
 كان مصرفا فان له ان يقبل ومصرف خراج الاراضي والجذرية
 وما يؤخذ من بضاري بني تلب المعاملة ودرارهم وكل ما يعود منفعة
 للامة المسلمين نحو الاراع والسلاح والعدة للعدو وعمارة الجصور
 والقناطر وحفر الابهار العامة وبنا المساجد والنفقة عليها

والنفقة

والمصنف اذا اراد ان يخرج
 عليه خراج ارض الرزق وكذا لو عرس لا بتجار المشره كان عليه
 خراج الرزق الى ان يمتد لا بتجار ومن كان له ارض الرزق فروع
 منها الحبوب كان عليه خراج الرزق وان كان له ارض الرزق وزرع
 فيها الحبوب كان عليه خراج الكرم واذا بلغ الكرم واشتران كانت
 قيمتها قيمة المشره تبلغ عشرين درهما وان كان عليه مقدار نصف الخراج
 دراهم وان كان اقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخراج
 فان كان نصف الخراج لا يبلغ قفيزا ودرهما لا يسقط عن قفيز ودرهم
 لانه كان متجما من زراعة الارض فلا يسقط عن ما كان فان كان في ارضه
 اخمه فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وان كان في ارضه قصب
 او طرفا او صنوبر او خلاف او شجرة لا يمتد سلطان امته ان
 تقع ذلك ويجعلها من رعه فلم يفعل كان عليه الخراج وان كان
 لا يمتد على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في ارض الخراج
 ارض يخرج منها ملح كثير او قليل فكذلك ان قدر ان يجعلها
 من رعه ويصل اليها ما الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل
 اليها ما الخراج او كان في الجبل ولم يصل اليها لما لا يجب الخراج
 وان كان في ارض الخراج وطعه سمخته لا تصلح للزراعة او لا يصل
 اليها الماء ان امته اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان
 لا يمكن فلا خراج عليه والدين لا يمنع وجوب الخراج لانه حق
 العباد فلا يمنع بالدين اذا اشترى ارضا ولم يقبضها او قبضها
 ومنعه انسان عن الزراعة لا يجب عليه خراجها لان الخراج

المصنف اذا اراد ان يخرج
 عليه خراج ارض الرزق وكذا لو عرس لا بتجار المشره كان عليه
 خراج الرزق الى ان يمتد لا بتجار ومن كان له ارض الرزق فروع
 منها الحبوب كان عليه خراج الرزق وان كان له ارض الرزق وزرع
 فيها الحبوب كان عليه خراج الكرم واذا بلغ الكرم واشتران كانت
 قيمتها قيمة المشره تبلغ عشرين درهما وان كان عليه مقدار نصف الخراج
 دراهم وان كان اقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخراج
 فان كان نصف الخراج لا يبلغ قفيزا ودرهما لا يسقط عن قفيز ودرهم
 لانه كان متجما من زراعة الارض فلا يسقط عن ما كان فان كان في ارضه
 اخمه فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وان كان في ارضه قصب
 او طرفا او صنوبر او خلاف او شجرة لا يمتد سلطان امته ان
 تقع ذلك ويجعلها من رعه فلم يفعل كان عليه الخراج وان كان
 لا يمتد على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في ارض الخراج
 ارض يخرج منها ملح كثير او قليل فكذلك ان قدر ان يجعلها
 من رعه ويصل اليها ما الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل
 اليها ما الخراج او كان في الجبل ولم يصل اليها لما لا يجب الخراج
 وان كان في ارض الخراج وطعه سمخته لا تصلح للزراعة او لا يصل
 اليها الماء ان امته اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان
 لا يمكن فلا خراج عليه والدين لا يمنع وجوب الخراج لانه حق
 العباد فلا يمنع بالدين اذا اشترى ارضا ولم يقبضها او قبضها
 ومنعه انسان عن الزراعة لا يجب عليه خراجها لان الخراج

المصنف اذا اراد ان يخرج
 عليه خراج ارض الرزق وكذا لو عرس لا بتجار المشره كان عليه
 خراج الرزق الى ان يمتد لا بتجار ومن كان له ارض الرزق فروع
 منها الحبوب كان عليه خراج الرزق وان كان له ارض الرزق وزرع
 فيها الحبوب كان عليه خراج الكرم واذا بلغ الكرم واشتران كانت
 قيمتها قيمة المشره تبلغ عشرين درهما وان كان عليه مقدار نصف الخراج
 دراهم وان كان اقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخراج
 فان كان نصف الخراج لا يبلغ قفيزا ودرهما لا يسقط عن قفيز ودرهم
 لانه كان متجما من زراعة الارض فلا يسقط عن ما كان فان كان في ارضه
 اخمه فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وان كان في ارضه قصب
 او طرفا او صنوبر او خلاف او شجرة لا يمتد سلطان امته ان
 تقع ذلك ويجعلها من رعه فلم يفعل كان عليه الخراج وان كان
 لا يمتد على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في ارض الخراج
 ارض يخرج منها ملح كثير او قليل فكذلك ان قدر ان يجعلها
 من رعه ويصل اليها ما الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل
 اليها ما الخراج او كان في الجبل ولم يصل اليها لما لا يجب الخراج
 وان كان في ارض الخراج وطعه سمخته لا تصلح للزراعة او لا يصل
 اليها الماء ان امته اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان
 لا يمكن فلا خراج عليه والدين لا يمنع وجوب الخراج لانه حق
 العباد فلا يمنع بالدين اذا اشترى ارضا ولم يقبضها او قبضها
 ومنعه انسان عن الزراعة لا يجب عليه خراجها لان الخراج

لا يحب يدون التمكن اذا انخرص صاحب الارض عن الرزاعه ولم يجد ما
يقف في عمارتها يدفعها الامام الى عن من ارعه بالنصف او الثلث
او الربع ويكون الغله لصاحب الارض يودي عنها الخراج ويمسك
ما بقي وان لم يجد الامام من اخذها من ارعه يواجرها الامام
فكون الاجر لصاحب الارض يودي عنه الخراج وان لم يجد
من يستاجرها يبيعها فكون الثمن لصاحب الارض يودي عنه
الخراج ويمسك الفضل وان لم يجد من يشتري يدفع الله من بيت المال
مقدار ما سقى في عمارة الارض قرضا لان الامام ما مورثهم ما لم
يبت المال باى وجه يتفيا له والواحد قول ابو يوسف ومحمد رحمه
الله عليهما افعلى قول ابو حنيفة رضى الله عنه لا يبيع ولا يواجر لان ذلك
محرم وعنده المجرع على الخراج العاقل المبالغ باطل وكذلك قرية فيها
اراضى مات اربابها او غاب عنها وعجز اهل القرية عن خراجها فارادوا
التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان اراد السلطان
ان اخذها لنفسه يبيعها من عندها ثم يشتري من المستري
فومر استروا صنعة فيها كرم واراضى فاشترى احدكم
الكرم واجر الاراضى فارادوا فتمه الخراج والوا ان كان خراج
الكرم معلوما وخراج الاراضى كذلك كان الحكم على ما كان
قبل الشراء وان لم يكن خراج الكرم معلوما وكان خراج
الصنعة جملة فان علم ان الكرم كانت كروما في الاصل لا يعرف
الا كروما والاراضى كذلك ينظر الى خراج الكرم والاراضى
فاذا عرف ذلك يقسم جملة خراج الصنعة عليها على قدر

حصص

حصصها فربية خراج ارضها على التفاوت فطلب من كان خراج
ارضه اكثر التشوية بنيه وبين غيره والوا ان كان لا تعلم ان الخراج
في الابتداء كان على التساوي ام على التفاوت سرك على ما كان قبل ذلك
من فليخ الخراج او العشر اذ اقامت تؤخذ ذلك من تركته وعن
ابى حنيفة رضى الله عنه في رواية تسقط ذلك بالموت ويؤخذ للخراج
عند بلوغ الغله على اخلاق البلدان ولا يخل لصاحب الارض
ان ياكل الغلة حتى يودي الخراج والله اعلم .

فصل في العشر

في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والدخن والارز واصناف
الحبوب والبقول والراحين والاوراد والرطاب وقصب السكر
والذريه والبطيخ والبقا والخيار والماء فجان والعصف
واشياء ذلك لها ثمرة باقية او غير باقية يجب فيه العشر في قول
ابى حنيفة رضى الله عنه بل او كثر وقول ابو يوسف ومحمد رحمه
الله عليهما لا يجب العشر فيما لا يبقى من المار وبما بقي لا يجب
ما لم يبلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا وان كان شيئا لا
يوسق كالعطن والغفران واشياء ذلك قال محمد رحمه الله
احترق فيه خمسة من اقصي المقادير بحوالا حال في العطن كل ~~مقدار~~
حمل ثلثاه من بالعداقي والامنا في السكر والغفران والافراق
في العسل وقول ابو يوسف رحمه الله يحترق فيه العنبر ان كانت
فته الخارج مثل فتمه خمسة اوسق من ادنى الموسقات يجب العشر

والا فلا ولا يجب العشر في البئر ولا في الخطب والحشيش والعتب
والصنوبر والغصن الفارسي ولا في سعف النخل ولا في الطرفا
ولا في الدلب وشجر القطن والبادجان ونحوه في بئر العتب
وبئر الصنوبر ولو جعل ارضه مسجرة او مقصبة تقطعها ونحوها
في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها العتب للدواب
ولا يجب العشر مما كان من الادوية والموز والهيلج ولا في الكدر
والصمغ ويجب العشر في الحسل اذا كان في ارض العشر وكذا المن
اذا سقط على الشوك الا حصر في ارضه وقبل لا يجب فيه العشر
لان الارض لا بعد لذلك ولهذا لو سقط على الاشجار لا يجب
وجب العشر في الارض الموقوفة وارض الصبيان والمجانين
ان كانت عثريه وان كانت خراجية ففيها الخراج وما جمع من
ثمار الاشجار الا ان ليست بملوكة كاشجار الجبال يجب فيها
العشر وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب والفضه
والصفر والنجاس والحديد يجب فيه الخمس وان كان لا ينطبع
كالزبرنج والحل والزاج والياقوت والفيروزنج والبرجند
لا شيء فيه ولا شيء مما لا يستخرج من البحر كالعنب واللؤلؤ والسمك
رجل في داره شجرة مثمرة لا عشر فيها وان كانت البلدة
عشره بخلاف ما اذا كانت في الارض ويصرف العشر الى من
يصرف اليه الزكوة المسلم اذا وجد في داره معدن ذهب او فضه
لا شيء فيه او فضه لا شيء فيه في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال
صاحبه فيه الخمس وان وجد في داره ركانا فهو لصاحب الحطه

في

في قول ابي حنيفة ومحمد رحمته الله عليهما وقال ابو يوسف هو لمن
وجد وان وجد في ارضه معدن ذهب او فضه كان فيه الخمس
في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وذكر في الاصل انه لا شيء فيه
المسلم اذا اعار ارضه المعثريه في ظاهره او باه عن ابي حنيفة
العشر على المستعير ان كان المستعير مسلما وان كان كافرا فعلى رب
الارض وان دفع ارضه العثريه من ارضه ان كان البذر من قبل
العامل فعلى قايس قول ابي حنيفة رضي الله عنه يكون على صاحب الارض
كما في الاجاره وعند ما يكون في الرزق كما في الاجاره وان كان البذر
من قبل رب الارض كان العشر على صاحب الارض في قولهم وان
غصب ارضا عثريه ان بقضتها الزراعة كان العشر على صاحب
الارض في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وان لم تقضها الزراعة
فعلى الغاصب في زرعه والله اعلم بالصواب

فصل في خراج الارش

للحره يؤخذ من العقر المعمل في كل سنة اثني عشر درهما ومن وسط
الحال منعه ذلك اربعة وعشرون ومن الفائق في الغنى ثمانية
واربعون وكلوا في العقر ووسط الحال والفائق في بعضهم
من لا يملك ما يبيد درهم فهو فقير ومن يملك ما يبيد درهم الى عشرة
الاف درهم فهو وسط الحال ومن يملك اكثر من عشرة الاف درهم
الى ما لا يتناهى فهو فائق في الغنى والمعمل هو الذي يقدر على
العمل وان كان لا يجسن الحرفه ومن لا يقدر على العمل ولا يملك

معمل في خراج الارش

مالا فهو من اهل المواساة لا يؤخذ منه شي وتجب الجزية على مولى القوي
عندنا الذي اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض والوالت
كان غنيا في السنة يؤخذ منه جزية الا غنيا وان كان غنيا
العكس يؤخذ منه جزية الفقرا ولو كان غنيا في النصف يؤخذ منه
جزية وسط الحال ولو امتنع اهل الدار عن اداء الجزية فالتعزير الامام
الذي اذا عجل الجزية لسنتين ثم اسلم يرد عليه جزية سنة واحدة
وان ادى الجزية في اول السنة ثم اسلم في السنة لا يرد عليه شي
وهذا على قول من يقول بوجوب السنة الجزية في اول السنة
وهو الصحيح والله اعلم

فصل في احياء الموات

ذكر في شرب الامل ارض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح
عن ابي يوسف رحمه الله ارض الموات ان يفتح الامام بلبه عبوه ولم
يقيم الاراضي بين العالمين وتركها مملوكة او قسم البعض ولم يسم
البعض فالتوا ولم يقيم بين موانع في رواية اخرى يقوم الرجل
في اخر العمر ان يصبح مبيحة وسطا فالي ابن بلغ موته يكون من
العمر ان وما وراء ذلك يكون مواتا اذا لم يكن له قبرة ولا قنالا هبل
القبرة وعن محمد رحمه الله يعتبر الصوت من مردور القبرة
لأن الاراضي العامة وقال ابو عبد الله الجرجاني يعتبر الصوت
على قدر اذان الناس عادة من غير ان يحد نفسه هذا اذا لم
يعرف انها كانت ملكا لاحد فان عرف انها كانت مملوكة لكن

لا يعرف المالك في الحال ذكر القاضي الامام ابو علي السعدي عن استاذة الحنابلة
الامام رحمه الله انه يجوز للامام ان يبيعها الى رجل واذن له بالاحياء
فصير لمن احيها وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله الاراضي اذا كان
لها آثار عماره من مساه وبوها ولها ارباب لكن لا يعرفون انه لا يسع لاحد
ان يبيعها ويملكها او يخذ منها قنابا وفي رساله ابي يوسف
رحمه الله الى هرون هي لمن احيها وليس للامام ان يخرجها من يده
وعليه فيه خراجها وروى هشام عن محمد رحمه الله عليهما في القصور
للجزية والنواويس للجزية اذا رفع الرجل منها التراب والقها في
ارضه ان كانت قصورا او نواويس خربت قبل الاسلام هي بمنزلة الموات
لا بأس بذلك وان كانت خربة بعد الاسلام وكان لها ارباب لكن لا يعرفون
لا يسع لاحد ان يخذ منها شيئا لانها بمنزلة ذورهم وتفسير الاحياء
عن محمد رحمه الله احياء الارض لا يكون بالاسقي والاراب وانما يكون
بالقنابل والبذر والزراعة وفي ظاهر الرواية اذا حفر بئرها ودرعها
وسقاها يكون احياء وان كرمها ولم يسق او سقى ولم يحرق لا يكون
احياء وان حوطها وسقاها بحيث اعصم الماء عن احيائها
البحر لا يكون احياء وصورة الحجر المحجر ان يجر الرجل الى ارض
موات فيحضر عليها حظيرة ولا يبيعها ولا يبيعها وان غل بها
ذلك فهو احق بها الى ثلاث سنين وان لم يبيعها بعد ثلاث
سنين فهو للناس فيه سواء لا يكون له فيه حق بعد ثلاث
سنين ويحرم القرض اعينه قبل ثلاث سنين وروى ابن شجاع
عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنهم اذا حفر للوات

بيرا اوساق اليها الماء وجرى اليها عينا وقد احيا وفي القتاوى انما ملك
الموات باحد شيئا بلانه لما ان بنى او حرب او اخرى اليها الماء ومن
احيا ارضا ميتة بعير اذن الامام لاملها في قول الى حنيفه رضى
الله عنه وقال صاحباه رحمة الله عليهما ملكها وذكر الماطفى رحمه
الله العاضى في ولايته بمنزله الامام في ذلك اذا احيا رجل مواتا
ليس لها شرب وحفر لها من نهر العامة حافتها غير ملوكة
وساق اليها ما يجيئها من الماء ينظر ان كان ذلك لا يضر العامة كان
له ذلك وان كان يضر العامة ليس له ان يفعل ذلك ولا للامام
ان ياذن له بذلك وكذا ليس للامام ان يزيد في النهر العظيم
قوة او يوتن او كان يضر العامة وفي النهر الخاص المملوك ليس له ان
يفعل ذلك يضر بصاحب النهر او لم يضر لان خافه النهر ملكه
فلا يملك حفرها وسقيها وفي مواد ران رستم للوالى ان يعطي من
الطريق الجادة احدا ابني عليه ان كان لا يضر بالمسلمين وان كان
يضر فليس له ذلك وليس للخلعة فالوا وللسلطان ان يجعل ملكا
الرجل طريقا عند الحاجة ولوي بني بيا في ارض الموات في بعضها او
زرع فيها زراعا قليلا كان ذلك احيا لذلك البعض دون غيره الا ان
يكون ما عمرا اكثر من النصف فيكون احيا للكل في قول الى يوسف
رحمة الله قال محمد رحمه الله اذا كان الموات في وسط
ما احيا يكون احيا في الكل وان كان الموات في ناحية لا يكون احيا
لما بقى تخذه في ملك رجل لا يعرف عارسها ليس لاحد ان يخطبها بعد
اذنه وكذا اهل باطن له ساق كالحشيش والشول الاحمر ويجوز ذلك

وان

وان كان ذلك كلابان لم يكن له ساق لكل احدهما وان لم يكن موضع
الشجرة مثلا لاحد لهما ساق الى قوته او الى اهلها بان كان فلهما فلا بأس
بان يخطب ما لم يعلم انه ملك وكذا هو الرزخ والحرب والمار في الموج
والاودية ولو كانت في ارض رجل ملحة فاحد انسان من ذلك الماء لاضان
عليه كما لو اخذ ما من حوض انسان وان صار الماء ملحا فلا سبيل لاحد
عليه ومن اخذه كان ضامنا لانه لم يمس ما يسل صار من اجزاء الارض
وكذا الهراذ ايضى بجري الماء بطين واجتمع في ملك انسان قدر
دراع او اقل لم يكن لاحد ان ياخذ من ذلك الطين وان اخذ كان
ضامنا لان الطين عبد ما اجتمع في ملك رجل صار من اجزاء ملكه وفي صيد
الاصل اذا جاء السيل بالثواب الاثر واجتمع في ارض انسان يكون لصاحب
الارض وكذا الخيل اذا عسلت في ارض رجل كان لصاحب الارض
بجملتها بخلاف الصيد اذا باصنت او اوقعت في ارض انسان او شجرة
وان ذلك لا يكون لصاحب الارض والشجر وكذا الصيد اذا انكسر في
ارض انسان وصار حيث لا يستطيع البراح لا يصير ملكا لصاحب الارض
واما يكون لمن اخذه وكذا الصيد اذا رمى ووقع في ارض انسان
ولا يدرى من رماه ولا يكون لصاحب الارض وامما يكون لمن اخذه وكذا
الصيد اذا ضرب صيدا اخر واقاه في دار رجل وكذا لو نصيب
مسطاطا معقل فيها صيد فانه لا يكون لصاحب المسطاطا وانما يكون
لمن اخذه والسكك اذا اجتمع في حوض انسان واجتمعت بعير اخياله
لا يصير ملكا له ولذلك ما الهز والمطر او البلج اذا اجتمع في ملك
انسان لا يصير ملكا له وكذلك الابالاجار والرجل اذا كان ارض

وتجنب أرضه لرجل شجرة فبت من عروق تلك الشجرة ناله من أرضه كانت
الماله لصاحب الشجرة ويومير بقلعها لانهما من اجزاء ملكه ولوان
رجلا احيا أرضا وزرعها ثم جارجل وادعى انعام ملكه ردت عليه
لان الارض الخراب لا نزول عن ملك المالك فردد على المالك ويكون
الرزق للزارع الا ان مقدار البذر واجبة الاجرا او شبه ذلك
يطيب له ويتصدق بالزيادة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمته
الله عليهما قالوا غضب ارضا وزرعها ولو احيا ارضا ميتة باذن
الامام وزرعها بما العشر ثم باعها مع الرزق ان كان الرزق قد
ادرك والعشر على البايع وان كان الرزق بقلعها والعشر على الميسر
والله اعلم بالصواب

كتاب الحج

الحج مرة واحدة فرضه عند استجماع الشرائط وشرائطه
نوعان شرايط الاداء وهي الزمان والمكان والاحرام وشرائط
وجوبها اربعة منها اعتدال الحال بالعقل والبلوغ فلا يجب على
الصبي ولو حج الصبي كان عليه حجة الاسلام اذا بلغ ولو خرج الصبي
الى الحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام ثم احرم وحج جاز عن حجة
الاسلام وكذا لو جاوز الميقات بغير احرام ثم احرم
بمكة واحرم من مكة اخرا عن حجة الاسلام ولم ين عليه
بمجاوزه الميقات بغير احرام شي لان له الرجوع من اهل الحج ولا من اهل
الاحرام عند المجاوزة ولو احرم قبل ان يحل ثم احتلم قبل

الوقوف

الوقوف بعد قفة وحج لاجزائه عن حجة الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى الميقات
قبل ان يحرم فاحرم بحجة الاسلام وحججزائه عن حجة الاسلام وكذا
لو لم يرجع الى الميقات بعد الاحلام وحده الاحرام بعد البلوغ
قبل الوقوف بعرفة جزئه عن حجة الاسلام ولو انه لم يحدد الاحرام
بعد البلوغ ومضى في حجه لم يكن ذلك عن حجة الاسلام ولو بلغ الصبي
بحضرة الوفاء واوصى ان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته
عندنا وحج عنه وكذا النضراني اذا سلم قبل وقت الحج واوصى
بان يحج عنه ومن شرايط الوجوب الحرية فلا يجب على العبد ولو حج
قبل العتق مع المولى لا يجوز عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام
اذا عتق ولو عتق في الطريق قبل الاحرام فاحرم وحج اجزاه
عن حجة الاسلام ولو احرم قبل العتق ثم حدد الاحرام بعد العتق
وحج لاجزائه ذلك عن حجة الاسلام بخلاف الصبي لان احرام الصبي
لم يكن لازما فجعل كان لم يكن ولا كذلك احرام العبد لانه من
اهل الالتزام فلا يعتبر بغيره والفقير اذا حج ماشيا ثم ايسر لاج
عليه ومن الشرايط سلامة البدن عن الامراض والعلل في قول ابي
حنيفة رضي الله عنه فلا يجب على المعقد والمفلوج والرمي وان
ملك الزاد والراحلة وقال صاحباه رحمه الله عليهما سلامته
البدن ليس بشرط فعندما يجب الاحجاج على هؤلاء وان عجزوا
بانفسهم وعنده لا يجب الاحجاج والاعنى اذا ملك الزاد والراحلة
ان لم يجد قايلا لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاحجاج
بالمال عند ابي حنيفة رضي الله عنه لا يجب وعندها يجب

وان وجد قايده عند ان حنفه رضى الله عنه لا يحب الحج بنفسه كما لا يرضه
الجمعة وعن صاحبه رحمه الله عليهما فيه روايات هاتين فاعلى احد
الروايتين من الحج والجمعة فقالا وجود العايد الى الجمعة ليس ينادر
بل هو غالب فلهذا لا يرضه الجمعة ولا لذلك العايد الى الحج والمفعد والمرص
الذي يخرج عن الحج اذا امر رجلا ان يخرج عنه ان مات قبل ان يبرأ من
ذلك في موطنه وان كان عليه اعادة الحج عندنا وهو
الشافعي رحمه الله لا يحب ومن اشترط الاستطاعة وهو ان يملك
مالا فاضلا عن مسكنه وفرسه وثياب بدنه وسلاحه ونفقة عياله
واولاده الصغار مدة ذهابه وايابه وان كفى ذلك الفاضل للزاد والراحلة
محلا او زامله او سبق يحمل ان عليه الحج ولا يستت الاستطاعة بعقبه
الاجير وهو ان يجرى رجلان بعيرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب
احدهما مرحلة او فرسخا ثم يركب الاخر وكذا لو وجد ما جرى مرحلة
ومشي مرحلة لرجلين موسرا وقال بعض العلماء ان
الرجل يجر العيش التجارة فلك ما لا مقدار ما لو رفع عنه الزاد والراحلة
لذهابه وايابه ونفقة اولاده وعياله من وقت خروجه الى وقت
رجوعه وبقي له بعد رجوعه راس مال التجارة التي كان يتجر بها
كان عليه الحج والافلاوان كان محترفا مسترطا لوجب الحج ان يملك
الزاد والراحلة ذهابا وايابا ونفقة عياله واولاده من خروجه
لما جاز رجوعه وبقي له الآن حرفته كان عليه الحج والافلاوان كان
صاحب صنعة ان كان له من الصياح ما لو باع مقدار ما كفى لزاده
وراحلته ذهابا وايابا ونفقة عياله واولاده وبقي له من الصنعة

قد ما يعيش بخله الباقي يقتصر عليه الحج والافلاوان كان حراثا اكارا فلك
مالا يفي للزاد والراحلة ذهابا وايابا ونفقة عياله واولاده من خروجه
الى رجوعه وبقي له الابل الخراش من البقر ويحذف ذلك كان عليه الحج والا
بلا هذا اذا كان افاقا فان كان ميا او كان سادا بقرب مكة كان عليه
الحج وان كان فقرا لا مالا زاد والراحلة وان كان الافاق فقيرا او
تبرع وله بالزاد والراحلة لا يستت الاستطاعة عندنا حالا
للشافعي رحمه الله وان كان المقبر اجنبا له فيه فولان وقيل في الاجبي
عنه لا يستت الاستطاعة فولان واحدا وله في الولد فولان ومن اشترط
امن الطريق حتى قال ابو القاسم الصفار لا يرى الحج قرصا
منه عشر سنه حتى خرجت القرامطة وهكذا قال ابو بكر الاسف
في سنه ست وعشرين وثلاث مائة قيل انما قالوا ذلك لان الحاج
لا يتوصل الى الحج الا بالرشوة للقرامطة وغيرهم فتكون الطاعة
سببا للمعصية والطاعة اذا صارت سببا للمعصية ترتفع الطاعة
وهو العقبة ابو الليث رحمه الله لو كان الغالب في
الطريق السلامة يقتصر من الحج وان كان الغالب هو الخوف والقتل
لا يقتصر ولو كان بينه وبين مكة نخبة فهو يخوف الطريق والسيون
والحصون والدرجة والعرات انهار وليست بحار ولا يستت الاستطاعة
للمراه اذا كان بينها وبين مكة مسيره سفيرة شابة كانت او عجوزا الا
محرم وهو الزوج او من لا يجوز له نكاحا على البتة برحم او رضاع
او مهرية ويكون ما مونا عاقلا بالغرا كان او عبدا كافرا كان
او مسلما وعند الشافعي رحمه الله يجوز لها المسافر بعير محرم في رفيقه

منها ثقات وحب عليها النفقة والراحلة في مالها المحرم ليح بها وعند
وجود المحرم كان عليها ان تخرج بحجه الاسلام وان لم ياذن زوجها وفي
النافله لا تخرج بغير اذن الزوج وان لم يذن لها محرم لا يجب عليها
ان تزوج ليح بها لا يجب على العترة كتاب المال لاجل الحج ولا يخرج
المرأة الى الحج في عدة طلاق او موت وكذا لو وجبت العدة في طريق
في مصر من الامصار ومن وبينها وبين مكة مسيرة شهر لا يخرج من
ذلك المصرا ما لم ينقص عدتها ومن له دار لا يسكنها او ثياب
لا تمتنعها كان عليه ان يبيع ويح ثمنها ان كان ثمنها وفايا الحج لانه
فاضل عن حاجته ولو كان له منزل كعنه وبعضه لا يلزمه بيع الفا
لاجل الحج وتكلموا في ان سلامة البدن في قول ابي حنيفة رضي الله
عنه ومن الطريق وجود المحرم للمرأة من شرائط الوجوب
او من شرائط الاداء فعلى قول من جعلها من شرائط الوجوب اذا
مات قبل الحج لا يلزمه الاجحاج بالمال وعلى قول من جعلها من شرائط
الاداء يلزمه الاجحاج بالمال اذا مات قبل الحج واذا استجمعت الشرائط
جب الحج واختلفوا انه يجب مضيقا او موسعا في قول ابي يوسف
رحمه الله واصح الرواين عن ابي حنيفة رضي الله عنه يجب على الفور
حتى لا يباح له التاخير بعد الامكان الى العام التالي وان اختلف
كان اثما وعلى قول محمد رحمه الله يجب موسعا وقد ذكرنا
هذا الخلاف في الزكاة والتذوق المطلقة وعن محمد رحمه الله من
عليه الحج اذا فرط ولم يحج حتى الف ماله وسعه ان يسقر من
الساعة يحج وان كان لا يقدر على قضاء الدين وان مات قبل ان يقضى

دينه **باب** ارجوان لا يؤخذ بذلك ولا يكون اثما اذا كان من دينه قضا
الدين اذا اقر الا في ومن كان جناح الميقات اذا قصد مكة لحجه
او عمره او لحاجه اخرى لا يجاوز الميقات الا محرما والمواقت
حسنة **باب** لاهل المدينة دوا الحليفة ولاهل الشام حنيفة ولاهل نجد
قرن ولاهل اليمن بيلم ولاهل العراق ذات عرق وميقات المكن ومن
كان داخل الميقات للحج الحدم وللعمرة الحل يخرج الى الحل
فيحرم للعمرة عند التعميم بقرب مسجد عائشة رضي الله عنها والافضل
للافا في ان يحرم من دوة اهله ودمه ان يحرم بالحج قبل اشهر الحج واشهر
الحج شوال ودوا الغد وعشرين من دية الحجة لان الاحرام يطوب
فما يقع في الحرام ولهذا الواو ان يحرم من دوة اهله اذا كان
بين منزله ومكة مسافة بعيدة وان اخدم قبل اشهر الحج صح
احرامه عند اخلافا للشافعي واذا اراد ان يحرم يتوضا او يغسل والغسل
افضل وينزع المخطط والحف ويلبس ثوبين ازارا ورذا جديدين
او عسيلين ولجديدي افضل ومقتض شارب ويقيم اطقاره ويدهن ياي
دهن شامطيا كان او غير مطيب اجمعوا على انه يجوز التطيب
قبل الاحرام بما لا يبقى عينه بعد الاحرام وان بقيت رائحته وكذا
التطيب بما يبقى عينه بعد الاحرام كالمسك والغالية وعندنا لا
مكره في الروايات الظاهرة ثم يعلى ركعتين ويقول بعد السلام اللهم
اني اريد الحج فبشرة لي وتقبله مني ثم يلبس في دبر الصلاة او بعد ما
استوت به راحلة واللبية في دبر الصلاة عندنا افضل وصورة
اللبية ان تقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك

اذا لم يكن محيطا وعن ابن يوسف رحمه الله لا ينبغي للمحرم ان يتوسد ثوبا
مصبوغا بالزعفران ولا سام عليه ولو ادهن لبيح او سمن لاسي عليه
ولو تطيب بزيت غير مطبوخ واستكثر كان عليه دم في قول ابي
حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه صدقه ولو دأوى بالبيت
سقوق رجله او جرحه لاسي عليه ولو جعل الملح الذي فيه طيب
في طعام قد طبخ وتغير والله لاسي عليه وان لم يطبخ ورجحه بوجد منه
كره ذلك ولا لاسي فيه ولو جعل الزعفران في الملح فان كان الزعفران
غالبا عليه الكفار وان كان الملح غالبا لا كفارة عليه ولو دحل
بتيا قد احرصه وانتقل بثوبه شي من ذلك لاسي عليه ولو شم راحيا
طيب به قبل الاحرام لابس به ولو تطيب المريض للدأوى فغلبه
اي الكفارات شأ ولا لاسي للمحرم ان يحتم او يفيض او يجبر الكسر
او تخشع لان ذاك ليس من محظورات الاحرام وهذا لو اغتسل
ودخل الحمام وان حصب راسه بالوسم عن ابي حنيفة رضي الله عنه
ان عليه الدم والوسم ليس بطيب والله اعلم بالصواب

فصل فيما يوجب الكفارة

والصدقة على المساكين

منها مجاوزة الميقات بغير احرام الا في ادا جاوز الميقات
بغير احرام ان لم يكن محرما حتى يرجع الى الميقات ولي جازحه وسقط
عنه الدم الذي كان واجبا عليه بمجاوزه الميقات بغير احرام
عندنا وان لم يرجع الى الميقات حتى احرم من حجه او عمرة ثم رجع الى
الميقات ولي ان كان ذلك قبل ان يطوف بالبيت جازحه وسقط

عنه

عنه دم المجاوزة وان هو رجع الى الميقات ولم يلب عند الميقات وجب له
الاحرام جازحه ولا يسقط عنه دم المجاوزة في قول ابي حنيفة
رضي الله عنه وقال صاحباه جازحه وسقط عنه دم المجاوزة
اذا رجع الى الميقات محرما الى عند الميقات او لم يلب ولو جازحه
الميقات بغير احرام ثم احرم فطاف بالبيت شوطا او شوطين
لا يسقط عنه الدم الذي كان واجبا بالمجاوزه رجع الى الميقات
او لم يرجع ولو جازح الا في الميقات بغير احرام ولم يقصد
حجة او عمرة ودخل مكة بغير احرام كان عليه حجة او عمرة
والملك ومن كان منزله داخل الميقات لا يلزمه بدخول مكة بغير احرام
شي ولو دخل الا في مكة بغير احرام ثم رجع الى الميقات في تلك
السنة واحرم من حجه الاسلام سقط عنه ما كان واجبا بالمجاوزه
ودخل مكة بغير احرام عندنا وان لم يخرج من مكة حتى مضت السنة
ثم خرج الى الميقات في السنة الثانية واحرم من حجه الاسلام وجب حجه
حجة الاسلام ولا يسقط عنه الدم الذي كان واجبا في العام
الاول والله اعلم

فصل فيما يوجب علي المحرم

باز تكاب المحظور

وذلك انواع منها ما يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما لا يفسد ويوجب
الدم ومنها ما يوجب الصدقة ومنها ما يجره ولا يوجب شيئا
اما الاول اذا جامع المحرم قبل الوقوف بعرفة فسد حجه ولم يدم
الدم بخلافها الساء جامعها ناسيا او عامدا عندنا وقال

فصل فيما يوجب علي المحرم

المتأني رحمه الله ان جامعها ناسيا لا يفسد وكذا المعتمر اذا جامع قبل
 الطواف فسد احرامه واذا فسد حجه بالجماع يمضي في الحجة المفاسدة
 ويفعل فيها ما سفل في الحائره ويصحبها حسب في الحائره فان
 جامعها من غير ذلك المجلس من الوقوف بعرفة ولم يعصد
 به رفض الحجة المفاسدة يلزمه دم اخر بالجماع الثاني في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما ولو نوى الجماع الثاني رفض
 الحجة الثاني لا يلزمه بالجماع الثاني شيء ولو جامع امرأة بعد الوقوف
 بعرفة لا يفسد حجه وعليه جزاء سواء جامع ناسيا او عاكفا
 والوطي في الدبر بمنزلة الوطي في القبل في قول ابي يوسف ومحمد
 رحمه الله عليهما واحدي الروايتين عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 وفي رواية عنه الوطي في الدبر لا يفسد الحج واذا وطئ البيهية
 وانزل كان عليه الدم ولا يفسد حجه وان لم ينزل لاشي عليه
 وان جامع الحاج والمعتمر فمادون الفرج وانزل او لم ينزل
 لا يفسد احرامه ولا حجه وعليه نساء والمسهة في الجماع
 بمنزلة الرجل وكذا اذا جمعت نائمة او مكرهته
 او جامعها صبي او مجنون

الناشد

فصل في ما يجب لبس المحيظ وان اذ النفث

اذا لبس المحرم ثوبا يحيط بوما كان عليه الدم وان كان اقل من يوم
 كان عليه الصدقة نصف صاع من يرو عن ابي يوسف رحمه الله
 اذا لبس الاحرام من يوم كان عليه دم وعن محمد رحمه الله اذا

لبس

لبس يوما الاساعة كان عليه من الدم بمقدار ما لبس وان بشر
 ما بينه الدم بعد ريان اضطر الى تغطية الرأس خوفا من البرد
 او لمرض او لبس السلاح لاجل القتال كان عليه ما نص الله تعالى
 عليه في كتابه فقهه من صيام او صدقة او نسك اراده بالنسك
 النساء وبالصيام صيام ثلاثة ايام وبالاطعام اطعام ستة مساكين
 لكل مسكين نصف صاع ولو طبت المحرم بعض الشارب او بعض اللحية
 عليه الصدقة ولو طبت عضوا لا كالرأس والساق والخذ عليه دم
 وفي النواذر اذا طبت مقدار ربع الرأس كان عليه الدم وفي اقل
 من ذلك عليه الصدقة ولو قص كل الاظافر او اظافر يدي واحدة
 او رجل واحدة عليه دم ولو قص اقل من يدي فعليه الصدقة عندنا
 لكل ظفر نصف صاع في قول ابي حنيفة الاخر وهو قول صاحبيه
 رحمه الله عليهما ولو قص خمسة اظافر من يدين او رجلين عليه
 الصدقة وقال محمد رحمه الله عليه الدم ولو افسر ظفرا
 المحرم وصار بحال لا يثبت فاحكه لاشي عليه ولو قلم اظافر يدي
 واحدة في مجلس واحد واطافر يدي اخرى في مجلس اخر كان عليه
 فئتان فان في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما وقال
 محمد رحمه الله عليه فئاة واحدة ما لم يكثر الاولى وهذا اذا جامعها
 في مجلسين ولو قلم اظافر اليدين والرجلين في مجلس واحد كان عليه
 فئاة واحدة ولا يخلق المحرم راسه فان خلق كان عليه الدم خلق
 في الحرم او في غيره في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما
 وقال ابو يوسف في غير الحرم لاشي عليه ولو خلق

موضع الحجامه كان عليه الدم في قول النبي حنيفه رضي الله عنه كما في خلق
 الرقبه وقال في موضع الحجامه عليه الصدقه ولو اخذ المحرم
 شعر محرم آخر كان عليه الصدقه ولو خلق المحلال راس محرم
 بامر او بعين امر كانت الحجامه على المحرم لا يرجع بذلك على الخاق
 واذا لبس المحيط قبل الاحرام ثم احرز ولم ينزع فهو بمنزله ما
 لو لبس بعد الاحرام وكذا المحرم ان يدخل تحت سترا لحيه ولو
 عصب المحرم راسه كان عليه الصدقه ولا بأس للمحرم ان
 يغطي اذنيه او من لحيته ما دون الدفن ولا يمسك على انفه ثوب
 ولا بأس ان يضع يده على انفه ولا يغطي فاه ولا دقنه ولا عارضيه
 وفي حلق اللحيه وتنقيها دم حلقها هو وغيره كما في حلق الراس وفي
 حلق العانة دم ان كان الشعر دما وفي الابط ان كان لثرا الشعر
 يعتبر فيه الربع لو جوب الدم والا فلا شعر وان شق من راسه
 او انفه او لحيته شعرات فله شعره كف من طعام ولو عطي
 رجل وجه المحرم وهو نايم كان عليه الدم وان اخذ المحرم من
 شارب يطمع مسجينا ولو غسل المحرم باسنان فيه طيب فان كان
 من اراه سماه اشنانا كان عليه الصدقه وان كان سماه طيبا كان عليه
 الدم والصدقه في كل موضع نصف صاع الا في الجراد والقمل
 على ما يذكر والمحرم اذا لم اظا غير غيره يضمن لو خلق راسه وعن
 محمد رحمه الله لا يضمن في تعلم الاطافر والله اعلم

فصل
فيما يجب بقتل الصيد والهوام

يحرم على المحرم صيد البر وهو الممتنع الوحشي باصل الخلقة اما الابل
 او البقر اذا اندقت وحش فليس بصيد وصيد البر ما كان مثواه
 وتوالده في البر وصيد البحر ما كان على العكس والصدع للسن من
 حيوان البر ولا شيء في قتل الحلب العقور والذئب والحده والغزل
 ولو المستثنى هو الغراب الابقع وما ياكل الحيف اما ما ياكل
 الزرع فهو صيد ولا شيء في الحيه والعقرب والغارة والزنبور
 والنمل والسرطان والذباب والبق والمبعوض والبرغوث
 والعقوراد وعن النبي يوسف رحمه الله الاسد بمنزلة الحلب العقور
 والذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب ولا
 فرق في الحلب بين العقور وغيره وفي العقور روايتان والظاهر
 انه من الصيود لان الفواسق وفي السنور والوحشي عن النبي حنيفه
 رضي الله عنه روايتان ولا شيء في الدجاج والبط الذي يكون في المنازل
 وما يطير في الهواء صيد والحمام المصرون صيد وفي المصوت روايتان
 والباشق والصقور والباري صيد معلما كان او لم يكن وفي قتل
 الصيد لا فرق بين وجوب الجزا بين المباح والمملوك ولا شيء في
 هوام الارض كالقنفذ والحفصاة وحب الجزا في الضب والسيروب
 وان عرس وكذا في الفيل والقرد والحيتون ولا شيء في
 رحمه الله في القرد والحيتون لا تجب الجزا وفي الجراد ثم وفي
 القملة الواحد صدقه يطعم ما يشاء وفي فليق وثلاث لف من الحظه
 وفي العشرة نصف صاع وكذا لا يقبل القمل لا يدفعها الى غيره لقتلها
 فان فعل في ذلك ضمن وكذا لو اشار الى القمل او القى ثوبه في الشمس لم يملك

او غسل يديه ليملك او التي توبه في السم لا يملك القتل فذلك القتل
لا يملك عليه ولو ابتداء السبع فقتله المحرم ولا يملك عليه اذا استمر المحرم
بغير صيد او شوى كان عليه فمته ان لم يمتلئ المبيضة مدون وان خرج
منها فرخ ميت كان عليه فمته حيا وكذا الوضوب بطن غلي وطرحت
حينئذ ميتا ومات الطير كان عليه فمته ميتا ولو قتل طييا حيا بلا
ضمن فمته حاملا ولو غطى الطير بفسطاط محرم او حفرة المحرم
خفية لما وقع فيها صيد او فرغ الصيد من المحرم واستند وهلك
لا يملك على المحرم ولو قتل المحرم صيدا كان على كل واحد منهما جزا
كامل وحلل للمحرم اهل صيد قتله حلال وان كان فيها صيد لمحرم
لا يملك ولو استرى المحرم من محرم صيدا فملك عند الباقي ضمن البائع
والمستري كل واحد منهما فمته ولو احرم وفي فقصه صيد لا يجب
عليه ان ساله ولو وقع المحرم من صيد او شوى ريشه فعاد لا يملك عليه
في قول **ابن حنيفة** اني حنيفة رضي الله عنه والمحرم اذا ذبح صيدا
لا يؤكل ولو امطر انسان في اهل ميتة صيد ذبحه محرم يتناول
ايها شاة وما تضمن المحرم بحجة او عمدة بارتكاب المحظور كان على
القارن ضعفه لانه جنى على احرامين وجب في الصيد عند
ابي حنيفة والى يوسف رحمه الله فمته الصيد بقومه المكان
في الموضع الذي قتل ان كان تباع في ذلك المكان وان كان لا يباع
في ذلك المكان يعتبر فمته في اقرب المواضع الذي يباع فيه الى
المواضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة بالخيار ان شاء استرى
بها هديا ويبيع ماله وان شاء استرى بتلك القيمة طعاما يتصدق

بحم

بم على المسكين على كل مسكين نصف صاع من ذلك الطعام وان شأ يطر
الى قيمه الصيد انه لو اخذ بها من الطعام لم يصوم كل نصف صاع
من يومه وما **وكذا** **مجد** والى باقي رحمه الله علامان فان
الصيد ما لا مثل له من النعم الخيار فيه الى الحكمين اذا حكم على القاتل
بشي من هذه الاشياء سخن عليه ذلك وفما له مثل من النعم لا خيار فيه
للمحكمين ويجب على القاتل مثل المعتول في النعامة بدنه وفي خارا او
بقدره وفي الطير والصنع شاة وفي الاربع عناق وفي المبروع جفن
ولا يجوز في جزا الصيد مغار النعم الاعلى وجه الاطعام بان بلغت
قيمة المعتول جملا او عنقا ولا يجوز الجمل والبقاق في الهدى وانما
يجوز اذا بلغت قيمة المعتول قيمة الجذع العظيم من الضان او البني
من عرين واذا قتل المحرم مبيعاً من سباع الموحش او الطير كان عليه
فمته لا يجاوز ربع ما **وكذا** **زفر** رحمه الله يجب فمته
بالغة ما بلغت كما لو كان المعتول مايوكل لحمه وانا نقول ان الضان
انما وجب بسبب الاراقة لا بسبب افساد اللحم ولا لانه لا يدم خلا
المأكول لان مته افساد اللحم يجب عليه فمته بالغة ما بلغت وفي الصيد
المأكول يجب فمته بالغة ما بلغت لان ذلك ضمان المالك يجب فمته
بالغة ما بلغت بخلاف الجمل والله اعلم **هـ**

فصل في كهيئة الاداء بالحج
المحرم بالحج اذا ساق محظورات احرامه وتقدم مكة في حله الى
او يمارا لا يضرع والميستحب ان يدخلها نهارا وقال بعض الناس يكره

ان يشاء الله

وحيها لئلا واد ارجل الحجة الحرام وشاهد البيت كبر ويملك وخيمه
الله تعالى ثم يبدأ بالحجر فيسجد له ويكرر افعاليه كما يكرر للصلاة
ثم يمشيها ويستلم الحجر ويستبشر ذلك ان يضع يده على
الحجر وقبل الحجر ان استطاع من غير ان يؤدي احدا لان رسول
الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك والحكمة في استقبال الحجر ما روى علي
رضي الله عنه انه قال لما اخذ الله تعالى الميثاق على بني ادم من
ذريته كتب بذلك كتابا وجعله في جوف الحجر في يوم القدمة ويشهد
لمن استلمه وان لم يستطع استلام الحجر من غير ان يؤدي احدا لا يستلمه
فمن استقبال الحجر ويشير اليه نحو الحجر ويكر ويملك ويحمد الله تعالى
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل اليه ثم يأخذ من من الحجر
ويطوف بالبيت طواف الحجته يطوف سبعة اشواط من وراء الحيط
من الحجر الى الحجر شوط يرمي في الثلاثة الاول يعني يمشي فيه ويرى
من نفسه القوة والجلالة ويمشي على هيئته وكذا في كل طواف
بعد سعي فانه يرمي فيه وكل امرء بالحجر في الطواف يستلمه ان استطاع
من غير ان يؤدي احدا وان لم يستطع استقبال الحجر ويكر ويملك ٥
استلام الركن اليماني يستحب في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وليس
بواجب ثم يصلي بعد الطواف ركعتين عنه المعام او حيث تكسره له
من المسجد وان صلى في غير المسجد جاز وركعتي الطواف عند نا واجبه
واذا فرغ من الصلاة يعود الى الحجر ويستلمه ان استطاع وان لم
يستطع استقبال الحجر ويكر ويملك وهذا الاستلام لا يفتح السعي
بين الصفا والمروة فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي

الاربع م

الصفا

الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف ويخرج الى الصفا من ارب
باب شأ وسعي بين الصفا والمروة ٥ السعي بين الصفا والمروة عند طواف
لوتر كل ركعة دم وعند الساعي رحمه الله ركن وصفه السعي ان يبدأ
بالصفا فيصعد الصفا ويستقبل القبلة ثم يركبها ثم يعود الى الصفا
وحده لا ستر له الى اخره يرفع يدا صوته ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
ويدعو الله تعالى لحاجته ثم ينزل من الصفا ويمشي الى المروة على هيئته
حتى يصل الى بطن الوادي ثم يسعي في بطن الوادي سعي افا حرج
من بطن الوادي يمشي على هيئته حتى يصعد المروة فاذا صعد هاتين
الركعتين ويجزئ ذلك بغير المروة ما يغفل بالصفا يسعي بذلك سبعين
اشواط من الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط عند عامة
العلماء رحمه الله غلام خلا فالما فالما لبعض فادفع من السعي رجل
المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراما الى يوم التروية لا يحل له
من المخطورات وما دام بمكة يطوف بالبيت ما بدا له كل طواف سبعة
اشواط ثم يروح مع الناس الى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر
وطلوع الشمس وسيت مبي ويصلي ثم صلاة الفجر يوم عرفة يغسل ثم توجه
الى عرفات فاذا انتهى اليه ينزل في اي موضع شا وان خرج منها قبل
طلوع الشمس فهو حائز ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها
وبات بمكة لا بأس به ولو بات بمكة وخرج منها يوم عرفة الى عرفات
كان مخالفا للسنة ولا يلزمه الدم فاذا زالت الشمس من يوم عرفة توفى
او يغتسل والغسل افضل ثم يصلي الظهر والعصر مع الإمام في وقت الظهر
باذان واحد واقامتين يؤذن للظهر ويقوم ثم يقيم للعصر بعد الظهر

وان قاتل الجماعة صلى كل صلاة في وقتها في قول ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يجمع بين
الصلوتين في وقت الظهر خلافا لصاحبه رحمه الله عليهما ولو صلى الظهر
وهو غير محرم بالجمعة احرم بالجمعة فيه رواه اثنان عن ابي حنيفة رضي الله عنه
في روايه لا يجوز العصر في وقت الظهر الا ان يكون محرما عند الظهر
والعصر جميعا وفي رواية يجوز اذا العصر في وقت الظهر اذا كان محرما
عند اذا العصر وهو قولهما وعلى هذا فالواجب ان يكون محرما بالجمعة عند
اذا الصلوتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند اذا الظهر محرما بالجمعة عند
اذا العصر لا يجوز له الجمع لان احرام العمرة لا يشترطه في جواز الجمع
بين الصلوتين فكان وجوده لعدمه ولو صلى الظهر وحده لا يصل
العصر مع الامام في وقت الظهر عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا
لزم رحمه الله وبوجه التطوع بين الصلوتين لمن جمع بينهما اما ما كان
او ما يوصى فان تطوع اعاد الاذان لاجل العصر في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله عليهما والسنة محمد رحمه الله لا
يجوز يعيد واذا فرغ الامام من الصلوات راح الى الموقف والناس معه فان
تخلت ولحق حاجه لباس به ويقف في اي موضع شا فان وقف قائما او
جالسا جاز ويجز ويصل ويدعو الله تعالى لحاجته ووقت الوقوف
من حين نزول الشمس من يوم عرفه الى طلوع الفجر من يوم النحر
لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك عرفه بليل فقد ادرك الحج ومن
قائه عرفه بليل فقد قاته الحج من ان الوقت بقي الى طلوع الفجر
من يوم النحر فان وقف في شئ منه فقد ادرك الحج وان وقف في غير
هذا الوقت لا يكون مذكرا الا اذا اشتبه على الناس هلال ذي الحجة

واللهما

واللهما الذي التقه بلابن يومئذ بين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر
جاز استقصانا والمقياس ان لا يجوز كما لو شئ ان يومهم كان يوم الترويه
وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة واذا وقف بحمد الله تعالى ويجز ويصل
ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته لما روى ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك واقامه به كالمستطعم المسلمين
والله في كبر الذي جافه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عمرو بن
الله عنهما انهما سالا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدعاء في هذا الوقت
فقال عليه الصلاة والسلام انما ادعوني هذا اليوم ودعا الينا قبل
علم السلام لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت
بيده الخير وهو على كل شئ قدير وعن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه كان يقول بعد قوله انك على كل شئ قدير اللهم اجعل في
قلبي نورا وفي بصري نورا وفي سمعي نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي امري
اللهم اني اعوذ بك من وساوس الصلوات والامر وشدة القبر
فاذا غربت الشمس من يوم عرفه اقام الامام والناس معه على هينهم نحو
المزدلفة ويقال لها المشعر الحرام ويخرجون المغرب فاذا اتوها
يسرلون بها والنزول بقرب الجبل الذي يقال له فرخ افضل ثم يصلي
الامام بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة وفي احدى
قولي الشافعي رحمه الله باذان واقامة ولا يطوع عن الفريضة كما لا يطوع
من الظهر والعصر بعرفات ثم يصلي النحر ليلين ثم يقف وتجد الله
تعالى وثيق عليه ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته
الوقوف بمزدلفة واجب عند الحاجة لو ترك بارأيه

الدم الا اذا كان بعد روك مالك هوركن كالوقوف بعرفة
والمزدلفة كلما وقف الا بطن محسد والمسحب هو الوقوف
عند جبل فرح ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع الفجر لا قبله لان
قبله ليلة النحر وايضا وقت الوقوف بعرفة على ما ذكرنا وليس في هذا
الوقوف دعاء موقت وعن ابي يوسف رحمه الله انه كان يقول اللهم ان
هذا جمع اسلك ان ترزقني جوامع الخير كله فانه لا يعطى ذلك غيرك
اللهم رب المشعر الحرام ورب الشهر الحرام ورب الحلال والحرام
ورب الخيرات العظام اسلك ان تبلغ روح محمد منا افضل السلام
اللهم انت خير مطلوب وخير مرغوب ولك في كل وقت حيازته
اسالك ان تجعل حيازتي في هذا اليوم ان يقبل ثوبي ويحاور عن
خطيئي وجمع على الهدى امرى واجعل القوى من الدنيا هي شمة
يدفع على هينته قبل طلوع الشمس الى متى فاذا الى متى يا جمره
العقبه فترميها من بطن الوادي سبع حصيات مثل حصي الخنزف
لا يكون اطول من النواه ويستقبل في الرمي جمة العقبه لعل منى
عن منيه والعبه عن سارده ويقوم حيث يرى موقع حصاة
وبحوز الرمي كل ما كان من اجزا الارض عندنا كالطين والمدر والمجد
ولغنيه الرمي ان يضع ايما مة على وسط سبابته ويضع الحصاة
على اس ايما مة فيرميها ذلك ويكر مع كل حصاة لما روى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال عند الرمي بسم الله والله
اكبر رغما للشيطان وحزبه ويقطع اللبيه عند اول حصاه
يرمي بها في الصحيح من الرواية ولا يرمي في ذلك اليوم غيرها

هكذا

هكذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف رحمه الله الا فضل
ان يكون هذا الرمي رايا وما سواه ماسيا والاب ابو حنيفة
ومحمد رحمه الله عليهما الرمي كله رايا افضل ولا يقف بعد
هذا الرمي حتى ياتي منزله هكذا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
لم يقف بعد الرمي ولم يذكر الذبح بعد هذا الرمي قبل الخلق لانه
مفرد فلا يلزمه الذبح ولا اصحية عليه لانه مسافر فاما القارن
والمتمتع فليحان بعد الرمي قبل الخلق لم يحلق او يقصر لانه جاوان
الخروج عن احرام والخروج انما يكون بالخلق او بالعصر والخلق
افضل لانه مقدم على العصر في باب الله تعالى والمصبر ان يتطوع
من روى السعد قدرا لانه ولا خلق على النساء فاذا خلق او قصر
حل له كل شيء الا النساء ما لم يطيف بالبيت مروي ذلك عن عائشة
رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد الرمي قبل الخلق حل
له كل شيء الا الطيب والنساء وعن ابي يوسف رحمه الله حل له الطيب
ايضا وان كان لا يحل له النساء والصحيح ما قلنا لان الطيب داعي الى
الجماع وانما عرفنا حل الطيب بعد الخلق قبل طواف الزاوية بالاشهر
ثم يطوف بالبيت في يومه ذلك طواف الزاوية ان استطاع
او من العدا وبعد الغد ولا يخرج عن ذلك لان طواف الزاوية عند
موقت يوم النحر ويومين بعده والطواف في اول الوقت افضل
اعتبارا بالاصحبه وان اخرج من وقته قضاء وكان عليه الدم في قول
ابي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحا لا يلزمه الدم من طواف
بالبيت سمعة اسواط ورا الحطيم ويصلي بعد الطواف ركعتين

فصل في النساء وهذا الطواف يسمى طواف الزايرة وطواف الركن وطواف يوم النحر
ولا يرمل في هذا الطواف ولا يسعى بعده من الصفا والمروة لأن
السعي من الصفا والمروة واجب الأمر وقد سعى قبل هذا الطواف
فإن لم يكن رمل وسعى في الطواف الأول رمل في هذا الطواف وسعى
بعده من الصفا والمروة ثم يرجع إلى منى ولا بيت بمكة لما روى جابر
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد إلى منى فقيم
بمنى فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر يرمي الجمار
الثلاث يبدأ بالتي تلي مسجد الخيف فيرمي سبع حصيات مثل حصي
الحذف ويقف حيث يقف الناس ويكبر مع كل حصاة ويحمد الله تعالى
ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو
الله لحاجته يجعل ذلك في بطن هذه إلى السماء ثم يأتي حجرة الوسطى
فيرميها بسبع حصيات كذلك يقف حيث يقف الناس ويفعل مثل
ما فعل في الأولى ولم يروا به ما إذا يدعو بعد رمي الأولى والوسطى
في هذا الرمي وذكر ابن شجاع أنه يقول اللهم اجعل لي حجابا مبرورا
وذنبا مغفورا وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يقول اللهم إليك
أضئت ومن عذابك أسفقت وإليك رعبت ومنك رهبت فقبل
سكني وارحم نصرعي وأقبل توبتي واستجب دعوتي وعظم اجري
واعطى سؤلي ثم يأتي حجرة المعصية فيرمي من بطن الوادي سبعاً ويجز
مع كل حصاة ولا يقوم بعد ما في المشهور فإذا كان من العدة وهو
اليوم الثالث من النحر يرمي الجمار الثلاث كذلك حين تزول
الشمس ثم يفتر أن يجب في يومه ذلك ويسقط عنه الرمي في

اليوم

اليوم الرابع لقوله تعالى من تعجل في يومين فلا آم عليه وإن أحب أن يملك هناك
تلك الليلة فليكن حتى طلع النحر لا يمكنه أن يفتر في هذا اليوم حتى يرمى بعد
الروال كذلك فيكون جملة سبعين حصاة سبعة في اليوم الأصح
ثم بعد ذلك كل يوم أحد وعشرين في ليله أيامه وإن يفتر قبل طلوع
النحر من اليوم الرابع لا يلزمه الدم في روايته وإن أقام حتى طلع النحر
من اليوم الرابع ولزمه الرمي في كل الزوال جاز في قول أبي حنيفة
رضي الله عنه ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وبسبب
هذه الليالي بمنى ولا بيت بمكة اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
ومكره أن يقدم الإنسان ثقله إلى مكة ويقوم بمنى حتى يرمي الجمار لأن ذلك
يشغل قلبه فلا يرمي الجمار على وجهها ثم يأتي الأبطح فينزل به ساعه
هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمى هذا الموضع الأبطح ومحض
وخيف ثم يطوف بالبيت سبعة أشواط طواف الصدر لأجل
فيها ويسمى هذا الطواف طواف الصدر وطواف الوداع وطواف الأفا
وطواف آخر العهد بالبيت فإذا طاف يصلي ركعتين وهذا الطواف
واجب الأعلى أهل مكة ويسقط بعد رفا إذا طاف وصلى ثم حججه
وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه إذا صلى بعد طواف الصدر
ركعتين يأتي زمزم فيشرب من ما رزم ويصلي على رأسه ثم يأتي
الملتزم فيكبر ويصلي ويحمد الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
ويدعو لحاجته ويضع خده على حائط الكعبة وتثبت باستئثار الكعبة
هكذا روى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم أنهم
كانوا يفعلون كذلك ووقت الرمي بعد طلوع النحر من يوم النحر

جملة

الى عزوب الشمس في قول ابي حنيفة رضي الله عنه فان اخرج الى الليل رماه في
الليل ولا شيء عليه وان اخرج الى العذر رماه وعليه دم في قول ابي حنيفة
رضي الله عنه ثم لا يدخل وقت الرمي في اليوم الاول والثاني من ايام
التشريق حتى يروى الشمس في المشهور من الرواية وفي اليوم الثالث
من ايام التشريق يجوز الرمي قبل الزوال في قول ابي حنيفة رضي الله
عنه وقال صاحبه رحمه الله عليهما السلام لا يجوز وان لم يرم الجمار
كان عليه الدم لتكرار الواجب الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج
خمس السعي من الصفا والمروة والوقوف بالزدلفة ورمي الجمار
والحلق والعصر وطواف الصدر على الافاقي واول وقت طواف
الزيارة عندنا بعد طلوع النحر من يوم النحر وخر وقته في رواية
المبسوط اخر ايام النحر فان اخره عنها لا شيء عليه عند ابي يوسف
ومحمد رحمه الله عليهما وقال ابو حنيفة رضي الله عنه عليه
الدم والطواف بالبيت ما شئنا افضل ولو طاف طواف الزيارة
محدثا او جبا خرج عن احرامه يحل له الفساح حتى لو جامع بعد ذلك
لا يفسد حجه الا انه ان طاف محدثا كان عليه شاة وان طاف
جنباً كان عليه بدنة وان طاف اكثر الطواف بان طاف اربعة
اسواط كذلك فهو كما لو طاف كل الطواف فان اعاد الطواف بعد
ايام النحر لا يسقط عنه الدم في قول ابي حنيفة رضي الله عنه
وقال صاحبه يسقط وان طاف بالبيت تطوعا على غير
طهارة عن محمد رحمه الله انه يلزمه الصدقة وقال بعض مشايخ
العراق يلزمه الدم ولو طاف للصدر على غير وضوء ذكر في النواذر عن

٢٠٤
ابي حنيفة رضي الله عنه ان عليه الصدقة وذكر في بعض الروايات ان عليه دم
وعلى قولهما عليه الصدقة ولو طاف للزيارة مكسوف العيون بقدر
ما يمنع الصلاة جاز وعليه دم ولو طاف وعلى ثوبه نجاسة الشر
من قدر الدرهم لا شيء عليه ومن احتار بعرفات وهو نايم او مغشى
عليه اخراه عن الوقوف وان حدث به ذلك قبل الاحرام فاهل عنه
اصحابه جاز في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحبه رحمه
الله عليهما السلام لا يجوز ولو امر اصحابه قبل النوم والاعمال ان يحرموا عنه
اذ انام او اغشى عليه فاحرموا عنه جاز في قولهم حتى لو افاق واستيقظ
من نيامه فاتا بافعال الحج جاز ولو احرم بالحج ثم اغشى عليه فطا فوا به
حول البيت على غير ما وقفوه بعرفات ومزدلفة وصنعوا الاحجار
في يدك ورموا بها وسعوا به بين الصفا والمروة جاز وعن محمد رحمه
الله في المحرم اذا اغشى عليه تيمم اذا اطياف به تشبها بالمؤممين وعنه
ايضا لو رمى عنه الاحجار ولم يحل الى موضع الرمي جاز والافضل ان يرمي
بالجاريد ولا يجوز ان يطاف به عنه حتى يحل الى الطواف ويطاف
به وكذا الوقوف بعرفة اذا حج الرجل باهله وولده الصغير قالوا
يجوز عن الصغير من كان اقرب اليه حتى لو اجتمع والدواخ جاز عنه
والدردون الا ان كانا ليطيف الرجل طواف الزيارة وطواف
طواف الصدر هذه المسئلة على وجوه ان طاف احدها جنباً او محدثا
فهل هو على وجوه اربعة ان طاف طواف الزيارة وطواف الصدر كلاهما
على غير وضوء فان طاف كلاهما جنباً ورجع الى اهله كان عليه بدنة
لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر ولو طاف كلاهما على غير وضوء

فان طاف كلاهما جسا ورجع الى اهله كان عليه بدنة لطواف الزبارة وشاة لطواف
تعلبه لطواف الزبارة دم ولطواف الصدر صدقه في عامه الروايات
وفي بعض الروايات دم والا اول اجمع وان طاف للزبارة جينا وطاف
للصدر على عز وضوء طواف الصدر طواف الزبارة وعليه دم لترك
طواف الصدر ودم للماخيز في قول **اني حنيفة** رضي الله عنه وان
طاف طواف الزبارة على عز وضوء طاف طواف الصدر جينا كان عليه
دمان في قولهم دم لطواف الزبارة ودم لطواف الصدر وان ترك
احدا لطوافين فهو على تمامه اوجه ان ترك كلا الطوافين فهو حرام
على النساء ابدا وعليه ان يرجع ويطوف طواف الزبارة وطواف الصدر
وعليه لما خير طواف الزبارة دم في قول **اني حنيفة** رضي الله عنه ولا شيء
عليه لما خير طواف الصدر لانه غير موقت والثاني اذا ترك طواف
الزبارة خاصة وطاف طواف الصدر وطواف الصدر لكون الزبارة وعليه
لترك طواف الصدر دم وان ترك طواف الصدر خاصة فعليه لتركه
دم وان ترك طواف الزبارة المشرك بان طاف بلامه اشواط وطاف
طواف الصدر كانت الاربعة الاشواط من طواف الصدر لطواف الزبارة
وعليه دم للماخيز في قول **اني حنيفة** رضي الله عنه ودم لتركه اربعة
اشواط من طواف الصدر في قولهم وان ترك من طواف الزبارة ثلاث
اشواط فعليه صدقه للماخيز وصدقه لترك الثلاثة من طواف
الصدر وان ترك من طواف الصدر اربعة اشواط كان عليه دم
لان ترك الاكثر كترك الكل وان ترك الاقل كان عليه صدقه
وان ترك من كل واحد منهما اربعة اشواط صار الكل للزبارة وهو

سنة

سنة اشواط وعليه لترك الباقي من طواف الزبارة دم ولترك طواف
الصدر وان طاف لكل واحد منهما اربعة اشواط فان نقصان طواف
الزبارة بخير بطواف الصدر وعليه لما خيره صدقه ونقصان طواف
الصدر صدقه وان طاف للصلاة للزبارة اربعة اشواط ولم يطف للصدر
فمخرجنا عندنا وعليه شاتان شاء لنقصان يمكن في طواف الزبارة
وشاة لترك طواف الصدر بحيث يما فيه يحايي العام الثاني من كل
طواف وحده في وقته يكون عنه وان نواه تطوعا او عن غير مثال
المحرم بحجة اذا قدم مكة وطاف بها تطوعا كان للقدم وان كان محراما
بعمدة فطوافه يكون للعمرة وان كان قارنا وطوافه اولا يكون
للمحكمة ثم للحج وكذا لو طاف في وقت طواف الزبارة كان للزبارة وان
لم يود ذلك لا بد من المنيه ولا يعتبر الحجة حتى طاف بالبيت طابا للعزيم
او هاربا من العدو لا يعتبر طوافه بخلاف الوقوف بعرفة فانه يكون
واقفا وان لم ينو ولو طاف ثلاث مرات او خمس مرات
او سبع مرات كل من سبعة اشواط وصلى بعد ذلك اهل اسبوع ركعتين
حاز ولو طاف في الاوقات التي ذكره فيها الصلاة نحو وقت طلوع
الشمس وعند الاستواء وعند العزوب بحوز الطواف ولا يصل الا في
الوقت الذي حل فيه الصلاة **المراه اذا حاضت في الحج ان حاضت**
قبل ان تحرم وانتهت الى الميقات فابفا بغسل ويحرم وادافنت
مده وهي حاضن تصنع ما يصنع الحاج غير انها لا تطوف بالبيت ولا
تسعى من الصفا والمروة ولشهادة جميع المناسك ولا تحلق ولكنها
تتصد وان حاضت يوم النحر قبل ان تطوف بالبيت فليس لها ان تتصد

حتى يظهر وتطوف بالبيت وان حاضرت بعد ما رأت البيت وطافت حجاز
لها ان يسفر وليس عليها طواف الصدر والله اعلم بالصواب

فصل في العمرة

العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ووقتها جميع السنة الا خمسة
ايام كره فيها العمرة لغزاة لعازن يوم عرفة ويوم النحر واما الشروع
وعن ابي يوسف رحمه الله اذا احرم للعمرة يوم عرفة قبل الزوال لا
يكراه ويجوز تكرارها في السنة الواحدة عندنا وحسب المحرم بالعمرة
ما لحسب المحرم بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه من الصفا
والمروة والوقوف بعرفة ما يفعله الحاج واذا طاف وسعى وحلق
خرج من احرام العمرة وبه يقطع السلبه كما استلم الحجر في اصح
الروايات وركن العمرة شيان الاحرام والطواف بالبيت ووليها
شيان السعي بين الصفا والمروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك
من رمي الجمار والوقوف بعرفة وطواف الحجة والصدرة والبيتوته
بمنى والمزدلفة **المحصر بالعمرة اذا احرم بالحج ان احرم قبل ان يطوف**
لعمرة يكون قارنا وهذا لو احرم بعد ما طاف لم يشوطا او شوطين
او لانا وان احرم بعد ما طاف لها اربعة اسواط كان متمتعاً رجل
الى تحية ونوى بقلبه العمرة وان لم ينو بقلبه الحج او
لبي بها جميعاً ونوى احدها اولي باحدها ونوى كلاهما روى
الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان العبرة لما نوى
والله اعلم بالصواب

فصل في القتران

المحرمون اربعة المفرد بالحج والمفرد بالعمرة والقارن والممتع
اما المفرد بالعمرة والحج فقد ذكرنا واما القارن ان يجمع بين العمرة
والحج في الاحرام يقول بسم الله بعمرة وجهه **اذا اراد الرجل**
القتران ياهب للاحرام كاتاهب المفرد توفوا او يغتسل ويصلي
ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني اريد العمرة والحج ثم يولي ويقول
بسم الله بعمرة وجهه معا قدم محمد رحمه الله عليه العمرة في الذر على الحج
لا يها مقدمه في كتاب الله تعالى قال الله تعالى من تمتع بالعمرة
الى الحج ثم يدا بافعال العمرة اذا دخل مكة يطوف بالبيت لعمرة
سبعة اسواط كما يطوف المفرد وسعي بين الصفا والمروة ولا يحلق
ولا يحلق بل يخرج الى عرفات ويقيم ثم يطوف بالبيت للحج وسعي بين
الصفا والمروة عندنا يطوف القارن طوافين وسعي لها سعيين
احدهما للعمرة والثاني للحج ياتي بها بمر ما يفعله المفرد بالحج فاذا
رمى جمرة العقبة يوم النحر يبرح وما القتران وهذا الدم منك
من المناسك يتوقت بايام النحر وسباح له ان يتناول منه عندنا
وليجوز فيه الشاة والاستراك في البقرة افضل من الشاة والجوز
افضل من البقرة كما في الاصحيه وان كان القارن ساق الهدي
مع نفسه كان افضل ثم لحاق او يقصر فتلك وان لم يطف القارن
لعمرة حتى وقف بعرفات بعد الزوال عندنا يصير رافضاً
لعمرة ولا قارن لاهل مكة ومن كان من المقيمين والمكاه

ولو احرم الحجين عند الميقات او عند غيره لزمنا جميعا في قولنا ان حنيفة
 واي يوسف رحمة الله عليهما ولذا لو احرم الجمرتين لزمنا وقال
 محمد رحمة الله لا يلزمه الا احدي الحجتين واحدي العمرتين وعلى هذا
 الخلاف اذا احرم الحجة ووقف بعرفة ثم احرم الحجة اخرى
 عند هائلز منه الثانية ايضا وعند محمد رحمة الله لا يلزمه الثانية
 واذا صار محرما بها عند هائلز يفعل قال ابو حنيفة
 رضي الله عنه اذا اشتغل بعمل احديهما برفق الثانية فاذا فرغ من
 الاولى في فضل الحج بقضى الثانية في العام الثاني وفي فضل العمرة بقضى
 الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف
 تكرار الحج وقال ابو يوسف رحمة الله اذا قال لسبك الحجين او قال
 لسبك الجمرتين يصير محرما بهما جميعا ويرى احدهما في مكانه قبل
 ان يستغل بعمل احدهما اذا قال الله على ان احج في هذا
 العام فلا من حجة لزمنا في قولنا ان حنيفة رضي الله عنه **الملى اذا**
خرج الى الميقات والحرم حجة وعمرة معا فانه يرفض العمرة في
 قولهم ولو طاف للعمرة شوطا او شوطين ثم احرم حجة فانه يرفض الحجة
 ثم يقضيها بعد العمرة في قولنا ان حنيفة رضي الله عنه والابان
 يرفض العمرة ولو كان طاف لعمرة اربعة اشواط ثم احرم حجة فانه
 يرفض الحجة بالاتفاق ومضى في عمرته ثم يقضى الحجة في عامه ذلك
 ان بقي وقت الحج من محرم رحمة الله اذا خرج الرجل الى السفر بركب
 الحج فاحرم ولم يخضه اليه **والسفر** مخرج قيل له فان خرج ولا يسه له
 فاحرم ولم ينو شيئا قال له ان جعله ماشيا لم يطف بالبيت

فاذا

فاذا طاف البيت في عمرة وعن محمد رحمة الله رخص قال علي المشي
 الى بيت الله تعالى ثلاثين سنة وال عليه ثلاثون حجة او ثلاثون عمرة
 ولو قال علي المشي الى بيت الله تعالى ثلاثين سنة او قال احد
 عشر شهرا او قال عشرة اشهر قال عليه عمرة واحدة وانما استحسن
 ذلك في العشرين لما كان يعرف **رحيل قال وهو خراسان على**
المشي الى بيت الله تعالى ان قلت فلا فكم فلا نأبى الا وفه
 عليه المشي الى بيت الله تعالى من خراسان **رحيل** قال انا محرم بحجة
 ان فعلت كذا ففعل كان عليه حجة وهذا الود كذا العمرة ولو قال
 انا اهدي الى بيت الله تعالى ان فعلت كذا ففعل لا يلزمه شيء اذا احرم
 الرجل شي وسينه يلزمه حجة او عمرة وان احرم شيين ولسيهما
 في الاستحسان يلزمه حجة وعمرة وحمل امره على القرآن **رحيل**
او حجت على نفسه الحج ما شيا قال ان شئنا مشي وان شارك واهراق
 دما وقال في الجامع الصغير عليه حجة ما شيا وروى الحسن عن
 ان حنيفة رضي الله عنه ان الحج را اذا افضل من الحج ماشيا وفي ظاهره
 الرواية الحج ماشيا افضل على رواية الحسن اذا اندران الحج ماشيا
 فخرج اذا يخرج عن التذرع وفي ظاهر الرواية يلزمه الحج ماشيا ثم اختلف
 الصحابة رضوان الله عليهم لانه متى ركب قال بعضهم يركب اذا طاف
 للزيارة وقال مالك رحمة الله يركب بعد ما طاف الصدر وقال ابن
 عباس رضي الله عنه يركب بعد ما وقف ثم اختلفوا لانه من اي موضع
 يلزمه المشي قال بعضهم من الميقات والصحيح انه يمشي من بيته فان
 ركب في الليل اراق دما وان ركب الاقل فعليه بقدر ذلك من قيمة

المشاء صدقه رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى او الى الكعبة او الى
 مكة او قال على زيارته بيت الله تعالى يلزمه حجة او عمره ما شيا ولو
 قال على الذهاب الى بيت الله تعالى او على الخروج الى بيت الله تعالى
 او الخروج الى الكعبة او الى بيت المقدس او الى المدينة لا يلزمه شي
 ولو قال على المشي الى الحرم او الى الصفا والمروة لا يلزمه شي في قول
 الى حنيفة رضي الله عنه ولا هذا وما لو قال على المشي الى بيت الله
 تعالى سوا لوقال على المشي الى المسجد الحرام ذكر في الاصل انه
 على هذا الخلاف ايضا رجل قال لله على حجتان في هذه السنة
 كان عليه حجتان وهذا لو قال لله على عشر حجج في هذه السنة
 كان عليه عشر حجج في عشرين سنة وهذا لو اوجب على نفسه ما به
 حجة لزمته وقال على الذي رحمه الله عليه بقدر ما يعيش
 من السنين وهذا روى عن محمد بن يوسف رحمه الله علما ولو قال
 لله على نصف حجة وان محمد رحمه الله يلزمه حجة كاملة وهذا
 لو قال ليك حجة لا اطوف فيها طواف الزيار ولا اقف بعرفة يلزمه
 حجة كاملة اذا على الحج بشرط ثم علقه بشرط اخر ووجد
 الشرطان ففيه حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية
 فعلى ذلك الحج والله اعلم بالصواب

فصل في المتمتع

المتمتع افضل من الافراد والمفردان افضل من الحل وعن ابي حنيفة رضي
 الله عنه في رواية الافراد افضل من المتمتع وقال الشافعي رحمه

الله الافراد افضل من الحل المتمتع عندنا من اتي باعمال العمرة او طواف
 الضرطا وفيها في اشهر الحج ثم يخرج بالحج ويحج من عامه ذلك قبل ان
 يلزم باهله بينهما المأما صحبا وان احكم بالعمرة قبل اشهر
 الحج وطاف لها في اشهر الحج وحج في عامه عندنا يكون متمتعان اذا
 افعال العمرة في اشهر الحج منزلة ابتداء الاحرام في اشهر الحج ولو اعتمد
 في اشهر الحج ثم افسدها وانما على الفساد وحج من عامه ذلك
 لا يكون متمتعان لانه لم يتم العمرة ولو قضا العمرة الفاسدة وحج من
 عامه ذلك ان قضاها قبل ان يرجع الى الميقات يكون متمتعان ولو لم
 يقض الفاسدة حتى يرجع الى موضع لا هله المتعة والقران ثم عاد وقضا
 العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال ابو حنيفة رضي الله عنه
 لا يكون متمتعان الا ان يرجع الى اهله ثم يعود محرما بالعمرة ولو خرج
 الى الميقات قبل اشهر الحج ثم رجع دون محرما في فوطه وكذا لا قران
 لا هل مكة ومن كان في معناه لا متعة لهم وبحب الدم على القارن
 والمتمتع شكرا لما انعم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين
 اذا احرم بالعمرة وطاف لها بعض الطواف في رمضان وبعضه في
 سوال ثم حج من عامه ذلك فان كان الشرطا وفيها في رمضان لا يكون
 متمتعان وان كان الشرطا في العمرة في سوال كان متمتعان عليه دم
 المتعة ولو طاف لها لانه اشواط في سوال ثم رجع الى اهله ثم عاد
 الى مكة وطاف ما بقي وحج من عامه ذلك فان كان الشرطا الطواف
 في اشهر الاول لا يكون متمتعان لانه قد ارتفع له سبب في سفر
 وان كان الشرطا الطواف في اشهر الثاني يكون متمتعان ولو طاف

للعمرة على غير وضوء في رمضان ثم أعاد الطواف في شوال وحج من عامه
ذلك لا يكون متمتعاً الممتع إذا ريسق الهدي مع نفسه فلما فرغ
من أعمال العمرة بتخل وان ساق هدي المتعة بقي محرماً لم يفرغ
من أعمال الحج والله اعلم بالصواب

فصل في فائت الحج

من فاته الوقوف بعرفة في وقت الوقوف فاته الحج وفائت الحج يتحلل
عن إحرام الحج بعلم العمرة وعليه الحج من قابل ولا دم عليه عندنا
لأنه لم يركب للضحية وقد أتى بأحد موجبي الإحرام فإن أرباب طواف
للعمرة ويسعى ثم يطوف طوافاً آخر لفوات الحج ويسعى ويحلق
ويبطل عنه دم القدران وليس على فائت الحج طواف الصَّدْر

والله اعلم بالصواب

فصل في الإحصار

المحصر هو المحرم بالعمرة والحج إذا منع عن الوصول إلى البيت المحرم
أو عدوك أو مسلم وقال الشافعي رحمه الله لا إحصار
إلا بالعدو وحله أنه سبعت بهدي واحد شاه أو بقرة أو بدنة
أو يشرك في بقرة أو بدنة والبدنة أفضل ويجوز فيها ما يجوز
في الأضحية وإن كان قارناً سبعت بعدين ويؤاخذهم أن يحرقوا
عنه في الحرم يوم النحر فإذا حُرِّق له كل شيء وهذا الدم موقت
بالحرم عندنا وعند الشافعي رحمه الله عليه تجوز في الموضع

الذي أحصر وليس على المحصر حلق ولا اعتصام إن كان محرماً بالعمرة قصاً
العمرة إذا قدر وإن كان محرماً بالحج عليه حجة وعمره أما قضا الحج
فإن كان ذلك حجة الإسلام فعليه إذا أوهوا وإن كان محرماً بالحج الطوع
عليه قضاؤها لأنه خرج منها بعد صحة الشروع فيها وأما قضا العمرة
فلا لأنه لما عجز عن الحج بعد الشروع صار كفائت الحج وفائت الحج يلزم منه
العمرة فكان عليه قضا العمرة إذا بعث المحصر بالهدي أن شأ أقام
في مكانه وإن شأ رجع ويجوز ذبح هدي الإحصار قبل يوم النحر
في العمرة والحج جميعاً في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه
رحمة الله عليهما لا يجوز في الحج **المحصر إذا لم يجد الهدي** فهو محرم إلى أن
يجد أو يطوف ويسعى من الصفا والمروة ويحلق وعن أبي يوسف رحمه الله
إذا لم يجد الهدي يقوم الهدي بالطعام وينقدق به فإن لم يجد ذلك
صام ليل نصف صاع يوماً ولا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة محصراً
ولا يكون محصراً في الحرم إذا أمكنه الطواف بالبيت وقال أبو يوسف رحمه
الله إذا كان بمكة عدو غالب منعه من الطواف فهو محصر ولو أحصر
بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق كان عليه دم لتوكل الوقوف
بالمزدلفة ودم لتوكل الرمي ويطوف طواف الزيارة وعليه دم لما جئته
ودم لما حزن الخلق في قول أبي حنيفة رضي الله عنه قال أبو حنيفة رضي
الله عنه ليس على أهل مكة حكم الإحصار اليوم لأننا دار إسلام
بخلاف زمن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا بعث بالهدي ثم زال
الإحصار إن أمكنه أن يدرك الهدي والحج جميعاً لزمه المضي في الحج
والتوجه جميعاً ولو قدر أن يدرك الهدي دون الحج لا يلزمه المضي

في الحج وان قدر على ادراك الحج دون الهدي لا يلزمه المضي استقصاء
وهذا التقدير تنافي على قول ان حنيفة رضي الله عنه لان عنده يجوز
فتح دم الاحصار قبل يوم النحر فاما على قول صاحب رحمة الله
عليهما لا يجوز الدخ فلا تنافي هذا المصنوع في الحج انما تنافي بالعمرة
ولو كان الاحصار بالمرض فزال المرض فهو الاول سواء ولو سرقت
نفقة الحاج عن محمد رحمه الله قال ان قدر على المشي لا يكون محصرا
وان لم يقدر يكون محصرا ويجوز ان يلزمه الحج مما شيا وان كان لا
يلزمه ابتداء لفقره اذا شرع في الحج تطوعا يلزمه الامام وقال
ابو يوسف رحمه الله وان قدر على المشي للحال ولكنه يخاف ان يعجز
يكون محصرا **الفصل في اذا احصر بعد هدي واحد**
للحيل من الاحرامين لا يجوز بيع ولا تحلل به لان اوان الخروج
عن الاحرامين في حقه واحد والهدي الواحد لا تحلل عنهما وان
بعث هديين لا يحتاج الى ان يعين هذا للعمرة وهذا للحج **المسألة**
اذا حرمت بالحج تطوعا فمنعها زوجها في محصره وللروح ان يحلها
بما هو من محظورات الاحرام ولا يثبت التحلل بقول الروح حلت
ولو احرمت بحجة الاسلام وليس لها محصر في محصرة ولا تحلل هنا
الا بالهدي ولو احرمت العبد والامة بعين اذن المولى فلمولى ان
يحللها بغير هدي وجب القضاء بعد العتق ولو احرمت باذن المولى
لم احصر لا يجب دم الاحصار على المولى وجب على العبد
بعد العتاق والله اعلم **فصل**

في الحج عن المنيب
اذا حج عن المنيب بامر هل سيط الحج عن المحج عنه اختلفوا فيه **والسنة**
بعضهم لا يبيع الحج عن المحج عنه ويكون له ثواب الفقه لا غير وقال
بعضهم يبيع عن المحج عنه وهو الصحيح لان الآثار تدل عليه ولهذا
لست شرط اليه عن المحج عنه ويذكره الحاج في المنيب وقول الله
اني اريد الحج فليسر لي وقيل مني ومن فلان وسيل الشيخ الامام
ابو محمد بن الفضل رحمه الله عليه عن هذا فقال ذاك معلق بمشيئة
الله تعالى كما قال محمد رحمه الله فالواو ينبغي ان يكون الحاج رجلا حج من
مرض او شيخ دفع الى رجل لا يبيع عنه حجة الاسلام واراد ان ينفذ
عن الحج من الفقه والنياب وغير ذلك يكون للمدفع اليه **والسنة**
ابن سباع رحمه الله الحيلة في ذلك ان يقول دافع المال للمدفع اليه
وكلت ان تحب الفضل من نفسك وتقضه لنفسك فينبغيها من نفسه
وقال الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل رحمه الله اذا امر عير
بان يحج عنه ينبغي ان يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني هذا المال
كيف شئت ان شئت حجه وان شئت عمرة وحجه وان شئت
فاقرن والباقي من المال مني لك وصية كيلا يصيق الامر على الحاج
ولا يجب عليه رد ما فضل الى الورثة **رجل خرج الى الحج ومات**
في الطريق فاقضى بان يحج عنه ان فسر شيئا فالامر على ما فسر وان
لم يفسر فعند ان حنيفة رضي الله عنه يحج عنه من اقربها الى مكة وقال
ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما حج عنه من حيث مات وان جاوز
المأمور وهو الوصي المان الذي مات فيه ثم امر رجلا بالحج عنه

من يلبس اذا كان ثوبا
من ثوبه ان كان له وطمان
في موضعين عنه

ودفع اليه المال لاجوز في قولهم ولو قال الميت الوصي ادفع المال
الي من حج عنى لم يكن الوصي ان حج عنه بنفسه ولو اوصى الميت ان حج
عنه ولم يزد كان الوصي ان حج عنه بنفسه فان كان الوصي وارث
الميت لحج عن الميت فان اجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجزوا
لاجوز لان هذه بمنزلة التبرع بالمال المأمور بالحج اذا خرج قبل ايام
الحج كان له ان ينفق من مال الميت الى بغداد والى الكوفة والى المدينة
والى مكة واذا اقام بلدة سقى من مال نفسه حتى يحل وان لم يحل
وسقى من مال الميت لكون المأمور منفقاً من مال الامر ويكون من مال
لما انفق من مال الميت في اقامته هذا اذا اقام المأمور في بلدة بلا حياض
او اقل وانفق من مال الميت لا يضمن وان اقام اكثر من ذلك سقى من مال
نفسه قالوا في زماننا وان اقام اكثر من خمسة عشر يوماً يكون نفقته
من مال الميت لانه لا يمتنع من الخروج بدون القافلة وان اقام بعد
خروج القافلة لا يكون نفقته في مال الميت ولو اقام بمكة بعد اذا
الحج وان اقام اقامة معتادة كانت النفقة في مال الميت وان لم
يكن معتادة لم يكن في مال الميت ولو عزم الاقامة زياده على المعتاد
ثم عزم على الخروج عادت نفقته في مال الميت الا ان يكون الحد
مكة داراً فلا يعود اذا امر الرجل عن الحج لا يصح امره الا اذا كان
عاجزاً عن الحج بنفسه عجزاً يرد وير الى الموت حتى لو قال الله علي
لا يكون حجة فاحج بلان نفساً في سنة واحدة ان مات قبل ان يحج
وقت الحج جاز الحل لانه لم يعرف قدرته بنفسه عند محي وقت الحج
فجاز وان جا وقت الحج وهو يقدر بطلت حجة واحدة لانه قدر بنفسه

فانعدم

فانعدم بشرط صحة الاجحاج في هذه السنة فعلى هذا كل سنة يحج
المرأة اذا لم تجد محملاً لا يخرج الى الحج الى ان يبلغ الوقت الذي يعجز عن الحج
فحينئذ تبعت من حج عنها اما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم
وان عجزت رجلاً ان دام عدم المحرم الى ان مات فذلك حجة
كالمرضى اذا حج عنه رجلاً ودام المرض الى ان مات هذا اذا كان لا مريض
عاجزاً عجزاً يرد وير الى زواله كالمرضى والحبس ونحو ذلك فان كان لا يرد
زواله كالزمانة والعجز جاز ان يرضع بالحج **المأمور بالحج اذا دخل**
مكة قبل ايام العشر عن ابي يوسف رحمه الله انه قال يكون نفقه
في ماله الى ان يدخل ايام العشر المأمور بالحج اذا استاجر خادماً ليجزمه
فالواسط ان كان المأمور بمن لا يخدم نفسه نفقه الخادم لا يكون في
مال الامر لانه ما دون ذلك دلاله وان كان لا يخدم نفسه نفقه
الخادم يكون في مال الامر والمأمور بالحج ان يدخل الحمام بقدر المتعارف
ويعطى اجر الخادس من مال الامر لان دال من الرواتب وله ان يهد
من مال الامر ويقسره ان يخلط ذراههم النفقة مع الرفقة وله ان
يودع المال اسخساناً ولو ضاع مال النفقة بمكة او يقرب منها
اولم يبق مال النفقة فانفق المأمور من مال نفسه كان له ان يرجع في مال
الميت وان فعل ذلك بعذر قضا لانه لما امره بالحج فقد امره بان ينفق
عنه **المأمور بالحج اذا حج ما شياً** وامسك يوفيه الكراة ان ضامن مال
الميت ويكون الحج لنفسه لان الامر بالحج ينصرف الى المتعارف والمتعارف
هو الحج بالراد والراحم المأمور بالحج اذا اتوك الطريق لا يرب واختار
الاتعد بان تركه الغدادي طريق الكوفة وذهب في طريق البصرة

ان كان الحاج يسلك ذلك الطريق لا يضمن لان الطريق لا بعد عسى ان يكون
اليسر ذهابا من الاقرب اذا دفع الوصي المال الى رجل لم يحج عن الميت
في هذه السنة فاحذر واخر الحج وحج من قابل جازع عن الميت ولا يكون
ضامنا مال الميت لان ذكر السنة تكون للاستعمال دون التمسيد
كما لو وكل رجلا بان يحق عنه غدا او يبيع غدا فاعتق او باع بعد عند
جواز. اذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد اتفق بعض المال
في الطريق فبقي على وجهه وحج ان مضى وانفق من مال نفسه يكون
متبرعا ولا يسقط الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون
بطريق التسميت بانفاق المال في كل الطريق وان قطع عليه الطريق
وبقي في يده شيء من مال الميت وانفق ذلك على نفسه لا يكون ضامنا
ويكون الحج عن الميت وان قطع عليه الطريق وبقي شيء في يده من مال
الميت فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامنا اذا لم
يذهب القافلة. المأمور بالحج اذا رجع وقال صنعت وقد اتفق من مال
الميت في الرجوع فكذبه الوصي او الوارث في المنع لا يصدق
ويكون ضامنا للفقهاء الا ان يكون امرا ظاهرا يشهد على صدقه
الحاج عن الميت اذا قال حجت وكذبه الوارث او الوصي كان
القول قول الحاج لانه يدعي الخروج عن المال الذي كان امانة في
يده ولا يقبل منه الوارث او الوصي انه كان يوم النحر بالوفاء
الا اذا اقاموا البينة على اقراره انه لم يحج ولو كان الحاج عذرا
للت امر ان يحج عن الميت بما عليه من الدين فقال حجت لا يصدق
الاسبية لانه يدعي قضا الدين الحاج عن الميت اذا مات

بعد

بعد الوقوف بعده جازع عن الميت لانه ادى ركن الحاج ولو لم ميت
ورجع قبل طواف الزمان فهو حرام على النساء ويعود سقعه نفسه
وبعض ما بقي عليه لانه صار خائفا في هذه الصور. المأمور بالحج عن
الميت اذا حج واعتمر ان اعتمر قبل الحج في اشهر الحج ثم حج من ملكه
عن الميت يكون مخالفا في قوله ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام عن
نفسه وكذا لو حج ثم اعتمر كان مخالفا عند العامة. الحاج عن الميت
اذا كان مأمورا بالعترة فعترة كان دم القدران على الحاج لاني
مال الميت الاصل فيه ان كل دم يحج على المأمور بالحج يكون على الحاج
لا في مال الميت الا ادم الاحصار في قول ابي حنيفة رضي الله عنه
وان ذلك يكون في مال الميت في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وبالا يكون
على الحاج ولو ان رجلا امره رجلان احدهما بالعمرة والاخر
بالحج ولم يراه بالجمع فجمع كان مخالفا ولو امر بالجمع فجمع جازع
ولا يكون ضامنا ولو امر بالعمرة فاعتمر ثم حج بمال نفسه لا يكون
مخالفا ولو امره رجلان كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما وحج كان
ضامنا لهما وليس له ان يجعل الحج عن احدهما ولو احرم بالحج عن ابويه
كان له ان يجعل عن ابهما شا ولو امره رجلان كل واحد منهما بالحج عنه
فاحرم تحجه عن احدهما غير معين كان له ان يصرف الى ابهما شا
في قول ابي حنيفة رضي الله عنه اذا عين قبل الاستغفار بالعمل واما اذا
عين بعد ذلك بان عين بعد الطواف لا يصح تعيينه. الحاج عن
الغير ان شا قال لبيد عن فلان وان شا الحق بالميت الصحيح
اذا امر رجلا بان يحج عنه ثم عجز لم تجزه حجة المأمور الميت اذا

أوصى أن يخرج عنه ماله فنزع عنه الوارث أو الأجنبي لأجل ما مور بالحق إذا
 اقتد بالحق بالجماع يضمن ما كان ينفق من مال الميت **إذا أوصى بالرجل**
بأن يخرجه فاج الوارث رجلا من مال نفسه يرجع في مال الميت جاز
 وله أن يرجع في مال الميت وكذا الزكوة والعتارة ولو فعل ذلك أجنبي لأجر
 ولو أوصى بأن يخرجه فاج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه حار الميت
 عن حجة الإسلام الحاج عن الميت إذا مرض في الطريق ليس له أن يدفع
 المال إلى غيره ليخرج عن الميت إلا إذا قيل له وقت الدفع أصغ ما شئت
 فخذ كان له أن يدفع إلى غيره ممن أوله يرض إذا استأجر المحبوس
 رجلا ليخرج حجة الإسلام حاربت الحجة عن المحبوس إذا مات في الحبس
 وللأجير أجر مثله في طاهر الزوايه المأمور بالحق عن الميت إذا خلف
 بعض النفقة وحب بغيره جاز ويضمن ما خلف إذا أحاط المأمور بالحق
 النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فإن حج وانفق جاز ويرى
 عن الثمان المأمور بالحق إذا دفعه مال الميت فانفق من ماله وماله
 الميت قال إن كان أكثر النفقة من مال الميت وكان مال الميت كفي
 البكر أو عامة النفقة فهو حايض لأنه لا يمكن الاحتراز عن العليل
 معفى العليل ولا فهو ضامن والله أعلم بالصواب

فصل في محظورات الحرم

صيد الحرم لا يباح قتله ولا سبغ الألباح منه المحرم وقد ذكرناه
 فإن قتل إنسان كان عليه قيمته بدخل الإطعام في جزائه ولا دخل
 الصوم وفي الهدى روايتان المحرم إذا قتل صيد الحرم في الهات

يلزمه

لزمه قيمتان وفي الاستحسان لا يلزمه إلا ما يلزمه في قتل صيد الحرم
 ولا يحد عليه لأجل الحرم شيء جلا لأن قتلا صيدا في الحرم بضربه
 كان على كل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو قتل جماعة يقتسم الغنم
 على عدد الرؤس كما في ضمان الملك وإن ضرب أحدهما مضره الآخر
 كان على كل واحد منهما ما نصه ضربه ثم على كل واحد منهما نصف
 قيمته مضر وبأضربين ولو كان شريك الحلال محرما كان على
 المحرم جميع القيمة فالوقلة محرمات وعلى الحلال نصف قيمته
 كما لو كان شريكه حلالا ولو كان شريك المحرم صبيا أو كافرا لاسي
 على الصبي والكافر لأنها لا يخاطبان بحق الشرع وعلى المحرم جزا
 كامل حلال اصطيد صيدا في الحرم فقتله في يد حلال كان على
 كل واحد منهما جزا كامل لأحلاف السبب ويرجع الأخذ على
 القتال مما عزم لأنه أكد عليه ما كان على شرف السقوط بالارسال
 ويرجع عليه كما في غاصب الغاصب حلالا دل محرما أو حلالا
 على صيد الحرم لاسي على الدال عندنا ويضمن شجرة الحرم بالقطع
 كما يضمن صيد لأن شجرة الحرم في الحرم منزله صيد الحرم
 والحرام من الشجر ما سبقت في الحرم بنفسه مما لا ينبت الناس
 عادة كالشوك ونحوه فاما ما سبقت الناس عادة ولا صفات
 يقطعها وإن نبت بنفسه ولو أنبت إنسان في الحرم شجرة
 لا ينبت الناس عادة كالأراك وأم غيلان لا يحرم قطعه ولا
 ضمان فيه لأجل الحرم ولو نبت أم غيلان في أرض رجل
 فقطعه إنسان على القاطع قيمتان قيمة لصاحب الأرض

لان الشجر ملكه وفتنه اخرى لحق الحرم كما لو قتل صيدا مملوكا في الحرم
 اذا قطع الرجل شجرة الحرم وادى فمتهما بركه له الاسفعا بها فان
 اسفعا بها لاسي عليه لانه ملك المقطوع بالاضمان ولا يعزم بالاسفعا
 كما لو ذبح صيد الحرم وادى الجزاء اهل وان عزم المقطوع فبنت له
 ان يسطعه ويمنع به ماشا ولو احتش حشيش الحرم كان عليه قيمته
 صدق به ولا يسي في ادخل الحرم لاستثنا النبي صلى الله عليه وسلم ولا
 يابن باخذ كفاة الحرم لانها ليست من الشجر ولا من الحشيش واللا
 ولا ضمان في قطع ما جف من شجر الحرم وشجر الحرم ما كان اصله
 في الحرم ولا عبرة للغصن فان كان بعض اصله في الحل وبعضه
 في الحرم لا يجوز اخذه ترجحا للحرمه ولورمى طيرا على غصن يعتبر
 فيه مكان الطيران كان الصيد لو وقع يقع في الحرم فهو من صيد
 الحرم والا فلا ولو كان رأس الصيد في الحرم وقوامه في الحل فهو صيد
 الحل ولو كان على العنق فهو صيد الحرم وان كان الصيد ناما وقوامه
 في الحل والباقي في الحرم لا يجل اخذه لان قراره في النور لا يكون على
 القوام وكما لا يجل حشيش الحرم لارعى في قول ابي حنيفة ومحمد
 رحمه الله عليهما وقال ابو يوسف رحمه الله لا يابن بالرعى
لال اخذ صيدا من الحل وادخله في الحرم كان عليه ارساله عندنا
 ولا يجوز سجنه ولو ذبحه كان عليه الجزاء ولو ارسل كلبا في الحل
 على صيد فدخل الصيد في الحرم فتبعه الكلب واخذ لا يجل كله
 كما لو ذبحه آدمي في الحرم ولا يسي على المرسل ولو رمى صيدا في
 الحل ففد الصيد وقع السهم به في الحرم قال محمد رحمه الله عليه

الجزاء

الجزاء في قول ابي حنيفة رضي الله عنه فيما اعلم ولو ارسل في الحرم كلبا على
 ذئب واماب صيدا او نصب شبكه للذئب ووقع فيه صيد لاسي عليه
 ولو جرح ظبييه من الحرم وادى جزاءها فولدت اولادا وماتت الاولاد
 ليس عليه ضمان الاولاد ولو ذبح هذا الصيد قبل التكفير او بعد
 ذبحه اكله شترها ولو استعار سمه في الجزاء كان له ذلك ويجوز به
 الاسفعا للمشتري ولا يابن باخراج حجارة الحرم وتزايه الى الحل

فصل في المقطعات

مخول البيت حرم ولا يابن بالعمدة وغداة عرفة الى نصف النهار
 الا فضل ان بدا الحاج مكة فاذا قضى نسكه بمكة لمدينه وان بدا بالمدينة
 جاز **الحرم** اذا انظر الى ميتة وصيد كانت الميتة اولى
 في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وقال ابو يوسف والحسن
 رحمه الله عليهما يذبح الصيد ولو كان الصيد مذبوحا فالصيد اولى
 عند الحل ولو وجد صيدا وكلبا فالكلب اولى لان في الصيد
 ارتكاب المحظورات ولو وجد صيدا ومال انسان يذبح الصيد ولا
 ياخذ مال العير **ولو وجد صيدا ولحم آدمي** كان ذبح الصيد
 اولى استحيانا وعن محمد رحمه الله الصيد اولى من لحم الخنزير وعن
 بعض اصحابنا رحمه الله عليهم من وجد طعام العير لا يباح له الميتة
 وهكذا عن ابن جماعة ويشتر رحمه الله عليهما ان الغنم اولى من الميتة
 وبه اخذ النطاوي رحمه الله وقال **الركن** رحمه الله هو الخيل
 عن ابي حنيفة رضي الله عنه الحج تطوعا اعظم اجرا من الصدقة ثم

العتق اذا اراد ان يخرج بالمال حلال فيه شبهه ^{ليس} فانه يستدين للرجل ويقتضي
 دينه من ماله وله ان يخرج وعليه دين لا وفاق له وان كان في ماله وقتا
 بالدين يقتضي الدين ولا يخرج ويكره الخروج الى العتق وان كان بالدين
 قيل ان كان الخيل ياذن العديم لا يخرج الابادتها وان كان
 قيل بغير اذن العديم لا يخرج الابادتها الطالب وله ان يخرج
 بغير اذن الخيل ويكره الخوار بمكة في قول ابي حنيفة رضي الله عنه
 ولا يستوفي في الحرم فخاص في نفوسه ويستوفي في اديون النفس
 وعن ابي حنيفة رضي الله عنه لا ينقطع يد السارق في الحرم خلافا لما ولو
 دخل الحرم لا يقرض له ويمنع عنه الطعام والشراب في قول ابي
 حنيفة رضي الله عنه ويكره الحج على الجمار والجمال افضل ولا بأس
 للخدم ان يتزوج ويكره الخروج الى الحج اذا اذره احدا بوجه ان كان
 الوالد محتاجا الى خدمة الولد وان كان مستغنيا عن خدمته فلا بأس
 والاجداد والجدات عند عدم الابون بمنزلة الابون **حبل**
اوصى لرجل ألف درهم وبالف المساكين واوصى بان يخرج عنه بالف حجة
الاسلام وثلاث ماله يبلغ التي درهم يقسم الثلث بين كل الامام ما
 اصاب المساكين يقسم الى حجة الاسلام حتى تم الحج وما فضل من الحج يكون
 للمساكين لان الحج فريضة والصدقة تطوع وكلام الحق سبحانه
 وتعالى مقدم الفريضة وان كان عليه حج وزكوة واوصى لاسنان
 يقسم الثلث بين الكل ثم ينظر الى الحج والزكوة فيبدأ بما بدا به الميت
 ذكر او ان كان عليه فريضة ويذكر اوجبه على نفسه يبدأ بالفريضة
 على كل حال وان اجمع تطوع وواجب اوجبه على نفسه يبدأ بالواجب

وليح لمن علمه الدين
 وان لم يكن عنده ماله يقرض
 دينه الامانة والقدارة

قدم ذكرا او اخره وان كان الحل بطوعا او كان الحل فريضة او كان الحل
 واجبا اوجبه على نفسه يبدأ بما بدا به الميت ومن مسائل الاصل
 رجل مات وترك ابنين واوصى بان يخرج عنه ثلث ماله وماله متعاهيه فافر
 احد الابن بالوصية ومجد الاخر واحد كل واحد منها اربع مائة وخمسين
 نصف ماله ودفع المقتدر الى رجل مائة وخمسين حج عن الميت بذلك ثم اقتد
 الابن الاخر بالوصية فان حج عن الميت بمائة وخمسين بامر القاضي باجناد
 من الجاحد حسنة وسبعين لان الحج اذا اذن امر القاضي يجوز عن الميت
 فما فضل عن الوصية يكون للورثة وقد انفقا على انه فضل عن الحج ما به
 وخمسون وذلك الفاضل في يد الجاحد وزج المقتدر عليه بنصف ذلك
 وان كان الحج عن الميت بمائة وخمسين بغير امر القاضي حج عن الميت بعد
 اقرار الجاحد مرة اخرى ثلث ماله لان الاول لم يخرج عن الميت اوصى
 بان يخرج عنه ثلث ماله فما صرف الى الحج الاول تجعل كالقيام في حق آخر
 ثلث ماله والله اعلم بالصواب

فصل في الادعية والاذكار

اذا اراد الرجل الخروج الى الحج قالوا ينبغي ان يتقي دينه ويرضى حنونه ويتوب
 من ذنوبه ويخرج الى الحج **ح**دوج الخارج عن الدنيا ويصلى ركعتين
 قبل ان يخرج من بيته **ف**كذا بعد الرجوع الى بيته ويقول
 في ذبر الصلاة حين يخرج **اللهم** بك التشرت واليك التوجهت
 وبك اعظمت وعليك توكلت اللهم انت تقني وانت رحامي
 اكفي ما آهنتي وما لا اهتم به وما انت اعلم به مني عز حارل ولا اله

رجل يناوكل

فرك اللهم رودي في المقوي واعف عني ذنوبي ووجهني للخير انما توجهت
اللهم اني اعوذ بك من عتاة الشفر وكآبة المقلب والحور بعد الكور وسوء
المنظر في الازل والامال فاذا خرج **يقول** بسم الله لا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى واخلفني
من الشيطان الرجيم وبقرانية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين
من من واذركب الدابة **يقول** بسم الله الحمد لله الذي هدانا
بالاسلام وعلما القرآن ومن علينا بنبية محمد عليه السلام الذي جعلني
في خیرامة اخرجت للناس سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقررون
وانا الي ربنا لمنقلبون والحمد لله رب العالمين **ويلي عند اذنيه** **ن**
واذا دخل الحرم يقول اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك
وامنك والعبد عبدك وهذا مقام العائذ المستجير بك من النار
فقني من عذابك يوم تبعث عبادك ووفقني لما تحب وحرم لحمي ودمي وشعري
وسري على النار واذا راى الكعبة يقول الله اكبر الله اكبر اللهم
انت السلام ومنك السلام جئنا ربنا بالسلام اللهم زد بيتك هذا
تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وزد من حج واعتمر تعظيما وتشريفا
ومهابة وتكريما واذا دخل المسجد الحرام يقول بسم الله السلام
على رسول الله اللهم اعف عني ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك
السلام على ملائكة الله استهدان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله
بسم الله دخلت وعلى الله توكلت اللهم اهبط قلبي وسدد لساني واقل
توبتي وثبتني بالقول المات في الحياة الدنيا والاخرة اللهم استألك
في مقامى هذا ان ترحمنى ويقل عثرتي وتضع عني وزري اللهم

ادخلني

الذي اوتيت برحمتك في عبادك الصالحين ثم يبدأ بالحجر ويستلمه ولا يترا
بعينه الا ان يكون القوم في الصلاة فيدخل في الصلاة ويقول
عند استلام الحجر بسم الله الله اكبر استهدان لا اله الا الله وان محمد عبده
ورسوله امتت بالله وكفرت بالجب والطاغوت واللات والعزى
وما بعد من دود الله ان ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين
لا اله الا الله ايانا بك وبصدقنا بك وبوفا بعدك واتباعنا به
نبيك اللهم اعف عني ذنوبي وطهر قلبي واشرح لي صدري وعافني
فمن يعاف فان لم يملكه يقتل الحجر من الحجر يدهم بمسح يده وجهه
وان لم يقدر على استلام الحجر لرحمة يقوم بخيال الحجر مسبقا الحجر
ويرفع يديه ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر استهدان لا اله الا الله
وان محمد عبده ورسوله ثم يقول ما يقول عند استلام الحجر
ومسح وجهه يديه وحلما يمر في الطواف بالركن الماني يقول
ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وعند
الركن الغدافي **يقول** رب اعف ذنوبي ورحم وتجاوز عما تعلم انك انت
الاعز الاكرم بخني من حرمهم ويقول تحت الميزاب اللهم اظلي
تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك لا اله غيرك ارحم الراحمين
وعند الركن الثاني يقول اللهم اجعله حجاجا مبرورا وذنابا مغفورا
وسعياما شكورا وتجاه ان ينور رحمتك يا عزيز يا غفور ويقول
في جمع طوافه اللهم اني اعوذ بك من الكفر والشك والشرك والنفاق
والفقر والذل وسوء الاخلاق وبعد الطواف يصلي ركعتين عند
المقام او حيث ما يتسرع في الاولى بقل يا ايها الكافرون

وفي المائدة يقل هو الله احد وان قرا غير ذلك حيازم يدعوا للومنين
والمومنات ويقول بعد ذلك اللهم وفقني لما تحب ووفقني
عما تكره وتيسر علي ما يرضي الله وخلقك ارحمهم عليه السلام
خبرج الى الصفا فيصعد الصفا ويستقبل البيت ويرفع يده ويكر
بلسا ويقول بين كل حين لا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره لا اله
الا الله لا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره المشركون والحمد لله
رب العالمين الحمد لله الذي صدق وعده ووفى بعهده وهدى الامم
وحده لا اله الا الله الها واحدا احدا صمدا لم يتخذ صاحبة ولا ولدا
اللهم اجعل هذا حجاجا مبرورا وسعيا مسكورا وعملًا مقبولا وجزاء
لن تنور برحمتك يا ارحم الراحمين **واذا نزل من الصفا يقول**
اللهم استعجلي لستك وسنة نبيك ووفني على ملكك ومسلة
رسولك واعطني من مضلات الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول
في نطن الوادي في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت
الاعز الاكرم واهدني للتي هي اقوم ونجني من حرجهم فانك
تعلم ولا اعلم ثم يصعد المروة وينظر الى البيت ويقول مثل ما قال
على الصفا ويقول ايضا على الصفا والمروة اللهم اعصمني
عبدتك وطواعتك وطاعة رسولاك وحبني معاصك اللهم
اذهب عني الاسلام ولا تنزع عني ولا تنزع عني منه حتى يوفني الله
اللهم يسر لي البدي وحبلي العدي واغفر لي في الاخر
والاولي اللهم اعني ولا تنزع عني ولا تنزع عني واجعلني
لك شاكرا اذا كرا رابعا او اها مديبا مقبل توبتي واغفر لي

حوي واهد قلبي وسدد لساني فاذا كان يوم التروية وذهب الى منى
ودخل منى يقول هذا منى وهو ما دللنا عليه من المناسك فمن
عليها الجوامع الخيرات كما منك على اوليائك واجعل طاعتك واما اننا
عبدك وان عبدك ناصتني بيدك تفعل في ما اردت اللهم واباك
ادعوك ومنك ارجو فبلغني صلاح املي واغفر لي ذنبي وفتي عذاب
النار واذا توجه الى عرفات يقول اللهم اليك توجهت وعليك
توكلت وبك اعتمدت واباك اردت اسالك ان تبارك لي في سفرى
وان تقضى لي حاجتى بعرفات وان تغفر لي ذنوبى يا ارحم الراحمين
واذا وقف بعرفات يكرر الشا على الله تعالى والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار لنفسه وللوالدين وللمؤمنين
والمومنات وللمسلمين عامة دعائه بعرفات لا اله الا الله وحده لا شريك
له الى اخره لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره
المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تخطف
الميعاد اللهم وهذا مقام المسجدين العائدين النار فاهدني من
النار بعفوك وادخلني الجنة برحمتك اللهم اذهب عني الاسلام
فلا تنزع عني ولا تنزع عني منه حتى مقتضى وانا على ذلك ووفقني
لما امرت على واعني على طلب رضاك واد آحقك واجعلني من
اعظم عبادك نصيبا من خير بقية في هذه العشيبة من عبادك
الصلحين من نور يهدي به ارحمهم بشرا وادرك بسطة اوضار
تكشفه او لا تدفعه او فتته بضرها اللهم امين وروعتي واستر
عورتى واقلني عرتى واقض عني ديونى واغفر لي ذنوبى وقرايتى

واجتني اللهم انك دعوت الى الخ ووعدت بالمعزة على شهودنا سلك وقد
اجنالك وليل وقد جابن فاجعل حيازتي من موقفي هذا ان يعقد
لي دنوي وتوتني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار واذا افاض من عرفات الى المزدلفة يقول **لا اله الا الله**
الله الاكر الحمد لله الذي لم يخذلنا ولم يخذلنا في شرك في الملك اللهم الملك
افضت ومن عذابك اسفقت والمكة رعت ومنك رهبت واقبل
نسلي واجح حوبتي واعظم اجري وزودني القوي وسلم ديني وزدني
علما وحكما **واذا الى المزدلفة يقول** اللهم هذا جمع اسلك
ان ترزقني فيه جوامع الخير كله اللهم رب المشعر الحرام ورب الارض
والمقام ورب البلد الحرام ورب المشعر الحرام ورب الحل والحرام
اسلك ان تبلغ روح محمد عني السلام اسالك بنور وجهك الكريم ان تغفر
لي ذنوبي وترحمني وتجمع علي الهدي امري وتجعل القوي زادي
ودعوي والجنة ما واني وهب لي رضا عني في الدنيا والآخرة ما من
هو خير كله اعطني من الخير كله وامرني الشكر كله اللهم
حرم لحمي وعظمي وشحمي وسائر جوارحي على النار برحمتك يا ارحم الراحمين
واذا رقي الجار جبر مع كل حصاة ويقول اللهم اجعله
حجما مبرورا ودنيا مغفورا وسعيام مشكورا واذا وجهه هديه للدرج يقول
وحمت وجهي للذي نظر السموات والارض حنيفا مسلما وما انا من
المشركين ان ملائي ونسكي ومحاي ومماقي لله رب العالمين لا شريك
له وبذلك امرت وانا اول المسلمين اللهم هذا منك والمك والى
اللهم بقلبه مني كما بقلبت من ابراهيم عليه السلام بفضلك وجودك

ما اكرم الاكرمين ويقول **عند الخلق** اللهم تبارك في نفسي واعف
لي ذنوبي واجعل لي كل شعرة منها نور يوم القيامة ثم **رجع الى مكة وطوف**
طواف الصدرة وشرب من ماء زمزم فانه ذوا ليل داو شفا عن كل بلا
وال عليه الصلاة والسلام ان ما زمزم لما شرب لله ومول عنده
شرب الماء اللهم اني اسالك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفا من كل داء
يا ارحم الراحمين اللهم ان هذا غياث ولدا برهم عليه السلام خليلك
فاغثنني من كذا وذا كذا **واذا وقف الى الملتزم يلتزمه ويرفع**
بيده اليمنى الى عنقه المني ويقول السائل بيا بك لسالك من فضلك
ومعروفك ويرجو رحمتك وكثرة النضرع والدعاء ويقول عند وداع
المدينة اللهم لك حجت وبك امنت وعلتك توكلت ولك
اسلمت وانا ان اردت مقبل نسكي واعفني ذنوبي واهدني سبيلي
واسمعه علي في طاعتك ابدا ما بقيت واعفني من النار اللهم اني
استودعك ديني واماني وخواتم علي فاحفظها علي وعلى كل مؤمن
ومؤمنه انك سمع الدعاء اللهم لا تجعل هذا احدا العبد من بني
وارزقني العود اليه واحسن اوتي حتى يبلغني اهلي واكفني موتي وموت
عياي وجميع خلقك ابيون. نايون. عابدون. ساجدون. وللب
حامدون. صدق الله وعده. ونصر عبده. وهدم الاحزاب وحده.
لا اله الا الله وحده لا شريك له واذا الى المدينة يستعد لزيارة النبي
عليه الصلاة والسلام يا سيها يا سكينه والوقار والهيبة والجلال
لانه محل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومهبط الوحي ورسول الملائكة
روى انه ينزل كل يوم سبعون الف ملك يحضون بالقبور

ولو قال اليهود جعلها هذا نكاحا فقال نعم كان نكاحا لان الحبل عسان
 عن الانشاء قال لا تارضى الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على
 التفصيل ان اقر بعقد ماضى ولم يكن ماضيا فعقد لا يكون نكاحا وان اقرت
 المرأة انه زوجها واقرا الرجل انها امراته يكون ذلك نكاحا ونضمن
 اقرارها بذلك انما النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقر بعقد لم يكن لان
 ذلك كذب محض وهو كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه اذا قال الرجل
 لامرأة لست لي بامرأة ونوى به الطلاق يقع ويجعل كانه قال
 لست لي بامرأة لاني قد طلقتك ولو قال لم ان تزوجتها ونوى به الطلاق
 لا يقع لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه رجل قال للمائة راحلتك
 على كذا يحضرن اليهود كون نكاحا وان لم يذكر كمالا قالوا لم يكن نكاحا
 وهكذا ذكر الحاكم رحمه الله في المستقى وكذا لو قالت المبانة لزوجها
 رددت نفسي عليك فهو بمنزلة الرجعة وقال بعضهم اذا قالت
 المبانة او المختلعة راحلتك يحضرن اليهود فقالت قبلت كون
 نكاحا ولو قال ذلك لاجنبية لم يحضر نكاح يحضرن اليهود فقالت
 المرأة رنيت لم يكن نكاحا **رجل** قال لآخر زوج انتك مني بالف
 درهم فقال اب التبت يحضرن اليهود فقالت المرأة رنيت ادفعها
 وادعت بها حيث شئت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله ان يكون نكاحا ابو الصغير اذا قال بندي اليهود اسمك و
 اني زوجت فلامه بنت احمد يريد به ابو الصغير من ابني فلان
 بمصر كذا وقال لابنها اليس هكذا فقال ابوها هكذا
 ولم تريد اعلى ذلك قالوا الاولى ان يجدوا النكاح وان لم يجدوا اجاز

امرأه وتكون رجلا من وجهها من نفسه فذهب الوبل الى جماعة من اليهود
 وقال اشهدوا اني وزوجت فلانة والمشهدود لم يعيدوا فلانة لم تجز هذا
 النكاح الا ان يذكر اسمها واسم ابها وجدها وهو كما لو قال تزوجت
 امرأه وكلتي ولو كانت المرأة حاضرة مثقبة فقال تزوجت هذه
 وقالت المرأة زوجت نفسي حيان لا ينفك معلومة بالاشارة اما الغائب
 لا يعرف الا بالاسم والنسب فان كان اليهود يعرفون المرأة الغائبة
 فذكر الروح اسمها لا غير جاز النكاح اذا علم اليهود انه اراد تلك المرأة
 وذكر الحضاف رحمه الله في الحيل رجل طلب من امرأه ان تجعل اسمها
 في النكاح وفيه ليزوجها من نفسه على صداق كذا ففعلت فقالت
 الوكل يحضرن اليهود زوجت من نفسي امرأة جعلت امرأها في النكاح
 بيدي على دامن الصداق وهو كقول المرأة فانه يجوز بهذا النكاح
 وقال شمس الامية الحلواني رحمه الله هذا قول الحضاف اما على قول مشايخنا
 ومشايخ طبرستان رحمه الله عليهم لا يجوز ما لم يذكر اسمها ونسبها ثم قال
 شمس الامية رحمه الله وان خصا فاحمد الله كان كبيرا في العلم يجوز الاقدا
 وذكر ايضا الحاكم الشهيد رحمه الله في المستقى كما قال الحضاف
 حاربه سميت في صغرها فلما كبرت سميت باسم اخر قالوا وروج اسمها الا
 اذا صارت معروفة بالاسم الاخر **امرأه وتكون رجلا بان** **رجل**
زوجها وغلط في اسم ابها لا ينعقد النكاح اذا دانت غائبة رجل
 له بنت واحد اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك
 بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال لاب
 زوجت بنتي فاطمة هذه واشار الى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج

امرأه

امرأه وتكون رجلا من وجهها من نفسه فذهب الوبل الى جماعة من اليهود
 وقال اشهدوا اني وزوجت فلانة والمشهدود لم يعيدوا فلانة لم تجز هذا
 النكاح الا ان يذكر اسمها واسم ابها وجدها وهو كما لو قال تزوجت
 امرأه وكلتي ولو كانت المرأة حاضرة مثقبة فقال تزوجت هذه
 وقالت المرأة زوجت نفسي حيان لا ينفك معلومة بالاشارة اما الغائب
 لا يعرف الا بالاسم والنسب فان كان اليهود يعرفون المرأة الغائبة
 فذكر الروح اسمها لا غير جاز النكاح اذا علم اليهود انه اراد تلك المرأة
 وذكر الحضاف رحمه الله في الحيل رجل طلب من امرأه ان تجعل اسمها
 في النكاح وفيه ليزوجها من نفسه على صداق كذا ففعلت فقالت
 الوكل يحضرن اليهود زوجت من نفسي امرأة جعلت امرأها في النكاح
 بيدي على دامن الصداق وهو كقول المرأة فانه يجوز بهذا النكاح
 وقال شمس الامية الحلواني رحمه الله هذا قول الحضاف اما على قول مشايخنا
 ومشايخ طبرستان رحمه الله عليهم لا يجوز ما لم يذكر اسمها ونسبها ثم قال
 شمس الامية رحمه الله وان خصا فاحمد الله كان كبيرا في العلم يجوز الاقدا
 وذكر ايضا الحاكم الشهيد رحمه الله في المستقى كما قال الحضاف
 حاربه سميت في صغرها فلما كبرت سميت باسم اخر قالوا وروج اسمها الا
 اذا صارت معروفة بالاسم الاخر **امرأه وتكون رجلا بان** **رجل**
زوجها وغلط في اسم ابها لا ينعقد النكاح اذا دانت غائبة رجل
 له بنت واحد اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك
 بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال لاب
 زوجت بنتي فاطمة هذه واشار الى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج

امرأه

والاحصا طان بكشف وجهها
 او يدركها ما وصرها حتى يكرهها
 عليه سبع ايام من ان يزوج امرأها
 الى قاضي يري ان يفسر في امرها
 لا يجوز فبطلت الصلاة فوضعه

ولو قال له رجل اسمك والى لا يزوج
 المرأة التي تملكها السبع والى لا يزوج
 عليها سبع ايام من ان يزوج امرأها
 الى قاضي يري ان يفسر في امرها
 لا يجوز فبطلت الصلاة فوضعه

ولو قال اليهود جعلها هذا نكاحا فقال نعم كان نكاحا لان الحبل عسان
 عن الانشاء قال لا تارضى الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على
 التفصيل ان اقر بعقد ماضى ولم يكن ماضيا فعقد لا يكون نكاحا وان اقرت
 المرأة انه زوجها واقرا الرجل انها امراته يكون ذلك نكاحا ونضمن
 اقرارها بذلك انما النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقر بعقد لم يكن لان
 ذلك كذب محض وهو كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه اذا قال الرجل
 لامرأة لست لي بامرأة ونوى به الطلاق يقع ويجعل كانه قال
 لست لي بامرأة لاني قد طلقتك ولو قال لم ان تزوجتها ونوى به الطلاق
 لا يقع لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه رجل قال للمائة راحلتك
 على كذا يحضرن اليهود كون نكاحا وان لم يذكر كمالا قالوا لم يكن نكاحا
 وهكذا ذكر الحاكم رحمه الله في المستقى وكذا لو قالت المبانة لزوجها
 رددت نفسي عليك فهو بمنزلة الرجعة وقال بعضهم اذا قالت
 المبانة او المختلعة راحلتك يحضرن اليهود فقالت قبلت كون
 نكاحا ولو قال ذلك لاجنبية لم يحضر نكاح يحضرن اليهود فقالت
 المرأة رنيت لم يكن نكاحا **رجل** قال لآخر زوج انتك مني بالف
 درهم فقال اب التبت يحضرن اليهود فقالت المرأة رنيت ادفعها
 وادعت بها حيث شئت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله ان يكون نكاحا ابو الصغير اذا قال بندي اليهود اسمك و
 اني زوجت فلامه بنت احمد يريد به ابو الصغير من ابني فلان
 بمصر كذا وقال لابنها اليس هكذا فقال ابوها هكذا
 ولم تريد اعلى ذلك قالوا الاولى ان يجدوا النكاح وان لم يجدوا اجاز

امرأه وتكون رجلا من وجهها من نفسه فذهب الوبل الى جماعة من اليهود
 وقال اشهدوا اني وزوجت فلانة والمشهدود لم يعيدوا فلانة لم تجز هذا
 النكاح الا ان يذكر اسمها واسم ابها وجدها وهو كما لو قال تزوجت
 امرأه وكلتي ولو كانت المرأة حاضرة مثقبة فقال تزوجت هذه
 وقالت المرأة زوجت نفسي حيان لا ينفك معلومة بالاشارة اما الغائب
 لا يعرف الا بالاسم والنسب فان كان اليهود يعرفون المرأة الغائبة
 فذكر الروح اسمها لا غير جاز النكاح اذا علم اليهود انه اراد تلك المرأة
 وذكر الحضاف رحمه الله في الحيل رجل طلب من امرأه ان تجعل اسمها
 في النكاح وفيه ليزوجها من نفسه على صداق كذا ففعلت فقالت
 الوكل يحضرن اليهود زوجت من نفسي امرأة جعلت امرأها في النكاح
 بيدي على دامن الصداق وهو كقول المرأة فانه يجوز بهذا النكاح
 وقال شمس الامية الحلواني رحمه الله هذا قول الحضاف اما على قول مشايخنا
 ومشايخ طبرستان رحمه الله عليهم لا يجوز ما لم يذكر اسمها ونسبها ثم قال
 شمس الامية رحمه الله وان خصا فاحمد الله كان كبيرا في العلم يجوز الاقدا
 وذكر ايضا الحاكم الشهيد رحمه الله في المستقى كما قال الحضاف
 حاربه سميت في صغرها فلما كبرت سميت باسم اخر قالوا وروج اسمها الا
 اذا صارت معروفة بالاسم الاخر **امرأه وتكون رجلا بان** **رجل**
زوجها وغلط في اسم ابها لا ينعقد النكاح اذا دانت غائبة رجل
 له بنت واحد اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك
 بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال لاب
 زوجت بنتي فاطمة هذه واشار الى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج

امرأه

ابنتك اوقال روحني ابنتك اوقال حيث لتزوجني ابنتك فقال الاب روجك
اوقال ملكها منك فهو نكاح لازم واما انعقاد النكاح بالوصيه ان قال
اب المبت او صيت بابنتي الا لك الآن بحضور من الشهود فيقول الرجل
قلت كان نكاحا ولو قال اوصيت لك ابنتي بعد موتي لم يكن نكاحا ولو قال
اوصيت بابنتي لك ولم يرد فقال الرجل قلت لا يكون نكاحا ولفظه الامر في
النكاح الجواب وقد ذكرنا وكذلك في الطلاق اذا قالت المرأة طلقني على الف
فقال طلقت فان تأما وكذلك في الخلع وهذا لو قال لعنه اكل لي يفتن
هذا اوقال اكل لي بما عليه فقال كملت تمت الكفالة وهذا لو قال هب لي
هذا العبد فقال وهبت ولو قال الواهب ابتداء وهبت منك هذا لا يجوز
ما لم يقل قلت وهذا لو قال اليايع للمشتري اقلني فقال اقلت لا يجوز
ما لم يقل اليايع قلت وقال ابو يوسف رحمه الله تمت الاقالة وان لم يقل
قلت وهذا لو قال لرجل يصدق بهذا عليك على قول ابو يوسف رحمه
الله ثم من غير قبول ولو قال المديون لرب دينه ابرئني فقال ابرأت
ثم اذبرا ولو قال صاحب الدين لمديونه ابتداء ابرأتك من الدين الذي
لي عليك صح من غير قبول لكن لو رد المديون يبطل ابراءه وبراء العتيل
لا ترد بالرد وكذا الوكالة لا تحتاج الى القبول وتبطل بالرد والاقرار
لا تحتاج الى القبول ويبطل بالرد ولو وقف ارضا على رجل وسنله فقال
الموقوف عليه لا قبل اختلفوا فيه قال هلال رحمه الله يبطل الوقف
وقال الاضاري رحمه الله يصح الوقف ولا يبطل بالرد يقول النكاح
يكون في المجلس بمنزله قبول البيع رجل قال بحضرة الشاهدين
تزوجت فلانة فبلغها بحضرة الشاهدين فقبلت لم يجز في قول

الحسن

الحسن ومحمد رحمه الله عليهما ولو ارسل الرجل رسولا اليها او كتب اليها ان تزوج
على كذا فقبلت بحضرة الشاهدين ان سمع كلام الرسول او قرئ الكتاب
عليهما فقبلت جاز وان لم يسمع كلام الرسول او لم يقرأ الكتاب عليهما
فقبلت لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز ذلك ولا ينعقد النكاح
بلفظ المتعة وهي باطلة عندنا لا ينعقد الحل خلافا لابن عباس رضي الله عنه
وما لك رحمه الله ويعتبر بها ان يقول الرجل لامراه اتبع بك كذا من المالب
لدامتك فرفضت فانها لا ينعقد الحل ولا ينعق عليها طلاق ولا ايل ولا طهار
ولا يرث احدهما من صاحبه وهذا لو قال ازوجك متعة وعن ابن حنيفة
رضي الله عنه في المازونيات ينعقد به النكاح وبلغوا قوله متعة
ولو قال ازوجك ثمرا فرفضت عندنا لا يكون متعة ولا يكون نكاحا وقال
زفر رحمه الله يصح للنكاح ويبطل الشرط كما لو تزوجها بشرط ان
يطلقها بعد ستم جوز النكاح ويبطل الشرط وكما لو قال بعثك
هذا جذا تجية جازا لبيع ويبطل الشرط وقال الحسن بن زياد رحمه
الله ان ذكر اوقالا يعيشان اكثر من ذلك يجوز النكاح لانه ثابت
معنى وان ذكر اوقالا يعيشان اكثر من ذلك لا يصح لانه بوقته عندنا
الكل سواء **رجل تزوج امرأة بالجزية** او بلفظ لا يعرف معناه او زو
المراه نفسها بذلك ان هذا ان هذا لفظ ينعقد به النكاح يكون نكاحا
عندنا كل وان لم يعرف فامعنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا لفظ يعقد به
النكاح فانه حمله مسائل الطلاق والعناق والندس والنكاح والخلع
والابرا عن الحقوق والبيع والتملك **فالطلاق والعناق والندس**
واقع في الحكم ذكره في عناق الاصل في باب الندية واذا عرف الجواب

الحسن ومحمد رحمه الله عليهما ولو ارسل الرجل رسولا اليها او كتب اليها ان تزوج
على كذا فقبلت بحضرة الشاهدين ان سمع كلام الرسول او قرئ الكتاب
عليهما فقبلت جاز وان لم يسمع كلام الرسول او لم يقرأ الكتاب عليهما
فقبلت لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز ذلك ولا ينعقد النكاح
بلفظ المتعة وهي باطلة عندنا لا ينعقد الحل خلافا لابن عباس رضي الله عنه
وما لك رحمه الله ويعتبر بها ان يقول الرجل لامراه اتبع بك كذا من المالب
لدامتك فرفضت فانها لا ينعقد الحل ولا ينعق عليها طلاق ولا ايل ولا طهار
ولا يرث احدهما من صاحبه وهذا لو قال ازوجك متعة وعن ابن حنيفة
رضي الله عنه في المازونيات ينعقد به النكاح وبلغوا قوله متعة
ولو قال ازوجك ثمرا فرفضت عندنا لا يكون متعة ولا يكون نكاحا وقال
زفر رحمه الله يصح للنكاح ويبطل الشرط كما لو تزوجها بشرط ان
يطلقها بعد ستم جوز النكاح ويبطل الشرط وكما لو قال بعثك
هذا جذا تجية جازا لبيع ويبطل الشرط وقال الحسن بن زياد رحمه
الله ان ذكر اوقالا يعيشان اكثر من ذلك يجوز النكاح لانه ثابت
معنى وان ذكر اوقالا يعيشان اكثر من ذلك لا يصح لانه بوقته عندنا
الكل سواء **رجل تزوج امرأة بالجزية** او بلفظ لا يعرف معناه او زو
المراه نفسها بذلك ان هذا ان هذا لفظ ينعقد به النكاح يكون نكاحا
عندنا كل وان لم يعرف فامعنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا لفظ يعقد به
النكاح فانه حمله مسائل الطلاق والعناق والندس والنكاح والخلع
والابرا عن الحقوق والبيع والتملك **فالطلاق والعناق والندس**
واقع في الحكم ذكره في عناق الاصل في باب الندية واذا عرف الجواب

هذا ان جاز ابي اوري في فقلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يحتمل
 التعليق ولو قال تزوجتك على ان الخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار
 لانه ما علق النكاح بالشرط بل بأسر النكاح وشرط الخيار فينظر بشرط
 الخيار **وجعل تزوج امرأة على انه مدني** فاذا هو قروي يجوز النكاح
 ان كان كفوا ولا خيار لها رجل طلب من امرأة ثكافا بمحض من اليهود
 فقالت المرأة لي زوج فقال الرجل ليس لي زوج فقالت المرأة ان لم
 يكن لي زوج فقد زوجت بنفسك وقبل الزوج ولم يكن لها زوج
 فالواجب هذا النكاح قالوا يجوز هذا النكاح لان التعليق بشرط كان بمجرد
 حكيان معينان قال اب احدهما لاب الاخر بمحض من اليهود زوجت
 ابنتي هذه من ابنك هذا فقبل الاخر ثم ظهر ان الجارية كان غلاما
 والغلام كان جارية كان النكاح جائزا وهو يظهر ما ذكرنا اذا جعل
 الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ولا يفسد النكاح بلفظه
 الاقالة ولا بلفظة الخلع والصلح ولا بلفظة البراءة ولو اضاف النكاح
 الى نصف المراه فيه روايتان والصحيح انه لا يصح لاجتماع ما يوجب
 الخلع والحرمة في ذات واحد وخرج الحرمة ويتعقد النكاح بلفظ
 واحد اذا كان العاقد وليا للصغيرين بان كان خديهما او عمالهما
 فقال زوجت فلانة من فلان وكذا لو قال الرجل زوجت ابنتي
 فلانة لابن اخي فلان وكذا العاصي اذا قال زوجت هذه الصغيرة
 من هذا الصغير والمولى اذا زوج امته من عبد الصغير والمتعت
 اذا زوج معقته من معقته الصغير وكذا لو كان الواحد وكلا من
 الجانبين او وليا من جانب اصيلا من جانب فقول زوجت ابنته على

[illegible]

خدا

حتى يقين مالاً على المهر فوهبت مهرها على أن تزوجها ثم إن تزوجها وأل
 أبو القاسم الصفار رحمه الله الهبة باطله وفقاً للشروط وأوليف لا يفسد
 جعلت المال عوضاً للزوج على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المراه
 وقال خلف رحمه الله يصح الهبة بزوجه أو لم تزوجها وسبيل بطريق هذا
 في ذاب الهبة وعن أبي القاسم الصفار رحمه الله إذا تزوج امرأة على أن
 تأتي بعبد لها ألا تقبل النكاح ولها مهر مثلها وعنه إذا تزوج امرأة
 على أن يترك فوجدها عزيزاً كان عليه كل المهر لأن المهر لا يعاقل السكاه
 لا يفسد لا سحقي لعقد النكاح رجل تزوج امرأة العز على أن كل ولد
 نكحاً فهو حرم النكاح والشروط لأنه لو لم يكن الشرط تكون الأولاد وفقاً
 فكان الشرط معتداً رجل تزوج امرأة على ألف درهم أن كانت جميلة وعلى ألف
 أن كانت قبيحة فالواضح النكاح والشروط أن عذم حتى لو كانت جميلة
 كان المهر ألف درهم وإن كانت قبيحة كان المهر ألفاً لأنه لا حظ في التسمية
 لأنها إما أن كانت قبيحة أو جميلة بخلاف ما إذا تزوجها على ألف
 أن أقام بها وعلى الفين أن أخرجها من بلدها فإن الشرط الثاني لا يصح
 عند أبي حنيفة رضي الله عنه لأن مئة تعلقت بالتسمية بما لا يعرف
 وجوده وقت العقد فلا يصح التسمية إلا أن هذا المعنى لا يفسد
 ما لو تزوجها على ألف أن لم يكن له امرأة وعلى الفين أن كان له امرأة
 فإن مئة لا يصح الشرط الثاني في قول أبي حنيفة رضي الله عنه
 وإن كان الشرط ثابتاً وقت العقد امرأة طلقها زوجها ثلاثاً
 فتزوجها رجل على فسد التحليل اختلفت الروايات فيه والحاصل
 أنها إذا تزوجت ومن فسد بها التحليل إلا أنها لم تسترطاً ذلك حلت

الاول وان شرط الاطلاق في القول وتزوجها على ذلك صح النكاح وحل الاول
 في قول ابي حنيفة وزفر رحمه الله عليهما وسره ذلك الاول والماني وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا يصح نكاح المحلل ولا يحل الاول وقال محمد رحمه الله يصح نكاح المحلل
 ولا يحل الاول ولو طلقها الروح الماني طلاقا قبل الدخول فتزوجت ثبالت
 حلت الاول والماني ولو كان مجبوا ملكت عنه حيايم ولدت ولدا حلت
 للروح الاول وثبت نسب الولد من المجبوب ولو كانت المرأة صغيرة لا يجامع
 مثلها فتزوجها رجل ووطئها قال محمد رحمه الله ان افضاها الروح الماني
 لا يحل الاول بهذا الوطئ وان لم يفضها حلت للاول رجل تزوج امرأة
 على ان ينق عليها في كل شهر مائة دينار قال ابو حنيفة رضي الله عنه
 النكاح جائز ولها نفقه مثلها بالمعروف رجل تزوج امرأة على الف
 على ان لا ترثه ولا يرثها جائز النكاح وشوارثان وليس لها الا الف
 درهم كان مهر مثلها اول من ذلك او اشتر

في قول ابن حنفية وزفر رحمه الله عليهما وسره ذلك الاول والماني وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا يصح نكاح المحلل ولا لجل الاول وقال محمد رحمه الله يصح نكاح المحلل
 ولا لجل الاول ولو طلقها الروح الماني طلاقا قبل الدخول فتر وحبث ثبالت
 حلت الاول والماني ولو كان مجبوا ملكت عنه حينا م ولدت ولدا حلت
 للزوج الاول وبثبت نسب الولد من المجبوب ولو كانت المرأة صغيرة لا يجامع
 مثلها فتر زوجها رجل ووطئها قال محمد رحمه الله ان افضاها الروح الماني
 لا لجل الاول بهذا الوطئ وان لم يفضاها حلت للاول رجل تزوج امرأة
 على ان يفق عليها في كل شهر مائة دينار قال ابو حنيفة رضي الله عنه
 النكاح جائز ولها نفقه مثلها بالمعروف رجل تزوج امرأة على الف
 على ان لا ترثه ولا يرتها جائز النكاح وشوارثان وليس لها الا الف
 درهم كان مهر مثلها اقل من ذلك او اكثر **فصل**
في شرط ابطال النكاح

وہ کان معہم عرفہ علیہ العیسیٰ
وہ عن العبد وسمیہ جاز وعلامہ

الى حنيفه واني يوسف رحمه الله عليهما ويصح نكاح اهل الذمة بشهادتهم ولا
 يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقدين كلام صاحبه ويسمع الشاهدان
 كلامهما معا فان سمع احدا الشاهدين كلامهما ولم يسمع الشاهد الاخر لا يجوز
 فان اعاد اللفظ النكاح وسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم يسمع الاول
 العقد الثاني لا يجوز وكذا لو كان النكاح لحضرة الرجلين احدهما اسم
 لسمع السميع دون الامم فصاح السميع في اذن الامم او صاح رجل اخر لا
 يجوز حتى يكون سماعهما معا وذكر الامام على السعدي رحمه الله في شرح
 السير ان النكاح لحضرة الاصلين وان لم يسمع الا ان الشرط حضور الشهود
 دون السماع وعامة المتأخر قالوا لا يجوز بشرطوا السماع وذكر ايضا
 القذوري رحمه الله بشرط سماع الشاهدين فان سمع كلام العاقدين
 ولم يعرفا تفسيره قيل بانه يصح والطاهر خلافة وعن محمد رحمه الله
 اذ ان زوج امرأة لحضرة تركيين او هنديين لم يعرفا كلام العاقدين
 قال ان امكنهما ان يعبرا ما سمعا جاز والا فلا وفي المسقى اذ ان زوج امرأة
 بشهادة الشاهدين ولم يسمع الاخر ثم اعاد على الذي لم يسمع قال
 النكاح جائز استحسانا اذ ان المجلس واحد وان احلف المجلس
 لا يجوز قال الحاكم ابو الفضل رحمه الله على عن ابي يوسف رحمه الله
 انه لا يجوز حتى يسمع معا ولا يصح عن اصحابنا رحمه الله عليهم في
 النكاح بشهادة الاخرين اما في قول القاضي الامام على السعدي
 رحمه الله لا شك انه ينعقد لان هذه الشرط حضور الشاهدين
 دون السماع وعلى قول غيره اذ ان سمع كلام العاقدين ينبغي ان يصح
 وان لم يكن اهلا لاداء الشهادة اذ ان زوج الرجل امرأة بشهادة

ابنيه من غيرها او بشهادة ابنيه من غيرهم يجوز وان تزوج بشهادة ابنيه
 منها في ظاهر الرواية يجوز وفي المشقة انه لا يجوز وان تزوجها بشهادة
 ابنيه من غيرهما ثم تجاحدا مسددا لابن ان يجد الاب والمرأة تدعي
 جازت شهادة الابنين وان ادعى الاب والمرأة تجد لا تقبل شهادة
 ابنيه وان كان النكاح بشهادة ابنيه من غيرهم ثم تجاحدا ان ادعت
 الام لا تقبل شهادة ابنيه وان جحدت والزوج يدعي جازت شهادة الابنين
 وان كان النكاح بشهادة ابنيه منها فابها تجد لا تقبل شهادة الابنين
 فاذا روج الرجل ابنته بشهادة ابنيه جاز النكاح فان تجاحدا بعد
 ذلك وشهد الابنان عند جحد الزوج ودعوى الاب ان كانت صغيرة
 لا تقبل شهادتهما وان كانت كبيرة ان ادعى الزوج وجد الاب فلت شهادتهما
 بالاجماع وان ادعى الاب وجد الزوج لا تقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة
 رضي الله عنه واني يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله تقبل ولو روج ابنته
 البكر بشهادة ابنيه فحجرت الرضا وادعى الاب لا تقبل شهادة الابنين
 على الرضا فلما حصل ان الشهادة لاختهما وعلى اختهما يجوز وشهادتهما على
 ابنتهما فيما تجد الاب مقبولة وان شهدا لابيها فما يدعي الاب قال
 كان الاب فيه منفعة نحو ان شهدا بعقد له تتعلق حقوقه بالاب
 لا تقبل وان لم يكن للاب فيه منفعة الا ان الاب يدعي لا تقبل شهادة ابنيه
 في قول ابي يوسف رحمه الله قيل هو قول ابو حنيفة واصل المسئلة رجل
 قال لعبدك ان ذلك فلان فانت حر فشهد ابنا فلان ان اباهما حكم العبد
 فان كان الاب تجد جازت شهادتهما وان كان الاب يدعي لا تقبل في قول
 ابي يوسف رحمه الله لانه يعتبر بالدعوى وعلى قول محمد رحمه الله يقبل

ولو قال لها قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني من فلان فاني لا اريد
 فزوجها فبلغها الخبر فسكت جاز النكاح لان الرد قبل النكاح لا يدرك
 على الرد بعده لاحمال تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت قلت
 اني لا اريد فلانا ولم تنزد علي ذلك لا يجوز النكاح لانها اخبرت بعد
 العقد انما على الحال الاولى لم يتبدل حالها **بالفقر زوجها وليها**
 فبلغها الخبر فقالت لا اريد الزوج او قالت لا اريد فلانا تكون ردًا
 وقال بعضهم لو قالت لا اريد الزوج لا يكون ردًا والصحيح هو الاول
 لان قولها لا اريد الزوج رد صحيح الارواح فلو كان رد الفلان وعينه
 ولور زوجها الولي فزادت بها في مجلس احدا ان افوا بالخطوب
 فقالت انا راسيه بما تفعل فزوجها الولي من الاول فابت ان يخرج
 نكاحه كان لها ذلك لان قولها انا راسيه ينصرف الى غير الاول
 لان تقدير كلامها كانه قال لها اذا ابنت فلانا فقد خطبك
 قوم اخرون فقالت انا راسيه بما تفعل سوى الاول وهذا الرجل
 طلق امراته فقال لرجل اني كرهت محبة فلانه وطلعهما فزوجني
 امرأة تزني هالي فزوج المطلقة لا يجوز ويكون الامر على غيرها
 وكذا لو باع عبده ثم امر انسانا ان يشتري له عبدا فاشترى
 ذلك العبد لا يجوز كذا هنا الولي اذ ازوج البكر البالغة لم يخلف
 الزوج والمراه فقال الزوج بلغك النكاح فسكت قالت لا بل
 ردت فانما العطل قولها عبدا كما لم يستعير اذا ادعى رد
 البوديعة وانكر المعبر كان القول قول المستعير لانه ينكر الضمان
 على نفسه كذا هنا الزوج يدعي لزوم العقد والمراه تنكر القول

ولو كان خيرا
 فزوجها ولم يسمعها
 لانها لم تنكر
 عند فاعلم ان
 لما تزوجها
 الاصل انما هو النكاح
 فزوجها بالاب
 واما البكر
 فبالاخذ بالعدول
 انما لا ينكر

وقال الحنفية في العود قول
 الزوج

ولو قال لها قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني من فلان فاني لا اريد
 فزوجها فبلغها الخبر فسكت جاز النكاح لان الرد قبل النكاح لا يدرك
 على الرد بعده لاحمال تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت قلت
 اني لا اريد فلانا ولم تنزد علي ذلك لا يجوز النكاح لانها اخبرت بعد
 العقد انما على الحال الاولى لم يتبدل حالها

قولها وان افانا المنيه كانت المنيه بعينه المراه على الرد لانها قامت على
 الاثبات صون وبينه الزوج قامت على النفي وان افام الزوج
 بينه انها اجازت العقد واقامت المراه بعينه على الرد كانت المنيه
 بعينه الزوج لانها استوتبت في الاثبات صون وبينه الزوج ترجمت
 بلزوم العقد ولا يمين عليها في قول اني خيفه رضى الله عنه
 فان كان الزوج دخل بها طوعا لم يصدق في دعوى الرد وان كان
 دخل بها كرها صدقت في دعوى الرد **السكوت** جعل رضا في
 مسائل معدودة منها بكر زوجها وليها فبلغت بذلك فسكت
 كان سكوتها رضا ومنها اذا تواضع رجلان في السر انما قطن البيع
 علاميه وهو يلحقه ثم اقال احدهما لصاحبه انا قلنا في السر هكذا وقد
 بدا لي ان اجعله تبعا صحبنا فسكت الآخر ثم تابعا كان البيع صحيحا
 ومنها اذا استرا لم يكون عبدا لرجل ثم وقع في عينه بعد ذلك
 وقسم ومولاه الاول حاضرا فسكت ولم يطلب العبد بطل حقه في احد
 العبد ومنها المستري اذا قبض المبيع قبل يقدر الثمن والبايع يراه
 ولم يمنعه من القبض كان اذنا ومضاهي المولى اذ يراه عبده
 يبيع ويشترى فسكت بكون ذلك اذنا **ومنها** رجل استترى
 عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام قرأ المشرى العبد يبيع ويشترى فسكت
 لزمه البيع وبطل خياره وان كان الخيار للبايع لا يبطل خياره
ومنها الشفيع اذا علم بالبيع فسكت بطلت شفيعته **ومنها**
 اذا بيع العبد وهو حاضر فسكت وفي بعض الروايات فانقاد البائع
 والتليم ثم قال انا جرت لا يقبل قوله **رجل** قال والله لا

ومنها اذا سئل الرجل عن النكاح
 فزوجها ولم يسمعها
 لانها لم تنكر
 عند فاعلم ان
 لما تزوجها
 الاصل انما هو النكاح
 فزوجها بالاب
 واما البكر
 فبالاخذ بالعدول
 انما لا ينكر

ولو كان خيرا
 فزوجها ولم يسمعها
 لانها لم تنكر
 عند فاعلم ان
 لما تزوجها
 الاصل انما هو النكاح
 فزوجها بالاب
 واما البكر
 فبالاخذ بالعدول
 انما لا ينكر

وإذا كان في داره ولد فمستك الحالف فمستك الحالف في ماله ولو قال له الحالف اخرج فاني ان اخرج فمستك الحالف بعد ذلك لا يثبت في ماله **ومنها** امرأة ولدت ولدا فمستك الحالف بالناس زوجها بالولد فمستك لزمته الولد حتى لا يملك بغيره بعد ذلك **ومنها** الموهوب له اذا قبض الهبة في مجلس الهبة فمستك الواهب كون ذلك اذا قبض وتم الهبة استحسانا وذلك في البيع الفاسد على الرأفة التي تعتبر السبب باذن البائع لا فائدة للملك اذا قبض بغيره البائع والبائع سكت صح قبضه وبغير الملك **ومنها** ام ولد جات بولد فمستك المولى حتى يمضي يوم او يومان لزمه الولد ولا يصح بغيره بعد ذلك ولو تزوجت المرأة نفسها غير نفق فباع المولى فمستك لم يثن رضا فان قبض مهرها او جهزها به كان رضا وان خاصم الزوج في المهر والفقه في القياس لا يكون رضا وفي الاستحسانات كون رضا رجل روح ابنته البالغة البكر من غير نفق فعلت بذلك فمستك قال بعضهم سكوها لا يكون رضا وقال بعضهم في قول الى حسمه رضي الله عنه الاب ولي في النكاح من غير نفق لو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كان بينه موقف على الرضا كما لو زوجها من نفق والجدة عند عدم الاب في ذلك بمنزلة الاب اما غير الاب والجدة ليس يولي في النكاح من غير نفق فلم يثن سكوها رضا كما لو زوجها الاجنبي من نفق فمستك لا يكون سكوها رضا ولا بد من النطق **رجل** قال لاجنبية اني اريد ان ازوجك من فلان فقالت بالفارسية توبه داني قال الغيبة ابو الليث رحمه الله لا يكون ذلك اذا جوف قال بعضهم فعلها توبه داني وقولها توبه داني في عرف بلادنا يكون اذا واث

ولو جاء الواهب قبل قبضه لم يثبت في بيع قبضه حتى ياتي به بغيره

وكذا في السنة في ملك السرور

ابو الوالد عنهما احصاها

قالت

قالت ذلك اليك كون توبه داني وقولها توبه داني في ماله ولو قال له الحالف اخرج فاني ان اخرج فمستك الحالف بعد ذلك لا يثبت في ماله **ومنها** امرأة ولدت ولدا فمستك الحالف بالناس زوجها بالولد فمستك لزمته الولد حتى لا يملك بغيره بعد ذلك **ومنها** الموهوب له اذا قبض الهبة في مجلس الهبة فمستك الواهب كون ذلك اذا قبض وتم الهبة استحسانا وذلك في البيع الفاسد على الرأفة التي تعتبر السبب باذن البائع لا فائدة للملك اذا قبض بغيره البائع والبائع سكت صح قبضه وبغير الملك **ومنها** ام ولد جات بولد فمستك المولى حتى يمضي يوم او يومان لزمه الولد ولا يصح بغيره بعد ذلك ولو تزوجت المرأة نفسها غير نفق فباع المولى فمستك لم يثن رضا فان قبض مهرها او جهزها به كان رضا وان خاصم الزوج في المهر والفقه في القياس لا يكون رضا وفي الاستحسانات كون رضا رجل روح ابنته البالغة البكر من غير نفق فعلت بذلك فمستك قال بعضهم سكوها لا يكون رضا وقال بعضهم في قول الى حسمه رضي الله عنه الاب ولي في النكاح من غير نفق لو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كان بينه موقف على الرضا كما لو زوجها من نفق والجدة عند عدم الاب في ذلك بمنزلة الاب اما غير الاب والجدة ليس يولي في النكاح من غير نفق فلم يثن سكوها رضا كما لو زوجها الاجنبي من نفق فمستك لا يكون سكوها رضا ولا بد من النطق **رجل** قال لاجنبية اني اريد ان ازوجك من فلان فقالت بالفارسية توبه داني قال الغيبة ابو الليث رحمه الله لا يكون ذلك اذا جوف قال بعضهم فعلها توبه داني وقولها توبه داني في عرف بلادنا يكون اذا واث

امرأة زوجها بها المهر من رجل والاب فمستك الحالف فمستك الحالف في ماله ولو قال له الحالف اخرج فاني ان اخرج فمستك الحالف بعد ذلك لا يثبت في ماله **ومنها** امرأة ولدت ولدا فمستك الحالف بالناس زوجها بالولد فمستك لزمته الولد حتى لا يملك بغيره بعد ذلك **ومنها** الموهوب له اذا قبض الهبة في مجلس الهبة فمستك الواهب كون ذلك اذا قبض وتم الهبة استحسانا وذلك في البيع الفاسد على الرأفة التي تعتبر السبب باذن البائع لا فائدة للملك اذا قبض بغيره البائع والبائع سكت صح قبضه وبغير الملك **ومنها** ام ولد جات بولد فمستك المولى حتى يمضي يوم او يومان لزمه الولد ولا يصح بغيره بعد ذلك ولو تزوجت المرأة نفسها غير نفق فباع المولى فمستك لم يثن رضا فان قبض مهرها او جهزها به كان رضا وان خاصم الزوج في المهر والفقه في القياس لا يكون رضا وفي الاستحسانات كون رضا رجل روح ابنته البالغة البكر من غير نفق فعلت بذلك فمستك قال بعضهم سكوها لا يكون رضا وقال بعضهم في قول الى حسمه رضي الله عنه الاب ولي في النكاح من غير نفق لو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كان بينه موقف على الرضا كما لو زوجها من نفق والجدة عند عدم الاب في ذلك بمنزلة الاب اما غير الاب والجدة ليس يولي في النكاح من غير نفق فلم يثن سكوها رضا كما لو زوجها الاجنبي من نفق فمستك لا يكون سكوها رضا ولا بد من النطق **رجل** قال لاجنبية اني اريد ان ازوجك من فلان فقالت بالفارسية توبه داني قال الغيبة ابو الليث رحمه الله لا يكون ذلك اذا جوف قال بعضهم فعلها توبه داني وقولها توبه داني في عرف بلادنا يكون اذا واث

لأن الله يكره وجعاً من عظام من نفسه وهي بالغة فبلغها فسكت ثم قالت
لا رضى كان لها ذلك لأن ابن النعم كان أصيلاً في نفسه فصولنا في جانب المرأة
فلم يتم العفو في قول إلى حصة ومهر رضى الله عنها فلا يعمل الرضا ولو استأمرها
في التزوج من نفسه فسكت ثم روجها من نفسه جازاً جاعاً رجل
زوج رجلاً امرأة بغير اذنه فبلغه الخبر فقال نعم ما صنع أو بارك الله
لنا فيها أو قال أحسنت أو أصبت كان إجازته إذا علم أنه أراد به
الاستمارة بسوق اللام على وجه الاستمارة لا يكون إجازته وهكذا
ذكر الشيخ الإمام المعروف خواهر زاده رحمه الله في شرح الأكرام
عن أبي بصير بن سلام عن محمد بن سلمة رحمه الله عليهم ولو قال لا بأس
فإنه لا يكون إجازته وعن محمد بن سلمة رحمه الله عليهم قوله بسبب ما صنعت
مكون إجازته وروى هشام عن محمد رحمه الله عليهم قوله نعم ما صنعت أو
أحسنت أو أصبت إجازته وليس ما صنعت تكون إجازته ولو قال
أسأت قبل يابته إجازته ولو هناه لقوم فقيل التقية كان إجازته
ولو قال أسأت قبل يابته إجازته ولو هناه لقوم فقيل **سبب** سبب تزوج
بالغة وغاب فلما حضر تزوجت المرأة بزوج آخر وقد كان
الصبي إجازة بعد بلوغه النكاح الذي بأسره في الصغير قال
كانت المرأة تزوجت بآخر قبل إجازته الصبي جازاً النكاح الثاني لأنها
ملك الفسخ قبل إجازته الصغير وإن كان النكاح الثاني بعد إجازته
الصغير ينظر أن كان النكاح في الصغير مبهماً مثل أو ما ساعد
الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني لأنه كان موقوفاً فسقط إجازته
الصبي بعد البلوغ وإن كان مبهراً كبير لا يتخاف الناس فيه

والصغير

والصغير اب أو جد وذلك لأنها ملكان النكاح عليه بمهر كبير فوقف
عقد الصغير على إجازته فما سقطت بالإجازة بعد البلوغ وإن لم يكن
للصغير اب أو جد جازاً النكاح الثاني من المرأة لأن عقد الصغير
على هذا الوجه لم يتوقف فلا يلحقه الإجازة رجل روج ابنته
الصغيرة من ابن كبير لرجل وقيل ابن الابن بغير ابن الابن ثم مات
اب الصغير قبل أن يجيز الابن الجوز بطل النكاح لأن اب الصغير
كان ملك ففسخ هذا النكاح الموقوف فكان موته قبل الفداء مبزلاً
الفسخ كالمراة إذا روجت نفسها من رجل غائب وقبل عن الغائب فمضى
كان للمرأة أن تفسخ ذلك النكاح وموتها قبل الفداء يكون فسخاً فكذلك
هنا ولو أن رجلاً روج ابنته البالغة من رجل غائب وقبل عن الزوج
فمضى فمات اب المرأة قبل إجازته الغائب لا يبطل نكاح الاب بموته
لأن الاب لو أراد فسخ النكاح لا يملك في قول أبي يوسف ومهر رحمه
الله عليهم لأنه مضى ولا يبطل النكاح بموته رجل روج ابنته
البالغة امرأة بغير اذنه فجيز الابن قبل الإجازة قالوا ينبغي للاب أن
يقول جازت النكاح على ابني لأن الاب يملك ابنته النكاح
عليه بعد الجنون فملك الإجازة عبد تزوج امرأة بغير اذنه
المولى ثم أمراه ثم أمراه ثم أمراه فبلغ المولى فجاز العتق وإن لم يكن
دخل من جاز نكاح المالك لأن الأقدام على نكاح المالك فسحاً
نكاح الأولى والثانية فتوقف نكاح الثالثة وسقط بإجازته
المولى وإن كان دخل من لا يصح نكاحه لأن الأقدام على نكاح
الثالثة في عدة الأولى والثانية لم يصح فلم يكن فسحاً لما قبلها

رأي الخامس انكسر الفرض الى ثلثين منها المضاف اعراض عنه الفرض بالحد والعقد في طلاق الثاني الفرض عمار الفرض في نكاح
الطلاق الفرض عدم النكاح او يفتى المهر في نكاح الزوج اذا استلزم البراء الفرض بعدد كل زوجين الاسلام انما
صدق عليها يكون طلاقا من الحامع السفر هذا قولها اما عندنا في نكاح الفرض بالطلاق في طلاق

الطلاق والمفاوضة في مبال المفاوضة واما شريك الخان والمضارب
لا يملكان تزوج الامة في قول الى حنفية ومحمدية الله عليهما وكذا العقد
المأذون والمطاب مملكت تزوج الامة

فصل في فسخ عقد الفصولي

رجل زوج رجلا امرأه بغير اذنه لم يكن لهذا العاقدان يفسخ هذا العقد في
قول محمد وابي يوسف الاول وقال ابو يوسف اخر له ان يفسخ العقد
العاقدون في الفسخ اربعة عاقد مملكت الفسخ لا بالقول ولا بالعقد
وهو الفصولي اذا زوج رجلا امرأه بغير اذنه لم يفسخ
وكذا لو زوجته اخت تلك المرأة متوقفا للماني ولا يكون فسخا الاول
وعاقد يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل رجل وكل رجلا
ليزوجه امرأة بعينها وزوجه تلك المرأة وخاطب عنها فصولي وان هذا
الوكيل مملكت الفسخ بالقول ولو تزوجه اخت تلك المرأة لا يفسخ العقد
الاول وعاقده مملكت الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورة رجل
زوج رجلا امرأه بغير امره ثم ان الزوج وكله ان يزوجه امرأه بغير
عينها فزوجته اخت تلك المرأة يفسخ نكاح الاول ولو فسخ ذلك
العقد بالقول لا يصح فسخه وعاقده مملكت الفسخ بالقول والفعل جميعا
وصورة رجل وكل رجلا ليزوجه امرأه بغير عينها فزوجته
امراة وخاطب عنها فصولي فان فسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه
ولو تزوجه اخت تلك المرأة يفسخ العقد الاول

فصل

في الوكالة

رجل له ابن ولائته بنت واكره الاب ابنه على ان يوطئه في تزويج ابنته
فقال الابن من ارتووا زفر زنديرا رم هرجه خواهي كن فذهب
الاب وزوج ابنته الابن قال الشيخ الامام ابو جعفر محمد بن الفضل رحمه
الله لا يصح هذا النكاح لمعاني احدها انه لم نقل هرجه خواهي كن في
تزوجها وكان كلام محتملا يحتمل انه اراد بذلك الرد وان كره الاب ولا
يراد بهذا في حاله الغضب التوقيف ولا في مثل هذا الكلام لا يراد به
الحقيق قال الله تعالى فمن شأ وليومن ومن شأ وليكفر من عم قال
لابنه اخيه الميثب اني اريد ان ازوجك من فلان فقالت يصلح فلما فارقتها
قالت لا ارضى ولم يعلم العم بذلك وروجها جاز نكاحه في قول الى حنفية
رضي الله عنه لانه لو كل فلا ينعزل قبل العلم بالغه وكلت رجلا تزوجها
من فلان بالف درهم فزوجها الوكيل بخمسين مائة درهم فلما اخبرته
بذلك قالت لا يحبني هذا لاجل نقصان المهر فقتل لها لا يكون لك
منه الا ما تريد فقالت رصيت قال العتيه ابو جعفر رحمه الله يجوز
النكاح لان قولها لا يحبني هذا ليس ببرد للنكاح فاذا رصيت بعد
ذلك فقد صادفت اجازة عقد موقوف فافضحت الاجازة رجل
امر رجلا لبيع غلامه بمائة دينار فباعه المأمور بالف درهم ثم
قال للامير بعت الغلام فقال المولى اخبرتك ذكر في المشتق انه يجوز البيع
بالف درهم وكذلك هذا في النكاح ولو قال الامر حين اخبره المأمور
بالبيع قد اخبرته ما امرتك به لم يجز بيع المأمور ورجل وكل رجلا
تبيعه ليزوجه فلانه فزوجها الوكيل صحيح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل

[illegible]

اولی

[illegible]

وحيثما يقع بعض المبرور لغيره لا يوجب له
مخلافات البيع وكذا لو كان له في
الزوج لا يوجب له المبرور في الحامح الكبير
لو كان له المبرور إذا ضمن لها المبرور أو
إن كان الغني بامر مخرج عليه المظنة
وحيثما يرد أمر المسقى مخرج وان ادعى
مخلافات الوكيل المخرج وان ادعى
مخرج عليها فانه لا يوجب له
والغنى أن الحامح من الاصل ينفذ
بغير امرها ويأمر امرها الزوج غا
الزوج اما الحامح لا ينفذ على
امرها واما الزوج عليه ولا ينفذ
الامر مخرج

من السجدة

من المسمى والاحتجب المسمى وان لم يرخص الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا اغرم
الزيادة والزمن النكاح لم يكن له ذلك **ن** امرأة وكلت رجلا بالمصرف في امور
زوجها من نفسه لا يجوز لانها لو وكلته بالنكاح لامتلك المتزوج من نفسه
فما هنا اول رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة نكاحا فاسدا وزوجه
امرأة نكاحا جائزا لم يخرج لان النكاح الفاسد ليس بنكاح لا يفيد شيئا من
احكام النكاح ولهذا لو حلف ان لا يتزوج وتزوج نكاحا فاسدا لا حث
وهذا بخلاف البيع اذا وكله بالبيع الفاسد فباع بيعا جائزا حار في قول
ابن حنيفة رضي الله عنه لان الفاسد بيع يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل
في من البيع فبحث بالبيع الفاسد امرأة وكلت رجلا لزوجهما باربعين
درهم وزوجهما الوكيل فاقامت مع الزوج سمته ثم رجم الزوج ان الوكيل
زوجها بدينار وصدقه الوكيل في ذلك فان كان الزوج مقرا ان
المرأة لم تؤد له بدينار كانت المرأة بالخيار ان شاءت اجازت
النكاح بدينار وليس لها غير ذلك وان شاءت ردت النكاح ولها عليه ميهدة
مثلهما بالغام مبلغ بخلاف ما تقدم لان مته المرأة وصيت بالمسمى فاذا بطل
النكاح وجب العقد بالدخول لا الزاد على ما رويت اما هنا المرأة
ما رصيت بالمسمى بالعقد فكان لها مهر المثل بالغام مبلغ وليس لها نفقة
العقد لان العقد لم يجز بحكم النكاح انما وجبت بالدخول عن شبهة
ولا يجب فيها النفقة وان كان الزوج يدعي التوكيل بدينار وهي تنكر
فكذلك كان القول قولها مع المين وهذا امر خارج طهنة وسمعي
ان يسمي على ابوها ويجزها بعد العقد اذا خالف امرها وكذا
الولي اذا مات بالغام بفعل ما يفعل الوكيل وكل المرأة اذا زوجها

طه و سمع
 رها و كذا
 راة اذ اوجها
 عندا صملا فاعلم
 الاغصان من
 كذا و كذا
 و كذا و كذا

او الاب اذا روج البالغة والصغير بمهر مسمى ثم ان الوكيل او الاب ابرا
 الزوج عن كل مهر او عن بعضه وشرط الضمان على نفسه لم يصح الهبة
 والابرا الا ان يجيز المراه اذا دانت بالغة وشرط الضمان باطل لانه لو
 فعل عن المراه وقال اكرزن وضابدهم يستاند من ضامنهم من شوى
 راجح زن يستاند فظلال الكفاية ظاهر كرجل قال لاخر ان اخذ
 فلان ماله عليك من الدين فاننا ضامن بذلك وان اراد به الكفاية
 للمراه فقال اكرزن اريدوا طلبكم من ضامنهم وراكه ان مال
 حقيق مد لهم فله كفاية المراه وهي غايه فلا يصح في قول الى حقه
 وتجرده الله عليهما الا ان يقبلها حاضر المراه في المجلس والحيلة لهذا
 ان كانت المراه كبيرة ان يقول الوكيل والولى ان المراه امرت
 بالهبة والابرا فان اكرت ذلك واحدت منك بعير حتى فاننا ضامن
 لك بذلك فيصح هذا الضمان وان كانت المراه صغيرة فالوا الحيلة
 في ان لا يكون الزوج مطالبا بالاجماع ان يقول الاب وقت
 عقد النكاح بالفارسية دخير حوس فلانة رابتو بزد ادم
 بدوهزار درم بدانك بانصد درم ترا بود وانه يصح ذلك
 وبصر هذا الكلام المستثنى كانه قال زوجت ابنتي بالفخ درهم
 الاحتماء فيصح ذلك عند الكل فكذلك الوكيل وحيله
 اخبرني ان لي بترى اب الصغير من زوجة بعد النكاح عرضا
 قليل القيمة بمقدار ما يريد ان يخط عن مهر الصغير فيصير
 الاب مستوفيا ذلك من مهرها بمن العرض رجل قال
 لعنه روج ابنتي هذه رجلا يرجع الى علم ودين مشورة فلان زوجا

رجلا

رجلا هذه الصفة من غير مشورة فلان حاز لان عرضه من المشورة ان يكون
 النكاح ممن كان بهذه الصفة فاذا حصل العرض لاحاجة الى المشورة

فصل في الكفاية

الكفاية معتبرة في النكاح خلا فاما لك وسفیان وجماعة من الصحابة
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وعن الرضى رحمه الله انه اخذ
 بقولهم ثم الكفاية تتعلق بخمسة من **الاول** لا خلاف فيها بيننا وهي
 النسب فقدرش بعضهم الكفاية لبعض كيف كانوا حتى ان القدرش الذي
 ليس بها شئ يكون كفوا للمهاشمي وعن القدرش من العرب لا يكون كفوا
 للقدرش والعرب بعضهم الكفاية لبعض الانصاري والمهاجري فيه سوا
 والموالي لا يكون كفوا للعرب ومن الكفاية الاسلام والبضانية واليهودية
 لا يكون كفوا للمسلم حتى ان المسلم اذا وكل رجلا بالنكاح فزوجه يهودية
 او بضرانية **لا يجوز** في قول الى يوسف ومحمد رحمه الله عليهما لان عندهما
 الوكالة سقيد بالاكفاية ومن اسلم بنفسه وليس له اب في الاسلام
 لا يكون كفوا لمن له اب واحد في الاسلام ومن له اب واحد في الاسلام
 لا يكون كفوا لمن له ابوان في الاسلام قال رضى الله عنه لا يوان الاب
 والحيد ومن له ابوان في الاسلام يكون كفوا لمن له عشرة ابا في الاسلام
ومشقة الحرية والمملوك كيف كان لا يكون كفوا للحيد وكذا المعتق
 لا يكون كفوا للحرة الاصلية والمعتق ابوه لا يكون كفوا للمراه التي
 لها ابوان في الحرية ومن له ابوان في الحرية يكون كفوا لمن له اب في
 الحرية وعن ابى يوسف رحمه الله من اسلم بنفسه والمعتق اذا

قال بعض العلماء ان النكاح لا ينعقد الا بالاب او بالابن او بالوكيل
 كقول الرضى رحمه الله تعالى في النكاح لا ينعقد الا بالاب او بالابن او بالوكيل
 كقول الرضى رحمه الله تعالى في النكاح لا ينعقد الا بالاب او بالابن او بالوكيل

احرز من الفضائل ما يقابل نسب الآخر كون كفوا **ومن** الكفاة في
المال والثروة لا تعتبر ذلك في طاهر الرواية في دن فادرا على المهر
والنفقة كون كفوا للفقيرة في طاهر الرواية وعن الحسن عن ابي يوسف
رحمه الله كون كفوا ولا تعتبر القدرة على النفقة على دون المهر **المهر**
وعن بعض المشايخ اذا زوج الصغيرة اخوها من مبي ليس له طاقته **والنفقة**
المهر وابوه غني وقبل النكاح ابوه جاز لان الصغير بعد غنيا **والنفقة**
في المهر مال الاب ولا بعد غنيا في النفقة لان الابا يحملون **والنفقة**
المهور الفالية ولا يتحملون النفقة الدارة اما من ليس له اب غني **والنفقة**
بده من القدرة على المهر يختلفوا في المهر والنفقة يعتبر المهر
على ادا كل المهر وقال بعضهم يعتبر على ادا نصف المهر وفي ديارنا
يعتبر القدرة على ادا كل المهر واحلفوا في النفقة ايضا
مع اعتبارها عند الحل **والنفقة** بعضهم الشرط ان يملك نفقته
سنه وقال بعضهم ان يملك نفقة شهر وعن ابي يوسف رحمه الله
اذا قدر على ايقاما تعجل لها من المهر ويكتب كل يوم مقدرا ما ينفق عليها
يكون كفوا **والنفقة** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
اذا قدر على ايقاما تعجل لها من المهر ونفقة شهر كان كفوا **والنفقة**
في المختار ما قال ابو يوسف رحمه الله اذا ملك الرجل الف درهم
وعليه دين الف درهم وتزوج امرأة بالف ومهر مثلها الف
فالواجب ذلك لانه قادر على ان يقضي دين المهر بالالف التي
في يده وما يتعلق به الكفاة عند البعض **والنفقة** قال ابو
يوسف رحمه الله الفاسق اذا كان معلنا خبيثا سكرانا لا يكون كفوا

لذوات اموال عظيمة من
لا يقدر على المهر والنفقة
لا يكون كفوا م

واذا كانت بعد المهر والنفقة
بعضه من نفقة شهر او شهرين
القدر على النفقة اذا كانت المرأة
تسرى او صحت بها النكاح اما
اذا كانت لا تصح لا تعتبر النفقة
ولا ينفق بالعدد على المهر

الملقحة

الصالحين نبات الصالحين وان كان لغير ذلك ولا يعلن كون كفوا وعن
مجرد رحمته الله اذا كان الفاسق محترما معظما عند الناس كاعوان
السلطان وغيرهم كون كفوا لنبات الصالحين وان كان مستحقا
عند الناس لا يكون كفوا **والنفقة** الشيخ الامام سمي الائمة السري
رحمه الله لم ينقل عن ابي حنيفة رضي الله عنه في طاهر الرواية في هذا
شي والصحيح ان عبدة العشق لا يمنع الكفاة وقال بعض مشايخ
يلج رحمته الله عليهم اجمعين الفاسق لا يكون كفوا لنبات الصالح
معلنا لان الفاسق اولم يكن وهو اختيار الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله عليه **ومن** الحرفة في طاهر الرواية عن ابي حنيفة رضي
الله عنه لا تعتبر الحرفة وكون البيطار كفوا للعطار وفي قول محمد بن
يوسف واحد الروايتين عن ابي حنيفة رضي الله عنهم اجمعين صاحب
الحرفة الدنية كالبيطار والحجام والحائك والكاس والدباغ لا يكون
كفوا للعطار والبزاز والصواف هو الصحيح لان الناس لا يتكلمون
عنهم وقيل هذا اختلاف عمرو بن ماري في من ابي حنيفة رضي الله عنه
كانوا لا يعدون الدانة في الحرفة منقضة وتبدل ذلك في زمانها والحال
لا يعد في الكفاة واختلفوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر وقال الشيخ
الامام الزاهد علي بن محمد البرزوي رحمه الله النفقة كون كفوا
للعلى لان شرف الحسب فوق شرف النسب **والنفقة** الدنية اذا رجب
نفسها رجلا لم يكن اولها حق العشق الا ان يكون امرا ظاهرا بان زوج
ابنت ملكهم او جرحهم نفسها كناسا او دباغا منهم او نفقت
عن مهرها نقضانا فاحسنا ان لا وليا لها ان يطالبوه بالتبليغ الي

فيها نفقة لا نفقة
لشكوك النفقة

في الحاشية الله انقضى المدة من المدة

تمام مهر المثل او بالفسخ اذ ان وجبت المرأة نفسها غير كفو كان للاولياء من
العصبه حق الفسخ ولا يكون الفسخ بعد اتمام الحقة الا عند القاضي لانه
يحتقد فيه فسخ واحد من الخصمين بمسك بنوع دليل ويقول
عالم ولا يقطع الخصومة الا بقتل من له ولاية عليهما بالفسخ بخيار البلوغ والرد
بالعيب بعد القبض ولا يكون هذا الفسخ طلاقا ان كان ذلك قبل الدخول
والخلوة تسقط كل المهر ولا علة عليها وان كان بعد الخلوة الصحيحة كان
عليه كل المهر ونفقة العدة والى ان يفسخ القاضي العقد بينهما كان النكاح
قائما في حق جميع الاحكام من ملك الطلاق والظهار والابلا والتوارث
اذا تزوجت المرأة نفسها غير كفو كان للاولياء حق الفسخ ما لم يلد منه
ولا يبطل حق الولي بسكوته بعد ما علم وان طال الزمان فان مضى مهرها
وجهرها به بطل حقه وان لم ينفذ ولكن خاسم زوجها في بقية المهر
والنفقة بطل حقه استحسانا اذا تزوجت نفسها غير كفو ورضي به
احد الاولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن مثله او دونه في الولاية حق الفسخ وتكون
ذلك لمن فوّه وان زوجها الولي غير كفو ودخل بها ثم بانّت من زوجها
بالطلاق ثم روجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي ان يفسخ وان
كان الطلاق رجعيا لم يكن له ان يفسخ ولو روجت نفسها غير كفو ودخل
بها ففسخ القاضي العقد بينهما لخصومة الولي ثم تزوجها هذا الرجل
في العدة بغير ولي ثم فرق القاضي بينهما قبل الدخول كان على الزوج
كل المهر الباني وعليها عدة مستقبله في قول ما يوسف رحمه الله عليها
وقال محمد ورفرحة الله عليهما لا مهر على الزوج وعليها بقتيه
العدة الا عند محمد رحمه الله وقال زفرحة الله لعدة عليها وهذا

الحاشية
الاول

جملة مسائل على هذا الخلاف منها هذه المسئلة **ومن** اذا اطلق الرجل امراته
المدة بطلقة بآينه ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح
الثاني عدّها عليه كل المهر وعلى مولد ومرد وزفر عليه كل المهر بالنكاح
ومن اذا اطلق امراته طلقه بآينه بعد الدخول بها ثم تزوجها في العدة
ثم اريدت والعدا بالله ثم اسلمت على قول الى حنفية والى يوسف رحمه الله عليها
عدها كل المهر وعلى قولها لا يجب عليه المهر الثاني **ومن** المنكوحه
اذا كانت امة وطلقها بعد الدخول بطلقة بآينه ثم تزوجها في العدة ثم اعتقت
واختارت نفسها قبل الدخول **ومن** اذا اطلق امراته بعد الدخول بطلقة
بآينه ثم تزوجها في العدة ثم وقعت الفزقة بينهما باللعان او بخار البلوغ
عد الى حنفية والى يوسف رحمه الله عليها الدخول في النكاح الاول يجعل
دخولا في النكاح الثاني في ياك المهر ووجوب العدة وعلى قول محمد وزفر
رحمه الله عليها الدخول في النكاح الاول لا يكون دخولا في النكاح الثاني لا في
حق المهر ولا في حق العدة الا ان عدّ زفر رحمه الله بسقط عنها بقتيه تلك
العدة وعلى قول محمد رحمه الله لا يسقط وكذا لو كان النكاح الاول واسدا
ودخل بها وكان بها او كان وطبها بشبهة ووجبت عليها العدة ثم
تزوجها في العدة نكاحا جازيا ثم فارقتها قبل الدخول ولو كان النكاح الاول
جائزا ودخل بها ووقعت الفزقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا
ثم فرق بينهما قبل الدخول لا يجب المهر الثاني في قولهم ولو كان النكاح الثاني
بعد اعتقا العدة ثم وقعت الفزقة بينهما قبل الدخول كان الجواب فيه
عند الحل كما قال محمد وزفر رحمه الله عليها في المضول المتقدمه رجل
تزوج امرأة وانسب لها الى قبيله ثم طهر من غيرهم فان كان يادكر

في حاشية المهر ما دلتها
عده مستقبله صاما لم يذكر الله

الروح نفسي قبل فيعذر الفسخ ولحقهم العار ينسبه من لا يحق فيه ه
فصل في الاولياء
 الاصل في اعتبار الولي قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح الا بولي وهو
 شرط جواز النكاح في الصغار والمماليك والمجانين والولايه ثبتت
 باسباب اقوامها ملك اليمين لا يصح نكاح المملوك الا باذن المولي والمولي
 مملك اجار عبده على النكاح عندنا واجار الامة عند الحل والمملوك اذا
 كان من رجلين لا يزوجهما ثم بعد ملك اليمين العصبه لهوله عليه
 الصلاة والسلام النكاح الى العصبات واقرب العصبات الى الصغير
 والصغير الاب ثم الجد اب الاب وان علا والابن من العصبه يزوج الام
 المحنونه عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يزوجها الا ان يكون الابن
 من عندها واحلف اصحابنا رحمه الله عليهم في الاب والابن اذا اجتمعا
 للمحنونه قال ابو حنيفة وابو يوسف منى الله عنهما الابن احق بتزويجها
 وقال محمد رحمه الله الاب احق لانه مملك الصرف في المال والنفق
 والابن لا يملك الصرف في مالها وكذلك ابن الابن وان سفل ثم الاخ لـ
 وام ثم الاخ لـ اب ثم بنوها على هذا الترتيب وان سفلوا ثم العم
 لـ اب وام ثم العم لـ اب ثم بنوها على هذا الترتيب وام ثم عم
 لـ اب لـ اب ثم بنوها على هذا الترتيب وما ذكرنا كله مذهب اصحابنا
 رضوان الله عليهم اجمعين وقال الشافعي رحمه الله ليس لغير الاب
 والجد تزويج الصغير وللولي تزويج البنت الصغيره عندنا خلافا
 للشافعي واجد العصبات من الاقارب الولايه عندنا لمولى العتاقة

و في محمد السوار اذا لم يكن
لصفتين او من الصفات من
جملة الصفات في الصفات
والسوار للواء والواء
فيها سوار.

قال في الاحكام كل عقد له محرم حال وموقع يقع على الاقرار، وما لا يجز له حال وموقع لا
على حال او غير حال او دون هبة مضمونة او موصولة او موصولة او موصولة لم يكن فاقا خذ ذلك لا يلزم حال
وهو بعد بلوغه جاز وكذا النفس لو اوصى بثلث ماله ثم كثر فاجاز جازته الوصية ولو تزوج المكاره عنده
فكأنه تزوج بعد عقد المكاره بغير موافقته وقد يقع على اقراره الغريم كقوله يا سبي الا انا انا
من ماضونان ولست اخش اب ان مات الاب فلا انا جازا نعم هذا الكلام مد
عبط

لانه عصبية ثم عصبية مولى العتاقة وعند عدم العصبية كل قريب يرث
الصغير والصغيرة من ذوي الارحام بملاك تزويج الصغير والصغيرة
في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقال محمد رحمه الله لا
ولاية لذوي الارحام وقول ابي يوسف رحمه الله مضطرب والاقرب
عند ابي حنيفة رضي الله عنه الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت
ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لاب
ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العتات والاحوال والخالات
واولادهم على هذا الترتيب واذا اجتمع الجوا الفاسد والاخت فعند
ابي حنيفة رضي الله عنه الولاية للجد وبعدها ولأمولى الموالاة عند
ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لصاحبه رحمة الله عليهما وما دام له قرين
فالقاضي ليس يولي في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وعند صاحبه
ما دام له عصبية فالقاضي ليس يولي ثم القاضي انما يملك انكاح
من يحتاج الى الولي اذا كان ذلك في عمه ومنشوره فان لم يكن ذلك
في عمه ومنشوره لم يكن وليا فان زوجها القاضي ولم ياذن له
السلطان بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جاز
استحسانا كما بعد اذا تزوج بغير اذن المولى ثم اذن له المولى بالنكاح
فاجاز ذلك النكاح وجاز استحسانا والولي لا يملك انكاح الصغير
والصغيرة اوصى اليه الاب في ذلك ولم يوص وروى هشام عن ابي
حنيفة رضي الله عنه وهو قول مالك رحمه الله ان اوصى اليه الاب
جاز له تزويج الصغير والصغيرة وقال ابن ابي ليلى هو ولي في الوجهين
ولو كان الصغير والصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمسقط وخو فانه

[illegible]

وما يحقوا ان لا يفتوا اذا
عضل يفسد الولاء الى الابد

مَنْزِلِه

بمئة الف درهم فان كان زوجها الابعدهم ظهر انه كان محتفيا في المصير
جاء نكاح الابعده. واذا زوج الرجل ابنته امرأة بالشر من مهر مثلها او زوج ابنته الصغرى
او زوج ابنته الصغرى امه او امرأة ليست بمؤهله جاز في قول ابي حنيفة
رضي الله عنه وقال صاحباه رحمه الله عليهما لا يجوز اذا الفتح واجعوا علي
انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاصي واذا بلغ الصغير او
الصغير وقد زوجها الاب والجد لا خيار لها ولها خيار البلوغ في نكاح
غير الاب والجد عند ابي حنيفة رضي الله عنها وقال ابو يوسف رحمه الله
لا خيار لها واذا بلغت وهي بكر فسدت ساعه بطل خيارها وان اختارت
نفسها كما بلغت واشهدت على ذلك صح فاما في الغلام والخارجة التي هي
ثبت لا يبطل خيار المبلوغ بسكوتها ولا تقصر على المجلس وهي على خيارها
مالم ينق على الرضا او تفعل ما يدل على الرضا نحو التمكن من الوطء
وطلب النفقة وان اكلت من طعامه او خدمته كما ان منى على
خيارها وخيار المبلوغ يفارق خيار العتق من وجوه احدها ان خيار
العتق بطل بالقيام عن المجلس وخيار المبلوغ في الغلام واليتيم لا يبطل
بالقيام عن المجلس والثاني ان الجمل خيار المبلوغ لا يعتبر عندنا
حتى ان الصغير اذا قالت لم اعلم بخيار المبلوغ وانما سكت لاجل ذلك لا تعدل
وبطل خيارها والمعتقة اذا قالت ذلك صدقت ولا يبطل خيارها وان
كان ذلك بعد زمان ومنها ان خيار العتق ثبت لامة دون الغلام
وخيار المبلوغ ثبت لها جميعا ومنها ان خيار العتق لا يبطل بالسكوت
وان كانت بكرا وخيار المبلوغ يبطل بسكوت البكر ومنها ان في خيار
العتق لا يتوقف الفرقه على القضاء بل ثبت بنفس الاختيار وفي خيار
لا مودة كان هو سكتا او كره ولم يذكر الخلاف ولكن هذا ملأنا اما عند ابي حنيفة فلا عذر هذا السبع اسلا
الاعلى

يلفظه ان تزوجت امراه او يلفظه كل امراه تزوجها فهي طالق فاذا تزوجها
تخل باليمين بالنكاح الاول ويقع عليها الطلاق فحل بالنكاح الثاني وان
كان المزوج هو الاب او الجد ينبغي ايضا ان يابست النكاح على هذا الوجه
مرتين عند ابي يوسف ومحمد ورحمة الله عليهما لما ذكرنا من الوجهين لان
هذهما الاب والجد لا يملكان النكاح باقل من مهر المثل بقصانا فاذا
كلا يملك غير الاب والجد عند الحل واما عند ابي حنيفة رضي الله عنه
فملكان النكاح باقل من مهر المثل فيا بستر النكاح مرتين على هذا
الوجه احتياطا للوجه الثاني واما يابست النكاح الثاني بغير تسميه
لانه لو سمي المهر في النكاح الثاني وعند البعض ان الرجل اذا جلد النكاح
في المنكحة يلزمه مهران ربما يرفع الامر الى القاضي يري ذلك بعض
المهرين الولي اذا جن جنونا مطبقا برؤول ولاسه وان كان جن
ويبقى لا ينفذ تصرفه في نفسه وماله في حال جنونه وينفذ في حال
الافاقه وتحلوا في الجنون المطبق قال ابو يوسف رحمه الله هو مقدر
باكثر السنه وقال محمد رحمه الله هو مقدر بالشهر في الصوم وفي
الزلة مقدر بالسنة وعن ابي يوسف انه رجع الى قول محمد رحمه الله عليه

المطبق من ابنة الزوجة
واما معك

باب في المحرمات
حرمة المناكحة على نوعين مؤبد وغير مؤبد فالمؤبد ثبت بالنسب والرضاع
والصهرية اما المحرمات بالنسب ما نص الله تعالى في قوله حرمت عليكم
امهاتكم الاياه الام بالرشدة والزنية حرام وكذا الحدة القرابة والبعد
من قبل الاب والام ولذا البنت واولاد البنت وان سفلت وبنات

الابن

الابن كذلك المحلوقة من ماء الزنا حرام عندنا وكذا الاخوات من اي جهة كن
وبنات الاخوات وان سفلن وكذلك بنات الاخ وان سفلن ولذا العات والحالا
من الوجوه الثلاثة وعما في الاصول وخلافهم ام العمه حرام وعمه العمه
لاب وام كذلك واما عمه العمه لاب لا تحرم واما المحرمات بالرضاع
فما يحرم بالنسب يحرم بالرضاع وانما يفارق الرضاع النسب في مسائل
منها يحرم على الرجل اخت ولده من النسب ولا يحرم اخت ولده من الرضاع
ومنها انه لا يخل للرجل ان يتزوج بخت ولده من النسب ويحل بخت ولده
من الرضاع **ومنها** انه لا يخل للرجل ان يتزوج بامراجه او اخته من النسب
ويحل من الرضاع وسندك مسائل الرضاع بعد هذا في باب على حدة واما
المحرمات بالصهرية الصهرية ثبت بالعقد الجائز وبالوطي حلالا كان
او عن شبهة اورثا اما المحرمات بالعقد منكحة الاب والجد
من قبل الاب والام وان علا ومنكحة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل
وام المرأة وحدها القترى او البعدي دخل المرأة او لم يدخل وبنات المرأة
وبنت اولادها وان سفلت ان كان دخل المرأة واما المحرمات بالوطي
الحلال موطوء الاب والجد وان علامك المين وموطوء الابن وابن الابن
وان سفل وام الموطوءة وحدايقا وان علت وبنات الموطوءة وبنات اولادها
كذلك واما الموطوءة عن شبهة وهي الجارية المشتركة بينه وبين غيره
اذا وطئها احدهما يحرم عليه اصولها وفرعها وتحرم الموطوءة على اصول
الوطي وفرعه والزنا في القبل بمنزله الوطي الحلال في ذلك عندنا
ووطي الصغرى التي لا تشتهى لا يوجب حرمة المصاهرة في قول ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله عليهما وطئها بملك المين او بغير ملك وقال ابو يوسف

الملك المراهن بالانسان حرم المصاهرة
على من يملكه واما الذي يملكه غيره
او يملكه من اموال غيره لا يملكه
حرم المصاهرة

وفي العاشر من الشهر اذا كنت
 في مكة فاعرف ما فيها من
 ما يجرى من الناس واول ما يجرى
 اليه من الناس واول ما يجرى
 اليه من الناس واول ما يجرى
 اليه من الناس

الالة:

عن المطهر بن النعمان قال
سمعت المصنف يقول في بعض
الاصناف انه قد وجد
اما انما هو لا يقف في العلم
لولا ان كان غير منزه عن القول
فقد كلفه السبق في عدم

وكون من طينة عا سهره
مرد الحاصي وكذا السها ولو
عصفا سهره بعد الرق سهره
نبت وكواضيت او نطر الزنج
سهره كدريك وعنق الى سهره
لا نبت والرج على هذا الوجدان

والنظام المسمى اذ كان من راء
الزجاج معتمداً

[illegible]

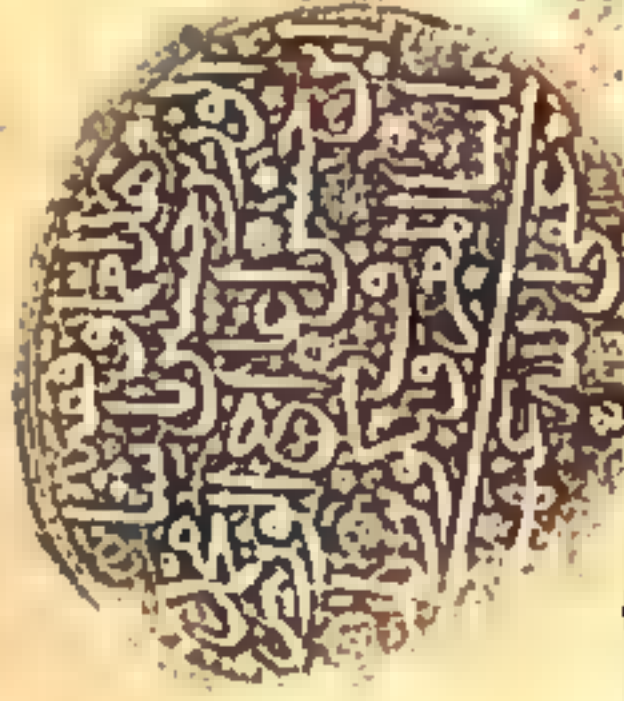
وإذا جاء أحدكم من الخارج
أن يروح بالأخضر المبدوم

۹۲

وتصدق ان الكفر كان نكاحا جائزا ولا يجوز نكاح المرأة مع الزوج الثاني وان كانا
يظهران الكفر او احدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما وصح نكاح المرأة
مع الثاني ويجوز للرجل نكاح الامة الحرة عندنا خلافا للشافعي ولا يجوز نكاح
منكوحة العتق الغير عند الرجل ولو تزوج منكوحة العتق وهو لا يعلم
انها منكوبة فهو موطئها لخب العتق وان كان يعلم انها منكوبة العتق
وموطئها لا يجب العتق حتى لا يحرم على الزوج وطئها والمهاجرة لا عدة عليها
لها ان تزوج الحلال في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه رحمه الله
عليها العتق ولا يجوز نكاحها قبل انقضائها العتق ولو هاجر الزوج كان له ان
يتزوج باختها واربعة سواها وان كانت المرأة المهاجرة حاملا لا يتزوج في روايه
عن محمد بن ابي حنيفة رضي الله عنهما وروى ابو يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة
رضي الله عنه ان لها ان تزوج لكن لا يطأها زوجها حتى يضع الحمل ويجوز
نكاح الحامل من الزنا ولا يقدر بها زوجها حتى يلد في قول ابي حنيفة ومحمد
رحمة الله عليهما وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز نكاحها واذا ارأى الرجل
امراه ترفق وتزوجها جازا لنكاح وللزوج ان يطأها بغير استبراء وقال
محمد رحمه الله لا أحب لها ان يطأها من غير ان يستبرأها واذا تزوج الذي
كان في معتقه من كافر جاز في قول ابي حنيفة رضي الله عنه ولو اسلما بقبول
على النكاح وان تراعى الاموال القاضى لا يبطل القاضى النكاح بينهما
خلافا لابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ولو كانت الحايه في عدة مسلم
لا يجوز لمسلم ولا لذي ان يتزوجها حتى تنقضي عدتها والذي اذا ابان
امراته الذميه فتزوجها مسلم او ذمي من ساعته ذكر بعض المشايخ رحمه
الله عليهم انه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطئها حتى يستبرأ بها خفي

ولم يرد في نسخة من نسخة
وجاء بها فلما انقضت عدتها تزوجها
بما لا يجوز وكذا لو حملت بالحاج
فانقضت العدة من غير الحمل

في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تنقضي عدتها
وروي اصحاب الامالي عن ابي حنيفة رضي الله عنه لعدة عليها وقال
شمس الامة السرخسي رحمه الله احلف المشايخ في وجوب العدة على
الذميه في قول ابي حنيفة رضي الله عنه قال بعضهم لعدة عليها وقال
بعضهم يجب العدة الا انها ضعيفة لا يمنع النكاح كالاستبراء للمسلمين
بخلاف ما اذا كانت الذميه معتقه من مسلم لان تلك العدة قوته فيمنع النكاح
رجل وطئ امراه ابية حرمت على ابية كان على الاب كل المهران دخل
بها فان قال الابن علمت انها على حرام وتعدت افساد النكاح كان عليه الحد
ولا يرجع عليه الاب بما غرم من المهر لان وجوب الحد عليه يمنع وجوب الضمان
وان لم يعلم الابن بذلك وموطئها عن شبهة لاحد عليه وتحرم على ابية وجب
المهر على الاب ولا يرجع على الابن لانه لم يتعد الفساد وان قبل امراه ابية
عن شبهة حرمت على ابية ويجب المهر على الاب ان كان دخل بها فان قال
الابن تعدت افساد النكاح رجع الاب عليه بما غرم من المهر وان لم يتعد
الفساد لا يرجع ولا يلج للرجل ان يتزوج حرة طلقا لانما قبل اصابة الزوج
الثاني ولا امة طلقا اثنتين ولا يجوز له نكاحها لا يلج له وطئها
ملك اليمين **فصل في اواراحد الزوجين بالحرمة وفساد**
النكاح بسبب الغيب وطلان النكاح بملك اليمين
المطلقة الثلاث اذا اتت الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج آخر
ودخل بي وطلقني واعضت عدتي ان كانت بقية او وقع عند الاول
انها صادقة وكان ذلك بعد مدة سقطت فيها العدتان وذلك اربعة
اسمها وضاعدا حل للزوج الاول ان يتزوجها وان كان بعد مدة لا سقط



[illegible][illegible]

فان الرّوح ذلك وادعى النّكاح الجائز كان القول قول الرّوح ولو ادعى الرّوح فساد
النّكاح بشئ ما ذكرنا وانكرت المرأة وادعت الصحة فرق بينهما ولها عليه نصف
المهر ان كان لم يدخل بها والى ان دخل بها **رجل** اقران هذه المرأة امه
او ابنته او اخيه من الرضاع ثم اراد ان يتزوجها وقال اوهمت او اخطأت
او نسيت وصدقته المرأة فيما ادعى من الغلط والنسيان كان له ان يتزوجها
وان ثبت الرجل على اقراره وقال هو حق كما قلت لم يحن له ان يتزوجها وان
كان اقراره بذلك بعد ما تزوجها فرق بينهما ان ثبت على اقراره وكذا لو اقرت
المرأة بذلك وانكر الرجل ثم اكدت المرأة نفسها وقالت احطأت
او غلطت فتزوجها جازا النّكاح وان كان اقرارها بذلك بعد النّكاح
بقيا على النّكاح ولو تزوج امراه ثم قال بعد ذلك هي ابنتي واخوتي او امي
من الرضاع ثم قال اوهمت ليس الامر كما قلت لا يفسد النّكاح بهما ولو ثبت
على اقراره وقال هو حق كما قلت او شهد عليه شهود افرق بينهما فان حجد
بعد ذلك لا ينفقه حجوده وكذا لو قال هذه ابنتي واخوتي وليس لها
نسب معروف ثم قال اوهمت صدق ولو قال لعبد او امته هذا ابني
او ابنتي يعتق ولا يشترط الثبات على اقراره ولو قال لامرأته هي ابنتي
من النسب ولها نسب معروف لا يفرق بينهما وان كان مثلها بولد مثله
وكذا لو قال وهي بولد مثله وثبت على اقراره فرق بينهما وان اقرت
المرأة انها ابنته ثبت النسب ان كان مثلها بولد مثله وان كان مثلها لا
يولد مثله لانسبت النسب ولا يفرق بينهما وملك اليمين يمنع انعقاد
النّكاح المولى **اذا تزوج الرجل امته او مكاتبته** او مدبرته او امر
وليه او امه بملك بعضها لم يكن ذلك نكاحا ولو تزوج امته العبد لم يملكها

هذا هو النكاح الجائز
ان كان الزوج قد دخل بها
او لم يدخل بها
او كان له ان يدخل بها
او لم يكن له ان يدخل بها
او كان له ان يدخل بها
او لم يكن له ان يدخل بها
او كان له ان يدخل بها
او لم يكن له ان يدخل بها

او ملك

او ملك بعضا بطل النّكاح والمأذون والمدبر اذا استرايا سكو حتما لا يبطل
النّكاح وكذا المكاتب اذا استراى منكوحته لا يفسد النّكاح ولو
اشترى المكاتب امه فتزوجها لا يصح ولو اشترى الجارية بشرط
الخيار لا يبطل نكاحه في قول ابي حنيفة رضي الله عنه. وكذا المرأة اذا زو
نفسها من عبدها او المكاتب اذا تزوج مولاة لا يصح فان وطئها كان
عليه العسر وكذا الرجل اذا انح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه
العسر لان النّكاح اذا لم يعتبر كان بمنزلة العدم ولو عتق المكاتب
بعد ما تزوج مولاة لا ينقلب النّكاح جائزا ولو تزوج المكاتب ابنه المولى
برضا المولى جاز فان مات المولى لا يبطل النّكاح وبعد ذلك ان عتق المكاتب
ينقصر النّكاح وان عجز ورد في الرق يبطل نكاح البنت ويسقط كل
المهر ان كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فقد رخصتها من رقبته
الزوج يسقط المهر ويبقى حصته غيرها من الورثه ولو تزوج المكاتب ابنه
المولى بعد موت المولى لا ينعقد **واذا تزوج الرجل بجارية ولده جاز**
عندنا فان ولدت منه اولاد اعتقوا على المولى لان الولد يتبع الام في
الرق فاذا املاك المولى احياه يعتق ولا يصير الجارية ام ولد للاب
عندنا خلافا لفرجه الله. ولذا لو ولدت منه اولاد اسباح فاسدا او بالوط
عن شبهة ولو ولدت منه بغير نصير الجارية ام ولد للاب ولو تزوج الابن
جارية امه باذن الاب جازا النّكاح فان ولدت منه ولدا كان الولد حرا
لان المولى ملك ابن ابنه ولا يصير الجارية ام ولد لابن لعدم الملك ولو كان
الابن وطئها بغير نكاح او بشبهة نكاح لانسبت النسب منه وان
ادعى الولد فان صدقه الاب في ابنه وطئها وان الولد منه عتق على الاب

هذا هو النكاح الجائز
ان كان الزوج قد دخل بها
او لم يدخل بها
او كان له ان يدخل بها
او لم يكن له ان يدخل بها
او كان له ان يدخل بها
او لم يكن له ان يدخل بها
او كان له ان يدخل بها
او لم يكن له ان يدخل بها

فلان يقربا بقضا العدة وقالت انا حامل من روجي وانكر الزوج الحمل
لا يصح دعواها رجل له جارية غير محصنة خرج وتدخل ويعزل عنها
المولى فجات بولد ووطن المولى انه ليس منه كان في سعة من بفيه فان دانت
محصنة لا يبعه بفيه لانه ربما يعزل فيقع الماء في الفرج الخارج ثم يدخل
ولا يعتمد على العزل جارية هربت عن مولاه يوما ثم وجدها ووطئها
ويعزل عنها وطهر بها قبل وولدت بعد ستة اسهر منذ هربت ومات
الولد فان دانت الجارية هربت الى متهم بها كان المولى في سعة من مع الجارية
وان دانت الجارية فعينه لم يظهر منها فجور لا ينبغي له ان يبيعها بل ينبغي
ان يقربا وليشهد انها ام ولد له حتى لا يتابع بعد موته لان الغالب ان
مكون الولد منه فله ذلك ديانا ولا يعتمد على العزل رجل زوج امته
من رضيع ثم جات بولد فادعاه المولى انه منه ثبت النسب لانه اقرب نسب
من ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان الزوج محبوبا لم يثبت النسب
من المولى لانه ثبت النسب من الزوج وعلى الزوج حل المهر لكان الدخول
حكما رجل طلق امراته طلاقا رجعيا فولدت لاول من سنتين يوم وفاه
ثم ولدت ولدا اخر بعد سنتين يوم فها ابناه وثبت الرجعة لانهما
ابناه خلقا من ماء واحد والولد الثاني من علوق بعد الطلاق فكان
الاول كذلك والوطئ بعد الطلاق رجعه رجل طلق امراته بطلقة
بائنه بعد الدخول فخرج منها راس الولد قبل سنتين ثم خرج الباقي
بعد سنتين فان الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج المزا الولد قبل
سنتين رجل تزوج صغيره بجامع مثلها ولم تبلغ الحيض فدخل
ها ثم طلقها بطلقة رجعية فقالت بعد شهر انا حامل بيطد

ان جات

ان جات بولد لاول من سنتين من وقت الطلاق او لآخر من سنتين من وقت
الطلاق ولا يل من ستة اسهر من حين قالت انا حامل فان الولد
للزوج والله اعلم هـ

فصل في ذكر مسائل المهر

المهر لا يكون الا من مال متقوم وان سمي ما لا مجهول الحسن ان تزوج امرأة
على آية او ثوب كان لها مهر المثل بالغام بالغ لان التسمية لم يصح وكذا
لوتن وجهها على دار ولم يبين موضع الدار ولو تزوج امرأة على عبد او ثوب
هروى تحت التسمية ولها الوسط من ذلك ولا يجب مهر المثل والزوج بالخيار
ان شاء اعطاها الوسط من ذلك وان شاء اعطاها قيمة الوسط ولو تزوجها
على كرخنطة ولم يصفه كان له الخيار ان شاء اعطاها كراوسطا وان
شاء اعطاها قيمة الوسط وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه
ان عليه الوسط بعينه ولو وصفه الكرخن قال وسطا او رد يا كان عليه
تسليم الكرخن ولو تزوج على ثوب موصوف خبز الزوج في طاهر الرواية
ان شاء اعطاها ثوبا من ذلك النوع وان شاء اعطاها القيمة ولو تزوج امرأة
على حنطة دراهم بثلث عشرة لان زاد عليها وان كان مهر مثلها اكثر
ولو تزوج على بضعة من هذه الدار قال ابو حنيفة رضي الله عنه لها
للمار ان شاء ثوبت احدت المضيب وان شاء مهر مثلها لان زاد على
قيمة الدار وان كان مهر مثلها اكثر وعلى قول صاحبيه رحمه الله عليهما
لها المضيب من الدار كان المضيب لياوي عشرة دراهم ولو تزوج امرأة
على ثوب فمته ثمانية فلها الثوب ودرهمان فان لم يقض الثوب حتى بلغت

نزوجها على اربع مائة دينار على ان يعطى كل مائة خادم يجوز الشرط ولها
 اربع من الخدم الاوساط وكذا لو تزوجها على مائة درهم على ان يسوق بذلك
 اليها عشر من الابل الاوساط فجوز استحسانا والقناس بخلاف ذلك
 قال محمد رحمه الله في النكاح مالا اجيز في البيع ولو تزوج امراه على
 طلاق امراه له اخرى او على دم عمد له عليها او على ان يعطيها القدران
 او على ان يجيها كان لها مهر مثلها ولو تزوجها على حجة كان لها قمتة حجة
 وسط ولو تزوجها وهو حر على ان يخدمها سنة كان لها مهر مثلها في
 قول ابي حنيفة واني يوسف رحمه الله عليها وكذا لو تزوجها على ان يرعي
 غنمها سنة او يزرع ارضها هذه سنة في رواية الاصل ولو تزوجها
 على خدمة حر اخر سنة ورعى الحريد ذلك كان لها من الخزمة ولو قال
 لرجل زوجتك ابنتي هذه على ان يزوجه ابنتك فلا نه جاز النكاح وحل
 واحزمها مهر مثلها وكذا لو تزوجها على ثوب يساوي خمسين درهما
 كان لها مهر المثل ولو تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر او على هذا
 الدين من الخيل فاذا هو خمر او على هذه الشاة فاذا هي خنزير او على
 هذه الشاة الذكيه فاذا هي ميتة كان لها مهر المثل ولو قال
 تزوجتك على هذا الحر فاذا هو عبد او على هذا الخنزير فاذا هي شاة
 او على هذه الشاة الميتة فاذا هي ذكيه او على هذا الحر فاذا هي خيل
 روى محمد عن ابي حنيفة رضي الله عنهما ان لها مهر المثل وروى ابو يوسف
 عن ابي حنيفة رضي الله عنهما ان لها المثل رالية وهو الصحيح ولو جمع
 بين مال وغير مال فقال تزوجتك على ديني العبد فاذا احدهما حر
 او على ديني الدين من الخيل فاذا احدهما خمر في ظاهر الرواية عن

اجيز

ان

ابي حنيفة رضي الله عنه ما هو مال ان كان يساوي عشرة دراهم وان كان
 لا يساوي عشرة دراهم بكل لها عشرة كانه سمي المالك لا غير ولو اشار
 الى مالين فقال تزوجتك على هذا العبد او على هذا العبد واحدهما او كس
 والاخر ارفع قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان كان مهر مثلها مثل الاوكس
 او اقل منه فلها الاوكس وان كان مثل الارتفاع او اكثر من الارتفاع فلها
 الارتفاع وان كان اكثر من الاوكس واول من الارتفاع كان لها مهر المثل
 لا يراى على الارتفاع ولا يقضى عن الاوكس وان طلقها قبل الدخول بها كان
 لها نصف الاوكس على كل حال الا ان يكون نصف الاوكس اقل من المتعة
 فحينئذ يكون لها المتعة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليها لها الاوكس على
 كل حال ان كان يساوي عشرة دراهم او اكثر وعلى هذا الخلاف اذا تزوجها على
 الف او على العين فان اعققت المرأة او كسها قبل الطلاق ان كان مهر مثلها
 مثل الاوكس واول منه جاز عقها في الاوكس وان اعققت الارتفاع وكان
 مهر مثلها اكثر من قيمته جاز عقها وان كان اقل منها لم تجز ولا يجوز
 عقها في الارتفاع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال ويجوز في الاوكس
 وهو قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله اذا اعققت احدهما
 قبل الطلاق او بعد بطل عقها وان اعققتا الزوج جميعا جاز عقته فيهما
 ولصنن قمتة ابهما شاء وان اعقبتا المرأة جميعا قبل الطلاق او بعد
 فابهما صار لها عتق ولو تزوج امراه على خادم بعينها نكاحا فاسدا ودفع
 الخادم اليها فاعقها قبل الدخول فالعتق باطل وان اعقها بعد الدخول
 فالعتق جائز ولو تزوج امراه على الف وعلى ان يعق اخاها ان وفا
 بالشرط كان لها الف لا غير وان لم يف بطل لها مهر مثلها

بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها ووجبت المتعة لا يؤخذ التكفيل
 بالمتعة ولو اخذت المرأة بالمسمى او بمهر المثل رهنا جاز فان اخذت رهنا بالمسمى
 وهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول ان هلك الرهن قبل الطلاق ولم يمسها
 رد نصف المهر لانها نصير مستوفية بمهرها بهلاك الرهن اذا كان بالرهن
 وفا بالمهر وان هلك الرهن بعد ما طلقها قبل الدخول عندنا بصير
 مستوفية نصف المهر ونصف النصف الباقي امانة لا ولو وهب المرتفع
 الدين من الرهن ثم هلك الرهن عندنا يهلك امانة وعذر فرب هلك مضمونا
 بالدين هذا اذا كان رهنا بالمسمى وان كان رهنا بمهر المثل وهلك
 ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة ان هلك قبل ان يحدث المتعة
~~المرأة حسبا بالمتعة~~ فتمت الرهن يسقط عنها قدر المتعة وان هلك
 بعد الطلاق ان هلك قبل ان يحدث المرأة حسبا بالمتعة قال ابو يوسف
 اخرا يهلك امانة ولها المتعة على الزوج وقال ابو يوسف اولاد رحمته الله ولا
 قول محمد رحمه الله يهلك بالمتعة ولا يرجع احدها على صاحبه بشئ وان
 احدث حسبا بالمتعة بعد الطلاق لم يهلك الرهن قال ابو يوسف
 رحمه الله اخرا يهلك بمهر المثل فلزمها رد مهر المثل وسقط عنه
 المتعة وقال محمد رحمه الله وهو قول ابي يوسف الاول يهلك بالمتعة
 ولا يرجع احدها على صاحبه بشئ اذا وقعت الفرقة بين الزوجين
 قبل الدخول بها بفعل من قبل المرأة كالردة وتقبيل ابن الزوج وخيار
 البلوغ من قبل الغلام او المرأة وخيار العتق اذا كانت المرأة امة
 او مكاتبه زوجها مولاها ذنبا وهي صبيحة او كيسة لم عتقت
 واختارت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب بشئ وهذا لو كانت امة

فقبلها

فقبلها مولاها قبل الدخول بها عدا او خطأ يسقط كل المهر عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه فيه روايتان والصحيح انه لا يسقط ولو اتي في قياس
 قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف لا صدق لها ما لم يحضر ولو قبلت
 الحرة نفسها لا يسقط شئ من المهر عندنا خلافا للشافعية والمجوسية
 اذا كانت في نكاح مجوسى فاسلم الروح وات المرأة الاسلام يفسد
 بينهما ويسقط كل المهر والله اعلم بالصواب

فصل

في حين المرأة نفسها بالمهر

اذا تزوجت المرأة ولها مهر معلوم كان لها ان تحبس نفسها لاستيفاء المهر فان
 كان في موضع يجعل البعض ويترك الباقي في الدمة الى وقت الطلاق
 او الموت كما هو عرف ديارنا كان لها ان تحبس نفسها لاستيفاء المهر
 وهو الذي يقال بالفارسية دشت بيمان وليس لها ان تطالبه بكل المهر
 فان بينوا وذر المهر فجعل ذلك وان لم يبينوا شيئا ينظر الى المرأة
 والى المهر المذكور في العقد انه لم يكن المهر المثل هذه المرأة من مثل
 هذا المهر فجعل ذلك مجلا ولا تقدر بالربع ولا بالحبس وانما ينظر الى المتعار
 لان الثابت عرفا كالثابت شرطا وان شرطوا في العقد لتقبيل
 كل المهر بجعل الكل مجلا وتترك العرف فان كان البعض مجلا
 واداه كان له ان يدخل بها لان الدخول بعد اداء المهر مشروط عرفا
 معتبرا بالوكان مشروطا ايضا ولو كان كل المهر موحلا بشرط الدخول
 قبل ادائه كان له ان يدخل بها قال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما
 فان لم يدخل بها حتى حل الاجل كان له ان يدخل بها قبل اعطاء المهر ولو

لا بأس اذا سلم النكاح قبل
 التسليم له ان تنفخها طلاقا ولو كان
 ما لو كان حال الصغير وسلم نظر
 المهر بانه لا يرد

كذا اخبار ابو الليث عليه
 السلام

وكذا لو كان الصغير بماله
 والعنف اطلاقا متى تزوجت
 وكذا لو اطلقته منه معلوم بعد العقد

الزوج اذا اراد ان ينفق على امرأته لا يجزى الا من الصدر التمسد ولو كتب خط المهر ما به دينار والعقد بالدرهم كذا الدرهم
والاحكام الذوات بالخط قال رضي الله عنه ما يؤبله منه وسننه اما القاضي فيجوز على الذوات لا اذا علم ان العقد بالدرهم كذا الدرهم

زوج امرأته بمهر معجل كان لها ان تخرج في حوائجها بغير اذن الزوج ما لم ينعض مهرها
ولو كان البعض معجلا لم ينعض مهرها كان لها ان تخرج قبل اداء المعجل وبعد
اذا المعجل ليس لها ان تخرج الا باذن الزوج صغير روجت فذهبت الى
زوجها قبل قبض الصداق كان لمن له حق امساها قبل النكاح ان يريدها
الى منزله وينعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض
لان منع النفس بالصداق حق المراء ولا يبطل ذلك بابطال الصغير وكذا
الرجل اذا روجت ابنته اخيه وهي صغيره وسلمها الى الزوج قبل قبض
الصداق كان له ان يمنعها من الزوج لان الم لا يملك تسليمها الى الزوج قبل
قبض الصداق ولم يصح تسليمه اذا اراد الرجل ان ينقل المرأة من بلد الى بلد
بغير اذنها ان كان ذلك قبل ان ينفق المهر لا يملك وله ذلك بعد ان ينفق المهر
في ظاهرها رواه وقال ابو القاسم الصغار رحمه الله لا يملك بعلها من بلدي
بلدان او فاهامها وبها اخذ الفقهاء ابو الليث لان الزمان قد
فسد يخاف عليها من الضرب في الغربة ما لا يخاف عليها في عشيرتها
وله ان يخرجها من مصر الى القرية ومن القرية الى مصر ومن القرية
الى القرية لان النقل الى ما دون السفر لا يعد غربة ويكوب
ذلك بمنزله النقل من محلة الى محلة ان محلة رجل زوج ابنته الصغير
كان له ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه بالفقه اذا كانت لا
تطبق الرجال ولا تختم الجاه لان الفقه جزا الاحتباس حتى الزوج
والصغير التي هذه حالها لم تكن مجبوسه حتى الزوج اما المهر بدل
البضع وقد ملك بضعها وطالب به امرأته روجت ابنتها الصغير
وقبضت مهرها ثم ادركت الصغير وطالب المهر من الزوج فان

مهر المهر لا يجزى الا من الصدر التمسد ولو كتب خط المهر ما به دينار والعقد بالدرهم كذا الدرهم
والاحكام الذوات بالخط قال رضي الله عنه ما يؤبله منه وسننه اما القاضي فيجوز على الذوات لا اذا علم ان العقد بالدرهم كذا الدرهم

الامر اذا علم
السنة العاشر
في سنة الفيت والسنين
الزوج اذا اراد ان ينفق
على امرأته لا يجزى الا من
الصدر التمسد ولو كتب
خط المهر ما به دينار
والعقد بالدرهم كذا
الدرهم

لو اشرك الصغير في المهر
والقسوة وسد المهر من ماله
يوجب على المهر ان لم يشرط
هذا في المهر وسد المهر اذا لم
يكن للمهر من ماله اذا كان
عليه وسد المهر من ماله
م قال بعد ذلك اذا دعت
بمن وسد المهر على المهر ولو
كانت الامان يكون مهرها
المهر لا اذا روجت امرأته

كانت الام وصية لم يكن لها ان تطالب المهر من الزوج لانه يري يدفع المهر الى الام
وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم الزوج يرجع بذلك
على الام لان الام لم تكن وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها
فكان الدفع اليها كالدفع الى اجني وهذا الجواب مما سوى الاب والجيد
اب الاب والقاضي لان عزه هو لا لا يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك
قبض صداقها وان كان عاقدا يحكم الولاية والوكالة رجل زوج ابنته
وهي بكر او صغيره وطلب مهرها من الزوج كان له ذلك اذا كان
للاب ان يخاصم الزوج في المهر والفقه ولا يستلزم احضار المرأة
عندنا ولو وهب الزوج لها هبة او بعث اليها هبة لم يكن قبض
الاب قبضا لها وكان الزوج ان اخذ ذلك من الاب وان كانت المرأة
بالغة ثيبا او كانت بكرا وكان الزوج جاحدا لم يكن للاب ان يخاصم
الزوج الا بوكا لقها فان قال الزوج دخلت بها فليس لك ان اخذ
الصداق الا بوكا لقها وانكر الوكالة وقال الاب لابل هي بكر في منزلي ولا
بينه للزوج وطلب من القاضي خليف الاب على العلم بذلك عن ابني
رحمه الله انه يخلف لان الاب لو اقر بذلك صح اقراره على نفسه
وتنقل خصومته فيخلف وذكر الحنفية رحمه الله في ادب القاضي
انه لا يخلف لانه لا يدعي على الاب شيئا فلا يخلف الاب كالموكل
مقبض الدين اذا قال له العزيم ان الموكل قد ابراني عن الدين
او قد اوفيته واراد ان يخلف الموكل ليس له ذلك فان قال الزوج
انه ياخذ الصداق ولا يسلم البنت فان تضاد فان البنت صغيره

لو قال الزوج دخلت بها
او لم يشر على لاني لم امكنه حتى
اصغر المهر بالوكل والعلو حتى
لست كالزوج وانما جليل كالزوج
عقبت ما كذا المهر والعقد والعدو
طلعتا على كلوه لانك من مراحتهما

في ادب القاضي
في سنة الفيت والسنين
الزوج اذا اراد ان ينفق
على امرأته لا يجزى الا من
الصدر التمسد ولو كتب
خط المهر ما به دينار
والعقد بالدرهم كذا
الدرهم

لا يحتمل الخلع امر الزوج بدفع الصداق الي الاب ولا ينفقت الي كلام الزوج ان
قال الاب هي ديني ولا اعرف مكانها ولا اقدر على تسليمها ومع ذلك اخذ
الصداق من الزوج ليس له ذلك وان قال الاب هي ديني في منزلي انا اخذ
الصداق واجمدها به والزوج يطلب تسليم المرأة قال القاضي بامير
الزوج بتسليم الصداق الي الاب لان العادة جرت سجيلا الصداق
وتأخير تسليم المرأة والاب عرقا كالمات شرط الا انه ياخذ من
الاب كفيلا بالمهر حتى لو سلم اليه برى الكفيل وان عجز عن تسليم البنت يتول
الزوج الي حقه ياخذ المال من الكفيل لا الاب اذا كان عاجزا عن
تسليم البنت لا يكون له حق قبض الصداق اذا كانت جيرة وان كانت
الحضومة بين الاب والزوج في مصر والمرأة في مصر اخذ ان عقد النكاح
معه او كان عقد النكاح في مصر الذي اختصام اسقلت المرأة الي مصر
اخرى ان كانت الحضومة بينهما في الكوفة والمرأة بالبصرة فقال الاب
انا اخذ الصداق هنا واسلمها اليه بالبصرة فان القاضي بامر الزوج
بدفع الصداق الي الاب ثم يذهب الي البصرة فيأخذها منه ولا يجب
على الاب حمل المرأة الي زوجها رحل زوج كرهه بالبلغة برضاها
بمهر مسمى ثم اخذ بالمسمى صنيعه فاجبرت بذلك وادت اخذ الصنعة
قالوا ان كان في موضع تعارفا اخذ الصنعة بالمهر لم يصح ردها لانه
لما كان متعارفا كان ذلك قبض المهر والاب يملك قبض صداق البروان لم
كن متعارفا لا يجوز اخذ الصنعة عليها لانه شري الصنعة بما لها
والاب لا يملك الشرا على البالغة وفي بلادنا اخذ الصنعة متعارفا
في الراسين في مصر واخذ السود مكان البيض وعلى العكس

المست

والحمد لله رب العالمين
والسنة ثمان مائة وثمانين
اذا كانت مصر او كسروا
كان الاول مولا للمهر
السنة ثمان مائة وثمانين

بمنزله

بمنزله اخذ الصنعة لاميك اذا لم يمتعارفا وفي الانراك اخذ الدواب بالمسمى
متعارفا كاخذ الصنعة في الراسين هذا اذا كانت بالغة فان كانت
صغيرة فيأخذ الاب بالمسمى صنيعه باصناف فتمتلك ان لم يكن ذلك متعارفا
في ذلك الموضع لا يجوز فعل الاب عليها لانه لا يملك الشرا عليها ماضيا
القيمة وان كان ذلك متعارفا في ذلك الموضع جاز ويكون ذلك بمنزله
قبض المسمى رحل قبض صداق اجته ثم ادعى انه رد على الزوج وصدقه
الزوج ولدته الابنة قالوا ان كانت جيرة لا يصدق الاب الابنة لانه
يملك قبض صداق البراءة يرى الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه وان
كانت ثيبا كان القول قول الاب لانه لا يملك قبض صداق الثيب فاذا دفع
الزوج اليه كان امانة في يده والمودع اذا ادعى رد المودعة كان
القول قوله رحل زوج ابنته الصغيرة فادركت وقد دخل بها
الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت الي ابنيك حال
صغرل وصدقه الاب لا يصح اقرار الاب عليها لانه لا يملك قبض الصداق
في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به ولها ان تأخذ المهر من زوجها
ولا يرجع الزوج بذلك على الاب لان الزوج اقر بقبض الاب في وقت
كان للاب ولاية القبض فلا يرجع عليه كالموكيل بقبض الدين اذا اقر
بقبض الدين وصدقه المديون وكذا الطالب ولو كان الاب
حين اخذ المهر من زوجها قال اخذ منك على ان ابنيك من ابنتي
والمسئلة تخالها كان للمرأة ان تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج
بذلك على الاب كالموكيل بقبض الدين اذا قال للمديون اخذ منك
على ان ابنيك من فلان صاحب الدين ثم انكر الطالب الوكالة

في المسمى الاب اذا جاز
بمهر المسمى ابنته
والمسئلة تخالها
كانت ابنته
بمهر المسمى
بمهر المسمى
بمهر المسمى

واخذ المال من المديون كان المديون ان يرجع بذلك على الوكيل امره سلمت نفسها
الى زوجها قبل استيفاء المهر ثم منعت نفسها لاستيفاء المهر كان لها ذلك
في قول ابى حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله عليها ليس
لها ان تمنعه من الوطى فاستثبت الروايات عنها في الامتناع عن المسافرة
وعلى قول ابى القاسم الصفا رحمه الله لما ان تمنع عن المسافرة وان استوفت
مهرها وقد ذكرنا امرأة ماتت وقال الزوج وهبت مهرها مني في صحبتها
وقالت الورثة وهبت في مرضها الذي ماتت فيه قال بعض مشايخنا القول
قول الزوج وذكر في وصايا الجامع الصغير ما يدل على ان يكون القول
قول الورثة لا هم الا وسقوط الدين ولا الهبة حادث فحال الى اقرب الاوقات
امرأة طالبت زوجها بمهرها فقال الزوج من اوفيتها ومن قال ادتي الي
ابيه قالوا لا يكون متافضا لان الاداء الى الاب وهو يقبض للبنت بمسزله
الاداء اليها امرأة اوتت ابها مدركه وهبت مهرها من زوجها قالوا ينظر
الى قدرها فان كان قد هاق المدركات صح اقرارها حتى لو قالت بعد ذلك
ما كنت مدركه لم يقبل قولها وان لم يكن قد هاق المدركات لا يصح اقرارها
قال ابن مولا نا رضي الله عنه وينبغي للقاضي ان يختاطب في ذلك
وسيا لها من سببها ويقول لها بماذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقربا لبايع
ان القاضي يبي له عن وجهه ويختاطب في ذلك رجل استرى لامرأته
متاعا ودفع اليها ايضا دراهم حتى اشترت متاعا ثم اختلفا فقال
الزوج هو من المهر وقالت المرأة هديه ذكر في الكتاب ان القول قول
الزوج الا في الطعام الذي يوكل وفسدوا ذلك وقالوا ان كان
مرا اودقها او غسلها او شيئا يبقى كان القول فيه قول الزوج وان كان

مثل

مثل اللحم والخبر والشي الذي لا يبقى لا يقبل فيه قول الزوج وقال ابو القاسم الصفا
رحمهم الله كل متاع لا يجب على الزوج شراؤه لها كان القول فيه قول الزوج
ايه من المهر وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار ومتاع الليل لا يقبل
فيه قول الزوج فقبل له الخف والملا قال ليس على الزوج ان يئتي لها امر
الخروج وقال القفيته ابو الليث قول ابى القاسم حسن وبه نقول رجل
بعث الى امرأته متاعا وبعث ابوا المرأة الى الزوج متاعا ايضا ثم قال الزوج الذي
بعثته كان صداقا كان القول فيه قول الزوج مع يمينه فان حلف ان كان
المتاع قائما كان للمرأة ان ترد المتاع لا تقام بر من يكونه مهرًا ورجع على الزوج
بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكا ان كان شيئا مثليا ردت على الزوج
مثل ذلك وان لم يكن مثليا لارجع على الزوج بما بقي من المهر واما الذي بعث
ابو المرأة ان كان هالكا لارجع على الزوج بشي وان كان قائما وكان الاب
بعث ذلك من مال نفسه يسترد من الزوج لانه هبه لغيره في الرحم
المحرم فكان له ان يرجع وان بعث الاب ذلك من مال الابنه المبالغة برضا
فلا رجوع فيه لانه هبه من المرأة واحدا الزوجين اذا وهبت من الآخر لا يرجع
بحل الزوج امرأته وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة لذلك عوضا وزفت
اليه ثم فارقتها فقال الزوج كنت بعثت ذلك عارية واراد ان يسترد
وارادت المرأة استردا العوض ايضا قالوا القول قول الزوج في متاعه
لانه انكر التملك والمرأة ان تسترد ما بعثت لانيها تزعم انها بعثت
عوضا للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن عوضا فكان لكل واحد منهما
ان يسترد متاعه قال ابو الاسكاف رحمه الله ان صرحت
حين بعثت ابها عوضا فكذلك وان لم تصرح بذلك لهما حشيت ونوت

ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها رجل خطب ابنه رجل
 فقال ابو البنف بلى ان كنت تنقد المهر الى سعة اشهر او الى سنة ازوجها
 منك ثم الرجل بعد ذلك بعث بهذا الى بنت الاب ولهم يقدر على ان ينقد
 المهر فلم يزوج منه هل له ان يسترد ما بعث قالوا ما بعث المهر وهو قائم او
 هالك يسترد وكذلك كل ما بعث هديه وهو قائم فاما الهالك والمستهلك
 فلا شيء له في ذلك **امرأة لها ما لبيك** قلت لزوجهما انفق عليهم من
 مهري ففعل فقالت لا احسب من مهري لانك استخدتهم قال
 ابو القاسم الجني ما انفق عليهم بالمعروف فكون من المهر **رجل زوج ابنته**
 وسلمها الى زوجها ثم قال كان الجهار عارية اختلفوا فيه قال
 بعضهم القول قول الاب لان التملك يستفاد من حتمته فاذا انكر التملك
 كان القول قوله وقال بعضهم لا يقبل قوله الابينة لان الجهار غالبا يكون
 ملك المرأة فاذا انكر ذلك كان مكرنا باظهاره **مولانا رضي الله عنه**
 وينبغي ان يكون الجواب على التفضيل ان كان الابن الاشرف والكرام لا
 يقبل قوله انه عارية وان كان الاب من لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل
 قوله فان اراد الاب ان يكون له ولاية الاسترداد شهدت عند
 بعث الجهار انه عارية او جعل للجهار نصيبه وحب في ذلك اقرار
 البنت انه عارية في يد ما ويشهد على ذلك قالوا تمام الاحتياط في ذلك
 ان يشتري الاب جميع ما في النسخة من البنت بمن معلوم ثم انفا يري الا
 عن المن ان كانت بالغة لاحتمال ان الاب كان اشترى لها بعض ذلك
 في معترها وكان لا حوط ما قلنا **رجل خطب امرأة وهي سكن في**
 بيت اختها وزوج اختها لا يرعى جناح هذا الرجل الا ان يدفع اليه

دراهم

دراهم يدفع الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان للزوج ان يسترد ما دفع اليه
 لانه رشوة **امرأة في عهد العتق** اليها رجل قال انا انفق عليك مائة
 درهم في اعدة فائمة يرجع عليها بما انفق لانه انفق عليها بشرط فاسيد
 وان انفق عليها من غير شرط لم يكن علم انه انفق عليها ليتزوجها اختلفوا في ذلك
 قال بعضهم يرجع عليها بما انفق لانه اذا علم ذلك كان بمنزله
 الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه انفق على قصد التزوج لا على شرط
 المتزوج قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم
 يتزوجها لاستبق عليها كان ذلك بمنزله الشرط والمستقرض اذا اهدى
 للمستقرض شيئا لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا
 القاضي لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا
 لا يهدي اليه ويكون ذلك بمنزله الشرط وان لم يكن مشروطا فقط **امرأة**
ادعت بعد وفاة زوجها ان لها عليه الف درهم من المهر قبل
 قولها الى تمام مهر مثلها في قول الى حصة رضي الله عنه لان عنده يحكم بمهر
 المثل **امرأة ماتت فاحتذت امها ما ثما وبعث الزوج الى امر**
المرأة بقرة فذبحت البقرة وانفقته في ايام المات ثم اراد الزوج
 ان يرجع بقيمة البقرة قالوا ان انفق انه بعث اليها لتدفع وتطعم
 من اجتماع عندها في المات ولم يذكر القيمة لا يرجع لانها استعملت
 وانفق من غير شرط الرجوع وان انفق انه بعث اليها وذلك
 القيمة كان له ان يرجع عليها لانها انفق بما شرط عليها الرجوع لان
 القيمة لا تذكر في الهدايا اما تذكر لسترجع وكان ذكر القيمة بمنزله
 شرط الرجوع وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول

شرط ان يزوجه نفس
 متى اذا انقضت عتقك وصيت
 فاسو عليها العتق
 هذا اذا دفع الدراهم
 اليها لم يرد على نفسها اما اذا
 اهدى له شيئا لا يرجع عليها بشي
 حتى انفق له رجل اخر حتى عتق
 احلف المات كذا وكذا ثم ان
 اهدى له شيئا لا يرجع عليه
 لا يرد على نفسه ان تزوجه
 ام لا او اعلم ان بعد المهر
 لان لا انما وطهر الدين قال لا يرجع
 بالعتق لان الماتع الماتع عتقا

هذا اذا دفع الدراهم
 اليها لم يرد على نفسها اما اذا
 اهدى له شيئا لا يرجع عليها بشي
 حتى انفق له رجل اخر حتى عتق
 احلف المات كذا وكذا ثم ان
 اهدى له شيئا لا يرجع عليه
 لا يرد على نفسه ان تزوجه
 ام لا او اعلم ان بعد المهر
 لان لا انما وطهر الدين قال لا يرجع
 بالعتق لان الماتع الماتع عتقا

فصل
في تكملة المهر

ف

[illegible]

فعل واحد فاذا كان اوله او اخره حلالا لا يجب الحد ولا المهر الا اذا خرج ثم ادخل
 بعد الطلاق اما اذا فعل ذلك ونكح علق بعد الطلاق حتى انزل فلا
 مهر عليه وعن ابي يوسف رحمه الله وهو قول زفر رحمه الله بحب المهر وان
 لم يخرج لم يدخل بعد الطلاق وعلى هذا الخلاف لو كان الطلاق رجعا على قول
 محمد رحمه الله واحدا رواه ابن عباس عن ابي يوسف رحمه الله لا يصير من اجعا
 وفي رواية اخرى وهو قول زفر رحمه الله يصير من اجعا وعلى هذا ايضا اذا
 قال لامنه بعد التقا الختانين انت حرة ثم اتى جماعة لا فقر عليه
 في قول محمد رحمه الله الا اذا خرج بعد العتق ثم ادخل **اخوان**
تزوج احدهما امرأته والاخر امرأته وادخلت كل واحدة منهما على زوجها فوطئها
 قال ابو يوسف رحمه الله بانت من كل واحدة منهما امرأته وعلى كل واحدة منهما الامانة
 نصف مهرها وعليه للتي وطئها عقربها وليس لاحدهما ان يتزوج امرأته
 بعد ذلك لان امرأته كل واحدة منهما صارت حراما بوطئ الموطوءة ولزوج الامر
 ان يتزوج البنت التي وطئها لانه لربطها بها وليس لزوج البنت ان يتزوج
 الامر لانها حرمت عليه بنكاح البنت وكذا لو لم يكن بين الزوجين
 قرابة **رجل وابية تزوجا اجنبتين** فادخلت كل واحدة منهما على
 زوج صاحبتهما فوطئها كان على كل واحدة منهما عقرب التي وطئها لانه وطئ
 عن شبهة وليس على كل واحدة منهما مهر امرأته لانها بانت قبل الدخول
 بفعل من قبلها وهي مطاوعتهما **رجل** تزوج امرأته وابنة ابنتها
 فادخلت كل واحدة منهما على زوج الاخرى فوطئها كان على الواطئ الاول
 نصف مهر امرأته لانها بانت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبل
 الزوج وعليه جميع مهر الموطوءة ولا شيء على الواطئ الاخر لامرأته لان

امرأة

امرأته بانت منه قبل الدخول بوطئ الاول بمطاوعتهما وان كان الوطئ منهما معا فلا شيء
 على واحد منهما لامرأته **رجل** قال لامرأته قبل الدخول انت طالق حين اخذوك
 او قال ادخلوك بك فانت طالق فحلا بها وجامعها كان عليه مهر ونصف
 مهر نصف مهر الخلوه لان المهر انما تأكد بالخلوة اذا وجد فيها مدة بقدر
 على وطئها ولم يوجد ههنا وان لم يدخل بها كان عليه نصف مهر

فصل في الخلوة

المهر تايك دثلاث بالوطئ وموت احد الزوجين وبالخلوة الصحيحة
 والخلوة الصحيحة ان يجتمع في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطئ
 حيا او شرعا او طبعيا اذ اخلا بامرأته واحدهما مريض لا يقدر على الجماع
 او محرم بفرض او نفل او في صوم ورض او صلوة ورض لا يقع الخلوة وفي صوم القضاء
 والمذروا الحقة روايتان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع
 لا يمنع الخلوة في طاهر الرواية وقيل بانه يمنع بعد الزوال وصلوة التطوع لا
 لا يمنع الخلوة والحض والنفس يمنع للخلوة لانه يمنع شرعا وطبعيا
 ولو كان معهما نائم او اعشى لا يصح الخلوة وقيل عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما
 النائم لا يمنع الخلوة ولو كان معهما صغير لا يعقل او معي عليه لا يمنع الخلوة
 وعن ابي يوسف رحمه الله المغني عليه والمجنون يمنع للخلوة وان كان معهما
 صغير يعقل بان امكته ان يعبر ما يكون بينهما لا يقع للخلوة ولو كان معهما اضم
 او احرس لا يقع للخلوة وان كان معهما جارية احدهما وامرأة له اخرى
 كان محمد رحمه الله يقول او لا جارية الرجل لا يمنع للخلوة لان له ان يجامعها
 لخصه جاريته وامرأة له اخرى ثم رجع وقال جارية احدهما تمنع وهو

في الخلوة وحرمه نكاح اجنبها واربع
 سواها واما على الحكومة ما ذكره
 في الامام لا يخرج الا اذا كان في الحرم
 البنت عليه عدم الخلوة بالام احسن
 الروايات

ان يزوج ما عدا ما لا يملك
 لا يملك له ان يزوج ما عدا ما لا يملك

في الخلوة ولو كان معهما نائم في النهار
 لا يمنع للخلوة وان كان معهما نائم في النهار

في الامام في النكاح لا يكون خلوة
 ولا يملك له ان يزوج ما عدا ما لا يملك

وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمته الله عليهما وعلى هذا ذكره الوطى لخصه
 امرأة له أخرى ولو كان معها كلب أحدهما حكى عن الشيخ الإمام سمش الائمة
 الخواص رحمه الله انه قال كلب المرأة يمنع لانه لا يحمل ان يكون سيدته
 مستفرسه وعسى يعقره بخلاف كلب الرجل ولا تصح الخلوة في المسجد والحمام
 وقيل في الليل تصح الخلوة في المسجد كما في الحمام ولا تصح الخلوة في الطريق الجاده
 فان حملها الى الرستاق الى فرسخ او فرسخين وعدل بها عن الطريق كان خلوة
 في الطاهر ولو ادخل على الرجل امراته ولم يعرفها او دخل الرجل على امراته
 فكلت ساعه ثم خرج ولم يعرفها اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا
 يكون خلوه وليدق انه لم يعرفها ولا تصح الخلوة في صحرا ليس بقربهما احد
 اذا لم يمانعوا انسان ولذا لو خلا على سطح ليس بجوابه ستر وكان الستر
 رقفا او قفرا حيث لو قام انسان فيقع بصره عليهما لا تصح الخلوة اذا خافا
 اطلاع الغير عليهما فان امان عن ذلك صحت الخلوة ولو خلاهما في محل عليهما
 فيه مضروبه ليلا او نهارا ان امكنه الوطى صحت الخلوة ولو خلاهما في بيت
 غير مستقف او في درم صحت الخلوة في الطاهر وكذا لو خلاهما في حنة
 في مكان صحت الخلوة كما في المحل **ولو نزل في طريق الحج في غير حنيفة**
وخلاب لا تصح الخلوة وفي البيوتات الثلاثة او الاربعه واحد بعد واحد اذا
 خلا بامرأته في البيت القصى ان كانت الابواب مفتوحة من اراد ان يدخل
 عليهما يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوة وكذا لو خلاهما في بيت من دار
 وللبيت باب مفتوح في الدار اذا اراد ان يدخل عليهما غيرها من المحارم
 او الاجانب يدخل لا تصح الخلوة ولو اجتمع مع امراته على رواق والناس
 يعقود في سفل الخان لو بطروا اليهما يقع نظرم عليهما لا تصح الخلوة من غير

ولو كان معها كلب مستفرس
 واذا لم يكن مستفورا ما يستعمل
 للفرس ذكره في الكلب المستفرس
 وهو المستفرس المستفرد
 المستفرد المستفرد المستفرد
 المستفرد المستفرد المستفرد

اما اذا عرفها
 ما يحكم المهر اذا لم يعرفها
 ما يحكم المهر اذا لم يعرفها
 ما يحكم المهر اذا لم يعرفها

واذا لم يدخل عليهما احد الا انه
 يصح الخلوة - خلاصه

حي بامرأته وادخلت عليه في بيته وهو لا يشعر بها فخرجت بعد الصبح فاخبر الزوج
 بذلك فقال لم اشعر بها لم تطلقها وادعت المراه انه علم بذلك كان القول قول
 الزوج انه لم يعلم وان علم الزوج وهو يقدر على وطئها صحت الخلوة وكان عليه
 كل المهر **خلوة العين صحيحه** وكذا خلوة الجيوب في قول أبي حنيفة رضي
 الله عنه والرقيق يمنع الخلوة لانه يمنع الجماع وذكر في طلاق الاصل ان العدة
 حب على الرتقا ولها نصف المهر **ولا تصح خلوة الغلام الذي لا جامع مثله**
ولا الخلوة بصغير لا جامع وفي كل موضع صحت الخلوة لو طلقها لا يكون له
 حق الرجعة وبعد ما صحت الخلوة كان لها كل المهر وان اقرت المراه انه لم
 جامع في طاهر الرواية **الحا** واذا خلا بامرأته بعد ما اسلمت صحت الخلوة
 ولو اسلم الحاذ وامرأته مشركه فلا بها لا تصح الخلوة وفي كل موضع فسدت
 الخلوة مع القدر على الجماع حقيقه فطلقها ان عليها العدة استحسانا وان كان
 عاجزا عن الجماع حقيقه لا يجب العدة اذا قال **ان تزوجت ولامه وخلوت**
بها ففي طالي فتر زوجها وخلا بها كان لها نصف المهر وودكرنا والله اعلم

فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومقاع البيت

اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد رحمته الله
 عليهما حكم مهر المثل فان شهد لاحدهما كان القول قوله مع اليمين على دعوى
 الآخر فان قال الزوج المهر الف وقالت هي الفان ومهر مثلها الف او اقل
 كان القول قوله مع اليمين بالله ما تزوجها بالقي درهم فان نكل تبنت الزماده
 وان حلف لا تبنت وايها اقام المدينه قضى له وان اقاما جميعا تقضي بينتتها
 وان كان مهر مثلها العين او اكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت

في خلوة البصر الذي لا يرى
 وكان فخره ومن حاشا الزوج
 كان الزنا حلفت المهر من حاشا الزوج
 على الزوجين وان لم يكن يدره المهر
 في معنى النكاح وان لم يكن يدره المهر

بالف فان قلت ثبتت الالف وان حلفت فلها الف بالسنية لاختيار اللفج
فيها والفق لم يهر المثل له لاختيار فيها ان شا ادى من الدراهم وان شا ادى
من الدراهم وايها اوام البينة تقضي بسنيته وان اوام جميعا تقضي بسنية اللفج
وان كان مهر مثلها الف وحسن مائة الفا فان نحل اللفج لزمه الف فان
بطرق السنية وان حلت هي تقضي بالف وان حلفا جميعا تقضي بالف وحسن مائة
الف بطرق السنية وحسن مائة حكم مهر المثل واخير اللفج في الحسن ما به
وايها اوام البينة قبلت بسنيته وان اوام تقضي بالف وحسن مائة الف بطرق
السنية وحسن مائة بطرق مهر المثل وان اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل
الدخول عند ابي حنيفة ومحمد رحمة الله عليهما حكم متعه مثلها فايها شهدت
كان القول قوله مع لمينه على دعوى الاخر وان كان المتعة بينهما لخالفا في جواب
جامع الجبر وفي جواب النكاح والجامع الصغير القول قول اللفج مع لمينه
وقال ابو يوسف رحمه الله القول قول اللفج في الوجوه كلها الا ان يات
بش مستنكر واحلف الناس في المستنكر قال الحسن بن زياد رحمه الله المستنكر
ان يكون مهر مثلها عشرة الاف درهم والرجل يدعي النكاح بعشرة قال
سعد بن معاذ المزوري رحمه الله المستنكر ان يقول الرجل بن زوجته نحن او نحن
وقال بعضهم المستنكر ان يدعي الرجل النكاح بالانكاح مثلها عادة وعليه
الاعتماد وان اختلفا في اصل السنية احدهما يدعي سنية المهر والاخر سنية
القول قول المنكر ويقضي لها مهر المثل وهذا وما اختلف اللفج في
الطلاق في الوجوه سواء وان مات احدهما واختلف الخي وورثه الميت فهذا
وما اختلف اللفج في حيوتها سواء وان ماتا جميعا واختلف ورثتهما
في قدر المستأ قال ابو حنيفة رضي الله عنه القول قول ورثة اللفج قل او

كسر

لش وقول ابو يوسف القول قول ورثة اللفج الا ان ياتوا بش مستنكر وقال محمد رحمه
الله يحكم مهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في اصل السنية
كان القول قول منكر السنية ولا يقضي لها بشي في قول ابي حنيفة رضي الله عنه
ولا يقضي مهر المثل قالوا والعنوى على قولها • ولو تزوجها على عبد بعينه
وهلك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمته كان القول قول اللفج وكذا
لو تزوجها على ثوب بعينه فهلك الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة الثوب
كان القول قول اللفج وكذا لو تزوجها على ابريق فضه او ذهب فهلك قبل
التسليم واختلفا في ورثته كان القول قول اللفج في هذه المسائل وان
تزوجها على ثوب بعينه وقيمته عشرة فغير السعر الى مائة كان لها الثوب
لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوما لعقد ثمانية فازداد السعر وصارت قيمته
عشرة فلها الثوب ودرهمان ولو كانت قيمة الثوب مائة فابقت قيمته
الثوب بعينه الثوب قبل التسليم وصارت خمسة خبز المراه ان شأت
اخذت الثوب ناقصا وان شأت اخذت قيمته يوما لعقد ولو قالت المرأة
تزوجني على عبدك وقال الرجل تزوجتك على امي هذه وهي ام المراه واقام
البينة فالبينة بينه المراه لان بيتها قامت على حق نعمتي وبنيته اللفج قال
علي بن الغير وتعني الامة على اللفج باقراره ولو اقام اللفج البينة انه
تزوجها بالف درهم واقامت المراه البينة انه تزوجها بمائة دينار واقام
ابو المراه وهو عبد للرفج مع ذلك انه تزوج ابنتها على رقيتها والبينة بينه
الاب والام ولضعها جميعا مهرها ويسعى الوالدان للرفج في نصف قيمتها
ولو لم يكن كذلك ولكن اقامت المراه البينة انه تزوجها بمائة دينار واقام
الرفج البينة انه تزوجها بالف درهم فقضى القاضي بين المراه بالنكاح

مائة دينار ثم ان اب المرأة وهو عبد للزوج اقام البينة انه تزوج المرأة على رقبته
فان القاضي يبطل القضا الاول ويقضي بان الاب هو المهر ولو كان الزوج يدعي
انه تزوجها على اسمها وصدقه الاب في ذلك فاقام البينة وادعت المرأة انه
تزوجها على مائة دينار ولم يقيم البينة فتقضى القاضي سنيه الاب والزوج وحل
الاب صداقا واعققه من مالها وجعل ولاه لها ثم اقامت المرأة البينة انه كان
تزوجها بمائة دينار كانت ~~المهر~~ البينة بنيه المرأة ويقضى القاضي لها على الزوج
مائة دينار ويجعل اباها حرا من مال الزوج وابطل الولاء الذي كان قضى به
للمراه لان الاب كان حرا باقرار الزوج قبل ان يقضى القاضي بعقده فاما موصوف
القاضي بالآدابون الحق فلذلك بطل الولاء بنيه المرأة بعد ذلك والله اعلم

فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت

اختلف العلماء في هذه المسئلة على تسعة اقوال قال ابو حنيفة ومحمد رحمته الله عليهما
اذا اختلف الزوجان في متاع موصوع في البيت الذي كانا يسكن فيه حال
قيام النكاح او بعد ما وقعت الفارقة بفعل من الزوج او من المراه فمالكون
للنساء عادة بالدخول والخارج والمغارة والصندوق وما استبه ذلك
فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح
والقبا والمسله والمطقة والفرس ويخوذ ذلك فهو للرجل الا ان يقيم
المراه البينة وما كان للرجال والنساء كالعبد والخادم والشاة والفرس
والستور فهو للرجال الا ان يقيم المراه البينة وقال ابو يوسف رحمه الله
للمراه جهازا مسلما والباقي للرجل وان مات الرجل وبقيت المراه ووقع الاختلا
ق بين المراه ووارث الزوج فاما يكون للنساء عادة ان القول فيه قول الوارث

والباقي

والباقي للمراه وان مات المراه وبقي الرجل فاما يكون للرجل للنساء فالقول في ذلك قول
وارث المراه والباقي وهو المشكل للحنيفة وهو الرجل وقال ابو يوسف ومحمد
رحمة الله عليهما الحكم بعد موت احد ما هو الحكم في حيتهما وان كان
احدهما حرا والاخر مملوكا بحجور ان او ما ذونا او مكاتبان المباع كله للحيدر
منهما ايما كان وقال صاحباه رحمه الله عليهما ان كان المملوك بحجورا فكذلك
وان كان مكاتب او ما ذونا فالجواب فيه بالجواب في الحرين ولو كان احدهما
مسلم والاخر ذوا او ما لو كانا مسلمين سواء ولو كان احدهما صغيرا والاخر
كبيرا او كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات انها سواء وذكر في البعض وقيل
فقال لو كان الزوج بالغاً والمرأة غير بالغه الا انها بلغت مبلغ النكاح وهو
وما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه منها اذا كان البيت الذي
يسكن فيه ملك الزوج او ملك المراه ولو كان غير الزوجية في عيال احد
بان كان الابن في عيال الاب والاب في عيال الولد ويخوذ ذلك كان المتاع
عند الاستبقاء للذي يتحول في قوتهم كذا ذكر في الكيسانيات ونواذر
ابن رستم ولو كان للرجل اربع نسوة توقع الاختلاف في المتاع بينه وبينهن
فان كن في بيت واحد فما يصلح للنساء يكون بينهما وان كانت كل واحدة
في بيت على حدة فما في بيت كل واحدة منهن يكون بينها وبين الزوج على الوجه
الذي ذكرنا في الزوجين لا يشارك بعضهن بعضا في ذلك لانه لا يولد
لواحدة منهن على ما في بيت الاخرى فلا يستحق شيئا من ذلك الا بنيه
ولو اقرت المراه بمتاع ايها اشتريته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها
البينة ولو مات الزوج فقال وارثه للمرأة قد كان والذي طلقك ثلاثا
في الصحة واراد ان اخذ المتاع من المراه لا يقبل قوله الا بنيه ويكون المتاع لها

في قول ان حصة رضى الله عنه لان عنده المشكل للحي منهما يكون القول قولها مع يمينه
 بالله ما تعلم انه طلقها فان تكلمت او اوت كان المشكل للوارث كما لو وصعت
 المحصنة بين الزوجين بعد الطلاق وان كان طلقها في المرض ومات الزوج
 بعد انقضاء الحدة كان المشكل للمراة في قول لو اوت الزوج لا يفسد ما رت
 اجنبية ولم يبق لها يد وان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمراة في قول
 ان حصة رضى الله عنه لا يفسد ما لم تكن اجنبية وكان هذا بمنزلة ما اذا مات
 الزوج قبل الطلاق وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكن فيه كل واحد
 يدعي انه له كان القول قول الزوج فان اقامت المراه اليه او اقام جميعا بعضى
 بينه المراه لا يفسد خارجة معنى ولو كانت الدار في يد رجل وامراه واثبت المراه
 المبينة ان الدار لها وان الرجل عبد لها واثبت الرجل المبينة ان الدار له والمراه
 امراته تزوجها بالف درهم ودفع اليها ولم يرقم المبينة انه حر فانه بعضى بالدار
 والرجل للمراه ولا يباح بينهما لان المراه اقامت المبينة على رقب الرجل والرجل
 لم يرقم المبينة على الحرية فبعضى بالرق واذا قضى بالرق بطلت بينه الرجل
 في الدار والنكاح موقوف وان كان الرجل او الم المبينة انه حر الاصل والمسئلة
 نخالها يقضى بحرية الرجل ونكاح المراه ويقضى بالدار للمراه لانها ما تصدنا
 بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يده والمراه خارجة فيقضى بالدار لها ولو اختلف
 الزوجان في دار في ايديهما كانت الدار للزوج في قول ان حصة رضى الله عنه وان يوسف رحمه
 الله عليهما وان اقاما المبينة بعضى بينه المراه ولو اختلفا في مبيع النساء واما المبينة
 تقضى للزوج ولو اختلفا في هذا المبيع وفي النكاح واثبت المراه المبينة ان
 المبيع لها وان الرجل عبد لها واثبت الرجل المبينة ان المبيع له وانه تزوج المراه
 بالف ونقد لها فانه سعى بالرجل عبد للمراه ويقضى لها بالمبيع ايضا كما

العد

تدث
م

قلنا

الملاذير

قلنا في الدار وان اقام الرجل المبينة انه حر الاصل يقضى له بالحرية والمراه والمبيع
 ايضا لانه في مبيع النساء خصاص الى المبينة وان كان المبيع مشكلا يكون
 للرجال والنساء يقضى بحريته ويقضى له بالمراه ايضا ويقضى بالمبيع للمراه لان
 بينه المراه المشكل اولى لا يفسد خارجة اذا غزلت المراه فظن زوجها ثم اختلفا
 في الغزل قبل العزقة او بعد ها فامسكه على وجوه اما ان اذن لها بالغزل
 او نهاها عن الغزل او لم ياذن لها فان اذن لها بالغزل ان قال اغزليه لي كانت
 الغزل للزوج ولا اجر لها عليه لانه امر بالغزل ولم يذكر لها اجرا كان لها ذلك
 لانه استاجرها لعمل غير مستحق عليها باجر معلوم وان ذكر اجرا مجهولا و
 شرط ان يكون بعض ما يخرج من العمل فتكون في معنى وغير الطمان . ن . ن
 وهو كالودع غزلا الى حائك ليسخه بالنصف وان اختلفا في الاجر فقالت المراه
 غزلت باجر وقال الزوج بغير اجر كان القول قول الزوج مع يمينه لانه
 انكر الاجارة والاجر ولو قال اغزليه لنفسك كانت الغزل لها ولا شيء عليها لانه
 تبرع عليها بالقطن وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك
 لغزليه لي وقالت لابل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج لان
 الاذن يستفاد من حصة فتكون القول قوله مع الميمن ولو قال لها اغزليه
 ولم ترد عليه كان الغزل للزوج لان المظاهر من حاله انه يرضى بالغزل له وان
 نهاها عن الغزل فغزلت كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها
 لا يفسد غزله غصبا ضمن مثل ذلك القطن لزوجها في غضب خطبه فطحنها
 كان الدقيق للغاصب وعليه مثل ذلك الخطه وان اختلفا فقال صاحب القطن
 غزلت باذني وكانت غزلت بغير اذني كان القول صاحب القطن
 لان المراه تدعي ملك القطن وهو ينكره وان حمل قطنا الى مبيته ولم يقل شيئا

قوله

قوله

فغرلته ان كان الرجل يبيع القطن كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لان
 الطاهر من حاله انه كان يستري القطن لاجل البيع وان لم يكن يبيع القطن
 ان كان الزوج يدعي الاذن كان القول قوله لان الطاهر من حاله انه ليجل
 القطن الى بيته لغزل المرأة فكان الاذن ثابتا دلاله كما لو طبخت طعاما من
 اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون للزوج لان الزوج اذا كان يدعي الاذن
 فالمرأة تدعي عليه تملك القطن عليه وهو ينكر وكذا لو اختلفا في الكرايس
 فقال الزوج للمرأة دفعت الى حايك ليسجيه باذني وقالت دفعت بعير
 اذ ذلك كان القول قول الزوج اذا عزلت المرأة قطن زوجها باذنه وكان
 سحان من ذلك الكرايس ويشتران بالتمن امتعة لحاجتهما واخذت
 الكرايس ثياب البيت جميع ذلك وما يستري به للرجل لان المرأة تعمل
 للرجل فكون ذلك للرجل الاشياء اشترى لها ويسمى عند الشرا او علم انه
 استري لها ودفع اليها فكون لها **رجل** كان يدفع الى المرأة ما تحتاج
 له وكان يدفع اليها احيانا من ادرامه ويقول استري بها قطننا واغزلي
 وكانت تستري وتغزل ثم يبيع ويشتري بها امتعة للبيت كانت الاستغنة
 للمرأة لانها استرت من غير توكل الزوج اياها بالاشرا كانت مستريه
 لنفسها والله اعلم بالصواب

فصل في دعوى النكاح
 امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فانه يستخلف بالله ما هي بزواجها
 ان كانت هي زوجة في طالق باين اما الاستخلاف فلان على قول ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله عليهما يستخلف في النكاح والفتوى على قولهما وجمعوا

على انه يستخلف على النكاح بعد الطلاق البائن والموت لاجل المال وانما يستخلف
 على هذا الوجه لانها لو كانت صادقة لاسيطر النكاح بخودها واذا حلف
 بتقوى معطله وقال بعضهم يستخلف على النكاح فان حلف بقول القاضي فرقت
 بينكم **رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين** فانكرت المرأة وتزوجت غيره
 ومات الشهود ليس للزوج ان يستخلف المرأة في قولهم لان الاستخلاف شرع
 لرجل النكاح ولو اوتت المرأة بنكاح الاول لا يبيع او ارها على الزوج الثاني
 ولا يستخلف على خلف الزوج الثاني فان حلف اعطت المحنومه وان نكل
 الزوج الثاني صار مقرا بنكاح الاول فحينئذ يستخلف المرأة فان حلفت
 لا شيء بنكاح الاول وان نكلت بقضي بها للاول **رجل** ان ادعى نكاح امرأة
 فنجرت لها فانيها اقام البينة يقضي له وان اقام البينة وليس هي في يديها
 يبطل البينات لان النكاح حاله الحيوة لا يحتمل الشركة وليس احدهما اولى
 من الاخر وان اقام كل واحد منهما البينة انها لم تكن المرافقة في يد احدهما
 تقضي لها صاحب اليد وكذا لو اقاما البينة وادعى احدهما الدخول وشهد
 شهودا بنكاح والدخول يقضي له فان اقام كل واحد منهما البينة على النكاح
 والدخول لا يقضي لاحدهما وان ادعى النكاح ووقت احدهما وشهد شهوده
 على النكاح والوقت فهو اولى وان وقت احدهما ولم يوقت الاخر الا ان
 المرأة في يد الذي لم يوقت يقضي لذي اليد وهذا لو وقت احدهما ولم يوقت
 الاخر الا ان الذي لم يوقت اقام البينة على النكاح المدخول كان هو اولى
 وان وقتا واحدهما سبق فالسابق اولى على كل حال فان اقاما البينة
 على النكاح ولم يوقتا واقرت هي لاحدهما يقضي للقر له وان اقاما البينة
 والمرأة تقدر لاحدهما اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقضي للقر له لان الاقرار

واذا انكرت ولم تزوج بعد ليس
 للزوج ان يكسرها ويضربها
 ان حلف بغيره وان نكلت بعض
 لها المدعى قال ابو الوليد العوفي على
 قولها

قبل البينة بطل بينه الآخر فلا يقضى الا باقرار بعد البينة وقال بعضهم يقضى
للمقر له لان اقرار المراه لاحدهما بمنزله اليد ولو اقام البينة وهي في يد
احدهما يقضى لصاحب اليد ولو كانت المراه في يد احدهما فشهد شهود
انها امراته او شهدوا انها منكوحه وحلاله وشهود الاخر شهدوا ان
تزوجها اخلقوا فيه قال بعضهم لا يقبل بينه دي اليد انما يترج على بينه
الخارج اذا شهد واعلى السبب اما اذا شهد واعلى هذا الوجه كان هذا
بمنزله الشهادة على مطلق الملك فلا يقبل بينه دي اليد وقال بعضهم يقبل
لان شهادة الشهود انها امراته او منكوحه وحلاله بمنزلة الشهادة
على السبب لان المراه لا تعتبر منكوحه وحلاله الا لسبب معين وهو
النكاح والحكم اذا تعلق بسبب واحد كان ذكر الحكم وذكر السبب سواء
تفلا ف الملك لان الملك ثبت باسباب كثيرة وليس بعضه اولى من البعض
فلاستعين السبب **رجل ادعى نكاح امراته** وهي تحت من هذا اليهود انها
لمراته وقضى القاضي بما تم جا آخر واقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت
الى الثاني لان القضاء طاهرا فلا يطل ما لم يظهر خطأ وسقن وذلك
بان يوقت الثاني وقتا يكون قبل الاول ولو ان رجلين ادعيا نكاح امراه
وقد كان دخل بها لهما وهي في بيت الاخر قال الشيخ الامام ابو محمد بن
الفضل رحمه الله صاحب البيت اولى ولو ادعى زيد وعمرو نكاح امراه
فقال زيد تزوجت زيدا بعد مات عمرو قال ابو يوسف يقضى لزيد
وعليه الفتوى ثم قال ابو يوسف رحمه الله فان سالها القاضي وقال
من زوجك فقالت تزوجت زيدا بعد مات عمرو فان القاضي يقضي
بها عمرو قال اسحق بن ذلك في جواب المنطق وذلك في البيع وكذا لو

قال

رجل ادعى نكاح امراته وهي تحت من هذا اليهود انها
لمراته وقضى القاضي بما تم جا آخر واقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت
الى الثاني لان القضاء طاهرا فلا يطل ما لم يظهر خطأ وسقن وذلك
بان يوقت الثاني وقتا يكون قبل الاول ولو ان رجلين ادعيا نكاح امراه
وقد كان دخل بها لهما وهي في بيت الاخر قال الشيخ الامام ابو محمد بن
الفضل رحمه الله صاحب البيت اولى ولو ادعى زيد وعمرو نكاح امراه
فقال زيد تزوجت زيدا بعد مات عمرو قال ابو يوسف يقضى لزيد
وعليه الفتوى ثم قال ابو يوسف رحمه الله فان سالها القاضي وقال
من زوجك فقالت تزوجت زيدا بعد مات عمرو فان القاضي يقضي
بها عمرو قال اسحق بن ذلك في جواب المنطق وذلك في البيع وكذا لو

قال رجل لاختين فاطمه وخديجة تزوجت فاطمه بعد خديجة قال ابو يوسف
رحمه الله يقضى بكاح فاطمه ولو قالت امراته تزوجت هذا الرجل امس ثم قالت
وتزوجت هذا الرجل الاخر منذ سنة فبني للذي اقرب نكاح امس ولو شهد
الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي تحت قال ابو يوسف رحمه الله اسأل الشهود
باهما بدأت فاقضى له ولو قالت تزوجتهما جميعا هذا امس وهذا منذ سنة
كانت امراته صاحب الاس ولو ان رجلين اقاما جميعا البينة على نكاح امراه
بعد موتها يقضى لهما ميراث روج واحد لان حكم النكاح بعد الموت الميراث
وانه يحتمل الشبهة ولو مات احد المدعين فافترت المراه ان نكاح الميت كان
او لا صح لصدقتها **رجل ادعى على امراته انها امراته** واقام البينة على ذلك
وادعت المراه انها امراته هذا الرجل لرجل اخر واقامت البينة على ذلك والرجل
تتحد قال محمد رحمه الله يقبل بينه الروح المدعى لان الشهود لما شهدوا
عليها بالنكاح فقد شهدوا على اقرارها انها امراته واقارها على نفسها اصل
من بينتها الا ترى ان رجلا لو اقام البينة على رجل انه اشترى منه ثوبه هذا
واقام صاحب الثوب البينة على رجل اخر انه باعه منه وهو يتحد فان البينة
تكون بينه المدعى على صاحب الثوب لما قلنا **ولو كانت المراه حين اقامت
البينة على الرجل** انها امراته ادعاها ذلك الرجل كانت البينة بينه المراه
وذلك كما مر اقام عليها رجلا بالنكاح ولم يوقفا فايها صدقة المراه
فهو زوجها **امرأة قالت لرجل انا امراتك** فقال مجيبا لها انت طالق كان
اقرارا بالنكاح وهي طالق ولو قالت لرجل انا امراتك فقال ما انت لي بزوجه وانت
طالق فليس هذا باقرار بالنكاح عن ابن حنيفة رضي الله عنه **امرأة قالت لرجل**
زوجك نفسي فقال لها فانت طالق يقع الطلاق وان قال انت طالق لا يقع

عائيت موته حل له ان يشهد على موته والصحيح ان الموت بمنزله النكاح وعينه لا يكفي
فيه شهادة الواحد ولو راي رجلا وامراة يسكنان في منزل وينسبط كل
واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الزوجين حل له ان يشهد على نكاحهما ولو
قدم عليه رجل من بلد وانسب له واقام عنده دهر لم يسعه ان يشهد على
نسبه حتى يلقى من اهل تلك البلدة رجلين عذلين ممن يعرفه ويشهد له على نسبه
واذا حمل الشهادة بالشهرة والتسامع فشهد عند القاضي وايضا
جارت شهادته وان فقد فقال اشهد على النكاح او على النسب
لاي سمعت ذلك من قوه لا يضور اجتماعهم على الدرب لا يقبل شهادته
من راي دارا او عينا في يد رجل يتصرف فيه تصرف الملاك ووقع في قلبه
انه ملكه حل له ان يشهد على انه ملكه فان شهد ونسب فقال اشهد
انه له لا يرايه في يده يتصرف فيه تصرف الملاك لا يقبل شهادته
كذا ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله ولم يفصل بين الموت وعينه
وفي بعض الروايات في الموت يقبل شهادته وان فسروا ذاسع الرجل
نكاحا او موتا او نسباً ووقع في قلبه انه حق ثم شهد عنده عدلان
خلاف ما وقع في قلبه لم يسعه ان يشهد بما وقع في قلبه الا ان
يستيقن بكونها وان شهد عنده عدلان خلاف ما وقع في قلبه او لا وسعه
ان يشهد بما وقع في قلبه او لا الا ان يقع في قلبه ان هذا الواحد صادق
فيما يشهد **وان عاين رجل نكاح امرأه** او بيع جارية او قل عدا وقرار
رجل على نفسه بماله ثم شهد عند الشاهد رجلان عدلان ان فلانا طلق
امرأته فلانا حضرتهما او ان مشتري الجارية اعنى الجارية او افر بايع
الجارية قبل البيع انه اعقها او ان امرأة واحدة ارضعت الزوجين

279
وفي معرهما في الجولين ثم ان المرأة انكرت النكاح وانكرت الجارية ملك المشتري لا يبيع
للسا هذان يشهد على نكاح المرأة ولا على بيع الجارية لان الشاهدين لو
شهدا عند المرأة بالطلاق الثلاث وعند الائمة بعقها لا يجوز للمرأة
والائمة ان يدعيه تجامعها فكذا لا يحل للشاهدين ان يشهدا على النكاح والبيع
وان شهد عند الشاهد الذي عاين النكاح وبيع الجارية عدل واحد بالطلاق
الثلاث وعق الجارية لا يحل للشاهدين ان يمتنع عن الشهادة على البيع والنكاح
والله اعلم

فصل في الغيب

نكاح الغيب جائز فان قلت المرأة وقت النكاح انه عين لا يصل الى النساء لا يكون
لها حق الحضومة كما لو علم المشتري بالغيب وقت البيع وان لم يعلم وقت النكاح
وعلمت بعد ذلك كان لها حق الحضومة ولا يبطل حتمها بتزل الحضومة
وان طال الزمان ما لم ترض بذلك ولذا لو كان الرجل يصل الى غيرها من
النساء والجواري ولا يصل اليها كان لها حق الحضومة واذا خاصمتها الى القاض
فان القاضي يسأل الزوج فان قال قد وصلت اليها في هذا النكاح وانكرت
المرأة ان كانت تثبت ان القول قوله وان قالت انا بكر فالقاضي يريها النساء
والمرأة الواحد حتى والنتان احوط فان قلن هي بكر كان القول قولها
في عدم الوصول اليها وان قلن هي ثيب كان القول قول الزوج وان شهد
العض بالبكارة والعض بالثيبه يريها غيره من وآذ اثبت عدم
الوصول اليها اخله القاضي سنه طلب الرجل التاجيل او لم يطلب
وليشهد على التاجيل وكبت لذلك تارتخا **وكذا لو اقر الزوج انه**

انه لم يصل اليها اجله سنة وتخلوا انه يوجلهما سنة قريه او شمسية فالـ
 الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله لم يذكر محمد رحمه الله هذا
 في الكتاب وروي ان جماعة عنه في النواذر انه يوجله سنة شمسية بالايام
 وهكذا قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي والناظمي رحمه الله عليهما
 رجاء ان يوافقه الفلاح في الايام التي تقع الفاوتين الشمسية والهمرية
 ولا يكون هذا التاجيل الا عند قاضي مصر او مدينه فان اجلته المراه او اجله
 غير القاضي لا يعتبر التاجيل ويحسب على الرجل شهر رمضان وايام حبه
 فان مرض احدهما مرضا شديدا لا يستطيع معه الجماع عن ابى يوسف رحمه
 الله فيه روايتان في رواية يحسب عليه نادون السنة وان كان يوما وفي
 رواية ما اراد على نصف الشهر لا يحسب عليه ويعوض له لذلك عوضا وما
 دون ذلك يحسب وعن محمد رحمه الله لا يحسب الشهر وما دونه يحسب
 وهو اصح الاقوال ولو هربت المراه من زوجها لا يحسب تلك الايام
 على الزوج وان غاب الزوج بح او غيره يحسب عليه ولو حبس الزوج
 فلم يات به المراه لا يحسب على الزوج وهذا لو حبسته المراه بمقرها
 ولم تات به وان اتته الى الجن ومثله كان ليكة الخلوة والجماع يحسب
 عليه وكذا لو حبست المراه حتى وكان الزوج يصل اليها ومثله
 الخلوة والمبيت معها يحسب تلك المدة والافلا وان كانت المراه محرمه
 لحجة الاسلام لا يحسب على الزوج حتى يضرع وان احرمت بعد التاجيل
 لا يحسب على الرجل ويعوض له عن تلك الايام وان كان الزوج مظاهرا
 عنها ان كان قادرا على الاعتاق اجله القاضي سنة وان كان عاجزا
 عن الاعتاق امهله القاضي شهرين للعتاق ثم يوجله وان ظاهر بعد

التاجيل

التاجيل لا يلتفت اليه ويحسب ذلك عليه واذا مضت فوات القاضي او عزل قبل
 ان يحضر القاضي وولي غيره فقدمته الى القاضي الثاني وافانت اليه ان فلانا
 القاضي طن اجله في امرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي الثاني ينفى على
 الاول وان مضت السنة من وقت التاجيل ولم تحاصمه زمانا لا يبطل حتمها
 وان طاوغته في المضاجرة في تلك الايام فان حاصمته الى القاضي ان كانت ثيبا كان
 القول قوله وان اقر الزوج انه لم يصل اليها او قالت المراه ابا بكر فنظر اليها النساء
 وقلن ايها بك خيرها القاضي فان اختارت زوجها او قامت عن مجلسها قبل
 الاختيار او اقامها اعوان القاضي او قام القاضي عن مجلسه بطل حتمها
 كما في خيار المخير فان اختارت الفرقة في مجلسها بامر القاضي بالقيزق ولا تقع
 الفرقة باختيارها فان ابى الزوج ان يفترق يقول القاضي فرقت مينا فليزني
 المهر وعليها العدة **وان طلب من القاضي ان يوجله سنة اخرى لا يجيبه**
 القاضي فان اجلته المراه سنة اخرى كان لها ان ترجع عن الاجل ولا يوجله العين يوجله
 الحنفى سنة وكذا الشيخ الكبير وان قال لا ارجو ان اصل اليها والاعلام
 الذي هو ان اربع عشرة سنة اذا لم يصل الي امراته وله امره اخرى لجامعها او
 لجامع الجارية كان للمرأة ان تحاصمه ويوجله سنة وكذا الحنفى اذا كان يبول من
 مبال الرجال يوجله سنة ولو وجدت المراه زوجها مريضا لا يقدر على الجماع
 لا يوجله بالربيع وان طال المرض والمعنوه اذا تزوج وله امره امرأة فلم يصل
 اليها اجله القاضي سنة لخصه الخضم عنه **وتاجيل العين** لا يكون الا عند
 قاضي مصر او مدينه فلا يعتبر تاجيل المراه ولا تاجيل غيرها رجل يزوج امره
 ولم يصل اليها وورق القاضي بينهما بعد ما مضى الاجل ثم تزوجها مرة اخرى
 لا خيار لها ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم عجز عن الوطي بعد ذلك وصار

مفتون ان في فتح القاموس باب التاجيل

عنينا لم يكن لها حق الحضومة ولو تزوج امراه ووصل اليها ثم وقعت العزفة بينهما
ثم تزوجها بعد ذلك كان لها حق الحضومة ويوجبل كما يوجبل العنين ولو تزوج
امراه ولم يصل اليها وورق القاضى بينهما سبب العنه ثم تزوج هذا الرجل امراه اخرى
تقلم حاله مع المراه الاولى اختلفت الروايات فيه والصحيح ان للناسيه حق
الحضومة لان الانسان قد يعجز عن امراه ولا يعجز عن غيرها ولو وجدت المراه
زوجها محبوبا خيرا القاضى للرجال ولا يوجبل سبه لان الاله المخطوطة لاسيت
فلا يعيد النجس فان كان خلاها فلها كل المهر عند ان حنيفه رضى الله عنه وعليها
العده اذا فارقتا وان كان ذلك قبل الخلوة لها نصف المهر ولا عده عليها وان
فرق القاضى بينهما بعد الخلوة ثم جات بولد الى سنتين ثبت السبب من
ولا يبطل تفريق القاضى **وفي فضل العنين** اذا فرق وهو يدعى الوصول
اليها فجا بولد اقل من سنتين ثبت السبب ويبطل تفريق القاضى وكذا
لو شهد شاهدان بعد تفريق القاضى على اقرار المراه قبل التفريق انه وصل
اليها يبطل تفريق القاضى ولو اقرت بعد التفريق انه كان وصل اليها
لم يصدق على ابطال تفريق القاضى ولو وجدت المراه زوجها محبوبا
وهي رتقا لا خيار لها ولو وجدت زوجها فقامت معه زمانا وهو
يضاجعها كانت على خيارها ولو قالت المراه هو محبوب والزوج سكر
فان كان يعرف حقيقته حاله بالمش من غير نظر مس ورا الثوب ولا كيف
عورته وان كان لا يعرف الا بالنظر امر القاضى امينا ليظهر الى عورته
فيجب نكاحه لان النظر الى العورة يباح عند الضرورة **وجبل**
تزوج امراه وكان ياتيا فمادون الفرج حتى ينزل وتنزل المرأة
ولا يصل اليها في فرجها واقامت معه كذلك زمانا وهي بكر او ثيب ثرخته

الى

الى القاضى اجله القاضى سبه ويفعل ما قلنا روح الاله اذا كان عنينا او محبوبا
كان الخيار الى المولى في ذلك في قول ان حنيفه وزفر رحمة الله عليهما فان رضى المولى لاحق
للأمة وان لم يرض كانت الحضومة اليه كما في العزل وقال ابو يوسف رحمه الله الخيار
الى الاله لا الى المولى كما قال هو في العزل واحلفوا في قول محمد رحمه الله ذكر
بعضهم قوله مع ان يوسف رحمه الله كما في العزل عندهم وبعضهم ذكر قوله ضامع
الى حنيفه رضى الله عنه واذا فرق القاضى في الحب والعنه كان طلاقا باينا

فصل

في الخيارات التي تتعلق بالنكاح

الخيارات انواع منها ما ثبت في جميع المصنفات وهو خيار اجاره عقد القضوي
وعند الشافعي رحمه الله خيار الاجاره لا يتصور لان عقد القضوي
لحملة الفسخ ولا يثبت فيما لا يحمّل الفسخ كالنكاح والطلاق والعاقبة
وهو خيار الشرط اذا شرط المصنف الخيار في النكاح عندنا يصح النكاح ويحل
الشرط وعند الشافعي رحمه الله يبطل النكاح ومنها خيار الروبه لاسيت
في النكاح لاقى المراه ولا في المهر **ومنه** خيار العيب وهو حق الفسخ بسبب
العيب عندنا لاسيت في النكاح فلا رد المراه بعيب ما وقال الشافعي
رحمه الله له ان يرد المراه بعيوب خمسة بالجنون والجدام والبرص والقرن
والرتق له ان يفسخ النكاح ويرد المراه ان رد قبل الدخول يسقط كل المهر
وان كان بعد الدخول كان لها مهر المثل كما هو حكم الفسخ وان وجدت المراه
بزوجها جنونا او حيا او برضا قال ابو حنيفه وابو يوسف رحمه الله
علما ليس لها حق العزفة وقال محمد رحمه الله لها حق العزفة وان
وجدت المراه بهرعا عيبا لا تزدد في البير وتزد في القاضى لان يكون

المهر مكيلا او موزونا مزد في السير والفاحش وان وجدت زوجها مجبونا او
عتينا لم ين لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة بالامساك بالمعروف والعرف
عنه ولهذا كانت الفتره بسبب الحب والعنة طلاقا واما الخارات التي تنقل
بالنكاح اربعة خيار المحيرة وخيار العتق وخيار الفسخ بعد مالهائه وخيار
البلوغ **اما الاول** اذا قال لامراه اختاري واختاري نفسك تنوي
به الطلاق فقالت اخترت نفسي يقع نطقه بانيه وهذا الخيار لحق بالنكاح
المراه ولا يبطل بسكوتهما بما كانت او ثبلا بل تمتد الى آخر المجلس الا اذا ردت
اوقامت او اعرضت والفتره بهذا الخيار لا يحتاج الى القضاء واما خيار
العتق المنكوحه اذا كانت امه او مدبرة او ام ولد فعقت قبل الدخول
او بعده كان لها حق الفسخ خرا كان الزوج او عبدا عندنا وكذا المكاتبة
الصغيرة او الحرة اذا زوجها المولى برضاها فعقت بالادا او اعقتها
المولى كان لها خيار العتق عندنا وهذا الخيار بمنزلة خيار المحيرة من
حيث انه يحق للمراه ووقوف الفتره فيها لا توقف على القضاء ولا يبطل
بالسكوت بل تمتد الى آخر المجلس الا اذا ابطلت الخيار بلسانها او دلالة
وانما يفرق هذا الخيار بخيار المحيرة من وجه واحد وهو ان الفتره
في خيار العتق لا يكون طلاقا وفي خيار المحيرة يكون طلاقا واما الخيار
بعد مالهائه اذا زوجت المراه نفسها غير هو كان للاولياء من العصبة
حق الفسخ وهذا يقتضي لايمة الا بقضاء القاضي وقبل القضاء النكاح وامر
لجميع احكامه من الطلاق والظهار والتوارث وخيار المولى لا يبطل
سكوته ولا بالاستناع عن المطالبة بالفسخ وان طال الزمان ما لم
يلد ويكون فسخا لطلاقا حتى لو كان قبل الحلو الصحيح يسقط

المهر

المهر وبعد الحلو لا يسقط وعليه نفقة العدة وان اجاز المولى بطل حقه وكذا
اذا اخذ مهرها وان زوجها المولى غير هو ثم وقعت الفتره بينهما ثم زوجت
نفسها من هذا الزوج بغير ولي كان للمولى ان يفرق بينهما ولو زوجها
المولى غير هو فطلقها الزوج طلاقا رجعا ثم راجعها لم يكن لهذا المولى ان
يفرق بينهما ولو طلقها طلاقا بانيا ثم تزوجها بغير اذن ولي كان للمولى
ان يفرق بينهما ورضا المولى بالعقد الاول لا يكون رضا بالعقد الثاني ولو زوجها
احدا للاوليا غير هو لم يكن لهذا المولى ولا لغيره حق الفسخ واما خيار البلوغ
غير الاب والجد اذا زوج الصغير والصغير كان لها خيار البلوغ وان زوجها
القاضي فعن ابي حنيفة رضي الله عنه فيه روايتان قال **الشيخ الامام**
شمس الامية السر حسي رحمه الله الظاهر بثبوت الخيار في نكاح القاضي
وكذا اذا زوج الصغير امها عن ابي حنيفة رضي الله عنه في خيار
البلوغ روايتان والظاهر بثبوته **اما المعنوية** اذا زوجها اخوها
او عمها لم عقلت كان لها الخيار كالصغير اذا بلغت وان زوجها الاب
او الجد لا خيار لها وان زوجها ابها لا رواية فيه عن ابي حنيفة رضي الله
عنه والواشي ان لا يكون لها الخيار كما لو زوجها الاب وعن محمد رحمه الله
ان لها الخيار والمولى اذا زوج امته الصغيره فعقت بطلت كان لها
خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون
لها خيار البلوغ لان المولى يملك الرقة والحسب جميعا وكانت ولايته
فوق ولايته الاب والجد ثم خيار البلوغ يفارق خيار العتق من
وجوه **منها** ان خيار العتق ثبت للامني خاصة وخيار البلوغ ثبت
للكر والامني **ومنها** ان خيار العتق اذا ثبت للبكر لا يبطل بسكوته بل تمتد

الى اخر المجلس وخيار البلوغ يطل بسكوت البكر وخيار البلوغ للثبوت والعلام لا يطل
الا باطال نضا فان قال العلام نفقت النكاح ونوى به الطلاق عن الحصة روى
الله عنه انه يكون طلاقا وان نوى ثلاثا قبلت **ومنه** ان العزقة خيار العتق
ثبت بقولها اخترت نفسي وفي خيار البلوغ لا يقع العزقة ما لم يفرق
القاضي بينهما. وعند تفرق القاضي يسقط حل المهران كانت العزقة قبل الدخول
وان كان بعدا لدخول كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ اذا ثبت للثبوت لا يطل
الا باطال نضا او بالتمل من الزوج او طلب المهر او طلب فرض النفقة
تخلو في خيار العتق وخيار المخيرة فان ذلك يطل بالقيام عن المجلس
ومنه ان في خيار العتق اذا علمت بالنكاح والعتق ولم تعلم بخيار العتق
كان لها الخيار اذا علمت وتعد بالجهل وفي خيار البلوغ اذا علمت بالزوج
والمهر ولم تعلم بالخيار لا تعد بالجهل والفرقة خيار البلوغ لا تكون
طلاقا كالفرقة لخيار العتق وخيار عدم الفاء فان بلغ الثيب في خوف
الليل ولم تقدر على الاستهاد **قال** محمد رحمه الله كارات الدم يقول
اخترت نفسي ونفقت النكاح فاذا اصحت تشهد وتقول رأت الدم السا
واخترت نفسي فقبل له ايسع لها ذلك قال نعم لانها لو اخبرت انفارات
الدم في الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها ويطل خيارها وروى
عنه انها لو قالت عند السجود او عند القاضي نفقت النكاح حين
بلغت يقبل قولها وان وقتت فقالت بلغت اسن واخترت نفسي لا
يقبل قولها ولو قالت لم اعلم بالنكاح الا الان واخترت نفسي قبل
قولها ولو بلغت فقالت الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت
في مكان منقطع عن الناس فبعثت الجارية لتاتي بالسهود تشهدم

لا يطل

لا يطل خيارها الا ان يكون على الفور وينبغي ان يقول في فور البلوغ اخترت نفسي
ونفقت النكاح فاذا قالت ذلك لا يطل حقها بالناخير حتى التمين ولو
ثبت لها خيار البلوغ والشفعة تقول طلبت الحقين ثم تفسر وتبدأ
بالتميز بالاختيار وقبل تطلب الشفعة وتبكي صراخا ملون البكا هذه
الشفعة رد النكاح مع طلب الشفعة على قول من يجعل البكا بهذه
الشفعة رد النكاح والله اعلم بالصواب

باب الرضاع

الرضاع في اثبات حرمة المناكحة بمنزله النسب والضميمة كان الحرمة بالنسب
اذا ثبت في الامهات والبنات تغذي الى الجدات والنوافل فلذا اذا ثبت بالرضاع
تغذي الى اصول المرضعة وروعها واخوتها واخواتها وهذه الحرمة
كاستب في جانب الامهات ثبت في جانب الاب وهو الفحل الذي ينزل لبنها بوطيه
وقال الشافعي رحمه الله الحرمة لا تثبت في جانب الاب والفقهاء يسمون هذه
المسئلة لبن الفحل فعندنا الفحل اب الرضيع وام الفحل جدته واخواته
عماته واولاد الفحل اخوته لا يحل للرضيع ان يتزوج واحدة منهم ولا نكاح
موطوءه الفحل ومنكوحته ولا للفحل نكاح موطوءه المرضع ولا منكوحته
ولو كان للفحل امرأتان جلتا منه وارفعت كل واحدة منهما رضيعا كان
الرضيعان اخوين لابي وان كانت احديهما انثى لا يجوز النكاح بينهما
ولو كانت اثنتين لا يجوز الجمع بينهما في نكاح رجل كالأخوات من
النسب فليل الرضاع ويثروه سواء عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا تثبت
الرضاع باذن جنس رضعات في خمسة اوقات حتى الصغير بكل واحدة

بوجرم

منهم وقال اصحاب الظواهر لابد من ثلاث رضعات وكل يحصل الرضاع بالخص
 من الذي يحصل بالصب والسعوط والوجور ولا يحصل بالاقطار في الاذن والاطيل
 والجائفة والامة ولا بالحفنة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله يحصل
 بالاحقان ووقت الرضاع في قول ابي حنيفة رضي الله عنه مقدار ثلاثين
 شهرا اذا الرضع في هذه المدة ثبت الحرمة فطم على راس الحولين او لم يطم
 ولو ارتضع بعد حولين ونصف لا ثبت الحرمة فطم او لم يطم **وقال**
 ابو يوسف ومحمد والشافعي وقعة مقدار حولين ان ارتضع في الحولين
 ثبت الحرمة فطم او لم يطم وبعد الحولين لا ثبت فطم او لم يطم **وقال**
 زفر رحمه الله وقعة مقدار ثلاث سنين واجمعوا على ان مدة الرضاع في
 استحقاق اجرة الرضاع على الاب مقدار حولين حتى ان المطلقة اذا
 طالبت بعد الحولين باجرة الرضاع فاني الاب ان يعطى لا خبر وخبر
 في الحولين وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنهما اذا فطم الصبي في
 الحولين فمقود الصبي والكفا بالطعام فارضع لا ثبت به حرمة الرضاع
 وفي ظاهر الرواية اذا ارتضع في مدة الرضاع ثبت به الحرمة على كل حال
 اذا مضى الرجل ثدي امراته وشرب لبنها لم يحتزم عليه امراته لما قلت
 انه لا رضاع بعد الفصال **بكر لم تزوج فطنوك لها لبن فارضعت**
صبية صارت اما للصبية وثبت جميع احكام الرضاع بينهما حتى لو تزوجت
 البكر رجلا ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها كان لهذا الزوج ان يتزوج
 الصبية وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان يتزوجها لانها صارت من
 الراتب التي دخل بها وثبت الرضاع بلبن الميت سواء حلب اللبن قبل
 الموت او بعد **وقال** الشافعي لا يثبت الرضاع بلبن حلب بعد الموت

فان اللبن من هذه المرأة
 دون زوجها وكذا اذا تزوج
 امرأة ولم يلد منه فطم نول
 لبن فان اللبن من هذه المرأة
 دون زوجها

لا

كما لا يثبت حرمة المصاهرة بوطي الميتة واذا نزل للرجل لبن فارضع به ميسا لا يثبت به
 حرمة الرضاع لان للرجل ان يتزوج بمروضة ولده واخت ولده من الرضاع
 لان كاح اخت ولده من النسب جائز اذا لم يكن ولد موطوته فان الجارية اذا كانت
 بين رجلين فجأت بولد واحد فاحياه ولل واحد من الشريكين ابنة من امرأة اخرى
 كان لكل واحد من المولين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت اخت ولده من
 النسب ونظائر هاتيه **اذا ارتضع الصبيان من لبن هيمه** لا يثبت به حرمة
 الرضاع بينهما واذا جعل لبن المراه في طعام فاطم صبيان ان يطبخ الطعام بان
 طبخ لبنها ارزا لا يثبت الحرمة بينهما في قوطم جميعا لان اللبن غالبا او مغلوبا
 وان لم يطبخ الطعام باللبن ان كان الطعام غالبا لا يثبت به الحرمة في قولهم
 قيل هذا اذا لم يقطر منه اللبن عند رفع اللقمة وان كان سقاطر **كان**
 ثبت الحرمة والاصح انها لا يثبت وان كان الطعام مغلوبا باللبن لا يثبت
 الحرمة عند ابي حنيفة رضي الله عنه **وقال** صاحب راحة الله عليهما ثبت
 الحرمة كما لو خط لبن الادمي لبن الشاة ولبن الشاة الادمي **عالم** ثبت
 الحرمة ولا الورود خبز في لبنها وتشرب الخبز اللبن اولت سويقا
 بلبنها ان كان يوجد منه طعم اللبن ثبت الحرمة هذا اذا اهل الطعام لعمته
 لعمته فان حسا حسا ثبت الحرمة في قوطم وان خط لبن المرأة بالماء
 وسقى صبيان ان كان اللبن غالبا ثبت الحرمة في قوطم وان كان اللبن مغلوبا
 لا يثبت وكذا الوجه الدوا في لبن المراه ان كان الدوا غالبا لا يثبت الحرمة
 عندنا وان كان مغلوبا باللبن ثبت الحرمة **ثم** محمد رحمه الله فقال
 ان لم يغتير الدوا اللبن ثبت الحرمة وان غتير لا يثبت **وقال** ابو يوسف
 رحمه الله ان غتير طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعا وان غتير احد هادون

الآخر كون رضاعا وقيل على قول الى حصة رضى الله عنه اذا جعل اللبن في دواء و
 خلط بالما لا يثبت الحرمة على كل حال ولو خلط لبن المرأة بلبن امرأة اخرى فاوحد
 صبيا قال ابو يوسف رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رضى الله عنهما الرضاع
 من المرأة فان استويا لم يكن بينهما قال محمد رحمه الله يثبت الرضاع منهما على كل
 حال امرأة لها لبن طلقها زوجها وتزوجت بزوج اخر فجلت من الثاني وارصعت
 صبيا قال ابو حنيفة رضى الله عنه الرضاع من الاول ما لم تلد من الثاني
 فاذا اولدت كان الرضاع من الثاني وعن ابي يوسف رحمه الله روايتان
 في رواية ان عرفت نزول اللبن من الحمل الثاني فالرضاع من الثاني وينقطع
 حكم الاول وفي رواية اذا جلت من الثاني ينقطع حكم الاول وقال
 محمد رحمه الله الرضاع منهما حتى تضع الحمل الثاني **اذا اولدت المرأة من زوج**
ولدا فطلقها الزوج وتزوجت باخر فارصعت بلبن الاول ولذا هي تحت
 الزوج الثاني فان الرضاع يكون من الزوج الاول لان نزول اللبن كان منه
 رجل تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها اللبن فارصعت صبيا كان
 الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يجرم على الصبي اولاد هذا الرجل من غير
 هذه المرأة **رجل زنا بامرأة** فولدت منه فارصعت بهذا اللبن صغيره لا يجوز
 لهذا الزاني ولا لاحد من ابائه واولاده نكاح هذا الصبي وذكر في
 الدعوى رجل قال الملوک هذا ابني من الزانية اشتراه مع امه عتق
 الملوک ولا نصير الجارية امر ولد له **رجل** تزوج امرأة فولدت
 منه ولدا وارصعت ولدها ثم ريس لبها ثم فدر لها لبن بعد ذلك فارصعت
 صبيا كان لهذا الصبي ان يتزوج اولاد هذا الرجل من غير المرضعة
الرضاع الطاري على النكاح بمنزله السابق بانه اذا تزوج صبي فطلقها

وكذا لو لم تلد من الزنا
 ولقنها ارضعت لا يلزم
 الزاني حكم على الزاني كما
 حكم بينهما من النسب

تزوج

الرضاع والطلاق

ثم تزوج امرأة لها لبن فارصعت تلك الصبي حرمت الجيرة على زوجها
 لا بها صارت من امها نسابة **وكذا** الرجل تزوج رضيعه فارصعت
 امه او ابنته او اخته حرمت الرضعة على زوجها **وكذا** لو تزوج
 رضيعتين وارصعتهما امرأة واحدة معا او واحدة بعد واحدة بطل نكاحهما
 لانه صار جامع بين الاخنتين **ولكن** لو ارضعت لصف الصداق يرجع الزوج
 بذلك على المرضعة ان تعذر الفساد عندنا **والقيدان** رضيعهما من غير حاجه
 لها الى الارضاع بان كانت سبعاً به وبقتل قولها انها لم تعذر الفساد وان
 كانت مجنونه وهي امرأة لا يرجع عليها والمجنونة نصف الصداق ان كان قبل
 الدخول **وكذا** لو اخذ الصبي ثدي الجيرة وهي نائمة وارضعه فالتامه بمنزله
 المجنونة **وكذا** لو اخذ رجل لبن الجيرة فاوجر صبيين بغير الزوج لكل واحد
 منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل بذلك اذا تعذر الفساد هو الصحيح
 ولو تزوج ثلاث رضيعيات فجات امرأة وارصعتهم على التقاوت او ارصعت
 ثنتين ثم الثالثة حرمت الاوليان لانه صار جامع بين الاخنتين في نكاح
 وبقيت الثالثة امرأة لا بها صارت اخا للاوليين بعد ما شهد نكاح الاوليين
 وان ارصعت واحدة منهم اولاً ثم الثنتين معا حرمت جميعاً لان الاحتمال
 يستدعي دعة واحدة ولو تزوج صغره وبيته فارصعت الكبيرة الصغيرة
 بانها جميعاً ولا يضر للجيرة ان كان لم يدخل بها لان الفارقة جات من
 قبلها وللصغيرة نصف المهر لانها بانته بفعل الغير ثم يرجع الزوج نصف
 مهر الصغير على الحسن ان تعذر الفساد وان لم تعذر لا يرجع وله ان تزوج
 الصغير بعد ذلك لا بها صارت له ابنة امرأة لم يدخل بها وليس له ان
 يتزوج الجيرة على كل حال لانها امرأته ولو كان دخل بالجيرة

المرأة اذا ارضعت حله
 بعد نكاح الصبي والاولى كراوخل
 اللبن خلق الصبي لا لا يست
 حرمه الرضاع

أما إذا ماتت أمه
فإن ماتت أمه
فإن ماتت أمه
فإن ماتت أمه

أما إذا ماتت أمه
فإن ماتت أمه
فإن ماتت أمه
فإن ماتت أمه

لو قامت عند القاضي ثبت الرضاع فلما إذا قامت عندها إذا أقر الرجل
بأمته أنها اخته من الرضاع ولم يصير على إقراره كان له أن يتزوجها
وإن أصغر لاجل له أن يتزوجها **ولو أقر بعد النكاح بذلك ولم يصير**
على إقراره لا يفرق بينهما وإن أصغر فرق بينهما وكذا لو أقرت المرأة قبل النكاح
ولم يصير على إقرارها كان لها أن تزوج نفسها منه وإن أقرت بذلك ولم
يصير ولم تذب نفسها لئن روجت نفسها منه جاز نكاحها لأن
النكاح قبل الإصرار وقبل الرجوع عن الإقرار بمنزلة الرجوع عن إقرارها
وقد مرّت هذه الجملة في فصل المحرمات فإن قالت المرأة بعد النكاح
كنت أقرت قبل النكاح أنه اختي من الرضاع وقد كنت أنما أقرت به حتى
حين أقرت بذلك فلم يصير النكاح لا يفرق بينهما ومثله لو أقر الزوج بعد
النكاح وقال كنت أقرت قبل النكاح أنها اختي من الرضاع وقالت أنه حتى
قال القاضي يفرق بينهما لأن المرأة لو أقرت بعد النكاح أن الزوج أخوها
من الرضاع وأصرت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما
فكذا إذا أسدت ذلك إلى ما قبل النكاح أما الزوج لو أقر بعد
النكاح وأصر على إقراره فرق بينهما فكذا أسدت إقراره إلى ما قبل
النكاح والله أعلم

فصل في الخطبات

أحق الناس خطبانه الصغير حال قيام النكاح أو بعد الفراق الأم وأن
ماتت الأم أو تزوجت فأم الأم فإن ماتت أو تزوجت فأم الأب فإن
ماتت أو تزوجت فالأخت لأب وأم فإن ماتت أو تزوجت فالأخت

لام

لام فإن ماتت أو تزوجت فأمه الأخت لأب وأم وأن ماتت أو تزوجت فأمه
الأخت لأب وأم لم تحلف الرواية في ترتيب هذه الجملة إنما حلفت الرواية
بعد هذه في الخالة والأخت لأب وفي رواية كتاب النكاح الأخت لأب
أولى من الخالة وفي رواية كتاب الطلاق الخالة أولى وبنات الأخوات
أولى من بنات الأخوة وبنات الأخت لأب وأم وأولادهم أولى من الخالات
وفي قولهم وأحلفت الرواية في بنت الأخت لأب مع الخالة والصحيح
أن الخالة أولى وأولى الخالات الخالة لأب وأم ثم الخالة لأب ثم الخالة
لأب وبنات الأخوة أولى من العات والترتيب في العات على نحو ما قلنا
في الحالات ولا حتى للامة وأم الولد في الحضانه وأهل الدية في الحضانه
بمنزلة أهل الإسلام ولا حتى للمرتدة وإنما يبطل حق الحضانه لهؤلاء
السوة بالتزوج إذا تزوجت باجنبي فإن تزوجت بذي رحم محرّم
من الصغير كالحكم إذا كان زوجها أحد الصغير أو الأم إذا تزوجت بعم الصغير
لا يبطل حقها والنساء أحرى بالحضانه ما لم يستغنى الصغير فإن استغنى ياب
كان ياكل وحك ويشرب وحك ويلبس وحك وفي روايه ويستغنى
وحك فالأب بالغلام أولى والأم بالجارية حتى لحض وعنى محمد رحمه
الله عليه حتى تبلغ حد السهو ومن لا ولد لها من النساء لا يبقى لها حق من النسب

الحضانه بعد الاستغناء في الغلام والجارية وبعد ما استغنى الغلام
وبلغت الجارية فالعصية أولى بقدّم الأب فالأقرب ولا حتى لابن العم
في حضانه الجارية وإذا اختلف الزوجان فادعى الزوج أن الأم تزوج
بزوج آخر وانكرت المرأة كان القول قولها وإن أقرت أنها تزوجت
بزوج آخر لكن ادعت أن ذلك الزوج طلقها وعاد حتمها في الحضانه

شاهد

فان لم يعين الروح كان القول قولها وان عيبت الروح لا يقبل قولها في دعوى
 الطلاق ولو اختلف الزوجان في سن الولد فقالت الام هو ابن سنين
 وانا الحق بمسأله وقال الوالد هو ابن سبع سنين وانا الحق به فان القاضي
 لا خلف احدهما لكن ينظر الى الصبي ان رآه يستغنى عن الولد بان
 كان ياكل وحده ويلبس وحده ويشرب وحده يدفعه الى الاب
 والا فلا لان القاضي لم يعجز عن الوقوف على ما يبطل حق الام وهو الاستغناء
واذا خلع الرجل امرأته وله منها احد عشر سنة ففتمتها الام الى
نفسها وايضا يخرج من بيتها في كل وقت وترك البنت ضابغة كانت
 للاب ان اجد البنت لان للاب ولاية اخذ الجارية اذا بلغت حد
 الشهوة والاعتماد على هذه الرواية لعناد الرمان واذا بلغت احدي
 عشرة سنة ارادت فقد بلغت حد الشهوة في قولهم صغيره لها اب
 معسروعه موسره ارادت العمة ان ترى الولد مما لها مجانا فلا
 يمنع الولد عن الام والام تاتي ذلك وبطالب الاب بالاجر ونفقة الولد
 اختلفوا فيه والصحيح ان يقال للام اما ان يسكن الولد لغير اجر
 واما ان يدفع الى العمة واذا امتنعت الام عن امساك الولد وليس
 لها زوج اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر والعقبة ابو الليث رحمه
 الله عليهما خير الام على امساك الولد وقال مشايخنا رحمه الله عليهم
لا خير امرأه خلعت بالغارسية فقالت اكرم من امشب ابن حبه
راد ارم فجات امرأه اخذت في جعلته في المهد وامسكت الا ان الحافه
 ارضعته قالوا خلعت في مبيها لان امساك الرضيع يكون بالارضاع
 حالة الصغير اذا ثبت ان لبنك الصغير وتغاهد قال الفقيه

استغنى

الزوج

ابو جعفر والعقبة ابو الليث رحمه الله عليهما خير وايضا لا خير لان الام
 لا خير في الصحيح فالخالفه اولى امرأه خرجت من منزلها وترك حبسها في
 المهد فسقط المهد ومات الصبي لاشي عليها لا بها لم تضع ولا تضمن
 كما لو خرجت من منزلها فحاط رار وطرم في البيت لا ضمان عليها اذا بلغت
 الحائض مبلغ النساء ان كانت بركا ان لاخ ان يضمها الى نفسه وان كانت ثيبا
 ليس له ذلك الا اذا لم تكن مامونه على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع رايه
 واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مامونا على نفسه
 فكان له ان يضم وليس عليه نفقة الا ان يتطوع والله اعلم

باب النفقة

الفقه تتعلق بشيئين الزوجية والاحتباس فجب على الرجل نفقة
 امرأته المسلمة والدمية والفقيرة والعينه دخلها او لم يدخل خبره كانت
 المراه او صغيره جامع ملها وان كانت لا جامع لان نفقة لها والمنكوحه
 اذا دانت امه ان يواها المولى بيتا لها النفقة والا فلا وكذا المدبره
 وام الولد والتبويه ان خلى بينها وبين زوجها ولا يسقط بها المولى
 وان يواها المولى يتاثر بداله ان يسقط مع ذلك وان يواها
 ثيبا وكانت تسير الى المولى في اوقات وتخدمه من غير استخدام لا يسقط
 نفقتها والمكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالحرة ولا تحتاج
 الى التبويه **والعبد اذا تزوج باذن مولاه كان عليه نفقة المراه سباع**
 في النفقة من بعد اخري ولا نفقة للمريضه اذا تزوجت الى بيت زوجها
 وان رقت قالوا لها النفقة وعن ابى يوسف رحمه الله انه لا نفقة لها ان كانت

اعلم ان نفقة الغرا فانما تجب
 ما يسار منها الذي رجمه الله تعالى
 والنسب منها الذي رجمه الله تعالى
 او لا يعقل من ذلك
 او ليس
 وما استقر من احوالهم

في البيت الذي فيه زوجها وهو حي
لا يطبق الجماع وان كان في بيت
المرأة الذي فيه زوجها وهو حي
لا يطبق الجماع وان كان في بيت
المرأة الذي فيه زوجها وهو حي

لا يطبق الجماع واذا رقت الى بيت زوجها وهي حية فموتت في بيت الزوج مرضا لا يحتمل
الجماع ان كان في بيتها فانها الفقه لان المرأة لا تسلم عن المرض في عمرها
وان كان لم يدخل بها فموتت مرضا لا يحتمل الجماع لا نفقه لها وان اغنى
عليها انما كثر فهو بمنزلة المرض وان بنى بها في منزلها ثم مرضت مرضا
لا يحتمل الجماع وذهبت الى منزل الزوج وهي مريضة على جاهها كان لها
الخيار ان شا امسكها وعلقتها الفقه وان شاردتها الى منزلها ولا نفقه
عليه وكذا الصغير فالوا انما يجب الفقه على الزوج للمرأة المريضة في بيته
والصغير التي لا تجماع اذا كان يمكن الزوج من الاسراع بها مع ذلك
المرض بوجه ما فان كان لا يمكن لا نفقه لها ولو مرضت المرأة في بيت
زوجها بعد الدخول فانتقلت الى دارها قالوا ان كانت تحال مكانها النقل
الى منزل الزوج لمحفه او نحوها فلم يسقط لا نفقه لها وان كان لا يمكن
نقلها فلها الفقه ويجب على الصغير نفقه امراته الجيرة فان كانا صغيرين
لا يطبقان الجماع لا نفقه لها وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على
الاب نفقه امراته وله ويستدبر الاب عليه ثم يرجع بذلك على الابن اذا
ايسر والفقه الواجب المأكل والملبوس والسكنى اما المأكل
فالذوق والماء والخطب والملح والدهن فان قالت لا اطبخ ولا اخبز قال
في الكتاب لا يجبر على الطبخ والخبز وعلى الزوج ان ياتىها بطعام مرميا او ياتىها
من كمينها عمل الطبخ والخبز فزوج بين المرأة وخادمها خادم المرأة اذا استغنى
عن الطبخ والخبز لا يجب لها الفقه على زوج المرأة لان نفقه الخادم مقابل
بالخدمة فاذا لم تخدم لا يجب وامان نفقه المرأة مقابل بالاحتباس وقد
لحق الزوج فكان لها الفقه وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا

في البيت الذي فيه زوجها وهو حي
لا يطبق الجماع وان كان في بيت
المرأة الذي فيه زوجها وهو حي
لا يطبق الجماع وان كان في بيت
المرأة الذي فيه زوجها وهو حي

في البيت الذي فيه زوجها وهو حي
لا يطبق الجماع وان كان في بيت
المرأة الذي فيه زوجها وهو حي
لا يطبق الجماع وان كان في بيت
المرأة الذي فيه زوجها وهو حي

في البيت الذي فيه زوجها وهو حي
لا يطبق الجماع وان كان في بيت
المرأة الذي فيه زوجها وهو حي
لا يطبق الجماع وان كان في بيت
المرأة الذي فيه زوجها وهو حي

استغنى المرأة عن الطبخ والخبز انما يجب على الزوج ان ياتىها بطعام مرميا اذا كانت
من نبات الاستراف لا تقدم نفسها في اهلها او لم تكن من نبات لكن تعامله لا
تقدر على الطبخ والخبز اما اذا لم يكن كذلك لا يجب على الزوج ان ياتىها بطعام
مرميا ولا تقدم في الفقه عندنا وانما يجب عليه كفايتها بالمعروف
وذلك يختلف باختلاف الاوقات والامان ويجب لها قدر الكفاية من الخبز
فذلك الامان لان الخبز لا يوصل عادة الامداد وما قالوا في ما قبل قوله تعالى
من اوسط ما تطعمون اهليكم ان اعلى ما يطعم الرجل اهله الخبز واللحم واوسط
ما يطعم الرجل اهله الخبز والرب وادنى ما يطعم اهله الخبز واللب
اما الدهن فلا بد منه خصوصا في ديار الحر وهذا كله في عرفهم واما
في عرفنا نفقه المرأة تختلف باختلاف الناس والاقوات ولا تقدر
الفقه بالدرهم وقال الشافعي رحمه الله الفقه تقدر على الموسر مدان
وعلى وسط الحال مد ونصف وعلى المعسر مد واحد وهذا غير صحيح
لان الواجب الكفاية والكفاية تختلف باختلاف الاشخاص والاقوات
واما الملبوس ذكر محمد رحمه الله في الثياب وقد راى ابو عبد رعين
وخمارين وملحفه في جل سته واحلفوا في بعض المنفعة قال بعضهم
هو عطاء الليل تلبس في الليل وذكر رعين وخمارين اراد به صيفيا
وشتويا الصيف ما يكون رقيقا يصلح في زمان الحر والشتوي ما يكون
ثخينا يصلح لدفع البرد ولم يذكر السراويل في الصيف ولا بدله في الشتاء
وهذا في عرفهم واما في ديارنا يجب السراويل وثياب اخر كالجبة والفراس
الذي ينام عليه والحقاف وما يدفع به اذى الحر والبرد في الشتاء درع خرق
وجبة قز وخمار ابرسيم وليريد الحف والمكعب في الفقه لان ذلك

فان تبت الفقه بالدرهم
فان تبت الفقه بالدرهم
فان تبت الفقه بالدرهم

فان تبت الفقه بالدرهم
فان تبت الفقه بالدرهم
فان تبت الفقه بالدرهم

فان تبت الفقه بالدرهم
فان تبت الفقه بالدرهم
فان تبت الفقه بالدرهم

[illegible]

وعدتكم واعدوا اليكم السلام
في كل سنة من هذه السنين
من هذا التاريخ الى تاريخ
الخلاص

على الزوج بما وفّر لها القاضي ما دام حيين وإدامات أحدهما لم يكن لها أن ترجع
في تركه الميت وما سقط المفروضه بموت أحد الزوجين هل يسقط بالطلاق
أخلقوا فيه قال بعضهم لا يسقط وقال القاضي الإمام أبو علي الشافعي
رحمة الله وحديث رواية في السقوط وذكر القاضي أن على قول محمد رحمه الله يسقط
ولا رواه عنه عن أبي يوسف رحمه الله وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله وزاد
الحضاف بسقوط النفقة المفروضه شيئا آخر فقال ^{والأصل أن النفقة لا تسقط} بسقوط الزوج ^{بموت}
وموتها وسقط إذا طلقتها وأبائها ولو وفّر القاضي للمطلعة نفقة
العدة فلم تأخذ حتى انقضت العدة هل يسقط ما سقط بالموت قال
بعضهم لا يسقط وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله إذا فرض القاضي
للزوجة نفقة العدة فلم تستوف حتى مات أحد الزوجين يسقط وكذا
إذا انقضت عدها قبل القبض ^{القاضي إذا فرض للمرأة النفقة فقال}
الزوج استقرضني كل شهر كذا وانفق على نفسك ففعلت ليس لها أن
ترجع على الزوج إلا أن يقول وترجعين بذلك على امرأة طابت إلى
القاضي وقالت أنا فلا نهيت فلان وإن زوجي فلان بن فلان غاب عني
ولم تخلف لي نفقة وطلبت من القاضي أن يفرض لها النفقة هذا على وجهين
أما إن كانت للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالأدهم
والدنانير أو الطعام أو الثياب التي تكون من جنس النسوة والقاضي يعلم أنها
منكوحة للغائب فإن القاضي أمرها أن يسبق على نفسها بالمعروف من ذلك
من غير سرف ولا يغير بعد ما خلفها القاضي بالله ما استوفت النفقة
ولم يكن بينها سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ منها هتلا لأنها
لو ظفرت على مال الزوج بشئ من جنس النفقة كان لها أن تأخذ ذلك سراً

وجها

وجها وإن كره الزوج فكان أمر القاضي إعادتها على استيفاء الحق وإن لم
يكن قضا إلا أنه يأخذ منها هتلا وخلفها نظراً للغائب وإن كان
القاضي لا يعلم نكاحها وليس للغائب مال حاضر فاقامت البينة على النكاح
لا يقبل القاضي بينهما قال الحاکم الشهيد رحمه الله وهذا قول
أبي يوسف رحمه الله الآخر وهو قول محمد رحمه الله وقال شمس الأئمة الحلواني
رحمة الله لا يقبل بینه المراه عندنا بالاتفاق وإنما يقبل عند زفر رحمه
الله قال ورفق أبو يوسف رحمه الله عليه بينما إذا كان للغائب مال حاضر
وبينما إذا لم يكن أن كان له مال حاضر يقبل القاضي بينهما وإن لم
يكن لا يقبل وقال شمس الأئمة الحلواني قال مشايخنا رحمه الله
عليهم كما نطق أن بینه المراه على النكاح لا يقبل عند أصحابنا إذا لم يكن له مال
حاضر ويقبل عند زفر رحمه الله وإنما عرفنا قول أبي يوسف رحمه الله
في هذه المسئلة كما هو قول زفر رحمه الله عليه فقال يقبل بینه المراه
على قول أبي يوسف وزفر رحمه الله عليهما في فرض النفقة على الغائب
ولا يقبل في النكاح وليس في قول البينة على هذا الوجه ضرر بالغائب فإن
الغائب إذا حضر وأقر بالنكاح كان لها أن تأخذ النفقة المفروضه
وإن أقر النكاح كان القول قوله وعليها إعادة البينة على النكاح ولحوزان
يقبل البينة في حكم دون حكم ما لو وكل رجلاً يقبل عياله أو عبده إلى
بلد فاقامت المرأة البينة على الطلاق والعبد على العتق يقبل هذا
البينة في حق قصريد الوكيل ولا يقبل في الطلاق والعتاق ^{وفي}
أبي يوسف رحمه الله في روايه إذا لم يعلم القاضي بالنكاح وليس
لغائب مال حاضر فاقامت المرأة البينة على النكاح يقول لها

لها القاضي ان كتبت صادقة فقد فرضت لك الفقه على الغائب وان كتبت كاذبه
 لم افرض فان كانت صادقة لسحق الفقه والا فلا والقضاء وربما
 يقبلون البينة على النكاح لفرض الفقه لانه مجتهد فيه والناس
 حاجه وعلى قول من يقبل هذه البينة لا يحتاج المراه الى اقامه
 البينه ان الغائب لم يخلف لها الفقه وكذا لا يفرض القاضي على الغايب
 اذا لم يعلم بالنكاح في طاهر الروايه لا يامرها بالاستدانه وكان
 ابو حنيفه رضي الله عنه يقول ولا يامرها بالاستدانه ترجع وعلى هذا
 لو كان للغائب ودعيه في يد رجل من جنس الفقه او دين على رجل
 فطلبت المراه نفقة من الودعيه والدين ان كان المودع او المديون
 بقرا بالودعيه والنكاح والدين يامرهما بالالفقه نظرا
 للمراه لو كان المال موضوعا في بيته بعد ما يظفها الله ما استوفيت
 الفقه وتاخذ منها كقبلا في قوله وان شأمنه ومعنى هذا
 الضمان ان يقول لها لا اصدقك ولكن اقرضك فان كتبت صادقه
 لا شيء عليك وان كتبت كاذبه استرد عليك منك المال والودعيه
 اولى من الدين في البدايه بالاتفاق عليها وبعد ما امر القاضي
 المودع او المديون اذا قال المودع دفعت المال اليها لاجل الفقه
 قبل قوله ولا يقبل قول المديون الا بينه ولو كان على الغائب دين
 اخذ غير الفقه فاحضر صاحب الدين حرميا للغائب او يودعا للغايب
 لا يامر القاضي المودع والمديون بقضاء الدين فان كان مقررا بالمال
 والدين ولو دفع المودع الودعيه الى امراه صاحب الودعيه لاجل
 الفقه او الى ولده او الى والده ان دفع بامر القاضي لا ضمان عليه

وهو انفق المودع او المديون
 مال رب المال بعد اذن القاضي
 ومن ولاه المالك لا يرجع على
 من انفق عليه قال رسول الله
 الرضخه رضى عنها من علم
 انه اول العبد بسلام

وان دفع

وان دفع بغير امر القاضي كان ضامنا كما لو قضى المودع بالودعيه دنيا لصاحب
 الودعيه فانه يضمن ولو كان المودع او المديون جاحدا للمال والنكاح
 قامت المراه البينه على ما ادعت لم يقبل بينتها اما في المال فلا يفاست
 مالا للغائب وايضا ليست تخضع عنه واما اذا اقامت البينه
 على النكاح فلا يفاست النكاح على الغائب وليس عن الغائب خضم حرم
 فلا يقبل البينه في قول ابو حنيفه رضي الله عنه الاخر وهو قول صاحب
 ولو ان المراه استدانت على زوجها الغائب يعني اشترت طعاما بالبيعه
 لعقبي الثمن من مال الغائب ان استدانت بغير امر القاضي لا يلزم زوجها
 في قول ابو حنيفه رضي الله عنه الاخر حتى لو حضر الغائب لا يكون لها ان
 ترجع على الغائب فان استدانت بامر القاضي رجعت بذلك على زوجها
 والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزله غائب آخر ولا يباع على الغائب
 عروصه في الفقه واذا بعث الرجل الى امراته بتوب فقال الروح هو
 مهر او قال هو من النسوة وقالت المراه هي صله كان القول قول الزوج
 وكذا لو كان على الرجل دين مختلفه فادى شيئا فقال هو من دين
 كذا كان القول قوله لانه هو المملك فكذلك الزوج الا ان يقيم
 المراه البينه انه بعث اليها هديه وان اقاما جميعا البينه فالبينه
 بينه الزوج وهذا لو اقام كل واحد منهما البينه على اقرار الآخر
 كانت البينه بينه المملك وهذا لو اختلف الزوجان بعد فرض الفقه
 في مقدار المعروض او فيما مضى من الزمان بعد فرض القاضي
 كان القول قول الزوج لانه ينكر الزايد والبينه بينه المراه
 لا يفاست الزايد وحبل له عماسه واحدة لا يجبر على بيعها

الشيخ

في النفقة لانه لا يجبر على سماع الدين في سائر الديون فكذلك في النفقة
ولا يباع على الزوج الحاضر عروسته في النفقة والدين في قول ابي حنيفة
رضي الله عنه لان دال حجر وهو لا يري الحجر **وقال** ما حاه باع عروسته
في الدين والنفقة واذا استجلبت المرأة نفقة مدة ثم ماتت قبل نفقته
المدة ليس للزوج ان يسترد شيئا من ذلك في قول ابي حنيفة وابن يوسف
رحمة الله عليهما **وقال** محمد رحمه الله يسلم لورثتها حصة ما مضى من
المدة ويرد الباقي على الزوج ان كان قايما ومن تركها ان لم يكن قايما لانه
يجل النفقة لاسقاط الواجب وقد بطلت النفقة بالموت فاسترد المجل
لغوات الغرض كما لو اعطى لامراه نفقة ليتزوجها فماتت كان له ان يسترد
ذلك ولو اعطى لنفقة للتي طلقها لاما في عدة المحلل ليتزوجها بعد انقضاء
العدة فلم تزوج نفسها منه **والشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان اعطاها دراهم كان له ان يرجع الا ان يكون على وجه الصلح
وقال غيره من المشايخ ان اعطى النفقة وشروط وقال انفق عليك على
ان تنزوي حتى فتر وحت نفسها منه اولم تزوج كان له ان يرجع عليها
وان لم يرد ذلك الا انه عرف داله انه نفق لاجل ذلك قال بعضهم
لا يرجع **وقال** الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله يرجع ذلك
على كل حال لانه رشوة الا ان ينص على الصلح **امراه** لها زوج معسر
وابن موسي **يقال** لابن اقرضه وجبر عليه فان ابي يعقوب عليه
النفقة **امراه** قالت لزوجها انت بري من نفقتي ابدا ما كنت اراك
ان لم يكن فرض العاقبة عليه النفقة كانت البراء باطله لانها ابراته
قبل الوجوب وان كان العاقبة فرض عليه النفقة لئلا يشركا فقالت

انت بري من نفقتي ابدا ما كنت اراك صحت البراءة عن نفقة شهر واحد لا عن ولو
ابراة بعد مضي اشهر صحت البراءة عما مضى دون ما بقي كما لو اجرد ان كل شهر
يكذب او كل سنة هذا فاضي بعض السنة او بعض الشهر صحت البراءة عن الشهر
الاول وعن السنة الاولى وذكر في كتاب الصلح رجل طلق امراته ثم صلح
من نفقة العدة على كل شيء ان كانت العدة بالشهر صحت الصلح وان كانت بالحض
ليرجع ولو صالح المعتد من سكانها على دراهم معلومة لا يبع في الوجهين
لان السلبي حق الله تعالى فلا يصح اسقاط المرأة رجل انفق بامراه وطهر
بها قبل فزوجها ابو هاشم وان نفق عليها قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان اقر الزوج ان الحمل منه جاز النكاح في قولهم
وجبر على النفقة وان لم يقدر ان الحمل منه تجوز النكاح في قول
ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ولا يجوز في قول ابي يوسف رحمه الله ولا يجبر
على نفقتها في قولهم اما على قول ابي يوسف رحمه الله فلفساد النكاح
واما على قولهم لانه لا يخل له وطئها ما لم تضع حملها وهل يجب على
الزوج من ما الاغتسال وما الوضوء **والشيخ** يلح رحمه الله عليهم
تجب وقد ذكرنا هذا في كتاب الصلح **امراه** ماتت ولم تترك
مالا قال ابو يوسف رحمه الله هنتها على الزوج وعليه الفتوى فالاصل
عنده ان كل من يجب عليه نفقة في حياته يجب عليه نفقة بعد
وفاته ومحمد رحمه الله استثنى الزوجه من هذه الجملة ومن لا يجب
عليه نفقة في حياته لا يجب عليه كفنه بعد وفاته في قولهم
رجل قال لعينه استدين على امراتي وافق عليها حل شهر كذا
فقال المامور انفقت وصدقته المراه لا ترجع المراه بذلك على الزوج

الا ان يكون القاضي فرض لها هل شرعة دراهم فاذا اقرت المرأة ان المأمور
 انفق عليها قبل قولها لا بها اخذت بقضا القاضي اما في الوجه الاول
 اما اخذت لتوجب على زوجها ما دينا فلا يقبل قولها وكذلك في
 هذا الولد الصغير **رحل** قال لعنه انفق على امرأتي وعلى عيالي
 وانفق المأمور بالمعروف **قال** الشيخ الامام الاجل **شمس** الامية
 المسرخي رحمه الله للمأمور ان يرجع على الامر بما انفق العجز عن
 الانفاق لا يوجب حق الفراق **وقال** الشافعي رحمه الله لها ان
 تطلب من القاضي ان يفريق بينهما ويكون ذلك **فحننا** **وعلى هذا**
الخلافا اذا عجز عن ايضا المهر المجل قبل الدخول فان فرق القاضي
 بينهما وهو شفيعي المذهب نفد قضاؤه لانه قضى في فصل بمقتضى
 فيه ليس فيه نكاح ولا اجماع فينفد قضاؤه عند الحل **وان كان القاضي**
حنفيا لا ينبغي له ان يقضي بخلاف مذهبه الا اذا كان محتمدا
 ووقع اجتهاده على ذلك وان قضا مخالفا لرايه من غير اجتهاد
 عن ابي حنيفة رضي الله عنه في نفاد قضايه رواه ابن وكدا في
 كل فصل بمقتضى فيه وان لم يقض القاضي ولكنه امر شفيعوا ليقضى
 بينهما في هذه الحادثة ان لم يكن القاضي ما ذونا بالاستخلافا
 او كان ما ذونا الا ان القاضي او المأمور اخذ في ذلك شيئا لا ينفد
 قضاؤه عند الحل لان قضا القاضي فيما ارشى باطل عند الكل
 وان لم يخذ شيئا فنقد المأمور حبار بقدر بيقه وان كان الزوج
 غائبا لم تفت المرأة الامر الى القاضي واما ما بينه ان زوجها
 الغائب عاجز عن النفقة وطلبت من القاضي ان يفريق بينهما

فان كان القاضي حفيضا فقد ذكرنا وان كان شفعويا وفرق بينهما **فاما**
 مشايخ سمرقند رحمة الله عليهم جاز بقدرته لانه قضى في فضلين للمفروق
 بسبب العجز عن الفقه والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه
 وعندنا القضاء على الغائب لا يجوز لئلا لو قضى بنقد قضاؤه في اظهر
 الروايتين فجاز المفروق **وقال** الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهيري الذي
 رحمة الله عليه لا يصح هذا المفروق لان القضاء على الغائب انما يجوز
 عند الشافعي رحمه الله وينفذ في احدى الروايتين عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 اذا جرت المسهودة وهما لم يثبت المسهودة عند القاضي وهو العجز لان
 المال غائب وراي نفسي لصير الغائب غنيا ولا يعلم به الشاهد لما بينهما من
 المسافة فكان الشاهد مجازا في هذه الشهادة فاذا علم القاضي بذلك لا
 يجوز قضاؤه **رجل يسكن في الارض المملوكة يريد به ارض السلطان**
واخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا اقدم معه في الارض المملوكة
 ولا اكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وانما ذلك يكون على زوجها ولو
 امتنعت المرأة عن السكني معه بصيرنا شره وقد ذكرنا قبل هذا
 ان الزوج اذا كان يسكن في ارض الغضب فامتنعت منه لا بصيرنا شره
 ويكون لها الفقه على زوجها لان الغضب حرام لاسيما فيه خلاف
 ارض السلطان وماله والله اعلم . ن .

في القسم ٥٠.

ومما تجب على الارواح للنساء العدل والستوة بينهن فيما ملكن وهو البيت
عند ما للصحة والمواساة لا فيما لا يملك وهو الحب والجماع

[illegible]

لان الحب عمل القلب والجماع ينشأ على النشاط وكان ذلك يتعلو اختياره اليه
اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه فتمت فيما املك فلا تؤاخذ
فيها لا املك **حرا وعبد تحت امران** كان عليه ان يسوي بينهما
فيكون عند كل واحدة منهما يوما وليله اولاته ايام وليا لهما الراي
في البداية اليه الميثب والبكر والمراهقة والبالغة والعاقلة والمجنونة
والمسلمة والحرية في القسم سواء **وكذا الروح الصريح والمرضى والمحبوب**
والخصي والعين والبالغ والمرأى والمسلم والدمي والجدي والعقبة
في القسم سواء عندنا كانت الجدي بجر او ثيبا اذا اقام عند
الجدي ثلاثة ايام او سبعة ايام بغيره عند الاول كذلك وله
ان يبدأ بالجدي **وقال** النبي صلى الله عليه وسلم ان كانت الجدي
بجر يكون عندها سبعة ايام ثم يسوي بينهما بعد ذلك ويقم عند كل واحد
منهما يوما وليله وان كانت الجدي ثيبا يقم عندها ثلاثة ايام
ولياليها ثم يسوي بينهما **ولو كان تحت الرجل امة او مدبرة او مكاتبه**
او ام ولد فتزوج عليها حرة فللحرة يومان وللامة يوم وان اقام عند
الامة يوما ثم اعقت لم يقم عند الحرة الاخرى الا يوما ولو اقام
عند الحرة يوما ثم اعقت الامة يتحول الى المعقه ولو اقام عند احد
امرأته زياده بما فاته الاخرى جان وكان لهما ان ترجع عن ذلك
ولا يكون الاذن لازما ولو جعلت المرأة لزوجها جعلا على ان يزيد
لها في القسم يوما ففعل لم تجز ولها ان تسترد المال وكذا لو خطبت
عنه شيان مهرها او زاد لها الزوج في المهر او جعل لها جعلا
على ان يجعل نوبتها لفلانة فهو باطل ولو امن القاضى بالقسم والنسوة

خيار

بخيار فراضته الى القاضي او حجه القاضي عقوبة لا تركابه المحذور وبما
بالعدل ولو اقام عند اخدي امرأته شهرا قبل الخصومة **معه** او بعد
ثم خاصته الاخرى في ذلك امر القاضى بالتسوية بينهما في المستقبل وما
مضى كان هدرا ليس لهما ان يطلب ان يقم عندها مثل ذلك ولو كان عنده
امراة طعنت في السن فاراد ان يستبدل بها شابة وطلبت القديمة اب
ميسكها وتزوج اخدي ويقم عند الجدي اياما وعند الاول يوما
فتزوج على هذا الشرط جان فيه قوله تعالى وان امرأة خافت من
بعلها لشونا او اعراضا الاية **واذا ساوم مع اخدي امرأته بغير اقراع**
جان عندنا والاقراع افضل **وقال** النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز الا باقراع
ولو انه يساوم مع اخدي امرأته فلما قدم طلبت التي لم يساوم معها ان يقم
عندها مثل ملك الملك لم يكن لها ذلك **وقال** النبي صلى الله عليه وسلم ان سافر بعبد
اقراع يكون ذلك محسوبا عليه في حق الاخرى ويقم عند الاخرى مثل
ملك الملك ولو كان للرجل امرأة واحدة وهو يقوم الليل ويصوم بالستر
او يشتغل بصحة الاما فطلبت المرأة الى القاضي امره القاضي ان يبيت
معهما اياما ويفطرهما احيانا وكان ابو حنيفة رضي الله عنه اول ما جعل
لها يوما وليله وللزوج ثلاثة ايام ولياليها ثم رجع فقال يؤمر الزوج ان
يراعيها فيونسها بصحته اياما واحيانا من غير ان يكون في ذلك شيء
موقت **وفي المنتقا اذا تزوج امرأة وله امهات اولاد وسراري فقال**
اكون عندهن وانتهى اذ ابدالي لم يكن له ذلك **وقال** كني عندها في كل
اربع يوما وليله وكن في الملاث البواقي عندهن شيت ولو كان عنده
امرات وله امهات اولاد وسراري اقام عند كل واحدة منهما

يوما وليله ويقوم يومين وليلتين عند من شاء من السراي ولو كان عند اربع نسوة
اقام عند كل واحدة منهن يوما وليله ولم يكن عند السراي الا وقفه
شبه المار ويكره للرجل ان يطأ امرأته وعندهما صبي يعقل او عمنى وضربها
او امته او امتهاء رجل له امرأة وامه فقالت المرأة لا اسكن مع امك
وطلبت بيتا على حدة ليس لها ذلك .

فصل

في نفقة العدة

المعدة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيا او بائنا
او ثلثا حاملا كانت اولم تكن **وقال** الشافعي رحمه الله المبتوتة
لا تستحق النفقة وتستحق السكنى الا اذا كانت حاملا فتكون لها النفقة
وعندنا تستحق النفقة على كل حال والمبانة بالخلع والايلاء واللعان
وردة الزوج ومجامعة امها في النفقة سواء والاصل فيه ان العزقة اذا
وقعت من قبل الزوج بمباح او محظور تستحق النفقة والسكنى وكذا
اذا اقر الزوج ان نكاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة وفرق القاضى بينهما
بعد الدخول كان لها النفقة والسكنى **واما اذا وقعت الفرقة من**
قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح بخيار البلوغ وخيار العتق وعدم
القاء كان لها النفقة والسكنى وان وقعت بفعل محظور كالردة
ومطأوعة ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى وان اخلعت بمال
ولم تذكر نفقة العدة كان لها النفقة وان اخلعت على نفقة العدة
سقطت النفقة وان اخلعت على نفقة العدة والسكنى تسقط
نفقة العدة وكان لها السكنى وان اخلعت على بشرط البراءة عن

مونه السكنى بان قالت الزنى بيتا واعقد فيه كان لها ان تجرى بيتا وتعقد فيه وان
طلعت المرأة وهي بيت بجرا ان الزنا على زوجها مادامت في العدة
وان ابرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح الا ب**المنكوحة اذا كانت**
امة قد بواها المولى بيتا وطلعت ثم عقت واختارت نفسها كان لها النفقة
وان اخرجها المولى من بيته سقطت نفقتها فان اعادها الى بيته بعد ذلك
عادت النفقة وان لم يكن المولى بواها بيتا حال قيام النكاح فبواها
بعد الطلاق لا نفقة لها اذا اطلق امرأته ووجبت العدة فان ردت
والعاذ بالله سقطت نفقتها فان اسلمت عادت النفقة فان ارتدت
ولحققت بدار الحرب ثم عادت مسلمة الى دار الاسلام لم تعد النفقة
والمنكوحة اذا ردت ثم اسلمت لا يكون لها النفقة وان طأوعت
المعدة ابن زوجها بعد الطلاق لا تسقط النفقة ولو طلقها وهي
ناشئة فلها ان تعود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة وان طالب
العدة بارتقاء الحيض كان لها النفقة الى ان يقضي عتقها
بالاستبراء وان انكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قوطها مع المان
وان اقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها
ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من
وقت الطلاق الى سنتين فان منعت سنتين ولم تلد وقالت كنت
اظنني اني حامل ولم احض الى هذه المدة فطلبت النفقة كان لها النفقة
وبعد ذر في ذلك لان هذا ما استنبه فكان لها النفقة الى ان
سقط عتقها بالحيض او يقضي عتقها بالاستبراء
ام الولد اذا عقت ووجبت العدة ليس لها النفقة واذا خرج

لخذ الزوجين الجنتين مسلما الى دار الحرب ثم جرح الآخر لا نفقه للمراه رجل
 كفل المتكوحه عن زوجها نفقه كل شهر ابدان ثم طلقها زوجها كان للمرأة
 ان يطالب الكفيل بالنفقة لان نفقه العدة بمنزله نفقه النكاح المعتمد اذ لم
 يخاصم في نفقه العدة حتى انقضت عدتها لا نفقه لها وذا لو كان العاقص
 فرض لها نفقه العدة ولم ياتخذ حتى مات احدهما سقطت وان لم يميت
 احدهما وانقضت العدة اختلفوا فيه قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله
 سقطت النفقه ولو كان الرجل غائبا واستدانت المدة ثم ردم الغائب
 بعد انقضاء العدة لم يرد على الرجل في قول الى حنفية الاخر وقد
 ذكرنا هذا في نفقه النكاح فكذا في نفقه العدة واذا احتسبت المعتدة
 نفق عليها تسقط النفقه كما لو احتسبت المتكوحه وكما تسحق المعتدة نفقه
 العدة تسحق الكسوة واذا اطلق الرجل امراته بعد الدخول وهي صغيرة
 تجامع مثلها كل عليها العدة بثلاثة اشهر ويكون لها النفقه وقال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان لم تكن مراهقه داب
 عدتها بثلاثة اشهر وان كانت مراهقه لا تسقى عدتها بالاشهر لاجمال
 ايضا جملت بالوطى ونفق عليها ما لم ينظر فراع زوجها وان حاصت
 اسقبت العدة بالحض ويفق عليها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها بالحض
 المعتدة اذا لم تلد مبيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تسحق
 النفقه لايها ناسره المدة اذا ابت ان تطبخ في كالمكوحه
 ان كانت من نبات الاشراف او بها علة لا يستطيع الطبخ والخبز
 كان على الزوج ان ياتي بطعام مهيأ او ياتي من يطبخ ويخبز وان لم
 ياتي من نبات الاشراف وليس بها علة فعلى الزوج ان ياتي بالديق

قال شمس الائمة لا يخرج
 لم يطبخ لانه لا يخرج
 الا يطبخ لانه لا يخرج
 الا يطبخ لانه لا يخرج
 الا يطبخ لانه لا يخرج

ويجوز

ويخوذلك المعتدة عن وفاه يكون نفقه في مالها والمتكوحه نكاحا فاسدا
 اذا فوق القاضى بينهما بعد الدخول ووجبت العدة ليس لها النفقه رجل تزوج منكوحة
 الغير ودخل بها فان كان لا يعلم ايها منكوحه العدة فان علمها العدة ولا نفقه
 لها وان كان يعلم ايها منكوحه العدة لا عدة عليها وفي النكاح بغير شهود
 اذا دخل بها كان عليها العدة على كل حال واذا دخل على معتدته لا جمل
 الاطلاع هل يباح له ذلك فيه روايتان واذا ادفع الرجل زكوة ماله الى معتدته
 او شهد لها بشئ لم يجر **رجل** طلق امراته ملنا وكتم فلما حاضت حيضين
 دخل بها فجلت ثم اقربا بطلا وكان عليه النفقه ما لم تضع حملها

فصل في حقوق الزوجين

للزوج ان يمنع المراه من الغزل وله ان يضربها على اربعة **مسك** ترك الرننه اذا
 اراد الزوج الرننه **والثانية** ترك الاجابه اذا اراد الجماع وهي طاهره **والثالثة**
 ترك الصلاة وفي بعض الروايات عن محمد رحمه الله ليس له ان يضربها على ترك
 الصلاة وترك الغسل عن الجنابة والحض بمنزله ترك الصلاة **والرابعة** الخروج
 عن المنزل بغير اذنه بعد ايضا المهر **رجل** له امره لا ينقل كان له ان
 يطلقها وان لم يكن له مال يوفيهها مهرها وحكى عن ابي حفص البخاري
 رحمه الله انه قال ان لقي الله تعالى ومهرها في غنقه احب الى من ان
 يطأ امرأه لا ينقل **رجل** يريد ان يطلق امرأته من غير ذنب ان اوفاها
 المهر ونفقة العدة وسع له ذلك لانه تسريح باحسان واذا ارادت
 المراه ان تخرج الى مجلس العلم بغير اذن الزوج لم يكن لها ذلك فان
 وقعت لها نازله فسات زوجها وهو عالم فاحذر هذا ذلك لا يسعها الخروج

ولا تسكن في المراه مع عده ما خفت
 لان امرها لا يملك من يملك من زوجها
 ولا تسكن في المراه مع عده ما خفت
 لان امرها لا يملك من يملك من زوجها
 ولا تسكن في المراه مع عده ما خفت
 لان امرها لا يملك من يملك من زوجها

والثالثة
 ترك الصلاة
 وفي بعض الروايات
 عن محمد رحمه الله
 ليس له ان يضربها
 على ترك الصلاة
 وترك الغسل عن الجنابة
 والحض بمنزله ترك
 الصلاة

في قوله تعالى وانما كان الحرام
 ما كان من قبله من الحرام
 في قوله تعالى وانما كان الحرام
 ما كان من قبله من الحرام
 في قوله تعالى وانما كان الحرام
 ما كان من قبله من الحرام
 في قوله تعالى وانما كان الحرام
 ما كان من قبله من الحرام

بغير اذنه فان كان الزوج جاهلا وسال العالم عن ذلك فذلك وان امتنع الزوج عن
 السؤال كان لها ان تخرج بغير اذنه لان طلب العلم فيما يحتاج اليه فرض على كل
 مسلم ومسلمة ومقدم على حق الزوج وان لم يقع لها نازله وارادت ان تخرج
 الى مجلس العلم لتعلم مسائل الصلاة والصوم كان الزوج يحفظ تلك المسائل
 ويذكرها ذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه وان كان الزوج لا يحفظ المسائل
 فالاولى له ان اذن لها بالخروج وان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسع لها ان تخرج
 بغير اذنه ما لم يقع لها نازله . **امراة لها اب زمني ليس له من يقوم عليه**
وروجها يمنعها عن الخروج اليه ويعاهدها كان لها ان تعطي زوجها
 وتطيعه والوالد يومنا كان الوالد او كافرا لان القيام بتعاهد الوالد فرض
 عليها ومقدم على حق الزوج والوالد ليس للزوجة ان تخرج بغير اذن الزوج
 الا باسباب معدودة **منها** اذا كانت في منزل تخاف السقوط
 عليها **ومن** الخروج الى مجلس العلم اذا وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج
 فقيها **ومن** الخروج الى الحج المفروض اذا وجدت محرما وتجاوز
 للزوج ان اذن لها بالخروج فلا يكون عاصيا بالاذن **الخروج الى زيارة**
الابوين وتغريتهما وعيادتهما وزيارة المحارم والامراة اذا كانت فاسقة
 فاستاذنت لدفع الولد **وكذا** اذا كانت تغسل الموتى والى مجلس
 العلم وان كان عليها حق او لها حق على غيرها وليس لها ان تعطي شيئا
 من بيتها بغير اذنه ولا تصوم بغير فرض وليس عليها ان تغسل ميتا
 شيئا لزوجها قضاء من الخبز والطبخ ولكن البيت وعبر ذلك **حسب**
 له ام شيئا تخرج الى الوليمة والمصيبة وليس لها روج لمن لا يدين
 ان منعها ما لم يثبت عنده انها تخرج لغسان فحينئذ يرفع الامر الى القاضي

ولا تمنع المرأة عن زيارته
 والوالد ليس كل منعه في زيارته
 غير ما من المحارم ككل منعه
 اذا اراد الوالد ان يترحمها المحارم
 على هذا المحرم والله اعلم
 في قوله تعالى وانما كان الحرام
 ما كان من قبله من الحرام

فان الداء كسب على يد
 الراعي بالاذن من الزنا
 وفيه ذنب من الزنا
 الا ان يفسد فيمنع من الزنا
 لا بد من الاذن من الزنا
 ماد

واذا امر القاضي بالمبع فان له ان يمنعها لانه وامر مقام القاضي **وسئل بعض**
العلماء عن امراة لها زوج لا يصيل والمراة تأتي ان يكون معه **قال** ليس لها
 ذلك لرجل عليه دين لرجل وعلى رب الدين حقوق الله تعالى من الزكوة والحج
 والعن وهو لا يودي حقوق البشر ليس للديون ان تمنع عن قضاء الدين
 ويقول انه لا يودي حقوق المشرع ولا اودي حقه . **رجل فاسق** **فاسق**
 الضيافة للمفساق كان للمرأة ان تخبز وتطبخ الا انها سوى عند
 الطبخ والخبز انهم ما داموا مشغولين بالاكل يمتنعون عن الشرب كمن جلس
 عند الفساق ينوي انهم يمتنعون عن الفسق في تلك الحالة كان له ذلك
 . **ويوجب عليه والله اعلم** .

فصل
في المراة التي لا تدري انها منكوبة او مطلقة

شاهدان شهدا على رجل انه طلق امراته ثلاثا وهي تدعي الطلاق او تنكر او قالت
 لا ادري قلت هذه السهادة لا ينافيها على حق الله تعالى فلا تسترط
 فيها الدعوى وان عرفها القاضي بالعدالة فرق بينهما وبين زوجها وبعضها
 بنفقة العدة والسلي لان المبتوتة تسحق نفقة العدة وان لم يعرفها
 القاضي بالعدالة ليسل عن جاحلها ويمنع الزوج من الخلوة والدخول عليها عدلا
 كان الزوج او فاسقا ولا يخرجها عن منزلها لا ينفك عنها او معصية
 لم يجعل معها امراة عدله نفقة تمنع الزوج عن الدخول عليها فان طلبت
 النفقة في مدة المسئلة عن السهود فرض لها القاضي نفقة العدة ادعت
 الطلاق او لم تدع لانها لو لم تكن مطلقة بصير بموعدة عن العترة سقط
 النفقة ولو كانت مطلقة كان لها نفقة العدة ولا سقطت النفقة

بالشك فان طالت المسئلة عن الشهود ووحد منها ما سقني به العدة لم يعطها
الفقه بعد ذلك لانها لو كانت منكوحه فهي ممنوعة عن الزوج ولو كانت
مطلقة فقد اصبحت عدتها وسبقا بسقوط الفقه وان عدلت البينة بعد
ذلك يقضي بالطلاق ويسلم لها ما اخذت وان ردت البينة على القاضي
بينها وبين زوجها وترد على الزوج ما اخذت من الفقه لانه طهرانها
اخذت الفقه وهي ناشئة وكذا الوقفي القاضي بالطلاق ثم طهران
الشهود كانوا عبيدا ردت على الزوج ما اخذت من الفقه **و** دارجل
تزوج امرأه فطلبت الفقه ففرض لها القاضي فاخذت الفقه شهرا ثم
شهد الشهود انها اخته من الرضاع وهرق القاضي بينهما رجوع الزوج
عليها ما اخذت من الفقه لانه طهرانها اخذت بغير حق **هـ** اذا اخذت
بعد فرض القاضي فان اعطاها الزوج سمحا لم يرجع الزوج عليها بشئ
ولو شهد الشهود على امه في نكاح رجل ابنا حرة فبكت البينة لما قلنا في
الطلاق فان لم يعرفهم القاضي باعداله فسأل عن حالهم وبغرض الفقه
في مدة المسئلة عن الشهود وجبره على اعطاء الفقه ويضعها على يد امرأه
عدلة وفي فصل الطلاق ذكرنا انه لا يخرجها عن منزله لانها منكوحه
او معتدة فلا يجوز اخراجها وهنا ان كانت حرة جاز اخراجها عن منزله
فيخرجها ويضعها على يد امرأه ويكون اجر الامينة في بيت المال
لانها عاملة لله تعالى **و** يا مريم المدعا عليه بالفقه وان طالت المسئلة
عن الشهود خلاف فصل الطلاق فان مثله اذا وجد ما تنقضي له العدة
تسقط الفقه وهنا لم يقض القاضي بالحرية لا تسقط وانما
جبره القاضي على الفقه لان الادمي من اهل الحضومة فحري الجبر

في حقه خلاف غير الادمي من الحيوان فان نفقه الحيوان يجب على المالك
ديانه ولا يجري فيها الجبر لانه ليس من اهل الحضومة فان اعطا المدعا
عليه الفقه ثم عدلت البينة وقضي بحريتها رجوع المدعا عليه عليها
ما اخذت من الفقه سواء ادعت اباحه الاصل او ادعت الاعتراف
على المولى او لم تدع الحرية لانه طهرانها اخذت الفقه بغير حق وكذا
لو اكلت شيئا من ماله بغير اذنه وان ردت البينة ردت الجارية على
المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ لانه انفق على مملوكه ولا يرجع ايضا ما اخذت
من ماله بغير اذنه لان المولى لا يستوجب على مملوكه ضمان المال ولذلك رجل
في نكاح امه شكت عند القاضي انه لا ينفق عليها امره القاضي بان ينفق عليها
او يبيع فان اجبره القاضي على الفقه واعطاها الفقه ثم قامت البينة
اباحه الاصل وقضى القاضي بالحرية رجوع المولى عليها بتلك الفقه وبما
اخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما اكلت باذنه **ز** رجل ادعى امه
في نكاح رجل ابنا حرة فبكت البينة لما قلنا في
القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود ويامر المدعا عليه
بالانفاق عليها لقيام الملك من حيث الطاهر فان انفق عليها ثم ردت البينة
بغيت الجارية للمدعا عليه فلا شيء عليها لانه طهرانها انفق على مملوك نفسه
وان عدلت البينة وقضى القاضي للمدعي لم يرجع المدعا عليه ما انفق
لانه طهرانها كانت معتوبة اكلت من مال الغاصب وجناية الغصب
على الغاصب هدر في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وفي قول ابي يوسف
ومحمد رحمهم الله عليهما يكون ذلك دينا في رقبة الامة تباع فيه او
يقتل المولى فان بيعت او ذابها المولى على المدعا عليه بالاقول من

فمنها ومن النفقة التي لحقها ولو كان المدعى عبداً ان كان مريضاً او صغيراً
لا يقدر على الكسب فهو بمنزلة الامة يومر المدعى عليه بالانفاق عليه
كما قلنا في الامة ان لا يؤخذ العبد من المدعى عليه بل يترك في يده ويؤخذ منه
فهيلا بالمدعى ان كان المدعى عليه محوفاً يخاف انه يغيبه فيؤخذ
منه وان كان العبد كبيراً يقدر على الكسب يترك العبد في يده المدعى عليه لما قلنا
ولا يجبر على النفقة بل يومر العبد بالاكسب والنفقة على نفسه من نسيه
والامة اذا تمت بقدر على الكسب كالخبر والحياطة وحوها في
بمنزله العبد والرجل اذا اخذ عبداً بقا ورفع الارل الى القامي فان
القامي امر المذكي في يده ان ينفق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يامر
العبد بالاكسب كذا يابق والله اعلم . ٥٠

فصل في نفقة الاولاد

نفقة الاولاد الصغار والاناث المعسرات على الاب لا شاركة في ذلك
احد ولا سقط نفقته ولا يجب عليه نفقة الذكور الكبار الا ان يكون
الولد عاجزاً عن الكسب لماله او مزمناً فيكون نفقته على والده ومن
يقدر على العمل ان لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز لان من لا يحسن
العمل لا يستاجر الناس قال الشيخ الامام شمس الامة الحلواني
رحمة الله عليه وقد لا يقدر الرجل الصحيح على الكسب لحرفة او لونه من
اهل البيوت فاذا كانت هكذا كانت نفقته على والده وان كانت له
قوة العمل قال وهكذا قالوا في طالب العلم اذا كان لا يقدر على الكسب
لا سقط نفقته عن والده ويكون كالزمن والاني والولد الصغير اذا كان

هذا هو الحق في نفقة الاولاد الصغار والاناث المعسرات على الاب لا شاركة في ذلك احد ولا سقط نفقته ولا يجب عليه نفقة الذكور الكبار الا ان يكون الولد عاجزاً عن الكسب لماله او مزمناً فيكون نفقته على والده ومن يقدر على العمل ان لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز لان من لا يحسن العمل لا يستاجر الناس قال الشيخ الامام شمس الامة الحلواني رحمة الله عليه وقد لا يقدر الرجل الصحيح على الكسب لحرفة او لونه من اهل البيوت فاذا كانت هكذا كانت نفقته على والده وان كانت له قوة العمل قال وهكذا قالوا في طالب العلم اذا كان لا يقدر على الكسب لا سقط نفقته عن والده ويكون كالزمن والاني والولد الصغير اذا كان

فلا يحسن العمل ان لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز لان من لا يحسن العمل لا يستاجر الناس قال الشيخ الامام شمس الامة الحلواني رحمة الله عليه وقد لا يقدر الرجل الصحيح على الكسب لحرفة او لونه من اهل البيوت فاذا كانت هكذا كانت نفقته على والده وان كانت له قوة العمل قال وهكذا قالوا في طالب العلم اذا كان لا يقدر على الكسب لا سقط نفقته عن والده ويكون كالزمن والاني والولد الصغير اذا كان

اذا كان له مال

رضيعاً

رضيعاً فان كانت الام في نكاح الاب والصغير باخذ لبن غيرها لا يجبر الام على
الارضاع وان لم ياتخذ الولد لبن غيرها قال شمس الامة الحلواني رحمه الله
في ظاهر الرواية لا يجبر ايضا وعن ابي حنيفة وان يوسف رحمه الله عليهما
انها يجبر وقال شمس الامة السرخسي رحمه الله لا يجبر ولم يذكر فيه خلافاً
وعليه الفتوى وان لم يكن الاب ولا للولد الصغير مال يجبر الام على الارضاع
عند الحل وان استاجر الام على ارضاع الولد وهي في نكاحه لا تسحق الاجر
في قولهم وان استاجرها لارضاع ولد ليس منها كان لها الاجر وان كان طلق
الام وانقضت عدتها فاستاجرها لارضاع الولد صح الاستيجار وهي اولى
من الاجنبية وان كانت الام في العدة من طلاق بائن او بلاء فاستاجرها
لارضاع الولد فيه روايات في رواية الاصل تسحق الاجر وفي رواية الاجار
لا تسحق وان ابنت الام ان ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب ان يستاجر
امراً ترضعه عند الام ولا تسترع الولد من الام فان قالت انا ارضعه عما وضعت
الظير في اولى وان طلبت الزيادة ليس لها ذلك وبعد الفطام يعرض لها
نفقته على طاقه الاب ويدفع الى الام حتى تنفق على الاولاد لا تنفق الطعام
لا كل الولد فان لم تكن الام نفقة يدفع الى غيرها لسق على الولد امرأه طلقها
زوجها ولها اولاد صغار فارقت انها قبضت نفقتهم لحسنة اسهرت قالت
بعد ذلك عشرين ونفقة مثلهم في مثل تلك المدة مائة درهم ذكر في
المشققان هذا على نفقة مثلهم ولا يصدق انها قبضت عشرين
وان قالت بعد اقرارها بقبض النفقة صاعت النفقة فانها ترجع على ابيهم
بنفقة مثلهم امرأة اخلعت من زوجها على ان ابرأه من نفقة ونفقة
ولها رضيعاً فان ام لا وعلى ما في نطفها من اولاد قال علياً ان يرد المهر

قضت

الذي اخذت ولا نفقة عليها للولد وحسب نفقتها ما دامت في العدة
 امرأة ادعت على زوجها انه لم ينق على ولدها الصغير فالوا ان كان القاضي فرض
 عليه نفقة الولد او فرض الزوج على نفسه فادعت المرأة ذلك بعد مضي مدة
 وان انكر الزوج خلف والا فلا **رحل** مصرله ولا صغيرا ان كان الرجل
 يقدر على الكسب تجب عليه ان يكسب وينفق على ولده وان كان لا يقدر
 على الكسب يفرض القاضي عليه النفقة وبامر الام حتى تستدين على زوجها
 ثم يرجع بذلك على الاب اذا ايسر وكذا لو كان الاب يبد نفقة الولد
 ويتنعم عن الاتفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم يرجع الام عليه بذلك
 وكذا لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة فاستدانت
 الام وانفقت بامر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب **رحل** الاب
 بنفقة الولد وان كان لا يجلس بشاير ديونه ولو فرض القاضي النفقة على الاب
 فلم تستد ان الام واخذت الولد بمسئلة الناس لا ترجع على الاب **رحل** وان
 حصل له مسئلة الناس نصف النفقة الكافية لسقط نصف النفقة عن الاب
 ويصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم
 فاكلوا من مسئلة الناس لا يرجعون على الذي فرضت عليه النفقة بشي المرأة
 والام اذا فرضت لها النفقة فاكلت من مال نفسها او من مسئلة الناس كان لها
 ان ترجع بالمعروض على زوجها **رحل** غاب ولم يترك لاولاده الصغار
 نفقة ولا لهم مال يجبر الام على الاتفاق ثم يرجع بذلك على الاب
 صغير بلغ حدا الكسب ولم يبلغ مبلغ الرجال كان الاب ان يسلمه في عمل
 او يواجه لعمل او خدمه وينفق عليه من ذلك وان كان الولد بنتا
 لا ملك دفعها الى غير المحرم للخدمة لان الحلوة مع الاجني حرام فان فصل

انما نفقة الزوج على زوجته ما دامت في العدة
 وان نفقت بغير امر القاضي لم ينفق على ولدها الصغير
 وان نفقت بامر القاضي فنفقت على ولدها الصغير
 وان نفقت بغير امر القاضي لم ينفق على ولدها الصغير
 وان نفقت بامر القاضي فنفقت على ولدها الصغير

فان لم يرجع حتى ماتت نسلا
 ان ما خد من تركه هذا الصحيح

انما نفقة الزوج على زوجته ما دامت في العدة
 وان نفقت بغير امر القاضي لم ينفق على ولدها الصغير
 وان نفقت بامر القاضي فنفقت على ولدها الصغير
 وان نفقت بغير امر القاضي لم ينفق على ولدها الصغير
 وان نفقت بامر القاضي فنفقت على ولدها الصغير

ش

من كسب الولد عن نفقة يسكه الاب الى ان يبلغ الصغير فان كان الاب مبدرا
 تخاف منه على المال اخذ القاضي ذلك منه ويضعه على يدي عدل ليحفظ
 الى ان يبلغ الصغير وكذا في كل اموال الصغير فان كان للصغير ام بابت
 عن زوجها واحتاجت الى النفقة كان لها ان تاكل من كسب ولدها صغيرا
 ان الولد او غيرها ونفقة البنت البالغة في طاهر الرواية يكون على الاب
 خاصة وكذا العلام اذا بلغ اعمى او بهر زمانه او علة لا يقدر على الكسب
 واحتاج الى النفقة كانت نفقة على الاب خاصة **قال** الحضاف
 رحمه الله نفقة البنت البالغة والعلام البالغ الرمن او العاجز عن
 الكسب يكون على الابن على الاب اللسان وعلى الام الملك وفي طاهر
 الرواية البنت البالغة والعلام البالغ الرمن بمنزله الصغير بنفقة تون
 على الاب خاصة **واب** الاب عند عدم الاب في النفقة بمنزله الاب
 رجل به زمانه او علة لا يقدر على الحرفة وله ابنه كبيرة فقير لا يجبر
 على نفقة ولا يجبر على نفقة اولاده الصغار **رحل** للصغير مال غائب يومئذ
 الاب ان ينفق عليه ثم يرجع في مال وله فان انفق الاب بغير امر القاضي
 لا يرجع الا اذا نوي عند الاتفاق ان يرجع بذلك في مال الولد فحينئذ
 يرجع بذلك ديانته وان اشهد عند الاتفاق انه ينفق ليرجع كان
 له ان يرجع صغيرا له اب معسر وجرب الاب موسر وللصغير مال
 غائب يومئذ الحد بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينا له على الاب
 ثم يرجع الاب في ذلك على مال الصغير وان لم يكن للصغير مال نقض
 بالنفقة على الجبد ولا يرجع الحد بذلك على احد وكذا لو كانت
 للصغير ام موسرة او جبة توسر **واب** معسر امرت بان تنفق على

اذا لم يكن لها مال فاذا لم يزوج
 سقطت نفقتها عن الاب وان
 طلعت واسقطت نفقتها عن الام
 المصنف على الاب

ان المخطان كان للصغير موسر
 وجب له ان يزوج الجبد على الام
 بغير مال الاب اذا ايسر به علم

هذا هو ما لا يرد في بعض النسخ على ما هو عليه
هذا هو ما لا يرد في بعض النسخ على ما هو عليه

الصغير ويكون ذلك دينا على الاب ان لم يكن الاب زنا فان كان زنا لا شيء عليه
ولجبر الاقر على نفقه وله المسلم وهذا المسلم على نفقه وله الاقر الزن ولا
تجبر على نفقه وله المملوك رجلان بينهما جارية فجات بولد فادعيها
كانت نفقه الولد عليها والله اعلم .

فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام

الابن الموسر يجبر على نفقه ابويه المعبرين ولا يجبر على الابن
الفقر نفقه والده الفقير حكما ان كان الوالد يقدر على العمل وان
كان الوالد زنا او لا يقدر على عمل وللان عيال كان على الابن ان يضم الاب
الي عياله وينفق على الكل والموسر في هذا الباب من ملك مالا فاضلا
عن نفقه عياله ويبلغ الفاضل مقدارا يجب فيه الزكوة فان كان
للفقر ابنان احدهما فايق في العنا والآخر مملوك لصابا كانت نفقه
عليهما على السوا وكذا لو كان احدا لابنين مسلما والآخر ذميا كانت نفقه
عليهما على السوا الفقير لا يجبر على نفقه الا لاربعة الاولاد الصغير
والبنات المبالغات ابا ركن او ثيبا والزوجة المملوكه وروى هشام
عن محمد رحمه الله رجل له اب معسر والابن محترف بحيث كل
يوم درهمان ينجي له ولعياله اربعة دنانير كان عليه ان يصرف الفضل
الي ابيه ولا يجبر على الابن الموسر نفقه والده الفقير حب عليه نفقه
خادم الاب امرأة كانت لخادم او جارية اذا كان الاب محتاجا الى من خلفه

هذا هو ما لا يرد في بعض النسخ على ما هو عليه
هذا هو ما لا يرد في بعض النسخ على ما هو عليه

هذا هو ما لا يرد في بعض النسخ على ما هو عليه
هذا هو ما لا يرد في بعض النسخ على ما هو عليه

وليس على الاب نفقه امه الابن . ان فقير محترف وله اب فقير
محترف لا يجبر الابن على نفقه الاب وقد ذكرنا فان كان الاب زنا
ففي تلك الحالة لا يجبر الابن على نفقه الاب

هذا هو ما لا يرد في بعض النسخ على ما هو عليه
هذا هو ما لا يرد في بعض النسخ على ما هو عليه

جبر الابن على نفقه امه نفقه وولد الصغير وابنته الكبيرة وعلى
نفقه الاب ايضا وان كان الابن زنا يجبر على نفقه امه نفقه وولد
الصغار ولا يجبر على نفقه ابنته الكبيرة اذا ذكر الناطع رحمه الله
ولا على الابن نفقه ابيه او امه وان كان الاب زنا . والحدا اب الا
عند عدم الاب بمنزله الاب . واما الجدة من قبل الام ذكر الناطع رحمه
الله انه بمنزله الاخ لا ينفق عليه وان كان فقيرا اذا كان صحيح البدن
لا زمانه به وقال الحصار رحمه الله الجدة من قبل الام اذا كان
فقيرا ينفق عليه وان لم يكن زنا وهو بمنزله اب الاب . فقير
له اخ موسر وابنته ابنته له موسر كانت نفقته على بنت البنت لا على
الاخ وكذا لو كان له ابنه وابن ابن كانت نفقته على البنت خلاصه
ولو كان له ابن وابنته كانت نفقته عليهما على السوا وقال بعضهم
نفقة عليهما اثلاثا على قدر الميراث والفتوى على الاول . امرأة لها
زوج فقير واخ موسر قال ابو يوسف رحمه الله يجبر الاخ على ان
ينفق عليها ثم يرجع على الزوج . معسرة لها مسكن تسكنه ولها اخ
موسر قالوا لا يجبر الاخ على نفقه وقال الحصار رحمه الله تجبر
وقال شمس الامية الحلواني رحمه الله الصحيح قول الحصار
رحمه الله والقول الاول قول شريك رحمه الله فانه قال اذا كان
للانسان دار يسكنها او خادم تخدمه او دابة يركبها لا يجب نفقته
على ذي الرحم المحرم وورق من ذوي الارحام وبين الوالدين والمولو
فان الوالدين والمولودين لا يمنع وجوب النفقه وعذنا الكل
سوا وملك الدار لا يمنع وجوب النفقه الا ان يكون فيها فضل

هذا هو ما لا يرد في بعض النسخ على ما هو عليه
هذا هو ما لا يرد في بعض النسخ على ما هو عليه

دين

[illegible]

موسران كانت نفقه على الولد لا على الابوين لا يشارك الولد في نفقه
الوالدين احداً كما لا يشارك الوالد احد في نفقه الولد في ظاهرا رواه وكذلك
معتوه له ابن واب كانت نفقه المعتوه على الابن دون الاب **امراة**
لها اثنتان موسران فقضى عليهما با لنفقة فاني احدهما ان نفق يقضى علي
الاخر لجميع النفقة لم يرجع هو على اخيه بنصف ذلك **امراة** معسره
لها ثلاث بنات اخوة متفرقين او ثلاث بنات اخوات محلفات قال
ابو يوسف رحمه الله كل النفقة تكون على المتن قبل الاب والام وقال
محمد رحمه الله وفي بنات الاخوات خمس النفقة على بنت الاخت لام والخمس
على بنت الاخت لاب وبناته اخماسه على بنت الاخت لام والخمس
على بنت الاخت لام والخمس على بنت الاخت لاب وبناته اخماسه على بنت
~~الاخت لاب وفي بنات الاخوة سدس النفقة على بنت الاخ لام والباقي~~
على بنت الاخ لاب وامر ولا شيء على الاخ **ن**

فَصَلِّ فِي نَفَقَةِ الْمَلَاكِ

[illegible]

نفقه الولد على الخاتمة ولو تزوج الخاتمة مكاتبته مكاتبتهما واحده ومولاهما واحد
فولد لها في المكاتبه ولد فان نفقه المولود يكون على الام لان الولد يكون تبعاً للام
ويكون كالمملوك لها وكانت نفقته عليها **وكذا** الخواص تزوج امته
او مكاتبه او مدبرة او ام ولد كان عليه نفقه المراه الا ان في الامه
والمدبرة وام الولد لا يجب على الزوج نفقه ما لم يؤولها المولى بيتاً
وفي المكاتبه يجب نفقه على زوجها ولا تسترط البتونه ولا يجب على
الزوج نفقه الاولاد انما يكون نفقه الولد على مولى الام اذا كانت امه
او مدبرة او ام ولد فان كان مولى الامه والمدبرة وام الولد فقتر او الزوج
اب الاولاد غنياً هل يجب على الاب نفقه الاولاد في ولد الامه لا يجب
على الزوج لان ولد الامه يكون مملوكاً لمولى الامه فسقط عليه المولى او بيعه
كما لو عجز المولى عن الاتفاق على الامه **وان كان الولد من المدبرة او ام الولد**
ومولى الام فقير لا يمكن البيع ههنا فيومر الاب ان سقط على الولد
ثم يرجع على المولى رجل زوج امته من عبده وبواهلها او لم يؤولها كانت نفقه
العبد والامه على مولاها فان ابى ان يسقط عليها امر بالبيع **رجل**
زوج ابنته من عبده فطلبت النفقه تفرض لها النفقه على زوجها
رجل تزوج امه ولم يؤولها المولى بيتاً حتى طلعتها طلاقاً رجعيّاً كان مولاهما
ان يامر الزوج لختها بنيا وسقط عليها في العدة وان كان الطلاق بائناً ليس
للمولى ان يخل بينها وبين زوجها وهل له ان يطلب نفقه العدة قال الحنفية
رحمهم الله له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك هو الصحيح لا بها ما كانت
تستحق النفقه قبل الطلاق البائن قبل البينونة فلا تسحق بعد
الطلاق البائن ولو كان رجعيّاً لم تعتق كان لها ان تطلب من زوجها

ان يوهب

ان يؤولها بنيا وسقط عليها حتى يسقط عدها وان كان الطلاق بائناً ليس له ان
ياخذ بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق اذا لم يكن بواهل بيتاً
فكذلك وهذا يؤوله قول بعض العلماء في المسئلة الاولى **رجل** وجد عبداً
ابقا فاحله ليرده على مولاه فانفق عليه ان ينفق بغير امر القاضى كان متطوعاً
لا يرجع وان رفع الامر الى القاضي فسال من القاضي ان يامر بالنفقة نظر
القاضي في ذلك فان رأى الاتفاق اصلح امره بالاتفاق وان خاف ان ياكله
النفقه يامر القاضي بالبيع وامسك الثمن وكذا اذا وجد دابة ضاكة في
المصر او في غير المصر **ولو ان رجلاً عصب عبداً كانت نفقته عليه**
الى ان يرده على المولى فان طلب من القاضي ان يامر بالنفقة او بالبيع لا يجيبه
لان المعصوب مضمون على الغاصب الا ان يكون الغاصب مخوفاً يخاف منه
على العبد فيجيبه باخذة القاضي وبيعه فميسك الثمن ولو اودع رجلاً
عبداً وغاب فجاء المودع الى القاضي وطلب منه ان يامر بالنفقة او بالبيع
فان القاضي يامر بان يواجر العبد وسقط عليه من اجره وان رآي ان
يبيعه ففعل **رجل** اوصى عبده لاسنان وجدته لا خير
كانت نفقته على صاحب الخدمة فان مرض في يد صاحب الخدمة
ان كان مرضاً لا يمنع من الخدمة كانت نفقته على صاحب الخدمة وان
كان مرضاً يمنع من الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبه فان تطاول
المرض ورأى القاضي ان يبيعه فباعه سترى بمثله عبداً يقوم مقام
الاول في الخدمة والعبد الرهن اذا ثبت كونه رهناً فيعمل به ما يفعل
بالوديعة **عبد بين رجلين غاب احدهما وتركه عند الشريك**
فرفع الشريك الامر للقاضي واقام البينة على ذلك كان للقاضي الخيار

ان يؤولها بنيا وسقط عليها حتى يسقط عدها وان كان الطلاق بائناً ليس له ان
ياخذ بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق اذا لم يكن بواهل بيتاً
فكذلك وهذا يؤوله قول بعض العلماء في المسئلة الاولى **رجل** وجد عبداً
ابقا فاحله ليرده على مولاه فانفق عليه ان ينفق بغير امر القاضى كان متطوعاً
لا يرجع وان رفع الامر الى القاضي فسال من القاضي ان يامر بالنفقة نظر
القاضي في ذلك فان رأى الاتفاق اصلح امره بالاتفاق وان خاف ان ياكله
النفقه يامر القاضي بالبيع وامسك الثمن وكذا اذا وجد دابة ضاكة في
المصر او في غير المصر **ولو ان رجلاً عصب عبداً كانت نفقته عليه**
الى ان يرده على المولى فان طلب من القاضي ان يامر بالنفقة او بالبيع لا يجيبه
لان المعصوب مضمون على الغاصب الا ان يكون الغاصب مخوفاً يخاف منه
على العبد فيجيبه باخذة القاضي وبيعه فميسك الثمن ولو اودع رجلاً
عبداً وغاب فجاء المودع الى القاضي وطلب منه ان يامر بالنفقة او بالبيع
فان القاضي يامر بان يواجر العبد وسقط عليه من اجره وان رآي ان
يبيعه ففعل **رجل** اوصى عبده لاسنان وجدته لا خير
كانت نفقته على صاحب الخدمة فان مرض في يد صاحب الخدمة
ان كان مرضاً لا يمنع من الخدمة كانت نفقته على صاحب الخدمة وان
كان مرضاً يمنع من الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبه فان تطاول
المرض ورأى القاضي ان يبيعه فباعه سترى بمثله عبداً يقوم مقام
الاول في الخدمة والعبد الرهن اذا ثبت كونه رهناً فيعمل به ما يفعل
بالوديعة **عبد بين رجلين غاب احدهما وتركه عند الشريك**
فرفع الشريك الامر للقاضي واقام البينة على ذلك كان للقاضي الخيار

ان يؤولها بنيا وسقط عليها حتى يسقط عدها وان كان الطلاق بائناً ليس له ان
ياخذ بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق اذا لم يكن بواهل بيتاً
فكذلك وهذا يؤوله قول بعض العلماء في المسئلة الاولى **رجل** وجد عبداً
ابقا فاحله ليرده على مولاه فانفق عليه ان ينفق بغير امر القاضى كان متطوعاً
لا يرجع وان رفع الامر الى القاضي فسال من القاضي ان يامر بالنفقة نظر
القاضي في ذلك فان رأى الاتفاق اصلح امره بالاتفاق وان خاف ان ياكله
النفقه يامر القاضي بالبيع وامسك الثمن وكذا اذا وجد دابة ضاكة في
المصر او في غير المصر **ولو ان رجلاً عصب عبداً كانت نفقته عليه**
الى ان يرده على المولى فان طلب من القاضي ان يامر بالنفقة او بالبيع لا يجيبه
لان المعصوب مضمون على الغاصب الا ان يكون الغاصب مخوفاً يخاف منه
على العبد فيجيبه باخذة القاضي وبيعه فميسك الثمن ولو اودع رجلاً
عبداً وغاب فجاء المودع الى القاضي وطلب منه ان يامر بالنفقة او بالبيع
فان القاضي يامر بان يواجر العبد وسقط عليه من اجره وان رآي ان
يبيعه ففعل **رجل** اوصى عبده لاسنان وجدته لا خير
كانت نفقته على صاحب الخدمة فان مرض في يد صاحب الخدمة
ان كان مرضاً لا يمنع من الخدمة كانت نفقته على صاحب الخدمة وان
كان مرضاً يمنع من الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبه فان تطاول
المرض ورأى القاضي ان يبيعه فباعه سترى بمثله عبداً يقوم مقام
الاول في الخدمة والعبد الرهن اذا ثبت كونه رهناً فيعمل به ما يفعل
بالوديعة **عبد بين رجلين غاب احدهما وتركه عند الشريك**
فرفع الشريك الامر للقاضي واقام البينة على ذلك كان للقاضي الخيار

بعد العدة. لأنهم قالوا المخطأ أن العدة بعد الطلاق لمنه الطلاق العدة.

[illegible][illegible]

نفسك فقال ان احرام عليك اوقالت انا باين اوقالت انا خلية او برية طلعت
كل لفظ يكون من الزوج طلاقا فاذا اجابته المرأة بذلك يقع الطلاق **رجل**
والامراة عمده بنت صبيح طالق وامراة عمده بنت حفص ولا ينفك له
لا يطلق امراة فان كان صبيح روح ام امراة وكانت تنسب اليه وهي في
حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امراة او لا يعلم طلعت امراة ولا يصدق
قضا وفيما بينه وبين الله تعالى لا يصح بيع ان كان يعرف نسبها وان
كان لا يعرف يقع ايضا فيما بينه وبين الله تعالى وان نوى امراة في هذه
الوجه طلعت امراة في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى **رجل** قال
امراة للحبيشه طالق وامراة ليست بحبيشه لا يقع الطلاق ولو كان
له امراه بصيرة فقال امراة هذه الحما طالق واسأرا الى البصيرة تطلق
البصيرة ولا تعتبر التسمية والصفة مع الاشارة **رجل** له امراة ان
عمده وزينب فقال يا زينب فلجابه عمده فقال انت طالق ثلاثا
وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امراة وان لم تكن امراة بطل
لانه اخرج الطلاق جوابا للام التي اجابت وان قال نوي زينب طلعت
زينب ولو قال يا زينب انت طالق فلم تجبه احد طلعت زينب ولو
قال امراه ينظر اليك وينير اليها يا زينب انت طالق فاذا هي امراة له
اخرى اسمها عمده يقع الطلاق على عمده تعتبر الاساءة وبطل
التسمية **رجل** قال امراة وقد دخل بها اذا طلقك فانت
طالق ثم طلعتا يقع عليهما طلاقان وهذا لو قال ان طلقك او متى طلقك
او متى ما طلقك وكذا لو قال كلما طلقك فانت طالق ثم طلعتا
واحد يقع عليهما طلاقان ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق

هذا الحديث يدل على ان الطلاق يقع بمجرد التلفظ به وان لم يكن في حق الزوج او في حق المرأة وان لم يكن في حق الزوج او في حق المرأة وان لم يكن في حق الزوج او في حق المرأة

هذا الحديث يدل على ان الطلاق يقع بمجرد التلفظ به وان لم يكن في حق الزوج او في حق المرأة وان لم يكن في حق الزوج او في حق المرأة وان لم يكن في حق الزوج او في حق المرأة

ثم طلعتا واحد طلعت ثلاثا **رجل** قال لامراة المدخوله انت طالق انت
طالق يقع عليهما طلاقان فلا يصدق قضا ان قال نوي بالثانية الخبر كذا لو
قال قد طلقك قد طلقك او قال انت طالق قد طلقك يقع طلاقا
ولو قال انت طالق فقال له رجل وامراة ما ذا قلت فقال قد طلقك
او قلت هي طالق يقع واحدة في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى **رجل**
قال لامراة انت طالق عامه الطلاق او حل الطلاق يقع طلاقان ولو قال
انت طالق كل الطلاق يقع الملاث ولو قال انت طالق اكثر الطلاق يقع
ذكر في الاصل الملاث ولو قال اقل الطلاق يقع واحد ولو قال انت طالق
لا قليلا ولا كثيرا اختلف فيه الاقوال لاختلاف الروايات قال
الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقع طلاقان وقال الشيخ الامام ابو محمد محمد
الفضل رحمه الله يقع واحد وقال الفقيه ابو نصر محمد بن سلام رحمه الله يقع واحد
يقع ثلاث والاطهر ما قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ولو قال انت طالق
حتى يستكمل ثلاث طلاقات ذكر لسبب الوليد رحمه الله انه يقع ثلاث وان
نوي غير ذلك لا يدين في القضا ولو قال انت طالق كل التطليقة طلعت
واحدة ولو قال انت طالق كل تطليقة طلعت ثلاثا دخل بها او لم يدخل
وكذا لو قال انت طالق بعد كل تطليقة او مع كل تطليقة او قال انت
مع كل تطليقة طالق طلعت ثلاثا ولو قال لامراة انت طالق مع كل امراه
لي وله اربع سنوه طلعت جميعا فان نوي في هذه المسئلة بعض
النساء وبعض الطلاق لا يصدق قضا ويصدق فيما بينه وبين الله
تعالى ولو قال انت طالق نصف ثلاثة اضاف تطليقه يقع ثلثان ولو
قال ثلاثة اضاف تطليقتين يقع الملاث ولو قال انت طالق نصف

او اسأرا الى البصيرة

او اسأرا الى البصيرة

او اسأرا الى البصيرة

او اسأرا الى البصيرة

او اسأرا الى البصيرة

او اسأرا الى البصيرة

او اسأرا الى البصيرة

او اسأرا الى البصيرة

او اسأرا الى البصيرة

او اسأرا الى البصيرة

هذا هو الصحيح في المثلثات ان يزوج
 في المثلثات ان يزوج
 في المثلثات ان يزوج

تطلقه هي واحد ولو قال انت طالق نصف تطليقه وثلث بطلقه وربع
 تطليقه هي ثلاث ولو قال نصف تطليقه وربعا وسدسه هي واحد
رحيل قيل له ان فلانا طلق امرأته واعتق عبدك فقال نعم
 صنع او شيئا صنع اختلفوا فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله لا يقع الطلاق فيما **رحيل** قال لعنه طلفت امرأتك فقال
 احسنت او قال اسات على وجه الانكار لا يكون اجازة ولو قال احسنت
 برحمتك الله حيث خلصتني منها او قال في اعتاق العبد احسنت تقبل
 الله منك كان اجازة **رحيل** قال لامرأته انت طالق عدد شعر ابليس
 لعنه الله يقع واحد ولو قال بعدد الشعر الذي على ورجلك وقد كانت
 طلت وليس عليه شعر قال محمد رحمه الله لا يقع كما لو قال بعدد
 الشعر الذي كان على ظهركي وقد طلي ولو قال بعدد الشعر الذي
 في بطن كفي فانه يقع ويلغوا ذكر الشعر لان بطن الكف ليس موضع الشعر
 بخلاف ظهركي **رحيل** قال لامرأته ثلاث تطليقات عليك طلفت فلانا
رحيل قال لامرأته انت طالق واحد فقالت المراه خواني هزار فقال
 الزوج هزار ولم ينو شيئا قالوا هذا الى الوقوع اقرب **رحيل** قال
 لامرأته هزار طلاق توكتي كردم قالوا يقع الثلاث كانه قال طلقك
 ثلاثا بدفعه واحد ولو قال هزار زمان هزار طلاق توكتي كنم واراد
 به ايقاع الطلاق قالوا طلقت ثلاثا ولو قال من ترا هزار طلاق
 اذا استند لا يكون طلاقا **رحيل** قال لها تراسه طلاق يقع
 الثلاث كانه قال اعطيتك ثلاث تطليقات قال لها من طلاق
 تراد ادم ان نوي لا يقع يقع وان نوي القوليص لا يقع وان لم

في المثلثات ان يزوج
 في المثلثات ان يزوج
 في المثلثات ان يزوج

نوي

هذا هو الصحيح في المثلثات ان يزوج
 في المثلثات ان يزوج
 في المثلثات ان يزوج

نوي القوليص لو قال **رحيل** لامرأته يعيب بازدا دمت ونوي
 به الطلاق يقع ولو قال لعنه بازدا دمت لا يقع قال
 له ثلاث تطليقات عليك طلفت فلانا وكذا لو قال لعنه العتاق عليك
 يعتق **رحيل** ولو قال لرحل عليك هذا العبد بالف فقال قبلت يكون عينا
 ولو قال لها طلاقك على ذكر في الاصل على وجه الاستشهاد فقال
 الا ترى انه لو قال الله تعالى على طلاق امرأتك لا يلزمه شيء وهذا
 مسائل اختلفوا فيها **رحيل** قال لامرأته طلاقك على واجبت او لا
 لي او ثابت او فرض قال بعضهم يقع في الكل بطليحه رجعيه ان كان دخل بها
 نوي او لم ينو **رحيل** قال بعضهم لا يقع وان نوي وبعضهم ذكر وانه خلاف
 فقوا عند ان حنفية رضي الله عنه يقع في الكل وعند محمد رحمه الله في
 قوله لا يرد يقع وعند ابو يوسف رحمه الله نوي في الكل وذكر
 الصدر الشهيد رحمه الله في كتاب الايمان من شرح المختصر الصحيح
 انه لا يقع الطلاق في الكل عند ان حنفية رضي الله عنه وذكر هو
 رحمه الله في واقعة الصحيح انه يقع الطلاق في الكل وقال الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله في قول واجب يقع لعنات الناس وفي قوله
 ثابت او فرض او لا يرد لا يقع لعدم التعارف **رحيل** قال لامرأته ما يطلقه
 ان لم يكن لها زوج قبله او كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق

وقع الطلاق عليها وان كان زوج قبله وقد كان طلعا ذلك الزوج ان لم يزوج
 بكلامه الاخبار طلعت وان قال عنت به الاخبار دين فمابينه وبين
 الله تعالى وهل يدين في العضا اخلعت فيه الروايات والصحيح
 انه يدين ولو قال نويت به الشتم دين فمابينه وبين الله تعالى لا في العضا
 ولو قال لها انت مطلقة بالحقيف او قال اطلعتك ان نوي به الطلاق
 يقع والافلا اذا قال لامرأة اعزتك طلاقك عن ابي يوسف رحمه الله انما
 تطلقك لو قال اقرمتك طلاقك وعن محمد رحمه الله انه لا يقع وعن
 ابي حنيفة رضي الله عنه فيه روايات واختلف المشايخ في قوله رقتك
 طلاقك والصحيح انه لا يقع ولو قال خلت طلاقك او خلت سبيل طلاقك
 او قال تركت طلاقك ان نوي وقوع الطلاق يقع والافلا ولو قال
 برئت من طلاقك اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقع ولو قال
 اعزمت عن طلاقك لا يقع الطلاق ولو جمع بين منكوخته ورجل فقالت
 احدهما طالق لا يقع الطلاق على امرأة في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وعن
 ابي يوسف رحمه الله انه يقع ولو جمع بين امرأة واجبيه وقال طلعت احديكما
 طلعت امرأته ولو قال احديكما طالق ولم يوسئ لا يطلق امرأته وعن ابي
 يوسف ومحمد رحمه الله عليهما انما يطلق ولو جمع بين امرأة وما ليس بحل
 للطلاق كالبيمة والحر وقال احديكما طالق طلعت امرأته في قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله عليهما وقال محمد رحمه الله لا يطلق ولو جمع
 بين امرأة والبيهة وقال احدا كما طالق لا يطلق لحيه ولو قال
 فلانة طالق لانا وفلانة معها لامرأة له اخري طلعتا لانا وكذا
 لو قال فلانة طالق لانا ثم قال اشركت ولانة معها طلعت كل واحد

لانا

في قوله لو قال فلانة طالق لانا وفلانة معها لامرأة له اخري طلعتا لانا وكذا
 لو قال فلانة طالق لانا ثم قال اشركت ولانة معها طلعت كل واحد
 في قوله لو قال فلانة طالق لانا وفلانة معها لامرأة له اخري طلعتا لانا وكذا
 لو قال فلانة طالق لانا ثم قال اشركت ولانة معها طلعت كل واحد

لانا ولو قال فلانة طالق لانا وفلانة معها لامرأة له اخري طلعتا لانا وكذا
 لو قال فلانة طالق لانا ثم قال اشركت ولانة معها طلعت كل واحد
 في قوله لو قال فلانة طالق لانا وفلانة معها لامرأة له اخري طلعتا لانا وكذا
 لو قال فلانة طالق لانا ثم قال اشركت ولانة معها طلعت كل واحد

والت الماء لزوجها مر امدار فقال الروح نادا استه يبر والوا
ان نوى الايقاع يقع والا فلا ولوقالت دست ار من باز دار فقال
الروح باز داشته كبر كذلك ان نوى الايقاع يقع والا فلا
ولوقال لامرأته في غير مذاكره الطلاق زاستر رور وهزار
بار طلاق داد ثم قال له ارد طلافا كان القول قوله ولو قال
لا امرئ لست لي بامراه او قال ما انت لي بامراه او قال ما اما زوج

من مائة السنين لو قال لها ترا بله
كودم اورها كودم ارد ست تا د
داشتم اور ترا عشقم لا لعن الطلاق
ما لم يكون كما افاد لو قال هم مست
ناذا داشتمت اورها كردمت
ولا نوى الطلاق باقوله رها
دعا كدم متابع واحد يا سده
ولي قوله دست ناردا سميت
مع واحد رجعيه را دا كره
الطلاق بهذه الالفاظ من ان يقول
دست ناذا داشتمت كرك الطلاق يكون
واحده رجعيه ويكون البطل بالطلاق
ولا يصح فيه التخييل
النسب الكليات

لك

[illegible]

من قمار الحسن لوما قال لما تراه
 كودم اورها كودم اردست باز
 داشتم اورها عشق لایع الطلاق
 عالم بود و کذا بگو و ان چه هست
 باز داشتم اورها كودم
 دلورونی الطلاق بگو له رها
 وها كودم عشق واحد با من
 دلورونی دسب نارداشتم
 عشق واحد و رحمة و اذا توبه
 الطلاق لهذا لا اله الا الله
 دسب باز داشتم لك الطلاق
 واحد و رحمة و ان الله بالطلاق
 لا يعجز عنه و ان الله بالطلاق
 الشئ من النسيات
 علام

للحال ولا يوقف على وصول الخبر اليها ولا على قول المأمور ذلك ولو قال
 فلها أنت طالق لا يقع الطلاق ما لم يقل لها المأمور ذلك ولو قال
 اكتب لها طلاقا ينبغي ان يقع الطلاق للحال كما لو قال اكتب لها
 طلاقها وكما لو قال اكتب الى امرأتى ان يها طالق **رجل** قال لامرأته انت
 طالق مثل سبعة دنانير يقع واحد ولو قال انت طالق مثل سبعة دنانير
 ونصف يقع تطليقتان وكذا لو قال مثل درهمين يقع واحد ولو قال
 مثل ثلاثة دراهم يقع طلاقان والحاصل انه اذا شبه الطلاق بما يوزن
 بسبعة واحد يقع واحد وان شبه بما يوزن بسبعين يقع
 تطليقتان وان شبه بما يوزن بثلاث سجات والشرع في الملات
 فالدينار يوزن بسبعة واحد وكذا الدرهمان ودينار ونصف يوزن
 بسبعين وكذلك ثلاثة دراهم فعلى هذا يخرج هذا الجنس من
 المسائل اذا جمع بين امرأتين احدهما صحيحة النكاح والاخرى فاسدة
 النكاح وقال احمد طالق لا يطلق صحيحة النكاح كما لو جمع بين منكوحته
 واجنبية وقال احمد طالق ولو كان له امرأتان اسم كل واحد منهما
 زينب واحدهما صحيحة النكاح والاخرى فاسدة فقال زينب طالق
 طلقت صحيحة النكاح وان قال عنت به الاخرى لا يصدق لصا كما لو
 قال زينب طالق وامرأة زينب طلقت امرأته قال قال عنت زينب
 اجنبية لا يصدق فضا وكذا لو قال احدي امرأتى طالق طلقت
 صحيحة النكاح ولو جمع بين صحيحة النكاح وفاسدة النكاح فقال
 طلقت احدا طلقت صحيحة النكاح كما لو جمع بين منكوحته واجنبية
 وقال طلقت احدا طلقت منكوحته لانام اذا طلق امرأة فاحذر

بدل

بتلك بعد الانتباه فقال اجرت ذلك الطلاق لا يقع وكذا الصبي اذا طلق
 امرأة او طلقها اجنبية واجاز بعد البلوغ ولو قال النائم بعد الانتباه
 او قعت ذلك الطلاق او قال جعلت ذلك الطلاق طلاقا يقع الطلاق
 وكذا الصبي اذا قال ذلك بعد البلوغ **رجل** له امرأتان فقال
 لاحدهما انت طالق اربعاً فقالت الملات يعني فقال الروح اوقعت الزنا فيه
 على فلانة لا يقع على الاخرى شي وكذا لو قال الروح الملات لك والباقي لصاحبك
 لا يطلق الاخرى **رجل** قال لامرأته قبل الدخول انت طالق واحد او مائة
 يقع واحد ولا خير **رجل** قال لامرأته قد طلقك الله تعالى او قال
 لعبد اعطك الله ذكر في الواجبات انه يقع نوى او لم ينو وذكر في
 العيون والعلى ان نوى يقع والاولا اذا سالها العبد وقال طلقت
 امرأتك فقال طلقها الله لحيد يقع وهذا العتق **رجل** قال لامرأته
 في غضب او خصومة اي هنار طلاقه تو طلقت بلانا وكذا لو قال
 اي طلاق دادته طلقت او قال اي سه طلاقه طلقت بلانا ولو قال
 لها بالعربية اذهبي الف مرة ينوي الطلاق طلقت بلانا **رجل** طلق
 امرأة بعد الدخول واحد ثم قال بعد ذلك جعلت تلك المطلقة بانيه
 او قال جعلتها بلانا احلفت الروايات فيه والصحح ان على قول
 الى حنيفة رضي الله عنه نصر بانيا وبلانا وعلى قول مجرجه الله لا نصير
 بانيا ولا بلانا وعلى قول الى يوسف رحمه الله يصح جعلها بانيا ولا يصح
 جعلها بلانا ولو طلق امرأته بعد الدخول واحد ثم قال في العدة اومت
 امرأتى ثلاث بطلاقات تلك المطلقة او قال الزمتها بطلاقتين
 تلك المطلقة فهو على ما قال الزمتها بلانا فهو ثلاث وان قال

رجل قال لامرأته خذ طلاقك
 ما لك احذ من طلاقك
 العيون شرط الله والطلاق
 بشرط ان لا يكون له امرأتان
 شأ الله طلاقك ان لا يكون له امرأتان
 خذ طلاقك ان لا يكون له امرأتان
 وكذا ان يقول طلاقك ان لا يكون له امرأتان
 رخصت او اودع طلاقك ان لا يكون له امرأتان
 فذلك فانه السبق في السابقين كل سواء

اذا بان لامرأته ان طالق
 بانيه املك الزوج مع واحد بانيه
 وتنفى قوله املك الزوج مع

المرثية بطلقتان فهو يثنان ولو قال طلعتا واحده لم راجعها لم قال جعلت
 تلك المطلقة بآينه لا يصير بآينه لانه لا يملك ابطال الرجعة ولو قال لها
 بعد الدخول اذا طلقك واحده فبني بآين او هي ثلاث فطلعتا واحده
 فانه يملك الرجعة ولا تكون بآينا ولا لانا لانه قدم القول قبل نزول
 الطلاق ولو قال **لست** لها اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال
 جعلت هذه المطلقة بآينه او قال جعلتها لانا قال هذه المعاله قبل
 دخول الدار لا يلزمه هذه المعاله لان المطلقة لم ينع عليها اذا قال
 لامرأته بعد الدخول ترايك طلاق ترايك طلاق ترايك طلاق يقع
 الثلاث كما لو قال لها بالعربية انت طالق انت طالق انت طالق فانه يقع
 الثلاث ولو قال لامرأته ترا طلاق او قال دامت طلاق ونوي
 الثلاث صحته بآينه **رجل** قال لامرأته ترا طلاق هذه خمسة الفاظ
 احدها هذه والباقي ترائل و التالته ترائلاك والاربعه ترا طلاك
 والخامسه ترا طلاع نقل عن الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل رحمه
 الله انه كان يميز بين العالم والجاهل فقال اذا كان عالما لا يقع
 واذا كان جاهلا يقع ثم رجع وقال يقع الطلاق في هذه المسائل كلها
 ولا فرق بين العالم والجاهل لان العوام يزعمون الحل طلاقا ولا يميزون
 بين الناس من لا يحسن الكلام وقد يقصد الحكم الطلاق ويجري
 ذلك على لسانه في الغضب والخضومة قبل له فان كان الرجل عربيا
 قال وان كان عربيا فكذلك لان من العرب من يذكر الكاف
 مكان القاف وان قال تعدت ذلك في لا يقع الطلاق لا يصدق قضا
 ويصدق فيما عداه ومن الله تعالى الا ان يشهد قبل اللفظ معول

في قوله ترايك طلاق ترايك طلاق ترايك طلاق
 انما هو كقولك ترايك كذا ترايك كذا ترايك كذا
 فيكون كقولك ترايك كذا ترايك كذا ترايك كذا
 فيكون كقولك ترايك كذا ترايك كذا ترايك كذا
 فيكون كقولك ترايك كذا ترايك كذا ترايك كذا

الشهود

للمشهود ان امرأت تطلب مني الطلاق واللا اريد فانا اللفظ بهذا اللفظ قطعاً
 لخصومتها ثم تليق بذلك ويسمع الشهود ذلك فاذا شهدوا بذلك عند
 القاضي فليد لا يقضي القاضي بالطلاق وعن الشيخ الامام هذا رحمه الله
 قال استفتيت عن تروي قال لامرأته ترائلاك وفي التركيه يقال للطحال
 تلاك وقال الزوج اردت الطحال وما اردت به الطلاق فقلت يقع الطلاق
 ولا يصدق في القضا لان هذا ما يجري على لسان الناس خصوصاً في
 الغضب والخصومة فيكون الطلاق واقفا ظاهراً فلا يصدق قضا
رجل طلق امرأته او اعتق عبده او دبر بالعربية وهو لا يعلم ان كان
 يعلم ان هذا ايقاع الطلاق والعناق ولكن لا يعرف معنى اللفظ يقع الطلاق
 والعناق ويصح المديرو ان كان لا يعرف معنى اللفظ وان كان لا يعلم
 ان هذا طلاق وعناق الا ان الرجل لقن ان يقول طلقت امرأتى او امرأتى
 طالق فقال ذلك فذلك الجواب يقع الطلاق والعناق وان باع بالعربية
 وهو لا يعرف معنى اللفظ لا يصح البيع والشرا وان لقنت المرأة ان
 يقول ابرأت زوجي عن المهر فقلت ذلك لا يبرأ الزوج عن المهر حتى
 هذا باق في فصل الخلع ان شاء الله تعالى ولو قال لامرأته انت طالق
 ان شاء الله وهو لا يعرف معنى قوله ان شاء الله لا يقع الطلاق لان الطلاق
 مع الاستئنا باطل وعلم المروجه له فيه سوءا قالوا وهذا كسكوت البكر
 لما جعل رضا شرعاً لا يفرق بين العلم والجهل وهذا الجواب ظاهر
 فما اذا علم ان الاستئنا اذا قرن بالطلاق يبطل الطلاق وان لم
 يعلم ذلك فكذلك وان كان يعرف الاستئنا وقضا ايقاع الطلاق
 جرى الاستئنا على لسانه من غير فصله لا يقع الطلاق ايضا وروي عن

امراء مالكة لزوجها انما قال
 اعتقدت ان طالق طالق طالق
 لانها لم تعلم ان طالق طالق طالق
 لانها لم تعلم ان طالق طالق طالق

سَدَادِ بْنِ حَكِيمٍ أَنَّهُ قَالَ اخْتَلَفْتُ أَنَا وَخَلْفُ بْنُ أَيُّوبَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فَقُلْتُ الْإِسْتِثْنَاءُ
 صَحِيحٌ وَالطَّلَاقُ بَاطِلٌ وَقَالَ خَلْفُ الْإِسْتِثْنَاءُ بَاطِلٌ وَالطَّلَاقُ وَاقِعٌ قَالَ
 خَلْفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَرَأَيْتُ أَبَا يُوسُفَ فِي الْمَنَامِ فَقُلْتُ لَهُ اخْتَلَفْتَ أَمَا وَشَدَادُ
 فِي مَسْئَلِهِ فَقَالَ لِي أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَلْ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ يَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ
 فَقُلْتُ لَمْ قَالَ أَرَأَيْتَ لَوْ قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ **إِلَّا** أَوْ غَيْرَ
 طَالِقٌ أَيْتَعِ الطَّلَاقُ فَلْتُ لَا قَالَ هَهُنَا ذَلِكَ وَرَوَى هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
وَجُل أَرَادَ أَنْ يَقُولَ لِلَّهِ عَلَى صَوْمٍ يَوْمَ فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ صَوْمٌ شَهْرٌ
 قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ صَوْمٌ شَهْرٌ وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ شَيْئًا
 فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ الْمَقْدُورُ أَوْ الطَّلَاقُ أَوْ الْعِتَاقُ قَالَ الْفَقِيهَةُ أَبُو جَعْفَرٍ
 رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَنْعِ بِرَأْيِهِ الْمَنْذُورُ بِهِ بِإِحْلَافٍ وَفِي الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ
 يَتَعِ الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
 رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَتَعِ الطَّلَاقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَيَتَعِ الْعِتَاقُ وَعَنْ
 أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَكْسِ هَذَا يَتَعِ الطَّلَاقُ وَلَا يَتَعِ الْعِتَاقُ
 وَالطَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفَوَعَ الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ
 كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ وَلَوْ جَرَى عَلَى لِسَانِهِ كَفَرًا لَا يَتَعِ بِإِحْلَافٍ **وَجُل** قَالَ
 لَامْرَأَةٍ أَنْتِ طَالِقٌ لَوْ نَبِيٌّ طَلَّقَ مَثْنَيْنِ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ بِلَا لَهْ الْوَالِدِ
 طَلَّقَتْ بِلَا نَادٍ **كَانَتْ** لَامْرَأَةً أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ أَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ
 وَأَنْتِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَعِ وَاحِدٌ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَعِ
 ثَنَانٌ وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لَامْرَأَتَيْنِ فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ لِلْمَرْأَةِ
 الْآخَرَى أَوْ قَالَ فَأَنْتِ أَوْ قَالَ وَأَنْتِ يَتَعِ الطَّلَاقُ عَلَيْهِمَا **امْرَأَةٌ**
 قَالَتْ لَزَوْجَهَا طَلَّقَنِي فَأَبَى فَقَالَتْ دَاذِبِي فَقَالَ دَاذِمِ أَنْ كَانَ

في قوله دا ذم ادنى يغفل لا يقع **رجل** قال لا امرأه اذ هي الفم سوى به
الطلاق طلقت بلانا ولو قال لا امرأه المدخول بها انت طالق انت طالق
يبيع منها فان نوى البكر ارضدق ديانته لا قضاء ولو قال ذلك لغير
المدخول بها انت طالق واحد لا بل منين طلقت واحد **رجل** قال لا امرأه تنوا
طلاق او قال طلاق تراهي طالق ولا فرق بين القديم والمخير ولو قال
بالفارسية دادمت يك طلاق وسكت ثم قال ودو طلاق وسه طلاق
طلقت بلانا ان كان ذلك بعد الدخول ولو قال ترايك طلاق وسكت
ثم قال ودو طلاق طلقت بلانا ولو قال دو طلاق بغير حرف العطف
ان نوى العطف طلقت بلانا وان لم ينو لا يقع واحد **رجل** قال لا امرأه
تراسه ذكر في الموازل انها لا تطلق وقال الصدرا الشهيد رحمه الله وعندى
انها تطلق **وال** لا امرأه انت واحد ونوى به الطلاق يقع واحد
اعرب الواحدة او لم يعرب ولو قال لا امرأه بنوبسه في حال مذاكره الطلاق
او الغضب طلقت بلانا ولو قال لها في غضب او حصومة اي هزار طلاقه
برو طلقت بلانا وكذا لو قال اي سه طلاقه ولو قال اي طلاق داذه يقع واحد
واذا جرت الحصومة بينهما وبين زوجها فقامت لختوج فقال الروح سه
طلاق يا خويشتن برؤك **السرخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله ان نوى الاتيقاع يقع وان لم يكن له فيه فذلك لانه اتيقاع ظاهر
قالت المرأة لزوجها مراد فقال ناداشته كبر ونوى الطلاق
طلقت ولو قال راسه طلاق ده فقال الروح كفته كبر قال **السرخ** الامام هذا
رحمه الله لا يقع وان نوى ولو قال لا امرأه براسه طلاق دا ذستند لا يقع
لانه ذكر الاتيقاع دون الوقوع **رجل** طلق امرأه فقبل له اشقي في

فقال امرأتي شايذة لا يكون اقربا للبلا **رجل** طلق امرأته بطلاق ثم تزوجها
واوفاهامعزها واخرجها من منزلها فقال له رجل لم لا تعيدها الي
منزلك وهي امرأتك بتطليقه فقال الزوج ذو طلاق خود شده است
وان طلاق ديكر شد قال الشيخ الامام هذا **رجل** ان اراد به الانعاع
يقع وان اراد به الاخبار ففي امرأته فمابينه وبين الله تعالى وفي القضا
يقع اخري **رجل** قال لامرأته انت طالق المؤمن واحد واقل من
ثنتين قال الشيخ الامام هذا القياس ان يقع ثنتان لكن ذكر
في اختلاف العلماء انه يقع الثلاث **رجل** قال احدي امرأتين طالق
وليس له الا امرأة واحدة طلقت امرأته **رجل** قال لامرأته انت
طالوت طالق انت طالق وقال عنيث بالاولى الطلاق وبالمانيه
والماله افما صديق دايه وفي القضا طلقت ثلاثا **رجل** قال
لامرأته انت طالق وقال عنيث به الطلاق عن الوثاق صديق دايه
لاقضا ولو قال ما عنيث به الطلاق عن النكاح لا يصدق اصلا وان
صدقه المرأة في ذلك لا يثبت الي تصديقها ولو قال انت طالق من كذا
طلقت قضا **رجل** قال له عنك الكا امرأة غير هذه فاجاب وقال
كل امرأة لي طالق ذكر في النوازل انه لا يطلو امرأته **امراة** قالت
لزوجها اتريد ان اطلو نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقت
نفسى قال العقيه ابو جعفر رحمه الله قوله نعم يحتمل الرد يعني
طلعتي ان استطعت وتحمل لفويض فاي شئ نوى صحت نيته
وكذا لو قال رجل لعنبر اتريد ان اطلق امرأتك فقال خواهم
او قال هلا بك فهو على هذا الوجهين **رجل** قال لعنبر خواهي تاريت

الطلاق

راطلاق ثم فقال الزوج خواهم فقال الرجل دادمش سه طلاق قال
بعض المشايخ لا يقع شئ في قول الى حنيفة رضي الله عنه وجعل هذا بمنزله
ما لو قال لامرأته طلعتي نفسك فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شئ في
قول الى حنيفة رضي الله عنه ولو قال ذلك الرجل دادمش طلاق يقع
واحد وانما يصح هذا الجواب اذا اراد الزوج بفويض الطلاق اليه اما
اذا اراد به الرد لا يقع الطلاق **رجل** عرف انه كان محنونا فقال
له امرأته طلعتي البارحة فقال اصابتني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله
كان القول قوله وطلاق المعتوه غير واقع بطلاق المجنون وتلكوا في
الفصل بين المعتوه والمجنون من لا يسقيم كلامه وافعاله الا نادرا
والعاقل ضد والمعتوه من يخلط كلامه وافعاله فيكون ذال غالباً
وهان سوا وقال بعضهم المجنون من يفعل الافعال القبيحة عن قصد
والعاقل من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين لكن لا عن قصد وانما
يفعل على ظن الصلاح والمعتوه من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين
لكن عن قصد يفعل ذلك مع ظهور وجه الفساد **رجل** طلق امرأته
وهو صاحب برسم فلما صح قال قد طلقت امرأتى ثم قال اني كنت ان
الطلاق في تلك الحالة كان واقعا قال مشايخنا رحمه الله عليهم حين
ما اقر بالطلاق ان رده الى حال البرسام وقال قد طلقت امرأتى
في حاله البرسيم بالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حاله
البرسيم فهو ما خود بذلك قضا وقال العقيه ابو الليث رحمه الله
لكذلك اذا المكن اقراره بذلك في حال مذاكره الطلاق **رجل** قال
لامرأته انت طالق كل يوم من وكل يومين يقع عليها في اليوم الاول ولحقه

المجنون

المجنون

روى الهامس طلق كل يوم من واحد
عند السادة وان توبى ثلاثا ثلاثا
اسرطاطي طلقهم يوم ثلاث طلقا
ما كل يوم طلق بالاجماع هو طلاق

وفي اليوم التالي ثلاث ان كان الطلاق يريد على الملاث **رجل** قال لامرأته
 طلعتك اخر بطلقات ذكر في المستقى ايضا تطلق لاما ولو قال انت طالق
 اخر البطلقات لا يقع الاول **قال** لامرأته انت طالق الى سنة
 يقع الطلاق بعد سنة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما **رجل**
 قال لامرأته في حال هذا الطلاق هذا طلاقك اذا كنت في ذلك لم تطلق
 بلاما ولو قال ما نويت به ايقاع الطلاق كان القول قوله مع منية
رجل وقعت الحنومة بينه وبين امرأته فقالت المراه منع ثلاث
 تطبيقات هنا وهناك ثلاث قصبات صفار مما يكون للحاكم لا يحول
 فابان الرجل باصبع رجله واحد وقال هذا طلاقك ثم وتم حتى خفاها
 عن اماكنها ثم قال ادفعه الى الحاكم لينجيه في نوبك ولو ابيح
 ان لا يطلق امرأته لانه جعل العقب طلاقا **رجل** قال لسالم
 اوتسا الدنيا طالق لا يطلق امرأته ولو قال نسائه هذه البلد او هذه القرية
 طالق وفيها امرأته طلعت وعني ابي يوسف رحمه الله لو قال نسائي
 بعد طالق وفيها امرأته لا تطلق **رجل** قال محمد رحمه الله تطلق
رجل قال لامرأته انت طالق في قول الفقهاء او في قول القضاة او
 في قول المسلمين او في القرآن او في قول فلان القاضي او فلان المفتي
 طلعت قضا ولا يطلق فيما بينه وبين الله تعالى ما لم يزوج **رجل** طلق
 امرأته واحد او اثنين فتنسي ولا يدري انه طلقها واحد او ثلاثا
 فقال وي مرا نسائي تاروي ديكري تبيند ثم زعم انه خيل
 له ان يتزوجها فالوا لا يصدق قضا **رجل** قيل له ان ولده زان
 فوهشت فقال هشت ثم قيل له ان زن نوسه طلاقه هشت وقال

في قوله لا يطلق امرأته لانه جعل العقب طلاقا
 في قوله نسائي تاروي ديكري تبيند ثم زعم انه خيل
 له ان يتزوجها فالوا لا يصدق قضا

في قوله نسائي تاروي ديكري تبيند ثم زعم انه خيل
 له ان يتزوجها فالوا لا يصدق قضا

هست

هست وهو زعم انه لم يسمع قوله سه طلاقه واما سمع ان ذلك يوهست فالوا لا يصدق
 قضا **رجل** قال لامرأته قولي انا طالق لا يقع ما لم يزل ولو قال لعين
 فلها انا طالق طلعت للحال **قال** لامرأته انت مني لانا ان نوي الطلاق
 طلعت بلانا وان قال لم يزوج الطلاق ان كان ذلك في حال مذا ان
 الطلاق لم يصدق قضا وان لم يكن في حال مذا ان الطلاق فالوا لا يصدق
 ان لا يصدق قضا **امراة** قالت لزوجها طلقني واسار اليها ثلاثة اصابع
 ونوي به ثلاث تطبيقات لا يطلق ما لم يلفظ به وذكر في ذاب الطلاق اذا
 قال لامرأته انت طالق واسار اليها ثلاثة اصابع ونوي به الملاث ولم يدرك
 لسانه فانها تطلق واحد **رجل** راي شخص وظن انها عمرة فقال
 يا عمر انت طالق ولم يشتر الى هذا الشخص فاذا الشخص غير عمر وامرأته
 عمر يطلق امرأته لان المعبر عند عدم الاشارة الاسم وقد وجد **رجل**
 قال لامرأته جه طلاق كرده جه في لا تطلق امرأته ولو قل لرجل
 اطلقت امرأتك فقال عدتها طلقه او احسبها مطلقه لا تطلق امرأته
امراة قالت لزوجها طلقني فقال استب لي يا امراة فالوا اجاب يقع به
 الطلاق ولا يحتاج الى اليه **امراة** قالت لزوجها طلقني فقال لها انت
 واحد طلعت واحد **رجل** طلق امرأته واحد او اثنين ودخلت عليه
 ام امرأته فقالت طلعتها ولم تحفظ حتى ابها وعابته في ذلك فقال
 الروح هذه ثابته او قال الروح هذه نالته بيع اخرى ولو عابته
 ولم يدرك الطلاق فقال الروح هذه المقالة لا يقع الزيادة الا بالبينه
رجل قال لامرأته انت طالق ونوي به اطلاق مع الطلاق ولو قال
 انت طالق لا يقع شي وان نوي لان حذف آخر الكلام معناه في العرب

في قوله لا يطلق امرأته لانه جعل العقب طلاقا
 في قوله نسائي تاروي ديكري تبيند ثم زعم انه خيل
 له ان يتزوجها فالوا لا يصدق قضا

رجل قال في شعبان انت طالق في رمضان بطون من غروب الشمس من اخير يوم
من شعبان ولو قال انت طالق في غدر طلعت حين يطغى الفجر من الغد ولو قال انت
طالق في الصيف او في الشتاء او في الربيع او في الخريف لا يقع الطلاق الا في
الوقت المذكور واحلفوا في معرفته هذه الاوقات قال بعضهم الصيف ما
لا يحتاج فيه الى الحشو والوقود والشتا ما يحتاج فيه الى الحشو والوقود
والربيع والخريف ما يحتاج فيه الى الحشو لا الى الوقود الا ان الربيع يكون
في اخر الشتاء والخريف يكون في اخر الصيف وقال بعضهم الصيف ما
يكون فيه على الاشجار اوراق وثمار والربيع ما يكون عليها الاوراق دون
الثمار وكذا الخريف **رجل** اشترى منكوه لا يقع عليها الطلاق
معلقا ان او منخر ما دامت مملوكة له وكذا لو كان الامينا ثم
اشتراها ثم اشترت منه الايلا لا يقع عليها الطلاق ولو اعتقها بعد ما
اشتراها وقع طلاقها عليها معلقا ان او منخر ولو علق العبد طلاق
امرأته الحرة بشرط او قال لها انت طالق للسنة مملكت المرام زوجها
فطلقها او وجد شرط الطلاق المعلق او جأ وقت السنة يقع عليه
الطلاق ما دلت في الحلف **رجل** قال لامرأة انامك طالق ونوى
به الطلاق لا يقع ولو قال انامك بائن او انا عليك حرام ونوى
به الطلاق يقع **رجل** المهر اذا القى بالحرية فطلق امرأته لا يقع وان
عاد مسلما وهي في العدة يقع والمهر اذا القى بدار الحرب فطلقها
روجهام عادت الى دار الاسلام مسلمة قبل الحيض عند ان حيفه
رضي الله عنه لا يقع طلاقه عند صاحبه رحمه الله عليهما **رجل**
والله اعلم بالصواب

فضل في الحمار

فصل في الحيات

الحيات مملوكة الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا نصا وهي اقسام ثلاث
والاحمر الابله حاله مطلقه وهي حاله الرضى وحال مذارة الطلاق وهي
ان تستل المرأة طلاقا او ينال غيرها طلاقا وحاله الغضب والخصومة
فتنحى حاله الرضى لا يقع الطلاق بس من الحيات الا باليه ولو قال لم اعن به
الطلاق كان القول قوله وفي حال مذارة الطلاق يقع الطلاق ثمانية
الغناظ ولو قال لم ابوا الطلاق لا يصدق **رجل** قضا وهي
قوله **رجل** انت خليه بركة بئنه بائن حرام عندى امرأته اختارى وفي
حاله الغضب يقع الطلاق ثلاثا من هذه **رجل** الهامه واذا قال
لم ابوا الطلاق لا يصدق وقضا وبذلك اليلاه اعندى امرأته اختارى
وفي الحنة الماقيه من الهامه عند ان حيفه رضى الله عنه اذا قال لم ابوا
الطلاق لا يقع وقضا لا يقع لصلح للشم يحل على الشم والخصومة وقال
ابو يوسف رحمه الله اذا قال لم ابوا الطلاق لا يصدق في حال مذارة
الطلاق وعن ابو يوسف رحمه الله في الاملا انه الحق بحد الحنة
اربعه اخرى لا ملك لي عليك لا يسئل لي عليك خلت سبيلا
الحق يا هلك لو قال ذلك في حال مذارة الطلاق لم يقع الغضب
لم ابوا الطلاق يصدق قضا في قول ان حيفه رضى الله عنه وقال
ابو يوسف رحمه الله لا يصدق وفما سوى ذلك من الحيات نحو
قوله جليلك على غاربك تغني شمري استبري قومي **رجل**

ومعروف

اربع طرق عليك مفتوحة و بوی نظری در قیاس که آن یوں اربع طرف
و مالک التبت بسیار مژگانی نیست و ترا جامنی فی اعظمی ما کان عندك و از هنر حسب سبب لایع بدون السنه ان مجموع النوار الالهیه الامامه علیها السلام علیه

علیک

[illegible]

دست باز داشت و نوى الطلاق قال بعضهم هو تفسير قوله خلت سبيلك لا يقع
الطلاق مالم ينو واذ نوى يقع واحد رجعية وقال بعضهم هو تفسير قوله
طلقتك يقع الطلاق بلائيه وتكون رجعية وقال الفقيه ابو الليث والسبح
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقع واحد بائيه ولا يصدق انه لم
ينو الطلاق وعليه الفتوى ولو قال باي كساده كردمت يقع واحد
رجعية في قولهم ولا يحتاج الى اليه لانه تفسير قوله طلقك ولو قال سكت
طلاق دشت باز داشتت كون رجعيا ولا يصدق انه لم ينو الطلاق
ولو قال جنك باز داشتت ارتو و نوى الطلاق قال الفقيه ابو جعفر
رحمه الله يقع واحد بائيه وقال غيره يقع واحد رجعية والاول اصح وفي
فتاوى الشافعي رحمه الله لو قال لها تراجي كردم اورها كردم او دشت
باز داشتت او ترا هشتم لا يقع الطلاق مالم ينو وكذا لو قال دشت باز
داشتت اورها كردمت ولو نوى الطلاق في قوله رها كردمت او بيه
كردمت يقع واحد بائيه وفي قوله دشت باز داشتت تقع واحد
رجعية وان قرن الا الطلاق هذه الالفاظ لم يوافق قول دشت بازدا
شتمت بك طلاق يقع واحد رجعية ويكون العمل للطلاق كما لو قال
امر بك سيدك في طليقه او اخارك نفسك بتطليقه فاخارت نفسك
يوقع واحد رجعية ولو قال هشتم او هشتم ارزني لا يقع الطلاق في
قول الى حنيفة رضي الله عنه وان كان ذلك في ذكر طلاق او حضومه واذنوك
الطلاق يقع واحد رجعية وعن ابى يوسف انه حين حال الطالع جمع وجد
هذا رجحيا فقال يقع الطلاق وان لم ينو في اي حال كان ولا يدين
قضا انه عنى به الترك للخروج وان نوى ثانيا او دلنا فهو على ما نوى

قال الشيخ الامام محمد بن
الكليني رحمه الله في
بعض ما رواه رجعي وهذا كله
مفسر قوله طلقك عرفا

لانه حصل ذلك في لغتهم **رجل** قال المنكحة الامه انت باين و نوى النيتين
صحت نيته ولو قال ذلك لم يخل طلقها واحد و نوى النيتين يقع واحد
رجل قال لامرأة اعتدى اعتدى وقال نويت بالليل بطليقه
واحد دين فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء يطلق بلاما ولو قال عنيت
بالاولى الطلاق ولم اعني بالبايتين شيئا طلعت بلاما ولو قال عنيت
بالاولى شيئا ونويت بالمانيه والماله الطلاق فيما طلعتان رجعيا
ولو قال لم اعني بالاولى والمانيه شيئا ونويت بالماله الطلاق
بني تطليقه رجعية ولو قال لم اعني بالاولى والماله شيئا ونويت بالمانيه
الطلاق طلعت ثنتان ولو قال عنيت بالاولى الطلاق وبالمانيه العدة
صحت نيته ولو قال عنيت بالاولى والمانيه الطلاق وبالماله العدة صحت
نيته ايضا ولو قال اعتدي وكرر ذلك مرارا وقال عنيت به الحيض
صدق ايضا ولو قال انت طالق واعتدي وكل عنيت به العدة صحت
نيته وان عني به تطليقه اخري او لم ينو شيئا فهي تطليقه اخري
وذا لو قال واعتدي او قال اعتدي بعين حرف العطف وعن ابى يوسف
رحمه الله لو قال انت طالق واعتدي ولم ينو شيئا فهي واحد ولو قال
واعتدي او قال بعين حرف العطف يقع اخري **رجل** قال لامرأة
في وسط النهار انت طالق اول هذا اليوم واخره فهي واحد ولو قال
اخر هذا اليوم واوله طلعت ثنتان لان الطلاق في اول اليوم يكون
واقعا في اخره فلا يكون يقع الا واحدا ما اذا بدأ باخر اليوم والطلاق
في اخر اليوم لا يكون واقعا في اوله فيقع طلاقان وذا لو قال انت
طالق غدا واليوم يقع طلاقان ولو قال اليوم وغدا لا يقع الا طلاق واحد

ولو قال انت طالق اليوم وامس منع طلاقان ولو قال امس واليوم منع واحد ولو
 قال انت طالق اليوم وبعد غد طلقت تنت في قول الى حنيفة وابي
 يوسف رحمة الله عليهما **رجل** قال لامرأته انت طالق فالف ان نوى
 ثلاثا فثلاث وان لم ينو شيئا فهي واحدة بانيه في قول الى حنيفة وابي
 يوسف رحمة الله عليهما وقال محمد رحمه الله هي في الفضائل ولو قال
 انت طالق واحدة فالف ونوى الثلاث او لم ينو فهي واحدة بانيه في قولهم
 ولو قال انت طالق كعدد الالف او كعدد الثلاث فهي ثلاثة في القضا ولو
 قال انت طالق ثلاث فثلاث ولو قال انت طالق حتى تم الثلاث فهي
 ثلاث وان قال حتى اخل لك ثلاثا او حتى اوقع عليك ثلاثا فهي واحدة ولو
 قال انت طالق ملا البيت ولم ينو شيئا فهي واحدة بانيه ولو قال انت طالق
 مثل الجبل او مثل حبة خردل فهي واحدة بانيه ولو قال قول الى حنيفة
 رضي الله عنه وفي قول الى يوسف رحمه الله واحدة رجعية ولو قال مثل
 عظم الجبل او عظم الجبل او شبهه بصغير او كبير فهي واحدة بانيه
 وان نوى ثلاثا فثلاث ولو قال انت طالق هكذا واثار باصبع واحدة
 فهي واحدة وان اشار باصبعين فهي ثنتان وان اشار بثلاث فثلاث
 والمعتبر فيه الاصابع المنسوبة دون المضمومة فان قال عنيت الالف
 او المضمومة لا يصدق قضا ولو قال انت طالق مثل هذا واثار الى يلاه
 اصابع ونوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة . . .

فصل في طلاق من لا يعقل

طلاق المكره واقع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وهذا طلاق السكران

ولو شهد يوم ان هذا الرجل
 طلق امرأته طاهرا عاقلات
 بعد فهم عند الطلاق وان لم يصدق
 سمعوا عنه العاقلات في وقتهم
 ولو شهد يوم ان هذا الرجل
 طلق امرأته طاهرا عاقلات
 بعد فهم عند الطلاق وان لم يصدق
 سمعوا عنه العاقلات في وقتهم

سواء كانت حرة ام مملوكة
 ولو شهد يوم ان هذا الرجل
 طلق امرأته طاهرا عاقلات
 بعد فهم عند الطلاق وان لم يصدق
 سمعوا عنه العاقلات في وقتهم

من الخمر والبند وقيل **الرجل** رحمه الله والطاوي وهو احد قول الشافعي
 رحمه الله عليه طلاق السكران غير واقع ولو اكره على شرب الخمر وشرب
 الخمر لصرة وسكر وطلق اختلفوا فيه والصحيح انه لا يلزمه الحد
 لا يقع طلاقه ولا يفد نكته وعن محمد رحمه الله اذا اشرب البند
 ولم يوافق فارتدع وصدع وزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلق لا يقع
 ولو زال عقله بالضرب او ضرب هو على راسه حتى زال عقله فطلق لا يقع طلاقه
 وان شرب من الاشربة الممجة من الخبث والخبث والخبث والخبث
 او اعتق اختلفوا فيه **قيل** العتية ابو جعفر رحمه الله الصحيح
 انه لا يلزمه الحد لا يفد نكته وطلاق اللاعب والمهازل واقع
 ومن زال عقله بالبع وبلى الرماك لا يفد طلاقه وعناقه . . .

فصل في الطلاق الكتابي

الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة ان يكون
 مصدرا معنويا مثل ما كتبت الى الخايب وغير المرسومة ان لا يكون مصدرا
 معنويا وهو على وجهين مستبين وغير مستبين فالمستبين ما
 يكتب على الصيغة والحايط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءة وغير
 المستبين ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقراءة ففي غير
 المستبين لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينه لانها غير
 مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا فلا وان كانت مرسومة يقع الطلاق
 نوى او لم ينو المرسومة لا يخلوا اما ان ارسل الطلاق بان كتبت اما بعد
 فانت طالق فكتبت هذا وقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة

ولو شهد يوم ان هذا الرجل
 طلق امرأته طاهرا عاقلات
 بعد فهم عند الطلاق وان لم يصدق
 سمعوا عنه العاقلات في وقتهم

وان علق طلاقها بمحى الباب بان كتبت اذا جاك كائى هذا فانت طالق مالم تلج
اليها الباب لا يقع وان كتبت اذا جاك كائى فانت طالق **وكتبت بعد**
ذلك حواج فجاءها الباب فقدرات الباب او لم تقدر يقع الطلاق
وان بدا له بعد ما كتبت فمحي الحواج وترك اذا جاك كائى هذا فانت طالق
فجاءها الباب وقع الطلاق لان قوله كائى هذا **اشارة الى ما كتب**
قبل الطلاق فاذا وصل اليها ذلك وقع الطلاق وان بدا له بعد ما كتبت
فمحي اذا جاك كائى هذا فانت طالق وترك الحواج فوصل اليها ذلك لا
يبيح الطلاق لان شرط وقوع الطلاق ان يصل اليها ما كتب قبل قوله
هذا فاذا محى ذلك لم يصل اليها ما تعلق به الطلاق هذا اذا كتبت الحواج
بعد الطلاق فان كتبت الحواج اولا ثم كتبت بعدها اذا جاك كائى هذا
فانت طالق ثم محى الحواج وترك اذا جاك كائى هذا فجاءها ذلك لم يقع
الطلاق لان شرط وقوع الطلاق هنا وصول ما كتب من الحواج قبل
قوله اذا جاك كائى هذا ولم يصل اليها ذلك وان محى قوله اذا جاك
كائى هذا وترك ما قبله ووصل اليه ذلك وقع الطلاق والحاصل
ان ما كتب قبل قوله كائى هذا اصل وما بعده تبع والعبرة للاصل
دون التبع ولان الباب ينسب الى المهم والمهم يبدأ بذكره
ولو كتبت الطلاق في وسط الباب وكتبت قبله وبعد الحواج ثم محى
الطلاق وبعث بالباب اليه وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق
اقل او اكثر وقال ابو يوسف رحمه الله كذلك ان كان ما قبل
الطلاق اكثر وان كان الاكثر ما بعد الطلاق لا يطلق وان كان
فضل الطلاق في آخر الباب فمحي ما قبل الطلاق او محى اكثر ما قبل

الطلاق

الطلاق من الكلمات وترك فصل الطلاق لا تطلق **رجل** كتب إلى امرأته كل امرأه
 إلى غيرك وغير فلانة طالق ثم محى اسم فلانة وبعث بالكتاب إليها لا يطلق
 فلانة ولو كتبت إلى امرأته أما بعد فانت طالق لئلا أنا أن شاء الله أن كتاب
 موصولاً بكتابته لا يطلق وإن كتب الطلاق ثم فترفته ثم كتب أن شاء
 الله طلقت امرأته لأن الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر
 وفي الخطاب يعتبر الاستئذان موصولاً ولا يعتبر مفصولاً ولو كتبت إلى امرأته
 إذا حال كاني هذا فانت طالق ووصل الكتاب إلى أيها فأخذ الأب ومنق
 الكتاب ولم يدفعه إليها أن كان الأب مقصراً في جميع أمورها فوصل الكتاب
 إلى أيها في بلد ما وقع الطلاق لأن وصول الكتاب إلى الأب وهو متصرف
 في أمورها لوصول الكتاب إليها وإن لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل
 إليها وإن أخبرها الأب بوصول الكتاب إليه فإن دفع الأب الكتاب إليها
 وهو منق أن كان يمكن فتمه وقرأته وقع الطلاق عليها والافلا
رجل أكره بالحبس والضرب على أن كتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان ابن
 فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان ابن فلان طالق لا يطلق امرأته لأن الحاجة
 أقيمت مقام العبرة باعتبار الحاجة ولأحاجة هنا الأخرى إذا كان
 لا يكتب وله إشارة معروفة في الصرفات في القياس لا ينفذ
 من تصرفاته من الطلاق والعاق والبيع والحوه كما لا ينفذ من الرخص
 الذي يثقل لسانه بمرضه وهو قول مالك وابن أبي ليلى رحمته الله
 عليهما وعندنا ثبت هذه الصرفات بإشارته المعهودة كما ستحتاجه
 لأنه لا يرجح منه العبرة مقام الإشارة مقام العبرة كما يقع الكتاب
 ٥ مقام العبرة والله اعلم ٥

ذلني المسقى اذا كنت في الظلام
 يا سيدي يا رب افرأوا عرشك من كبر
 على من فوقنا يا رب الله يا ملك
 لا يسوع واحد وانا بعد في الله
 اشد من واحد وانا في الله
 على النور يا رب الله يا ملك
 او على النور يا رب الله يا ملك
 الكمال الاله يا رب الله يا ملك
 خلاص

قالوا لا بد من ان يكون المهر
 في النكاح لان الله تعالى
 قال ولا تنكحوا ما نكح
 اباؤكم ولا ما نكحت
 اباؤكم الا ما قد مضى
 من ذلك فانما يريد
 من ذلك ما مضى من
 النكاح لا ما مضى من
 المهر

باب التعليق

رجل قال لامرأة اتريدن ان اطلقك فقالت نعم فقال لها اكرتوزن مني بك
 طلاق وسه طلاق وهذا طلاق قوتي واخرى من عدي وهو مني انه لم
 يرد به الطلاق كان القول قوله لانه لم يصف الطلاق اليها **رجل**
 قال لامرأة درخانه ما ذرروي ترا طلاق فذهبت الي باب دارها
 ولم تدخل اخلف المشايخ فيه والصحيح انها لا تطلق لانهم يريدون بهذا
 المنع عن الدخول فلا يطلق بدونه **قال** لامرأة اكرتوزن مني حرام
 فاني طالق فابا يفتاها معا في العدة والوا على قياس قول ابي حنيفة
 ومحمد رحمه الله علما يطلق امرأة وجعلوا هذا في قولها قال لامرأة
 كل امرأة اتزوجها في طالق ثم ابا يفتاها ترا زوجها طلعت عدها اليوم
 ١. اللفظ ولا يطلق عند ابي يوسف رحمه الله وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 رحمه الله لان الطاهر انه لا يريد بها بهذا اليمين **رجل** قال لغيره
 زن وى ازوي بسبه طلاق كنه تو ممان من نياى قال الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله هذا تعليق صحيح كانه قال ان لم تج الى ضيفا
 فامرأة طالق وكذا لو اتفقت امرأة برفع شئ فقال تو ارم من بسبه طلاق
 كه يوان يرد اشته ولم يكن رفعت بطلاق لانه تعليق الطلاق
 بعدم الرفع عرفا **رجل** قال كرم اجر فلانة زن باشد
 هذا طلاق داده او قال لاجنبه كرجل تزونكم او قال
 كرجل تو مرازن باشد في طلاق فتزوج امرأة ثم تزوج اخرى

طلعت

قالوا لا بد من ان يكون المهر
 في النكاح لان الله تعالى
 قال ولا تنكحوا ما نكح
 اباؤكم ولا ما نكحت
 اباؤكم الا ما قد مضى
 من ذلك فانما يريد
 من ذلك ما مضى من
 النكاح لا ما مضى من
 المهر

طلعت الاولى دون الثانية لانه اذا لم يقل هرزني كه مراجر تو بود لا يدخل
 في هذا اليمين الامرأة واحدة فاذا تزوج الاولى حلفت ووقع الطلاق
 وانقضت اليمين فلا يطلو الثانية وكذا لو قال كرم اجر فلانة زن
 بود سه طلاق فتزوج امرأه طلعت فان تزوج اخرى لا يطلو الثانية
 لان هذه اليمين لم يسن اول الامرأة واحدة **رجل** قال لامرأة هزار
 طلاق اكر فلان كركني واراد به التعليق والوا لا يعلق ولا يكون بخيرا
 ولو قال اكر فلان كركني هزار طلاق واراد به التعليق كان تعليقا
 وعند المتأخرين يتعلق في الوجهين لانه انما جعل تعليقا في تقديم
 الشرط باصهار الخطاب فيه فينبغي ان يجعل تعليقا في اخير الشرط
 باصهار الخطاب ايضا **رجل** قال كرم هرگز يكست نم هذه القتره
 فامرأة طالق قالوا ان رزق مفارزعا او فاليزا او قطنا كان حاشا
 وان سقي رزعا او حصد لا يكون حاشا وكذا اذا ادب ولم يبد رلا
 حنت وتودفع الى غيره مزارعه او استاجرا جيرا وزرع اجير ان
 كان الخالف ممن يبايئ ذلك بنفسه لا بنفسه لا حيث الا ان يعني
 ان لا يامر غيره بذلك فحينئذ يكون حاشا وان رزق غلامه او اجيره
 الذي كان يعمل له ذلك قبل اليمين حنت في نفسه الا ان يوك
 عمله بنفسه **رجل** قال لامرأة طالق كنه ان دارده ام او قال
 له ان دارنه درده ام وهو صادق مما يقول اخلف المشايخ فيه قال
 عاتم منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هذا محير
 وليس بتعليق الا ان يكون ذلك في موضع لا يكون تعليقا لا بهذا
 اللفظ وقال بعضهم هو تعليق والذي يصح هذا القول ما روي عن

الى يوسف رحمه الله **رجل** قال لامرأة انت طالق لدخلت الدار فهو من
 كانه قال دخلت الدار ان لم اكن دخلته وامرأة طالق وتفسير ذلك
 بالفارسيه زن اروي بطلاق كه اين كار كرده است فان كان
 فعل ذلك الفعل لا حث وان لم يكن فعل حث في نفسه وفي عرفنا
 يستعمل هذا في التعليق فان القاضي خلف المدعى عليه بهذا اللفظ
 بالله كه تراين مال داذلي بنيت بوي **رجل** قال لامرأة انت
 طالق لا دخلت الدار فهو قوله انت طالق ان كنت دخلت الدار ولو
 قال انت طالق دخلت الدار طلقت للمال لانه لم يوجد منه
 ما يكون تخليقا **رجل** قال لامرأة انت طالق لو دخلت الدار لطلقك
 فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار كانه قال اذا دخلت
 الدار اطلقك فان لم اطلقك فانت طالق فان دخلت الدار لم يمه ان
 يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت المراه او يموت الزوج يقع الطلاق
 وهو بمنزله ما لو قال ان دخلت الدار فعدي حرام لراض بك
رجل قال لامرأة ادخلي الدار وانت طالق فدخلت طلقت وكذا
 لو قال ذلك لعبد لان جواب الامر حرف الواو لجواب الشرط
 بحرف الفاء ولهذا لو قال لعبد اد اتي الفاء وانت حر كان تخليقا
 باء الا لئلا يلف **رجل** حلف بالفارسيه وقال هرگاه من اين كار كنم
 فكني بهذه جمله الفاظ هر وقت و هر جا كه و هر زمان
 وهي وهميشه و هر بار في واحد منها يتكرر الحث بترار الفعل
 في قوله وهو قوله هر بار كما لو قال بالعربيه كلما دخلت الدار
 فامرأة طالق فدخل الدار مرارا يتكرر الطلاق بترار الدخول وفما

وهو كانه

سواها

في المحل اذا كانا في الدار **رجل** قال لامرأة انت طالق لدخلت الدار فهو من
 كانه قال دخلت الدار ان لم اكن دخلته وامرأة طالق وتفسير ذلك
 بالفارسيه زن اروي بطلاق كه اين كار كرده است فان كان
 فعل ذلك الفعل لا حث وان لم يكن فعل حث في نفسه وفي عرفنا
 يستعمل هذا في التعليق فان القاضي خلف المدعى عليه بهذا اللفظ
 بالله كه تراين مال داذلي بنيت بوي **رجل** قال لامرأة انت
 طالق لا دخلت الدار فهو قوله انت طالق ان كنت دخلت الدار ولو
 قال انت طالق دخلت الدار طلقت للمال لانه لم يوجد منه
 ما يكون تخليقا **رجل** قال لامرأة انت طالق لو دخلت الدار لطلقك
 فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار كانه قال اذا دخلت
 الدار اطلقك فان لم اطلقك فانت طالق فان دخلت الدار لم يمه ان
 يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت المراه او يموت الزوج يقع الطلاق
 وهو بمنزله ما لو قال ان دخلت الدار فعدي حرام لراض بك
رجل قال لامرأة ادخلي الدار وانت طالق فدخلت طلقت وكذا
 لو قال ذلك لعبد لان جواب الامر حرف الواو لجواب الشرط
 بحرف الفاء ولهذا لو قال لعبد اد اتي الفاء وانت حر كان تخليقا
 باء الا لئلا يلف **رجل** حلف بالفارسيه وقال هرگاه من اين كار كنم
 فكني بهذه جمله الفاظ هر وقت و هر جا كه و هر زمان
 وهي وهميشه و هر بار في واحد منها يتكرر الحث بترار الفعل
 في قوله وهو قوله هر بار كما لو قال بالعربيه كلما دخلت الدار
 فامرأة طالق فدخل الدار مرارا يتكرر الطلاق بترار الدخول وفما

في المحل اذا كانا في الدار **رجل** قال لامرأة انت طالق لدخلت الدار فهو من
 كانه قال دخلت الدار ان لم اكن دخلته وامرأة طالق وتفسير ذلك
 بالفارسيه زن اروي بطلاق كه اين كار كرده است فان كان
 فعل ذلك الفعل لا حث وان لم يكن فعل حث في نفسه وفي عرفنا
 يستعمل هذا في التعليق فان القاضي خلف المدعى عليه بهذا اللفظ
 بالله كه تراين مال داذلي بنيت بوي **رجل** قال لامرأة انت
 طالق لا دخلت الدار فهو قوله انت طالق ان كنت دخلت الدار ولو
 قال انت طالق دخلت الدار طلقت للمال لانه لم يوجد منه
 ما يكون تخليقا **رجل** قال لامرأة انت طالق لو دخلت الدار لطلقك
 فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار كانه قال اذا دخلت
 الدار اطلقك فان لم اطلقك فانت طالق فان دخلت الدار لم يمه ان
 يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت المراه او يموت الزوج يقع الطلاق
 وهو بمنزله ما لو قال ان دخلت الدار فعدي حرام لراض بك
رجل قال لامرأة ادخلي الدار وانت طالق فدخلت طلقت وكذا
 لو قال ذلك لعبد لان جواب الامر حرف الواو لجواب الشرط
 بحرف الفاء ولهذا لو قال لعبد اد اتي الفاء وانت حر كان تخليقا
 باء الا لئلا يلف **رجل** حلف بالفارسيه وقال هرگاه من اين كار كنم
 فكني بهذه جمله الفاظ هر وقت و هر جا كه و هر زمان
 وهي وهميشه و هر بار في واحد منها يتكرر الحث بترار الفعل
 في قوله وهو قوله هر بار كما لو قال بالعربيه كلما دخلت الدار
 فامرأة طالق فدخل الدار مرارا يتكرر الطلاق بترار الدخول وفما

سواها من الالفاظ هر زمان و هرگاه لا يتكرر الحث بترار الفعل
 ولا حث الامر واحد كما لو قال متى دخلت الدار ومتى ما دخلت الدار
 فامرأة طالق فانه طالق فانه لا حث الامر واحد وقا
 بعضهم في قوله هر زمان و هرگاه لا يتكرر الحث بترار الفعل
 لان قوله هر تفسير قوله كل وكما في يوجب الاحاطة والتخييم
 وقال بعضهم لا يتكرر الحث الا في قوله هر بار وعليه الاعتماد
 وذكر محمد بن معاذ رحمه الله في ترجمته قوله هرگاه و هر بار
 و هر زمان شبهه بكل مرة وكما في حث في كل مرة وقوله اكثر من
 مثل قوله ان دخلت ولو دخلت فلا حث الامر وقوله هي على وزن
 متى فلا حث به الامر وكذا قوله هميشه مثل قوله هي ومعنا
 واحد كما ان متى وميتما واحد لا حث فيهما الامر **رجل** قال كلما عدت
 هذا فامرأة طالق فعدت عنه ساعه طلقت لان الان الدوار على
 القعود وعلى كل ما يستدام بمنزله الانشا ولو قال كلما
 ضربتك فانت طالق فضر بها بك به جميعا طلقت ثنتين وان ضربها
 بكف واحد لا يطلق الا واحد وان وقعت الاصابع متفرقة
 لان في الدين تكرار الضرب لان الضرب بكل يد ضربه على جده فكان
 ذلك بمنزله الضرب بضعت واحد اما في الوجه المائي لم يتكرر
 الضرب لان الاصل في الضرب هو الكف والاصابع تابع لها فلم يتعد
 الضرب **رجل** قال لامرأة كلما طلقك فانت طالق وطلعت
 واحد يقع طلاقان طلاق بالطلاق وطلاق بقوله كلما طلقك
 فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق وطلعتا

في المحل اذا كانا في الدار **رجل** قال لامرأة انت طالق لدخلت الدار فهو من
 كانه قال دخلت الدار ان لم اكن دخلته وامرأة طالق وتفسير ذلك
 بالفارسيه زن اروي بطلاق كه اين كار كرده است فان كان
 فعل ذلك الفعل لا حث وان لم يكن فعل حث في نفسه وفي عرفنا
 يستعمل هذا في التعليق فان القاضي خلف المدعى عليه بهذا اللفظ
 بالله كه تراين مال داذلي بنيت بوي **رجل** قال لامرأة انت
 طالق لا دخلت الدار فهو قوله انت طالق ان كنت دخلت الدار ولو
 قال انت طالق دخلت الدار طلقت للمال لانه لم يوجد منه
 ما يكون تخليقا **رجل** قال لامرأة انت طالق لو دخلت الدار لطلقك
 فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار كانه قال اذا دخلت
 الدار اطلقك فان لم اطلقك فانت طالق فان دخلت الدار لم يمه ان
 يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت المراه او يموت الزوج يقع الطلاق
 وهو بمنزله ما لو قال ان دخلت الدار فعدي حرام لراض بك
رجل قال لامرأة ادخلي الدار وانت طالق فدخلت طلقت وكذا
 لو قال ذلك لعبد لان جواب الامر حرف الواو لجواب الشرط
 بحرف الفاء ولهذا لو قال لعبد اد اتي الفاء وانت حر كان تخليقا
 باء الا لئلا يلف **رجل** حلف بالفارسيه وقال هرگاه من اين كار كنم
 فكني بهذه جمله الفاظ هر وقت و هر جا كه و هر زمان
 وهي وهميشه و هر بار في واحد منها يتكرر الحث بترار الفعل
 في قوله وهو قوله هر بار كما لو قال بالعربيه كلما دخلت الدار
 فامرأة طالق فدخل الدار مرارا يتكرر الطلاق بترار الدخول وفما

سواها من الالفاظ هر زمان و هرگاه لا يتكرر الحث بترار الفعل
 ولا حث الامر واحد كما لو قال متى دخلت الدار ومتى ما دخلت الدار
 فامرأة طالق فانه طالق فانه لا حث الامر واحد وقا
 بعضهم في قوله هر زمان و هرگاه لا يتكرر الحث بترار الفعل
 لان قوله هر تفسير قوله كل وكما في يوجب الاحاطة والتخييم
 وقال بعضهم لا يتكرر الحث الا في قوله هر بار وعليه الاعتماد
 وذكر محمد بن معاذ رحمه الله في ترجمته قوله هرگاه و هر بار
 و هر زمان شبهه بكل مرة وكما في حث في كل مرة وقوله اكثر من
 مثل قوله ان دخلت ولو دخلت فلا حث الامر وقوله هي على وزن
 متى فلا حث به الامر وكذا قوله هميشه مثل قوله هي ومعنا
 واحد كما ان متى وميتما واحد لا حث فيهما الامر **رجل** قال كلما عدت
 هذا فامرأة طالق فعدت عنه ساعه طلقت لان الان الدوار على
 القعود وعلى كل ما يستدام بمنزله الانشا ولو قال كلما
 ضربتك فانت طالق فضر بها بك به جميعا طلقت ثنتين وان ضربها
 بكف واحد لا يطلق الا واحد وان وقعت الاصابع متفرقة
 لان في الدين تكرار الضرب لان الضرب بكل يد ضربه على جده فكان
 ذلك بمنزله الضرب بضعت واحد اما في الوجه المائي لم يتكرر
 الضرب لان الاصل في الضرب هو الكف والاصابع تابع لها فلم يتعد
 الضرب **رجل** قال لامرأة كلما طلقك فانت طالق وطلعت
 واحد يقع طلاقان طلاق بالطلاق وطلاق بقوله كلما طلقك
 فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق وطلعتا

واحدة طلقت لاما ولو قال اذا اطلقتك واحد هي يان او قال هي ثلاث
وطلقها واحد بعد الدخول طلقت واحد رجعيه هي في قوله
هي يان وكذا في قوله هي ثلاث ولو قال اذا اطلقتك فانت طالق واذا
لم اطلقك فانت طالق فلم يطلق حتى مات طلقت بنين آخر جزو من
اجزائها لا يملكه بطلاق صارحاشا في اليمين الثانية فيقع عليها
طلاق واحد واذا اجنبت في اليمين الثانية صارحاشا في اليمين الاولى
فيقع عليها تطليقه اخرى ولو قال اولاد اذ لم اطلقك فانت طالق
ثم قال واذا اطلقتك فانت طالق فلم يطلق حتى مات يقع بطليقه واحد
باليمين الاولى وما يقع باليمين الاولى وهو سابق على اليمين الثانية
لا يصلح شرط للجنث في اليمين الثانية لان الشرط تراعى في المستقبل
لا في الماضي فلا يقع الاطلاق واحد **رجل** قال لامرأة ان لم اطلقك اليوم
ثلاثا فانت طالق لاما ثم اراد ان لا يطلق امرأته ولا يصير حاشا فالو الخيله
في هذا ما روي عن الحنفية رضي الله عنه وعليه الفتوى ان يقول
لامرأة في اليوم است طالق ثلاثا على الف درهم فاذا قال لها ذلك يقول
المرأة لا اقبل فاذا قالت المراه ذلك ومعنى ذلك اليوم كان الزوج بارا في يمينه
ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم لاما وانما لم يقع الطلاق عليها
بجرد المرأة وبهذا لا يخرج كلام الزوج من ان يكون بطليقا الا ترى ان
مخارجه الله قال في الباب رجل قال لامرأة طلقك ثلاثا
على الف درهم فلم يقبل قالت المراه قبلت كان القول قول الزوج
ولا يقع عليها المطلق سمي كلام الزوج بطلاقا من غير وقوع
الطلاق وهذا لان التطلق نوعان بطلاق ياب وتطلاق

بغير

بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو كحاشا الطلاق بخلاف
المعلق لان المعلق بالشرط عدم قبل الشرط فان الاجاب عما قبل
الشرط اما قوله انت طالق على الف تطليق في الحال لان طلقه
على لا يقتضي عدم المذكور او لا بل يقتضي وجوده بقول الرجل
اكرمتك على ان كرمي ويقتضي ذلك من وجود الاكرام منه
او لا ولو قال اكرمتك ان كرمتي لا يقتضي ذلك وجود الاكرام منه
واما يقتضي وجود الاكرام منه بعد اكرام المخاطب وصيردانه
قال ان اكرمتني اكرمتك ولو قال لامرأة ان سألني اللبيل طلاقا
فلم اطلقك فانت طالق لاما فعالت المراه ان لم اسالك اللبيل
الطلاق فجميع ما املك صدقة في المسالين وسالت المراه طلاقا
في اللبيل فعالت لها الزوج انت طالق ان شئت فعالت لا استأ
ومضت اللبيل لا تطلق ويحون الزوج بارا ولو سألته طلاقا
في اللبيل فعالت الزوج انت طالق ان دخلت الدار مضت اللبيل
ولم تدخل طلقت لان المعلق بمشيئة تفويض الطلاق اليك
ولهذا يقتصر على المجلس والمطلق روع القيد وقما يرجع
الى رفع القيد لا فرق بين ان يطلق وبين ان يفوض الطلاق اليك
ولا ذلك المعلق بدخول الدار ويحون لان ذلك ليس بتفويض ولهذا
يقتصر على المجلس فاذا لم يصير الطلاق بيدها لا يصير الزوج مطلقا
مصدر حاشا **رجل** قال لامرأة ان كملت بطلاقك فعدي
حريم قال لها ان شئت فانت طالق فعالت لا اشأ قال بعضهم
عبد لان شرط العتق الكمال بطلاقها وقد وجد وكذا لو قال

وفي الزنا ما روي عن رجل قال لامرأة ان كملت
بطلاقك فعدي حريم قال لها ان كملت بطلاقك
فعدي حريم قال لها ان كملت بطلاقك فعدي
حريم قال لها ان كملت بطلاقك فعدي حريم
قال بعضهم عبد لان شرط العتق الكمال بطلاقها
وقد وجد وكذا لو قال

اولاد

او القاق انه يقضيه له فيقال الرجل حاجتي ان يطلق امرأته فلا بد ان لا يصيد
لانه منهم رجل حلف رجلا ان يطيعه في كل ما امر به ومنها عنه
ثم يقامه عن جعل امراته لجامع الخالف لا حيث ان لم يكن هناك سبب
يدل على ان الناس لا يريدون هذا الذي عن جماع المصراه عاده كما
لا يراد به الذي عن الاكل والشرب حلف رجل يطلق امرأته
ان لا يطلق امرأته والا منها ومضت الغيرة ووقع عليها الطلاق
بالابلا فانه يقع عليها طلاق احدى حكم المين ولو حلف ان لا يطلق
امرأته وهو عيس ففرد القاضي بينهما بالعنة لا حيث في مئنه
لان وقوع الطلاق حكم الايلا مضاف اليه ولا كذلك الطلاق
بتفسير القاضي لسبب العنة وان حل واحد منهما طلاقا وقال
المفتي ابو حنيفة رحمه الله لا حيث في الايلا وفي اللعان في قياس
قول ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما حيث ولا حيث في قياس
قول ابو يوسف رحمه الله وقال المفتي ابو الميث رحمه الله وكذا
ان لا حيث في اللعان اجماعا وبه نأخذ كما لا حيث في العينين
اذا فرق القاضي بينهما وان كان ذلك طلاقا **رجل** قال الامين
اين زن زادت بار زدارم ما ان فرزند زنده است فعنده
خير ثم خلعها حيث في مئنه **رجل** حلف ان لا يطلق امرأته
فخلعها فصول فبلغه ان اجاز خلع الفضولي باللسان حيث في
مئنه وان اجاز بالفعل بان لم يقل شيئا بلسانه الا انه اخذ بدل
الخلع والوا لا حيث في مئنه وعليه الاعتماد وهذا واحار نكاح
الفضولي سوا **رجل** حلف بايمان مغلظه ان لا يطلق امرأته ثم

[illegible]

أراد الخلاص من غير أن يكون خائفاً فالحيلة في ذلك أن تزوج ربيعة
وبما رأت امرأة أو أم امرأة أن ترصعها حتى ينصر الرصع ابتداءً لاخت
الماء أو نصر ابتداءً لأم امرأة من رصعها من الأختين أو جامعاً من المراء
وخالفها فيفسد نكاحهما جميعاً **رحل** واللامرأة أنت طالق إن دخلت
هذه الدار وإن دخلت هذه الدار الأخرى وإن دخلت إحدى الدار طلقت
فإن دخلت الدار البانية وهي في الحدة لا تتبع طلاق أخرى وكذا لو قال إن
دخلت هذه الدار فانت طالق وإن دخلت هذه الدار الأخرى ولو قال
أنت طالق وأحد إن دخلت الدارنتين يقع ثنتان الساعة وأحد إذا
دخلت ولو لم يقل وأحد ولكني قال أنت طالق إن دخلت الدارنتين
يوقع ثنتان إذا دخلت الدار مرة وأحد ولو قال لامرأة أنت طالق
وأحد إن شئت ثنتين فإن شأت ثنتين فبني وأحد ولو قال أنت
طالق إن دخلت الدار طالق يقع وأحد للحال والاولى إذا دخلت الدار
ولو قال أنت طالق أنت دخلت الدار بلاه بصرف اللام إلى
الطلاق إلا أن ينوي الدخول ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار
عشر فبني على الدخول عشر مرات لا طلاق ولو قال أنت طالق
إن دخلت الدار طالق طالق وكان ذلك قبل أن تدخل طلقت
للحال وأحد بالوسطى وإذا تزوجها ودخلت الدار طلقت بالاولى **رحل**
قال امرأة طالق لا إن دخلت الدار اليوم مشهد شاهدان أنه دخل
فقال الخالف عبد يحران كانا راياي دخلت لم يعتق عبده
يقولهما ربيعة دخل الدار حتى شاهد شاهدان غير الأولين
إن الأولين رايه دخل الدار وكذا لو قال الخالف للأوليين

۳۲۸

عدي حوران لم توفى شهدا على سب ورم لعنوا عبد **رحيل** والامراته اخبرني
بامر كذا فقالت لا فقال الروح ان لم تخبريني فانت طالق ثلاثا وال
محمد رحمه الله هداكون على الابد الا ان ينوي الفور **رحيل** وال
لامراته انت طالق ان كلمتك سنة ادعي يا عبد الله قال فقد كلمها وحث
في مئنه **رحيل** قال لامرأة اذ اقلت لك يا زانية طلق طالق ثم قال
لا بها يا ابن الزانية طلعت امراته وان نوى ان يواجمها دين ومائنه
ومن الله تعالى ولا يدين في القضا **رحيل** قال لامرأة قبل الدخول
اذا احصت وانت طالق فقالت حسنت وتزوجت من ساعته ثم مات
قال محمد رحمه الله ميراثا للزوج الاول دون الثاني وقال
مدوني كان ذلك حيضا ام لا **رحيل** له امرأه اربعة عشر غلام
ابن اربعة عشر فقال للمراة اذا احصت وانت طالق وقال للعلام
اذا احصت وانت حي فقالت الجارية قد حسنت وقال الغلام قد
احصت والصدق المراه ولا تصدق الغلام قال لان في الغلام يكن
ان ينظر كيف يخرج منه المني اما تزوج الدم من الفرج لا يعلم انه حي
ولا يف عليها غيرها فقبل قولها **امراة** قالت لو جفا طلقني طلقني
طلقني فقال الروح طلقت ان نوى واجله فواحدة وان نوى ثلاثا
وقالت طلقني وطلقني وطلقني وقال الروح طلقت في ثلاث وهذا الوال
خير خير خير فقالت بعت وطلعت نفسي هي واحدة وان
كالت خير خير وخيرني وخيرني فقال قد بعت وطلعت نفسي هي
ثلاث **رحيل** قال لامرأة ان وطيتك ما دميت معي فانت طالق
لانا ثم اراد الحيلة قال محمد رحمه الله رطقتا تطليقة بآيه ثم تزوجها

[illegible]

من ساعته فيطأها فلا حيث **رجل** قال لامرأته انت طالق وان دخلت الدار
 طلقت للحال ولو قال ان دخلت الدار انت طالق او قال وان دخلت الدار
 انت طالق طلقت للحال في هذه المسائل ولو قال انت طالق ان ولم يزد
 عليه بطل للحال في قول مجر رحمه الله ولا يطلاق في قول ابى يوسف رحمه
 الله وكذا لو قال انت طالق لولا او قال والا او قال ان كان او قال
 ان لم يزل لا يطلاق في قول ابى يوسف رحمه الله وبه اخذ مجرى سلمه **رجل**
 به فافاه او ثقل في لسانه لا يمكنه اتمام الكلام الا بعد مدة لحلف بالطلاق
 وذكر الشرط او الاستثناء بعد تردد وكلف ان كان معروفا بذلك
 جاز استثنائه وتعليقه **رجل** قال بالقارسية امرأته طالق امر من
 وقطع الكلام قال ابو القاسم رحمه الله لا يقع الطلاق ما قال ابو يوسف
 رحمه الله **رجل** قال لامرأته انت طالق ابدا ما خلا اليوم طلقت
 للحال كانه قال انت طالق بطلقه لا يقع عليك اليوم **رجل** قال
 كل امرأه لي طالق الالهة وليس له امرأه سواها لا يطلاق امرأته
امراة قالت لزوجها طلقني بلا ما فقال الزوج انت طالق هي
 واحدة الا ان ينوي بلا ما ولو قال ودخلت طلقت بلا ما وكذا لو قال قد
 طلقك ولو قالت المرأة طلقني فقال الزوج قد طلقك ينوي بلا ما في
 واحدة ولو قال لامرأته طلقني نفسك فقالت ودخلت والزوج ينوي
 بلا ما في ثلاث **امراة** ادعت على رجل انها امرأته لحلف الرجل
 بطلاق امرأته له اخذ في ما هي بامرأته له فقامت المدعية اليه
 انها امرأته فقال الزوج قد كانت امرأتي فطلقتها قال لا حيث في
 ميمه **رجل** ادعى بطل رجل ما لا لحلف المدعى عليه بطلاق امرأته

دخلت

المدعى

ما المدعى عليه شي وسقط شاهدان ان المدعى عليه الف درهم وقضى القاضي
 عليه بالف المدعى والمدعى عليه يقول ما له عليه شي حيث الخالف في
 قول ابى يوسف رحمه الله ولا حيث في قول مجر رحمه الله ولو شهد
 شهود المدعى ان المدعى اقترضه الف وقضى القاضي عليه بالف لا حيث
 في قولهما **رجل** حلف بطلاق وحيث في ميمه ولا يدرى انه حلف
 بواحدة او بثلاث قال ابو يوسف رحمه الله يحصى في ذلك ويميل
 بما يقع عليه المحضى وان استوى ظنه ياخذ بالاحتمال احتياطاً والله
 اعلم **رجل** قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال لامرأته
 له اخرى فانت طالق يطلق المانية للحال وتعلق طلاق الاولى
 بالدخول ولو قال لا جنبه ان تزوجك فانت ثم قال لامرأته انت
 طالق طلعت امرأته للحال ولو قال لا جنبه ان تزوجك فانت طالق
 ثم قال لامرأته وهذه كان على النكاح كله **رجل** قال لامرأته المدخول
 بها انت طالق وانت او قال انت طالق انت او قال انت طالق فانت
 طلقت المرأة واحدة الا ان ينوي الكلام الثاني طلاقاً اخر فيلزمه
 ذلك ولو قال انت طالق وانت لامرأته له اخرى او انت او فانت
 طلقتا جميعاً فان قال لم انوي الكلام الثاني طلاقاً لا يدين في القضا
 ولو قال انت طالق وانما وضعت اليها امرأة له اخرى طلعت الاولى
 منى والاخرى واحدة اذا ضم اليها من يلزمها الطلاق لزمت
 الاولى من الطلاق مثل المزمع ما حثها في الكلام الثاني وكذا لو قال
 ثم انما او قال فانتا ولو قال لها انت طالق هل انت في طالق واحدة
 الكلام الاول ولا يلزمها بالكلام الثاني طلاقاً اخر الا ان ينوي

الحال

ولو قال أنت طالق لابل انما لزم الاول تطليقا **والاخرى واحد رجل**
له ثلاث نسوة فقال لو احدى اذا طلقك فالاحريان طالقان ثم قال
للاخرى مثل ذلك ثم قال للمائة مثل ذلك ثم طلق الاولى واحدة يقع على
الاحريين واحدة واحدة ولم يطلق الاولى ولله طلق الوسطى واحدة
فانه يقع على المائة والاولى واحدة واحدة ثم يعود على المائة وعلى
الوسطى على كل واحدة تطليقه **اخرى** ولا يقع على الاولى شي سوا الطلاق
الاول ولولا يطلق الاولى والوسطى ولله طلق المائة فانه يقع على
المائة ثلاث طلاقات وعلى الوسطى والاولى على كل واحدة **سألت**
رجل له امرأتان عمره ورزيب فقال عمره طالق الساعة اورزيب طالق
اذا دخلت الدار لم يتبع الطلاق على احدها حتى يدخل الدار فاذا دخل
حضر في ايقاعه على ايها **سألت رجل** قال لامرأته انت طالق اولست
برجل او انا غير رجل من طالق لانه رجل وهو كاذب في كلامه ولو قال
انت طالق او انا رجل كان صادقا ولم يطلق امرأته **رجل** قال لامرأته
اسمها عمره ان دخلت الدار يا عمره فانت طالق يا رزيب ودخلت عمره
الدار طلقت وسألت عن بنته في رزيب فان قال بوبت طلاقها **النسأ**
ولو قال ذلك بعين واو فقال بوبت طلاقها مع عمره طلقنا جميعا ولو
قدم الطلاق فقال يا عمره انت طالق ان دخلت الدار يا رزيب ودخلت
عمره الدار طلقنا جميعا **ولو قال** له انو طلاق رزيب لا يقبل قوله
ولو قال انت يا عمره طالق يا رزيب لم تطلق رزيب الا ان ينوبها قال
الا ترى انه لو قال لك يا فلان على مائة درهم وبان كان المال
للاول ولو قدم المال فقال لك الف درهم على يا رزيب وبان كان المال

لها جميعا **ولو قال** يا عمره انت طالق يا رزيب فحضره طالق ون رزيب الا ان
ينوبها **ولو قال** انت طالق يا عمره يا رزيب لم تطلق رزيب الا ان ينوبها ولو
قدم اسمها فقال يا عمره يا رزيب انت طالق لم يطلق الاولى الا ان ينوبها
رجل قال لامرأته ان دخلت الدار ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت
طالق هذا على دخله واحدة **ولو قال** ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت
هذا على دخلت **رجل** قال لامرأته ان قلت لك انت طالق فانت طالق
ثم قال قد طلقك تطلقين واحدة بالطلاق واحدة باليمين **رجل**
قال ان تزوجت امرأة فني طالق وان تزوجت امرأتين فني طالقان فتزوج
امرأتين معا فني طالقان واحدة واحدة واحداها تطلقين **رجل** قال
لامرأته انت طالق انت طالق انت طالق ان شاء رزيب فقال رزيب شئت تطليقه
واحدة قال ابو بكر النبي رحمه الله لا يقع شي **ولو قال** شئت اربعا فذلك في قول
ابي حنيفة رحمه الله وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يقع الثلاث
اذا قال شئت اربعا **امرأه** ائتمت بالسرقه فامرأت زوجها حتى يحلف
بطلاقها انما لم تسترق فحلف الزوج فقالت المرأة قد كنت سرقت وصرت
حائضا فنيما حلفت كان للزوج ان لا يصدقها لانها متناقضة **رجل** حلف
بالطلاق على اني ان تزوجت ثيبا فقط وقد تزوج بكذا فوجدتها ثيبا
قالوا ان صدقه المراه انما كانت ثيبا كان لها عليه مهر ونصف مهر
بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول حكم اليمين وليس لها
نفقة العدة والسلي لانها معتدة بالوطى عن شبهة وان كذبته المراه
وقالت كنت براء فلها مهر واحد وعليه النفقة والسلي **رجل** حلف
بطلاق امرأته ان سرقت امرأته من دراهم الى سته ثم دفع الزوج

اليها دراهم لينظر اليها فاخذت ثم ردت الى زوجها ورفعت قطعته من
غير علم الزوج فقال الزوج هل رفعت منها شيئا فقالت نعم لا على وجه
السرقه وردت القطعه قال العفقيه ابو بكر البجلي اخاف ان يطلق
وقال العفقيه ابو الليث رحمه الله ان لم يفارقها ولم يتركه ينبغي ان لا يطلق
رجل حلف ان لا يجامع امراته الف درهم من في طالق والواحدة
على المبالغة والكودون العدد ولا يدرى في ذلك والسبعون كثير
حلف الرجل ان يطا امراته كالدرهم محمد رحمه الله فقال لا ادري
هذا وقال ابو يوسف رحمه الله هذا على المبالغة في الجماع **رجل** حلف
ان لا يعطي امراته من دفتقه احدا وبوي يذ لك امها خاصة قال
ابو القاسم رحمه الله ان كان قال ارسل رادهي صدق الزوج ديانته
فيما بوي وان قال ارسل كسرادهي لا يصدق فيما بوي **رجل**
حلف وقال ان غسلت امراته ثيابه في طالق فغسلت لفافته قالوا لا
يكون حاشا الا اذا بوي ذلك ولو اوصى ثيابه تدخل للفافة
في الوصيه **رجل** حلف ان لا ياكل من مال ختنه شيئا فجزت
المرأة لابنها وجعلت في ذلك العين من دفتق زوجها قالوا لا يكون
حاشا حلف الرجل ان لا يقر الفدان فقرا التسمية لا غير
قال العفقيه ابو القاسم ان قرى الذي في سورة الممل جنت والا فلا
رجل حلف ان لا يكون ابنه في منزله وان يفارقه بعد اليوم فلما
امح الان تحول بنفسه وعياله وثيابه قال ابو القاسم ان كان
للان في داره بيتا معلوما ففدع البيت عن جميع متاعه لا يجت
في مئنه **رجل** حلف ان لا يدخل دار امراته قط فباعث المرأة الدار

ر
فصيل

من رجل

من رجل ثم استأجرها الحالف ودخلها قال ابو القاسم رحمه الله ان كانت
منه ملك المرأة لا حيث وان حلف لا يدخل الدار حثت رجل
امرته الى الفدان فابت وقالت انك تعدني حلف ان لا يعين بها
ودخلت في فراشه فجاء معها ان جاء معها كرها بغير مرادها حثت
وان جاء معها برضاها لا حيث **رجل** ادعى دابة في يد رجل انها له
وحلف على ذلك بالطلاق وذو اليد يقول الدابة لي بيقين
قال العفقيه ابو جعفر رحمه الله لا حيث الحالف في الحكم وعلى
المرأة ان تختاط ويحلفه على ذلك فان حلف اقامت معه وان اتي
ان حلف يرفع الامر الى القاضي حتى يحلفه بالله ما هي لست بطالق فان
نكل فرق بينهما **رجل** حلف ان لا يشرب المسكر الى سبعة فشر
في غير مجلس الشرب وراوه سكران وهو لم يجد شرب المسكر
فشهد واعند القاضي فلم يقض القاضي قال ابو القاسم رحمه
الله للقاضي ان يختاط ولا يقبل شهادة من لا يعين الشرب وعلى المرأة
ان تختاط لعينها في المفارقة بالطلاق **رجل** قال لامرته كذا رددت
بسود ران من ران فانت كذا فجلت في البيت من خبز او طبخ لا حيث
في مئنه **رجل** وضع دراهمه في يد امراته ثم قال لها اكراني
درهم برداشته اي فانت كذا ثم تبين بعد ذلك انها رفعت
فقال الزوج انما قلت ذلك بطريق الاستفهام والجواب
قال العفقيه ابو جعفر ان لم ينو شيئا حثت في مئنه وان
نوى الاستفهام كان القول قوله مع مئنه قال مولانا
رضي الله عنه وينبغي ان لا يصدق قضا لانه ممن طاهر **رجل**

قال لامرأته در تو اورد از من باشی فانت كذا فلما جاء العدة قالت من ركن
تومني باسم فخلعها في صحة العدة قال بعض مشايخنا ان لم يكن له منه
فخلعها قبل غروب الشمس من العدة كان بآرا فان تزوجها بعد عده
كانت امرأته بتطليقتين. وان نوى بقوله انت امرأتى عندا في شيء
من العدة و آخر الخلع الى ما بعد طلوع النجش من العدة كان حاشا
ولو قال لامرأته ان نوى امرأتى فانت طالق لبا وان لم يطلقها واحدا
بأنه مصله نهيته بطلاق لا ما لو قال ان انت امرأتى فانت طالق
لا ما طلعت لا ما لو قال ذلك للعده عن طلاق رجعي فكذلك
وان قال ذلك للمباني في العدة فان اراد به النكاح المطلق ولم يكن له
فيه لا يقع عليها طلاق احد وان نوى به الرجعية التي تكون بعد
الدار في العدة طلعت اخرى **رحل** قال لامرأته ان نوى امرأتى
عند عده فانت طالق لا ما ثم طلقها واحدا بانه قبل العدة ومضى
العذ بطل المين وله ان يتزوجها بعد ذلك. امراه فقامت ختنها
فقال لها زوجها در تو بر باري داوري كني بينك ماسد فانت كذا
ثم قالت المراه لختها اما ان يطلقها واما ان يسكنها ونفق عليها
قال ابو القاسم رحمه الله ان لم يكن ختنها استشارها في ذلك
الامر بل ابتدأت المراه بهذا الكلام اخاف ان تحت الخالف **رحل**
قال كرامت درين سراي باسم وامرأته كذا فتوجه من
ساعته للخروج فخر قصار حال لا يمكنه ان يخرج حتى أصبح
قال ابو القاسم رحمه الله حنت في منيه فعل له لو حبس كرها
مفكرم قال ينبغي ان لا تحت في قول او حنفيه ومحمد رحمه الله علما

ورق نيه وبين الحنفي فقال في الحنفي كنه ان يستاجر من حنفيه او يستعين
بعينه في ذلك **رحل** قال مولا باي رحمه الله عنه وينبغي ان لا تحت
في الحنفي ايضا في قول او حنفيه رضي الله عنه لان عده المدة بالغير
لا تعتبر كذا في الصلاة والحج والميم وغير ذلك **رحل** قال
لامرأته در تو زن من بودي با باشي فانت طالق لا ما طلق لا ما
فان تزوجها بعد ذلك لا تحت من اخرى لان المين الخلت
باحدا الشرطين فلا تحت من اخرى كما لو قال لا حنفيه ان يزوجك
او خطبتك فانت طالق فخطبها ثم تزوجها لا تحت بالتزوج **رحل**
راي امرأته تعاق احتها وبقبلها فقال انك تحتينها اكثر مما يجب
فقلت نعم فقال الروح اكور خنيسيت فانت طالق طلعت امرأته
لان المحبة لا تعرف الا بقولها **رحل** قال لامرأته اكرتس يرو
سوى يا من بضر ما يد فانت طالق **رحل** قال ابو بكر الاسكافي
ان نوى الاذن في كل مرة صحت نيه وان نوى الاذن مرة واحدة
فكذلك وان لم يكن له نيه هدا على مرة واحدة ثم قال الا اني اخاف
ان يكون مراد الناس خلاف هذا **رحل** قال لامرأته شو تو وديل
من باش هر چه خواهي كن فعالت كروكيل يوم جرد رادست
بارد استم سبه طلاق فقال الروح ما اردت التو دل بديك
قال ابو القاسم ان كان ذلك حال طلب الطلاق لا يقبل قول الزوج
ويقع واحد رجعيه وان لم يكن ذلك حال طلب الطلاق
كان القول قول الزوج **رحل** مولا باي رحمه الله عنه
وينبغي ان يقع الطلاق لعموم اللفظ **رحل** هو بغداد فقال

امراة طالق ما لم اخرج الى الكوفة فكت ساعه الا انه ما كرس في تلك الساعه
مع الحارثي في الجاهل والاحتج في منيه وعلية الفتوي الا اذا ملت ولم
يسغل بامر الخروج فحلت عنت في منيه ولو اشغل بالوصو لصلاه المذنبه
وخوها فهو عذر ولصلاه الطوع والاكل والشرب ليس بعذر ولو
حاشا **امراة** قالت لزوجها لا طاقه لي بالكوفة معك حايته فقال الزوج
ان كنت حايته في نبي فانت طالق قالوا ان لم يكن حايته في غير الصوم لا
يكون حاشا **امراة** حرجت الى ضيافه فقال الزوج ان كنت هناك
الشر من ليله ايام فانت طالق ورجعت في اليوم الثالث الى قريه زوجها
ثم ذهبت الى تلك الضيافه ومكثت هناك اياما **قالت** الفقيه ابو الليث
ان دخلت عمران قريه زوجها حين رجعت ثم ذهب بعد ذلك
لايحت وان لم يدخل عمران قريه زوجها ينبغي ان لا تحت **رجل**
قال لامراة دريسان نوبار بوم يا بكار ايد مرا فانت طالق واستدل
عزها بغزل اخرا ودراسا تسج من عزها بجراس اخرا فلبس ذلك
قالت ابو بكر الخي رحمه الله لا تحت في منيه ولو قال الدرسان
نوبار بوم فلبس ثوبا من عزها قال ابو بكر رحمه الله لا تحت في
منيه فصل كبركرايد قال اخاف ان يكون حاشا باللبس **رجل**
قال ان اسفعت هذه الخطه فامراة طالق فباعها واسفعت بميت
قال لا تحت في منيه ولو قال بكر مرسته او توبت من ايد فانت
طالق فوضع يده على عزها او حاط بعزها ثوبا فلبس او ارتكا
على مرفقه من عزها او نام على فراش من عزها فالواشي
تقع على اللبس حاشه ولا تحت في هذه الوجوه **رجل** حلف وقال

الرجل

الرجل يبيد دمه فسقى رجلا او هدى الى رجل قال ابو القاسم رحمه الله ان توب
المسقى او الدفع فهو على ما توب وان لم يوشيا دامت منيه على السقي
والدفع **رجل** قال لامراة دراز دردم من برداري فانت طالق
فوجرت المراه زوجها في منديل فاعطت امراه اخرى وقالت لها
ارفعي منها شيئا ففعلت شيئا ثم دفعت اليها قال ابو القاسم
ومحمد بن سلمه بطلق امراة **رجل** قال لامراة ادر يا بوم
فانت طالق ولم يوشيا فالواشي على الجماع يكون موليا **رجل**
قال در فلان محابه من ساند فسام فامراة طالق فدعا ولدا الى بيته
ليغتني فغشا الى فلان ثم حالي القاعى ينطرح فاكل معه والولا
يكون حاشا في منيه **رجل** قال دراز حابه من ايد فامراة
طالق وكان ذلك قيصا فحمله على عاتقه قالوا امشيته ثم يقع على اللبس
المعاد في ذلك الثوب ولا تحت بدوته **رجل** انقم امراة بالسرقة
وقال لها انك لسرقين من درهمي كذا كرس ان اردم من برداري
فانت طالق ورفعت بالملسنة في نفس الملبس ووضعت في حيه
واحتريت زوجها قالوا ان رفعت لا تجلس عن زوجها **رجل**
ان لا يكون حاشا **امراة** حرجت الى قريه فقال لها الزوج انك شرارسه
روزياشي فانت طالق فاضرفت في طريقها الى قريه زوجها اخرى
ثم ذهبت الى القريه المذنبه التي حرجت اليها ومكثت هناك اياما
قالوا ان اضرفت من الطريق **رجل** على ان لا يذهب اليها
ثم اضرفت الى القريه الاولى لا تحت في منيه **قال** رجل لامراة
درتوا برود من جنابك تا التون فرفعت فانت طالق قالوا

درام ٢

والله

بذلك

قال كبرياء ان يب الليله الان في بحري فانت طالق تلافات في فراشه
 تلك الليله الا ان الروح لم يكن احد الها في حجم لا حنت في فمينه ولو قال
 بالفارسيه اكروهار من ابد والواينغي ان يكون حاشا لان هذا
 اللام لا يناول الاحقيقه **الحجر رجل** قال لامرأته ان لم ارب معك الليله
 مع حبك هذا فانت طالق ولما قالت المراه ان رب معك مع حبك هذا
 فجايرتي حسن فلبس الرجل قميصا وباتت لا تحب لان شرط الحنت
 في جانب المراه ان تربت معه وهي لا تسبه قميصه وشرط البر في جانب
 المراه ان يربت معها وهي لا تسبه قميصه

ان لم ارب معك الليله
 طالعك انك لا تلبس
 في الدار لم يحسب عبد ما عاينه
 لا يصف ولو قال
 ان صدقها الروح فلعن الله
 لعن من لم يرب معك الليله
 ان طالعك انك لا تلبس
 ان لم ارب معك الليله
 ان طالعك انك لا تلبس
 ان لم ارب معك الليله
 ان طالعك انك لا تلبس

الرجل ان يبت معك وهو لا يبت فيه وقد وجد **رجل** قال لامرأته ان لم اطلق
مع هذه المقغة فانت طالق لا انا قال ان وطيتك مع هذه المقغة فانت
طالق لا انا والميله في ذلك ان يطاها بغير مقغه ولا حث ما دامت
المقغه قائمه وهما حيان وان مات احدهما او هلكت المقغه حث
في يمينه **حلف** لا يجامع امرأته فيما دون الفرج ولا يجمع
ذوق احدى فخذيه او ادخل ذوقه باطن احد ركبتيه وانزل لا يثبت في
يمينه ويكون يمينه على المضاغعه **رجل** حلف ان لا يحل نكته بخلاف
او حرام في العزبة فجامع امرأته من غير حل النكته بان لم يجعل سرا
نكته او لم ين له سرا ويلي او امر عني حتى حل نكته فان كان
نوي حل النكته لا حث ويحون صدق في ذلك قضاء ودانه لانه نوي
الحقيقة وان كان نوي بذلك الجماع حث في يمينه **رجل** حلف ان لا
يفتح سرا ويلي على امرأته واراد به الجماع يكون موليا وان لم ينف
به الجماع لا يكون موليا فان فتح سرا ويلي لاجل البول ثم جامعها
لا حث لان فتح السرا ويلي عليها ان يفتح لجماعها وان فتح السرا ويلي
لجماعها ولم يجمع والواستبغى ان يكون حائضا لوجود شرط الحث
وهو فتح السرا ويلي لجماعها **رجل** حلف ان لا يغتسل عن امرأته هذه عن
جنبه فجامع هذه لم جامع اخذت او على العكس حث في يمينه لان يمينه
وقع على الجماع ولو نوى حقيقه الاغتسال فكذلك لانه اغتسل عنها
وعن غيرها فحث كما لو حلف ان لا يتوضا من رُغاف فتوضا
من رُغاف وعن غير حث في يمينه وهذا لو حلفت امرأته بهذا اليمين ثم أصابها
زوجها وحاضرت ولو قال لامرأته ان اغتسلت منك عن جنبه فانت

الرجل ان يبيت معها وهو لا يمس فيها **رجل** وقد وجد **رجل** قال لا امرأتان لم اطال
 مع هذه المقنعة فانت طالق تلام قال ان وطئت مع هذه المقنعة فانت
 طالق تلاما والحيلة في ذلك ان يطأها بغير مقنعة ولا تحت ما دامت
 المقنعة فإيمه وهاجيات وان مات احدهما او هلكت المقنعة حينئذ
 في يمينه حلف لا جامع امراته فيما دون الفرج ولا يمس مس
 ذكره احدي فحذره او ادخل ذكره باطن احد ركبتيه وانزل لا يثبت في
 يمينه ويكون يمينه على المباذعة **رجل** حلف ان لا يحل نكته لخلال
 او حرام في العزة لجامع امراته من غير حل النكته بان لم يجعل لغيره
 نكته او لم يمسها او لم يمسها حتى حل نكته فان كان

والمصنف ذكر رجل دعى امرأته
الى البواقي فابتعد فقال ان غلبت
مسل الى الخزنات **هذا** ان نام معها
لم ينو سوا ذلك الحرام **مسألة** هذا اذا
المهاجم **مسألة** اذا صاحجه او اذا يركب
الركبان توهمت كمن الراد بها الجماع
مسألة لا يغسل من الحرام بهذا
على الجماع حتى لو جامع ولم يغسل
او لم يمسك ولو عانقها فانزل
ما يغسل الا الخنث **مسألة**

شيخ الاسلام والشيخ
 بنه شيخه
 ابنه شيخه
 لهما نسبه ووجه انساب

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a continuation of the list from the previous page.

والفقير على قول الى الله
والعقل انما ان نزل احدا
فاسطالق فقله طابق
عنه

و لولوی ایضا و اطلاق حسانه
بنموده است و حلف علیهم
اینذا علی الجماع ایضا و می تواند
مفسر الاطلاق لولوی لآخر اگر
لاکهنه و ان یوحسانه کم و کذا
و لی الحفظ و لی تجزئ التوازیل حلف
اذا امرای نظامیه لاکهنه

لا تحزن وان يوحنا نسككم فلما عرفى خطيئته انا بعض عذرايت
وانى الجميع الموارث خلف لاني فلاما لا تحزن وهو على النوح
اذا امراء ظاهرين لا تحزن الا اذا تولى مهين

وجامعها لاحت لان منه تقع على الحرام المطلق ولو حلف بطلاق امراته ان
 لا ينظر الى حرام ونظر الى وجه اجنبية لاحت ولو طرأ في زوجها من
 وراء ستور رقوة او رجا ح او في مأخت في منيه لانه نظر الى زوجها
 ولو نظر في امرأة لاحت لانه نظر الى عكس زوجها **امرأة** اتمت زوجها
 بغلام لحلفته ان لا ياتي حراما فقبل غلامه او مسه بشهوة لاحت وان
 جامع العلام في الفرج او في غير الفرج لحت وان لم ينزل لانه هو
 المراد عرفا **رجل** قال ان ليت حراما فامرأته طالق فاتي بيمينه لا تطلق
 امراته لانه لا يراد باليمين الا اذا كان الخالف رستاقيا من الحبال
 يمتشي خلف الدواب **رجل** اتم بصبي فقال بالعارسية ارباوي
 نا حفاظي كرده ام فامرأته طالق وقد كان نظرا الى هذا الصبي وقيل
 حنت في منيه لان هذا يسمى نا حفاظيا **حلف** لا يقبل ولا يقبل
 يد او رجله اختلفوا فيه قال بعضهم لاحت وقال بعضهم حنت في
 الملتحي وقال بعضهم ان عقد اليمين بالعارسية لاحت مالم يقبل
 وجهه ملتجيا كان او امرد وفي العربية يفرق بين الملتحي وغيره هو
 الصحيح **رجل** له تلميذ فاتمه والد التلميذ به فحلف الاستناد
 ان لم يفعل شيئا ما اتهمه به ولم يتفكر في ذلك فقال والد التلميذ
 ان هذا التلميذ الاخر يقول راسته ليس معه فقال التمدان راي
 هذا التلميذ اسرمعه فامرأته طالق وقد كان التلميذ راه سياره
 في سبي من امور بان يشتري شيئا او يحمل الى منزله شيئا لا ينبغي له
 ان يعلم بذلك عنده والوارجوا ان لا يكون حاشا لان منه تقع على
 المساه في النوع الذي اتهمه والد التلميذ به فلا حنت بدونه **لو**

و حبل انهم يصيرون قنبل لان ملاي
يعتقدوا انه يسوقهم الى ان راي
استقر مع جاوراته طالع مقدور قد
ساروا في امره اخراجهم ان لا يحسن

[illegible]

اثمته امراه جاربه فقال الرجل اكربساومورا فانت طالق ثم ضرب
 الحارة لاجئت لان يمينه انصرف الى اليسار الذي ذكره المراه وكذا لو حلف
 الرجل وقال ان وضعت يدي على جاريتي في حرمه فصر بها ووضع يدي
 عليها لاجئت في يمينه ان كان يمينه لاجل المراه او لا يريد له على
 انه يريد به الوضع في غير الضرب **رجل** اتقم امراته رجل فدخل
 الروج داره وحده الرجل المتهم جالسا في موضع من الدار والمراه قائمه
 في ناحية اخرى من الدار فلما خرج الروج والرجل المتهم حلف
 السلطان زوج المراه انك لم تأخذ فلان مع امرائك لحلف الرجل بطلا
 امراته انه لم يأخذ فلان مع امراته لاجئت في يمينه لان اخذ المتهم مع
 المراه غدا فان جئته مع المراه في عمل اما وطيا او معانقه او لهما فلا
 حث بدون ذلك **امراه** قالت لزوجها انك تمت مع الجارية فقال الزوج
 ان تمت مع الجارية فانت طالق بلاها وقالت المراه ان كان في يمينك هذه
 معني فان طالق فقال الزوج نعم فان كان الزوج لربعين معني سوى
 ما نطق به لاجئت والا يكون حاشا ويطلق امراته **هـ** قيل لرجل
 انك لتفعل بفلان كذا وكذا فانت تلك المراه على السطح وامراه اخرى
 على سطح آخر والسطوح متصله بعضها ببعض والليله مظلمة
 فقال لرجل ان فعلت تلك المراه كذا فامرته طالق بلاها ولم يسمها
 واثار يديه الى امراه اخرى غير التي اتقم بها وقد كان فعل
 ذلك تلك المراه التي اتقم بها طلقت امراه الخالف فصالا قوله في
 اليمين تلك **المراه** انصرف الى المراه المذكور ولا يطلق ديانته لانه اشار
 الى غيرها **و** وكذلك رجل ادعى على رجل ما لا فائدة له في الماهي

الواجب
ودخلت

واما مال الامواه الكوموع فادرك
 عاصم طالع فلو عصب الخوضا
 لمسك ان حلف لاجل الثوب
 لا تحبس و ان حلفنا شعاعها
 بالثوب كلف اسوأ بالسن
 اسباب كلف كذا رايد ارم
 و حلف عليه مات اسوأ افكر
 وجعل الضميمة التدمر اسوأ
 الا ان الحانف ارضه كلف

لو كان في سكة توقد فيه النار امرأة وتسع كل واحد فيه ودرها كان ذلك طبعنا
 من كل واحد وان لم يكن في الموزار توصفت ودرها في السورم او قدت هي
 النار طلعت اذا اهل الخائف من ذلك وان او قدت غير ها لم يطلو لان
 وضع العذر في السور الذي ليس فيه نار لا يسي طبعنا وكذا الكانون على
 هذا الوجه **امراة** قالت لزوجها تعال حتى تنعدي لحف ان
 لا يعدي الا ان يطبخ غدا في فقير من ملح قالوا يطبخ البيض في قدر
 فيه فقير من ملح ثم سغدي ولا حنث **رجل** قال لامرأة انك تقسدين
 كل طعام فان ادخلت عليك طعاما الى شرف فانت طالق وادخل الخائف
 لحما للاجرا ليحل اليه لا حنث في ميمه لان ميمه وقعت على
 الادخال لمنعه البيت داله **رجل** قال لامرأة ان لم تحبني تمتاع
 كذا غدا فانت طالق فبعثت المرأة بذلك المتاع على يد السنان
 فان كان الخائف نوي ووصول المتاع اليه لا غير لا حنث لانه نوي محتمل
 لفظه وان لم ينو شيئا او نوي حملها بنفسها حنث ولا يكون الميم
 على الوصول الا باليه **امراة** كانت ترفع من مال زوجها وتضع الى غيرها
 لعزل لها فقال لها الروح ان رفعت من مالي شيئا فانت طالق
 ورفعت من مالي شيئا واسترت بذلك شيئا من القامي حواج البيت
 او كانت جارة لها تحب في بيتها فاحاجت الى شيء من الدقيق فاعطتها
 او اقرضتها خبزا ان كان الروح لا يكره ذلك منها لا حنث في القرض
 واعطا الدقيق **واما** في شرا ما لحاج في البيت ان كانت هي تتولا المثل من
 القامي لا حنث لان الروح لا يكره ذلك ولا يريد باليمين وان لم يكن
 هي تتولا الشرا بنفسها حنث اذا استرت بذلك شيئا من القامي

رجل

رجل قال لامرأة اذا رفعت من شعيري وشعت به الى القامي فانت طالق
 وكان في منزله دابة تربي بالشعير وبين يديها شعير قد فضل من حلقها
 مقدار كف فبعثت المرأة بذلك الشعير مع شعيرها الى القامي فان
 كان الروح لا يكره ذلك لا حنث في ميمه لان ذلك العذر لم يدخل في
 اليمين عادة وان كان الروح يضرب لك ويعتبره حنث في ميمه **رجل**
 قال لابنه ان سرقت من مالي شيئا فامك طالق فسرق من دار الاب
 اجتره روى عن ابي يوسف رحمه الله انه سئل عن هذه فقال رحمه الله
 ان كان الاب يخل بذلك على الابن طلقت امرأة وسئل محمد رحمه الله عن
 هذه فلم يجبه فقيل له ان ابا يوسف اجاب كذلك فقال ومن حسن ثيل
 هذا الا الى يوسف رحمه الله **رجل** قال لامرأة ان اعطيتك درهما
 لتتري به شيئا فانت طالق فذفع اليها درهم وامرها ان تعطي ولها
 لتتري به شيئا للمراه ثم يذكر الرجل ميمه فاسترد الدرهم منها فان
 كانت المراه تستري الاشياء بنفسها لا حنث وان كانت لا تستري
 بنفسها حنث لان شراها ان يامر غير ها بذلك اذ الم يكن هي تستري
 بنفسها وهو نظير ما ذكرنا اذا قال لامرأة ان غزيت لاحد فانت
 طالق فامرت غير ها بذلك كان على هذا المفضل **رجل** قال لامرأة
 ان تعت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت طالق ثم ان الخائف امر جارا
 ان يعطي اهل تلك الدار فلما طلبوا حيا انسان من تلك الدار فطلب شيئا
 فاعطت الجارية فعلم المولى بذلك فذكره وغضب فقال امرأه الخائف
 للجارية اذهبي واجلي من دار المولى ما جور من ذلك الى تلك الدار فجلت
 للخارجة والوا ان علم بالليل انها فعلت ذلك لاجل المولى لا طاعة

مولانا لا يحنث وان علم انها فعلت ذلك طاعة لمولانا حث الخائف وان
 لم يكن هناك دليل يسأل الجارية ويقبل قولها انها فعلت ذلك طاعة لاجل
 مولانا او لاجل المولى هكذا ذكر في الحجاب **والله** رضي الله عنه
 ويحتمل ان يكون صورة المسئلة اذا سال اهل تلك الدار من الجارية شيئا فـ
 ولم تعط فاحذر المولى بذلك فكره فعالت امرأة الخائف للجارية ارفع
 من دار المولى ما جود من ذلك واحمل الى تلك الدار المسئلة الى اخرها **رجل**
 قال لامرأة ان اطلقت والدليل من مالي شيئا فانت طالق فطغت المرأة قد حار
 لها وجعلت فيها شيئا من ناله روجها من الحواج فالت والدنيا من
 ذلك القدر ان فعلت ذلك برضا صاحب القدر ورضا زوجها
 لا يحنث لانه صار ملكا لصاحب القدر **رجل** قال لامرأة ان اعطيت
 من حظي احدا فانت طالق وقال بوقت بذلك اما صديق ديانته
 لا قضا لانه نوي لخصيص العام وذلك جائز فمما سئله من الله تعالى
 وعلى قول الخضاف صحت نيته في مثل هذا مطلقا **والواحد** اذا
 قال بالعربية فان قال بالفارسية لا يصح نيته لان تخصيص
 العام من كلام العرب والصحيح انه لا فرق بين العربية والفارسية
 ونصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى هذا اذا لم يكن الخائف مظلوما فان
 طغنه ظالم كان له ان ياحث بقول الخضاف ويؤي المخصوص **رجل**
 قال لامرأة ان رفعت من كسبي درهم فانت طالق فحلت المرأة راس
 الكيس وامرت ابنتها بالرفع ورفعت والواخاف عليه وقوع
 الطلاق لان رفع الكيس الدرهم قد حوّل بهذا الطريق ولهذا لو
 دخل جماعة دار انسان للسرقة فاخذوا متاعا وحمل المتاع احدهم

من قال لامرأة ان رفعت من كسبي درهم فانت طالق فحلت المرأة راس الكيس وامرت ابنتها بالرفع ورفعت والواخاف عليه وقوع الطلاق لان رفع الكيس الدرهم قد حوّل بهذا الطريق ولهذا لو دخل جماعة دار انسان للسرقة فاخذوا متاعا وحمل المتاع احدهم

رجل قال لامرأة ان رفعت من كسبي درهم فانت طالق فحلت المرأة راس الكيس وامرت ابنتها بالرفع ورفعت والواخاف عليه وقوع الطلاق لان رفع الكيس الدرهم قد حوّل بهذا الطريق ولهذا لو دخل جماعة دار انسان للسرقة فاخذوا متاعا وحمل المتاع احدهم

وخرج

من قال لامرأة ان رفعت من كسبي درهم فانت طالق فحلت المرأة راس الكيس وامرت ابنتها بالرفع ورفعت والواخاف عليه وقوع الطلاق لان رفع الكيس الدرهم قد حوّل بهذا الطريق ولهذا لو دخل جماعة دار انسان للسرقة فاخذوا متاعا وحمل المتاع احدهم

وخرج كان الرجل سراقا **امراة** رفعت من كسبي درهما واسترب به
 لها وخط الختام الدرهم بدرهمه وقال لها الروح ان لم تردى على
 ذلك الدرهم اليوم فانت طالق فبقي اليوم وقع الطلاق لوجود شرط
 فان اراد الحيلة للخروج عن اليمين تاخذ المرأة ليس الختام وتسلمه
 الى الروح **رجل** قال لامرأة ان لم تردى على الدينار الذي اخذته
 من كسبي فانت طالق واذا الدينار في كسبه لا تطلق امراته خلف الوكيل
 او الاكار ان لا يسرق فاخذ العنب او الفواكه واكل او حمل لا كل
 لا يحنث لانه لا يعد سرقة وان حمل لا لاكل ولصاحب الكرم نصيب
 من ذلك ولم يخبر صاحب الكرم بذلك ولم يكن من رايه ان يخبر بذلك حث
 لانه يعد سرقة وفيما كان من الجوب وغله حيار زارا اذا اخذ شيئا من
 ذلك لا على وجه الحفظ بل لينفرد به حث في يمينه وغير الوكيل والاکار
 اذا حمل شيئا من جميع ذلك على وجه الحفيه حث في يمينه لان ذلك سرقة
رجل انتم بسرقة حتى خلف انه لم يسرق ذلك الشيء ولم يره وقد
 كان رآه قبل ذلك الا انه لم يسرقه **والواحد** تنقيد بالرواية
 عند السرقة دالة فلا يحنث في يمينه رجل له ثوب سرقة سارق
 او غصبه غاصب خلف صاحب الثوب وقال ان كان لي ثوب سمى
 ذلك الثوب فامرأة طالق قالوا ان عرف ان ذلك الثوب كان هاتك
 وقت يمينه لا يحنث وان عرف انه كان قايما او لم يعرف حث لان
 القيام اصل هذا لرجل اذا باع ثوب العنبر بغير امر المالك وسلمه
 الى المستري فاجاز صاحب الثوب ببعه ان علم ان الثوب كان قايما
 وقت الاجازة او لا يدري انه قام او هالك صحت الاجازة وان علم انه كان

من قال لامرأة ان رفعت من كسبي درهم فانت طالق فحلت المرأة راس الكيس وامرت ابنتها بالرفع ورفعت والواخاف عليه وقوع الطلاق لان رفع الكيس الدرهم قد حوّل بهذا الطريق ولهذا لو دخل جماعة دار انسان للسرقة فاخذوا متاعا وحمل المتاع احدهم

رجل قال لامرأة ان رفعت من كسبي درهم فانت طالق فحلت المرأة راس الكيس وامرت ابنتها بالرفع ورفعت والواخاف عليه وقوع الطلاق لان رفع الكيس الدرهم قد حوّل بهذا الطريق ولهذا لو دخل جماعة دار انسان للسرقة فاخذوا متاعا وحمل المتاع احدهم

ها لوقت الاجارة لا يصح **رجل** دون ماله في منزله فطلب ولم يجد فحلف
 بالطلاق انه ذهب ماله قالوا ان لم ياخذ انسان لينا وعليه الخنث
 لانه لم يذهب الا اذا نوي الذهاب عن طلبه قصار ذهب عن حانوته
 ثوب فاتهم القصار اجبره فحلف الاجير بالفارسيه وقال اذن تراه
 ريان كرده ام فمراته طالق وقد كان رفع الثوب حيث في يمينه لان
 مقصود الخالف من اليمين الحياثه عليه فيما كان في يده لا ازاله ملكه
رجل دخل منزل رجل وسرق منه ثوبا فلم يطالبه حتى وقع للسارق على
 المسروق دراهم فمجد المسروق منه دراهمه وحلف قال ابوا لقتل رحمه
 الله ان كان الثوب ذهب من بيت السارق لا خنث المسروق منه لانه
 صادق وان كان قايما فلا اقول ان المسروق منه يحنث لان على قول
 بعض الناس للمسروق منه والمعضوب منه ان يجلس عن الغاصب ماله
 حتى ياخذ حقه قال **مولانا** رضى الله عنه ولا بد من النظر
 في هذا الجواب وينبغي ان يحنث لان الثوب اذا كان قايما حتى المسروق
 منه في ثوبه لا في قيمته ولهذا لو ظهر صاحب الثوب بعين من اعيان
 المديون ليس له ان ياخذ بانفاق الروايات اما من له الدراهم على
 انسان اذا اظهره يد تاخير مديونه كان له ان ياخذ الدنانير
 في رواية ذات العين والدين لان الدراهم مع الدنانير جعل احدا
 في بعض الاحكام لايجاد المقصود منها وهو المتيه اما الاعيان
 لم تجعل حثا للاعيان لا خلافا للصورة والمقصود وذكر في الباب
رجل من عينا بدين ثم جاء الراهن واراد ان ياخذ عينه من
 المرتضى ويحذف دين المرتضى واراد ان يخلف المرتضى ماله هذا العين

في هذا الجواب وينبغي ان يحنث لان الثوب اذا كان قايما حتى المسروق منه في ثوبه لا في قيمته ولهذا لو ظهر صاحب الثوب بعين من اعيان المديون ليس له ان ياخذ بانفاق الروايات

في رواية ذات العين والدين لان الدراهم مع الدنانير جعل احدا في بعض الاحكام لايجاد المقصود منها وهو المتيه اما الاعيان لم تجعل حثا للاعيان لا خلافا للصورة والمقصود وذكر في الباب رجل من عينا بدين ثم جاء الراهن واراد ان ياخذ عينه من المرتضى ويحذف دين المرتضى واراد ان يخلف المرتضى ماله هذا العين

في

في يده كان المرتضى ان يخلف بالله ماله عندي هذا العين الذي يدعي ونوي
 بذلك ماله عندي هذا العين الذي يجب على تسليمه اليه ولا خلف
 عن هذه اليه هذا اذا كان الثوب قايما فان كان الثوب هالكا عند
 السارق ففي هذا الجواب ايضا نظر لان على قول ابي حنيفة رضى الله عنه
 حق المسروق منه في الثوب بعد هلاكه قايما ولهذا لو صالح من الثوب
 على اصعاف قيمته جاز الصلح عنده وانما يسقط حقه عن الثوب الى القيمة
 بالقضا ولعل القاضي يقضي بالقيمة من الدنانير لان الدراهم **رجل** حلفه
 للصوم بالطلقات ان ليس معه دراهم غير ما اخذ وامنه فحلف بالطلاق
 على ذلك قالوا ان كان معه اول من يلايه دراهم لا يحنث لانه ذكر في اليمين
 الدراهم واسم الدراهم لا يتناول مادون الثلاث وان كان معه يلايه دراهم
 او اشرفان كانت اليمين بالطلاق وقع الطلاق علم الخالف بما كان عنده
 اولم يعلم وان كانت اليمين بالله تعالى وان كان الخالف عالما بما كان عنده
 الدراهم لا كفارة عليه لان **مولانا** رضى الله عنه كانت غنوصا وان لم يعلم بذلك لا كفارة
 عليه ايضا لان يمينه كانت لغوا وان خلف بالفارسيه وقال اكربا من
 درمي هست وكان معه درهم او اشرف ففي اليمين بالطلاق يقع الطلاق
 وفي اليمين بالله تعالى كان الحليم ما قلنا ولو قال اكر من سيم است ان كان
 معه ما لو علم السارق بذلك اخذ وامنه حنث والا فلا لان يمينه تقع على
 ما يطلبون منه جماعة قطعوا الطريق على رجل واخذوا ماله وحلفوه
 بالطلاق ان لا يخبر احدا خبرهم فاستقبله القافلة فقال للقافل
 على الطريق ذياب ففهم القافلة وانصرفت قالوا ان اراد بالذباب اللصوص
 طلقت امراته لانه اخبر بما مرهم وان اراد حقيقة الذباب ليرجعوا لحنث

三

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, written diagonally across the page.

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the historical account, mentioning various figures and events. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the manuscript.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

وتمت بحمد الله تعالى
في شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥
المصادف لـ ١٨٨٤
بمكة المكرمة

و...
...
...
...
...
...

[illegible]

منها ما هو مذكور في نسخة أخرى من كتابها
نسخة أخرى من كتابها مذكورة في نسخة أخرى من كتابها

بما يسمع ويقال بالفارسية **امرأة** قالت لزوجها اكل قرطبان
فقال الروح ان علبت اني قرطبان فانت طالق بلا فاقبالا تطلق ما لم يعل
علت لانه علو الطلاق بعلمها وعلمها لا يقف عليه غيرها فيعلق
بالاجنار عنها ولو قالت لزوجها يا كوسه فقال الروح ان كنت كوسيا
فانت طالق بلا ونوي به العلق عن الى حنيفة رضي الله عنه انه قال
يجد اسنانه ان كانت ثمان وعشرين طلقت لانه كوسج وان كانت
اسنانه ملاثون او اثنان فليس كوسج وفي عرفنا الكوسج من كانت شعور
لحيته على الدق دون الحدين او كانت على الدق والحدين الا انضا
طاقات متفرقة غير متصلة وان كانت شعور الحدين متصلة
لشعور الدق فهو حنيف الحية وليس كوسج **امرأة** قالت لولدها
بالفارسية اي بلاه زاده فقال الروح ان كان هو بلاه زاده وانت
طالق بلا فان نوى الحجارة طلقت وان نوى العلق ان علمت المراه انه
من الزنا تطلق بلا لوجود شرط الطلاق ولا يسعها المقام معه
وان علمت انه ليس من العجور لا تطلق **رجل** قال لامرأته ان شمتت
امي او ذكرتني بسوء فانت طالق ثم لامرأته كانك امك سلام عليك
فقال المراه لا بل امك ولوا ان كان ذلك في بلد بعدون هذا
ذكر السوء كبلح ولخوه طلقت لان في عرفهم هذا عبارة عن المكدي
اما في عرفنا هو عبارة عن المشا السلام فلا يكون هذا ذكر السوء فلا تطلق
رجل قال ان شمتت احدا قاتل طالق فشممت ميتا طلقت
امرأته اذا قال لامرأته ان شمتتني فانت طالق وان لعنتني فانت
طالق ولعنته مع واحد ولو قال لها ان شمتتني فانت طالق ولعنته

منها ما هو مذكور في نسخة أخرى من كتابها
نسخة أخرى من كتابها مذكورة في نسخة أخرى من كتابها
نسخة أخرى من كتابها مذكورة في نسخة أخرى من كتابها

منها ما هو مذكور في نسخة أخرى من كتابها
نسخة أخرى من كتابها مذكورة في نسخة أخرى من كتابها

طلعت

طلعت امرأته **رجل** قال لوالديه بالفارسية اك يوم را بزي امرو را امرأته
طالق فخرج من المنزل فقالت والدته مه تو باش ومه زن تو باش تو
فسمع الخالف ذلك طلعت امرأته قال لامرأته ان اغضبتك
فانت طالق فغضب صبي ابن اخت لها فغضبت قالوا ان ضربت بشي ينبغي ان
يؤدب الولد على ذلك لا تطلق لان هذا ليس موضع الغضب فلا يعتبر
غضبها وان ضربه في موضع لا ينبغي ان يؤدب الولد تطلق امرأته
اذا قال لامرأته ان سررتك فانت طالق فغضبت فقالت سررتك
فالوا لا تطلق امرأته لا ننتقن كديك قال **رجل** قال لامرأته
الله عنه وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يوقف عليه فينبغي ان
يتعلق الطلاق بخبرها ويقبل قولها في ذلك وان كنا نتقن
بمدنها ما قال ان كنت لحن ان يعذبك الله بنار جهنم فانت طالق وقال
احب يقع الطلاق عليها ولو عطاها الف درهم فقالت لم يسرني ذات
القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طلبت الالفين فلا يسرها
الالف ولو قال لها ان ادتيك فانت طالق فاشترى جارية ولستراها
ان كلامه بنا على مقدمه بصرف معنى الالف سوا ما فعل لا تطلق
لان اليمين انصرفت الى ملك المقدمه وان لم يكن يطلق لان هذا
معنى بغداد دي **رجل** اراد ان يشتري جارية فقال لامرأته ان
اشتريت جارية فيدخل عليك من ذلك غير فانت طالق بلا فاسري
جارية فدخلت عليها العير قالوا ان دخلت العير عقيب الشرا
يقع الطلاق وان دخلت بعد الشرا بزمان لا تطلق لانه علمت
الطلاق بدخول العير عقيب الشرا بلا فصل وانما يعلم ذلك

منها ما هو مذكور في نسخة أخرى من كتابها
نسخة أخرى من كتابها مذكورة في نسخة أخرى من كتابها
نسخة أخرى من كتابها مذكورة في نسخة أخرى من كتابها

٣٤٤

بلاهما من اللجاج والتكلم بالقياس اما اذا دخلت العين ولم تكلم بها لا تطلق
 لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كن خلف لا يعادى فلانا
 فعاداه بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا يثبت **رجل** واللام لانه لست
 تخشني فقالت له ان لم احبك فانت طالق بلانا فقال الروح بالعارسية
 خودتوي ان قالت لا احبك قبل الافتراق عن المجلس طلعت لاسا
 وان وارقه قبل ان يقوله شيئا لا تطلق لان قوله خودتوي تصرف
 باللام من وصف الزوج بالطلاق المعلق بضار الروح وباللابل انت طالق
 بلانا ان لم يحب **رجل** دعا امراته الى الفراش فقالت المرأة ما صنعت لي
 وتكفك فلانة الاجنبية فقلل الروح ان كنت احبها فانت طالق تحلوا
 في ذلك والصحيح ان لا تطلق ما لم يقل الروح احبها **رجل** واللام لانه
 ان لم يكن على اهون من التراب فانت طالق ان كان يستهينها
 استهانة فاحشه يقول الناس انما اهون عليه من التراب لا تطلق
رجل واللام لانه ان قد قبل فانت طالق ثم قال لها يا ابنه الزانية
 تطلق لان في العرف هذا يعد قد فاحشا وان كان في الحقيقة
 قد فاحشا **رجل** واللام لانه ان شتمك فانت طالق ثم قال لها لا بارك
 الله فيك لا تطلق لان لو علق عتق عبده بشتمه ثم قال له لا بارك الله
 فيك لا يعتق عبده فكذا اذا اخذ رجل ضيافة ليقوم فدخل
 رجل من قرية اخرى فقال ان لم ادع على وجه القادم بقر في بقري
 وامرته طالق فدخل بقره قبل ان يرجع القادم بر في منيه والا
 وان دخل بقره امراته حيث لان شرط البر بقره من بقوره الا اذا كان
 بينه وبين امراته من الانبساط ما لا يميز كل واحد منهما ماله عن مال

هذا هو الصحيح في قوله لا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كن خلف لا يعادى فلانا
 هذا هو الصحيح في قوله لا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كن خلف لا يعادى فلانا
 هذا هو الصحيح في قوله لا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كن خلف لا يعادى فلانا

صاحبه

صاحبه ولو تناول احدهما من مال صاحبه لا تخري المجادلة بينهما ولو دح
 بقره من بقوره كن ما اضافة لخمها حق رجوع القادم قالوا ان كانت القرية
 الى اسفل اليها القادم قرسه لا تحت في منيه وان كانت بعينه
 بعد سفر اخاف عليه الخن لان في مدة السفر تحت ذون
 الصيافة لاجله بعد الدخ فتصرف اليمن الى ذلك **امراة** قالت
 لزوجها انا تعيب ولا خلف لي نفقة فغضب الروح فعالت المراه
 لم يكن هذا كلاما عظيما تحتاج الى الغضب فتغضب فقال الروح ان
 لم يكن عظيما فانت طالق بلانا واراد به التعليق دون المجازاة
 قالوا ان كان الرجل محترما اذا ذكر يكون مثل هذه الشكاية اهانته
 له لا تطلق لان شكايتها لذهاب بلا نفقة لعياله يكون عس طيما
 وان لم يكن محترما او رطلقت **رجل** واللام لان بلغ ولدي الختان
 فلم اختنه وامرته طالق قال العفته ابو اللث ورحمة الله اذا اخذ
 الختان عن عشرة سنين ينبغي ان تطلق لان عشرة السنين
 نهاية وقت الختان وان البصير اذا بلغ عشرة سنين يضرب على ترك
 الصلاة ومور على الختان حتى يكون البصير في النطهر وعينه من
 المشايخ **وال** لا تحت ما لم يور الختان عن ابني عشرة سنه
 وعليه الفتوى اذا لان هذا اذ في مده تصور بلوغ اللام وان البصير
 اذا بلغ هذا المبلغ فقال اخملت بقره ويحلم ببلوغه **رجل** وال
 لعبد ان اخملت فانت حر فقال الغلام اخملت وهو مشكل بقره
 لان اخلامه لا يقف عليه عليه صقبل قوله في ذلك كما لو قال
 لامرته وهي مسكله الحال اذا حصت فانت حرة او قال

هذا هو الصحيح في قوله لا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كن خلف لا يعادى فلانا
 هذا هو الصحيح في قوله لا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كن خلف لا يعادى فلانا
 هذا هو الصحيح في قوله لا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كن خلف لا يعادى فلانا

امراة قالت لزوجها انا تعيب ولا خلف لي نفقة فغضب الروح فعالت المراه لم يكن هذا كلاما عظيما تحتاج الى الغضب فتغضب فقال الروح ان لم يكن عظيما فانت طالق بلانا واراد به التعليق دون المجازاة

هذا هو الصحيح في قوله لا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كن خلف لا يعادى فلانا
 هذا هو الصحيح في قوله لا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كن خلف لا يعادى فلانا
 هذا هو الصحيح في قوله لا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كن خلف لا يعادى فلانا

لامرأة اذا حضت فانت طالق فقالت حضرت يقبل قولها وعن محمد
 رحمه الله انه لا يقبل قول العلام ويقبل قول الجارية والمرأه لان الاحلام
 امر يقف عليه غيره في الجملة ولهذا جازت الشهادة على الاحلام بخلاف
 الحيض **رجل** قال لامرأة وهي حائض اذا حضت فانت طالق فقوت
 حيز في المستقبل ولو قال لها اذا حضت غدا فانت طالق وهو يعلم
 انها حائض وهو على دوام ذلك الحيض الى العدا دام الى ان يطلع
 الخبر من الغد طلقت لان الحيز منه المايه لا صور حد وثق في الغد
 يعمل على الدوام اعلم **وكذا** لو قال لامرأة المريضة ادا مرضت
 فانت طالق وهو على مرض في المستقبل ولو قال ان مرضت غدا فهو
 على دوام ذلك المرض ظاهرا ولو قال لصبيحة اذا صححت فانت طالق
 يتبع الطلاق فاسكت عن اليمين لان الصحة امر متبدل وفي مسله للدوام
 حكم الابتداء فيحدث للحاكم لو قال لعايم اذا قت ولقاعدا اذا قعدت
 وللصبر اذا ابصرت وللملوك اذا املكك فانت حر فانه تحدث
 فاسكت عن اليمين لان للدوام حكم الابتداء والحيض والمرض وان كان
 مما يتبدل ايضا الا ان الشرع لما علق بالجملة احكاما لا تتعلق ذلك حل
 جز ومن اجزائه فقد جعل الحل شيئا واحدا **رجل** قال لامرأة
 اكر من ترائك اكر كر دخولك بوشام فانت طالق فدفع المراه
 غزلها الى زوجها لينسج لها باجر معلوم ودفعت اليه الاجر فنسج
 الروح ولبست المراه لا تحت لان الرباس كسب المراه لا كسب
 المزوج ولان المنسج هو الالباس ولم يلبسها وما لبست هي بامر
 فلا تحت وان كان العطن من الروح فكذلك لا تحت ايضا للمعنى

الماني

الماني اذا قال لامرأة انت طالق في صومك فبوت الصوم طلقت
 حتى يطلع النحر ولو قال انت طالق في صلاتك لم يطلو حتى ترفع وتستجد
 لانه جعل الصوم والصلاة شرطا وضاركا لو ذكر حرف الشرط ولو قال
 انت طالق لدخولك الدار او قال لحضك بطلو للحال ولو قال انت طالق
 بدخولك الدار او لحضك لا يطلو حتى يدخل ويحضر **وكذا** لو قال في
 دخولك الدار وفي حضك لا يطلو حتى يدخل ويحضر والله اعلم **امراه**
 ذهبت الى منزل والديها في قرية اخرى فتبعها زوجها وسالها العود
 الى منزله فابت محلف الروح بطلاقها ان لم تذهب الى منزله تلك
 الليلة فخرجت معه وذهب بها الى منزله قبل ان يجر الصبح قالوا ان
 كانا كثرنا الليلة في تلك القرية تخاف عليه الحيت وان ذهبت قبل
 ان يمضي كثر الليلة يرحي ان لا يكون حاشيا والصحيح انه لا تحت اذا
 ذهبت معه قبل معنى الليلة **امراه** ذهبت مع زوجها في منزل
 والديها فقال لها زوجها اذهبي معي فانت طالق فقال الروح ان لم تذهبي
 معي فانت طالق بلانا فخرج الروح وخرجت هي على اثره وبلغت
 المنزل قبله قالوا ان خرجت بعد تحت ولا يعد ذلك خروجا
رجل قال لامرأة ان لم تقعي الساعة ولحي الى دار والدق فانت
 طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الروح ولبست الثياب وخرجت
 لم رجعت وحلبت حتى خرج الروح فخرجت هي ايضا وانت دار والد
 بعد ان اها الروح لا تحت لان المراه لما قامت ومهات للخروج لا
 ينقطع الفور فانها لو اخذها البول وبات ثم لبست الثياب للخروج
 لا تحت الا ترى انه لو قال لها ان لم تجي الى فراشي الساعة فانت
 طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الروح ولبست الثياب وخرجت
 لم رجعت وحلبت حتى خرج الروح فخرجت هي ايضا وانت دار والد

ولو قال لامرأة ومنه من الدار
 ان لم تقعي الساعة ولحي الى دار والدق فانت
 طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الروح ولبست الثياب وخرجت
 لم رجعت وحلبت حتى خرج الروح فخرجت هي ايضا وانت دار والد
 بعد ان اها الروح لا تحت لان المراه لما قامت ومهات للخروج لا
 ينقطع الفور فانها لو اخذها البول وبات ثم لبست الثياب للخروج
 لا تحت الا ترى انه لو قال لها ان لم تجي الى فراشي الساعة فانت
 طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الروح ولبست الثياب وخرجت
 لم رجعت وحلبت حتى خرج الروح فخرجت هي ايضا وانت دار والد

رجل من بني النضير
 كان يبيع الخبز في
 السوق وكان يبيع
 الخبز في السوق
 وكان يبيع الخبز
 في السوق وكان
 يبيع الخبز في
 السوق وكان يبيع
 الخبز في السوق

رجل من بني النضير
 كان يبيع الخبز في
 السوق وكان يبيع
 الخبز في السوق
 وكان يبيع الخبز
 في السوق وكان
 يبيع الخبز في
 السوق وكان يبيع
 الخبز في السوق

رجل من بني النضير
 كان يبيع الخبز في
 السوق وكان يبيع
 الخبز في السوق
 وكان يبيع الخبز
 في السوق وكان
 يبيع الخبز في
 السوق وكان يبيع
 الخبز في السوق

رجل من بني النضير
 كان يبيع الخبز في
 السوق وكان يبيع
 الخبز في السوق
 وكان يبيع الخبز
 في السوق وكان
 يبيع الخبز في
 السوق وكان يبيع
 الخبز في السوق

طالق وهما في الشاخر وطال اللام بينهما لا ينقطع الفور حتى لو ذهبت
 الى الغرائز لا حيث وان خافت فوت الصلوة فصلت قال
 نصير حيث الزوج لان الصلاه عمل آخر بخلاف ما كان فيه وقال بعضهم
 لا حيث **رجل** اراد ان جامع امراته فلم تطاوعه فقال لها ان لم يدخل
 معي البيت فانت طالق فلم يدخل في الفور ودخلت بعده والوا ان دخلت
 بعد ما سكنت ثموتته طلعت **رجل** دعي جاريته الى فراشه فانت
 فقال ان لحي الليلة فانت جرح فحاشه من ساعته فلم يجمعها لاعتاق
 ودارا لوقال ذلك لامرأة وهذا لوقال لعبد ان لمرات الليله
 حتى اضربك فاته وضربه حيث في قول ان يوسف رحمه الله وقال محمد
 رحمه الله لا حيث وعليه الفتوى ولو قال لامرأة ان لم تأتي
 لاجامعك فحاشه ولم يجمعها لا حيث **رجل** قال لجماعه بالعارسه
 اكرخا نه من مهمان نرويت وامرته طالق وذهبوا الى بيته ولم
 ياكلوا شيئا لا حيث في بيته **رجل** قال لامرأة عند خروجهما ان رجعت
 الى منزلي فانت طالق بلا ما جلست ولم تخرج زمانا ثم رجعت لم رجعت
 فقال الزوج كنت بوني الفور قال بعضهم لا يصدق قضا وقال
 بعضهم يصدق وهو الصحيح لان ميمنه صرف الى الخراجة التي
 قامت اليها من غير ميمنه الزوج فاذا بوني الفور والى ان يكون مصدقا
رجل قال لامرأة ان صنعت هذا السطح فانت طالق وارتقت بعض
 السلم لا حيث في ميمنه هو الصحيح ولو قال لها ان اريقيت هذا السلم
 او صنعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت احدي قدميها على
 السلم ثم تذكرت فرجعت طلعت لان الحث يعلق بوضع القدم

على

رجل من بني النضير
 كان يبيع الخبز في
 السوق وكان يبيع
 الخبز في السوق
 وكان يبيع الخبز
 في السوق وكان
 يبيع الخبز في
 السوق وكان يبيع
 الخبز في السوق

على السلم ولو قال ان صنعت قدمي في دار فلان وامرته طالق فوضع
 احدي قدميه في الدار لا حيث في ميمنه لان وضع القدم في الدار صار
 كناية عن الدخول عرفا فلا حيث الا بالادخول اما في هذه المسئلة لما
 ذكر الارتقا ووضع القدم على السلم فقد بالغ في ميمنه فعلق الحث
 بوضع القدم هذا لوقال لها ان رجعت من هذه الدار او
 رجلك في السكة فانت طالق فوضعت قدمها في السكة حيث
 ولو ذكر الخروج ولم يذكر معه وضع القدم في السكة فوضعت احدي
 قدميها في السكة لا حيث **رجل** قال ان كان الله تعالى يعذب
 المشركين وامرته طالق والوا لا يطلق امراته لان المشركين من
 لا يعذب فلا حيث **رجل** قال ان زرت فلانا حيا او ميتا وامرته
 طالق فشيخ جثارتة قالوا لا يجوز حاشا لان التشيع لا يسمي زياره
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا حيث **رجل** قال ان انفقت من مال
 امراتي في طالق فاحرق المراه سرقا لها تحت قدر ابن ليم له بغير
 امر لا حيث في ميمنه **رجل** قال ان عثرت في هذا البيت وامرته
 طالق فحرب خايط بين هذا البيت وبين حماره فحرب
 وقصدته عماره بيت الجار لا عماره هذا اكبت قالوا لا حيث في
 ميمنه وقصد باطل **رجل** قال لامرأة ان لم اذهب بك الليله
 الى منزلي فامرته طالق وذهب بهم بعض الطريق فاخذهم
 اللصوص وحلبهم والوا لا حيث في ميمنه وهذا الجواب يوافق
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما اصل المسئلة اذا حلف
 لي شرب الماء الذي في هذا الخور اليوم فاهرقه قبل مضي

رجل من بني النضير
 كان يبيع الخبز في
 السوق وكان يبيع
 الخبز في السوق
 وكان يبيع الخبز
 في السوق وكان
 يبيع الخبز في
 السوق وكان يبيع
 الخبز في السوق

اليوم لا يحنث عندها **رجل** قال ان ركنيت فامرأتها طالق فهو على ركب
الدواب من العرس والجمل والحمير والخيول ذلك لا على ظهرا لانت
والخايط ولو قال لا اركب مركبا فركب ظهرا لسان قال بعضهم لحنث في
يمينه وقال بعضهم لا يحنث وهو الصحيح لان الادمي لا يسمى مركبا
رجل قال ان ركنيت فامرأتها طالق فسيل عن امر فركب راسه بالذهب
لا يحنث في يمينه ما لم يكل **رجل** قال ان صرطت فامرأتها طالق فخرج منه
ريح بغير اختيار لا يحنث في يمينه كما لو حلف لا يدخل دار فلان فادخل
مكرها **رجل** قال ان ركنيت فامرأتها طالق فشهد عدلان على امرأتها
بالزنا طلقت امرأتها ولا يحنث وان شهد عدلان على معانينه الزنا
لا يحنث في يمينه ولا يطلاق وان شهد اربعة فعدل منهم اثنتان
لا يطلاق ايضا **رجل** قال لامرأتها ان فارقتك فكل امرأه اصغر راسي مع راسي
على المرفقة فامرأتها طالق ففارقها وتزوج امرأه ووضع راسه مع راسها
على المرفقة لا يحنث لانه ما اضاف الطلاق الى الملك ولا الى
سبب الملك **رجل** قال لعجوز انك امي فقالت لست بامك فقال
الرجل ان امرأتي فخرت بموميك وامرأتها طالق قالوا لا يحنث في يمينه
ما لم يقل بلسانه لا افتخر **رجل** قال لامرأتها وفي يدك هاتج فيه
ما فقال ان شربته فانت طالق وان صنعتيه فانت طالق
وان صببته فانت طالق قالوا يرسل فيها ثوبا حتى يشف الماء قال
بولا بارمني الله منه لا حاجة الى هذا الحلف فانه لو اخذ من
عبرها او دفعت الى غيرها لا يحنث في يمينه **رجل** قال لامرأتها
ان استرسي حاربه او تزوجت عليك فانت طالق واحد فقالت

رجل
بارك
سفره
السطح
الكلب
وغيره
عام
او
يغلب

لا ارضى

لا ارضى بواحد فقال لها فانت طالق بين ان فعلت شيئا من ذلك فقالت
لا ارضى بثنين فقال فانت طالق بلانا ان لم ترض من اثنين ولم يقل في
هذه المرح ان فعلت شيئا من ذلك قال ابو بصير سلام رحمه الله السلام
الثالث بنا على ما تقدم طاهرا **رجل** قال لامرأتها ان طلق فلان امرأتها
طالق بلانا وغاب فلان فقامت امرأه الخالفا للبيه ان الغائب طلق
امرأتها بعد يمين زوجها قال ابو بصير الدوسي رحمه الله لا يعمل هذه
السنة وهو الصحيح لا يفادمت على شرط حقا فيما سطر ربه
الغائب وهذا خلاف ما لو علق طلاق امرأتها بدخول فلان الدار فافاد
امرأه الخالفا للبيه ان فلانا دخل الدار فافاد تقبل ونقصي بطلاق
الحاضر لان هذه بينه فامت على شرط حقا فيما لا ضرر على الغائب
رجل قال لامرأتها ادعيني الى فلان واستردي منه ذنا واحمليه
الى الساعة فان لم تحمله فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد
ثم استردت منه في اليوم الثالث وحمله اليه قالوا يحنث في يمينه
لان قوله احمله الى الساعة تضيق على العوز **رجل** قال لامرأتها
ان وطيت امي فانت طالق فقالت الامة انه وطيتي فكدتها المولى فان
القول قول المولى وان علمت المراه بذلك لم تسعها المقام معه ولا
ان تدعه لجامعها وان قال المولى اكردرده ام خوش اورده ام
كان ذلك او ارامته وحنث في يمينه سكران ضرب امرأتها فخرجت من
داره فقال ان لم تعودني الى فانت طالق وكان ذلك عند العصر
فغادرت اليه عند العشاء والواحنث في يمينه لان يمينه تقع على
الفور وان قال لم ابرأ الفور لا يصدق قضاء في المراه اذا قامت

ليخرج فقال الزوج ان حرجت فانت طالق فجلست ثم حرجت بعد ذلك
 بساعة لا حيث في بيته **رجل** قال ان كنت فعلت كذا اين زن كه مرانها
 است طلاق وقد كان فعل الا ان امراته لم تكن في بيته وقت اليمن حيث
 في بيته لان المراد من هذا الكلام المنكوحه ولو كان قال امر زن كه
 مراد من جانه است كذا وليست امراته في البيت الذي عينه لا يطلق
 امراته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه صبي قال ان شربت
 فكل امرأه ان زوجها في طالق مشرب وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن
 صهر ان الطلاق واقع فقال هذا البالغ اري حرامت بر من قالوا
 هذا قرار منه بالحرمه فحرم امراته ابتداء وقال بعضهم لا يحرم امراته
 وهو الصحيح لانه ما اقرب بالحرمه ابتداء وانما اقرب بالسبب الذي يصادق
 عليه وذلك **السبب** باطل **رجل** قال لامرأته ان استزيت بالخبز
 ما فانت طالق فاشترت من السقا ما حمله من الوادي تطلق امراته
 وان دفعت الخبز الى السقا وقالت احمل اليها هذا الخبز ما قال
 بعضهم لا حيث في بيته لان هذا استيجار وليست **امرأة**
 كانت تكي في بيتها فقال زوجها لصهرته ان لم تخرج ابتك من هذا
 البيت وتجي هناك فاني طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال
 الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان سميع بكاه في البيت احد طلقت
 اذا بكت لانه انما منعها عن البكا لاجل ذلك وان لم يكن كذلك فاذا خرجت
 ان تبكي بعد اليمن بطل اليمن فلا حيث بكاه بعد ذلك **امرأة** قالت
 لزوجها ان خبزت حتى تأكل خبازتي حرم فخبزت لخبازها فاكل
 منه الزوج لا حيث لان معنى كلامها ان خبزت لاجلك فاذا الخبز

وفي طلاق مجموع السوازل
 رجل اسره من امرأه من اللحم فطالقت
 امرأه بهذا اللحم من
 وطفت عليه فقال الزوج
 ان لم تكن فاس طالق ما
 طلقه لان لو زن طالقت
 الرجل ولا المرأة به

لاجله لا حيث **رجل** قال لامرأته ان دخلت دار فلانة بعير مرادي وهو اي
 فانت طالق فارادت ان يذهب الى دار فلان فقال لها توهمي شوهر من
 جبه ايد هذا وعيد وليس باذن واذا دخلت حيث **رجل** قال
 لاحدى امرأته حين سالت منه طلاق ضربها اي لو طلعتها فانك تطلقين
 فقالت رصيت فطلق ضربتها ثم قال طلق استبري ثم انكرا الطلاق
 والوالا يسع طلق المرأة الملقام معه فان ارادت ان ترجع اليه ولم يكن
 طلعتها ثنتين قبل ذلك خلعها بالله ما اردت بكلامك الذي تكلمت الامم من
 واحد فان الى ان خلع لم ترجع اليه وان حلف رجعت اليه بنجاح جديد
امرأة كانت مع زوجها في بيت ورب لها وقال لها في الليل ان بت الليله
 في هذا البيت فخلال اياه على حرام فخرجت من ساعتها وباتت في موضع
 اتاها زوجها قالوا ان اراد الزوج تحولها بنفسها لا حيث والعول في ذلك
 قوله وذكر في الجامع الصغير **رجل** قال لامرأته بالفارسيه
 اكر تو امشب بدن جانه اندر باشي فانت كذا فخرجت مع زوجها
 من ساعتها وباتت معه في منزله قال ان اراد بذلك ان يتقل متاعها
 وقاشها بحيث اذا تركت قاشها ثم وان اراد ان يتقل بنفسها لا غير لا حيث
 وان اشكل على المرأة خلعتة فان حلف بحسابه على ايه تعالى فهذا ظاهر
 فيما اذا وقت فقال اراس دور وزا بجا باشي وان وقت سنة
 كان ذلك على الانتقال بنفسها ومتاعها وقاشها وان لم يوقت
 ولم يكن له فيه وقت اليمن لم يتقل على الانتقال بنفسها **رجل** اراد
 السفر فخلعه صهره وقال ان عنت بعد هذا عن امرائك فلم ترجع
 اليها عند راس الشهر فامر انك طالق فقال له الخبز بالفارسيه

هست ولم يرد على ذلك ثم غاب الثمن شهر طلعت امرأة لانه اجاب
كلام الصبر والجواب يتضمن عادة ما في السؤال فطلق امراته **رجل**
حتى بين رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطربا له طلاق امراته
ان يوي عند ذكر الطلاق استتينا ف الطلاق وكان كلامه موصولا
ليصلح للايقاع على امراته يقع الطلاق على امراته وان لم يوصط
امراته لا يطل امراته وان كان يصلح للايقاع على امراته لانه اذا كان
موصولا كان مجهولا على الحكاية **رجل** له اربع نسوة دخلن فقاب
كل امراته لم اجامعها منكن الليلة والاخرات طوال فجامع واحدة فطلع الفجر
طلعت التي اجامعها فلما لانه جعل يترك الجماع للمواصلة شرط الوقوع
الطلاق على البواقي فله توجب تحميم النساء وفي التي اجامعها وجد
شرط طلاقها ثلاث مرات وهو يترك جماع الملات فطلق هي ثلاثا
اما في غيرها وجد في حق كل واحدة شرط الطلاق مرتين يترك جماع
غيرها فطلق مرتين **رجل** قيل له انك امراته غير هذه فقال كل امرأة لي هي
طالق لا يطل امراته وهذا خلاف ما اذا قالت المرأة لزوجها املاني ان
تتزوج علي فقال ان تزوجت امراته هي طالق فابايعام تزوجها
تطلق مرة اخرى ولذا لو قالت له امراته انك تزوجت علي امراته فقال
كل امرأة لي طالق تطلق المخاطبة الاروايه عن ابى يوسف رحمه الله والفرق
ان كلام الزوج في هاتين المثلتين بناء على كلام المراه مدخل في
كلامه ما دخلت في كلام المراه والمذكور في كلام المراه امراته وهذا الاسم
يقينا ولا اي امرأة كانت قد دخل المخاطبة في كلام الزوج في المسلمين
اما في المسئلة الاولى **فول** السائل انك امراته غير هذه لاسناول

هذه

هذه المراه ما فلا يتينا ولها جواب الروح **رجل** قال لامراته انت طالق غدا
اذا دخلت الدار يغود في العذو يتعلق الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت
في اي وقت كان طالق ولو قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فانت
طالق غدا يتعلق طلاق العذبا لدخول لانه جعل طلاق العذبا للدخول
ولو قال لامراته ان دخلت الدار وانت طالق وطالق ان كنت فلانا فالطلاق
الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني
لو دخلت الدار طلقت ثنتين ولو كملت فلانا طلقت واحدة ولو قال
ان دخلت الدار فانت طالق ان كملت فلانا كان الطلاق المعلق بالكلام جزا
للدخول حتى لو كملت قبل دخول الدار لم تدخل الدار لا يقع من **رجل** قال
لامراته انت ومن دخلت الدار من نسائي طالق طلعت المخاطبة في الحال
فان دخلت الدار وهي في العدة طلعت اخرى لان الدخول في الخطاب
المخلص لا يمنع الدخول في الخطاب العام. ولذا لو قال كل امراته
نسائي تدخل الدار هي طالق وفلانة تدخل طلعت فلانة للحال فان دخلت
الدار وهي في العدة طلعت اخرى. ولذا لو قال كل امراته تزوجها
هي طالق وفلانة لامراته له طلعت فلانة للحال ولا ينظر في الزوج فان تزوجها
بعد ذلك طلعت اخرى. ولو قال لامراته انت طالق وفلانة
ان تزوجتها لا يطل امراته حتى يتزوج فلانة ولو قال انت وفلانة طالق
ان دخلت فلانة الدار لا يقع الطلاق حتى يدخل فلانة. ولو قال كل امراته لي
طالق فانت طالق لزمها ثنتان ونسائي النساء واحدة. ولو قال
انت ومن دخلت الدار من نسائي طالق هي طالق حين سكت وان دخلت
الدار وهي في العدة لزمها اخرى. ولو قال لعبدك انت حر ومن دخل الدار

وطالق م

من عبدي عتيق المحاطب للحاكم فان قال عتيق تعلق عتقه بال دخول
لا تصيد ق فضا رجل قال لامرأته كل امرأه تزوجها ما دامت حيّة
هي طالق لا تدخل المحاطبة في اليمين وكذا لو قال كل امرأه تزوجها
ما دامت ولا فحيه لا تدخل فلانة في اليمين ولو قال كل امرأه تزوجها
باسمك هي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا يطلق وان كان نواها عند
اليمين كما لو قال كل امرأه تزوجها غيرك هي طالق لا تدخل هي في
اليمين وان نواها رجل قال لامرأته ان تزوجت عليك ما عشت فحلال
الله على حرام ثم قال ان تزوجت عليك فالطلاق على واجب
وتزوج عليها يقع دل واحد بطلقه ويقع بطلقه اخرى يصر فها الى
انتهما شا لان قوله فحلال الله على حرام جعل مينا بطلاق كل من
كانت في كاحه واللام الثاني بين بطلاق واحد من سانية بعينها
فاذا تزوج امرأة اغلّت اليمينان فيقع على واحدة منها بطلقه باليمين
الاولى وباللام الثاني على قول من يصح هذا اليمين يقع طلاق اخرى
على واحد بعينها يصر فها الى انتهما شا قال مولانا
الله عنه وفي هذا الجواب نظران اللام الثاني بين بطلاق واحد بعين
عيها وكما تزوج امرأه وقع على كل واحدة منها بطلقه فبانت
الحديثه لا الى عتق فكيف يملك صرف الطلاق الثاني اليها
رجل له اربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق
واحد بعينها بطلقه ثابته ثم دخل الدار وهي في العدة طلقن جميعا
رجل قال كل امرأة لي طالق ونوي بذلك من كانت في كاحه ومن
يستفيدها بعد ذلك لا يقع على من يستفيد **رجل** قال كل امرأة

انتزاعی

اَرْوَحُهَا هِيَ طَالِقٌ اِنْ كَلِمَتُ فَلَانَا فُكِمَتْ ثُمَّ تَزَوَّجَ لَا يَتَّبِعُ الطَّلَاقَ عَلَيْهَا وَلَوْ كَلِمَ
 ثُمَّ تَزَوَّجَ ثُمَّ كَلِمَ طَلَعَتْ الْمُتَزَوِّجَةُ بَعْدَ الْإِلَامِ الْأَوَّلِ دُرَاهِمًا الْقَدْرُ
 وَلَوْ قَالَ حُلْ امْرَأَهُ هِيَ طَالِقٌ اِنْ كَلِمَتُ فَلَانَا فَتَزَوَّجَ ثُمَّ كَلِمَ ثُمَّ تَزَوَّجَ
 اخْدَى ثُمَّ كَلِمَ لَا يَطْلُو الْمَرْأَةَ وَلَوْ قَالَ كَلْ امْرَأَهُ هِيَ طَالِقٌ
 كَلِمًا كَلِمَتُ فَلَانَا فَتَزَوَّجَ امْرَأَهُ وَهِيَ طَلَعَتْ فَاِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَهُ اخْدَى ثُمَّ كَلِمَ
 طَلَعَتْ الْمَنْكُوحَةُ الْأُولَى يَطْلِقُهَا اخْدَى هَذَا الْإِلَامُ اِنْ كَانَتْ فِي الْعَدَةِ
 وَلَا يَطْلُو الْمَنْكُوحَةَ الْمَرْأَةَ **رَجُلٌ** قَالَ لِمَرْأَتِهِ اِنْ لَمْ يَكُنْ حَامِلًا
 فَانْتَ طَالِقٌ بِلَا مَا فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ اَمَلٌ مِنْ سِتْنَيْنِ يَوْمٍ مِنْ وَقْتُ الْيَمِينِ لَا تَطْلُقُ
 فِي الْحَكْمِ وَاِنْ جَاءَتْ لَكُثْرَ مِنْ سِتْنَيْنِ يَوْمٍ طَلَعَتْ وَاِنْ حَامَتْ بَعْدَ
 الْيَمِينِ لَا يَقْدِرُهَا لِاحْتِمَالِ اَنْ لَا تَكُونَ حَامِلًا وَلِذَا اِذَا الْمَرْءُ خَضَّ لَا يَنْبَغِي
 لَهُ اَنْ يَقْدِرُهَا حَتَّى يَقْنَعُ **رَجُلٌ** قَالَ لِمَرْأَتِهِ اِنْ قُلْتَ لَكَ اَنْتِ طَالِقٌ فَانْتَ طَالِقٌ
 فَقَالَ قَدْ طَلَعْتُكَ تَطْلُقُ اخْدَى فِي الْقَضَاءِ وَاِنْ عَنَى طَلَا فَاَبْدَلْكَ الْقَوْلَ
 دِينَ فَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى **رَجُلٌ** قَالَ لِأَجْنَبِيَةٍ اِنْ طَلَعْتُكَ فَعَبْدِي
 حَرٌّ يَمِيعُ ذَلِكَ وَبَعِيرٌ كَانَهُ قَالَ اِنْ تَزَوَّجَكَ فَطَلَعْتُكَ فَعَبْدِي حَرٌّ
 وَلَوْ قَالَ اِنْ طَلَعْتُكَ فَانْتَ طَالِقٌ بِلَا مَا لَا يَمِيعُ هَذَا الْيَمِينُ اِذَا قَالَ
 لِمَنْكُوحَتِهِ نَكَاحًا فَاسَدَ اِنْ طَلَعْتُكَ فَالْيَمِينُ عَلَى الطَّلَاقِ بِاللِّسَانِ
رَجُلٌ حَلَفَ بِطَلْقِ فُلَانَةٍ الْيَوْمِ فَلَا مَا وَوَلَانَهُ أَجْنَبِيَةً أَوْ امْرَأَةً طَلَعَهَا هُوَ
 فَلَا مَا يَمِينُهُ عَلَى اَنْ يَطْلُقَهَا بِاللِّسَانِ وَهُوَ كَالْوَحْلَفِ لَيْتَ زَوْجِي فَلَانَهُ
 الْيَوْمَ وَهِيَ مَنْكُوحَةُ الْغَيْرِ وَمَدْخُولَتُهُ كَانَتْ الْيَمِينُ عَلَى النِّكَاحِ الْفَا
رَجُلٌ قَالَ لِمَرْأَتِهِ اِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَانْتَ طَالِقٌ قَالَ ذَلِكَ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ
 وَدَخَلْتَ الدَّارَ مَرَّةً وَاحِدَةً قَدْ طَلَعْتَ اسْحَبْنَا وَكَذَا لَوْ قَالَ اِنْ تَزَوَّجَكَ

[illegible]

فانت طالق اوقال اذا دخلت الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار لا
تطلق ما لم يدخل مرتين ولا يطلق ما لم تزوج مرتين **رجل** قال لامرأته
طلقني اي نسائي شئت لئن لها ان تطلق نفسها في ظاهر الرواية عن ابي
يوسف رحمه الله لها ان تطلق نفسها وكذا لو قال نسائي كلهن
طوالق ان شئت فقالت شئت يقع الطلاق عليها وعلى غيرها في قول
ابي يوسف رحمه الله ولو قال لها امر نسائي بيدك قالوا ليس لها ان تطلق
نفسها وعن ابي يوسف رحمه الله لها ان تطلق نفسها ولو قال نسائي
كلهن طوالق اذا دخلت الدار ودخلت طلعت هي وعيها ولو قال اي
نسائي شئت طلاقها هي طالق فانت طلاق لكل تطلق الا واحدا
ولو قال اي نسائي شئت الطلاق هي طلاق فنتن تطلق **رجل**
قال لامرأته انت طالق غدا ان شئت كانت المشية اليها في
العقد ولو قال ان شئت فانت طالق غدا كانت المشية للحال
في قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله المشية اليها في
العقد في الفضلين وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقال
زفر المشية اليها للحال في الفضلين وكذا قال ابو حنيفة رضي الله
عنه اذا قال الرجل لامرأته اختاري غدا ان شئت وامرك بيدك غدا
ان شئت اوقال ان شئت فاختراري غدا اوقال ان شئت فامرك
بيدك في العقد كانت المشية في العقد وهذا لو قال ان شئت
وطلقت نفسك غدا لم يكن لها ان تطلق نفسها حتى يفي العقد وهذا لو
قال انت طالق اذا دخلت الدار ان شئت قال ابو يوسف وهو قول
ابي حنيفة رحمه الله عليه لها المشية بعد الدخول ولو قال انت

طالق

طالق ان شئت شئت كانت المشية لها رأس الشهر **رجل** قال لامرأته اطلقني
فقالت انا طالق فهو باطل ولو قالت انا طالق لانا في ثلاث **رجل** قال
لامرأته طلقت نفسك واحدا ان شئت فقالت قد شئت بل لا لا يقع شيء
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف رحمه الله يقع واحدا ولو قال لها طلقت
نفسك ان شئت وطلعت فلانة امرأته له اخرى ان شئت فقالت فلانة طالق
وانا طالق اوقال انا طالق وفلانة طالق طلقنا جميعا وقال محمد
رحمه الله وكذا لو قال لامرأته انت طالق واحدا ان شئت انت
طالق ثنتين ان شئت فقالت قد شئت واحدا قد شئت ثنتين
اذا وصلت هي طالق لانا وهذا لو قال طلقت نفسك ان شئت واعتق عبدي
ان شئت فبدأت بطلاق نفسها او عتاق عبده صح **قال** اذا كان
الطلاق والعتاق من قبل الزوج فيما امر واحدا لا يخرج الامر من
يديها بايجابات ولو قال لها زوجها طلقت نفسك ان شئت وقال لها
رجل اخر اعتق عبدي ان شئت فبدأت بعتاق العبد قبل الطلاق
خرج الامر من يديها قال من قبل ايها اخذت في عمل غير الطلاق **رجل**
قال لامرأته انت طالق لاني لا اطلقك اليوم فقال لان لا اسأ
لا تطلق لان له ان يسأ في اليوم **قال** لامرأته انت طالق واحدا ان
رجعيه لا يقع شيء في قول ابي يوسف رحمه الله وهو قاس قول ابي حنيفة
رضي الله عنه ولو قال لها طلقت نفسك واحدا امك الرجعة ان شئت
وطلقت نفسها **والخبر** واحد رجعيه في قول ابي يوسف رحمه
الله لان في شيء البائنة مشية اصل الطلاق ولا يقع شيء في قياس
اي حنيفة رضي الله عنه لا بما كانت مشية فوض اليها فلا يقع كما

بالمشية بعد الدخول
لا تطلق بالامرأة طلق
نفسك واحدة بالله
طلعت نفسها واحدة

بأمره

لو قال لما طلق نفسك واحد فطلقت نفسك لانا لا يقع شيء في قول ابي
 حينفه رضي الله عنه **رجل** قال لعينه طلق امرأتك ما شاء الله وشئت
 فطلقتها المخاطب لا يطلق وكذا لو قال لامرأة انت طالق ان شاء الله
 وشئت لا يقع شيء **رجل** قال لامرأة انت طالق ان شئت وشئت وشئت
 فقالت شئت لا يقع شيء حتى يقول ثلاث مرات شئت ولو قال لامرأة انت
 طالق متى شئت فقالت في المجلس او بعد لها لا اشأ لا يخرج الامر من
 يدها وكذا لو قال انت طالق متى ابيت فقالت لا ابا ولو قال
 لما طلق نفسك لانا ان شئت فقالت انا طالق لا يقع شيء ولو قال لها
 طلق نفسك ان شئت فقالت قد شئت ان اطلق نفسي كان باطلا
رجل قال لامرأة طلق نفسك اذا شئت ثم جن الرجل جنونا مطبقا
 ثم طلقته المرأة نفسها **رجل** قال محمد رحمه الله كل شيء يملك الروح ان يرجع
 عن كلامه يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع عن كلامه لا يبطل
 بالجنون **رجل** قال لامرأة انت طالق ان شئت واحد وان شئت
 اثنين فقالت قد شئت طلقت ثلاثا ولو قال انت طالق ثلاثا او
 ثلاثة احدى ان شئت فشأت واحدة لفلانة طلقت فلامه واحدة
 ويبطل عنها الثلاث **رجل** قال لامرأة ان شئت وان لم ساى
 فانت طالق هذه المسئلة على وجوه منها اذا قدم المشية فقال
 ان شئت وان لم تشاي فانت طالق او قدم الطلاق فقال انت
 طالق ان شئت وان لم تشاي او وسط الطلاق فقال ان شئت
 فانت طالق وان لم تشاي وكل ذلك على وجهين أحدهما
 اذا عاذه كلمة الشرط فقال ان شئت وان لم تشاي فانت

طالق او لم تعد وذكر حرف العطف فقال ان شئت ولم تشاي فانت
 طالق والالفاظ ثلاثة المشية والابا والكراهه فان لم يعد
 كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة ودم الطلاق
 على المشية او اخر او وسط لان هذه حرف العطف يغلق المطلق
 بالمشية وعدم المشية كما لو قال ان اكلت او شربت فانت طالق
 فان الطلاق يتعلق بهما جميعا والجمع بين المشية وعدم المشية
 لا يصح فلا يقع الطلاق ابدا وان عاذه كلمة الشرط ان قدم المشية
 فقال ان شئت فان لم تشاي فانت طالق لا يقع الطلاق ابدا لان
 عدم تقديم الشرط يتعلق بالطلاق المشية وعدم المشية جميعا
 كما لو قال ان اكلت وان شربت فانت طالق يتعلق الطلاق بهما فلا يصح
 اليقين وكذا لو قال ان شئت وان ابيت فانت طالق او ذكر الكراهه
 مكان الابا وان قدم الطلاق على المشية فقال انت طالق ان شئت
 وان لم تشاي فقالت في مجلسها شئت طلقت لان عدم الطلاق
 يغلق الطلاق باحدهما لو قال انت طالق ان اكلت وان شربت
 فاذا قالت شئت طلقت لوجود المشية وكذا لو قامت عن
 مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقت لعدم المشية وان وسط
 الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشاي وهو بمنزلة
 ما لو قدم الطلاق على الشرطين لما عرفت في الجامع وان ذكر
 الابا وقدم الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان ابيت
 فقالت شئت او قالت ابيت يقع الطلاق لان الشرط احدهما
 وان قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا لا يقع لان الشرط احدهما

ولم يوجد اما المشيه فطاهر وكذا الاب لان الاب يفعل والفعل يعرف
 بحده بخلاف عدم المشيه وكل ذلك يكون بلسانه لا بقلبه والرايه بمنزله
 الاب ان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان ابيت فهو
 بمنزله ما لو قدم الطلاق **والله** محمد رحمه الله هذا اذا لم يوشى
 وان يوشى وقوع الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها
 قدم الطلاق على الشرط او اخر او وسط لانه اذا بوى الايقاع يصير
 كانه قال انت طالق شئت او لم تشاى او قال انت طالق شئت او ابيت
 ولو قال لها انت طالق متى شئت وابيت فهو على المجلس وعنه ولا يطلو
 حتى يقول شئت وابيت بخلاف قوله انت طالق ان شئت وان ابيت
 لان ذاك يقتصر على المجلس فاذا اتممت باحدهما يخرج الامر من يدها
 اما كلمة متى للوقت فلا يخرج الامر من يدها اذا اتممت باحدهما الا يرى
 انه لو قال لها انت طالق متى شئت فقالت في المجلس او بعده لا اشأ
 لا يخرج الامر من يدها ولها ان تشأ بعد ذلك وكذا لو قال متى
 ابيت ولو علو الطلاق بمشيئة الله تعالى وقال انت طالق ان شأ
 الله تعالى واحب او رضى او اراد او قدر لا يقع الطلاق وكذا لو
 قال انت طالق ما شاء الله او قال الا ان شاء الله او قال ان لم يشأ الله
 ولو قال انت طالق كيف شاء الله يقع واحده رجعيه وكذا لو قال انت
 طالق وان شاء الله ولو قال ان شاء الله تعالى فانت طالق لا تطلق في قولهم
 ولو قال ان شاء الله انت طالق لا تطلق في قول انى يوسف رحمه الله
 ويطلق في قول محمد رحمه الله والفتوى على قول انى يوسف رحمه الله
 وكذا لو قال ان شاء الله وانت طالق لم يختلف ابو يوسف ومحمد

في الاصل من لو قال اسطالق
 كيف شاء الله طلب واحد
 رحمه الله الى مجمع السوازل
 لو قال له اسطالق لولا انك
 اول لولا حبسك اول لولا حالك
 اسطالق الى احبك لا تطلق الكل
 ان شاء الله

في ايمان السوازل لو قال والله
 لا اطلق طلاق اسعد الله ان شاء الله هو مستحب في ذاته لا يقع
 في العاقل من رجل اراد ان يخلو رجلا وخاف ان يفسد
 في الستة خلفه ويا امره ان يتركه عن الممنوع بغيره
 سبحان الله اذ غف من الكلام او الطلاق هو مضاف

في انشا الحكم على كل امر له
 كما لو قال والله لا اطلق
 كما لو قال والله لا اطلق
 كما لو قال والله لا اطلق
 كما لو قال والله لا اطلق

رحمة الله عليهما ان الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء
 هل يكون مينا قال ابو يوسف يكون مينا حتى لو قال ان خلعت بطلا قل
 فبعد بي حذر ثم قال لها انت طالق ان شاء الله حتى يصح الاستثناء عندها
 بحث في قول انى يوسف وقال **محمد** رحمه الله لا يكون مينا ولا
 بحث وعلى هذا لو قال لامرأة انت طالق ان دخلت الدار وعبد حذر
 ان حلت فلانا ان شاء الله على قول محمد رحمه الله يصرف الاستثناء
 الى الطلاق والعتاق جميعا وعلى قول انى يوسف رحمه الله يصرف
 الاستثناء الى اليمين الثانية كما لو ذكر مكان لاستثناء شرطا ولو قال
 انت طالق بارادة الله او بحبته او بمشيئته او برضاه لا تطلق ولو ذكر مكان
 حرف الباطلة في ارادة الله او في حكم الله او في امر الله او في قضائه او في
 قدرته او في يقينه لا تطلق ولو قال انت طالق في علم الله او في معلومه
 تطلق ولو ذكر حرف الامر فقال انت طالق لمشيئة الله او لحبته او لقضا
 او عندها من الالفاظ تطلق ولو قال انت طالق تعون الله او بحكم الله
 او بقضائه او بعلمه او بقدرته تطلق ومن شرط صحة الاستثناء
 عند مشايخنا ان يكون سموعا بحيث لو قرب اثبات اذنه في فيه
 يسمع ويصح استثناء الامر ومن شرط صحة الاستثناء ايضا ان يكون
 موصولا ولا يقطع بالنفس ولا بالعطاس والحشا ولا يتخلل
 الندابين الاستثناء ومن ما قبله ولو قال اسطالق يا عمر ان
 شأ الله صح الاستثناء ولو قال انت طالق ان شاء الله صح الاستثناء
 وكذا لو قال انت طالق لانا ولانا الا واحده يصح استثناء الواحد
 ويصح ثنتان ولو قال انت طالق حتى يطيب قلبك ان شاء الله يكون فاصلا

ولو سكت عن سكته قدما للنفس
 ان قال اسطالق لا يصح الاستثناء

دفعی

والاستغناء نفو
العلماء باقتدارهم
والتمسوا بالهدى
العلماء باقتدارهم
والتمسوا بالهدى

[illegible]

المسيح ابن الله ولم يقل شيئا آخر وقال الروح قلت قول المضاري الا انهم
لم يسمعوها فان القاضي حيز شهادتهم وبغزو بنيه وبين المراه وان قال
اليهود لا يذري قال ذلك ام لا انا لم اسمع منه شيئا عن قول
المسيح ابن الله لا يقبل القاضي شهادتهم حتى يستهدوا وان لم يقبل معها
غيرها وجعلوا دعوى الاستثنا في الطلاق كذلك قال تميم الانيه
السرخسي رحمه الله هذه من المسائل التي يقبل فيها الشهاده على السعي
ولو جرى الاستثنا على لسانه من غير قصد او استثنا ولا يعرف معنى
الاستثنا وقد مر قبل هذا **رجل** قال لامرأته انت طالق وطالق وطالق
ان شاء الله يصح الاستثنا ولا يقع شي ولو قال انت طالق وطالق وطالق
ان شاء الله فالواقي فليس قول اي حقيقه رضي الله عنه يقع الملاث لانه
حلل بين الملاث وبين الاستثنا ما لاحكم له فيلغوا فلا يصح الاستثنا
كما لو سكت بعد الملاث قبل الاستثنا وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه
الله عليهما لا يقع شي اذا قال لامرأته انت طالق ثنتين وثنتين الا واحد
طلقت بلانا ولو قال انت طالق ثنتين وبعين الاثنتين يقع بلانا ولو قال
سبع وبعين الاثنا طلقت بلانا لانه لا وجه ان يجعل هذا استثنا
الملاث من المثنى لامن الثنتين الاولين ولامن المثنى الاخرين
ولا وجه ان يجعل هذا استثنا الملاث منهما جميعا فليكون مستثنيا من
كل مثنى واحد ونصف فبطل الاستثنا صرون اذا قال الرجل لامرأته
انت طالق اربعا الا لما يقع واحد وهذا لو قال انت طالق عشرة الاستثنا
كانت طالقا واحده ولو قال انت طالق بلانا وبلانا الاربعه قال
ابو حنيفة رحمه الله يقع الملاث لان الملاث الثاني وقع لغوا فصار فاصلا

بين الاستثنا وبين الاول وقال محمد رحمه الله يقع ثمان لانه جمع
بين الملاث الاول والثاني لحرف الجمع فصار كأنه قال انت طالق ستا
الا اربعا فيقع ثمان ولو قال انت طالق بلانا الا واحد واثنين عن ابي
حنيفة رضي الله عنه انه قال يقع الملاث كأنه قال انت طالق ثلثا الا
بلانا وقال ابو يوسف رحمه الله يقع ثمان يصح استثنا الواحد
ويطيل الثاني ولو قال انت طالق واحد وواحد الا طالقت بلانا
كأنه قال انت طالق ثلثا الا بلانا ولذا لو قال انت طالق واحد وواحد
وواحد الا واحد وواحد وواحد طلقت بلانا ولو قال انت طالق
بلانا الا واحد وواحد وواحد طلقت بلانا لانه جمع في الاستثنا لحرف
الجمع فصار كأنه قال انت طالق بلانا الا بلانا وقال ابو يوسف رحمه الله يقع
واحد ويصح استثنا الواحد والثانيه لانه استثنا البعض ولا يصح استثنا
الباقى فلا يوردى الى استثنا الكل **ولو قال** انت طالق ثلثا
الا واحد واثنين ومات قبل البيان ذكر في بعض الروايات عن ابي
يوسف رحمه الله يقع واحد ويصح ثمان في قول محمد رحمه الله وعلى
قول ابي يوسف رحمه الله يحشر الاستثنا ويقبل الواقع وعلى قول محمد
رحمه الله يقبل الاستثنا فيقع ثمان وذكر في الروايات انه اذا وقع الشك
في الاستثنا يقبل الاستثنا في قول ابي يوسف رحمه الله لان على قوله
الاستثنا اخراج فاذا وقع الشك في الاستثنا لا يخرج الا القدر
المتيقن وعلى قول محمد رحمه الله الاستثنا تكلم بالباقي بعد الثنا
والشك في الاستثنا يكون شكا في الايجاب فلا يثبت الا القدر المتيقن
وذكر في الاقرار اذا قال الرجل لعينه لك على الف الامايه او خمسون

ذكر في نوادر راي سلمان انه يلزمه تسع مائة وخمسون وذكر في روايه ابن حفص
رحمة الله انه يلزمه تسع مائة وهو الصحيح **رجل** قال لامرأة انت
طالق ثلاثا **الا واحد** عدا طلقت ثنتين قضا اذا قال لامرأة انت طالق
ثلاثا **الا واحد** عدا او قال **الا واحد** ان قلت فلا ما لا يقع شيء قبل
بحي العدة والحلام وعند الحلام وبحي المد يقع ثمان لان الحاصل ان يكون
المستثنى منه من جنس المستثناة فاذا كان الاستثناء معلقا او مضافا
الى العدة كان المستثنى منه معلقا ومضافا الى الحد اذا قال لامرأة
انت طالق بارائه ثلاثا قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا حد عليه ولا لعنا
وقال ابو يوسف رحمه الله هي طالق واحد وعليه الحد لان حكم
الحدف اشد من حكم الطلاق فيضرب فاصلا بين الثلث والطلاق
فيقع واحد ولو قال لعن المدخول بها انت طالق ثلاثا لا يقع **الا واحد**
رجل قال لامرأة انت طالق ثلاثا واعلم ان شاء الله مع الاستثناء ولو قال
انت طالق ثلاثا اعلم ان شاء الله او قال اذهبي ان شاء الله طلقت ثنتين
بابتنتين ولو قال انت طالق ثلاثا بانه **والا واحد** او قال ثلاثا المنة **الا واحد**
يقع رجعتان **وكذا** لو قال انت طالق ثلاثا **الا واحد** بانه او واحد
بنته يقع تطليقتان رجعتان ولو قال انت طالق ثلاثا وما **الا واحد**
طلقت ثنتين ملك الرجعة **رجل** قال لامرأة اذا دخلت الدار فانت
طالق ثلاثا لا تقع عليك الا بعد كلام فدخلت الدار طلقت ثلاثا والحكم فلان
باطل ولو قال انت طالق اليوم لا تقع عليك عند طالق اليوم ثلاثا
ولو قال انت طالق ان شاء الشيطان او شاء الملك لا يقع شيء ولو قال
انت طالق ماشا الله كان لا يقع شيء وهذا لو قال انت طالق الا ماشا الله

شيء

فلان

او قال

او قال الا ان شاء الله لا يقع شيء اذا قال لامرأة انت طالق ثنتين لابل واحد
طلقت ثلاثا ولو قال انت طالق لابل طالق طلقت ثنتين **وكذا** لو قال
انت طالق واحد لابل واحد طلقت ثلاثا ولو قال انت طالق لابل طالق
طلقت ثنتين **وكذا** لو قال انت طالق واحد لابل طالق واحد
رجل قال لامرأة انت طالق اول شيء كان باطلا فان قال انا اوقع
الطلاق الذي قلت طلقت الساعة وهو طهر ما لو طلق رجل امراته
قال رجل اخر انا اوقع طلاق فلان الذي اوقعه على امراته
طلقت امراته **رجل** قال لامرأة انت طالق واحد لابل عدا طلقت
للحال واحد فاذا انشق الفجر من العدة وهي في العدة يقع خبري
رجل قال لامرأة انت طالق ثلاثا الا نضعها يقع ثنتان ولو قال
لا ايضا فمن يقع الثلاث **رجل** قال لامرأة انت طالق لولا ابوك او قال
لولا حسبك او قال لولا ان احبك فهو استثناء ولا يطل شيئا **المبطل**
للاستثناء خمسة **رجل** ان يريد المستثنى على المستثنى منه كقوله
انت طالق ثلاثا الا ارجع لا يصح الاستثناء **والثاني** استثناء بعض الطلاق
فان يقول انت طالق الا نضعها طلقت واحد **والثالث** ان يكون
المستثنى مثل المستثنى منه فحوان يقول انت طالق ثلاثا **والرابع** السكون
لا للنفس والعطاس ويخوذ لك من غير ضرورة وان قل وفي بعض
الروايات اذا سكك مقدار النفس ولم يبد من ذلك لا يقطع الاستثناء
والخامس ما يؤدى الى تصحيح بعض الاستثناء وابطال البعض **لو قال**
انت طالق ثنتين وثلاث الا ثلاثا

مسألة ايل تعليق الطلاق بالبروج

الاول

رجل قال انك لا تحبني في نفسه ولو قال ان تزوجت امراه او امرت انسانا ليتزوج لي
امراه فني طالق ثم امر غيره ان يتزوج له امراه ففعل المأمور لا يطلق امراه
الخالف لانه حب باليمين لا الى جرا وهو نظير ما روي عن ابي يوسف
رحمه الله اذا قال رجل ان تزوجت فلانة او خطبتا فني طالق فخطب
امراه وتزوجها لا حنث في يمينه لانه حنث بالخطبة اذا قال للاجنبي
او للمبانيه اكرت اخوهن في كنم او قال خوازي او قال اكر
لخواهم خواستن او قال اكرت اخواتهم تراطلاق فتزوجها
فالوا لا يطلق امراته لانه حنث بالاراده قبل النكاح فلا حنث بالنكاح
قال **مولانا رضي الله عنه** وهذا الجواب ظاهر فما اذا قال
قبل النكاح مي خواهم كه فلامه وا بخوام فان لم يقل كذلك وكان يمينه
اكرت اخواتهم او خواهم خواستن فهذا الجواب مشكل لان الاراده
افعال القلب بمنزله المشيئة والرضا فلا يوجد ما لم يتعلم **رجل**
قال اكر فلانة رابن يزني دهنه وراطلاق قالوا لا يصح هذه اليمين
حتى لو تزوجها لا يطلق وقال **الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل**
رحمه الله يصح هذه اليمين وتطلق وكذا لو قال لوالديه ان زوجتني
امراه فني طالق فزوجاه امراه قالوا لا يصح هذا اليمين ولا يطلق وقال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يصح وتطلق وهو
الصحيح لان التزويج لازم الا بالتزوج ولو قال اكرت اخوتي
فلانة بن دهنه وراطلاق فزوجوها لا يطلق ولو قال اكرت اخوتي
بنين تطلق ولو قال اكر فلانة رابن يزني دهنه شوذ قالوا لا

انما لا يطلق لانها حنث باليمين لا الى جرا وهو نظير ما روي عن ابي يوسف
رحمه الله اذا قال رجل ان تزوجت فلانة او خطبتا فني طالق فخطب
امراه وتزوجها لا حنث في يمينه لانه حنث بالخطبة اذا قال للاجنبي
او للمبانيه اكرت اخوهن في كنم او قال خوازي او قال اكر
لخواهم خواستن او قال اكرت اخواتهم تراطلاق فتزوجها
فالوا لا يطلق امراته لانه حنث بالاراده قبل النكاح فلا حنث بالنكاح
قال **مولانا رضي الله عنه** وهذا الجواب ظاهر فما اذا قال
قبل النكاح مي خواهم كه فلامه وا بخوام فان لم يقل كذلك وكان يمينه
اكرت اخواتهم او خواهم خواستن فهذا الجواب مشكل لان الاراده
افعال القلب بمنزله المشيئة والرضا فلا يوجد ما لم يتعلم **رجل**
قال اكر فلانة رابن يزني دهنه وراطلاق قالوا لا يصح هذه اليمين
حتى لو تزوجها لا يطلق وقال **الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل**
رحمه الله يصح هذه اليمين وتطلق وكذا لو قال لوالديه ان زوجتني
امراه فني طالق فزوجاه امراه قالوا لا يصح هذا اليمين ولا يطلق وقال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يصح وتطلق وهو
الصحيح لان التزويج لازم الا بالتزوج ولو قال اكرت اخوتي
فلانة بن دهنه وراطلاق فزوجوها لا يطلق ولو قال اكرت اخوتي
بنين تطلق ولو قال اكر فلانة رابن يزني دهنه شوذ قالوا لا

يصح قال **مولانا رضي الله عنه** وينبغي ان يصح على قول الشيخ الامام
ابي بكر محمد بن الفضل ولو قال اكر فلانة رابن يزني كنم وراطلاق فتزوجها
تطلق ولو قال لمنكوحه ان تزوجك او قال اكرت يزني كنم
سوف ذلك الى العقد وهذا لو قال اكرت يزوجك كنم صرف الى العقد
هو الصحيح وكذا لو قال بالعرسه ان تحل يقع على الوطي
ولو قال للمطلقة طلاقا رجعييا اكرت يزوجك كنم يصرف
الى العقد فان نوى الرجعة صحت يمينه وعند الاطلاق يصرف الى
العقد فصولي زوج رجلا امراه ثم حلف الرجل ان لا يتزوج امراه
ثم اجاز الخالف نكاحا باشره الفضولي قبل اليمين لا حنث في يمينه
لان الاجازة ليست بعقد ولو كان حلف قبل نكاح الفضولي ان يتزوج
امراه ثم زوجة الفضولي امراه فاجاز الخالف نكاحه بقول حنث في
يمينه وان اجاز بالفعول من سوف مبرا ويحويه اخلعوا فيه واكثر
المشاخ رحمه الله عليهم على انه لا حنث ولو وكل رجلا بان يتوجه
امراه ثم حلف ان لا يتزوج من وجهه الوكيل امراه حنث في يمينه لان
عقد الوكيل اسفل الى الموكل بقوله فحنث كما لو اجاز عقد الفضولي
بالقول ولو ان جرا حلفت ان لا تزوج نفسها فزوجها ولمها فسكت
روي عن محمد رحمه الله انه قال حنث في يمينها جعل الاجازة بالفعول
حنثا **رجل** حلف ان لا يتزوج امراه فتزوج امراه نكاحا فاسد
ذكر في الكتاب انه لا حنث قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما
اما على قول ابي حنيفة رضي الله عنه حنث والصحاح جواب الكتاب
رجل قال كل امراه تزوجها فني طالق وتوى من يلد كذا او توى

طالع النكاح

امراه حبشية او غيرها لا يكون صدقا في ظاهر الرواية قضا ولو قال كل
امراه تزوجها ابدا او قال الى بلاش سنة هي طالق ان قلت فلا
فتزوج امراه قبل الحلام وبعده طلقت كل امراه تزوجها في تلك المدة
وان لم تكن اليمين موقته بان قال كل امراه تزوجها هي طالق ان قلت
فلما فتزوج امراه قبل الحلام وامراه بعد الحلام طلقت التي تزوجها قبل
الحلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الحلام وقد مررت المسئلة قبل هذا
ولو قال **ان قلت** ولما قل امراه تزوجها هي طالق لا يقع الطلاق
على التي تزوجها قبل اليمين كانت اليمين مطلقة او موقته فان بوي
وقوع الطلاق على التي تزوج قبل الحلام صحت نيته لان الحلام تحتل
المقدم والتأخير فيقع الطلاق على المتزوجه قبل الحلام ببينه وعلى
التي تزوجها بعد الحلام بظاهرا للفظ فيقع الطلاق عليهما جميعا
رجل قال اي امراه تزوجها هي طالق كانت اليمين على امراه واحد
الا ان بوي جميع النساء **ولو قال بالفارسية** هر کدام زن كه
بزي كنم طلاق هذا على كل امراه يتزوج وقال بعضهم لا يقع الطلاق
الا على امراه واحد وجعلوا هذا الحلام فارسيه قوله اي امراه تزوجها
والصحيح هو الاول **ولو قال بالفارسية** هر کدام زن كه در نكاح
من اين بنغي ان هذا على كل امراه يتزوج في قولهم جميعا لا جعل النكاح
صفه للمراه فيجسم بعوم الوصف ولو قال هرج زن كنم يقع على
كل امراه مرة واحدة الا ان بوي به التكرار **ولو قال** هر بار زن
بزي كنم تناول كل امراه وتكرار الطلاق بتكرار التزوج
ولو قال **هر حكاه زن كنم** بطلاق فهذا يقع على

انما هو ان يكون في ظاهر الرواية قضا ولو قال كل امراه تزوجها ابدا او قال الى بلاش سنة هي طالق ان قلت فلا فتزوج امراه قبل الحلام وبعده طلقت كل امراه تزوجها في تلك المدة وان لم تكن اليمين موقته بان قال كل امراه تزوجها هي طالق ان قلت فلما فتزوج امراه قبل الحلام وامراه بعد الحلام طلقت التي تزوجها قبل الحلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الحلام وقد مررت المسئلة قبل هذا ولو قال ان قلت ولما قل امراه تزوجها هي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل اليمين كانت اليمين مطلقة او موقته فان بوي وقوع الطلاق على التي تزوج قبل الحلام صحت نيته لان الحلام تحتل المقدم والتأخير فيقع الطلاق على المتزوجه قبل الحلام ببينه وعلى التي تزوجها بعد الحلام بظاهرا للفظ فيقع الطلاق عليهما جميعا رجل قال اي امراه تزوجها هي طالق كانت اليمين على امراه واحد الا ان بوي جميع النساء ولو قال بالفارسية هر کدام زن كه بزي كنم طلاق هذا على كل امراه يتزوج وقال بعضهم لا يقع الطلاق الا على امراه واحد وجعلوا هذا الحلام فارسيه قوله اي امراه تزوجها والصحيح هو الاول ولو قال بالفارسية هر کدام زن كه در نكاح من اين بنغي ان هذا على كل امراه يتزوج في قولهم جميعا لا جعل النكاح صفه للمراه فيجسم بعوم الوصف ولو قال هرج زن كنم يقع على كل امراه مرة واحدة الا ان بوي به التكرار ولو قال هر بار زن بزي كنم تناول كل امراه وتكرار الطلاق بتكرار التزوج ولو قال هر حكاه زن كنم بطلاق فهذا يقع على

امراه

انما هو ان يكون في ظاهر الرواية قضا ولو قال كل امراه تزوجها ابدا او قال الى بلاش سنة هي طالق ان قلت فلا فتزوج امراه قبل الحلام وبعده طلقت كل امراه تزوجها في تلك المدة وان لم تكن اليمين موقته بان قال كل امراه تزوجها هي طالق ان قلت فلما فتزوج امراه قبل الحلام وامراه بعد الحلام طلقت التي تزوجها قبل الحلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الحلام وقد مررت المسئلة قبل هذا ولو قال ان قلت ولما قل امراه تزوجها هي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل اليمين كانت اليمين مطلقة او موقته فان بوي وقوع الطلاق على التي تزوج قبل الحلام صحت نيته لان الحلام تحتل المقدم والتأخير فيقع الطلاق على المتزوجه قبل الحلام ببينه وعلى التي تزوجها بعد الحلام بظاهرا للفظ فيقع الطلاق عليهما جميعا رجل قال اي امراه تزوجها هي طالق كانت اليمين على امراه واحد الا ان بوي جميع النساء ولو قال بالفارسية هر کدام زن كه بزي كنم طلاق هذا على كل امراه يتزوج وقال بعضهم لا يقع الطلاق الا على امراه واحد وجعلوا هذا الحلام فارسيه قوله اي امراه تزوجها والصحيح هو الاول ولو قال بالفارسية هر کدام زن كه در نكاح من اين بنغي ان هذا على كل امراه يتزوج في قولهم جميعا لا جعل النكاح صفه للمراه فيجسم بعوم الوصف ولو قال هرج زن كنم يقع على كل امراه مرة واحدة الا ان بوي به التكرار ولو قال هر بار زن بزي كنم تناول كل امراه وتكرار الطلاق بتكرار التزوج ولو قال هر حكاه زن كنم بطلاق فهذا يقع على

امراه واحد لا **ولو قال** **الفارسية** هر کدام زن كه بزي كنم طلاق هذا على كل امراه يتزوج وقال بعضهم لا يقع الطلاق الا على امراه واحد وجعلوا هذا الحلام فارسيه قوله اي امراه تزوجها والصحيح هو الاول ولو قال بالفارسية هر کدام زن كه در نكاح من اين بنغي ان هذا على كل امراه يتزوج في قولهم جميعا لا جعل النكاح صفه للمراه فيجسم بعوم الوصف ولو قال هرج زن كنم يقع على كل امراه مرة واحدة الا ان بوي به التكرار ولو قال هر بار زن بزي كنم تناول كل امراه وتكرار الطلاق بتكرار التزوج ولو قال هر حكاه زن كنم بطلاق فهذا يقع على
فان كان ذلك في موضع يريدون بهذا اللفظ التزوج يقع الطلاق عند
التزوج وان كان ذلك في موضع يريدون به الخطبة لا يقع اليمين
ولا يقع الطلاق عند التزوج وفي غيرنا يراى بهذا اللفظ التزوج
دون الخطبة **رجل** قال بالفارسية اگر جزا رتوزن كنم
او قال اگر جزا رتوزن باشد هي طالق او قال هر از طلاق
دادنه فتزوج امراه غيرها ثم تزوج اخرى طلقت الاولى دون الثانية
لان قوله زن لا يتناول الا امراه واحد ولو قال اگر مراد من جهات
زن بود بيه طلاق فتزوج امراه طلقت فان تزوج اخرى
لا يطلق لما ذكرنا ان هذا اللفظ لا يتناول الا امراه واحد **امراه** قالت
لا جني زوجت نفسي منك فقال الرجل فانتي طالق طلقت **ولو قال**
انت طالق لا تطلق ولا يكون هذا الحلام قبولا للنكاح لان هذا الحلام
اخبار اما في المسئلة الاولى جعل طلاقها جزا لنكاحها وطلاقها لا يكون
جزا لنكاحها الا بالقبول فتكون دلالة قبولا للنكاح ثم يقع الطلاق
بعده **رجل** قال كل امراه تزوجها ابدا في قرية كذا هي طالق ثم اخرج
امراه من تلك القرية فتزوجها لا يطلق لانه لم يتزوجها في قرية كذا
وكذا لو لم يخرجها من تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية
لا بحيث لان شرط الحث النكاح في تلك القرية ولو قال كل امراه
تزوجها من قرية كذا وتزوج امراه من تلك حث حيث ما تزوجها
رجل قال كل امراه يكون في غير نخارا ثم نقلها الى نخارا اختلف
المشايع فيه قال بعضهم تطلق وقال بعضهم لا تطلق وهو الصحيح

في نخارا التي طالق مروج
امراه بخارا اطلقت ان
تزوجها ثم

يكون سرا لان النكاح لا ينفذ بدون الشاهدن فلا ينفذ هذا جفرا
 لا جرم لو تزوج بشهادة ثلاثة رجال كان حاشا رجل قال
 لا مرايت ان خطبتك وتزوجتك فانتا طالق فخطبها وتزوجها لا حيث
 لما ذكرنا في المرأة الواحدة وذلك في المرات **رجل** كان يعلم انه حلف
 بطلاق امرأته تزوجها ولا يبري انه كان بالغا وقت اليمين اوله
 يكن فتزوج امرأته لا حيث في يمينه لانه شك في صحة اليمين فلا حيث
 بالشك **رجل** قال ان بروحت امرأته الى حسن سنين هي طالق فتزوج
 امرأة في السنة الخامسة طلقت لان اليمين لا ينتهي قبل مضي السنة
 الخامسة الا ترى انه لو اخرجها الى حسن سنين كانت السنة الخامسة
 داخله في الاجابة **رجل** قال ان اطلقت من حبز والدي ماله ان تزوج فاطمه
 فكل امرأته تزوجها هي طالق فاكل ثم تزوج فاطمه طلقت لانه لما اهل
 قبل نكاح فاطمه صار قائلا عند الاهل كل امرأته تزوجها هي طالق فاذا
 تزوج فاطمه بعد الاهل طلقت ولو قال كل امرأته تزوجها ماله ان تزوج
 فاطمه هي طالق فانت فاطمه او غابت فتزوج غيرها طلقت في العينة
 ولا تطلق في الموت اما في العينة لانه تزوج غير فاطمه حال بقاء اليمين
 فيحت في يمينه وفي الموت لا حيث في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما
 لان عندهما يمينه تبطل بالموت فلا حيث بعد ذلك **رجل** قال ان تزوجت
 ثلاثة هي طالق وتزوجها منه فضولي بغيرا ذنبا ثم احارت المرأة بعد
 ذلك طلقت وقيل ينبغي ان لا تطلق لانه حيث بعقد الفضولي
 والمرأه ليست في نكاحه بل الاجابة فخل اليمين لا الى جزأ فلا طلق
 والصحيح انها تطلق لان نكاح الفضولي لا يتم قبل الاجابة فلا حيث

قبل

قبل الاجابة ولهذا لو حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج امرأته نكاحا فاسدا ثم
 فارقتها ثم تزوجها نكاحا جائزا كان حاشا لان النكاح الفاسد لم يثبت
 فيحت بالنكاح الصحيح **رجل** حلف ان لا يتزوج ثم حن زوجها
 ابوه امرأة لا حيث الخالف بخلاف ماله وكل رجل رجلا بالنكاح ثم حلف
 ان لا يتزوج ثم زوجته وكيله امرأة كان حاشا **رجل** قال اكر من
 دخروني راجعي دهم زني واروا دارم باوراجكي دهند فعليه كذا
 والحيلة في ذلك ان **رجل** لا يملك الا بنت رجلا بالنكاح ان كانت بالغة
 فتزوجها الوكيل ويقول الاب لا اجيز ما تصنعون يجوز النكاح
 ولا حيث الاب **رجل** حلف ان لا يزوج ابنته الصغيرة وزوجها فضولي
 فاجاز الاب بالفعل لا حيث كما لو حلف ان لا يبيع فاعه غيره بغير امره
 وقضى الخالف المثل لا حيث في يمينه **رجل** قال لا امرأته حل امرأه
 ان تزوجها فقد بعت طلاقا منك بدوهم ثم تزوج امرأته فقالت التي كانت
 عنده حين علمت بنكاح غيرها قبلت او قالت اشتريت طلاقا طلقت
 التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل ان يتزوج اخذني قبلت
 لا يبيع قبولها لان ذاك قبول قبل الاحتجاب **رجل** قال هرزني كه
 ورا بود تاشي سال اروى بطلاق ونوى ما استفيد بعد اليمين اوله
 ينوشيا لا تطلق التي كانت عنده وقت اليمين لان المراد من هذا في
 العرف ما استفيد بعد اليمين **رجل** العفته ابواليت رحمه الله
 قوله كل امرأة تكون لي وقوله كل امرأته تزوجها سواء وان نوى من
 كانت في نكاحه ومن تزوجها بعد اليمين في تلك المدة صحت نيته
 لانه نوى من يكون في نكاحه وقت الشرط ان كانت يمينه معلومة

باز

وان بوى الحاليه غير ما يستفيد دخلت الحاليه في ميميه بحكم اليه ومن
تزوجها بعد ذلك لحكم ظاهر اللفظ لان هذا الكلام يتناول ما
يستفيد ظاهرا فلا يملك صرفا ليمين عما يستفيد وكذا لو قال
هرزني له ورا بود ولدي يوقت ولو قال هرزني كه زني كجه ورا
بود وياشد قال مشا نختنا ومشاح يلج رحمهم الله هذا والاول في الوجه
سوا لان قوله يا شد ماكد لما افاده اللفظ الاول فلا يعتبر به حكم الاول
وقال مشاح سمر قد رحمة الله عليهم لا يستفيد هذا اليمين
لان اللفظ الثاني لا يفيد الا ما افاده الاول فيلغوا ويصير فاصلا
بين اللفظ الاول والخبر فينبغي ان لا يصح اليمين في قول الى حنيفه
رحمه الله كما لو قال لعدي انت حر وحد ان شاء الله او قال لامرأته انت
طالق بلا ما ولا ما ان شاء الله يصير المكر فاصلا من الاستثنا ومن اللفظ
الاول فلا يصح الاستثنا فيترك الطلاق والعاق والصحيح ما قال
مشا نختنا رحمة الله عليهم لان يصح الكلام واجب ما امكن وامكن
نصحه بان جعل الثاني توكيدا لما افاده الاول ولو كان لغوا فليس
كل لغو يكون فاصلا الا ترى ان الرجل اذا قال لامرأته الحاصر انت
طالق يا فلانة ان دخلت الدار يصح اليمين ولا يصير المذا فاصلا ولو قال
هرزني كه خواهد بود ويا شد بطلاق كه فلان كار
يكند قالوا هنا احد الالفاظ اللانه كون لغوا ويصير فاصلا عند
الكل لكن هذا اذا لم ينو باحد اللفظين الاخرين الحاليه
فان بوى ذلك فينبغي ان يصح اليمين وفي الموضع الذي يصح تعليق الطلاق
بالتزوج لو اراد ان يدخل في نكاحه امرأة ولا تطلق فله طريقا

احدها

احدها نكاح الفضولي والاجاره بالغل والثاني فسح اليمين والاول
ورما تنا اولي وهو ظاهر فان اراد الخالف ان يزوج فضولي نجسا
الى عالم وقال من سوكد خورده ام برين وجهه وينكاح فضولي حاجت
است فزوجته العالم امراه واجاز الخالف بالغل لا يثبت وكذا
لو قال الخالف لجماعه من اينكاح فضولي حاجت است فزوجه واحد
من الجماعة امرأة واجاز الخالف بالغل وكذا لو قال لجماعه
لشي من ياذي له مرزني خواهد مجوز ولا يكون ذلك توكيدا لان
التوكيل للمجهول باطل ولو قال لرجل ابراي مرا عقد فضولي
كن فالوا يكون ذلك توكيدا اذا روجه المأمور بحيث اذا اراد الخالف
ان يجيز عقدا الفضولي بالغل تجب فيه سوق مهر ولا يقتل
ولا يمس كليا يكون ابتداء الغل قبل نفاذ النكاح وان بعث اليها بعطيه
او هديه لم يكن ذلك احازة حتى لو اجاز بالقول بعد ذلك تطلق وان
بعث اليها بالمهر ثم اجاز بالقول بعد ذلك لا تطلق لان بعث
الهديه والعطيه ليس من خصائص النكاح واحكامه فلم ين احازه
بخلاف سوق المهر ولو قال لمبوثته او لاجنبية اكرشي ترا بزي كند
ومن خرد ترا طلاق كان باطلا لانه ما اضاف الطلاق الى سبب الملك
فلم يصح اليمين ولو قال كل امراه تدخل في نكاحي هي طالي فزوجته فضولي
واجب ز الخالف بالغل قالوا هذا وقوله كل امراه اتروجهما سوآلا
لدخول المرأة في النكاح سبب واحد وهو النكاح فكان ذكر الحكم
ذكر السبب وهو نظير ما لو ادعى ولد حدة او اقرب سبب ولد حده
كان ذلك اقرا بنكاح الامر واما طريق فسح اليمين لو ان حنفي المذهب

وان تلمذ المذاهب لم يرد
في البعثة الوصول اليها

3

جعلوا المسله على الاختلاف قياسا في مسله ذكرها في المشتقى **رحيل**
كل عبد املكه فهو حر فذلك عبد فاقام العبد بدينه

على يمينه وحكم القاضي بيمينه ويعتق العبد ثم ملك عبد الحارث بن جراح
العبد الثاني الى اقامته اليه على اليمين قال محمد رحمه الله لا يباح وعلى قول
ابي يوسف رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه يباح والمشر
المشاخ في مسألة الطلاق على قول محمد رحمه الله هذا لو ادى على رجل
على رجل انه وكيل فلان الغائب في جميع حقوقه وحضوراته مع الناس
وللغائب على المذعوم عليه كذا واقام اليه على ذلك وقضى القاضي
بالوكالة العامة فانه لا يباح الى اثبات الوكالة على غيره احد
رجل قال لامراه اذ ابر وجهك فانت طالق وتزوجها وطلقتها

لأنما ثم انهما رفعت الامر الى القاضي ليفسخ اليمين فان القاضي لا يفسخ لا
لو فسخ بطول الاما بالتميز بعد النكاح ولا بعيد • ولو ان حنفيا علقت
الطلاق بالشروع وتزوج امرأه ولم يترفع الامر الى القاضي لكن سأل
شفعوا بما فاقاه بعدم وقوع الطلاق لا ينبغي للحالف ان يأخذ بفتواه
ومترك مذهبه لان عليه الاخذ بقول علمائه لا بقول اصحاب الشافعي
وفتواهم لا يكون حجة في حقه ولو ان المرء مع الرجل حتم رجلا ليح

[illegible]

منها في هذه الحادثة ان كان الحكم حقيقيا لا ينفذ حكمه وان كان شفويا اختلفوا
 فيه **قال** بعضهم لا ينفذ حكمه لان حكمه بمنزلة الفتوى والصحيح
 انه ينفذ الحكم عليهما هكذا ذكر شمس الامة للحواشي رحمه الله ان حكم الحكم
 في المجتهدات نحو الحائض والطلاق المضاف وغير ذلك نافذ ليس
 لاحدهما ان يرجع عن حكمه بعد ذلك **قال** رحمه الله وهذا مما يعرف ولا يبي
 كذا يتجسس اليه العاقبة ولا جل ذلك امتنع المشايخ عن الفتوى
 في جواز حكم الحكم وان حكم رجلا ولم يعلم انها حكمه في هذه الحادثة
 الا انها اختصا اليه حكم الحكم بينهما فلي قول من يجوز حكم الحكم بخلاف ذلك
 لان الحكيم ثبت بدون العلم ولو ان الخالف تزوج امرأة ولم يعرفها الامر
 الى القاضي حتى تزوجت المرأة تزوج آخر من غير علم الزوج ثم رفعها
 الامر الى القاضي واختصا اليه بقضي القاضي سلطان اليمين وعدم
 وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه لان نجاح الزوج الثاني منعه من القضا الاول
 وليس فسخ يمين الخالف او من ابطال نجاح الثاني **والله اعلم**
فصل
في تحريم الجلال
رحل **قال** كل حل على حرام او قال كل جلال الله او قال جلال
 المسلمين وله امرأة ولم ينوشيا اختلفوا فيه **قال** الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل والعقبة ابو جعفر وابو بكر الاسكافي
 وابو بكر بن سعيد رحمهم الله تبين امرأة بتطبيقه وان نوى ثلاثا
 قلت وان قال لم انا الطلاق لا يصدق قضا لانه صار طلاقا عرفيا
 وهذا لا خلاف به الا الرجال فان كانت له امرأة واحدة تبين بتطبيقه

وان كان الحكم حقيقيا لا ينفذ حكمه وان كان شفويا اختلفوا فيه
 قال بعضهم لا ينفذ حكمه لان حكمه بمنزلة الفتوى والصحيح انه ينفذ الحكم عليهما
 هكذا ذكر شمس الامة للحواشي رحمه الله ان حكم الحكم في المجتهدات
 نحو الحائض والطلاق المضاف وغير ذلك نافذ ليس لاحدهما ان يرجع
 عن حكمه بعد ذلك قال رحمه الله وهذا مما يعرف ولا يبي كذا يتجسس
 اليه العاقبة ولا جل ذلك امتنع المشايخ عن الفتوى في جواز حكم الحكم
 وان حكم رجلا ولم يعلم انها حكمه في هذه الحادثة الا انها اختصا اليه
 حكم الحكم بينهما فلي قول من يجوز حكم الحكم بخلاف ذلك لان الحكيم
 ثبت بدون العلم ولو ان الخالف تزوج امرأة ولم يعرفها الامر الى القاضي
 حتى تزوجت المرأة تزوج آخر من غير علم الزوج ثم رفعها الامر الى القاضي
 واختصا اليه بقضي القاضي سلطان اليمين وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه
 لان نجاح الزوج الثاني منعه من القضا الاول وليس فسخ يمين الخالف
 او من ابطال نجاح الثاني والله اعلم

والذكر

وان كان لا اوارعاً يتبع على كل واحدة واحدة بانيه وان خلف هذا اللفظ
 ان كان فعل ١٨ وقد كان فعل واحدة وله امرأة واحدة او سوة من جميعا
 وان لم يكن له امرأة فلا يلزمه شي لانه جعل مينا بالطلاق ولو جعلناه مينا
 بالله فهو غش وان خلف بهذا على امر في المستقبل ففعل ذلك
 الفعل وليس له امرأه كانت عليه فانه اليمين لان تحريم الحلال ليس
 ولهذا لو قال لعينه حرامست مرايا توحن كفتن ثم كلمه كانت
 عليه كفارة اليمين **قال** **والله** لا اثم ولا ما وان كانت له امرأه
 وقت اليمين فانت قبل الشرط او بانت لا الى عهد ثم باشر
 الشرط لا يلزمه كفارة اليمين لان مینه انصرفت الى الطلاق وقت
 وجودها وان لم يكن له امرأه وقت اليمين فتزوج امرأه ثم باشر
 الشرط اختلفوا فيه **قال** **العقبة** ابو جعفر رحمه الله تبين
 المتزوجة **وقال** **عنه** لا يطلو عليه الفتوى لان مینه جعلت
 مينا بالله تعالى وقت وجودها فلا يصير طلاقا فابعد ذلك ولو
قال هرجه بدست راست كيرم فهو مينا بالطلاق وان لم
 ينو ولو **قال** هرجه بدست حب كيرم لا يكون طلاقا الا بالنية
 لانه لا عرف فيه ولو **قال** هرجه بدست كرفته بر من حرام قالوا هكذا
 لقوله هرجه بدست راست كيرم ولو **قال** هرجه بدست كيرم
 اخلصوا فيه **قال** بعضهم لا يكون طلاقا الا **وقال**
 بعضهم هو في الخبر العرف لقوله هرجه بدست راست كيرم
رحل **قال** لامرأة انت على حرام وعنده الحرام طلاق الا
 انه لم ينو الطلاق طلعت امرأه لانه لما كان طلاقا عنده كان نائبا

وان كان الحكم حقيقيا لا ينفذ حكمه وان كان شفويا اختلفوا فيه
 قال بعضهم لا ينفذ حكمه لان حكمه بمنزلة الفتوى والصحيح انه ينفذ الحكم عليهما
 هكذا ذكر شمس الامة للحواشي رحمه الله ان حكم الحكم في المجتهدات
 نحو الحائض والطلاق المضاف وغير ذلك نافذ ليس لاحدهما ان يرجع
 عن حكمه بعد ذلك قال رحمه الله وهذا مما يعرف ولا يبي كذا يتجسس
 اليه العاقبة ولا جل ذلك امتنع المشايخ عن الفتوى في جواز حكم الحكم
 وان حكم رجلا ولم يعلم انها حكمه في هذه الحادثة الا انها اختصا اليه
 حكم الحكم بينهما فلي قول من يجوز حكم الحكم بخلاف ذلك لان الحكيم
 ثبت بدون العلم ولو ان الخالف تزوج امرأة ولم يعرفها الامر الى القاضي
 حتى تزوجت المرأة تزوج آخر من غير علم الزوج ثم رفعها الامر الى القاضي
 واختصا اليه بقضي القاضي سلطان اليمين وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه
 لان نجاح الزوج الثاني منعه من القضا الاول وليس فسخ يمين الخالف
 او من ابطال نجاح الثاني والله اعلم

مختلف

رجل جعل امرأته يدها في الطلاق فقالت لزوجها طلقك
كان باطلا لو اضاف الزوج الطلاق الى نفسه ولو قالت في المجلس
انت علي حرام او قالت انت مبني باين او قالت انا عليك حرام او قالت
انا باين منك بانت بتطبيقه كما لو اضاف الزوج الحرمة الى نفسه
ولو قالت انت باين ولم يقل مبني **او** قالت انت حرام ولم يقل مبني
كان باطلا لان مبنيونه المراه والحرمة عليها غالبا لا يكون الا بزوال ملك

ودم كان اعداها بالمال
 اطفاله يبيع وابي يام
 لي فظا به دار يام
 وكيف الوفا بالمال
 يا اطفال
 لكان طمان الامم
 الامم مع ما بالظلم
 الذوم ولم يسا
 الواحد وطلبه
 واحد كذا شات
 سا فوش
 لافكان
 اكله سدوك
 ان اموك
 سا ساله
 لا الله

فقال الزوج بالفارسية يوم من حرام كشي مزاجا ما يدشد فقرا
ثم اراد الزوج ان يراجعها فالو اسال عن نية ان قال عنت به
التوكيل بالطلاق ولم انا العدة بين بواحد وهذا الجواب
انما يبع على قول ان يوسف ومحمد رحمه الله عليهما امان على قول ان حنفية
رضي الله عنه فالو لا يقع شي وعليه الفتوي **امراة** قالت لزوجها
تريد ان اطلق نفسي فقال نعم فقالت طلعت ان كان الزوج يفوض
الطلاق اليها يطلق واحد وان عني يذ لك لطلعت نفسي ان استطعت
لا تطلق **رجل** قال لغيره ان اطلق امرأتي فلا فاعاد
الزوج نعم فقال الرجل طلعت امرأتي فلا قالوا اطلق بلا والصحيح
ان هذا وما تقدم سواء انما يقع الطلاق اذا اراد الزوج تفويض
الطلاق اليه **رجل** وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل ثلاثا
ان كان الزوج نوي بالتوكيل بالطلاق فطلقها ثلاثا
وان لم ينو فلا لا يقع شي في قول ان حنفية رضي الله عنه **رجل**
قال لعنه طلق امرأتي رجعيه فقال لها الوكيل طلعتك
واحدة بانيه تقع واحدة ولو قال للوكيل طلعتك بانيه
فقال لها الوكيل انت طالق بطلقة رجعيه تقع واحدة بانيه
رجل قال لعنه طلق امرأتي من يدي احي لان فطلقها بغير محضر
من الاخ وقع الطلاق لان قوله بين يدي الاخ خرج على وجه
المشورة فلا يتعلق به الطلاق كما لو قال **وال** طلقها من يدي
الشهود فطلقها بغير محضر من الشهود يقع بالوكيل غير بيع عبد
وقال لعهة بشهود فباعه بغير شهود جاز بخلاف ما لو قال لا يقع

في المخط سلك من الاسلام بمن
قال لغيره طلق امرأتي فقال
ذلك الغير المخط فقال ان كان
الوكيل والامام خلفها قال لا يطلق
وكذلك رطل الطلاق مطلق
في حال السكوت ان ذلك و
سكتان يقع وان وكله و
صاح سكتة وطلو لا يقع
فعلها فتوى من الامام وفتوى
اذا كان الطلاق على ما في
الطلاق بغير محضر من الشهود
حال صر ملامه

انما يقع الطلاق بالطلاق
او بالامام او بالوكيل
او بالامام او بالوكيل
او بالامام او بالوكيل

الاشهود فانه لا يجوز البيع الا بشهود **رجل** قال لعنه لا انفال عن طلاق
امرأتي لم يحن ذلك توذلا ولو قال لعنه لا انفال عن التجار يكون
اذنا في التجار لان قوله للعبد ذلك لا يكون دون مراه بيع وسيرى
ولم يسه وشمه يصير ما دون في التجار فها اولى ولوراي انسانا
يطلق امرأته فلم لا يصير المطلق وكلا ولا يقع الطلاق ذلك هنا
رجل قال لامرأته امرك بيدك فقالت اخترت
نفسى تكلموا فيه قال بعضهم يقع الطلاق لان هذا اللام فوق
تفويض الطلاق اليها وهذا الجواب انما يصح اذا نوى تفويض الطلاق
اليها فان جعل امرأته بيد رجلين لا يقع رد احدهما بالطلاق **رجل** قال
جعل امرأته بيد رجلين لا يقع رد احدهما بالطلاق **رجل** قال
لامرأته امرك بيدك في هذه السنة ثم طلقها زوجها واحدة قبل
الدخول ثم تزوجها في تلك السنة ذكرا ان كان الامر يكون
بيدها في تلك السنة في قول ان حنفية رضي الله عنه **رجل** وكل جلا
بطلاق امرأته وطلقها الوكيل في سكره احلها وفيه قال بعضهم
لا يقع الطلاق بالوكيل جلا بالطلاق بجن الوكيل وطلق والصحيح انه
يقع الطلاق **رجل** قال لآخر وملكك في جميع اموري وطلق الوكيل امرأته
احلفوا فيه والصحيح انه لا يقع وفي العاوي للمفتي اي جعفر رحمه الله
رجل قال لعنه وكلك في جميع اموري واقتل مقام نفسي
لم تكن الوكالة قائمه فان كان الرجل مختلفا ليس له صناعه معروفه
فالوكالة باطلة وان كان الموكل ناجرا يضر فالتوكيل الى التجار **وال**
رحمه الله ولو قال وكلك في جميع اموري التي يكون بها التوكيل

انما يقع الطلاق بالطلاق
او بالامام او بالوكيل
او بالامام او بالوكيل
او بالامام او بالوكيل

هذا كله في مطلقها
امرأتي فلا يملكها احد
واحد ولا اثنين من مطلقها

فتوى الساجدة من الامام
في الامام اميرنا سلك من الاسلام
ان خول مزاك والامام سلك من الاسلام

كانت الوكالة عامة في البياعات والائحة وكل شيء وعن محمد
 هو وكل في كل شيء جائز صنيعة كان وكيلا في البياعات و
 وعن أبي حنيفة رضي الله عنه انه مومن وكيلا في المعوضات
 والعتاق قال سواد رضي الله عنه وهذا كله اذا لم يكن
 الطلاق فان كان فحالا هذا اذا اطلق بغيره وكلان
 في كل شيء جائز صنيعة كان وكيلا في البياعات و
 وعن أبي حنيفة رضي الله عنه انه مومن وكيلا في المعوضات
 والعتاق قال سواد رضي الله عنه وهذا كله اذا لم يكن
 الطلاق فان كان فحالا هذا اذا اطلق بغيره وكلان

الروح

الروح يطلب المراء فملك الروح اخرج الوكيل عن الوكالة ولو وكل رجلا
 بالطلاق وقال كلما عزلت لك فانت وحلي قال بعضهم لا يصح هذا
 التوكيل لان فيه تغيير حكم الشرع وهو الزام ما ليس يلزم وقال
 بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله لما بعزله يتجدد الوكالة
 وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله الصصح
 انه ملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الامام هدار حقه
 الله اذا قال عزلتك عن جميع الولايات يعزله وينصرف ذلك الى المعلى
 والمنجذ وقال بعضهم بقول عزلتك كلها وحلك وقال بعضهم لم يجمع
 عن الولايات المتعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة . ميتوته وكلت
 زوجها المطلق ليراجعها بنجاح حديث فقال الوكيل بحضور الشهود
 فلامه رابا رارورد بماية دينار قال ابو القاسم الصفار رحمه الله يصح
 النكاح قال وقوله باراورد وقوله بازا وردم سواء **رجل** وكل رجلا
 يطلق امرأه فطلق احديهما طلق لانه اني بعض ما امر به **رجل** وكل
 رجلا ليعطى امرأه للسنة وطلقها في عز وقت السنة لا يقع لا للحال
 ولا اذا جاء وقت السنة ولا يخرج عن الوكالة حين لوطلقها بعد ذلك
 في وقت السنة يقع الطلاق **رجل** وكل رجلا بطلاق امرأه ثم طلقها
 الموكل كل يانيا او رجعا ثم طلقها الوكيل فطلاق الموكل واقع مادامت
 في العدة ولا تغزله بابانه الموكل اذا لم يكن طلاق الوكيل بماك فاذا لم
 يطلقها الوكيل حتى تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها
 الوكيل يقع الطلاق عليها وان كان الموكل تزوجها بعد انقضاء العدة ثم طلقها
 الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذلك ان ارتد الزوج او المرأة والحياد بالله

الوطاء

370

ادنا والياء اذا طلبوا من الذرع
من اهل عاتر الذرع لالسا ما ذراع
لم يطلوا انهم ذراع
العو

فانما هو الذي في العود والعود
والعود والعود والعود

ملكه في الاصله كذا في العلم اذ اصاب
 في العلم اذ اصاب في العلم اذ اصاب

طالوقان باطلا وكذا لو قال لعينه طلوق امرأتى غدا فقال لها الوكيل انت طالوق
غدا فان باطلا وكذا لو قال طلوق امرأتى فقال لها الوكيل انت طالوق
اذا دخلت الدار ودخلت لا يقع شيء ولو قال لعينه طلوق امرأتى بلا
السنة فقال لها الوكيل طهر لرجلها معها انه انت طالوق بلا للسنة يقع
للمال واحد وبطل الباقي وقيل على قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه ينبغي
ان لا يقع شيء لانه مأمور بايقاع الواحد في كل طهر وعنده المأمور بالواحد
اذا وقع الثلاث لا يقع شيء والاصح انه يقع واحد هنا بخلافه لان عند
ابي حنيفة رضي الله عنه تعتبر الموافقة من حيث اللفظ فان الرجل اذا قال
لعينه طلوق امرأتى بلا فطلقها الف لا يصح وكذا لو قال لعينه طلوق امرأتى
نصف تطلقه وطلقها الوكيل بطلاقه لا يقع شيء وهنا وجدت الموافقة
من حيث اللفظ فيقع واحد **رجل** قال لعينه طلوق
امرأتى بلا للسنة بالف فقال لها الوكيل في وقت السنة انت طالوق
بلا للسنة بالف فقبلت يقع واحد بثلاث الالف وان طلقها الوكيل
في الطهر الثاني تطلقه بثلاث الالف فقبلت يقع اخرى بغير شيء
وكذا لو طلقها المالة في الطهر الثالث ولو طلقها الوكيل او لا
بطلاقه بثلاث الالف ثم تزوجها الزوج ثم طلقها الوكيل بطلاقه
اخرى بثلاث الالف يقع الثانية بثلاث الالف وكذا المالة على هذا
الوجه. اذا وكل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما ان يطلق
اذا لم يكن الطلاق مبال ولو وكلها بالطلاق وقال لا تطلقها احدا بدون
صاحبه وطلو احدهما ثم طلقها الاخر او طلو احدهما ولباز الاخر
لا يقع شيء ولو وكلها بالطلاق مالا لا يفرده احدها وكذلك

فما حُرِفَ الغافي هذه المواضع يكون لبيان السبب فلا يملك الا واحد واذا ذكر
حُرِفَ الواو وطلقها الوكيل في المجلس **ثلاث** بتطليقتين لان الواقع حكم الا
يكون ما نبأ فان كان احدهما ما يملك الا حُرِفَ بانها ضرورة انه لا يملك
الرجعة فان طلقها الوكيل بعد القيام عن المجلس يقع واحد رجعية لان
التقويض بطل بالقيام عن المجلس وبقي التوكيد بصرح الطلاق
وكذا الوفاة امرها بملك فطلقها ولو قال طلقها وابنها او قال ابنتها فطلقها
وطلقها في المجلس او في غيره يقع تطليقتان لانه وكله بشيئين
بالابانة والطلاق والتوكيد لا يبطل بالقيام عن المجلس فيقع طلاقان **رجل**
فوض طلاق امراته الى صبي قال في الاصل ان كان ممن يعبر بحوز ولو
جعل طلاق امراته بيد رجل فجن المحجول اليه وطلق قال **م** محمد رحمه الله
ان كان لا يعقل ما يقول لا يقع طلاقه ولو جن الموكل بالطلاق ان جن
سأمة ثم افاق فالوكيل على مكانته ولو جن زنا ناديا بطلت
ودالته وذكر بن سماعه عن محمد رحمه الله انه قدر الدائم او لا سؤم بمرجع
وقال ان جن سؤم اخرج وان جن دون ذلك لا يخرج ثم رجع وقال
لا يخرج حتى ينجس منه **و** ابو حنيفة رضي الله عنه لم يقدر لذلك وقتا
رجل قال لعنه طلق امراتي بتطليقه للسنة فقال لها
الوكيل انت طال للسنة ان كانت المراه في طهر لم تجامعها فيه ولا في
حيضها طلقت واحد وان كانت حائضا او في طهر جامعها فيه بطل
كلام الوكيل **و** لا يقع به الطلاق لا للحال ولا اذا حاضت فطهرت
لان الوكيل لا يملك الاضافه فان الرجل اذا قال لعنه طلق امراتي
اذا حاضت وطهرت فقال لها الوكيل اذا حاضت وطهرت فانت

طالو

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

في العتق سواء كانا وكلين من قبل الروح او من قبل المرأة ولو قال لرجلين
 طلقاها جميعا لانا وطلقها احدهما واحد ثم طلقها الاخر بطلاق لا يقع
 شي حتى يجمع على الوكيل بالطلاق اذا لم يجرى به مال لا يغزل بطلاق الموكل
 طلقها الموكل بانها او رجعا ويكون للوكيل ان يطلقها بعد ذلك مادام
 في العدة وادانقضت عديتها يغزل حتى لو تزوجها الموكل بعد انقضاء
 العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع ولو تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم
 طلقها الوكيل يقع **رجل** قال لعين طلق امرأتى بطلاقه بالف درهم
 ثم طلقها الروح بالف درهم فقبلت طلقت واحده بالف وكان ذلك
 عزلا للوكيل بطلاق الموكل او لم يعلم حتى لو تزوجها الموكل بعد طلاق
 ثم طلقها الوكيل بطلاقه بائنه ثم قال لعينه طلقها بالف فلم يطلقها
 الوكيل حتى تزوجها الروح في العدة ثم طلقها الوكيل بالف فقبلت
 طلقت بالف وان لم يتزوجها الروح قبل طلاق الوكيل فطلقت
 الوكيل في العدة واحده بالف فقبلت يقع عليها تطليقه بغير شيء
 بخلاف ما اذا وكل بطلاقها بالف ثم طلقها الروح بالف ثم طلقها الوكيل
 بالف لا يقع طلاق الوكيل لان التوكيل اذا كان قبل طلاق الروح
 يكون توكيلا بطلاق بوجب المال فاذا اطلقها الموكل بالف
 بعد التوكيل لا يتصور طلاق بوجب المال **فاد اطلقها الموكل**
بالف بعد التوكيل لا يتصور طلاق بوجب المال فيغزل الوكيل
ضروه اما اذا وكل رجلا ليطلق المبانة بالالف فاما وكله
 بطلاق يذكر فيه العوض لا بطلاق بوقت العوض لان الزوج
 ذلك وقت التوكيل فاذا اتى الوكيل بما امر به يقع له ولو وكل

رجل

في العتق سواء كانا وكلين من قبل الروح او من قبل المرأة ولو قال لرجلين
 طلقاها جميعا لانا وطلقها احدهما واحد ثم طلقها الاخر بطلاق لا يقع
 شي حتى يجمع على الوكيل بالطلاق اذا لم يجرى به مال لا يغزل بطلاق الموكل
 طلقها الموكل بانها او رجعا ويكون للوكيل ان يطلقها بعد ذلك مادام
 في العدة وادانقضت عديتها يغزل حتى لو تزوجها الموكل بعد انقضاء
 العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع ولو تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم
 طلقها الوكيل يقع **رجل** قال لعين طلق امرأتى بطلاقه بالف درهم
 ثم طلقها الروح بالف درهم فقبلت طلقت واحده بالف وكان ذلك
 عزلا للوكيل بطلاق الموكل او لم يعلم حتى لو تزوجها الموكل بعد طلاق
 ثم طلقها الوكيل بطلاقه بائنه ثم قال لعينه طلقها بالف فلم يطلقها
 الوكيل حتى تزوجها الروح في العدة ثم طلقها الوكيل بالف فقبلت
 طلقت بالف وان لم يتزوجها الروح قبل طلاق الوكيل فطلقت
 الوكيل في العدة واحده بالف فقبلت يقع عليها تطليقه بغير شيء
 بخلاف ما اذا وكل بطلاقها بالف ثم طلقها الروح بالف ثم طلقها الوكيل
 بالف لا يقع طلاق الوكيل لان التوكيل اذا كان قبل طلاق الروح
 يكون توكيلا بطلاق بوجب المال فاذا اطلقها الموكل بالف
 بعد التوكيل لا يتصور طلاق بوجب المال **فاد اطلقها الموكل**
بالف بعد التوكيل لا يتصور طلاق بوجب المال فيغزل الوكيل
ضروه اما اذا وكل رجلا ليطلق المبانة بالالف فاما وكله
 بطلاق يذكر فيه العوض لا بطلاق بوقت العوض لان الزوج
 ذلك وقت التوكيل فاذا اتى الوكيل بما امر به يقع له ولو وكل

رجلا ببيع عبده فجن الوكيل جنونا يعقل فيه البيع والشراء ثم باع الوكيل
 لا ينفذ بيعه ولو وكل رجلا بجنونا بجنون الصفة ببيع عبده ثم
 باع الوكيل ينفذ بيعه لانه اذا لم يجن بجنونا وقت التوكيل كانت
 التوكيل منع تكون العمدة فيه على الوكيل وبعد ما جن الوكيل لو نفذ
 بيعه كانت العمدة فيه على الموكل فلا ينفذ اما اذا كان الوكيل
 بجنونا وقت التوكيل فاما وكل ببيع تكون العمدة فيه على الموكل
 فاذا اتى بذلك نفذ بيعه على الموكل **رجل** وكل غيره بالطلاق
 او العتاق فقول الوكيل رجلا اخر وطلق الثاني والاول حاضر او غايب
 لا يجوز **وكذا** الوكيل رجلا بالطلاق او العتاق فطلقها اجنبي
 فاجاز الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والساح اذا وكل الوكيل غيره
 فنقل الثاني بخصه الاول او فعل الاجنبي فاجاز الوكيل جاز
 وعن محمد رحمه الله في رجلين لعل واحدهما عتق فقول كل واحد من
 المولين رجلا ليعتق عبده فقال الوكيل اعتقت احدهما ثم مات
 الوكيل قبل البيان قال القياس ان لا يعتق احدهما ولا لغير
 استحسن ان يعتقهما جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف
 قيمته الوكيل بالعتاق اذا اقرانه اعتقه امس وكذا الوكيل
 لا يقبل قول الوكيل لانه اقر بالعتاق بعد خروجه عن الوكالة
وكذا الوكيل بالطلاق

باب الخلع

الخلع والطلاق مال بمنزله اليمين في جانب الروح وكذا العتق مال
 في جانب المولى وهو معاوضه في جانب المرأة والعبد فبراعا احكامهم

في العتق سواء كانا وكلين من قبل الروح او من قبل المرأة ولو قال لرجلين
 طلقاها جميعا لانا وطلقها احدهما واحد ثم طلقها الاخر بطلاق لا يقع
 شي حتى يجمع على الوكيل بالطلاق اذا لم يجرى به مال لا يغزل بطلاق الموكل
 طلقها الموكل بانها او رجعا ويكون للوكيل ان يطلقها بعد ذلك مادام
 في العدة وادانقضت عديتها يغزل حتى لو تزوجها الموكل بعد انقضاء
 العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع ولو تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم
 طلقها الوكيل يقع **رجل** قال لعين طلق امرأتى بطلاقه بالف درهم
 ثم طلقها الروح بالف درهم فقبلت طلقت واحده بالف وكان ذلك
 عزلا للوكيل بطلاق الموكل او لم يعلم حتى لو تزوجها الموكل بعد طلاق
 ثم طلقها الوكيل بطلاقه بائنه ثم قال لعينه طلقها بالف فلم يطلقها
 الوكيل حتى تزوجها الروح في العدة ثم طلقها الوكيل بالف فقبلت
 طلقت بالف وان لم يتزوجها الروح قبل طلاق الوكيل فطلقت
 الوكيل في العدة واحده بالف فقبلت يقع عليها تطليقه بغير شيء
 بخلاف ما اذا وكل بطلاقها بالف ثم طلقها الروح بالف ثم طلقها الوكيل
 بالف لا يقع طلاق الوكيل لان التوكيل اذا كان قبل طلاق الروح
 يكون توكيلا بطلاق بوجب المال فاذا اطلقها الموكل بالف
 بعد التوكيل لا يتصور طلاق بوجب المال **فاد اطلقها الموكل**
بالف بعد التوكيل لا يتصور طلاق بوجب المال فيغزل الوكيل
ضروه اما اذا وكل رجلا ليطلق المبانة بالالف فاما وكله
 بطلاق يذكر فيه العوض لا بطلاق بوقت العوض لان الزوج
 ذلك وقت التوكيل فاذا اتى الوكيل بما امر به يقع له ولو وكل

اليمين في جانب الزوج حتى لو قال خلعتك على كذا ثم رجع قبل قبول المراه لا يصح رجوعه وهذا لو قام الزوج قبل قبول المراه صح قبولها ويصح كلامه وان كانت المراه غايبه فاذا بلغها الخبر كان لها خيار القبول في مجلسها وهذا لو قال الزوج اذا جاءني فقد خلعتك على الف او قال اذا قدم فلان فقد خلعتك على الف يصح ويكون القبول الى المراه بعد بحث الغدو والمردوم في مجلسها ولو شرط الخيار في الخلع لا يصح شرط الخيار من جانب الزوج كما لا يصح في اليمين من كل وجه ويراعي احكام المعاوضات في جانب المراه والعبد حتى لو ابتدأت المراه بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها ولم يعلم ويطلب كلامها بقيام احدهما بما قام ولا يصح كلام المراه عند غيبه الزوج اذا لم يقبل احد ولام المراه والعبد لا يقبل التعليق والامانة ولو اخلعت وشرط الخيار لنفسها صح شرطها في قول ابن حنفية رضي الله عنه وقال صاحباه رحمه الله عليهما لا يصح ثم الخلع قد يكون بلفظة الخلع وقد يكون بلفظة البيع والشرا وقد يكون بالفارسية فان كان الخلع بلفظة الخلع فان خالعتا على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت المراه يلزمها البدل واما حكم المهر فان كانت المراه مدخوله وقد قبضت مهرها يلزمها البدل ولا يرجع احدهما على صاحبه بشئ في قوله وان لم تكن المراه مدخوله وقد قبضت مهرها عند الحنفية رضي الله عنه يرجع الزوج عليها بالبدل لا غير وعند صاحبيه رحمه الله عليها يرجع الزوج عليها بالبدل ونصف المهر وان لم يكن المهر مقبوضا عند ابن حنفية رضي الله عنه لا يرجع المراه عليه بشئ من المهر وعند صاحبيه رحمه الله عليها يرجع المراه عليه

بنصف المهر وان خالعتا على مهرها فان كانت المراه مدخوله وقد قبضت مهرها رجع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع لاحدهما صاحبه بشئ وان لم تكن المراه مدخوله فان كانت قبضت مهرها وهو الف رجع الزوج عليها في الاستحسان بالف وفي القياس يرجع عليها بالف وخمس مائة الف بحكم البدل وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول وان لم تكن قبضت مهرها في القياس يرجع الزوج عليها بخمس مائة وفي الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشئ وان خالعتا على بعض مهرها بان خالعتا على عشر مهرها ومهرها الف فان كانت المراه مدخوله والمهر مقبوض رجع الزوج عليها بمائة وسلم لها الباقي في قوله وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج كل المهر في قول ابن حنفية رضي الله عنه وفي قول صاحبيه يسقط عنه مائة درهم وترجع عليه المراه بتسع مائة وان لم تكن المراه مدخوله فان كان المهر مقبوضا رجع الزوج عليها بعشر ونصف المهر وذلك حسون لان مهرها عند الطلاق قبل الدخول نصف المهر فيرجع عليها بعشر ونصف المهر وسلم لها الباقي وعند صاحبيه رحمه الله عليها لها الباقي وعند صاحبيه يرجع عليها بخمسين لما قلنا ويرجع ايضا بخمسين مائة بسبب الطلاق قبل الدخول وان لم يكن المهر مقبوضا بريء الزوج عن جميع مهرها في قول ابن حنفية رضي الله عنه وعند صاحبيه رحمه الله عليها سقط عن الزوج خمس مائة بسبب الطلاق قبل الدخول وخمسون بحكم البدل ويرجع عليه بأربع مائة

وحسين وان كان الخلع بلفظ المبراة فالجواب عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 ما ذكرنا في الخلع عنده وعند محمد رحمه الله الجواب فيه ايضا ما ذكرنا
 في الخلع عنده وعند ابي يوسف رحمه الله الجواب في المبررات ما ذكرنا
 في الخلع لا في حنيفة وانطلقا بما لا او بمهرها عند ابي يوسف ومحمد
 رحمه الله عليهما الجواب فيه كالجواب في الخلع عندها وعن ابي حنيفة
 رضي الله عنه في روايتين في رواية الجواب فيه ما ذكرنا في الخلع عنده
 وفي رواية الجواب فيه ما قلنا لا في يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وهو الصحيح
 حتى لو طلق امرأته قبل الدخول بها على الف درهم ومهرها على الزوج لاء
 الالف درهم سقط الف وحسن ما به بالطلاق قبل الدخول وبقي الف
 وحسن ما به للزوج عليها بجزء البدل الف درهم فيضير الالف قصاصا
 بالالف وبقي لها عليه حسن ما به ولا يسقط ذلك وكذا لو تزوج امرأة على
 الف ولم يدخل بها ولم تقبض المهر شيئا حتى جعلها على الف درهم
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه يلزمها الالف ولا شيء لها عليه وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله عليهما لعطيه حسن ما به درهم وتضيق حسن ما به من البدل
 قصاصا بحسن ما به من المهر وان كان الخلع بلفظ البيع والشراء قال
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما الجواب فيه كالجواب في الخلع واختلف
 المشايخ فيه على قول ابي حنيفة رضي الله عنه قال بعضهم الجواب
 فيه عنده كالجواب في الخلع وقال بعضهم الخلع بلفظ البيع والشراء
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه لا يوجب البراة عن المهر الا بذكر المهر
 كما هو مذهبهما وهو الصحيح وفيما اذا كان الخلع بلفظة الخلع هل
 تقع البراة عن دين اخر غير المهر عند ابي حنيفة رضي الله عنه

والساعات كالخلع عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمه الله والشافعي والحنابلة
 والحنابلة والشافعي والحنابلة
 والشافعي والحنابلة والحنابلة

انما هو المهر
 وهو ما يزوج
 به المرأة
 من المهر
 وهو ما يزوج
 به المرأة
 من المهر
 وهو ما يزوج
 به المرأة
 من المهر

لا يقع البراة في طاهر الرواية وهو الصحيح ولا يقع البراة عن نفقة العدة
 في الخلع والميراث والطلاق بما لا الا بالشرط في قولهم وكذا لا يقع
 عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وآب شرط البراة عن
 ذلك فان وقت لذلك وقتا جاز والافلا واذا جازت البراة عند
 بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج ان
 يرجع عليها لخصته الاجر الى تمام المدة فان ارادت المرأة ان لا يكون
 له عليها حتى الرجوع قالوا الحسيلة في ذلك ان يقول خالعتك على ان يري
 من نفقة الولد الى سنتين وان مات الولد قبل تمام المدة فلا رجوع الي
 عليك وجنس هذه المسائل باقية في فصل على حدة **رجل**
الامراة اذا دخلت الدار فقد خلعتك على الف
 فدخلت الدار يقع الطلاق بالف يريد به اذا قبلت عند الدخول لان الخلع
 من قبل الزوج بين وضع تعليقه بالشرط **امراة** قالت لزوجي
 اخلعت منك بكدا وهو ينسج كرايا فجعل ينسج وهو تخاضعها قال
 خلعت قالوا ان لم يطيل فهو جواب لان المجلس لا يتبدل بقليل عمل كان
 فيه وان طال ذلك ينقطع المجلس فلا يكون جوابا **رجل** قال لامراة
 خلعتك فقالت قبلت يقع طلاق باني وكذا اذا لم تقبل المراه لان
 الطلاق يقع بقول الرجل خلعتك فان قال الزوج بعد ذلك لم انوب
 الطلاق كان القول قوله اذا لم يكن ذلك في حال مذاكرة الطلاق
 ولو قال خلعتك على كذا وسمى ما لا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل
 كما لو قال لها طلقك على الف درهم لا يقع الطلاق ما لم يقبل وان قال
 الزوج بعد قبول المرأة لم انوبها الطلاق لا يصدق قضاء لان ذكر

ولو اخلت بها حائضا ان كان طلاقا
 كذا واحدها متقلدا لا يقع الخلع
 وان لم ينسج الا ينسج الخلع لا يقع
 ولو اخلت بها حائضا ان كان طلاقا
 كذا واحدها متقلدا لا يقع الخلع
 وان لم ينسج الا ينسج الخلع لا يقع

العوض لعل على منه المطلاق طاهرا ولو قال لها طلق نفسك او قال
 اخلعي فالمسألة على وجهه لانه **احدها** ان يقول اخلعي نفسك مال
 ولم يقدر فقالت خلعت نفسي الف ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق
 ما لم نقل الروح اجرت لان جهالة المدل منع صحة التوكيل **والثانية** ان
 يقول لها اخلعي نفسك بالف درهم فقالت خلعت في رواية لانه المخلع ما لم
 يقبل الروح اجرت كما في الوجه الاول وفي رواية تم المخلع بالف درهم
 وان لم يقبل الروح اجرت وهو الصحيح والوجه **الثالث** ان
 تقول لها اخلعي نفسك ولم يزد عليه فقالت اخلعت ذكر في المشتق عن أبي
 يوسف رحمه الله انه لا يكون خلعا وكذا لو قال لعينه اخلعي امرأتك ليس له
 ان خلعيها الا بمال لان المخلع ما لم يكون بعوض **وروي** بن سماعه عن محمد
 اذا قال لها اخلعي نفسك فقالت خلعت يقع طلاق بان يغير بدل
 كانه قال لها ابني نفسك وبه اخذ اكثر المشايخ رحمه الله عليهم
 وان كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اخلعني او باريني فقال الروح
 فعلت فهذا وما لو كان الخطاب من قبل الروح في الوجه **سواء رجلا**
 خلع امراته بما لها عليه من المهر ثم طهرته لم يلز لها عليه شيء كان
 عليها رد المهر كما لو باع شيئا بدين له عليه ثم تضادقا ان لادين
 كان البيع بمثل ذلك الدين في دمة فلي المشتري وكذا لو قال
 خلعتك على عبدك الذي في يدي او على متاعك الذي في يدي ثم طهر
 انه لم يكن لها في يده شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج
 يسقط وان كانت قبضت مهرها من الروح ردت على الروح ما
 قبضت ولو خلعتها على مهرها او طلقها بطلاقه بمهرها التي عليه

فقبلت

فقبلت والزوج يعلم انه لا مهر لها عليه تكون بطلاقه بانيه بغير شيء وفي
 الطلاق بمهرها يقع بطلاقه رجعيه لان الروح اذا كان يعلم انه لا مهر
 لها كان قاصدا ايقاع الطلاق بغير بدل فيقع الطلاق بغير بدل
 كما لو خالعتها على خمرا او خنزيرا او شي لا قيمة له وكما لو خالعت
 امراته على ما لها في هذا البيت من المتاع والزوج يعلم انه ليس لها
 متاع في البيت فانه يقع الخلع بغير شيء **وكذا** لو باع شيئا بدين
 له عليه وهو يعلم انه لا دين له عليه ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهراده
 انه لا يقع هذا البيع **رجلا** تزوج امرأه على مهر مسمى ثم طلقها ما بينه بعد الدخول
 ما بينا بمهر اخر ثم اخلعت منه على مهرها بربي الزوج عن المهر
 الذي يكون في النكاح الماني دون الاول وهذا لو قال بالفارسية
 خولشتن خردم ارنوكاين وبهجه حقا له من اربواست
 فانه لا يبرأ عن المهر الاول **ان** اذا وهبت من زوجها نصف الصداق
 او اقل او اكثر ثم اخلعت منه بمال معلوم قبل الدخول كما كان للزوج
 بدل الخلع ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء في قول أبي حنيفة
 رضي الله عنه وفي قول صاحبه رحمة الله عليها الخلع في حكم المهر
 بمنزلة الطلاق ولو وهبت نصف صداق قبل القبض ثم طلقها
 قبل الدخول كما لا يرجع احدهما على صاحبه بشيء فكذلك في الخلع
 وان كانت المرأة قبضت مهرها ثم وهبت النصف من الروح ودعت
 اليه ثم طلقها قبل الدخول كما يرجع الروح عليها بنصف المهر وكذلك
 في الخلع يرجع عليها بنصف المهر ولو تزوج امرأة على الف درهم
 ثم وهبت نصف المهر او اقل او اكثر وقبضت الباقي ثم اخلعت

امرأتك بدين
 ما بينا بمهر اخر
 ما بينا بمهر اخر
 ما بينا بمهر اخر

منه مال مجهول فالواجب ثوب او حيوان في الدمة جاز الخلع ويرجع
الزوج عليها بما قبضت من بقيه مهرها ولا يرجع بما وهبت لان بدل
الخلع اذا كان مجهولا كان الواجب عليها بسبب الخلع رد المهر وما وصل
الى الزوج بسبب الهبة من مهرها لجعل واصلا من جهة الخلع فيرجع عليها من
بما قبضت ولا يبرأ المرأة بالخلع عما قبضت في قول ابي حنيفة لان بدل الخلع
لم يسلم للزوج حكم الجسالة فكان عليها رد منفعة البضع وقد عجزت
عن ذلك حكم الطلاق وكان عليها رد قيمتها وهو المهر **رجل** خلع امرأته
على ان تيرد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة تاعث ما قبضت
منه او وهبت من اتيان ودفعت اليه حتى يقرر عليها رد ذلك
على الزوج كان عليها فتمه المقنوض ان كان المقنوض من ذوات
القيم وان كانت من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك
رجل خلع امرأته على عبد فاستحق العبد كان عليها قيمة العبد
وكذا لو خالع امرأته على عبد العير ولم تجز صاحب العبد ولو خالعها
على ما في بيتها من المتاع فان كان لها فيه متاع وللزوج ذلك وان لم
يكن كان عليها رد ما قبضت من المهر وان خالعها على ما في بيتها من شيء
فان لم يكن في البيت شيء كان الخلع واقعا عذنا بغير بدل ذكر الشيء بالالف على ما
واللام او بدونها وكذا لو خالعها على ما في بيتها وليس في البيت شيء
ولو اخلعت على ما في خيلها من الثمار جاز الخلع وتكون له ما على
الخيل من الثمار قل ذلك او اكثر وان لم يكن على الخيل ثمار كان
عليها رد المهر ولو خلعها على ما في ثيابها العام جاز الخلع
ثم كان ابو يوسف رحمه الله يقول اولان اثرت فله ذلك وان

لم يخرج من الخلع بغير شيء كما لو خالعهما على ما في بطن جارتها أو عمها
ومثله أن كان في البطن ولا يقع الخلع عليه وإن لم يكن يقع بغير شيء
ثم رجع عن هذا وقال **عليها رد مهرها** من الصدق ولا سبيل
لها على الثمر لأن الإشارة لغت لعدم المسار إليه فصار كما لو خالعهما
على ثمار فيلزم مهر رد المهر وفي فضل الولد لغت الإشارة أيضا لعدم
الولد بجيب تسميه ما في البطن متناول المال وغير المال ولو اخلعت
على ما في يديها من الدراهم لجوز ثم سقط إن كان في يديها لاجه دراهم
أو الشراك كان له ذلك وإن لم يكن في يديها دراهم كان عليها ثلاثة دراهم
كما لو خالعهما على دراهم وإن كان في يديها درهم أو درهمات بطلت
دراهم وهذا بخلاف ما لو تزوج امرأة على دراهم وإن لم ينجب لها
مهر المثل وإن خالعهما على عبد أو ثوب وإن كان معين جاز ويكون
للزوج ذلك وإن لم يكن مغنيا يستحق عبد وسطا وفي الثوب والحيوان
يقع الطلاق ولم يهردها **رد المهر وحبل** قال لا يراه استطاف
بلا ثا إذا أعطيتني ألفا فقلت لا سمع الطلاق قبل الإعطاء وإن أعطت
في ذلك المجلس أو غيره يقع الطلاق ولو قال استطافون أعطيتني
ألفا فقلت لا سمع الطلاق لا أعطت في المجلس **امرأة** قالت لزوجي
وقد كان طلعتا مني بطلاقي بلا على أنك ألف درهم وطلعتا واحدا
كان عليهما كل الألف **امرأة** قالت لزوجها طلقني واحدا بألف فقال
لها الزوج أنت طالق واحد **واحد** وواحد يقع الثلاث واحد بألف
وبثان بغير شيء عند الحل ولو قالت طلقني واحدا بألف فقال
أنت طالق بلا طلعت بلا بغير شيء في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال

(Faint handwritten notes in Arabic script)

صاحبه رحمه الله عليها يقع واحد بالف وثمان بغير شي. ولو قال طلق
واحد بالف فقال لها الزوج انت طالق بلا ما بالف يتوقف ذلك على قول
المرامان قلت يقع الثلاث بالف وان لم يقبل لا يقع شي **رجل** قال
لامرأته اختلعي واخلي نفسك مني بالمهر ونفقة العدة كما بالعربية حتى
قلت اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة وبراك عن المهر
ونفقة العدة وهي لا تقم معنى للام احلوا فيه قال بعضهم ان قال
الزوج بعد ما قالت اختلعت بالمهر ونفقة العدة اجرت ذلك
او قبلت صح الخلع وان لم يقبل الزوج ذلك لا يصح الخلع الا ببراء الزوج
عن المهر ونفقة ما مضى لان قول الزوج للمرأة اختلعي بالمهر
والنفقة تفويض او توكل فلا تثبت بدون علم المرأة فاذا قالت
خلعت نفسي منك بالمهر والنفقة كان ذلك ابتداء كلام من المرأة
والجواب لا يمنع ذلك لان الجبالة لا تمنع صحة الابراء لا يمنع وقوع
الطلاق والعاق والذير بالعربية وان كان لا يعلم معناه فاذا
قبل الزوج بعد ذلك صح وان لم يقبل لا يقع شي. وقال بعضهم
لا يصح الخلع ولا يبرأ الزوج عن المهر والنفقة وان قبل الزوج اذا
لم تعلم المرأة معنى اللفظ لان الخلع بمنزلة المفاوضة في جانب المرأة
فلا يصح بدون العلم كالبيع وخوة والبراءة عن المهر والنفقة
لحقم الفسخ ويطلب بالرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعاق
رجل قال لامرأته خلعت نفسي منك بكذا فقالت
خلعت او قالت فعلت اختلفوا فيه قال بعضهم يصح ذلك
وقال بعضهم لا يصح اذا لم يقبل الزوج والمختار انه ان نوى الزوج

لنفها

قال المصدر السبعة اسما
وهو يعني وصفا وليس على اللفظ
الا ان في ريب الفهم انه براء عن المهر
والنفقة وهو لا يعلم معناه لا يقع به
ولو قالت اخلعتي على كذا قال
مطلوب او اجرت بكذا خلعتا

المحقق

المحقق لا السوم يصح والا فلا لان هذا الكلام يحمل السوم وحمل
المحقق والطاهر انه سؤم فاذا نوى المحقق بصير كانه قال
خلعت نفسي منك بكذا فاني خلعتك فاذا قالت خلعت ثم الخلع
امراه قالت لزوجها اخلعني على الف درهم فقال الزوج
انت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الرجل يكون جوابا
ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعا والمختار
ان يجعل جوابا لانه جواب ظاهر فان قال الزوج بعد ذلك لم
اعن به الجواب كان لقول قوله ويصح الطلاق بغير شي وكذا لو
قالت المرأة لزوجها اختلعت منك فقال لها طلقك قال
بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم يقع واحد وجهه
وقال بعضهم سأل الزوج عن امته او قال يوتي به الجواب
يكون جوابا وفي المسئلة الاولى ينبغي ان يسأل الزوج عن امته ايضا
مدخولة سالت طلاقها فقال الزوج ابراني عن كل حق لك علي حتى
اطلقك فقالت ابراني عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال
الزوج في قوله ذلك طلقك واحد والواضع واحد بانه لا يخلعها
عوضا عن الابراء طاهرا **امراه** اختلعت على مال بعد الدخول
ثم زادت في المبدل بعد الخلع لم يصح **امراه** اختلعت من زوجها
بكل حق لها عليه كان لها النفقة مادامت في العدة لان العدة
لم تكن حقا لها عند الخلع. **رجل** قال لامرأته خلعتي
وكنتهم بالاختلاع لما لعنا معهم على الف درهم ثم انما انكرت
التوكيل فان كان لقوم ضموا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم

اسما ما في المسئلة وزجها بعد ما
منه الطلاق ابراني عن كل حق
لكنه ليس معناه ان لا يكون له حق
في العدة بل ان لا يكون له حق في
النفقة في العدة فانها لا تكون له
ولا يكون له حق في النفقة في العدة
ولا يكون له حق في النفقة في العدة

البذل لا ينفك انكرت التوكيل بقي هذا خلع الفضولي والفضولي اذا خاطب
 الزوج في الخلع ومن كون اصيلا فيتم الخلع بقبوله وان كان القوم لم
 يضمنوا بئذ الخلع كان الخلع موقوفا على اقرار المرأة وقبولها ولم يوجد
 فان كان الزوج ادعى ايضا وكلمته كان الطلاق واقعا باقراره ولا
 يجب المال هذا اذا خالفوا وان اخرج الزوج منهم بطلقة بالفي درهم
 اختلفوا فيه قالت ابو القاسم الصغار رحمه الله بيع الطلاق
 ويلزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظة الشراء لفظة ضمان لانه
 مبادله وقالت ابو جراح البجلي رحمه الله هذا والخلع سواء وهو الصحيح
رجل قال لعنه طلق امراتي فخالعها المامور او طلقها
 بمهرها ونفقة عديتها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تجوز
 كانت المرأة مدخولا بها او لم يكن وقال ابو جراح الا كاف رحمه الله لا
 تجوز ولا يقع الطلاق ولم يوصل من المدخوله وغير المدخوله وعنه
 انه قال ان كان مدخولا بها لم تجز وان لم يكن مدخولا بها جاز
 وهكذا قال ابو القاسم الصغار رحمه الله وهو المحار لان
 طلاق غير المدخول بها يكون باينا فاذا رضى الزوج بالابانة بغير بدل
 كان راضيا بالبدل بطريق الاولى اما في المدخوله الطلاق بغير
 عوض لا يكون باينا ولا قاطعا للنكاح فلا يكون راضيا بالابانة فلا يفيد
 على الامر **رجل** قال لعنه طلق امراتي على شرط ان لا يخرج
 من المنزل شيئا فطلقها المامور ثم اختلفا فقال الزوج ايضا فخرجت
 من المنزل شيئا وقالت المرأة لم اخرج ذكر في النوازل ان القول
 قول الزوج ولم يقع الطلاق فالواحد الجواب صحيح ان كان الزوج

وإذا خلع الزوج على امراته فخلعت امرأته ولو خلعها على غيرها لم يخلعها
 ولو خلعها على غيرها لم يخلعها ولو خلعها على غيرها لم يخلعها
 ولو خلعها على غيرها لم يخلعها ولو خلعها على غيرها لم يخلعها

وإذا خلع الزوج على امراته فخلعت امرأته ولو خلعها على غيرها لم يخلعها
 ولو خلعها على غيرها لم يخلعها ولو خلعها على غيرها لم يخلعها
 ولو خلعها على غيرها لم يخلعها ولو خلعها على غيرها لم يخلعها

قال للمامور قل لها انت طالق ان لم يخرج من الدار شيئا فقال لها
 المامور ذلك ثم ادعى الزوج ايضا فخرجت من المنزل شيئا فيكون
 القول قوله لانه يبرأ بشرط الطلاق واما اذا كان الزوج قال
 للمامور قل لامرأتي انت طالق على ان لا يخرج من المنزل شيئا فقال
 لها المامور ذلك فقبلت ثم قال الزوج ايضا فخرجت من المنزل شيئا
 لا يقبل قوله لان في هذا الوجه الطلاق يتعلق بقبول المرأة فاذا
 قبلت يقع الطلاق للمحال اخرجت من المنزل شيئا او لم يخرج ما لو
 قال لامرأته انت طالق على ان تعطيني الف درهم فقالت قبلت تطلق
 للمحال وان لم تعط الف وهذا لو قال لامرأته انت طالق على دخولك الدار
 فقبلت تطلق للمحال وان لم تدخل لان كلمة على لتعلق لا لاحتياط
 بالقبول لا للتعلق بوجود المقبول **رجل** قال لامرأته انت
 طالق بعد غد على الف درهم وغدا على الف درهم واليوم على الف فقالت
 قبلت فانها بطلت للمحال واحده بالف ويقع الثاني والثالث في وقتها
 بغير رجل **رجل** قال لامرأته لا يملكها انت طالق على
 مائة درهم ان تزوجك يوما من الدهر فقالت المرأة قبلت يقع الطلاق
 في قول الحنفية رضي الله عنه ولا يلزمها المال وقال ابو يوسف
 طالق والمال واجب ولو ايفا قالت حين تزوجها قبلت الطلاق الدرك
 جعلت الى الف درهم يقع الطلاق ويلزمها المال في قول الحنفية
 رضي الله عنه لو كمل الخلع لا يخطب بالبذل ويكون البذل على المرأة
 رسول المرأة اذا قال للزوج طلقها او اسكها فقال الزوج لا اسكها
 واطلقها فقال الرسول ابرأك من جميع ما لها عليك فطلقها فطلقها

المعنا اذا خلع الزوج على امراته فخلعت امرأته ولو خلعها على غيرها لم يخلعها
 ولو خلعها على غيرها لم يخلعها ولو خلعها على غيرها لم يخلعها
 ولو خلعها على غيرها لم يخلعها ولو خلعها على غيرها لم يخلعها

وإذا خلع الزوج على امراته فخلعت امرأته ولو خلعها على غيرها لم يخلعها
 ولو خلعها على غيرها لم يخلعها ولو خلعها على غيرها لم يخلعها
 ولو خلعها على غيرها لم يخلعها ولو خلعها على غيرها لم يخلعها

وسقطت المهر ويرجع المهر على زوجها بثلاثي مهرها **رجل** قال
 لامرأته خالعتك فقبلت يقع الطلاق ويبرأ الزوج عن المهر الذي
 لها عليه وإن لم يكن عليه مهر كان عليها رد ما ساق اليها
 من الصداق كذا ذكر الحاكم الشهيد في الاوار من المختصر
 والشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده رحمه الله وبه اخذ الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وهذا يوجب ما ذكرنا عن ابي
 يوسف رحمه الله ان الخلع لا يكون الا بعوض **رجل** خلع ابنه من
 زوجته ان كانت الابنة كبيرة وضمن الاب بدل الخلع ثم الخلع
 لان الاجنبي لو فعل ذلك تم الخلع فالاب اولى فان خالع الاب
 على صداقها وضمن ثم الخلع ايضا ثم يظن ان اجازت المرأة
 يصح اجازتها ويسقط المهر وان لم تجز كان صداقها على
 الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك حكم الصنف كان الاب
 قال له خالع على صداقها ان اجازت وان لم تجز فعلى مقدار
 ذلك وان كانت الابنة صغيرة فان ضمن الاب تم الخلع بقبوله
 وجوز صداقها على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب وان لم يضمن
 الاب لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغير كما لو كانت كبيرة
 وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغرى يقع كما لو كان الخلع مع الصغرى
 وان قبل الاب عقد الخلع اختلف المشايخ في وقوع الطلاق
 لا خلافا لرواية الصحيح انه يقع لان لسان الاب كلسانها
 وان كان الخلع بين الزوج واما الصغرى ان اضافت الام البذل
 الى مال نفسها او صمت تم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبي وان لم

سنتين حتى تقطع وعلى نفقة الولد بعد الرضاع عشر سنين على ان
 ان ولدت ميتا فلا شيء للزوج عليها وان ولدت حيا فارضته سنة
 ثم مات فلا شيء عليها **قال** ابو يوسف رحمه الله الشروط كلها
 جائزة وهي بركة عما بقى من الرضاع والنفقة ان مات الصبي او ولد
 ميتا **وقال** رفر رحمه الله الشروط كلها فاسدة وعليها ان
 نزل المهر على زوجته **امراه** اختلعت من زوجها على ان جعلت
 صداقها لولدها او علي ان جعل صداقها لفلان الاجني **قال**
 محمد رحمه الله الخلع جائز والمهر للزوج ولا شيء للولد ولا للاجني **امراه**
 اختلعت من زوجها على رضاع ولدها ولم تسترقا **قال** محمد رحمه
 الله تجوز ذلك على سنتين وان خلعتها على رضاع الولد سنتين
 وعلى نفقة هذا الولد سنتين **قال** محمد رحمه الله يجوز ويحتمل
 مثل هذه الحكمة في الطلاق **امراه** وكلت رجلا بالخلع ثم
 رجعت لا يعمل رجوعها اذا لم يعلم الوكيل بذلك وان ارسلت
 بالخلع رسولا الى زوجته ثم رجعت قبل تلخيص الرسالة صح رجوعها
 وان لم يعلم الرسول برجوعها **رجل** **قال** لرجلين اخلاعا امرأى
 على غير رجل فخلعها احدهما لم يقع الطلاق ولو امر رجلين
 ان خلعا امرأته بالف فقال احدهما خلعتها بالف **قال** الاحد
 قد اجزت ذلك **قال** ابو يوسف رحمه الله لا يجوز ذلك ولو قال
 احدهما خلعتها بالف وقال الآخر خلعتها بالف **قال** الآخر فهو حائز
امراه وكلت رجلين بان خلعا هاتين زوجتها بالف درهم ووكلة
 الزوج ايضا بان خلعا منه بالف فخلعها الوكيل بالف ذكر في موضع

هذا الحديث في الرضاع
 وهو من سنن الترمذي
 والبيهقي وابن ماجه
 والحاكم والشمس
 والبيهقي والترمذي
 والبيهقي والترمذي
 والبيهقي والترمذي

انه لا يتم الخلع ما لم تقبل المراه بعد خلع الوكيل او يقبل الزوج او تجيز قال
 ولا يكون وكيلا لها جميعا قال الحكم الشهيد رحمه الله وهذا
 . يوافق رواية الاصم **٥**

فصل في الخلع بلفظة البيع والشرا

اذا قال الرجل لامرأته ابتعت مني او قال استريت مني ثلاث تطليقات
 بمهرك ونفقة عدتك فقالت استريت الصحيح انها لا يقع الطلاق
 ما لم يقبل الزوج بعد دلائلها بعث لان هذا الكلام يحتمل السؤم ويحتمل
 التحقيق فلا يتم الخلع بقولها استريت وقدر مثل هذا في قوله لها
 اختلعت ولو قال لها استري ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك
 فقالت استريت ثم الخلع بينهما لان لفظة الامر تفويض اليك
 والواحد يصلح عاقد من الطرفين في الخلع اذا كان البدل معلوما
 في الصحيح من الرواية والبدل هنا معلوم اما اللفظ ليس تفويض
 ولا يصير الواحد عاقد من الطرفين فيحتاج الى قول الزوج بعد ذلك
 بعث رجل **قال** لامرأته كل امرأة تزوجها فقد بعث طلاقا
 منك بدوهم ثم تزوج امرأه كان لامرأته القبول بعد التزوج
 في مجلس عليهما فان قالت بعد التزوج قلت او قالت استريت او قالت
 طلقتهما يقع الطلاق بما سمي من البدل وان قبلت قبل التزوج لا يقع
 شي لان كلام الزوج مضاف الى ما بعد التزوج وعبر القبول بعد
 التزوج **رجل** **قال** لامرأته بعث منك ثلاث تطليقات
 بمهرك ونفقة عدتك فقالت المراه بعث ولم تقبل استريت **قال**

هذا الحديث في الخلع
 وهو من سنن الترمذي
 والبيهقي وابن ماجه
 والحاكم والشمس
 والبيهقي والترمذي
 والبيهقي والترمذي
 والبيهقي والترمذي

أبو جبر الاسكاف رحمه الله يقع تطليقه بآينه كأنها قالت لعنت مهرى
 ونفقه عدتي بتطليقه **قال** ^{بالمعنى المحض} العتية أبو الليث رحمه الله لا يقع
 وهو المختار لان كلام المراه ابتدأ وليس بجواب **اسراة** قالت لزوجه
 لعنت منك مهرى ونفقه عدتي استريت فقال الروح استريت خبزرو
 فقامت وذهبت فالوا لا تطلو طاهرا لان الروح لم يبع منها نفسها
 ولا طلاقها وانما استري مهرها وشري المهر لا يكون طلاقا قالوا
 والاحوط تجديد النكاح ان لم ينزل طلقها من قبل ذلك **رجل** قال
 لامرأته لعنت منك تطليقك بمهرى ونفقه عدتك فقالت بجان
 خريدم يقع الطلاق لان هذا الكلام يذكر على وجه المبايعه
 وهو كما لو قالت يا ززوج خريدم ولو قال لها لعنت منك طلاقك بمهرى
 الذى لك على فقالت طلقت بنفسى فانما يتبين بواحد بمهرها لان
 هذا يصلح بقولا لكلام الروح فجعل بقولا وقيل يقع واحد رجعيه وهو
 نظير ما لو قالت المراه اخلعنى على الف درهم فقال الروح انت طالق
 اخلعوا فيه والصحيح انه يجعل جوابا لكلام المراه كذلك هنا ولو
قال لامرأته لعنت منك تطليقه ولم يذكر البذل فقالت استريت
 يقع واحد رجعيه ولو قال لعنت نفسك منك فقالت استريت
 يقع طلاق **باب** لان يقع الطلاق تملك الطلاق واذا لم يذكر البذل
 يصير كأنه قال ملكك الطلاق فيكون رجعي اما بيع نفسها فملك
 النفس من المراه وملك النفس لا يحصل الا بالباين فيكون **بابا رجل**
قال لامرأته لعنت منك تطليقه بثلاثة الاف درهم قال ذلك ثلاث
 مرات وقالت المراه بعد كل كلام استريت ثم قال الزوج اردت

وقال بعضهم نزل المهر منه

التكرار

التكرار والاحبار عن الاول بالثانيه والثالثه لا يصدق قضا ويقع ثلاث
 تطليقات ويلزمها ثلاثه الاف كما قال **اولا** لعنت منك تطليقه
 بثلاثة الاف درهم وقبلت وقعت تطليقه بثلاثة الاف درهم
 فلا يجب المالبس بالثانيه والثالثه بقى البانى والثالث مرجيا وصريح
 الطلاق يلحق البانى **رجل** قال لامرأته لعنت منك امرى
 بالف درهم فقالت فى المجلس اخرت بنفسى يقع الطلاق بالف درهم ولو قال
 لها لعنت منك هذا الثوب بمهرى ونفقه عدتك فقالت استريت ثم
 طلقها يقع تطليقه رجعيه وبيع الثوب بالبعثه باطل لحكمه البعثه
رجل باع من امرأته تطليقه بجميع مهرها وجميع ما لها فى البيت عن
 ما عليها من العتق فقالت استريت وعليها حل و ثياب دسيرة يقع طلاق
 بانين بما يكون فى البيت وجميع ما عليها من الثياب والحلى يكون للمراه
 لان لفظه ما فى البيت لا دنيا ولا ما عليها من الثياب والحلى ولا يستحقها
 الزوج **رجل** باع من امرأته تطليقه بما لها عليه من المهر والزوج يعلم
 انه لا مهر لها عليه يقع واحد رجعيه بغير بدل **اسراة** قالت لزوجه
 استريت بنفسى منك ما اعطيت او قالت استريت بنفسى منك ما اعطيت
 وارادت الاعجاب لا العده فقال الزوج اعطيت يقع الطلاق لان
 مطلوب المراه من الزوج الطلاق فكان تقدير كلامها كأنها قالت
 استريت بنفسى فاعطيت الطلاق فاذا قال اعطيت كان ذلك جوابا
 لكلام المراه **قوله** قالوا لامراه استريت بنفسى بتطليقه بجل حق يكون
 للنساء على الرجال من المهر ونفقه العده فقالت نعم استريت فقالت
 للزوج لعنت انت فقال نعم قالوا نعم الخلع ويبرأ الزوج عن المهر

ق

ولو قال لها النبي نفسك فقالت انبت يقع الطلاق اما قوله استري نفسك
 مني وقوله بالفارسية خوستن خنرا مژ بالمعاوضه فاذا لم يذكر
 البذل لم يقع الا برامعاوضه بقي كلام المراه فلا يقع الطلاق ولو
 قدر البذل فقال خوستن خنرا مژ ونفقه عدت او قال
 بالعربية استري نفسك مني بمهر ونفقه عدت فقالت بالعربية
 استريت او قالت بالفارسية حريمي تم الخلع **امراه** قالت لزوجها
 بالفارسية خوستن حريمي بما اعطيت فقال الروح اعطيت يقع
 الطلاق ولا سوى المراه ولو قالت خوستن حريمي بما اعطيت فقال
 الروح اعطيت لا يقع الخلع ولا ينوي المراه لان في قولها حريمي بالفارسية
 خوستن حريمي الحجاب لا يحتمل العده وقولها خوستن حريمي عده
 لا يحتمل الاحجاب لما يذكر في الاحجاب خوستن حريمي كما ذكر
 في الشهاده لو اي مدهم ولا يقال لو اي مدهم اما قولها بالعربية استري
 نفسي يحتمل الاحجاب والعده فينوي في ذلك ولو قالت لزوجها
 خوستن اري تو حريمي بمهر ونفقه عدت داذا فقال الزوج
 اري تقع الفتره بينهما لان قولها خوستن حريمي الحجاب بمنزله
 قولها حريمي وقول الروح اري جواب كانه قال داذا ولو قال الزوج
 اري يتم لا يقع الطلاق لان هذا ليس بقول **رجل** خلع امراته
 ثم قالت بالفارسية ديكردي فقال الروح داذا يقع بطلنقه اخرى
 لان قولها ديكردي طلب للطلاق وقول الروح داذا يصلح جوابا
 وقول بعضهم تنع الملاث كما انها قالت اوقع الباقي والصحيح
 هو الاول **رجل** باع من امراته بطلنقه بمهرها ونفقه عدت

لو قال لها النبي نفسك فقالت انبت يقع الطلاق اما قوله استري نفسك مني وقوله بالفارسية خوستن خنرا مژ بالمعاوضه فاذا لم يذكر البذل لم يقع الا برامعاوضه بقي كلام المراه فلا يقع الطلاق ولو قدر البذل فقال خوستن خنرا مژ ونفقه عدت او قال بالعربية استري نفسك مني بمهر ونفقه عدت فقالت بالعربية استريت او قالت بالفارسية حريمي تم الخلع امراه قالت لزوجها بالفارسية خوستن حريمي بما اعطيت فقال الروح اعطيت يقع الطلاق ولا سوى المراه ولو قالت خوستن حريمي بما اعطيت فقال الروح اعطيت لا يقع الخلع ولا ينوي المراه لان في قولها حريمي بالفارسية خوستن حريمي الحجاب لا يحتمل العده وقولها خوستن حريمي عده لا يحتمل الاحجاب لما يذكر في الاحجاب خوستن حريمي كما ذكر في الشهاده لو اي مدهم ولا يقال لو اي مدهم اما قولها بالعربية استري نفسي يحتمل الاحجاب والعده فينوي في ذلك ولو قالت لزوجها خوستن اري تو حريمي بمهر ونفقه عدت داذا فقال الزوج اري تقع الفتره بينهما لان قولها خوستن حريمي الحجاب بمنزله قولها حريمي وقول الروح اري جواب كانه قال داذا ولو قال الزوج اري يتم لا يقع الطلاق لان هذا ليس بقول رجل خلع امراته ثم قالت بالفارسية ديكردي فقال الروح داذا يقع بطلنقه اخرى لان قولها ديكردي طلب للطلاق وقول الروح داذا يصلح جوابا وقول بعضهم تنع الملاث كما انها قالت اوقع الباقي والصحيح هو الاول رجل باع من امراته بطلنقه بمهرها ونفقه عدت

لاشئ

فاشترت ثم قال الروح من ساعته هرسه هرسه قالوا الخاف ان يقع الملاث
 لان قوله هرسه مضرف الى الطلاق كانه قال او وقعت الملاث
رجل خلع امراته بتطبيقه فقال له رفقاؤه لم فعلت هذا فقال
 بالفارسية زوبه ماد لا يقع هذا الكلام شي اخر وقد مر هذا
 في قوله طلاق داذا **رجل** خلع امراته فقيل له كرتوت فقال
 ما شان لم ينو الزوج شيئا طلق واحده لان الزوج لم يقع الطلاق
 وانما فوض اليه المشيه فلا يقع به طلاق **امراه** قالت لزوجها
 اخلعني وقالت بالفارسية سه خواهم فقال الروح سه باذا لم خلعها
 بتطبيقه يقع واحده لان قول الروح اولاسه باذا ليس بايقاع
امراه قالت لزوجها خوستن اري تو حريمي وهرسه عدت
 حريمي فقال الروح دست كوتاه كردم قال بعضهم لا يقع شي ولو قالت
 خوستن اري تو حريمي حقا حريمي فقال الروح دست بارد اشم
 حلي عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه قال يتم الخلع لان
 الناس يريدون بهذا ويمتله الجواب **امراه** قالت لزوجها وهبت
 منك حتى جنك ازمين باز دار فقال الروح خلك باز داشتيم قال
 ذلك ثلاث مرات قال بعضهم يخاف ان ياتوا وقال الفقيه
 ابو الليث رحمه الله لا يقع الا واحده لان هذا اللفظ تفسير قوله
 خلت سبيلك والواقع به باين والباين لا يلحق الماين **امراه** قالت
 لزوجها بعث طلاق او وهبت او قالت ملكك فقال الروح قبلت
 وينوي به الطلاق لا يقع شي لا بها لا ملك الطلاق ولا ملك بيع الطلاق
 وهبته **رجل** قال لختنه يك طلاق دختر من من فزوجتي بان طاب

كه ورا بر تو حتم فقال الروح في وختم ولم يقل الاب قلت لا يقع شيء
امراة قالت لو وجها كان تزنا خبيثا من مراخذ باز دار والوا ان طلقها
 يسقط المهر وان لم يطلق لا يسقط **رجل** **وال** لامراة بعث
 منك تطلقه بمهرك ونفقة عدلك بمثل ما جابريل الى النبي صلى الله عليه
 وسلم فقالت قبلت قالوا ان كانت طاهرة ولم يجامعها في ذلك الطهر
 طلقت **امراة** ابرات زوجها علما عليها على ان يطلقها فطلقها حاز
 البراة والا فلا ولو ابراة علما عليها على ان لا تزوج عليها امراة قال ابراه
 حبانم والشرط باطل قال الحاكم ابو الفضل كل شيء يجوز فيه الجعل
 قال البراة فيه جائز والشرط باطل والهبة والصدقة مثل البراة
رجل **وال** لامراة طلاق مراد ادم خدي فقالت حديد خوليت
 راسه بارزاني هشم فقال الزوج رسي ان اراد الزوج بقوله رسي
 احاز لما قالت امراة يقع الثلاث وان لم يرد به الاجاز لا يقع الا **الاول**
 رجعيه والله اعلم بالصواب

الظهار

الظهار تشبيه المنكحة بالمحرمة على سبيل التامد بسبب او
 رضاع او صهرية وحكمه حرمة الوطى والدواعي الى غاية الحمان **رجل**
وال لامراة انت على ظهري ولم ينوشيا او نوي به الطلاق
 او المحترم او الظهار يكون ظهرا او قال ابو يوسف ومحمد رحمته الله
 عليهما ان نوي به المحترم بالطلاق يكون طلاقا وان قال عنت اللاب
 لا يقع لها في القضا ان صدقة وتمكنه وتسيعها فمابينها وبين الله تعالى

وهن

وهن جملة مسایل احدها هذه والمائة ان يقول لها انت مثل امي
 ولم يقل على ولم ينوشيا لا يلزمه شيء في قوله ولو قال انت على كامي
 او مثل امي ونوي به البر والحرمة لا يلزمه شيء وان نوي الظهار كان
 ظهرا وان لم ينوشيا لا يلزمه شيء في قول اني حنيفة رحمه الله **وال**
 محمد رحمه الله هو ظهار وعن ابى يوسف رحمه الله في رواه لا يلزمه
 كما قال ابو حنيفة رضي الله عنه وفي رواية يكون مينا ان تركها اربعة
 اشهر ولم يقتر بها بانت بتطليقه وان نوي الطلاق او الظهار
 فهو على ما نوي وان لم ينوشيا لا يلزمه شيء في قول اني حنيفة رضي
 الله عنه **وال** محمد رحمه الله وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله يكون
 ظهرا وفي رواية اخرى عن ابى يوسف رحمه الله يكون ابلا وان نوي التحريم
 احلفت الروايات منه والصحيح انه يكون ظهرا عند الجعل والمسئلة
 الثالثة اذا قال انت على حرام كامي ونوي الطلاق او الظهار
 او الايلا فهو على ما نوي وان لم ينوشيا يكون ظهرا في قول محمد رحمه
 الله وهو رواية عن ابى حنيفة رضي الله عنه وفي رواية عن ابى يوسف رحمه
 الله عن ابى حنيفة رضي الله عنه ما قال محمد رحمه الله **وال** الرابعة اذا قال لها انت
 على حرام لظهري فانه يكون ظهرا او قال ابو يوسف ومحمد رحمته الله
 عليهما ان نوي الطلاق والا يلا فهو على ما نوي الا ان عند محمد رحمه
 الله اذا نوي الطلاق يكون طلاقا غير **وال** وعند ابى يوسف رحمه الله
 يكون طلاقا وظهرا وهو كما لو طلق بظاهرا وظاهرا ثم طلق فانه يكون
 طلاقا وظهرا ولو قال لامراة انت على اميتي والدم والخنزير

اخلفت الروايت فيه والصحيح انه ان لم يوشح يكون ابلا وان نوي
الطلاق يكون طلاقا وان نوي الطهار لا يكون طهارة ولو قال لها انت
على فخذ اي او بطيها او فحها يكون طهارة والاصل فيه انه اذا
شبهها بما لا يحل النظر اليه كالشعر والراس واليد والرجل لا يكون
طهارة ولو قال انت على كركبه اني في القياس يكون طهارة
ولو قال لها فخذك على فخذ اي او راسك على كراس اي
لا يكون طهارة ولو قال لها انت على ظهر امك يكون طهارة ولو
قال لظهر امك ان كان دخل بها يكون طهارة والاملا وان شبهها
بامرأة الاب والابن يكون طهارة ولو شبهها بامرأة الاب والابن
قال محمد رحمه الله لا يكون طهارة وقال ابو يوسف رحمه
الله يكون طهارة وهو الصحيح ولو شبهها بامرأة ابنت امراه قد زني
بها يكون طهارة ولو قبل اجنبية بشهوة او نظرا في ورجب
بشهوة ثم شبه امراته بام تلك المرأة او ابنتها لا يكون طهارة في
قول ابي حنيفة رضي الله عنه قال ولا يشبه هذا الموطى ولو
شبهها بظهور امرأة رجل له في الجملة كالمجوسية والمرتك ومكوحه
الغير لا يكون طهارة وهذا التشبيه بالرجل اي رجل كان ولو قال
انت على ظهر اي ان شاء الله لا يكون طهارة كما لا يكون طلاقا
ولو قال انت على ظهر اي ان شافلان او قال انت على ظهر
اي ان شيت فهو على المشية في المجلس ولو طاهر من امته او امر
ولده يكون باطلا لا يحرم عليه وطئها والمرأة اذا طهرت
من زوجها كان باطلا لا يلزمها الكفارة كما لو اضافت الطلاق

لا يزوجها وقال ابو يوسف رحمه الله يلزمها الكفارة واذا كرر الطهار
على امرأه يلزمه بكل طهار هناك وكذا لو طاهر من اربع سنوه يلزمه بكل
امرأة هناك. وطهار الاخرى بالكتاب والاشارة المعروفة لازم ولو طاهر
موقتا بان قال انت على لظهر اي اليوم او الشهر او السنة يصير
مطاهرا في الحال واذا مضى ذلك الوقت بطل ولو قال لا جنبتي
اذا نزل وحبك فانت على لظهر اي فتنزوحا يكون مطاهرا ولو قال
اذا نزل وحبك فانت طالق ثم قال اذا نزل وحبك فانت على لظهر اي
فتنزوحا يلزمه الطلاق والظاهر جميعا لانها يقعان في حالة واحدة
وكذا لو قال اذا نزل وحبك فانت طالق وانت على لظهر اي فتزوجها
يقع الطلاق ولا يلزمه الطهار في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال
صاحبه لزمناه جميعا. وهذا على ان الترتيب في التعليق يوجب
الترتيب في النزول عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند صاحبيه لا يوجب
فاذا وقع الطلاق اوله عند ابي حنيفة رضي الله عنه والمباينة لا تكون
محلا للطهار لا يلزمه الطهار اما اذا نزل الطهار ولا وسبق
الطهار لا يخرجها من ان تكون محلا للطلاق يقع الطلاق ايضا
اذا طاهر من امته ثم طلقها لانا ثم تزوجها بعد زوج اخر كان مطاهرا
لا يحل له وطئها قبل التكفير لان وقوع الفسقة لا يبطل
الطهار. وكذا لو ارتدت والحياء بالله ثم اسلمت فتزوجها
فان ارتدت معام اسما فما على الطهار في قول ابي حنيفة رضي الله عنه
وكذا لو طاهر من امراته وهي امته ثم اشتراها لا يحل له وطئها
قبل التكفير. وكذا لو اعتقها ثم تزوجها ولو قال لامرأته اذا

للاوفات على كظهوره ثم طلقها فانت منه ثم دخل الدار في العدة
لا يلزمه الطهر لانه لو خزا الظهار في هذه الحالة لا يبع فلا اذا صار
للمعلق مجزأ عند الشرط وكفان الظهار مذكورة في كتاب الله تعالى
المطاهر اذا لم يفرغ ورفع الامر الى القاضي بحسب القاضي حتى يفرأ او
يطلق والله اعلم بالصواب .

باب الايلا

الايلامنع البعس عن قربان المنكوحة منعا موكدا باليمين بالله تعالى او عنه
من طلاق او عتاق او صوم او حج وخوذلك مطلقا او موقتا بأربعة اشهر
في الحار و شهرين في الاما من غير ان يخلها وقت يمكنه قربانها فيه
من غير حنث فان يخلك لا يكون موقفا وصوت ذلك ان يقول
لله والله لا اقربك اربعة اشهر الا يوما او قال سنة الا يوما فانه
لا يكون موليا بالبريوجد اليوم المستثنى وكذا لو قال والله لا
اقربك حتى يقدرم فلان لا يكون موليا لانه يتوهم فذومه في المس
وكذا لو قال والله لا اقربك حتى يموت فلان لا يكون
موليا لاحتمال ان يموت فلان في المدة ولو حلف لا يقربها حتى يخرج
الرجال او حتى يطلع الشمس من مغربها يكون موليا استحسانا ولو قال
والله لا اقربك حتى اتمتع عدي هذا وحتى اطلق فانه يكون موليا
في قول الى حنيفة ومحمد رحمهم الله عليهما ولو قال والله لا اقربك حتى
تموت او حتى اموت او حتى تقتل او حتى اقتل يكون موليا ولا يكون
موليا الا بالحلف على الجماع في الفرج فان كان حنث بدون الجماع في

الفرج

وإذا كان انما انقضى اربعة اشهر
فان كان انما انقضى اربعة اشهر
فان كان انما انقضى اربعة اشهر

الفرج لا يكون موليا **رجل** قال لامرأته والله لا يسجد لي جلدك لا يكون
موليا لانه حنث في يمينه بالمس دون الجماع في الفرج ولو قال لا
يسجد لي فرجك يكون موليا لانه يراد بهذا الكلام الجماع ولو قال
اكرها بواخي ثم فانت طالق ولم يوسيا يكون موليا لان يراد التمسك
من هذا الجماع فان نوى المضاحجة لا يكون موليا وان ضاحجها ولم تجب
كان حاشا ولو قال ادين دست بزن فراردم تاك سال فغلى كدى
ولم يقربها اربعة اشهر تبين بتطبيقه لانه يراد به في العرف للجماع
ولهذا لو جامعها في السنة فيما دون الفرج لا حنث في يمينه ولو قال لامرأته
ان قرئت او دعوتك الى فراش فانت طالق لا يكون موليا لانه يمكنه قربانها
من غير وقوع الطلاق بان يدعوها الى الفراش بحيث لم يقربها بعد ذلك
من غير ان يحنث بالعتبان ولو قال لامرأته ان اغتسلت من حائتي
ما دمت امرأتى فانت طالق بلا ما واعاد هذا القول وكانت المرأة
حائلا ولم يقربها بعد الحائض حتى وضعت حملها بعد اربعة اشهر
فصاعدا وانما تبين بولحده عند انقضاء اربعة اشهر لا يخل موليا
وتنفى عديتها بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك لا يكون موليا لوقربها
لا حنث لان اليمين كانت موقته الى بقاها لا ينكح وبعد ما وقعت
بتطبيقه بالايلا لا يقع عليها طلاق اخذ وان مضت اربعة اشهر اخرى
وتنزل وضع الحمل لان المبانة بالايلا يقع عليها طلاق جلد ذلك الايلا
وان كانت في العدة بالمتزوج ومسا وان تكرر الكلام الا ان مئة الكل
واحدة وفي المدة الواحدة لا يقع الاطلاق والحنث ولو قال لها ان
قرئت الى سنة فانت طالق بلا ما اراد الحنث ان لا يقع الثلاث والحيلة

معها

له ان يدعها اربعة اشهر حتى تنى تطليقه ثم مكث ثمانية اشهر تمام السنة
ثم تزوجها بخامس قبل ان تطلق فاد اقر بها لا تطلق ولا يقع النكاح
لانها لا تطلق الا قبل السنة لعدم القران وبعد تمام السنة لا تنى
اليمين ولو قال **لها ان** وتكلمت طالق بلا ولا حيله في هذا الا
ان قريها بطلاق بلا وان لم يقر بها يقع عليها مضي اربعة اشهر بطلان
فاذا تزوجها بعد ذلك تكون موليا **رجل** قال لامرأته والله لا اؤتيك
سنة مضت اربعة اشهر وبانت بتطليقه ثم تزوجها مضت اربعة
اشهر وبانت بتطليقه ثم تزوجها مضت اربعة اشهر اخرى من
وقت التزوج يقع عليها طلقه اخرى لان المين باقية وان تزوجها
مرة اخرى ومضت اربعة اشهر اخرى لا يقع عليها طلاق احد لان المين
كانت موقته الى سنة ولم يبق بعد هذا التزوج الى تمام السنة
اربعة اشهر فلا يقع عليها طلاق **رجل** قال لامرأته ان
وتتبع فعبدي هذا حر مضت اربعة اشهر وخاصته الى الهوى
ففرق بينهما ثم اقام العبد البينة انه حر الاصل وان العاصي بعض تحريره
ويطيل الايلا ويرد المرأة الى زوجها لا يثبت انه لم يكن موليا **رجل**
قال لامرأته **لله** والله لا اؤتيك في هذا البيت لا يكون موليا
رجل قال لامرأته اكرتوا ندرى مرافات طالق واراد به خطو
لجماع على نفسه كون موليا وان لم يرد به خطو لجماع واما اراد به
لا حاجة له الى جماعه لا يكون موليا وكذلك لو لم ينو شيئا لا يكون
رجل الى من امرأته م قال اشركت في ابيك هذه لامرأة اخرى
لا يكون موليا من المانية ولو اشركها في الظهار رجع استراكة لان

كلام الاول قديم فلا يملك تعينه وفي الظهار باشر اك المانية لا يتغير حكم
الاولى وفي الايلا لا يغير لانه لو صح الاشتراك في الايلا سعلق الحنث بقرانها
جميعا فلا يقع اشتراكه **رجل** قال لامرأته له والله لا اؤتيك
موليا منها حتى لومضت اربعة اشهر ولم يقرب يقع على كل واحد
تطليقه ولو قال والله لا اقرب واحد منكما كان موليا من واحد
حتى لومضت اربعة اشهر يقع الطلاق على احدهما **رجل** الى من
امرأته ثم طلقها بلا ثم تزوجها بعد زواج لا يكون موليا وليس الايلا
فالظهار لان الايلا تعليق الطلاق بعدم القران فينفك بالملك
القائم وبالبطانات الثلاث يطل في ملك الملك بخلاف الظهار فانه يحرم
الى غاية وليس بطلاق وعلى قول زفر رحمه الله لا يطل الايلا بالطلاق
الملا **رجل** الى من امرأته ثم طلقها تطليقه بآية ان مضت اربعة
اشهر من وقت الايلا وهي في العدة طلقت اخرى بالايلا وان انقضت
عدتها ثم تمت هذه الايلا لا يقع الطلاق بالايلا فعدت الطلاق وهذا
الايلا كغيره من ايمان ايما سبق كان الحكم له **رجل** الى من
امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الايلا
على حاله حتى لو تمت اربعة اشهر من وقت الايلا يقع عليها تطليقه
اخرى بحكم الايلا وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة
كان موليا لكن غير مدة الايلا من وقت التزوج **رجل** الى من
امرأته بعد ما طلقها تطليقه بآية لا يكون موليا **رجل** الى من امرأته
بينه وبينها مسرة اربعة اشهر او اكثر او هو مريض لا يدر على
الجماع كان فيه باللسان عندنا يقول فيت اليه فان قال بلسانه

ثم سزا في الاربعه اشهر بطل ذلك الفتي ولا يكون فيه الا بالجماع وان كان
المولى مجوسا حتى لا يعتبر الفتي باللسان وان كان مجوسا طالما لم يفرح
حازا ان يكون فيه باللسان ويحزن بمنزله الغائب والمريض ولو فاء
المريض بقلبه لا بلسانه لا يعتبر **المولى** اذا جامع امراته فمادون الفرج
لدين ذلك فيها

فصل في الفرقه بين الزوجين ملكا لغيرهما صاحبه

رجل اشترى امراته او شيئا منها بطل النكاح فان طلقها قبل
ان يمضي مدة سقضي فيها العدة لا يقع طلاقه لان الطلاق لا يقع الا في
النكاح او في عدة النكاح والمملوكه خلواها بملك اليمين فلم يحن
عليها العدة لا لحق المولى ولا لحق الشرع ولو اعنتها بعد ما استراها
ثم طلقها قبل ان يمضي مدة سقضي فيها العدة يقع طلاقه عليها في قول
محمد وقول ابي يوسف رحمه الله عليهما الاول ثم رجع ابو يوسف عن هذا
وقال لا يقع وهو قول زفر رحمه الله وعليه الفتوى **رجل** قال
لامرته الامه انت طالق للسنة ثم استراها فجا وقت السنة
لا يقع الطلاق وكذا لو اتي منها ثم استراها فاقضت مدة الايلا
وكذا لو علق طلاقها بشرط ثم وجد الشرط بعد ما ملكها لا يقع
الطلاق وان اعنتها بعد ما استراها ثم جا وقت السنة او اقضت
مدة الايلا او وجد الشرط يقع الطلاق في قول محمد رحمه الله
وفي ما سقوله ابي يوسف رحمه الله لا يقع وعليه الفتوى **حرة**
اشترت زوجها او شيئا منه بطل النكاح فان اعنت زوجها ثم

طلقها

طلقها وهي في العدة لا يطلاق في قول ابي يوسف الاخر ونطلق في قوله الاول
وهو قول محمد رحمه الله عليه ولو قال العدة لامرته الخواتم طالق للسنة
ثم ملكت زوجها فجا وقت السنة يقع عليها الطلاق لان الحرة
لا تخل لعددها ويظهر وجوب العدة عليها فتكون محلا للطلاق بخلاف
الفصل الاول منكوحة ارتدت والعياد بالله حتى عن ابي نصر وابي القاسم
الصغار انهما قال لا يقع الفرقة بينهما حتى لا يصل الى مقصود هذا
ان كان مقصودها الفرقة وفي الروايات الظاهرة تقع الفرقة وتحبس
المرأة حتى تسلم ويجدد النكاح بينهما سدا لهذا الباب عليها **رجل**
علق طلاق امراته بدخول الدار ثم ارتدت والعياد بالله ولحق بدار الحرب فخلت
الدار لا يقع الطلاق عليها في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وكذا لو اتي
منها ولحق بدار الحرب ثم انقضت مدة الايلا لا يقع الطلاق ولو طلقها
بعد الخلق بدار الحرب لا يقع الطلاق فان عاد الى دار الاسلام مسلما
وهي في العدة فطلقها بعد ما خرج من دار الحرب لا يقع الطلاق في قول
ابي يوسف الاخر ويقع في قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله والمريض
اذا ارتدت والعياد بالله ولحق بدار الحرب فطلقها زوجها
ثم عادت الى دار الاسلام مسلما لا يقع الطلاق في قول ابي حنيفة رضي
الله عنه لسقوط العدة عنه بالتحرف بدار الحرب وفي قول صاحبيه
يقع الطلاق لبقاء العدة وانما لا يقع الطلاق قبل الخود الى دار الاسلام
لاختلاف الدارين **الصغير** المسلمه اذا كانت تحت زوج ارتد ابوها
عن الاسلام لم تن من زوجها فان لحقها بدار الحرب باث وان ارتد
الاب ولحق بها بدار الحرب وامها ماتت في دار الاسلام مسلمة او مرتدة

لم يثن الصغين من زوجها. نصرايه صغين تحت مسلم تحبس ابوها وامها
نصرايه قد ماتت او هي حية لم يثن الصغين من زوجها ولو تحبس الابوان
بانت من زوجها وان لم يلحقا بها دار الحرب. مسئلة بالغه تحت مسلم
صاربت معتوهه فارتد الابوان ولحقا بها دار الحرب لم يثن من زوجها
مسلم تزوج نصرايه صغين لها ابوان نصرايان فبلغت الصغين وهي
لا تعقل النصرايه ولا دينها من الاديان ولا نصف بانت من زوجها
وكذا الصغين المسلمة باسلام الابوان اذا بلغت وهي لا تعرف الاسلام
ولا نصف تبين من زوجها كانها ارتدت ولهذا اختار الايقار والصلح
استيضاف المراه وهو حسن لكن ينبغي ان يكون منه استيضاف
على وجه الاستفهام تيسيرا للوصف عليها فان قالت انا اعقل الاسلام
واقدر على الوصف ولا اصيف فالوايتين من زوجها لا يترك ركن
الاسلام وهو الاقرار باللسان عند الحاجة بغير عذر فكون مرتدة
وان قالت انا اعقل الاسلام ولا اقدر على الوصف اختلفوا فيه قال
بعضهم تبين من زوجها لان الحمل ليس بعذر وقال بعضهم لا
تبين لان ردة السكران لا تصح استحسانا مع ان سكرها
بعضيه باشرها اختيارا فلان لا تعتبر ردة هذا كان اولي الصبي
الذي يعقل ارتداده يصح ويوجب الفدقة في قول ابي حنيفة ومحمد
رضي الله عنهما وكذا ارتداد الصبي التي تعقل اذا بلغ الصبي عاقل
وهو لا يصيف الاسلام كون مرتدا الا انه لا يعقل كما ذكره على الاسلام
اذا اسلم ثم ارتد يصح رده ولا يعقل صبي نصراي زوجها ابوه نصرايه
فاستلمت المراه لا يفرق القاصي بينهما حتى يعقل الصبي الاسلام

فاذا اعقل يعرض عليه الاسلام فان ابى ففرق القاصي بينهما لو كانا ابيا
يعرض الاسلام عليه فان ابى فرق بينهما هـ زوجان مسلمان
ارتدا معا لم يقع الفدقة بينهما استحسانا حتى لو اسلما كان النكاح قائما
بينهما. الدمي اذا انقل من دين الى دين لا يعرض له وهـ النافعي
رحمه الله يؤمر ان يسلم او يعود الى دينه الاول فان لم يعقل حتى مضت
بلاهة حيض تبين امراته. حريه حرت النيامسلة وترك زوجها الحربي
في دار الحرب وفقت الفدقة بينهما وكذا لو خرج الحربي النيامسلا
وترك امراته كافر في دار الحرب الا انها ان حرت مسلمة مراغه لا علة
عليها في قول ابي حنيفة وقال صاحباه يجب عليها العدة وهذا لو خرج احدها
ذميا يقع الفدقة وان خرج احدهما مستمنا لا يقع الفدقة وان خرجا
بامان فاسلمت المراه في رواية هي امراته حتى لحض ثلاث حيض وفي رواية
يعرض الاسلام على الزوج فان ابى فرق بينهما وان لم يعرض الامام
الاسلام عليه لا يقع الفدقة حتى لحض ثلاث حيض. اذا اسلم احد
الزوجين في دار الحرب بتوقفا الفدقة بينهما على معنى ثلاث حيض
ذميمة اسلمت في دار الاسلام يعرض على زوجها فان اسلم والا فرق
القاصي بينهما ويكون طلاقا في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وقال
ابو يوسف رحمه الله لا يكون طلاقا وان اسلم الزوج وامراته حريه او مجوسيه
يعرض الاسلام فان اسلمت والا فرق بينهما ولا يكون طلاقا وان كانت
كاسيه يبقى النكاح بينهما على حاله ورده احد الزوجين لا يكون
طلاقا وقال محمد رحمه الله ردة الزوج طلاق قياسي على
هـ ابا الزوج والله اعلم. هـ

فصل في اللعان
 اللعان لا تجرى الا بين الزوجين حرين مسلمين عاقلين بالغين غير محدودين في
 قذف لان اللعان عندنا شهادات مؤكدة بالامان فلا حرج اذا لم يكونا
 من اهل الشهادة او لم يكن احدهما من اهل الشهادة ومع اهل الشهادة
 تراعى العفة والاحصان ونجابت المرأة **وجرى اللعان بين الفاسقين**
 والاعمى لانهما من اهل الشهادة فيعقد النكاح لحضرتها **وسبب اللعان**
 قذف الزوجة قد فاقبوا حب الحد في الاحجاب واذ لم يكن السبب وامتنع
 اللعان لمعنى من قبل المراه بان كان الزوج حرا فلا مسما باللعان غير محدود
 في قذف والمرا اقامة او كافرة او صغيرة او مجنونة خرسا او غير عفيفة
 او موطوءة لبشعة لا تجرى اللعان ولا يجب حد القذف على الرجل
 وان امتنع اللعان لمعنى من قبل الزوج ان كان الزوج اهلا لوجوب الحد
 عليه كان عليه حد القذف لان اللعان في نجاسته قائم مقام حد
 القذف وهو قائم مقام حد الزنا ونجابت المرأة وان كانا محدودين في
 قذف كان عليه حد القذف وان لم يكن الرجل اهلا لوجوب الحد
 كالاجب اللعان لا يجب الحد ولو اجتمع شرائط اللعان فيها ثم
 طلعتا بآبائنا او بلانا سقط اللعان ولا يجب الحد وكذا لو تزوجا
 بعد ذلك ولو طلعتا رجعيا لا يسقط اللعان وصورة اللعان ما نص
 الله تعالى في كتابه **رجل** قذف امراته وهما من اهل اللعان فلم يرفع
 الامر الى القاضي مني امراته وان رفعت الى القاضي سدا للقاضي بالرجل
 فيحلفه كما ذكر الله تعالى في كتابه **وروي الحسن** عن ابي حنيفة

دعي

رضي الله عنه انه يشترط لعظة المواجهة فيقول فيما رستك من الزنا
 وذكر الكرخي رحمه الله اذا ذكر لعظة المغايبة وأشار في ثم لحلف
 المراه وابها ينكل عن اللعان **حليته** القاضي حتى يلقن كما التقن
 صاحبه **وقال** الشافعي رحمه الله اذا امتنع المراه بعد لعا
 الزوج يُقام عليها حد الزنا واذا ادعت المراه على زوجها القذف
 وانكر الزوج فاقامت البينة على القذف **لا عن القاضي** بينهما عذبا لان
 الماتت بالبينة كالنات عيانا واذا البينة وفرا من اللعان فبرق
 القاضي بينهما ويكون طلاقا ولها النفقة والسكنى ما دامت في العدة
 وما لم يفترق القاضي بينهما مني امراته واذا نفى الرجل حمل امراته
 وقال هو من الزنا عندنا لا يجب عليه حد ولا لعان في الحال وان
 جات بولد لسته اشهر فذلك لا احتمال ان في التوادر لا يكون قارا والمحو
 بقصاص او رجما اذا طلق لا يكون قارا وان اخرج ليصل وطلق **لا يكون**
لا يكون قارا وراى الخبر اذا اشترت سفينة وبقى على لوح وطلق
 يكون قارا وان طلق بعد انظر اب السفينة قبل الاختار لا يكون قارا ولو
 كان صاحب فراش وطلق ثم صح ثم مرض ومات في العدة لا يكون قارا ولو
قال المريض لامراته **دنت طلعك** ملايا في صحتي وكذبت المراه
 ثم مات وهي في العدة ورثت المراه ولو طلق المريض امراته بعد الدخول
 طلاقا بآبائهم قال لها اذا تزوجت فانت طالق لانا ثم تزوجت في العدة طلعت
 لانا فان مات وهي في العدة فها موت في عدة مستقلة في قول ابي
 حنيفة وابي يوسف فيطيل حكم ذلكا **الفرار** والتزوج وان وقع الطلاق
 بعد ذلك الا ان التزوج حصل بغيرها فلا يكون قارا وعلى قول محمد

سكاه
 في فصل
 في العدة التي تفرق

عليها تمام العدة الاولى فان كان الطلاق الاول في المرض ورثت وان كان
الطلاق الاول في صحة لم يرث اذا ارتد الرجل والعيادة بالله فقبل او لم
بدار الحرب او مات في دار الاسلام على الرده ورثته امراته فان ارتدت المرأة
ثم ماتت اولحت بدار الحرب ان كانت الرده في الصحة لا يرثها زوجها
وان كان في المرض ورثته زوجها استحصانا وان ارتد معانم اسلم
احدهما ثم مات احدهما او مات المسلم لا يرثه المرتد وان مات المرتد ان
كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمه وان كانت المرتدة قد ماتت
فان كان ردتها في المرض ورثته الزوج المسلم وان كان في الصحة لم يرث
اذا طاعت المرأة ابن زوجها وهي مريضه ثم ماتت في العدة ورثته
الزوج استحصانا **امراه** طلقها زوجها بلانا وماتت فقالت كان
الطلاق في المرض وقالت الورثة ان الطلاق في الصحة كان القول قول المرأة
ولو كانت المرأة امة قد عقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في
حيوة الزوج وادعت الورثة انه كان بعد موته كان القول قول الورثة فان
قال مولى الامة كت اعصمتها في حيوة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو
كانت المرأة كاسية تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها فقالت اسلمت في
حيوة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج كان القول قول
الورثة **مريض** قال لامرأته الامة اذا عقت فان طلق بلانا فاعقها
مولاها ثم مات الزوج وهي في العدة كان لها الميراث ولو قال لامرأته
الامة انت طالق بلانا غدا وقال مولاها انت حرة غدا وبدا المولى ثم
الزوج فجاء عذيق الطلاق والعناق ولا يرث المرأة ولو قال المولى
لامته انت حرة غدا وقال زوجها انت طالق بلانا بعد عذر ان علم

من طلق امرأته تلت
زوجها لا يرث من

الزوج

الزوج بسلام المولى يكون قارا والافلا **رحيل** اعتق امته وهي تحت روح ثم
طلقها الزوج بلانا في مرضه وهو يعلم بعقبتها او لا يعلم يكون قارا اذا قال
المسلم المريض لامرأته الجارية اذا اسلمت فان طلق بلانا فاسلمت ثم
مات الزوج كان قارا **امراه** ادعت على زوجها المريض انه طلقها بلانا
فجحد وحلفه القاضي فحلف ثم صدقته المرأة وماتت ان رجعت الى تصديق
قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى تصديقه بعد موته لا يصح تصديقها
مريض قال لامرأته ان دخلنا الدار فامتا طالق ان بلانا فدخلنا الدار
معانم ماتت وهما في العدة ورثتا وان دخلت احدهما قبل الاخرى ورثت
الاولى دون الثانية **رحيل** قال لامرأته في صحته اذا شئت انك ولولائي
فانك ازاله فحدثت بعد النفي وان جأت به لاقول من سته اشهد فكذا
في قول الى حنيفه رضي الله عنه وفي قول ما حبيه لا عن القاضي بينهما
ويلزم الولد امة **امراه** ولدت ولدين في بطن واحد فاقتر الزوج بالاول
ونفى الثاني لزمه الولدان وبلاعتها وان نفى الاول واقر بالثاني لزمه
وعليه حد القذف وان نفاهما ثم مات احدهما قبل اللعان لا عن علي
الحق وهما ولدا وهما ولو ولدت ولدين احدهما ميت ونفاهما لزمه ولا عن
علي الحق بينهما وان ولدت ولدا فنفاه ولا عن القاضي بينهما ثم ولدت من
الغيب ولدا احدهما لزمه الولدان جميعا واللعان ماضى فان قال
بعد ذلك هما ابناي كان صادقا ولا حد عليه وما دام الملاحان على اللعان
ليس له ان يتزوجها فان كذب الملاعن نفسه بعد اللعان كان له
ان يتزوجها في قول الى حنفه ومحمد رحمه الله عليهما وكذا لو صارت
المرأة بعد اللعان بصفة لو كانت عليها لا تجزى اللعان بينهما فان رثت

نكاح

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

العينة

وبنو لا مع انما سلكوا القفر
 ودخلوا مكة لعداء وان كان
 يعلم انما سلكوا القفر لا على عداء
 بل على خوف من الله تعالى
 وبنو لا مع انما سلكوا القفر
 ودخلوا مكة لعداء وان كان
 يعلم انما سلكوا القفر لا على عداء
 بل على خوف من الله تعالى

بالايام كل شهر ثلاثون يوما **وال** صاحباه بعد ما مضى بقتيه الشهر
 الذي طلقتا فيه شهرين بالاهله وكل الشهر الاول ثلاثين يوما بالشهر
 الاخر وجنس هذه المسائل كثيره فان كانت المحدثه من الطلاق
 او الوطي عن شبهه او الموت حاملا فعد بها بوضع الحمل سواء كانت حاملا
 وقت وجوب العدة او جلت بعد الوجوب فان جرح منها المثلث الولد قالوا
 ان كان الطلاق اجماعا ينقطع حق الرجعة ولا **حيض** ثلاث **حيض**
 من وقت التفريق لقيام عدة الماني في حق العدة وان كان طلاق الاول
 رجعا كان الاول ان راجعها قبل ان تحيض حيضتين بعد تفريق الماني
 لانها في عدة الاول ولا يطأها حتى تنقضي عدة الماني وان حاضت ثلاث
 حيض من وقت تفريق الماني تنقضي العدةان جميعا وصورة المانيه
 المتوفى عنها زوجها اذا وطئت لبشبهه تنقضي العدة الاولى بربعة اشهر
 وعشر او المانيه ثلاث حيض تراها في الاشهر والله اعلم

فصل في انتقال العبد

المطلقة الصغیر اذا اعتدت وبلغت فی خلال العدة فایضا تستقبل ثلث
 حیض مبنوۃ ذات اور جعبہ وکذا الاشیہ اذا اعتدت ببعض السہور
 ثم حاضت او حبلت تستقبل العدة فی الحیض ثلاث حیض • و فی الحبل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

390

دا
موجود
ط عو

[illegible]

في المطلقه اذا اوتت بانقضاء العدة بالخوض لا تصدق في اقل من شهرين
هو المختار. المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب او موته
يعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ من وقت الخبر **رجل**
قال لامرأة المرحوله كلما حضت وطهرت وانت طالق فحاضت
ثلاث حيض كانت العدة عليها من وقت الطلاق الاول **امرأة**
الرجل الغائب اذا اخبرها رجل بموته واخبرها رجلان بموته
فان كان الذي اخبر بموته شهيدا انه مات موته او جازاه وكان
علا وسعها ان يعتد وتزوج هذا اذا لم يورحنا فان ارحنا وارتخ
شهود الحياة متاخروفتها واما اول **رجل** تزوج امرأة ودخل
بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت ثيبا فظنني طالق لا بولم اعلم
انها ثيب يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المراه كان لها نصف المهر
بالطلاق قبل الدخول ومثل الدخول وعليها العدة بهذا
الوطي ولا نفقة لها لانها صدقته وفي وقوع الطلاق قبل الدخول
وان كذبت المراه في اليمين ولها مهر واحد ولها النفقة والسلي
لا يعتد بان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول **رجل** طلق
امرأته لانا فلما اقدت حقيقتين جامعتهما زوجها مرة ان جامعها
وهو غير طلاقها لمزما علة مستقبلة وان كان مقرا بالطلاق
وجامعها على وجه الرضا لا يستقبل العدة وكذا الرجل
اذا طلق امرأته باتيا او بالثام اقام معها زمانا ان اقام وهو غير
طلاقها لا يقض عدتها وان اقام وهو غير طلاقها
يقض عدتها **رجل** طلق امرأته ثلاثا وكنتم عن الناس فلما جازت
ومر عليها لا ساقط العدة

المطلقة اذا اوتت بانقضاء العدة بالخوض لا تصدق في اقل من شهرين
هو المختار. المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب او موته
يعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ من وقت الخبر **رجل**
قال لامرأة المرحوله كلما حضت وطهرت وانت طالق فحاضت
ثلاث حيض كانت العدة عليها من وقت الطلاق الاول **امرأة**
الرجل الغائب اذا اخبرها رجل بموته واخبرها رجلان بموته
فان كان الذي اخبر بموته شهيدا انه مات موته او جازاه وكان
علا وسعها ان يعتد وتزوج هذا اذا لم يورحنا فان ارحنا وارتخ
شهود الحياة متاخروفتها واما اول **رجل** تزوج امرأة ودخل
بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت ثيبا فظنني طالق لا بولم اعلم
انها ثيب يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المراه كان لها نصف المهر
بالطلاق قبل الدخول ومثل الدخول وعليها العدة بهذا
الوطي ولا نفقة لها لانها صدقته وفي وقوع الطلاق قبل الدخول
وان كذبت المراه في اليمين ولها مهر واحد ولها النفقة والسلي
لا يعتد بان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول **رجل** طلق
امرأته لانا فلما اقدت حقيقتين جامعتهما زوجها مرة ان جامعها
وهو غير طلاقها لمزما علة مستقبلة وان كان مقرا بالطلاق
وجامعها على وجه الرضا لا يستقبل العدة وكذا الرجل
اذا طلق امرأته باتيا او بالثام اقام معها زمانا ان اقام وهو غير
طلاقها لا يقض عدتها وان اقام وهو غير طلاقها
يقض عدتها **رجل** طلق امرأته ثلاثا وكنتم عن الناس فلما جازت
ومر عليها لا ساقط العدة

في الزوال اذا شهد عند
المراه ساعدان لردوها
طلوها لانا اذا كان زوجها
غائبا ما سجد ان يزوج وان
كانه جازا لانا اذا شهد
المراه اوصى الى العدة بالطلاق
والنفقة بالزوج لا يكون الا
بغيره الزوج

نحو كان سكر
طلاقا حتى تم سنه
عليها من المهر
طالعها من العدة
والطلاق لا يقض
العدة الا بعد الايام
حيضتين

في سنة سجد العدة

في المطلقه اذا اوتت بانقضاء العدة بالخوض لا تصدق في اقل من شهرين
هو المختار. المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب او موته
يعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ من وقت الخبر **رجل**
قال لامرأة المرحوله كلما حضت وطهرت وانت طالق فحاضت
ثلاث حيض كانت العدة عليها من وقت الطلاق الاول **امرأة**
الرجل الغائب اذا اخبرها رجل بموته واخبرها رجلان بموته
فان كان الذي اخبر بموته شهيدا انه مات موته او جازاه وكان
علا وسعها ان يعتد وتزوج هذا اذا لم يورحنا فان ارحنا وارتخ
شهود الحياة متاخروفتها واما اول **رجل** تزوج امرأة ودخل
بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت ثيبا فظنني طالق لا بولم اعلم
انها ثيب يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المراه كان لها نصف المهر
بالطلاق قبل الدخول ومثل الدخول وعليها العدة بهذا
الوطي ولا نفقة لها لانها صدقته وفي وقوع الطلاق قبل الدخول
وان كذبت المراه في اليمين ولها مهر واحد ولها النفقة والسلي
لا يعتد بان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول **رجل** طلق
امرأته لانا فلما اقدت حقيقتين جامعتهما زوجها مرة ان جامعها
وهو غير طلاقها لمزما علة مستقبلة وان كان مقرا بالطلاق
وجامعها على وجه الرضا لا يستقبل العدة وكذا الرجل
اذا طلق امرأته باتيا او بالثام اقام معها زمانا ان اقام وهو غير
طلاقها لا يقض عدتها وان اقام وهو غير طلاقها
يقض عدتها **رجل** طلق امرأته ثلاثا وكنتم عن الناس فلما جازت
ومر عليها لا ساقط العدة

المطلقة اذا اوتت بانقضاء العدة بالخوض لا تصدق في اقل من شهرين
هو المختار. المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب او موته
يعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ من وقت الخبر **رجل**
قال لامرأة المرحوله كلما حضت وطهرت وانت طالق فحاضت
ثلاث حيض كانت العدة عليها من وقت الطلاق الاول **امرأة**
الرجل الغائب اذا اخبرها رجل بموته واخبرها رجلان بموته
فان كان الذي اخبر بموته شهيدا انه مات موته او جازاه وكان
علا وسعها ان يعتد وتزوج هذا اذا لم يورحنا فان ارحنا وارتخ
شهود الحياة متاخروفتها واما اول **رجل** تزوج امرأة ودخل
بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت ثيبا فظنني طالق لا بولم اعلم
انها ثيب يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المراه كان لها نصف المهر
بالطلاق قبل الدخول ومثل الدخول وعليها العدة بهذا
الوطي ولا نفقة لها لانها صدقته وفي وقوع الطلاق قبل الدخول
وان كذبت المراه في اليمين ولها مهر واحد ولها النفقة والسلي
لا يعتد بان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول **رجل** طلق
امرأته لانا فلما اقدت حقيقتين جامعتهما زوجها مرة ان جامعها
وهو غير طلاقها لمزما علة مستقبلة وان كان مقرا بالطلاق
وجامعها على وجه الرضا لا يستقبل العدة وكذا الرجل
اذا طلق امرأته باتيا او بالثام اقام معها زمانا ان اقام وهو غير
طلاقها لا يقض عدتها وان اقام وهو غير طلاقها
يقض عدتها **رجل** طلق امرأته ثلاثا وكنتم عن الناس فلما جازت
ومر عليها لا ساقط العدة

فصل في طلاق

فصل في طلاق

في طلاقها لا يقض عدتها وان اقام وهو غير طلاقها
يقض عدتها **رجل** طلق امرأته ثلاثا وكنتم عن الناس فلما جازت
ومر عليها لا ساقط العدة

في الزوال اذا شهد عند
المراه ساعدان لردوها
طلوها لانا اذا كان زوجها
غائبا ما سجد ان يزوج وان
كانه جازا لانا اذا شهد
المراه اوصى الى العدة بالطلاق
والنفقة بالزوج لا يكون الا
بغيره الزوج

نحو كان سكر
طلاقا حتى تم سنه
عليها من المهر
طالعها من العدة
والطلاق لا يقض
العدة الا بعد الايام
حيضتين

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

يتملكوا ذلك الموضع وليس
ان يسفل لها ولا لها ان
ينقل من ذلك الموضع
وان كان داخل عليه من
بين م

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the top edge and in the center. The binding edge on the left is visible, showing the stitching or glue of the book's spine.

الطلاق. له ان يسافر بها وان سافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير مراجعا
وان سافر بها واشهد على الرجعة حاز له ان يسافر بها وان سافر بها قبل
الطلاق ثم ابانها او مات عنها ان كان الى منزلها اول من مسير سفر
عادت اليه وان كان الى منزلها مدة سفر والى مقصد ها اول من مسير سفر
مضت في سفرها وان كان الى كل واحد منهما مدة سفر وكان ذلك في
المفان سارت الى احدى البقاع الامنة اليها وان كان في ما من
ترصبت فيه عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه رحمة الله
عليهما اذا وحلت محرما خرجت معه الى ابها شات وان كان الطلاق
رجعيا لم يفارق روحها على كل حال وللمعتك الخروج الى صحن الدار
وان كانت في بيت بالكوا على الروح فان كان الروح غايبا وطلب
منها اجرا لدارادت وسكت فان لم تجد الاجرة كان لها ان تنقل
وكذا لو اخرجها اهل الدار وان كانت المعة صغيرة كان لها ان تخرج
الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا تخرج الاباذن الروح والكاتب
مبذره الصغيرة في ذلك وان كانت المعة ملوكة فيه او مكاتبه
او امر ولد كان لها ان تخرج اذا لم يوافق المولى بتنا فان بواها
المولى منها لا تخرج الا اذا اخرجها المولى ولجبت المعة عن
كل شبهة نحو الحمل والخناء والحضاب والدهن والحتلى والطيب
ولبس المطيب والمصبوغ والصفر والزعفران الا اذا كان
عسلا لا يفسد ولبس الحر والعصب وعن ابي يوسف رحمه الله لا
باس لبس الحر الاحمر والعصب فان كانت المعة عن طلاق
رجعي لاحد راد عليها هذا اذا انحلت للرنية فان انحلت للرنية

[illegible]

كان لها ذلك وكذا اذا البست الحور او ادهنت لاجل الوجع لاللينة
وان امسست قالوا ان امسست بالطرف الذي اسماه مفرجه لا تأب
به وانما يكره الامتشاط بالطرف الاخر لان ذلك يكون للزينة وكذا الولد
يكن لها الاثوب واحد كان لها ان تلبس وان كان مصبوعا ولو تزوج امته
ثم ملكها بعد الدخول وقد ولدت منه فسد النكاح بينهما ولا حداد
عليها وان اراد ان يزوجها غيره لا يجوز حتى تحيض **حيضين** فان
اعتقها كان عليها عدتان عدة فساد النكاح وفيها الحداد وعدة
العتق و**عدته** وحدادها فسد في حيضتين دون الثالثة ولو
اعتقها بعد ما حاضت حيضتين بعد فساد النكاح كان عليها
ان تعتد بثلاث **حيض** ولا حداد فيها والمعدة عن نكاح فاسد خبرج
ولا حداد عليها **فالا** يجب عليها عدة الوفاة ولا حداد على النكاح

فضل

افى المعينه التى تترث

رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَةً رَجْعِيًّا ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَرِثَتْ كَأَن لِّطَلَّاقٍ فِي الصَّحَّةِ أَوْ فِي الْمَرْضِ وَكَذَا لَوَمَاتِ الْمَرْأَةِ فِي الْعِدَّةِ وَرِثَهَا الزَّوْجُ وَإِنْ أَبَانَهَا فِي الصَّحَّةِ ثُمَّ مَرَضَ وَمَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ لَرِثَتْ وَأَبَانَهَا فِي الْمَرْضِ إِنْ أَبَانَهَا لِسُبُوحِهَا لِأَنَّهُ تَرِثُ وَإِنْ أَبَانَهَا بَعِزِّ سُبُوحِهَا ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَرِثَتْ عَدْنًا وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَرِثَتْ وَقَالَ مَا لَكَ وَابْنُكَ لَيْسَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا هَا الْمِيرَاثُ وَالْأَصْلُ فِيهِ إِنْ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ إِذَا بَاشَرَ الْفَرْقَةَ بَعْدَ مَا تَعَلَّقَ حَقُّ الْأَخْرِ بِمَالِهِ وَرِثَهُ الْأَخْرُ وَأَمَّا سَعْلَى الْحَيِّ إِذَا صَارَ خَالًا كَانَ الْغَا

لا ق
 فوج
 الحما
 انقيا
 وانتم
 مني
 الم
 حلام

من حاله الهلاك من مرض أو غيره لا باصل المرض لان الادمي لا يسم عن المرض
وليس كل مرض يقضى الى الهلاك فلا بد من حد ضابط قالوا ان كان
المريض رجلا اضناه المرض حتى صار صاحب فراس وعجز عن القيام
بمصالح الخارجة وزداد كل يوم مرضه سعلق حتى لاخر ماله لان الغالب
من حاله الهلاك فاذا اطلق امراته في هذه الحالة يكون فارا وان
كانت المرأة مريضة قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان يصلي قائمه
فلا تذهب الى المحجج من عزمين كانت صاحبة فراس يعتبر في جانبها
المحجج عن المصالح الداخلة وفي جانب الرجل المحجج عن المصالح الخارجة
اما الذي يذهب ويحي في حوايجه ويحيم كل يوم فهو الصحيح والمفعد
والمفالج الذي لا يزاد مرضه كل يوم فهو كالصحيح وكذلك
صاحب الخرج والوجع الذي لا يجعله صاحب فراس فهو كالصحيح
وان اطلق صاحب الفراس امراته ثم قل او مات بسبب آخر في ذلك المرض
فهو فار والذي يكون موازيا للعدو في صف القتال اذا اطلق لا يكون
فارا واذا خبج للبراز فطلق يكون فارا وعن ابي حنيفة رضى الله عنه
طالق ثلاثا ثم مرض فشا الزوج والاجني معا وشا الزوج ثم الاجني
ثم مات الزوج لا يرث وان شا الاجني ولا ثم الزوج ورثت واذا وقعت
الضرقة بين الزوجين في مرض المرأة بغلها ثم ماتت في العدة
او كانت العدة طلاقا فالضرقة الواقعة باختيارها سبب الجب
والعتة والمعاد في قول ابي حنيفة رضى الله عنه لا يرثها الزوج
وان لم يكن طلاقا فالضرقة الواقعة اختيارا بلوغ من الصغيرة
وخيار العتيق ورثة المرأة ورثها الزوج رجل قال لامرأته

فادر هانده
تقدمه
فضل العان
ما...

اذا مرضت فانت طالق بلا فرض ومات في ذلك المرض وقول في العدة
 ورثته المراه وقال ابو القاسم الصغير رحمه الله لا يرث والصحيح
 هو الاول **امراة** قالت لزوجها المريض طلقني فطلقها بلا امر
 مات وهي في العدة كان لها الميراث لانه صار مبتدئا فلا يطبل
 حقها في الميراث كما لو قالت طلقني بطلاقه رحمه فابانها **المسؤول**
 اذا طلق امراته وقد طال ذلك ولم يصبه كان بمنزلة الصحيح **واما**
المقعد والمفاجع قال في الحجاب ان لم يكن ذلك قدما فهو بمنزلة
 المريض فنكون قارا وان كان قدما فهو بمنزلة المريض فنكون **موتوا**
 الصحيح **موتوا** لان هناك علة من منه وليست بقائه وتكلم المشايخ
 فيه قال محمد بن سلمه ان كان يربا برؤه بالداوي فهو بمنزلة المريض
 وان كان لا يربا فهو بمنزلة الصحيح وقال ابو جعفر الهندواني ان
 كان يرد اذ كل يوم فهو مريض وان كان يزداد من وينقص اخري
 ينظر ان مات بعد ذلك بسنة فهو بمنزلة الصحيح وان مات
 قبل سنة فهو بمنزلة المريض وروي ابو نصر العراقي عن اصحابنا
 انه ينظر ان كان يصلي قاعدا فهو بمنزلة المريض وان كان
 يصلي مضطجعا فهو بمنزلة الصحيح **وتكلموا في الرجل اذا عجز**
عن القيام بمصالح خارج البيت وهو يعذر على القيام بمصالح داخل البيت
 قال مشايخ بلخ اذا عذر على القيام بخواجه سواء كان في البيت
 او خارج البيت فهو بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا اذا عجز
 عن مصالح خارج البيت يعتبر مريضا وقد ذكرنا مريض طلق امراته
 ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدي كان القول قولها

مع اليمين فان نكحت لا يرث فان خلفت ورثت ولو انما لم تقل شيئا حتى تزوجت
 قبل موت المريض بعد زمان ينقض فيه العدة ثم قالت لم تنقض عدي
 لا يقبل قولها ولو انما لم تنزوج لهما قالت بعد الطلاق البتة ثم
 مات زوجها بعد ما مضت لهما اشهر من وقت اقرارها لاميراث لها
 وان تزوجت بزوجه وولدت من الزوج الثاني كان لها الميراث
 من الزوج الاول ويصدق نكاح الثاني ولو انما لم تلد بعد التزوج ولكنها
 قالت حمت كان للزوج الثاني ان لا يصدق قها ولا يصدق نكاح الثاني
 ويصدق كالمعتك اذا اوتت بانقضاء العدة ثم تزوجت ثم انكرت انقضاء العدة
 لا يصح انكارها والله اعلم

فصل في النسب

امراة ولدت بعد موت زوجها ما بينهما وبين سنتين ان صدقها
 الورثة في الولادة ثبت نسب الولد من الميت في حق من صدقها وهل
 ثبت النسب في حق غيرهم ان كان نصاب الشهادة بهم ثبت وهل
 بشرط لفظ الشهادة لبيان النسب في حق غيرهم اختلفوا فيه
 قال بعضهم لا بشرط وقال بعضهم بشرط لا بشرط نصاب
 الشهادة وان حدثت الورثة الولادة لا ثبت الولادة ولا النسب
 الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في قول ابي حنيفة رضي الله عنه
 وقال صاحباه ثبت بشهادة القابله وكذا المبتوتة والمطلقة
 طلاقا رجعا اذا ادعت الولادة عند ابي حنيفة رضي الله عنه لا ثبت
 الولادة بشهادة القابله الا اذا كان الحبل طاهرا وكان الزوج

أقر بالجل وأجمعوا على أن المنكوحة إذا ولدت منك وانكر الزوج ثبت
الولادة بشهادة القابلة ولا عن غيرها وإذا امتنع اللعان لمعنى
من قبل الزوج كان عليه هذا العقد هذا إذا لم يقدر المراه بانقضاء العدة
فإن أقرت بانقضاء العدة بعد زمان سقط فيه العدة ثم ولدت لسنه
استه من وقت الاقرار لا يثبت نسبه من الزوج وإن ولدت لأقل من
ذلك ثبت النسب ويطلب إقرارها والآية لعقد بالاسته إذا
ولدت ثبت نسبه في الطلاق إلى سنتين أقرت بانقضاء العدة ولم
تقتصر **والصغير إذا طلقها الزوج بعد الدخول ثم ولدت** إن أقرت
بانقضاء عدتها بعد ثلاثة أشهر ثم ولدت لأقل من سنه استه ثبت
نسب ولدها منه وإن ولدت لأكثر من سنه استه لا يثبت النسب
والطلاق الرجعي والباقي فيه سواء وإن لم يقدر بانقضاء العدة وادعت
انقضاء حمل فإن كان الطلاق ثانيا يثبت النسب إلى سنتين من وقت
الطلاق وإن كان رجعيا يثبت النسب إلى سبع وعشرين شهرا
وإن لم تدع الحمل ولم يقدر بانقضاء العدة قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله
هذا وما لو أقرت بانقضاء العدة بثلاثة أشهر سواء **وإن** أبو يوسف
رحمه الله هذا وما لو ادعت الحمل سواء **المعدة** عن طلاق بالي إذا
تزوجت بزوج آخر في العدة وولدت بعد ذلك إن ولدت لأقل من
سنتين من وقت طلاق الأول ولدت لسنه استه من وقت
نكاح الثاني كان الولد للأول وإن ولدت لأكثر من سنتين من
وقت طلاق الأول لا يلزم للأول ثم يظن أن ولدت لسنه استه
من وقت نكاح الثاني فالولد للثاني **والأفلا** **رحل** تزوج امرأة

ولدها

فإن

فجأت بولد فقال الزوج تزوجك منذ أربعة أشهر وقالت منذ سنه استه
كان القول قولها وهو ابن الزوج **رحل** تزوج أمه وطلقها ثم استراها
فجأت بولد لأقل من سنه استه من وقت الشرا يلزمه وإن جأت
لسنه استه من وقت الشرا لا يلزمه إذا كان الطلاق واحدا
فإن كان طلعتا من سنين ثبت النسب إلى سنتين من وقت الطلاق
والله الموفق

تم الجزء الأول

نحمد الله وعونه

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

على أشرف المخلوقين محمد خاتم النبيين

وعلى آله وصحبه أجمعين **كلما ذكر**

الدأرون وغفل عن ذكره الغافلون

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل

غفر الله له ولآله وصحبه وماله والناظر فيه

ومن كان السبب في الشاية وأدا قر

بقائه بمحمد وآله



فی نوبۃ القصر الاول
مولانا مسکن غفر له
و غفر

Süleymanî...
KİT. ARCA ZAPR
YILLI HÜSEYİN PASA
Eski No. 248